

# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي بكر بأسما كتب صحيح البخاري

قرأ أصله صحيحاً وتحقيقاً  
وأشرف على مقابلة نسختي الطبع والخط  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باغرامه وصححه وأشرف على طبعه  
محب الدين الخطيب

تم كسبه وإبراهه وأما ربه  
محمد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثاني

دار المعرفة

بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الذبائح (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والتذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الورث (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقبة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدن (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس للألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها نهياً للقارىء، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

## ۹۔ کتاب مواقیت الصلاة

## ١ - باب مواعيت الصلاة وفضلها

وقوله [الباء ١٠٣]: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ مَوْقُوتًا، وَقْتُهُ عَلَيْهِم

٥٢١ - حدثنا عبد الله بن مسleme قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه هروة بن الزبير فأخبره أن الفجرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً وهو بال عراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا مخيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلي ، فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلي رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلي رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلي رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلي رسول الله ﷺ . فقال عمر لهررة : اعلم ما تعلمت ، أو إن جبريل هو أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة ؟ قال هروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه [ الحديث ٥٢١ - طرقه في : ٣٧٦١ ، ٤٠٠٧ ]

( باب مواقيت الصلاة - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا للاستعلى وبعده البسملة ، ولرفيقه البسملة مقدمة وبعدها  
 « باب مواقيت الصلاة وفضلها ، وكذا في نسخة الصغاني ، وكذا للكرمية لكن بلا بسملة ، وكذا للأصلي لكن  
 بلا باب . و « المواقيت » جمع ميقات وهو مفعال من الوقت وهو القدر المحدد للفصل من الزمان أو المكان . قوله  
 ( كتبنا موقوتاً موقوتاً وقته عليهم ) كذا وقع في أكثر الروايات ، وسقط في بعضها لفظ « موقوتاً » فاستشكل ابن التين  
 تشديد القاف من وقته وقال : المعروف في اللغة التخفيف اه . والظاهر أن المصنف أراد بقوله « موقوتاً » بيان أن  
 قوله « موقوتاً » من التوقيف ، فقد جاء عن مجاهد في معنى قوله موقوتاً قال : مفروضاً ، وعن غيره محدوداً . وقال  
 صاحب المنتهى : كل شيء جعل له حين وغاية فهو موقت ، يقال وقته ليوم كذا أى أجله . قوله ( حدثنا عبد الله  
 ابن مسleme ) هو القضي ، وهذا الحديث أول شيء في الموطأ ، ورجاله كلهم مدينون . قوله ( آخر الصلاة يوماً )  
 وللمصنف في بدء الخلق من طريق الليث عن ابن شهاب بيان الصلاة المذكورة ولفظه « آخر العصر شيئاً » قال ابن  
 عبد البر : ظاهر سياقه أنه فعل ذلك يوماً ما لا أن ذلك كان عادة له وإن كان أهل بيته معروفين بذلك اه . وسياق  
 بيان ذلك قريباً في « باب تضييع الصلاة عن وقتها » وكذا في نسخة الصغاني ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن  
 ابن شهاب « آخر الصلاة مرة » يعني العصر ، والطبراني من طريق أبي بكر بن حزم أن عروة حدث عمر بن عبد العزيز  
 - وهو يومئذ أمير المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك - وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة ، يعني بنى أمية . قال  
 ابن عبد البر : المراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب ، لا أنه أخرها حتى غربت الشمس اه . ويؤيده  
 سياق رواية الليث المتقدمة . وأما ما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أسامة بن زيد الليثي عن ابن  
 شهاب في هذا الحديث قال « دعا المؤذن للصلاة العصر فأصغى عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلها » فيحصل على أنه

قارب المساء لأنه دخل فيه . وقد رجح عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، فروى الأوزاعي عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز - يعني في خلافته - كان يصل الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل . قوله ( أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما ) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الصلاة المذكورة العصر أيضا ، ولفظه « أمسى المغيرة بن شعبة بصلاة العصر » . قوله ( وهو بالعراق ) في الموطأ ورواية القعني وغيره عن مالك « وهو بالكوفة » ، وكذا أخرجه الاسماهيلي عن أبي خليفة عن القعني . والكوفة من جملة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميرا عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان . قوله ( أبو مسعود ) أي عقبة بن عمرو البدرى . قوله ( ما هذا ) أي التأخير . قوله ( أليس ) كذا الرواية ، وهو استعمال صحيح ، لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر « ألسنت » ، وفي مخاطبة الغائب « أليس » . قوله ( قد علمت ) قال عياض يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحبة المغيرة . قلت : ويؤيد الأول رواية شعيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر بلفظ « فقال لقد علمت » ، بغير أداة استفهام ، ونحوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعا . قوله ( أن جبريل نزل ) بين ابن إسحق في المغازي أن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسراء ، قال ابن إسحق « حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير » وقال عبد الرزاق « عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاعت الشمس ، ولذلك سميت « الأولى » ، أي صلاة الظهر ، فأمر فصيح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس ، فذكر الحديث ، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل ، وبمدها ببيان النبي ﷺ . قوله ( نزل فصلي ، فصلى رسول الله ﷺ ) قال عياض : بظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل ، لكن المنصوص في غيره أن جبريل أم النبي ﷺ ، فيحمل قوله « صلى فصلي » على أن جبريل كان كلما فصل جزءا من الصلاة تابعه النبي ﷺ بفعله اهـ . وهذا جزم النووي . وقال غيره : الفاء بمعنى الواو ، واعترض بأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بمراعاة الحقيقة ومعنى التبيين ، فكان لأجل ذلك يتراخى عنه ، وقيل : الفاء للسببية كقوله تعالى ( فذكره موسى فقضى عليه ) وفي رواية الليث عند المصنف وغيره « نزل جبريل فأمنى فصليت معه » ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر « نزل فصلي فصلى رسول الله ﷺ فصل الناس معه » ، وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المتقدمة ، وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله « الصلاة جامعة » ، لأن الأذان لم يكن شرع حينئذ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الاتياف بمن يأتهم بغيره ، ويحجب عنه بما يحجب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي ﷺ وصلاة الناس خلفه ، فانه محمول على أنه كان مبلغا فقط كما سيأتي تقريره في أبواب الإمامة . واستدل به أيضا على جواز صلاة المفترض خلف المنفل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس . قاله ابن العربي وغيره . وأجلب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي ﷺ حينئذ . وتعبه بما تقدم من أنها كانت صبيحة ليلة فرض الصلاة ، وأجاب باحتمال أن الوجوب عليه كان مطلقا بالبيان ، فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة . قال : وأيضا لا نلزم أن جبريل كان متفلا بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بتبليغها فهي صلاة مفترض



خلف مفترض ا هـ . وقال ابن المنير : قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترض بفرض خلف مفترض بفرض آخر ، كذا قال ، وهو مسلم له في صورة المؤداة مثلا خلف المقضية لا في صورة الظهر خلف العصر مثلا . قوله ( بهذا أمرت ) بفتح المثناة على المشهور ، والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصله كل يوم وليلة ، وروى بالضم أى هذا الذي أمرت بتبليغه لك . قوله ( اعلم ) بصيغة الأمر . قوله ( أو إن جبريل ) بفتح المعزة وهى للاستفهام والواو هى العاطفة والعطف على شئ مقدّر وبكر ممزة إن ويجوز الفتح . قوله ( وقوت الصلاة ) كذا للمستعمل بصيغة الجمع ، والباقيـن . وقت الصلاة . بالافراد وهو للجنس . قوله ( كذلك كان بشير ) هو بفتح الموحدة بعدها معجمة بوزن فمیل ، وهو تابعي جليل ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورآه . قال ابن عبد البر : هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر ، وعروة لم يقل حدثني بشير ، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ ا هـ . وقال الكرماني : أعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الاسناد إذ لم يقل أبو مسعود : شاهدت رسول الله ﷺ ، ولا قال : قال رسول الله ﷺ . قلت : هذا لا يسمى منقطعا اصطلاحا ، وإنما هو مرسل أصحاحي لأنه لم يدرك القصة ، فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر . على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الإشكال كله ، ولفظه « فقال عروة : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر الحديث . وكذا سياق ابن شهاب ، وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة ، وابن شهاب قد جرب عليه التدليس ، لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال « كنا مع عمر بن عبد العزيز ، فذكره . وفي رواية شعيب عن الزهري « سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز ، الحديث . قال القرطبي : قول عروة إن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يعين له الاوقات . قال : وغاية ما يتوهم عليه أنه نهبه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الاوقات . قال : رفيع بعد ، لانكار عمر على عروة حيث قال له « أعلم ما تحدث يا عروة » قال : وظاهر هذا الانكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل . قلت : لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الاوقات المذكورة من جهة العمل المستمر ، لكن لم يكن يعرف أن أصله بتبيين جبريل بالفعل ، فلهذا استكتبت فيه ، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد ، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة ، ولم أقف في شئ من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود ، والظاهر أنه رجع اليه والله أعلم . رأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال : فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا ، ورواه أبو الشيخ في « كتاب المواقيت » له من طريق الوليد عن الاوزاعي عن الزهري قال « ما زال عمر بن عبد العزيز يعلم مواقيت الصلاة حتى مات » ومن طريق إسماعيل بن حكيم « ان عمر بن عبد العزيز جعل ساعات ينقضي مع غروب الشمس ، زاد من طريق ابن إسحق عن الزهري « فمّا أخرها حتى مات ، فكله يدل على أن عمر لم يكن يحتاط في الاوقات كثير احتياط إلا بعد أن حدثه عروة بالحديث المذكور . ( تنبيه ) : ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أبي مسعود للاوقات ، وفي ذلك ما يرفع الاشكال ، ويوضح توجيه احتجاج عروة به ، فروى أبو داود وغيره ، وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب ، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن أسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث باسناده وزاد في آخره « قال أبو مسعود : قرأت رسول

الله ﷺ يصل الظهر حين تزل الشمس ، فذكر الحديث . وذكر أبو داود أن أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه ، وأن أصحاب الزمري لم يذكروا ذلك . قال : وكذا رواه هشام بن عروة وحيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكر تفسيراً . ورواية هشام أخرجهما سميح بن منصور في سننه ، ورواية حبيب أخرجهما البخاري ابن أبي أسامة في مسنده . وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويزيد عليها أن البيان من فعل جبريل ، وذلك فيما رواه الباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود ، فذكره منقطعاً ، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة ، فرجع الحديث إلى عروة ، ووضع أن له أصلاً ، وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً ، وبذلك جزم ابن عبد البر ، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الويادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ . وفي الحديث من الفوائد : دخول العلماء على الأمراء ، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة ، وإستثبات العالم فيما يستغفر به السامع ، والرجوع عند التنازع إلى السنة . وفيه فضيلة عمر بن عبد العزيز . وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل . وقبول خبر الواحد الثبت . واستدل به ابن بطل وغيره على أن الحجة بالمصل دون المنتقطع لأن عروة أجاب عن استفهام عمر له لما أن أرسل الحديث بذكر من حدثه به فرجع إليه ، فكأن عمر قال له : تأمل ما تقول ، فله بلغك عن غير ثبت . فكأن عروة قال له : بلى قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله ﷺ ، والصاحب قد سمعه من النبي ﷺ . واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمسلم الثقة كصنيع عروة حين احتج على عمر قال : وإنما راجعه عمر لتثبته فيه لا لكونه لم يرض به مرسل . كذا قال ، وظاهر السياق يشهد لما قال ابن بطل . وقال ابن بطل أيضاً : في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جبريل أم بالنبي ﷺ في يومين لوقتین مختلفين لسلك صلاة ، قال : لأنه لو كان صحيحاً لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت محتجاً بصلاة جبريل ، مع أن جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين » وأجيب باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثليه ، لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس ، فيتجه إنكار عروة ، ولا يلزم منه ضعف الحديث . أو يكون عروة أنكر مخالفة ما واظب عليه النبي ﷺ وهو الصلاة في أول الوقت ورأى أن الصلاة بعد ذلك إنما هي لبيان الجواز ، فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضاً . وقد روى سعيد بن منصور . من طريق طلق بن حبيب مرسلًا قال « إن الرجل ليصل الصلاة وما فاتته ، ولما فاتته من وقتها خير له من أهله وماله » ورواه أيضاً عن ابن عمر من قوله ، ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها ، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها ، وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود ، لأن حديث عائشة يشعر بمواظبته على صلاة العصر في أول الوقت ، وحديث أبي مسعود يشعر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبريل

٥٢٢ - قال عروة : ولقد حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل

أن تظهر

[ الحديث ٥٢٢ - أطرافه في : ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٣١٠٣ ]

**قوله** ( قال عروة ولقد حدثني عائشة ) قال الكرماني : هو إما مقول ابن شهاب أو تعليق من البخاري . قلت : الاحتال الثاني - على بعده - مغاير للواقع كما سيظهر في باب وقت العصر ، قريبا ، فقد ذكره مسندا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، فهو مقوله وليس بتعليق ، وسنذكر الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى

٢ - **باب** ( مُبَيِّنِينَ إِلَيْهِ وَأَتَمُّوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) [ الروم ٣١ ]

٥٢٣ - **حَدَّثَنَا مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَادٍ - عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَدِمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رَبِيعَةَ ، وَلَسْنَا نَعْرِفُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ مِنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا . قَالَ : أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَى خُصْمٍ مَا غَنَيْتُمْ . وَأَنْهَى عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْشَمِ ، وَالْمَقْيَرِ ، وَالذَّيْتَرِ ،

[ انظر الحديث ٥٦ وأطرافه ]

**قوله** ( باب مبينين إليه ) كذا عند أبي ذر بقرين باب ، ولغيره د باب قوله تعالى . بالاضافة . والمنيب النائب ، من الانابة وهي الرجوع . وهذه الآية مما استدل به من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها ، وأجيب بأن المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم ، لأن من وافقهم في الترك صار مشركا . وهي من أعظم ما ورد في القرآن في فضل الصلاة . ومناسبتها لحديث وفد عبد القيس أن في الآية اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة ، وفي الحديث اقتران اثبات التوحيد بإقامتها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان . وقوله في هذه الزاوية د حدثنا عباد وهو ابن عباد ، كذا لابي ذر ، وسقطت الواو لغيره ، وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه ، واسم جده حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . وقوله د إنا هذا الحي ، هو بالنصب على الاختصاص . واقفه أعلم

٣ - **باب** البيعة على إقام الصلاة

٥٢٤ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ جَرِيرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

[ انظر الحديث ٥٧ وأطرافه ]

**قوله** ( باب البيعة على إقام الصلاة ) وفي رواية كريمة د اقامة ، والمراد بالبيعة المبايعة على الاسلام ، وكان النبي ﷺ أول ما يشترط بعد التوحيد لإقامة الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية ، ثم أداء الزكاة لأنها رأس العبادات المالية ، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أمراً ، فبايع جريرا على النصيحة لأنه كان سيد قومه فارشده إلى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم ، وبايع وفد عبد القيس على أداء الخس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يليهم من كفار مصر ، وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضا مستوفى في آخر كتاب الإيمان . ويحيى د في الاسناد أيضا هو القطان ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ،

## ٤ - باب الصلاة كفارة

٥٢٥ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن الأعمش قال **حدثني** شقيق قال سمعت **حذيفة** قال «كنا جلوساً عند عمر رضي الله عنه فقال: أأيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قلت: أنا، كما قاله. قال: إنك عليه - أو عليها - لجرى». قلت: فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره تكفرها الصلاة والصوم والصدقة والأمر والنهي. قال: ليس هذا أريد، ولكن الفتنة التي تموج كما يوج البحر. قال: ليس عليك منها بأمن يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها باباً مغلقاً. قال: أأيكسر أم يفتح؟ قال: يكسر. قال: إذن لا يخلق أبداً. قلنا: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم. كما أن دون القيد اللبلة. إني **حدثته** بمحدث ليس بالأغاليط. فنهينا أن نسأل **حذيفة**، فأمرنا مسروقاً فسأله، فقال: الباب عمر»

[ الحديث ٥٢٥ - أطرافه في: ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦ ]

**قوله** ( باب الصلاة كفارة ) كذا للاكثر ، وللمستملى د باب تكفير الصلاة . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل . **قوله** ( سمعت حذيفة ) للمستملى د **حدثني** حذيفة . **قوله** ( في الفتنة ) فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص . إذ تبين أنه لم يسأل إلا عن فتنة مخصوصة . ومعنى الفتنة في الأصل الاختبار والامتحان ، ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء . وتطلق على الكفر ، والغلو في التأويل البعيد ، وعلى الفضيحة والبلية والعذاب والقتال والتحول من الحسن إلى القبيح والميل إلى الشيء والاعجاب به ، وتكون في الخير والشر كقوله تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ . **قوله** ( أنا كما قاله ) أى أنا أحفظ ما قاله ، والكاف زائدة للتأكيد ، أو هي بمعنى على . ويحتمل أن يراد بها المثلية ، أى أقول مثل ما قاله . **قوله** ( عليه ) أى على النبي ﷺ ( أو عليها ) أى على المقالة ، والشك من أحد رواه . **قوله** ( الأمر والنهي ) أى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة . **قوله** ( قلنا ) هو مقول شقيق . وقوله ( إني **حدثته** ) هو مقول حذيفة . و ( الاغاليط ) جمع أغلوطة . وقوله ( فنهينا ) أى خفنا ، وهو مقول شقيق أيضاً . وقوله ( الباب عمر ) لا يفاير قوله قبل ذلك ( ان بينه وبين الفتنة باباً ) لأن المراد بقوله بينك وبينها أى بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٥٢٦ - **حدثنا** قتيبة قال **حدثنا** يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود «أن رجلاً أصاب من امرأة قبله ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فأنزل الله ﴿ أقم الصلاة طرقي النهار وزلفاً من الليل ، إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ فقال الرجل : يا رسول الله ، ألي هذا ؟ قال : لجميع أمتي كلهم »

[ الحديث ٥٢٦ - طرفه في ٤٦٨٧ ]

**قوله** ( ان رجلاً ) هو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله الانصاري ، رواه الترمذي وقيل غيره ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ، ولكن جاء في بعض الأحاديث أنها من الانصار . **قوله** ( لجميع أمتي كلهم ) فيه مبالغة في التأكيد وسقط د كلهم ، من رواية المستملى ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة

مود إن شاء الله تعالى . واحتج المرجئة بظاهره وظاهر الذى قبله على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر ، وحله جمهور أهل السنة على الصغائر عملاً بحمل المطلق على المقيد كما سيأتى بسطه هناك إن شاء الله تعالى

### ٥ - باب فضل الصلاة لوقتها

٥٢٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال : الوليد بن العيزار أخبرنى قال : سمعتُ أبا عمرو الشيباني يقول : حدثنا صاحب هذه الدار - وأشار إلى دار عبد الله قال : « سألتُ النبي ﷺ : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أى ؟ قال : ثم برُّ الوالدَيْنِ . قال : ثم أى ؟ قال : الجهادُ في سبيل الله . قال : حدثنى بهنَّ ، وروى استزادته زادنى »

[ الحديث ٥٢٧ - أطرافه في : ٣٧٨٢ ، ٥٩٧٠ ، ٧٥٣٤ ]

**قوله** ( باب فضل الصلاة لوقتها ) كذا ترجم ، وأورده بلفظ ، على وقتها ، وهى رواية شعبة وأكثر الرواة ، نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجمة ، وكذا أخرجه مسلم باللفظين . **قوله** ( قال الوليد بن العيزار أخبرنى ) هو على التقديم والتأخير . **قوله** ( حدثنا صاحب هذه الدار ) كذا رواه شعبة مبهما ، ورواه مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو إسحق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرحا باسم عبد الله ، وكذا رواه الشيباني من طريق أبي معاوية النخعي عن أبي عمرو الشيباني وأحمد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه . **قوله** ( وأشار بيده ) فيه الاكتفاء بالإشارة المفهمة عن التصريح ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** ( أى العمل أحب إلى الله ) في رواية مالك بن مغول ، أى العمل أفضل ، وكذا لاكثر الرواة ، فإن كان هذا اللفظ هو المستول به فلفظ حديث الباب ملزوم عنه . ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره بما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب يختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أو بما لهم فيه رغبة ، أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في ابتداء الاسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتسكن أداها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل ، أو أن أفضل ، ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق ، أو المراد من أفضل الأعمال لحذفت من وهى مرادة . وقال ابن دقيق العيد : الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب ، فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة : أفضل الأعمال إيمان بالله ، الحديث . وقال غيره : المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين ، لأنه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برهما مقدما عليه . **قوله** ( الصلاة على وقتها ) قال ابن بطال فيه أن البدار إلى الصلاة في أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب . قلت : وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر ، قال ابن دقيق العيد : ليس في هذا اللفظ ما يقتضى أولا ولا آخر ، وكأن المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاء . وتعقب بأن إخراجها عن وقتها محرم ، ولفظ « أحب » يقتضى المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت . وأجيب بأن المشاركة إنما هى بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال فإن وقعت الصلاة في وقتها كانت

أحب إلى الله من غيرها من الأعمال ، فوقع الاحتراز عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسي فإن إخراجهما لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبوبا ، لكن إيقاعها في الوقت أحب . ( تنبيه ) : اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله « عن وقتها » ، وغالغهم على ابن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال « الصلاة في أول وقتها » ، أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبر وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن علي المعمرى في « اليوم والليلة » ، عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك ، قال الدارقطني : تفرد به المعمرى ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ « على وقتها » ، ثم أخرجه الدارقطني عن المحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن المعمرى وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه ، وقد أطلق الثوري في « شرح المهذب » أن رواية « في أول وقتها » ضعيفة ، لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف وغيره ، وكأن من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة « على » ، لأنها تقتضى الاستعلاء على جميع الوقت فيتمين أوله ، قال القرطبي وغيره : قوله « لوقتها » ، اللام للاستقبال مثل قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أى مستقبلات عدتهن ، وقيل للابتداء كقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ وقيل بمعنى فى أى فى وقتها ، وقوله « على وقتها » قيل على بمعنى اللام ففيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه . قوله ( ثم أى ) قيل : الصواب أنه غير منون لأنه غير موقوف عليه فى الكلام ، والسائل ينتظر الجواب ، والتونين لا يوقف عليه فتونيه ووصله بما بعده خطأ ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤتى بما بعده قاله ألفا كهانى . وحكى ابن الجوزى عن ابن الحشاش الجزم بتونيه لأنه معرب غير مضاف ، وتعقب بأنه مضاف تقديره والمضاف إليه محذوف لفظا ، والتقدير : ثم أى العمل أحب ؟ فيوقف عليه بلا تونين . وقد نص سيبويه على أنها تعرب ولكنها تنفى إذا أضيفت ، واستشكله الزجاج . قوله ( قال بر الوالدين ) كذا للاكثر ، وللمستعمل « قال ثم بر الوالدين » ، زيادة ثم ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿ أن اشكر لى ولوالديك ﴾ وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكرهما . قوله ( حدثني بهن ) هو مقول عبد الله بن مسعود ، وفيه تقرير وتأكيد لما تقدم من أنه باشر السؤال وسمع الجواب . قوله ( ولو استزده ) يحتمل أن يريد من هذا النوع وهو مراتب أفضل الأعمال ، ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذى من طريق المسعودى عن الوليد « فسكت عنى رسول الله ﷺ ولو استزده لرادنى ، فساكاه استشعر منه مشقة ، ويؤيده ما فى رواية لمسلم « فإتركت ، أن أستزده إلا إرعاء عليه ، أى شفقة عليه لثلا يسأم . وفى الحديث فضل تعظيم الوالدين ، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض . وفيه السؤال عن مسائل شتى فى وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه . وفيه أن الإشارة تنزل منزلة التصريح إذا كانت معينة للشار إليه بميزة له من غيره ، قال ابن بريزة : الذى يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن . لأن

فيه بذل النفس ، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون . والله أعلم

## ٦ - باب الصلوات الخمس كفارة

٥٣٨ - حدثنا إبراهيم بن حمزة قال حدثني ابن أبي حازم والدرودى عن يزيد بن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « أَرَأَيْتُمْ لو أَنَّ نَهْرًا يَأْتِي أَحَدَكُمْ بِغُفْلٍ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسًا مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقَى مِنْ دَرَنِهِ ؟ قَالُوا : لَا يُبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا . قَالَ : فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا »

قوله ( باب ) بالتبوين ( الصلوات الخمس كفارة ) كذا ثبت في أكثر الروايات ، وهي أخص من الترجمة السابقة على التي قبلها . وسقطت الترجمة من بعض الروايات ، وعليه مثنى ابن بطال ومن تبعه ، وزاد الكشميني بعد قوله كفارة للخطايا إذا صلاهن لوقت في الجماعة وغيرها . . قوله ( ابن أبي حازم والدرودى ) كل منهما يسمى عبد العزيز ، وهما مدنيان ، وكذا بقية رجال الاسناد . قوله ( عن يزيد بن عبد الله ) أى ابن أبي أسامة بن الهاد اللبني ، وهو تابعي صغير ، ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه . وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث ابن سعد وبكر بن مضر كلاهما عنه . نعم روى من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه ، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما روه عنه عن أبي سفيان عن جابر ، وهو عند مسلم أيضا من هذا الوجه . قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) هو التيمي راوى حديث الأعمال ، وهو من التابعين أيضا ، ففي الاسناد ثلاثة تابعيون على نسق . قوله ( أَرَأَيْتُمْ ) هو استفهام تقرير متعلق بالاستخبار ، أى أخبروني هل يبقى . قوله ( لو أَنَّ نَهْرًا ) قال الطيبي : لفظ « لو » يقتضى أن يدخل على الفعل وأن يجاب ، لكنه وضع الاستفهام موضع تأكيد وتقرير ، والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقي كذا ، والنهر بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادى ، سمي بذلك لسمته ، وكذلك سمي النهار لسمته ضوئه . قوله ( ما تقول ) كذا في النسخ المعتمدة بأفراد المخاطب ، والمعنى ما تقول يا أيها السامع ؟ ولابن نعيم في المستخرج على مسلم وكذا للإسماعيل والجوزقي « ما تقولون » بصيغة الجمع ، والاشارة في ذلك إلى الاغتسان ، قال ابن مالك : فيه شاهد على إجراء فعل القول بجرى فعل الظن ، وشرطه أن يكون مضارعا مستندا إلى المخاطب متصلا باستفهام . قوله ( يبقى ) بضم أوله على الفاعلية . قوله ( من دَرَنِهِ ) زاد مسلم « شيئا » والدون الوسخ ، وقد يطلق الدون على الحب الصغار التي تحصل في بعض الأجساد ، ويأتى البحث في ذلك . قوله ( قَالُوا لَا يُبْقَى ) بضم أوله أيضا ، و( شيئا ) منصوب على المفعولية . ولمسلم « لا يبقى » بفتح أوله ودشء . بالرفع ، والفاء في قوله « فذلك » جواب شئ . محذوف ، أى إذا قرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات الخ . وفائدة التمثيل التأكيد ، وجعل المعقول كالمحسوس . قال الطيبي : في هذا الحديث مبالغة في نفى الذنوب لأنهم لم يقتسروا في الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيدا . وقال ابن العربي : وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالافتقار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات تطهر العبد عن أقدار

الذنوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا أسقطته . انتهى . وظاهره أن المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصفات خاصة ، لأنه شبه الخطايا بالذنوب والذنوب صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والحراجات انتهى . وهو مبني على أن المراد بالذنوب في الحديث الحب ، والظاهر أن المراد به الوسخ ، لأنه هو الذي يناسبه الاغتسال والتنظيف . وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بذلك ، وهو فيما أخرجه البزار والطبراني باسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « رأيت لو أن رجلا كان له معتمل ، وبين منزله ومعتمله خمسة أنهار ، فإذا انطلق إلى معتمله عمل ما شاء الله فأصابه وسخ أو عرق ، فكلما مر بنهر اغتسل منه » الحديث . ولهذا قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب ، وهو مشكل ، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا : « الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر ، فلي هذا المقيد يحصل ما أطلق في غيره . » ( فائدة ) : قال ابن بزيعة في شرح الأحكام : يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه ، وذلك أن الصفات بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر ، وإذا كان كذلك فما الذي تكفروه الصلوات الخمس ؟ انتهى . وقد أجاب عنه شيخنا الإمام البلقيني بأن السؤال غير وارد ، لأن مرادنا ( ) أن تجتنبوا ( ) أى في جميع العمر ، ومعناه المرافقة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت ، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها - أى في يومها - إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم ، فلي هذا لا تعارض بين الآية والحديث . انتهى . وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل ، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فن لم يفعلها لم يعد مجتنباً للكبائر ، لأن تركها من الكبائر فوقف التكفير على فعلها . والله أعلم . وقد فصل شيخنا الإمام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة فقال : تنحصر في خمسة ، أحدها أن لا يصدر منه شيء البتة ، فهذا يعاوض برفع الدرجات . ثانيها يأتي بصفاته بلا إصرار ، فهذا تكفر عنه جزأ . ثالثها مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا إن الإصرار على الصفات كبيرة . رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة وصفاته . خامسها أن يأتي بكبائر وصفاته ، وهذا فيه نظر يحتمل إذا لم يجتنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصفات ، ويحتمل أن لا تكفر شيئاً أصلاً ، والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تتعين جهة لا يعمل به ، فهنا لا تكفر شيئاً إما لاختلاط الكبائر والصفات أو لتحض الكبائر أو تكفر الصفات فلم تتعين جهة مفهوم المخالفة لدورانه بين الفصيلين فلا يعمل به ، ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كبائر ، ومقتضى ما اجتنبت الكبائر ، أن لا كبائر فيصان الحديث عنه . ( تنبيه ) : لم أر في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة الستة وأحد بلفظ « ما تقول » ، إلا عند البخاري ، وليس هو عند أبي داود أصلاً وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ، ولفظ مسلم « رأيت لو أن نهرا يباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبقى من درنه شيء » ، وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدي ، ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ « ما تقولون » ، أنه في الصحيحين والسنة الأربعة ، وكأنه أراد أصل الحديث ، لكن يرد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلاً ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة . ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بالياء التحتانية آخر الحروف « من يقول » ، فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا



يصح من حيث المعنى ، واعتمد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته ، وأخطأ في ذلك بل له وجه وجيه ، والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك . والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من النحاة إنما هو لإجراء فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم ، وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا ، وهذا ظاهر ، وإنما نهت عليه لئلا يفتقر به

## ٧ - باب تضييع الصلاة عن وقتها

٥٢٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا مهدي عن غيلان عن أنس قال : ما أعرف شيئاً ثماً كان

على عهد النبي ﷺ . قيل : الصلاة . قال : أليس صنعتم ما صنعتم فيها ؟

٥٣٠ - **حديث** عمرو بن زُرارة قال أخبرنا عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الخدّاد عن عثمان بن أبي رواد

أخي عبد العزيز قال سمعت الزهري يقول : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً ثماً أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيّعت

وقال بكر : **حديث** محمد بن بكر البرساني أخبرنا عثمان بن أبي رواد نحوه

قوله ( باب في تضييع الصلاة عن وقتها ) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميني وسقطت للباقيين . قوله ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وغيلان هو ابن جرير ، والاسناد كله بصريون . قوله ( قيل الصلاة ) أي قيل له الصلاة هي شيء مما كان على عهد النبي ﷺ وهي باقية فكيف يصح هذا السلب العام ؟ فأجاب بأنهم غيرها أيضاً بأن أخرجوها عن الوقت ، وهذا الذي قال لأنس ذلك يقال له أبو رافع ، بينه أحمد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه ، وقال أبو رافع : يا أبا حمزة ولا الصلاة ؟ فقال له أنس : قد علمتم ما صنع الحجاج في الصلاة ، . قوله ( صنعتم ) بالمهملتين والنون للاكثر ، وللكشميني بالمعجمة وتشديد الياء ، وهو أوضح في مطابقة الترجمة ، ويؤيد الأول ما ذكرته آنفاً من رواية عثمان بن سعد وما رواه الترمذي من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحوه هذا الحديث وقال في آخره : أولم يصنعوا في الصلاة ما قد علمتم ؟ وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول ، فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت ثابتاً البناني قال : كنا مع أنس بن مالك ، فأخبر الحجاج الصلاة ، فقام أنس يريد أن يكلمه ، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه ، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك : والله ما أعرف شيئاً ثماً كنا عليه على عهد النبي ﷺ إلا شهادة أن لا إله إلا الله ، فقال رجل : فالصلاة يا أبا حمزة ؟ قال : قد جعلتم الظهر عند المغرب ، أفنقلك كانت صلاة رسول الله ﷺ ، ؟ وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً . قوله ( عن عثمان ابن أبي رواد ) هو خراساني سكن البصرة وأسم أبيه ميمون . قوله ( أخو عبد العزيز ) أي هو أخو عبد العزيز ، وللكشميني أخو عبد العزيز وهو بدل من قوله عثمان . قوله ( بدمشق ) كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق ، قدمها شاكباً من الحجاج للخليفة ، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك . قوله ( عما أدركت ) أي في عهد رسول الله ﷺ . قوله ( إلا هذه الصلاة ) بالنصب ، والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به

على وجهه غير الصلاة . قوله ( وهذه الصلاة قد ضيعت ) قال المهلب : والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب لا أنهم أخرجوها عن الوقت ، كذا قال ، وتبعه جماعة ، وهو مع عدم مطابقته للترجمة مخالف للواقع ، فقد صح أن الحاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى ، فجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إيماء وهو يخضب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل . ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال : صليت إلى جنب أبي جحيفة فسي الحاج بالصلاة ، فقام أبو جحيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر أنه كان يصلي مع الحاج ، فلما أخر الصلاة ترك أن يشهد بها معه . ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال : كنت بمنى وصحف تقرأ للوليد فأخروا الصلاة ، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومئذ إيماء وهما قاعدان . قوله ( وقال بكر بن خلف ) هو البصري نزيل مكة ، وليس له في الجامع إلا هذا الموضع . وقد وصله الإسماعيلي قال : أخبرنا محمود بن محمد الواسطي قال أخبرنا أبو بشر بكر بن خلف . قوله ( نحوه ) سياقه عند الإسماعيلي موافق للذي قبله ، إلا أنه زاد فيه وهو وحده ، وقال فيه لا أعرف شيئاً مما كنا عليه في عهد رسول الله ﷺ ، والباقي سواء .

( تنبيه ) : لإطلاق أنس محمول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة ، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال « ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف » والسبب فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ ، وكان على طريقة أهل بيته حتى أخرجه عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنص على الاوقات ، فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة . ومع ذلك فكان يراعى الأمر معهم فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها . وقد أنكر ذلك أنس أيضاً كما في حديث أبي أمامة بن سهل عنه

## ٨ - باب المصلي يناجي ربه عز وجل

٥٣١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن قتادة عن أنس قال : قال النبي ﷺ « إن أحدكم إذا صلى يناجي ربه ، فلا يفتلن عن يمينه ، ولا يفتلن عن يساره ، ولا يفتلن عن يمينه ، ولا يفتلن عن يساره »

وقال سعيد عن قتادة : لا يفتلن قدامه أو بين يديه ، ولا يفتلن عن يمينه أو تحت قدميه

وقال شعبة : لا يفتلن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدميه

وقال حميد عن أنس عن النبي ﷺ « لا يفتلن في القبلة ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدميه »

قوله ( باب المصلي يناجي ربه ) تقدم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد ، ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة أن الأحاديث السابقة دلت على مدح من أوقع الصلاة في وقتها وذم من أخرجهما عن وقتها ، ومناجاة الرب جل جلاله أرفع درجات العبد ، فأشار المصنف بإيراد ذلك إلى الترغيب في المحافظة على الفرائض في أوقاتها لتحصيل هذه المنزلة السنية التي يخشى فواتها على من قصر في ذلك . قوله ( حدثنا هشام ) هو ابن عبد الله

الستواني . **قوله** ( وقال سعيد ) أى ابن أبى عروبة ( عن قتادة ) أى بالاسناد المذكور ، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان . وقوله فيها د قدامه أو بين يديه ، شك من الراوى . **قوله** ( وقال شعبة ) أى عن قتادة بالاسناد أيضا ، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم عن آدم عنه ، وتقدم أيضا في د باب حك الخطأ من المسجد ، عن حفص بن عمر عن شعبة ، وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث ، ورواية شعبة أتم الروايات ، لكن ليس فيها المناجاة . وقال الكرماني : ليس هذا التعليق موقوفا على قتادة ولا على شعبة ، يعنى بل هى مرفوعة عن النبي ﷺ . قال : ويحتمل الدخول تحت الاسناد السابق بأن يكون معناه مثلا : حدثنا مسلم حدثنا هشام ، وحدثنا مسلم قال قال سعيد ، وحدثنا مسلم قال قال شعبة انتهى . وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة فان مسلم بن إبراهيم سمع منه ، وباطل بالنسبة لسعيد فانه لا رواية له عنه ، والذي ذكرته هو المعتمد . وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إسماعيل بن جعفر عنه ، لكن ليس فيها قوله د ولا عن يمينه ،

٥٣٢ - **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا يزيد بن إبراهيم قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « اعتدلوا في السجود ، ولا يسط ذراعيه كالكلب ، وإذا برق فلا يبرق بين يديه ولا عن يمينه ، قائما يناجي ربه »

**قوله** ( اعتدلوا في السجود ) باقى الكلام عليه في أبواب صفة الصلاة . **قوله** ( قائما يناجي ) في رواية الكشميني د فانه يناجي ربه ، قال الكرماني ما حاصله : تقدم أن علة النهي عن البراق عن اليمين بأن عن يمينه ملكا ، وهنا علل بالمناجاة ، ولا تنافي بينهما ، لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين ، والمناجى تارة يكون قدام من يناجيه وهو الأكثر وتارة يكون عن يمينه

#### ٩ - باب الإبراد بالظهر في شدة الحر

٥٣٣ ، ٥٣٤ - **حدثنا** أيوب بن سليمان قال حدثنا أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره عن أبي هريرة ونافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أنهما حدثاه عن رسول الله ﷺ أنه قال « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » [ الحديث ٥٣٣ - طريقه في : ٥٣٦ ]

**قوله** ( باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ) قدم المصنف باب الإبراد على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله ، إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة الوهج من حر الظهيرة ، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر ، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس ، أى مالت . **قوله** ( حدثنا أيوب ) هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر ، وأبو بكر هو ابن أبي أويس وهو من أقران أيوب ، وسليمان هو ابن بلال والد أيوب ، روى أيوب عنه تارة بواسطة ونارة بلا واسطة . **قوله** ( حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره ) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فيما أظن ، وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه

آخر عن أيوب بن سليمان فلم يقل فيه د وغيره . والاسناد كله مدنيون . قوله ( ونافع ) هو بالرفع عطفا على الأعرج ، وهو من رواية صالح بن كبسان عن نافع ، وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقيني عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه د أبردوا بالظهر ، وروى السراج من هذا الوجه بعضه د شدة الحر من فيح جهنم . قوله ( أنهما ) أى أبا هريرة وابن عمر ( حدثاه ) أى حدثا من حدث صالح بن كبسان ، ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع أى أن الأعرج ونافعا حدثاه أى صالح بن كبسان عن شيخيهما بذلك . ووقع في رواية الإسماعيلي د أنهما حدثا ، بغير ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور . قوله ( إذا اشتد ) أصله اشتد بوزن افتصل من الشدة ثم ادغمت إحدى الدالين في الأخرى ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع بالإبراد ، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى . قوله ( فأبردوا ) بقطع الهمزة وكسر الراء أى أخرؤا إلى أن يبرد الوقت ، يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة ، ومثله في المكان أن نجد إذا دخل نجدنا ، وأنهم إذا دخل تامة . والامر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب حكاه عياض وغيره ، وغفل السكرماني فقتل الإجماع على عدم الوجوب ، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية ، والشافعي أيضا لكن خصه بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتنابون مسجدا من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحد التوسية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إسحق والكوفيين وابن المنذر ، واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفر ، وهي رواية للصف أيضا ستأتي قريبا قال : فلو كان على ما ذهب اليه الشافعي لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن يتنابوا من البعد . قال الترمذي : والأول أولى للاتباع . وتعقبه السكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعى فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة . انتهى . وأيضا فلم تجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم ، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر ، وليس هناك كن يمشون فيه ، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي ، وغايته أنه استنبط من النص العام - وهو الامر بالإبراد - معنى يخصه ، وذلك جائز على الأصح في الأصول ، لكنه مبنى على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم ، وللمتمسك بمفهومه أن يقول : العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ، ويؤيده حديث أنس د كننا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظواهر سجدا على ثيابنا اتقاء الحر ، رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ ، وأصله في مسلم . وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسبأني قريبا . والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر ، فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض ، وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقا ، وقالوا : معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذنا من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد ، ويرده قوله د فان شدة الحر من فيح جهنم ، اذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبي ذر الآتي صريح في ذلك حيث قال د انتظر انتظر ، والحامل لم على ذلك حديث خباب د شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، أى فلم يزل شكوانا ، وهو حديث صحيح رواه مسلم . وتمسكوا أيضا بالاحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت ، وبأن الصلاة حيث بدأ أكثر مشقة فتكون أفضل ، والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرها

زائدة عن وقت الإبراد وهو زوال حر الرضاء ، وذلك قد يستلزم خروج الوقت ، فلذلك لم يجبه ، أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد فانها متأخرة عنه ، واستدل له الطحاوي بحديث المغيرة بن شعبه قال : كنا نصل مع النبي ﷺ الظهر بالهاجرة ، ثم قال لنا أبردوا بالصلاة ، الحديث ، وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجه والحديثين بأن الإبراد رخصة والتعجيل أفضل ، وهو قول من قال إنه أمر ارشاد ، وعكسه بعضهم فقال : الإبراد المنع من التأخير . وقيل معنى قول خباب : فلم يشكنا ، أى فلم يجوزنا إلى شكوى بل أذن لنا في الإبراد ، حكى عن ثعلب ، ويروى أن في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله : فلم يشكنا ، وقال : اذا زالت الشمس فصلوا ، وأحسن الأجوبة كما قال المازري الأول ، والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة ، والأمر بالإبراد خاص فهو مقدم ، ولا التفات إلى من قال التعجيل أكثر مشقة فيكون أفضل ، لأن الأفضلية لم تنحصر في الأشق بل قد يكون الأخف أفضل كما في قصر الصلاة في السفر . قوله (بالصلاة) كذا الأكثر ، والباء للتعدي ، وقيل زائدة . ومعنى أبردوا أخرخوا على سبيل التضمن أى أخرخوا الصلاة . وفي رواية الكشميني : د عن الصلاة ، وقيل زائدة أيضا أو عن معنى الباء ، أو هى للجauزة أى تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر ، والمراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالبا في أول وقتها ، وقد جاء صريحا في حديث أبي سعيد كما سيأتى آخر الباب ، فلهذا حمل المصنف في الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم . وقد حمل بعضهم الصلاة على عمرها بناء على أن المفرد المشاء ، ولم يقل أحد به في المغرب ولا في الصبح لضيق وقتها . قوله (فإن شدة الحر) تعليل لمشروعية التأخير المذكور ، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لسكونها قد تسلب الحشوع ؟ وهذا أظهر ، أو كونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب ؟ ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له : أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فانها ساعة تسجر فيها جهنم ، وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة ففعالها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها ؟ وأنجابه عنه أبو الفتح اليمرى بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم معناه ، واستنبط له الزين بن المنذر معنى يناسبه فقال : وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطالب إلا بمن أذن له فيه ، والصلاة لا تنفك عن كونها طلبا ودعاء فتناسب الاقتصار عنها حينئذ . واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء كلهم للآم بأن الله تعالى غضب غضبا لم يغضب قبيله مثله ولا يغضب بعده مثله ، سوى نبينا ﷺ فلم يعتذر بل طلب من مظنة سلب الحشوع فتناسب أن لا يصل فيها . لكن يرد عليه أن سببها وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التي بشدة الحر فهما متغايران ، لحكمة الإبراد دفع المشقة ، وحكمة الترك وقت سببها لكونه وقت ظهور أثر الغضب . الله أعلم . قوله (من فيج جهنم) أى من سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفصح أى متسع ، وهذا كناية عن دة استعارها ، وظاهره أن مثار وهج الحر في الأرض من فيج جهنم حقيقة ، وقيل هو من مجاز التشبيه أى كأنه ر جهنم في الحر ، والاول أولى . ويؤيده الحديث الآتى واشتكت النار إلى ربها فاذن لها بنفسين ، وسيأتى البحث فيه

٥٣٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ « أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ الْإِذْنَ فَقَالَ : أُرِيدُ أُرِيدُ - أَوْ قَالَ : انْتَظِرْ انْتَظِرْ - وَقَالَ : شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ »

[ الحديث ٥٣٥ - أطرافه في : ٥٣٩ ، ٥٣٩ ، ٥٣٩ ]

**قوله** ( عن المهاجر أبي الحسن ) المهاجر اسم وليس بوصف والالف واللام فيه للصفة كما في العباس ، وسيأتي في الباب الذي بعده بغير ألف ولام . **قوله** ( عن أبي ذر ) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الاسناد سمعت أبا ذر . **قوله** ( أذن مؤذن النبي ﷺ ) هو بلال كما سيأتي قريباً . **قوله** ( الظهر ) بالنصب أي أذن وقت الظهر ، ورواه الاسماعيلي بلفظ : أراد أن يؤذن بالظهر ، وسيأتي بلفظ الظهر ومما واضحان . **قوله** ( فقال أبرد ) ظاهره أن الأمر بالإبراد وقع بعد تقديم الأذان منه ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ فأراد أن يؤذن للظهر ، وظاهره أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الأذان فقبل له أبرد فترك ، فمعنى أذن شرع في الأذان ، ومعنى أراد أن يؤذن أي يتم الأذان . والله أعلم . **قوله** ( حتى رأينا فيء التلؤلؤ ) كذا وقع هنا مؤخراً عن قوله « شدة الحر الخ » ، وفي غير هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله « أبردوا » وهو أوضح في السياق لأن الغاية متعلقة بالإبراد ، وسيأتي في الباب الذي بعده بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

٥٣٦ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ »

٥٣٧ - « وَاشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ : يَا رَبِّ أَكُلُ بَعْضِي بَعْضًا ، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ : نَفْسٍ فِي النَّفْسِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ ، فَهِيَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيرِ »

[ الحديث ٥٣٧ - طرفه في : ٣٢٦٠ ]

٥٣٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » . تَابَعَهُ سُفْيَانُ وَبُحَيْرٌ وَأَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ

[ الحديث ٥٣٨ - طرفه في ٣٢٥٩ ]

**قوله** ( حفظناه من الزهري ) في رواية الاسماعيلي عن جعفر الفريابي عن علي بن المديني شيخ المصنف فيه بلفظ : حدثنا الزهري . **قوله** ( عن سعيد بن المسيب ) كذا رواه أكثر أصحاب سفیان عنه ، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفیان عن الزهري عن سعيد أو أبي سلة أحدهما أو كلاهما ، ورواه أيضا من طريق شعيب بن أبي حرة عن الزهري عن أبي سلة وحده ، والطريقان محفوظان ، فقد رواه الليث وعمر بن الحارث عن مسلم ، ومعمر وابن جريج عند أحمد ، وابن أخي الزهري وأسامة بن زيد عند السراج ، منهم من رواه عن سعيد وأبي سلة كلاهما عن أبي هريرة **قوله** ( واشتكت النار ) في رواية الاسماعيلي قال واشتكت النار

وقال قال هو النبي ﷺ وهو بالاسناد المذكور قبل ، ووم من جعله موقوفا أو معلقا . وقد أفرد أحمد في مسنده الحال ؟ واختار كلا طائفة . وقال ابن عبد البر : لسكلا القولين وجه ونظائر ، والأول أرجح ، وقال عياض : إنه بالظهور . وقال القرطبي : لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته . قال : وإذا أخبر الصادق بأمر جائز لم يحتاج إلى تأويله فعمله على حقيقته أولى . وقال النووي فهو ذلك ثم قال : حمله على حقيقته هو الصواب . وقال نحو ذلك الثوري ، ورجح البيضاوي حمله على المجاز فقال : شكوا ما مجاز عن غليانها ، وأكلها بعضها بعضا مجاز عن ازدحام أجزائها ، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها . وقال الزين بن المنير : المختار حمله على الحقيقة لصلاحيته القدره لذلك ، ولأن استمارة الكلام للحال وإن عهديت وسمعت ، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإذن والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله . قوله ( بنفسين ) بفتح الفاء ، والنفس معروف وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء . قوله ( نفس في الشتاء ونفس في الصيف ) بالجر فيها على البدل أو البيان ، ويجوز الرفع والنصب . قوله ( أشد ) يجوز الكسر فيه على البدل ، لكنه في روايتنا بالرفع ، قال البيضاوي : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشد . وقال الطبري : جعل أشد مبتدأ محذوف الخبر أولى ، والتقدير أشد ما تجدون من الحر من ذلك النفس . قلت : يزيد الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فهو أشد ، ويؤيد الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم ، وفي سياق المصنف لف ونشر غير مرتب ، وهو مرتب في رواية النسائي . والمراد بالزمهرير شدة البرد ، واستشكل وجوده في النار ، ولا إشكال لأن المراد بالنار محلها وفيها طبقة زمهريرية : وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم أن النار لا تحترق إلا يوم القيامة . ( تنبيهان ) : الأول قضية التعليل المذكور قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة في وقت شدة البرد ، ولم يقل به أحد ، لأنها تكون غالبا في وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس ، فلو أخرت لوجود المشقة عند شديده أيضا ، فالأشدية تنصل عند التنفس ، والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر الإبراد إلى أن تلعب الشدة . والله أعلم . قوله ( بالظهور ) قد يحتاج به على مشروعية الإبراد للجمعة ، وقال به بعض الشافعية ، وهو مقتضى صنيع المصنف كما سيأتي في بابها ، لكن الجمهور على خلافه كما سيأتي توجيهه إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه سفيان ) هو الثوري . وقد وصله المؤلف في صفة النار من بدء الخلق ولفظه « بالصلاة » ولم أره من طريق سفيان بلفظ « بالظهور » ، وفي إسناده اختلاف على الثوري رواه عبد الرزاق عنه بهذا الإسناد فقال : عن أبي هريرة ، بدل أبي سعيد أخرجه أحمد عنه ، والجوزي من طريق عبد الرزاق أيضا ، ثم روى عن الذهلي قال : هذا الحديث رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد ، وهذه الطريق أشهر . ورواه زائدة وهو متفق عنه فقال : عن أبي هريرة . قال : والطريقان عندي محفوظان ، لأن الثوري رواه عن الأعمش بالوجهين . قوله ( ويحيى ) هو بن سعيد القطان . وقد وصله أحمد عنه بلفظ « بالصلاة » ، ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدسي عن يحيى بلفظ بالظهور . قوله ( وأبو عوانة ) لم أقف على من وصله عنه ، وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عبيد ، البهيقي من طريق وكيع ، كلاهما عن الأعمش أيضا بلفظ « بالظهور » .

(فائدة) : رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً ، فبدأ بالحديث المطلق ، وثنى بالحديث الذى فيه الارشاد إلى غاية الوقت التى ينتهى اليها الإبراد وهو ظهور فى التلؤل ، وثالث بالحديث الذى فيه بيان العلة فى كون ذلك المطلق محمولاً على المقيّد ، ورابع بالحديث المفصّل بالتقييد . والله الموفق

### ١٠ - باب الإبراد بالظهر فى السفر

٥٣٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبَرَسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ أَبُو الْحَسَنِ مُوَكَّلِي لُبَيْبٍ نَسَمِ اللَّهُ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظَّهِرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أْبْرِذْ . ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ : أْبْرِذْ . حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوَّلَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَتَفَيَّأُ يَتَمَيَّلُ

قوله ( باب الإبراد بالظهر فى السفر ) أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالحضر ، لكن عمل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم أو التأخير كما سيأتى فى بابه . وأورد فيه حديث أبى ذر المصطفى بالسفر ، مشيراً به إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة . قوله ( فأراد المؤذن أن يؤذن ) فى رواية أبى بكر بن أبى شيبة عن شعبة ، ومسدّد عن أمية بن خالد ، والترمذى من طريق أبى داود الطيالسى ، وأبى عوانة من طريق حفص بن عمر ، وروهب بن جرير والطحاوى والجوزقى من طريق وهب أيضاً ، كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال . قوله ( ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد ) زاد أبو داود فى روايته عن أبى الوليد عن شعبة . مرتين أو ثلاثاً ، وجزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة ، وهو عند المصنف فى ( باب الإبراد للمسافرين ، فان قيل : الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان ؟ فالجواب أن ذلك مبنى على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والامر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرماتى بأن عادتهم جرت بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة ، فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالعبادة ، قال : ويحتمل أن المراد بالتأذين هنا الإقامة . قلت : ويشهد له رواية الترمذى من طريق أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يقيم ، لكن رواه أبو عوانة من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يؤذن » وفيه « ثم أمره فأذن وأقام ، ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة ﷺ على الصلاة فى أول الوقت ، فرواية « فأراد بلال أن يقيم » أى أن يؤذن ثم يقيم ، ورواية « فأراد أن يؤذن » أى ثم يقيم قوله ( حتى رأينا فى التلؤل ) هذه الغاية متعلقة بقوله « فقال له أبرد » أى كان يقول له فى الزمان الذى قبل الرؤى أبرد ، أو متعلقة بأبرد أى قال له أبرد إلى أن ترى ، أو متعلقة بمقدّر أى قال له أبرد فأبرد إلى أن رأينا ، والله بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلؤل جمع تل بفتح المثناة وتشديد اللام : بفتح الفاء . واجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهى فى الغالب منبطحة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقد اختلف العلماء فى غاية الإبراد ، فقيل : حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوا وقيل ربع قامة ، وقيل ثلثها ، وقيل نصفها ، وقيل غير ذلك . ونزلها المازرى على اختلاف الأوقات ، والجارى



القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت ، وأما ما وقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « حتى ساوى الظل التلول » فظاهره يقتضى أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بجنب التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواة في الظهور لا في المقدار ، أو يقال : قد كان ذلك في السفر فاعله آخر الظهر حتى يجتمعها مع العصر . قوله ( وقال ابن عباس : يتغيأ بتيميل ) أى قال في تفسير قوله تعالى ( يتغيأ ظلالة ) معناه يتيميل ، كأنه أراد أن النوى سعى بذلك لانه ظل ماثل من جهة إلى أخرى ، وتغيأ في روايتنا بالمتأنة فوقانية أى الظلال ، وقرئ أيضاً بالتمتأنة أى الشيء ، والقراءتان شهيرتان . وهذا التعليق في رواية المستمل وكريمة ، وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره

## ١١ - باب وقت الظهر عند الزوال . وقال جابر : كان النبي ﷺ يصلي بالهاجرة

٥٤٠ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ خرج حين زاعت الشمس فصلى الظهر ، فقام على المنبر فذكر الساعة . فذكر أن فيها أموراً عظيماً ، ثم قال « من أحب أن يأل عن شيء فليستأل ، فلا تسألوني عن شيء إلا أخبركم ما دمت في مقامى هذا » . فأكثرت الناس في البكاء ، وأكثرت أن يقول « سلوني » . فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال : من أبى ؟ قال « أبوك حذافة » ثم أكثرت أن يقول « سلوني » . فبرك عمر بن الخطاب على ركبتيه فقال : رضى الله ربنا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد نبينا . فسكت . ثم قال « عرضت على الجنة والنار آتفاً في عرض هذا الحائط ، فلم أر كالتخير والشر »

قوله ( باب ) بالتوين ( وقت الظهر ) أى ابتداءه ( عند الزوال ) أى زوال الشمس ، وهو ميلها إلى جهة المغرب . وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سيأتى . ونقل ابن بطل أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفسلاً انتهى . والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول . ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النوى قدر الشراك . قوله ( وقال جابر ) هو طرف من حديث وصله المصنف في « باب وقت المغرب » بلفظ « كان يصلي الظهر بالهاجرة » والهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار ، قيل سميت بذلك من الهجر وهو الترك لأن الناس يتروكون التصرف حينئذ لشدة الحر ويقولون . وحديث أنس تقدم في العلم في « باب من برك على ركبتيه » بهذا الإسناد لكن باختصار ، سيأتى الكلام على فوائده مستوعباً إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . قوله ( زاعت ) أى مالت ، وقد رواهترمذى بلفظ « زالت » ، والغرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله « خرج حين زاعت الشمس فصلى الظهر » ، انه يقتضى أن زوال الشمس أول وقت الظهر ، اذ لم يقل أنه صلى قبله ، وهذا هو الذى استقر عليه الإجماع ، كان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال . وعن أحمد وإسحق مثله في الجمعة سيأتى في بابيه . قوله ( في عرض هذا الحائط ) بضم العين أى جانبه أو وسطه . قوله ( فلم أر كالتخير والشر ) أى المرفق في ذلك المقام

٥٤١ - **حدثنا** حفص بن محمد قال حدثنا شعبة عن أبي المنهال عن أبي بركة « كان النبي ﷺ يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه ، ويقرأ فيها ما بين السنتين إلى المائة . ويصلي الظهر إذا زالت الشمس ، والعصر وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل . ثم قال - إلى شطر الليل » وقال معاذ قال شعبة : ثم لقيته مرة فقال « أو ثلث الليل »

[ الحديث ٥٤١ - أطرافه في ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٩٩ ، ٧٧١ ]

قوله ( عن أبي المنهال ) في رواية الكشميهني « حدثنا أبو المنهال ، وهو سيار بن سلامة الآتي ذكره في « باب وقت العصر ، من رواية عوف عنه . قوله ( يعرف جليسه ) أي الذي يجنبه ، ففي رواية المجوزي من طريق وهب ابن جرير عن شعبة « فينظر الرجل إلى جليسه إلى جنبه فيعرف وجهه ، ولاحمد « فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ، وفي رواية لمسلم « فينظر إلى وجهه جليسه الذي يعرف فيعرفه ، وله في أخرى « وتنصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض : قوله ( والعصر ) بالنصب أي ويصلي العصر . قوله ( وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية ) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر والاصيلي ، وفي رواية غيرهما « ويرجع ، بزيادة واو وبصيغة المضارعة عليها شرح الخطابي ، وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط رواية عوف الآتية قريبا « ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع ، وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن يقال : يحتمل أن الواو في قوله « وأحدنا ، بمعنى « ثم ، على قول من قال إنها ترد للترتيب مثل ثم ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير ثم يذهب أحدنا أي من صلى معه . وأما قوله « يرجع ، فيحتمل أن يكون بمعنى يرجع ويكون بيانا لقوله يذهب ، ويحتمل أن يكون رجوع في موضع الحال أي يذهب راجعا ، ويحتمل أن أداة الشرط سقطت إما لو أو إذا ، والتقدير ولو يذهب أحدنا الخ ، وجوز الكرماني أن يكون رجوع خبرا للبتداء الذي هو أحدنا ويذهب جملة حالية ، وهو وإن كان محتملا من جهة اللفظ لكنه يغاير رواية عوف ، وقد رواه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ « يذهب ، بدل يرجع . وقال الكرماني حية ، ولمسلم والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة مثله لكن بلفظ « يذهب ، بدل يرجع . انتهى . أيضا بعد أن حكى احتمالا آخر وهو أي قوله رجوع عطف على يذهب والواو مقدرة ورجع بمعنى يرجع انتهى . وهذا الاحتمال الأخير جزم به ابن بطال ، وهو موافق للرواية التي حكيناها . ويؤيد ذلك رواية أبي داود عز حفص بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ « وإن أحدنا يذهب إلى أقصى المدينة ويرجع والشمس حية ، وقد قدمناه يرد عليها وأن رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب أي من المسجد ، وإنما سمي رجوعا لأن ابتداء الحج كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا ، وسيأتي الكلام على بقية مباحث هذا الحديث « باب وقت العصر ، قريبا . قوله ( وقال معاذ ) هو ابن معاذ البصري ( من شعبة ) أي باسناده المذكور . « والتعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به ، والاسناد كله بصريون ، وكذا الذي قبله . وجزم حماد سلمة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله « إلى ثلث الليل ، وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة

٥٤٢ - **حدثنا** محمد - يعني ابن مقانيل - قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا خالد بن عبد الرحمن حدث

غالب القطان عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس بن مالك قال « كنّا إذا صلّينا خلف رسول الله ﷺ بالظهر سجّداً على ثيابنا اتقاء الحرّ »

**قوله** (حدثنا محمد) كذا للأصلي وغيره، ولأبي ذرّ ابن مقاتل، **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك مستخرج الإسماعيلي، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد، وفي طبقته خالد بن عبد الرحمن الخراساني تزيل دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي العبدى ولم يخرج لهما البخاري شيئاً. **قوله** (بالظهر) جمع ظهرية وهي « فسجدنا، بزيادة فاء وهي عاطفة على شيء مقدر. **قوله** (اتقاء الحر) أى للوقاية من الحر، وقد روى هذا الحديث بشر بن المفضل عن غالب كما مضى، ولفظه مغاير للفظه، لكن المعنى متقارب، وقد تقدم الكلام عليه في باب السجود على الثوب في شدة الحر، وفيه الجواب عن استدلال من استدل به على جواز السجود على الثوب ولو كان يتحرك بحركته وفيه المبادرة لصلاة الظهر ولو كان في شدة الحر. ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد بل هو لبيان الجواز وإن كان الإبراد أفضل. والله أعلم

## ١٢ - باب تأخير الظهر إلى العصر

٥٤٣ - **حدثنا** أبو النعمان قال **حدثنا** حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فقال أيوب: له في ليلة مطيرة؟ قال: عسى

[الحديث ٥٤٣ - طرفه ١: ٥٦٢، ١١٢٤]

**قوله** (باب تأخير الظهر إلى العصر) أى إلى أول وقت العصر. والمراد أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر كما سيأتى عن أبي الشعثاء راوى الحديث. وقال الزين بن المنير: أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين، لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك ويحتمل غيره، قال: والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا: قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتاً للظهر ولا للعصر اهـ. ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي، وإنما لنقول عنه أنه كان يذهب إلى أن آخر وقت الظهر ينفصل من أول وقت العصر، ومراده نفي القول بالاشتراك. يدل عليه أنه احتج بقول ابن عباس « وقت الظهر إلى العصر والعصر إلى المغرب، فكما أنه لا اشتراك بين العصر والمغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر والعصر. **قوله** (عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء، والإسناد كله بصريون. له (سبعاً وثمانياً) أى سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً كما صرح به في « باب وقت المغرب » من طريق شعبة عن عمرو دينار. **قوله** (فقال أيوب) هو السخيتاني، والمقول له هو أبو الشعثاء. **قوله** (عسى) أى أن يكون كما قلت، حتمال المطر قال به أيضاً مالك عقب إخراج هذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس

نحوه ، وقال بطل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، قال مالك : لعله كان في مطر ، لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ : من غير خوف ولا مطر ، فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ، وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض ، وقواه النووي ، وفيه نظر ، لأنه لو كان جمعه عليه السلام بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك العذر ، والظاهر أنه عليه السلام جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته ، قال النووي : ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصل الظهر ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر دخل فصلها ، قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اهـ . وكأن نفيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد ، واختار عنده خلافه ، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء ، فعلى هذا فالاحتمال قائم . قال : ومنهم من تأوله على أن الجمع المذكور صوري ، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها . قال : وهو احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتل اهـ . وهذا الذي ضعفه استحسنة القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فنذكر هذا الحديث وزاد : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظنه . قال ابن سيد الناس : وراوى الحديث أدرى بالمراد من غيره . قلت : لكن لم يجزم بذلك ، بل لم يستمر عليه ، فقد تقدم كلامه لأيوب وتمحيظه لأن يكون الجمع بعذر المطر ، لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع . فلما أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر ، وإما أن تحمل على صفة مخصوصة لاستلزام الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث ، والجمع الصوري أولى والله أعلم <sup>(١)</sup> . وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، لجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ، وعين قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال : فقلت لابن عباس لم فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . وللنساء من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء ، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، فعل ذلك من شغل ، وفيه رفعه إلى النبي ﷺ ، وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم ، ثم جمع بين المغرب والعشاء . وفيه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه . وفي ذكره ابن عباس من التمليل بنفى الحرج ظاهر في مطلق الجمع ، وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني ولفظه : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : صنفه هذا لئلا تخرج أمتي ، وإرادة نفي الحرج يقدح في حمله على الجمع الصوري ، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج

(١) هذا الجمع ضعيف . والصواب حل الحديث المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوات المذكورة لمصلحة عارضة ، اليوم من مرض غالب أو برد شديد أو وجل ونحو ذلك . وبطل على ذلك قول ابن عباس لما سئل عن هذه الصلاة قال : وللاية أمته ، وهو جواب عظيم شديد شاف . والله أعلم

### ١٣ - باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام : من قرَّ حُجْرَتَهَا

٥٤٤ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا»  
 ٥٤٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَظْهَرِ النَّبِيُّ مِنْ حُجْرَتِهَا

٥٤٦ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً فِي حُجْرَتِي ، لَمْ يَظْهَرِ النَّبِيُّ بَعْدُ»  
 وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة «والشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ»

**قوله** ( باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام من قرَّ حُجْرَتَهَا ) كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي عياض وهو أبو ضمرة الليث وأبا أسامة رويَا الحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقعر الحجرة ، وهو أوضح في تسجيل العصر من الرواية المطلقة ، وقد وصل الإسماعيل طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ «والشَّمْسُ واقعة في حجرتي» وعرف بذلك أن الضمير في قوله «حجرتها» لعائشة ، وفيه نوع التات . وإسناد أبي ضمرة كلهم مديون ، والمراد بالحجرة - وهي بضم المهملة وسكون الجسيم - البيت ، والمراد بالشَّمْسُ ضوؤها . وقوله في رواية الزُّهْرِيِّ «والشَّمْسُ في حجرتها» أي باقية ، وقوله «لم يَظْهَرِ النَّبِيُّ» أي في الموضع الذي كانت الشَّمْسُ فيه . وقد تقدم في أدل المواقيت من طريق مالك عن الزُّهْرِيِّ بلفظ «والشَّمْسُ في حجرتها قبل أن تَظْهَرَ» أي ترتفع ، فهذا الظهور غير ذلك الظهور . وحصله أن المراد بظهور الشَّمْسِ خروجها من الحجرة ، وبظهور النَّبِيِّ انبساطه في الحجرة . وليس بين الروایتين اختلاف لأن انبساط النَّبِيِّ لا يكون إلا بعد خروج الشَّمْسِ . **قوله** ( ابن عيينة عن الزُّهْرِيِّ ) في رواية الحميدي في مسنده عن ابن عيينة حدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ ، وفي رواية محمد بن منصور عند الإسماعيلي «عن سفيان سمعته أذناي ورواه قلبي من أن الأربعة المذكورين رَوَوْه عن الزُّهْرِيِّ بهذا الإسناد فجعلوا الظهور للشَّمْسِ ، وابن عيينة جملة النَّبِيِّ . وقد قدمنا توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما ، وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت ، وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزُّهْرِيَّاتِ ، وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حمزة فوصلها الطبراني في مسنده أشاميين ، وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن ميسرة فرويناها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان ن ابن أبي حفصة . والمستفاد من هذا الحديث تسجيل صلاة العصر في أول وقتها ، وهذا هو الذي فهمته عائشة ، كذا الراوي عنها عروة واحتج به علي عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم . وشذ الطحاوي فقال :

لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجر كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيبدل على التأخير لا على التعجيل ، وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجر ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن متسعة ، ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قعر الحجر الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة ، وإلا متى مالت جدا ارتفع ضوءها عن قاع الحجر ، ولو كانت الجدر قصيرة . قال النووي : كانت الحجر ضيقة العرصه قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصه بشيء يسير ، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد في أواخر العرصه اه . وكان المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر - وهو مصير ظل كل شيء مثله - استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود . ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك ، إلا عن أبي حنيفة ، فالشهور عنه أنه قال : أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثليه بالثنية ، قال القرطبي : مخالفه الناس كلهم في ذلك حتى أصحابه يعني الآخذين عنه ، وإلا فقد انتصر له جماعة من جاء بعدهم فقالوا ثبت الأمر بالابراء ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحر ، ولا يذهب في تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشيء مثليه ، فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه ، وحكاية مثل هذا تنفي عن رده

٥٤٧ - **حدثنا** محمد بن مناذل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عوف عن سيار بن سلامة قال : دخلت أنا وأبي على أبي بركة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان رسول الله ﷺ يصلي المكتوبة ؟ فقال : كان يصلي المجير - التي تدعوها الأولى - حين تدخض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وكان يفتل من صلاح القداح حين يعرف الرجل جايسه ، ويقرأ بالسنة إلى المائة

٥٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : كنا نصل العصر ، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فنحدهم يصلون العصر [ الحديث ٥٤٨ - أطرافه في : ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٧٣٢٩ ]

٥٤٩ - **حدثنا** ابن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف ، قال سمعت أبا أمامة يقول : صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظاهر ، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر ، فقلت يا عم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصل معه قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وعوف هو الاعرابي . قوله ( دخلت أنا وأبي ) زاد الاسماعيل و زمن أخرج ابن زياد من البصرة ، قلت : وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن ، وسلامة والد سيار حكى عنه ولده هنا ولم أجد من ترجمه ، وقد وقعت لابنه عنه رواية في الطبراني الكبير في ذكر الحوض . قوله ( المكتوبة ) أي المفروضة ، واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة لكون أبي بركة لم يذكره ، وفي

بحث . **قوله** (كان يصل المغرب) أى صلاة المغرب ، والمغرب والمهاجرة بمعنى وهو وقت شدة الحر ، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ . **قوله** (تدعونها الأولى) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ حين بين له الصلوات الخمس . **قوله** (حين تدحض الشمس) أى تزول عن وسط السماء مأخوذ من الدحض وهو الزلق ، وفي رواية لمسلم « حين تزول الشمس » ومقتضى ذلك أنه كان يصل الظهر في أول وقتها ، ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالإبراد أو عند فقد شروط الإبراد لأنه يختص بشدة الحر ، أو لبيان الجواز . وقد يتمسك بظاهره من قال إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرها قبل دخول الوقت ، ولكن الذى يظهر أن المراد بالحديث التقريب ، فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة . **قوله** (إلى رحله) بفتح الراء وسكون المهملة أى مسكنه . **قوله** (في أقصى المدينة) صفة للرحل . **قوله** (والشمس حية) أى يضاء تقيبه . قال الزين ابن المنير : المراد بحياتها قوة أثرها حرارة ولونا وشمعا وإنارة ، وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثل الشيء اهـ . وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح عن خيشمة أحد التابعين قال : حياتها أن تجده حرها . **قوله** (ونسيت ما قال في وقت العشاء ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استحباب التأخير قليلا لأن التبييض يدل عليه ، وتعقب بأنه بعض مطلق لا دلالة فيه على قلة ولا كثرة ، وسيأتى في « باب وقت العشاء » من حديث جابر أن التأخير إنما كان لا يتنظر من يحى . لشهود الجماعة . **قوله** (التي تدعونها العتمة) فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك ، وسيأتى الكلام عليه في باب مفرد . وقال الطيبي : لعل تقييده الظهر والعشاء دون غيرها للاهتمام بأمرها ، فتسمية الظهر بالأولى يشعر بتقديمها ، وتسمية العشاء بالعتمة يشعر بتأخيرها ، وسيأتى الكلام على كراهة النوم قبلها في باب مفرد . **قوله** (وكان ينفلت) أى ينصرف من الصلاة ، أو يلتفت إلى المأمومين . **قوله** (من صلاة الغداة) أى الصبح ، وفيه أنه لا كراهة في تسمية الصبح بذلك . **قوله** (حين يعرف الرجل جليسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواة فيه ، واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجهه جليسه يكون في أواخر الغسل ، وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة . ومن المعلوم من عادته ﷺ ترتيب القراءة وتعديل الأركان ، فمقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغلusa ، وإدعى الزين بن المنير أنه مخالف لحديث عائشة الآتى حيث قالت فيه « لا يعرف من الغسل » ، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر ، وهو أن حديث أبي بردة متعلق بمعرفة من هو مسفر جالس إلى جنب المصلى فهو ممكن ، وحديث عائشة متعلق بمن هو متلفف مع أنه على بعد فهو بعيد . **قوله** (ويقرأ) أى في الصبح (بالتين إلى المائة) يعنى من الآتى . وقد سدرها في رواية الطبرانى بسورة الحاقة ونحوها ، وتقدم في « باب وقت الظهر » بلفظ « ما بين التين إلى المائة » وأشار الكرماني أن القياس أن يقول تين وتين فوقها إلى المائة ، فحذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه . وفي السياق تأدب الصغير مع الكبير ، ومسارعة لسئول بمالجواب إذا كان عارفا به . **قوله** (إلى بنى عمرو بن عوف) أى بقاء لأنها كانت منازلهم . وإخراج أصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي « كما نفعل كذا » مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن

النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم ، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما : هو موقوف . والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً ، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ . وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ، الحديث ، أخرجه النسائي . قال النووي : قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة ، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروبهم ، فدل هذا الحديث على تعجيل النبي ﷺ بصلاة العصر في أول وقتها ، وسيأتي في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة . قوله ( سمعت أبا أمامة ) هو أسعد بن سهل بن حنيف ، وهو عم الراوي عنه . وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسلفه ، إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كما تقدم ، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر . وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً ، وهو عند انتهاء وقت الظهر ، ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس أمي الظهر أو العصر ، فدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين . وقوله له : يا عم ، هو على سبيل التوقير ولكونه أكبر سناً منه مع أن نسبهما مجتمع في الانصار ، لكنه ليس عمه على الحقيقة . والله أعلم

٥٥٠ - حدثنا أبو الليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ، وبعض التوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحوه

٥٥١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كنا نصلّي العصر ، ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة

قوله : باب وقت العصر ، كذا وقع في رواية المستملى دون غيره ، وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة . قوله ( والشمس مرتفعة حية ) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم . وقوله بعد ذلك ( فيأتيهم والشمس مرتفعة ) أي دون ذلك الارتفاع ، لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به بأنها منخفضة ، وفي ذلك دليل على تعجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن تضي مسافة أربعة أميال ، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأبيض عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بنا العصر والشمس بيضاء مخلفة ، ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى ، قال الطحاوي : نحن نعلم أن أولئك - يعني قوم أنس - لم يكونوا يصلونها إلا قبل اصفرار الشمس ، فدل ذلك على أنه ﷺ كان يعجلها . قوله ( وبعض العوالي ) كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة ، وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي الجاني شيخ البخاري فيه وقال في آخره : وبعد العوالي ، بضم الموحدة وبالذال المهمل ، وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقا ، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزهري لكن قال : أربعة أميال أو ثلاثة ، وروى هذا الحديث أبو عروانة في صحيحه وأبو العباس المراج جميعا عن أحمد بن الفرّج أبي عتبة



عن محمد بن حير عن ابراهيم بن أبي عتبة عن الزهرى ولفظه «والعوالى من المدينة على ثلاثة أميال»، وأخرجه الدارقطى عن المحاملى عن أبي عتبة المذكور بسنده فوقع عنده «على ستة أميال»، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فقال فيه «على ميلين أو ثلاثة»، فتحصل من ذلك أن أقرب العوالى من المدينة مسافة ميلين وأبعدهما مسافة ستة أميال إن كانت رواية المحاملى محفوظة. ووقع في المدونة عن مالك «أبعد العوالى مسافة ثلاثة أميال»، قال عياض: كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدها ثمانية أميال انتهى، وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية. ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعد الأماكن التى كان يذهب إليها الذهاب في هذه الواقعة، والعوالى عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها، وأما ما كان من جهة تهايتها فيقال لها السافلة. (تنبيه): قوله (وبعض العوالى الخ) مدرج من كلام الزهرى في حديث أنس، بينه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في هذا الحديث فقال فيه - بعد قوله والشمس حية - قال الزهرى: «والعوالى من المدينة على ميلين أو ثلاثة»، ولم يقف الكرماني على هذا فقال: هو إما كلام البخارى أو أنس أو الزهرى كما هو عادته. قوله في الطريق الاخرى (كذا فصلى العصر) أى مع النبي ﷺ كما يظهر ذلك من الطرق الاخرى، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحاً به أخرجه الدارقطى في غرائب. قوله (ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء) كأن أنسا أراد بالذهاب نفسه كما تشعر بذلك رواية أبي الايض المتقدمة، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث «إلى قباء»، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهرى بل كلهم يقولون «إلى العوالى»، وهو الصواب عند أهل الحديث، قال: وقول مالك إلى قباء وهم لاشك فيه. وتعب بأنه روى عن ابن أبي ذئب عن الزهرى «إلى قباء»، كما قال مالك، نقله الباجى عن الدارقطى فنسبه الوهم فيه إلى مالك منتقداً، فانه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهرى حين حدث به مالكا، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه «إلى العوالى»، كما قال الجماعة، فقد اختلف فيه على مالك وتويع عن الزهرى بخلاف ما جزم به ابن عبد البر. وأما قوله: الصواب عند أهل الحديث العوالى، فصحيح من حيث اللفظ، ومع ذلك فالمعنى متقارب، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالى وليست العوالى كل قباء، ولعل مالكا لما رأى أن في رواية الزهرى إجمالا حملها على الرواية المفردة وهى روايته المتقدمة عن إسحق حيث قال فيها «ثم يخرج الانسان إلى بنى عمرو بن عوف»، وقد تقدم أنهم أهل قباء، فبنى مالك على أن القصة واحدة لانها جميعا حدثت عن أنس والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه. وأما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه من دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهرى ففيه نظر، لان مالكا أثبتته في الموطأ باللفظ الذى رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم؟ بل إن سلينا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطى ومن تبعهما؟ أو من الزهرى حين حدثه به؟ والاولى سلوك طريق الجمع التى أو ضناها والله الموفق. قال ابن رشيد: قضى البخارى بالصواب لمالك باحسن إشارة وأوجز عبارة، لانه قدم أولا المجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين. (تنبيه): قباء تقدم ضبطها في باب ماجاء في القبلة. قوله (إلى قباء فيأتهم) أى أهل قباء وهو على حد قوله تعالى (وأسأل القرية) والله أعلم. قال النووى: في الحديث المبادرة بعصاة العصر في أول وقتها، لانه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر الشمس لم تغرب، ففيه دليل للجمهور في أن أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلافا لابن حنيفة. وقد

معنى ذلك في الباب الذي قبله

## ١٤ - باب إثم من فاتته العصر

٥٥٢ - **عمر بن عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال

« الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله »

**قوله** ( باب إثم من فاتته صلاة العصر ) أشار المصنف بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر ، لأن الإثم إنما يترتب على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك . **قوله** ( الذي تفوته ) قال ابن بريزة : فيه رد على من كره أن يقول فاتتنا الصلاة . قلت : وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة . **قوله** ( صلاة العصر فكأنما ) كذا للكشميري ، وسقط للاكثر لفظ صلاة والفاء من قوله فكأنما . **قوله** ( وتر أهله ) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثان لوتر ، وأضر في وتر مفعول لم يسم فاعله وهو عائد على الذي فاتته ، فالمعنى أصيب بأهله وماله . وهو متعد إلى مفعولين . ومثله قوله تعالى ( ولن يترك أعمالكم ) ، وإلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية المستمل قال : قال أبو عبد الله يترك انتهى . وقيل وتر هنا بمعنى نقص ، فعلى هذا يجوز نصبه ورفع ، لأن من رد النقص إلى الرجل نصب وأضر ما يقوم مقام الفاعل ، ومن رده إلى الأهل رفع . وقال القرطبي : يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين ، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذي لم يسم فاعله . ووقع في رواية المستمل أيضاً وترت الرجل إذا قتلت له قتيلاً أو أخذت ماله ، وحقيقة الوتر كما قال الخليل هو الظلم في الدم ، فعلى هذا فاستعماله في المال مجاز ، لكن قال الجوهرى : الموتور هو الذي قتل له قتيلاً فلم يدرك بدمه ، تقول منه وتر وتقول أيضاً وتره حقه أى نقصه . وقيل الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لعمه ، فوقع التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان : غم الإثم وغم أو ماله . كما يجتمع على الموتور غمان : غم السلب ، وغم الطلب بالثار . وقيل : معنى وتر أخذ أهله وماله فصار فقد الثواب . وترأى فرداً ، ويؤيد الذي قبله رواية أبي مسلم الكجى من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع فذكر نحوه هذا الحديث وزاد في آخره وهو قاعد ، وظاهر الحديث التغليظ على من تفوته العصر ، وأن ذلك مختص بها . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جواباً لسائل سأل عن صلاة العصر فاجيب ، فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها . وتعقبه النووي بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها . قال : والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلحق غير العصر بها انتهى . وهذا لا يدفع الاحتمال . وقد احتج ابن عبد البر بمسألة رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي الدرداء مرفوعاً : من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته ، الحديث . قلت : وفي إسناده انقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء . وقد رواه أحمد وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعاً : من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله ، وهذا ظاهره العموم والصلوات المكتوبات . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ : لأن يوتر أحدكم أهله وماله خير

من أن يفوته وقت صلاة، وهذا أيضاً ظاهره العموم . ويستفاد منه أيضاً ترجيح توجيه رواية النصب المصدر بها ، لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله، أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبراني وغيرهم ، ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري : قلت لأبي بكر - يعني ابن عبد الرحمن وهو الذي حدثه به - ما هذه الصلاة ؟ قال : العصر . ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر ، والمحفوظ أن كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن ، ورواه الطحاوي والبيهقي من وجه آخر وفيه أن التفسير من قول ابن عمر ، فالظاهر اختصاص العصر بذلك ، وسيأتي تقريره في الكلام على الحديث الذي بعده . وما يدل على أن المراد بتقويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد : قلت لنافع : حين تغيب الشمس ؟ قال : نعم ، وتفسير الرازي إذا كان فقهاً أولى من غيره ، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث : وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، وأمله مبنى على مذهبه في خروج وقت العصر . ونقل عن ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار . وقال المهلب ومن تبعه من الشراح : إنما أراد فواتها في الجماعة لافواتها باصفرار الشمس أو بغيها ، قال : ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر ، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة ونوقض بعين ما ادعاه ، لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها ، ونعقبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين فلا يختص العصر بذلك ، قال : والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة انتهى . وبوب الترمذي على حديث الباب : ما جاء في السهو عن وقت العصر ، لحمله على السأهي ، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله ، وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد ، لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إشارة إلى تنقيح الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطلان : لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال ( حافظوا على الصلوات ) وقال : ولا يوجد حديث فيه تكليف المحافظة غير هذا الحديث

### ١٥ - باب من ترك العصر

٥٥٣ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الليخ قال : كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي عيم ، فقال : بگروا بصلاة العصر ، فإن النبي ﷺ قال « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله »

[ الحديث ٥٥٣ - طرفه ١ : ٥٩٤ ]

قوله ( باب من ترك العصر ) أي ما يكون حكمه ؟ قال ابن رشيد : أجاد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فأبقى فيه عللاً للتأويل . وقال غيره : كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة . ونعقبه بأن الترك أصرح بأوادة التعمد من الفوات . قوله ( حدثنا مسلم بن إبراهيم ) سقط عند الأصلي . ابن إبراهيم ، . قوله ( حدثنا هشام ) وقع عند غير أبي زر ، أنبأنا هشام ، وهو ابن أبي عبد الله

المستوفى . قوله ( أخبرنا يحيى ) عند غير أبي ندر ، حدثنا . قوله ( عن أبي قلابة ) عند ابن خزيمة من طريق أبي داود الطيالسي عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه . قوله ( عن أبي المليح ) عند المصنف في باب التبكير بالصلاة في يوم النجم = عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الإسناد أن أبا المليح حدثه ، وأبو المليح هو ابن أسامة ابن عمير الهذلي ، وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على نسق . وتابع هشام على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيبان ومعمر وحديثهما عند أحمد ، وغالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة ، والاول هو المحفوظ ، وغالفهم أيضا في سياق المتن كما سيأتي التنبيه عليه في باب التبكير ، المذكور إن شاء الله تعالى . قوله ( كنا مع بريدة ) هو ابن الحبيب الاسلمى . قوله ( ذى غيم ) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لمتنطع يحتاط لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت ، أو لمتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيستمرسل في شغله إلى أن يخرج الوقت . قوله ( بكروا ) أى عجلوا ، والتبكير يطلق لكل من هادر بأى شئ كان فى أى وقت كان ، وأصله المبادرة بالشئ أول النهار . قوله ( فإن النبي ﷺ ) الفاء للتعليل ، وقد استشكل معرفة تبين دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يعتمدون فيه إلا على الشمس ، وأجيب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت ، لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحيانا . ثم إنه لا يشترط - إذا احتجبت الشمس - اليقين بل يكفي الاجتهاد . قوله ( من ترك صلاة العصر ) زاد معمرو في روايته « متمعدا » وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء . قوله ( فقد حبط ) سقط ، فقد من رواية المستمل ، وفي رواية معمرو « أحبط الله عمله » . وقد استدلل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا : هو نظير قوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ وقال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتمارض مفهومها ومنطق الحديث فيتعين تأويل الحديث ، لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح . وتمسك بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر ، وجوابهم ما تقدم . وأيضا فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اقتصت العصر بذلك . وأما الجمهور فتأولوا الحديث ، فافترقوا في تأويله فرقا : فمنهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل فقيل : المراد من تركها جاحدا لوجوبها ، أو معترفا لكن مستخفا مستهزئا بمن أقامها . وتمقب بأن الذى فهمه الصحابي إنما هو التفريط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها ، وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم . وقيل المراد من تركها متكاسلا لكن غرض الوعيد مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله « لا يزنى الزاني وهو مؤمن » ، وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه من حبط عمله ، وقيل معناه كاد أن يحبط ، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذى ترفع فيه الأعمال إلى الله ، فكان المراد بالعمل الصلاة خاصة أى لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عملها حينئذ ، وقيل المراد بالحبط الإبطال أى يبطل انتفاعه بعمله في وقت ما ثم يقتنع به ، كما رجحت سياقه على حسنة فانه موقوف في المشيئة فان غفر له فجرد الوقوف لإبطال لنفع الحسنة إذ ذاك ولأن عند ثم غفر له فكذلك ، قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي ، وقد تقدم مبسوطا في كتاب الإيمان في « يا خوف المؤمن من أن يحبط عمله » ، ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث ، وقال شرح الترمذى : الحبط على قسمين ، حبط إسقاط وهو إحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موا

وهو إحباط المعاصي للارتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسنة . وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي يسبب الاشتغال به ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينفع به ولا يتمتع ، وأقرب هذه التأويلات قول من قال : إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد . والله أعلم

### ١٦ - باب فضل صلاة العصر

٥٥٤ - **حدثنا** البخاري قال **حدثنا** سفيان بن عيينة قال **حدثنا** إسماعيل بن عيسى عن جرير قال : **قال** : **كنا** عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال : **إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر** ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ، **قال** إسماعيل : **افعلوا** ، لا تغفونكم **[الحديث ٥٥٤ - أطرافه في : ٥٧٣ ، ٤٨٠١ ، ٧٤٣٤ ، ٧٤٣٥ ، ٧٤٣٦]**

٥٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : **« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ، ثم يرجع الذين باتوا فيكم ، فيسألهم - وهو أعلم بهم - : كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون »** **[الحديث ٥٥٥ - أطرافه في : ٣٢٧٣ ، ٧٤٢٩ ، ٧٤٨٦]**

**قوله** ( باب فضل صلاة العصر ) أي على جميع الصلوات إلا الصبح ، وإنما حملته على ذلك لأن حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها ، ويحتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، وقيل هو ابن أبي حازم ، ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن إسماعيل الترمذي بإسناد إسماعيل بن قيس وسامع قيس من جرير . **قوله** ( فنظر إلى القمر ليلة ) زاد مسلم : ليلة البدر . وكذا للصف من وجه آخر ، وهو حال من العذبة أيضا كما سيأتي في « باب صلاة الفجر » . **قوله** ( لا تضامون ) بضم أوله مخففا أي لا يحصل لكم مني حينئذ ، وروى يفتح أوله والتشديد من الضم ، والمراد في الإزدحام ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوحيد . **قوله** ( فإن استطعتم أن لا تغلبوا ) فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المذاهبية للاستطاعة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له ، وقوله ( فافعلوا ) أي عدم الغلبة ، وهو كناية عما ذكر من الاستعداد . ووقع في رواية شعبة المذكورة : فلا تغفلوا عن صلاة . **الحديث** . **قوله** ( قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) زاد مسلم : يعني العصر والفجر . ولابن مردويه من وجه آخر عن إسماعيل : قبل طوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر ، وقال ابن بطال قال المهلب : قوله : فإن استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة ، أي في الجماعة . قال : وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفقهم أعمال العباد لئلا يفوتهم هذا الفضل العظيم . قلت : وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث « يتعاقبون ، عقب هذا الحديث ، لكن لم يظهر لي وجه تقييد ذلك بكونه

في جماعة ، وإن كان فضل الجماعة معلوماً من أحاديث أخر ، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاحها ولو منفرداً ، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أو لا . **قوله** ( فافعلوا ) قال الخطابي : هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اهـ . وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رضى الله عنه ، قال : « إن أدنى أهل الجنة منزلة » فذكر الحديث وفيه « وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية » وفي سنده ضعف . **قوله** ( ثم قرأ ) كذا في جميع روايات الجامع ، وأكثر الروايات في غيره بابها مفاعل قرأ ، وظاهره أنه النبي ﷺ ، لكن لم أر ذلك صريحاً ، وحله عليه جماعة من الشراح ، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب « ثم قرأ جرير » أي الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن اسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج . قال العلماء : ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات ، وقد ثبت لهاتين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك ، فهما أفضل الصلوات ، فناسب أن يجازي المحافظ عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى . وقيل لما حقق رؤية الله تعالى برؤية القمر والشمس - وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر - ناسب من يجب رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اهـ . ولا يخفى بعده وتكلفه . والله أعلم . **قوله** ( يتعاقبون ) أي تأتي طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثانية . قال ابن عبد البر : وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتي هذا مرة ويعقبه هذا ، ومنه تعقيب الجيوش أن يجزئ الأمير بعضاً إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجزئ غيرهم إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجزئ الأولين . قال القرطبي : الواو في قوله « يتعاقبون » علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون أو كلوني البراغيث ، ومنه قول الشاعر : بحوران يعصرن السليط أقرابه ، وهي لغة فاشية وعليها حمل الاخفش قوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ قال : وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردّها للبدل ، وهو تسكلف مستغنى عنه ، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح . وقال غيره في تأويل الآية : قوله ﴿ وأسروا ﴾ عائد على الناس المذكورين أولاً . و ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدل من الضمير . وقيل التقدير أنه لما قيل ﴿ وأسروا النجوى ﴾ قيل : من هم ؟ قال : ﴿ الذين ظلموا ﴾ حكاه الشيخ محي الدين . والاول أقرب إذ الاصل عدم التقدير . وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ، ووافقهم ابن مالك ، وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوي ، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « أن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، والحديث ، وقد سوح في العزو إلى مستند البزار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى ، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله « يتعاقبون فيكم » وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقد أخرجه البخاري في بدء الخلق من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ « الملائكة يتعاقبون : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، وأخرجه النسائي أيضاً من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ « أن الملائكة يتعاقبون فيكم » فاختلف فيه على أبي الزناد ، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا ، فيقوى بحث أبي حيان ، ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد روه

تأما فأخرجه أحد ومسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف «ان» من أوله ، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «ان الله ملائكة يتعاقبون» وهذه هي الطريقة التي أخرجها البزار ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية باسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة بلفظ «ان الملائكة فيكم يمتقبون» . وإذا عرف ذلك فالعزو إلى الطريق التي تتحد مع الطريق التي وقع القول فيها أولى من طريق مفارقة لها ، فليمن ذلك إلى تخرج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته . وافقه المؤلف . قوله ( فيكم ) أي المصلين أو مطلق المؤمنين . قوله ( ملائكة ) قيل هم الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور ، وتردد ابن بزيه ، وقال القرطبي : الأظهر عندى أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد ، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار ، وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله « كيف تركتم عبادي » . قوله ( ويحتملون ) قال الزين بن المنير : التعاقب منابر الاجتماع ، لكن ذلك منزل على حالي . قلت : وهو ظاهر ، وقال ابن عبد البر : الأظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة ، واللفظ محتمل للجماعة وغيرها ، كما يحتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم ، وأن يقع التعاقب بينهم في النوع لا في الشخص . قال عياض : والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وإكرامه لهم بأن جعل اجتماع ملائكته في حال طاعة عباده لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة . قلت : وفيه شيء ، لأنه رجع أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات ، فالأولى أن يقال : الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكنه بناء على أنهم غير الحفظة . وفيه إشارة إلى الحديث الآخر « أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما » فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء فارقوم عليه . قوله ( ثم يصرح الذين باتوا فيكم ) استدلل به بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار ، وتعقب بأن ذلك غير لازم ، إذ ليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة بل جائز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضا من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله « باتوا فيكم » لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار . قوله ( الذين باتوا فيكم ) اختلف في سبب الاختصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلوا ، فقيل : هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر كقوله تعالى ﴿ فذكر إن نعمت الذكرى ﴾ أي وإن لم تنفع ، وقوله تعالى ﴿ سراويل تقيكم الحر ﴾ أي والبرد ، وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ، ثم قيل : الحكمة في الاختصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي الليل ، فلو ذكره لكان تكرارا . ثم قيل : الحكمة في الاختصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية فلما لم يقع منهم عصيان - مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الإخفاء ونحوه - واشتغلوا بالطاعة كان النهار أولى بذلك ، فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال . وقيل : الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر عرجوا في الحال ، وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبشوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار ، وهذا ضعيف ، لأنه يقتضي أن ملائكة النهار لا يستلون عن وقت العصر ، وهو

خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي . ثم هو مبنى على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سنبينه ، وقيل بناء أيضا على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يرحلون عن ملازمة بنى آدم ، وملائكة الليل هم الذين يرجون ويتعاقبون ، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة ، له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قال : يلتقي الحارسان - أى ملائكة الليل وملائكة النهار - عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبس ملائكة النهار . وقيل : يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة ، وأما النزول فيقع في الصلاتين معا ، وفيه التعاقب ، وصورته أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت ، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر ، فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ، ثم يرج الذين باتوا قسما ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتنزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضا ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضا ثم نرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر ، فلذا خص السؤال بالذين باتوا ، والله أعلم . وقيل : إن قوله في هذا الحديث : ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ، وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه : ويجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر ، قال أبو هريرة : وأقرأ إن شئتم ﴿ وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر بإسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ قال : تشهد ملائكة الليل والنهار ، وروى ابن مردويه من حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه ، قال ابن عبد البر : ليس في هذا دفع للرواية التي فيها ذكر العصر ، إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لأن المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر ، قال : ويحتمل أن يكون الاختصار وقع في الفجر لكونها جهرية ، وبجاء الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توهم الراوى الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ، ولا سيما أن الزيادة من العدل الضابط مقبولة . ولم لا يقال : إن رواية من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بمض الرواة ، أو يحتمل قوله : ثم يرج الذين باتوا ، على ما هو أعم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار ، فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه ، بل كل طائفة منهم إذا صعدت سئلت ، وغاية ما فيه أنه استعمل لفظ « بات » في أقام مجازا ، ويكون قوله : فيسألهم ، أى كلا من الطائفتين في الوقت الذي يصعد فيه ، ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه : ثم يرج الذين كانوا فيكم ، فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اقتصار ، وهذا أقرب الأجوبة . وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى واضحة وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين ، وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر ، فيجتمعون في صلاة الفجر ، فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ، ويجمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل ، فيسألهم ربهم : كيف تركتم عبادي ، الحديث . وهذه الرواية تزيل الإشكال وتغني عن كثير من الاحتمالات المتقدمة ، فهي المتمددة ، ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة . قوله ( فيسألهم ) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبنى آدم بالخير ، واستنطاقهم بما يقتضيه



التعطف عليهم ، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة ( أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال (إني أعلم ما لا تعلمون) أى وقد وجد فيهم من يسبح ويقدر مثلكم بنص شهادتكم ، وقال عياض : هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أسروا أن يكتبوا أعمال بني آدم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع . **قوله** ( كيف تركتم عبادى ) قال ابن أبى حمزة . وقع السؤال عن آخر الأعمال لأن الأعمال بخواتيمها . قال والعباد المسؤول عنهم المذكورون في قوله تعالى ( إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ) . **قوله** ( تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون ) لم يرعوا الترتيب الوجودى ، لأنهم بدؤوا بالترك قبل الإتيان ، والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال لأنه قال : كيف تركتم ؟ ولأن المخبر به صلاة العباد والأعمال بخواتيمها فناسب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله ، وقوله ( تركناهم وهم ، ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعاتهم في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لأن المنتظر في حكم المصل ، ويحتمل أن يكون المراد بقولهم ( وهم يصلون ، أى ينتظرون صلاة المغرب . وقال ابن التين : الواو في قوله ( وهم يصلون ، واو الحال أى تركناهم على هذه الحال ، ولا يقال يلزم منه أنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم ، والخبر ناطق بأنهم يشهدونها لانا نقول : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك . ( تنبيه ) : استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة كشره اذا حلقه وظفّره إذا قلبه وثوبه إذا أبدله ونحو ذلك . وقال ابن أبى حمزة : أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه ، لأنهم علموا أنه سؤال يستدعى التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك . قلت : ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة في آخر هذا الحديث ( فأغفر لهم يوم الدين ) قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح ، وأن الأعمال ترفع آخر النهار ، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله . والله أعلم . ويرتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشریف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشریف نبيها على غيره . وفيه الإخبار بالغيوب ، ويرتب عليه زيادة الإيمان . وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نقيظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي ونفرح في هذه الأوقات بقدوم رسل ربنا وسؤال ربنا عنا . وفيه اعلاننا بحب ملائكة الله لنا لنزداد فيهم حبا ونقترب إلى الله بذلك . وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته . وغير ذلك من الفوائد والله أعلم . وسيأتى الكلام على ذلك في ( باب قوله ثم يصرح ، في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى

### ١٧ - باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٥٥٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليُسِّمَ صلاته ، وإذا أدرك سجدة من

صَلَاةُ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتَمَّ صَلَاتُهُ «  
[الحديث ٥٥٦ - طرفاه في : ٥٧٩ ، ٥٨٠]

٥٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوْتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتَيْنَا الْقُرْآنَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ . فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ : أَيُّ رَبَّنَا أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ وَأَعْطَيْنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهُوَ فَضْلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءِ »

[الحديث ٥٥٧ - أطرافه في : ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٣٤٥٩ ، ٥٠٢٩ ، ٧٤٦٧ ، ٧٥٣٣]

٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ : أَكْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَأَسْكُمُ الَّذِي شَرَطْتُ . فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْمَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمَلْنَا . فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ »

[الحديث ٥٥٨ - طرفه في : ٢٢٧١]

قوله (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) أورد فيه حديث أبي سبلة عن أبي هريرة «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، فكأنه أراد تفسير الحديث ، وأن المراد بقوله «فيه سجدة» أي ركعة . وقد رواه الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن شيبان بلفظ «من أدرك منكم ركعة» فدل على أن الاختلاف في الألفاظ وقع من الرواة ، وستأتي رواية مالك في أبواب وقت الصبح بلفظ «من أدرك ركعة» ولم يختلف على روايتها في ذلك فكان عليها الاعتماد . وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها ، والركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة انتهى . وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ «إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر» وإنما لم يأت المصنف في الترجمة بجواب الشرط لما في لفظ المتن الذي أوردته من الاحتمال وهو قوله «فليتم صلاته» لأن الأمر بالإتمام أعم من أن يكون ما ينمه أداء أو قضاء ، فحذف جواب الشرط لذلك . ويحتمل أن تكون «من» في الترجمة موصولة ، وفي الكلام حذف تقديره : باب حكم من أدرك الخ ، لكن سياق من حديث مالك بلفظ «فقد أدرك الصلاة» وهو يقتضي أن تكون أداء ، وستأتي مباحثه هناك إن شاء الله تعالى . قوله

( إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ) ظاهره أن بقاء هذه الأمة وقع في زمان الأمم السالفة ، وليس ذلك المراد قطعا ، وإنما معناه أن نسبة مدة هذه الأمة إلى مدة من تقسم من الأمم مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس إلى بقية النهار ، فكأنه قال : إنما بقاؤكم بالنسبة إلى ما سلف الخ ، وحاصله أن « في » بمعنى إلى ، وحذف المضاف وهو لفظ نسبة . وقد أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى الآتي بعده في أبواب الإجملة ، ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك إن شاء الله تعالى . والعرض هنا بيان مطابقتها للترجمة والتوفيق بين ما ظهره الاختلاف منهما . قوله ( أوتي أهل التوراة النوراة ) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تقدير مدة الزمانين ، وقد زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا « وإن مثلكم ومثل اليهود والنصارى الخ » وهو يشعر بأنهما قضيتان . قوله ( قيراطا قيراطا ) كور قيراطا ليدل على تقسيم القيراط على العمال ، لأن العرب إذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال : أقسم هذا المال على بني فلان درهما درهما ، لكل واحد درهم . قوله في حديث ابن عمر ( عجروا ) قال الداودي : هذا مشكل ، لأنه إن كان المراد من مات منهم مسلما فلا يوصف بالعجز لأنه عمل ما أمر به ، وإن كان من مات بعد التخيير والتبديل فكيف يعطى القيراط من حبط عمله بكفره ؟ وأورده ابن التين قائلا : قال بعضهم ولم ينفصل عنه وأجيب بأن المراد من مات منهم مسلما قبل التخيير والتبديل ، وعبر بالعجز لكونهم لم يستوفوا عمل النهار كله وإن كانوا قد استوفوا عمل ما قدر لهم ، ف قوله عجروا أى عن أحرار الأجر الثاني دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبي ﷺ وآمن به أعطى الأجر مرتين كما سبق مصرحا به كتاب الإيمان . قال المهلب ما معناه : أورد البخارى حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بصل البعض أجر الكل ، مثل الذى أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله ، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتسكلة ذلك أن يقال إن فضل الله الذى أقام به عمل ريع النهار مقام عمل النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التى هى العصر مقام إدراك الأربع في الوقت ، فاشتركا في كون كل منهما ريع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتابين ( ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ) . وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال : هو منفك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو من الخصوصيات التى لا يقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزى عن جملة ، فكذلك سائر العبادات . قلت : فاستبعد غير مستبعد ، وليس في كلام المهلب ما يقتضى أن إيقاع العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقاعها في أوله . وأما إجزاء عمل البعض عن الكل فن قبيل الفضل ، فهو كالخصوصية سواء . وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل يمتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر ، قال : فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت ، بل هو شامل لساير الأعمال من الطاعات في بقية الأيام إلى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التى تأتي لضرب الأمثال . قلت : وما أبداه مناسب لإدخال هذا الحديث في أبواب أوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهى

« من أدرك وكمة من العصر قبل الغروب ، بخلاف ما أبداه المذهب وأكثناه ، وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرهما أنها قضيتان ، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتعسف . وقال ابن رشيد ما حاصله : إن حديث ابن عمر ذكر مثالا لأهل الأعذار لقوله « فمجزوا ، فأشار الى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك أن الأجر يحصل له تاما فضلا من الله . قال : وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر بغير عذر ، والى ذلك الإشارة بقوله عنهم ( لا حاجة لنا الى أجر ) فأشار بذلك الى أن من أخر عامدا لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار . قوله في حديث أبي موسى ( فقال أكلوا ) كذا لاكثر بهمة قطع وبالسكاف وكذا وقع في الإجازة . ووقع هنا للكشميني « اعملوا ، بهمة وصل وبالعين . قوله ( في حديث ابن عمر ) ونحن كنا أكثر عملا ) تمسك به بعض الحنفية كابن زيد في كتاب الاسرار الى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثليه ، لأنه لو كان من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساويا لوقت الظهر ، وقد قالوا ( كنا أكثر عملا ) فدل على أنه دون وقت الظهر ، وأجيب بمنع المساواة ، وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن ، وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب ، وأما ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أن وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب إذا فرعنا على أن أول وقت العصر مصير الظل مثله كما قال الجمهور ، وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر الى العصر أطول قطعا ، وعلى التنزل لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة ، وبأن الخبر إذا أورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودا في أمر آخر ، وبأنه ليس في الخبر نص على أن كلا من الطائفتين أكثر عملا لصديق أن كلهم مجتمعين أكثر عملا من المسلمين ، وباحتمال أن يكون أطلق ذلك تغليبا ، وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم ، وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عموم أريد به الخصوص أطلق ذلك تغليبا ، وبأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملا أن يكونوا أكثر زمانا لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق ، ويؤيده قوله تعالى ( ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ) . وما يؤيد كون المراد كثرة العمل ونقله بالنسبة الى طول الزمان وقصره كون أهل الأخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى ونبيينا ﷺ دون المدة التي بين نبيينا ﷺ وقيام الساعة لان جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا ان مدة الفترة بين عيسى ونبيينا ﷺ ستائة سنة وثبت ذلك في صحيح البخاري عن سلمان ، وقيل إنها دون ذلك حتى جاء عن بعضهم أنها مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك ، فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر ولا قائل به ، فدل على أن المراد كثرة العمل وقلة . والله سبحانه وتعالى أعلم

١٨ - باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المربض بين المغرب والعشاء

٥٥٩ - حدثنا محمد بن مهران قال حدثنا الوليد قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا أبو النجاشي هو عطاء

ابن صهيب مولى رافع بن خديج قال : سمعت رافع بن خديج يقول « كنا نُصلي المغرب مع النبي ﷺ ، فينصرف أحدنا وإنه ليُبصرُ مواقع نبله »

٥٦٠ - **حديث** محمد بن بشر قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن سعد بن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال : قدم الحجاج فسالنا جابر بن عبد الله فقال « كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجرة ، والمصر والشمس نقيّة ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء أحياناً وأحياناً : إذا رآهم اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم أبطلوا آخر ، والصبح - كانوا أو كان النبي ﷺ - يصلها بقلس »

[ الحديث ٥٦٠ - طرقة في ٥٦٠ ]

٥٦١ - **حديث** المسكن بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال « كنا نصل مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت بالحجاب »

٥٦٢ - **حديث** آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال « صلى النبي ﷺ سجدة جيماء ، وثمانياً جيماء »

**قوله** ( باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء ) أشار بهذا الاثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء ، وذلك أنه لو كان مضيقاً لاتفصل عن وقت العشاء ، ولو كان منفصلاً لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر . ولهذا التكتة ختم الباب بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وأما الأحاديث التي أوردتها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضيق ، لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها ، وكانت تلك عاداته ﷺ في جميع الصلوات إلا فيما ثبت فيه خلاف ذلك كالإبراد وكثاخير العشاء إذا أبطلوا كما في حديث جابر والله أعلم . وأما أثر عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه ، واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرقي به أو لا ؟ لجوزة أحمد واسحق مطلقاً ، واختاره بعض الشافعية ، وجوزة مالك بشرطه ، والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ، ولم أر في المسألة قتلاً عن أحد من الصحابة . **قوله** ( الوليد ) هو ابن مسلم . **قوله** ( هو عطاء بن صهيب ) هو مولى رافع بن خديج شيخه ، قال ابن حبان : صحبه ست سنين . **قوله** ( وأنه ليصير مواقع نبلة ) بفتح النون وسكون الموحدة أي المواضع التي تصل إليها سهامها إذا رمى بها . وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا « كنا نصل مع رسول الله ﷺ المغرب ثم نرجع فنترأى حتى نأتى ديارنا ، فما يخفى علينا مواقع سهامنا ، إسناده حسن ، والنبل هي السهام العربية ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قاله ابن سيده ، وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمرّة ، ومقتضاء المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث أن الفراغ منها يقع والضوء باق . **قوله** ( محمد بن جعفر ) هو غندر . **قوله** ( عن محمد بن عمرو ) في مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد ، سمع محمد بن عمرو بن الحسن . **قوله** ( قدم الحجاج ) بفتح الحاء المهملّة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف الثقفي ، وزعم الكرماني أن الرواية بضم أوله قال : وهو جمع حاج انتهى . وهو تحريف بلا خلاف ، فقد وقع في رواية أبي عوانة في صحيحه من طرق أبي النضر عن شعبة : سألنا جابر بن عبد الله

في زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة ، وفي رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة ، كان الحجاج يؤخر الصلاة . فائدة : كان قدوم الحجاج المدينة أميرا عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير ، فأمره عبد الملك على الحرمين وما معها ، ثم نقله بعد هذا الى العراق . قوله ( بالهاجرة ) ظاهره يعارض حديث الإبراد ، لأن قوله كان يفعل يشمر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد ، ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقا لأن الإبراد كما تقدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم ، فإن وجدت شروط الإبراد أبرد وإلا عجل ، فالمعنى كان يصلي الظهر بالهاجرة إلا إن احتاج الى الإبراد . وتعيب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء والله أعلم . قوله ( نية ) بالنون أوله أى خالصة صافية لم تدخلها صفة ولا تغير . قوله ( إذا وجبت ) أى غابت ، وأصل الوجوب السقوط ، والمراد سقوط قرص الشمس ، وفاعل وجبت مستتر وهو الشمس . وفي رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم ، والمغرب إذا غربت الشمس ، ولا بى عوانة من طريق أبي النضر عن شعبة ، والمغرب حين تجب الشمس ، وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ، ولا يخفى أن محله ما إذا كان لا يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرائي حائل والله أعلم . قوله ( والعشاء أحيانا وأحيانا ) ولمسلم « أحيانا يؤخرها وأحيانا يجعل ، كان إذا رأهم قد اجتمعوا الخ ، وللنصف في « باب وقت العشاء » عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة « إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر ، ونحوه لا بى عوانة في رواية . والأحيان جمع حين ، وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب بقوى المشهور ، وسيأتى الكلام على حكم وقت العشاء في باب . وقال ابن دقيق العيد : إذا تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا أو يؤخرها في الجماعة ، أيها أفضل ؟ الأقرب عندي أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه لقوله « وإذا رأهم أبطلوا أخر ، فيؤخر لاجل الجماعة مع إمكان التقديم . قلت : ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثرت بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يفضح التأخير ولم يشق على الحاضرين . والله أعلم . قوله ( كانوا أو كان ) قال الكرماني : الشك من الراوى عن جابر ، ومضاهما متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر ، إن أراد النبي ﷺ فالصحابه في ذلك كانوا معه ، وإن أراد الصحابة فالنبي ﷺ كان إمامهم ، أى كان شأنه التعجيل لها دائما لا كما كان يصنع في العشاء من تعجيلها أو تأخيرها . وخبر كانوا محذوف يدل عليه قوله يصلها ، أى كانوا يصلون . والفلس بفتح اللام ظلة آخر الليل ، وقال ابن بطال ما حاصله : فيه حذفان ، حذف خبر كانوا وهو جاز كحذف خبر المبتدأ في قوله ( واللائي لم يحضن ) أى فعدتهن مثل ذلك ، والحذف الثاني حذف الجملة التي بعد « أو ، تقديره : أو لم يكونوا مجتمعين . قال ابن التين : ويصح أن يكون كانوا هنا تامة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوع ، فيكون المحذوف ما بعد « أو ، خاصة . وقال ابن المشير : يحتمل أن يكون شكا من الراوى هل قال كان النبي ﷺ ، أو كانوا . ويحتمل أن يكون تقديره : والصبح كانوا مجتمعين مع النبي ، أو كان النبي ﷺ وحده يصلها بالفلس . قلت : والتقدير المتقدم أولى . والمحق أنه شك من الراوى ، فقد وقع في رواية مسلم والصبح كانوا أو قال كان النبي ﷺ ، وفيه حذف واحد تقديره : والصبح كانوا يصلونها . أو كان النبي ﷺ - يصلها بفلس ، فقوله د بفلس ، يتعلق بأى اللفظين كان هو الواقع ، ولا يلزم من

قوله « كانوا يصلونها » أن النبي ﷺ لم يكن معهم ، ولا من قوله « كان النبي ﷺ » أنه كان وحده ، بل المراد بقوله « كانوا يصلونها » أي النبي ﷺ بأصحابه ، وهكذا قوله « كان النبي ﷺ يصلها » أي بأصحابه . والله أعلم . قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوع ، وهذا من ثلاثيات البخاري . قوله ( إذا توارت بالحجاب ) أي استترت ، والمراد الشمس ، قال الخطابي : لم يذكرها اعتمادا على أفهام السامعين ، وهو كقوله في القرآن ( حتى توارت بالحجاب ) انتهى . وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » ، فدل على أن الاختصار في المتن من شيخ البخاري ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي ، ورواه عبد بن حميد عن صفوان بن عيسى ، وأبو عوانة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضا عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « كان يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس حين ينبغي حاجتها » والمراد حاجتها الذي يبقى بعد أن يغيب أكثرها ، والرواية التي فيها « توارت » أصرح في المراد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله أعلم . واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالموحدة ثم المهمة رفعه في أثناء حديث « ولا صلاة بعدها حتى يري الشاهد » والشاهد النجم

### ١٩ - باب من كره أن يقال للمغرب المشاء

٥٦٣ - **عمر بن الخطاب** أبو مكرم - هو عبد الله بن عمرو - قال حدثنا عبد الوارث عن الحسين قال حدثنا عبد الله بن بريدة قال حدثني عبد الله المزني أن النبي ﷺ قال « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » قال الأعراب وتقول هي المشاء »

قوله ( باب من كره أن يقال للمغرب المشاء ) قال الزين بن المنير : عدل المصنف عن الجزم كأن يقول باب كراهية كذا لأن لفظ الخبر لا يقتضي نهيا مطلقا ، لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب على ذلك ، فكان المصنف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق المشاء عليه أحيانا ، بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كما ترك ذلك الأعراب وقوا مع عاداتهم ، قال : وإنما شرع لها التسمية بالمغرب لأنه اسم يشعر بمسماها أو بابتداء وقتها ، وكره إطلاق اسم المشاء عليها لئلا يقع الالتباس بالصلاة الأخرى ، وعلى هذا لا يكره أيضا أن تسمى المشاء بقيد كأن يقول المشاء الأولى ، ويؤيده قولهم المشاء الآخرة كما ثبت في الصحيح ، وسيأتي من حديث أنس في الباب الذي يليه ، ونقل ابن بطل عن غيره أنه لا يقال للمغرب المشاء الأولى ويحتاج إلى دليل خاص ، أما من ، حديث الباب فلا حجة له . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد التنوري ، وقوله ( عن الحسين ) هو المعلم . قوله ( حدثني عبد الله المزني ) كذا الأكثر لم يذكر اسم أبيه ، زاد في رواية كريمة هو ابن مغفل بالغين المعجمة والفاء المشددة ، وكذلك وقع منسوبا بذكر أبيه في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الإسماعيلي وغيره ، والاسناد كله بصرون . قوله ( لا تغلبنكم ) قال الطبري : يقال غلبه على كذا غصبه منه أو أخذه منه قهرا ، والمعنى لا تضرخوا لها هو من عاداتهم من تسمية المغرب بالمشاء والعشاء بالعتمة فيغضب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها ، قال : فأنهى على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم . وقال غيره : معنى الغلبة أنكم تسمونها اسما

وهم يسمونها اسما ، فان سميتموها بالاسم الذي يسمونها به واقتسموم ، واذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ، ولا يحتاج الى تقدير غصب ولا أخذ . وقال التوربشتي : المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم . وقال القرطبي : الأعراب من كان من أهل البادية وان لم يكن عربيا ، والعربي من ينتسب الى العرب ولو لم يسكن البادية . قوله ( على اسم صلاتكم ) التعبير بالاسم يعمد قول الأزهري ان المراد بالنهاى عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب ، وكذا قول ابن المنير : السر في النهى سد الذريعة لئلا تسمى عشاء فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذا من لفظ العشاء اهـ . وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق ، وفيه نظر ، اذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقا ، فان الظهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقا بلا خلاف . قوله ( قال وتقول الأعراب هي العشاء ) سر النهى عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة هو أول ظلام الليل ، وذلك من غيبوبة الشفق ، فلو قيل للمغرب عشاء لآدى الى أن أول وقتها غيبوبة الشفق ، وقد جزم الكرماني بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوى الحديث ، ويحتاج الى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر ايراد الإسماعيلي أنه من تنمة الحديث ، فانه أورده بلفظ ، فان الأعراب تسميها ، والاصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على ادراجه . ( فائدة ) : لا يتناول النهى تسمية المغرب عشاء على سبيل التخليب كمن قال مثلا : صليت العشاءين ، إذا قلنا إن حكمة النهى عن تسميتها عشاء خوفا للبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة والله أعلم . ( تنبيه ) : أورد الإسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، واختلف عليه في لفظ المان فقال هارون الخمال عنه كرواية البخاري . قلت : وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في مستخرجه وغير واحد عن عبد الصمد ، وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه اهـ . وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد : لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فان الأعراب تسميها عتمة ، قلت : وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني عنه ، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك ، وجنح الإسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقتها حديث ابن عمر - يعني الذي رواه مسلم - كما سنذكره في صدر الباب الذي يليه . والذي يتبين ل أنهما حديثان : أحدهما في المغرب ، والآخر في العشاء ، كانا جميعا عند عبد الوارث بسند واحد . والله تعالى أعلم

## ٢٠ - باب ذكر العشاء والعتمة ، ومن رآه واسما

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ « أَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ . وَقَالَ « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ » قال أبو عبد الله : والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴾ . ويذكر عن أبي موسى قال « كُنَّا تَنَافَوْبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعَمَّ بِهَا » . وقال ابن عباس وعائشة « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ » . وقال بعضهم عن عائشة « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ » . وقال جابر « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ » . وقال أبو بزة « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ » . وقال أنس « أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ » . وقال ابن



عمر وأبو أيوب وابن عباس رضي الله عنهم « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء »

٥٦٤ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سالم أخبرني عبد الله قال

« صلى لنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس العتمة - ثم انصرف فأقبل علينا فقال : أرايتم ليلتكم هذه ، فان رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد »

**قوله** ( باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا ) غير المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد ، وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين ، وذلك لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ إطلاق اسم العشاء على المغرب ، وثبت عنه إطلاق اسم العتمة على العشاء ، فتصرف المصنف في الترجمتين بحسب ذلك . والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فانها في كتاب الله العشاء » ، وانهم يعمتون بحلاب الإبل ، ، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن ، ولابن يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك ، زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر « وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب » . وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر عن ابن عمر ، واختلف السلف في ذلك : فمنهم من كرهه كابن عمر راوى الحديث ، ومنهم من أطلق جوازه نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الراجح ، وسيأتي للمصنف ، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ، ونقل القرطبي عن غيره : إنما نهى عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعة دنيوية وهي الحلبة التي كانوا يحبونها في ذلك الوقت ويسمونها العتمة . قلت : وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتمدونها في زمان الجذب خوفا من السؤال والصعاليك ، فعلى هذا فهي فعلة دنيوية مكروهة لا تطلق على فعلة دينية محبوبة ، ومعنى العتم في الأصل تأخير مخصوص ، وقال الطبري : العتمة بقية اللب تغيب بها الناقة بعد هوى من الليل ، فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال : قلت لابن عمر من أول من سمي صلاة العشاء العتمة ؟ قال : الشيطان . **قوله** ( وقال أبو هريرة ) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث مخدوقة الأسانيد كلها صحيحة مخرجة في أمكنة أخرى ، حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء ، وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها بل فيها إطلاق الفعل كقوله « أعم النبي ﷺ ففائدة إيرادها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم ، لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت . وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في « باب فضل العشاء جماعة » وباللفظ الثاني وهو العتمة في « باب الاستهام في الأذان » . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . **قوله** ( والاختيار ) قال الزين بن المنير : هذا لا يتناول لفظ الترجمة فان لفظ الترجمة يفهم التسوية وهذا ظاهر في الترجيح . قلت : لا تنافي بين الجواز والأولية ، فالشيطان إذا كانا جازي الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر ، وإنما صار عنده أولى لموافاقته لفظ القرآن ، ويترجح أيضا بأنه أكثر ما ورد عن النبي ﷺ ، وبأن تسميتها عشاء يشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك ، وبأن لفظه في

الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار ، وهو واضح لمن نظره ، لأنه قال « من كره » ، فأشار الى الخلاف ، ومن قفل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار . **قوله** ( ويذكر عن أبي موسى ) سياق موصول عند المصنف مطولا بعد باب واحد ، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه ، نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل ، وأجلب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين ، وحاصل الجواب أن صيغة المجزم تدل على القوة ، وصيغة التريض لا تدل . ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن المجزم مع صحته الى التريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف ، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى ، وكذا الاختصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز . **قوله** ( وقال ابن عباس وعائشة ) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في « باب النوم قبل العشاء » ، كما ساقى قريبا ، وأما حديث عائشة بلفظ « أتم بالعشاء » فوصله في « باب فضل العشاء » من طريق عقيل ، وفي الباب الذى بعده من طريق صالح بن كبسان كلاهما عن الزهري عن عروة عنها ، وأما حديثها بلفظ « أتم بالعتمة » فوصله المصنف أيضا في « باب خروج النساء الى المساجد بالليل » بعد « باب وضوء الصليان » من كتاب الصلاة أيضا من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور ، وأخرجه الاسماعيلى من طريق عقيل أيضا ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ « أتم النبي ﷺ ليلة بالعشاء » وهى التى يدعو الناس العتمة ، وهذا يشر بان السياق المذكور من تصرف الراوى . ( تنبيه ) : معنى أتم دخل في وقت العتمة ، ويطلق أتم بمعنى آخر لكن الأول هنا أظهر . **قوله** ( وقال جابر كان النبي ﷺ يصل العشاء ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت المغرب » ، وفي « باب وقت العشاء » . **قوله** ( وقال أبو برزة : كان النبي ﷺ يؤخر العشاء ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العصر » . **قوله** ( وقال أنس : أخر النبي ﷺ العشاء ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العشاء الى نصف الليل » . **قوله** ( وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس : صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء ) أما حديث ابن عمر فأسنده المؤلف في الحج بلفظ « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء بالزدلفة جميعا » ، وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضا بلفظ « جمع النبي ﷺ في حجة الوداع بين المغرب والعشاء » ، وأما حديث ابن عباس فوصله في « باب تأخير الظهر الى العصر » ، كما تقدم . **قوله** ( قال سالم أخبرني عبد الله ) هو سالم بن عبد الله بن عمر ، وشيخه عبد الله هو أبوه . **قوله** ( صلى لنا ) أى لاجلنا أو اللام بمعنى الباء . **قوله** ( وهى التى يدعوها الناس العتمة ) تقدم نظير ذلك في حديث أبي برزة في قوله « وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التى تدعوها العتمة » ، وتقدم أيضا من حديث عائشة عند الاسماعيلى ، وفي كل ذلك إشعار بغلبة استعمالهم لها بهذا الاسم ، فصار من عرف النهى عن ذلك يحتاج الى ذكره لقصد التعريف ، قال النووي وغيره : يجمع بين النهى عن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمرين : أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهى للتنزيه لا للتحريم ، والثانى بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء ، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية . ويحتمل أنه استعمل لفظ العتمة في العشاء لأنه كان مشهورا عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب ، فلو قال : لو يعلمون ما فى الصبح والعشاء ، لتوهموا أنها المغرب . قلت : وهذا ضعيف لأنه قد ثبت فى نفس هذا الحديث « لو يعلمون ما فى الصبح والعشاء » ، فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعتمة تارة من تصرف الرواة ، وقيل إن النهى عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز ، ومنقب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور ، وفى كل

من القولين نظر للاحتياج في مثل ذلك الى التاريخ ، ولا بعد في أن ذلك كان جائزا ، فلما كثر إطلاصهم له ، نهوا عنه  
لثلاث تظلم السنة الجاهلية على السنة الاسلامية ، ومسح ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رويوا النبي  
استعملوا التسمية المذكورة . وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فرفع الالتباس بالمغرب . والله أعلم **قوله**  
( وهي التي يدعو الناس العتمة ) فيه إشعار بقلبة هذه التسمية عند الناس من لم يلبسهم النبي ، وقد تقدم الكلام على  
معنى الحديث في « باب السر في العلم »

### ٢١ - باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٥٦٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبه عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو - هو ابن الحسن  
ابن علي - قال « سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال : كان يصلي الظهر بالمهاجرة ، والمصر والشمس  
حية ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء : إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر . والصبح بئس »

**قوله** ( باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا ) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال إنها نسي  
العشاء إذا عجلت والعتمة إذا أخرت ، أخذنا من اللفظين . وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الأوجه المتقدمة فاحتج  
عليه المصنف بأنها قد سميت في حديث الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث  
جابر في « باب وقت المغرب »

### ٢٢ - باب فضل العشاء

٥٦٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته  
قالت « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء ، وذلك قبل أن يفشو الإسلام ، فلم يخرج حتى قال عمر : نام العشاء  
والصبيان . فخرج فقال لأهل المسجد : ما ينتظروها أحد من أهل الأرض غيركم »

[ الحديث ٥٦٦ - أطرافه في : ٥٦٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٤ ]

٥٦٧ - **حدثنا** محمد بن العلاء قال أخبرنا أبو أنسمة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال « كنت  
أنا وأصحابي الذين قدموا منى في السفينة زولاً في بقيع بطحان - والنبي ﷺ بالمدينة - فكان يتنابؤ النبي  
ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة تقرأ منهم ، فوافقنا النبي ﷺ أنا وأصحابي ، وله بعض الشغل في بعض أسير ،  
فأعتم بالصلاة حتى ابهار الليل ، ثم خرج النبي ﷺ فصلى بهم ، فلما قضى صلاته قال إن حصره : هل  
رسلكم أبشروا ، إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم » أو قال « ما  
صلى هذه الساعة أحد غيركم » لا يدرى أي الكلمتين قال : قال أبو موسى « فرجنا فقرحنا بما سمعنا من  
رسول الله ﷺ »

**قوله** ( باب فضل العشاء ) لم أر من نكلم على هذه الترجمة ، فانه ليس في الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف في

هذا الباب ما يقتضى اختصاص المشاء بفضيلة ظاهرة ، وكأنه مأخوذ من قوله : ما ينتظرها أحد من أهل الارض غيركم ، فعلى هذا فى الترجمة حذف تقديره : باب فضل انتظار المشاء ، والله أعلم . **قوله** ( عن عروة ) عند مسلم فى رواية يونس عن ابن شهاب : أخبرنى عروة . **قوله** ( وذلك قبل أن يفشو الإسلام ) أى فى غير المدينة ، وإنما فشا الإسلام فى غيرها بعد فتح مكة . **قوله** ( حتى قال عمر ) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب فى : باب الثوم قبل المشاء : : حتى ناداه عمر : الصلاة ، وهى بالنصب بفعل مضمر تقديره مثلاً صل الصلاة ، وسأخ هذا الحذف لدلالة السياق عليه . **قوله** ( نام النساء والصبيان ) أى الحاضرون فى المسجد ، وإنما خصهم بذلك لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ، وعمل الشفقة والرحمة ، بخلاف الرجال . . سيأتى قريباً فى حديث ابن عمر فى هذه القصة : حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ، ونحوه فى حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم ، ونسب الرقاد الى الجميع مجازاً . وسيأتى الكلام على بقية هذا الحديث فى : باب النوم قبل المشاء لمن غلب . **قوله** ( عن يزيد ) هو بالموحدة والراء بلفظ التصغير ، وشيخه أبو بردة هو جده . **قوله** ( فى بقيق بطحان ) بفتح الموحدة من بقيق وضما من بطحان . **قوله** ( وله بعض الشغل فى بعض أمره فأعتم بالصلاة ) فيه دلالة على أن تأخير النبى ﷺ إلى هذه الغاية لم يكن قصداً . ومثله قوله فى حديث ابن عمر الآتى قريباً : شغل عنها ليلة ، وكذا قوله فى حديث عائشة : أعتم بالصلاة ليلة ، يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه ، والفيصل فى هذا حديث جابر : كانوا اذا اجتمعوا عجل ، وإذا أبطلوا آخر . . ( فائدة ) : الشغل المذكور كان فى تجهيز جيش ، رواه الطبرى من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر . **قوله** ( حتى أبهار الليل ) بالموحدة وتشديد الراء أى طلعت نجومه واشتبهت ، والباهر الممتلئ نورا قاله أبو سعيد الضرير . وعن سيبويه : أبهار الليل كثرت ظلمته وأبهار القمر كثرت ضوؤه . وقال الأصمى : أبهار انصف مأخوذ من بهرة الشيء وهو وسطه ، ويؤيده أن فى بعض الروايات : حتى إذا كان قريباً من نصف الليل ، وهو فى حديث أبي سعيد كما سيأتى ، وسيأتى فى حديث أنس عند المصنف : الى نصف الليل ، وفى الصحاح : أبهار الليل ذهب معظمه وأكثره ، وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة : حتى ذهب عامة الليل . **قوله** ( على رسلكم ) بكسر الراء ويجوز فتحها المعنى تأنوا . **قوله** ( إن من نعمة الله ) بكسر همز إن ، وهم من ضبطه بالفتح ، وأما قوله : أنه ليس أحد ، فهو بفتح أنه للتعليل ، واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة المشاء ، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما فى الانتظار من الفضل ، لكن قال ابن بطلال : ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه ﷺ أمر بالتخفيف ، وقال : إن فيهم الضعيف وذا الحاجة ، فترك التطويل عليهم فى الانتظار أولى . قلت : وقد روى أحمد وأبو داود والنسائى وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدرى : صلينا مع رسول الله ﷺ صلاة العتمة ، فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم ، وإنكم لن تزالوا فى صلاة ما انتظرتم الصلاة ، ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل ، وسيأتى فى حديث ابن عباس قريباً : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يصلوها هكذا ، ولقرئتمنى وصحبه من حديث أبي هريرة : لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يؤخروا المشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المؤمنين فالتأخير فى حقه أفضل ، وقد قرر النووى ذلك فى شرح مسلم ، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم

وقال ابن المنذر عن الليث وإسحق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث ، وقال الطحاوي : يستحب إلى الثلث ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم : التحجيل أفضل ، وكذا قال في الإملاء وصححه النووي وجماعة وقالوا : لأنه مما يفتى به على القديم ، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجديدة ، واختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التفصيل وإفته أعلم . **قوله** ( فرجى ) جمع فرجان على غير قياس ، ومثله وترى الناس سكرى ، في قراءة ، أو تأنيث فراح وهو نحو الرجال فطحت ، وفي رواية الكشميني : فرجنا وفرحنا ، ولبعينهم : فرجنا فرحنا . بفتح الراء على المصدر ، ووقع عند مسلم كل رواية الأولى ، وسبب فرحهم عليهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى مستلزمة للشوبة الحسنى مع ما انضاف إلى ذلك من تحميمهم فيها خلف رسول الله ﷺ

### ٢٣ - باب ما يكره من النوم قبل العشاء

٥٦٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي بركة « أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها » **قوله** ( باب ما يكره من النوم قبل العشاء ) قال الترمذي : كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ، وخصص بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى ، ومن قللت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهي خشية خروج الوقت ، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، والكراهة على ما بعد دخوله . **قوله** ( حدثنا محمد بن سلام ) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن . وفي أكثر الروايات وحدثنا محمد ، غير منسوب ، وقد تعين من رواية أبي ذر وابن السكن وحدث أبو بركة المذكور طرف من حديثه الآتي في السمر بعد العشاء . **قوله** ( والحديث بعدها ) أي المحدث . وسيأتي بعد أبواب أن هذه الكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب ، وقيل : الحكمة فيه لئلا يكون سببا في ترك قيام الليل ، أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح ، وسيأتي الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه ﷺ بعد صلاة العشاء . في الباب المذكور

### ٢٤ - باب النوم قبل العشاء لمن غلب

٥٦٩ - **حدثنا** أبو بوب بن سليمان قال حدثني أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت « أغم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر : الصلاة ، نام النساء والصبيان . فخرج فقال : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . قال : ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون فيما بين أن يسيب الشفق إلى ثلث الليل الأول »

**قوله** ( باب النوم قبل العشاء لمن غلب ) في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختارا ، وقيل ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من وقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء ، ولو قيل بالفرق

بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهاً . قوله ( حدثني أبو بكر ) هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله أخو اسماعيل شيخ البخاري ويعرف بالأعشى . قوله ( ولا تصل ) بالمشاءة الفوقانية وفتح اللام المشددة أى صلاة العشاء ، والمراد أنها لا تصل بالهيئة المخصوصة وهى الجماعة إلا بالمدينة ، وبه صرح الداودي ، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرا ، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها . قوله ( وكانوا ) أى النبي ﷺ وأصحابه ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك ، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي من رواية إبراهيم بن أبي عيلة عن الزهري ولفظه د ثم قال صلوها فبيناً بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل ، وليس بين هذا وبين قوله حديث أنس ، أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل ، معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عادته ﷺ ( فائدة ) : زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث : قال ابن شهاب وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال د وما كان لكم أن تنزلوا رسول الله ﷺ للصلاة ، وذلك حين صاح عمر ، وقوله د تنزلوا ، بفتح المثناة الفوقانية وسكون النون وضم الزاى بعدها را . أى تلحوا عليه ، وروى بضم أوله بعدها موحدة ثم را . مكسورة ثم زاي أى تخرجوا

٥٧٠ - حدثنا محمود قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني نافع قال حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأخرها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا النبي ﷺ ثم قال « ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » . وكان ابن عمر لا يبالي أقدّمها أم أخرها ، إذا كان لا يخشى أن يغلبه النوم عن وقتها . وكان يرقد قبلها . قال ابن جريج قلت لعطاء

٥٧١ - وقال : سمعت ابن عباس يقول « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ، ورددوا واستيقظوا ، فقام عمر بن الخطاب فقال : الصلاة . قال عطاء قال ابن عباس فخرج نبي الله ﷺ كأنى أنظر إليه الآن يقرأ رأسه ماء واضعاً يده على رأسه فقال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » فاستنبت عطاء : كيف وضع النبي ﷺ على رأسه يده كما أنباه ابن عباس ؟ فبدد لي عطاء بين أصابعه شيئاً من تبديد : ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس ثم ضمها يقرها كذلك على الرأس حتى سكت إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجه على الصدغ وناحية الأحية لا يقعر ولا يعلش إلا كذلك ، وقال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا »

[ الحديث ٥٧١ - طرفه في : ٧٢٣٩ ]

قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان . قوله ( شغل عنها ليلة فأخرها ) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور في حديث جابر وغيره المقيد بتأخير اجتماع المصلين ، وسياقه يشعر بأن ذلك لم يكن من عادته . قوله ( حتى رقدنا في

المسجد) استدل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الرائد منهم كان قاعدا متسكنا، أو لاحتمال أن يكون مضطجعا لكنه توشأ وإن لم ينقل، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء. **قوله** (وكان) أي ابن عمر (يرقد قبلها) أي قبل صلاة العشاء، وهو محمول على ما إذا لم يخش أن يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال: وكان لا يبالي أقدمها أم أخرها، وروى عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الآخرة وبأسر أن يوقظوه، والمصنف حمل ذلك في الترجمة على ما إذا يغلبه النوم، وهو اللائق بحال ابن عمر. **قوله** (قال ابن جريج) هو بالاسناد الذي قبله - وهو محمود عن عبد الرزاق عن ابن جريج - ووم من زعم أنه معلق، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالاسنادين، وأخرجه من طريقه الطبراني، وعنه أبو نعيم في مستخرجه. **قوله** (قام عمر فقال: الصلاة)، زاد في التني: رقد النساء والصبيان، وهو مطابق لحديث عائشة الماضي. **قوله** (واضعا يده على رأسه) كذا للاكثر، وللشمسني: د على رأسه، وهو ووم لما ذكر بعده من هيئة عصره عليه السلام شعره من الماء، وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج. **قوله** (فاستبقت) هو مقول ابن جريج، وعطاء هو ابن أبي رباح، ووم من زعم أنه ابن يسار. **قوله** (فبد) أي فرق. وقرن الرأس جانبه. **قوله** (ثم ضمها) كذا له بالضاد المعجمة والميم، ولمسلم: وصبا، بالمهمله والموحدة، وصوبه عياض قال: لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد. قلت: ورواية البخاري موجهة، لأن ضم اليد صفة للعاصر. **قوله** (حتى مست إبهامه) كذا بالإفراد للشمسني، ولغيره: إبهاميه، وهو منصوب بالمفعولية وفاعله طرف الأذن، وعلى هذا فهو مرفوع. وعلى الرواية الأولى: طرف، منصوب وفاعله إبهامه وهو مرفوع، ويؤيد رواية الأكثر رواية حجاج عن ابن جريج عند النسائي وأبي نعيم: حتى مست إبهامه طرف الأذن. **قوله** (لا يقصر ولا يبطش) أي لا يبطئ ولا يستعجل، ويقصر بالقاف للأكثر ووقع عند الشمسني: لا يعصر، بالعين، والأولى أصوب. **قوله** (لامرئهم أن يصلوها) كذا بين ذلك في كتاب التني عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جريج وغيره في هذا الحديث وقال: انه للوقت لولا أن أشق على أمتي، (قائدة): وقع في الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث بمعناه قال: وذهب الناس إلا عثمان ابن مظعون في ستة عشر رجلا، فخرج النبي عليه السلام فقال: ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم،

٢٥ - **باب** وقت العشاء إلى نصف الليل. وقال أبو برة: كان النبي عليه السلام يستحب تأخيرها

٥٧٢ - **حدثنا** عبد الرحيم الحارثي قال حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال: «أخّر النبي عليه السلام صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى ثم قال: قد صلى، الناس وناموا، أما إنكم في صلاة ما انتظروتموها» وزاد ابن أبي سريم: أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد سمع أبا: كأي أنظر إلى ويص خاتمهم ليلتند

[الحديث ٥٧٢ أطرافه: - ٦٠٠، ٦٦١، ٨٤٧، ٨٦٩]

**قوله** (باب وقت العشاء إلى نصف الليل) في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الأوقات وآخرها وفيه: فإذا صلتم العشاء فانه وقت إلى نصف الليل، قال النووي: بمعناه وقت لأدائها اختيارا، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر، الحديث أبي قتادة عند مسلم: إنما التفريط

على من لم يصل الصلاة حتى يحىء وقت الصلاة الأخرى ، وقال الاصطخري : اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ، قال : ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصبح ، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب فلا يصطخري أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء والله أعلم . قوله ( وقال أبو برزة ) هو طرف من حديث المتقدم في باب وقت العصر ، وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل ، لكن أحاديث التأخير والتوقيت لما جاءت مرة مقيدة بالثلاث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير ، ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت . قوله ( حدثنا عبد الرحيم المحارب ) كذا لا يدرى ، وقع لأبي الوقت وغيره عبد الرحيم بنغير صيغة أداء ، وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن محمد المحارب الكوفي يكنى أبا زياد ، وهو من قدماء شيخ البخاري ، وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد . قوله ( صلاة العشاء ) زاد مسلم ليلة ، وفيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك . قوله ( قد صلى الناس ) أي اليهوديون من صلى من المسلمين إذ ذلك . قوله ( وزاد ابن أبي مريم ) يعني سعيد بن الحكم المصري ، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حيد للحديث من أنس . قوله ( كأنى أنظر الخ ) الجملة في موضع المفعول لقوله د زاد ، وقد وقع لنا هذا التعليق موصولاً عالياً من طريق أبي طاهر المخلص في الجزء الأول من فوائده قال : حدثنا الباقى حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبي مريم بسنده وأوله د سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ غاتماً ؟ قال : نعم ، آخر العشاء ، فذكره ، وفي آخره د وكأنى أنظر الى ويص غاتمه ليلتذ ، الويص بالوحدة والصاد المهملة : البريق ، وسيأتى الكلام على فضل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة ، وعلى الخاتم ولبسه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

## ٢٦ - باب فضل صلاة الفجر

٥٧٣ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن إسماعيل **حدثنا** قيس قال لي جبر بن عبد الله : كنا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون - أو لا تضاهون - في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قال ( فنبخ بمحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها )

٥٧٤ - **حدثنا** هذبة بن خالد قال **حدثنا** همام **حدثنا** أبو جرة عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن

رسول الله ﷺ قال « من صلى البردين دخل الجنة »

وقال ابن رجا **حدثنا** همام عن أبي جرة أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس أخبره بهذا

**حدثنا** إسحاق عن حبان **حدثنا** همام **حدثنا** أبو جرة عن أبي بكر بن عبد الله عن أبيه عن النبي

ﷺ . . . والله



**قوله** ( باب فضل صلاة الفجر ) وقع في رواية أبي ذر بعد هذا « والحديث ، ولم يظهر لقوله » والحديث ، توجيه في هذا الموضع ، ووجه السكرمانى بأن الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر . قلت : ولا يخفى بعده ، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ، ولا عرج عليها أحد من الشراح ، فالظاهر أنها وهم ، ويدل لذلك أنه ترجم الحديث جرير أيضا « باب فضل صلاة العصر ، بغير زيادة ، ويحتمل أنه كان فيه » باب فضل صلاة الفجر والعصر ، فتحرقت الكلمة الأخيرة . والله أعلم . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . وقد تقدم الكلام على حديث جرير في « باب فضل صلاة العصر » . **قوله** ( أبو جرة ) بالجيم والراء وهو الضبى ، وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها « أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس ، وعبد الله بن قيس هو أبو موسى ، وقد قيل إنه أبو بكر بن عمار بن ربيعة والأول أرجح كما سيأتى آخر الباب . **قوله** ( من صلى البردين ) بفتح الموحدة وسكون الراء ثنية برد ، والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير « صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » زاد في رواية لمسلم « يعنى العصر والفجر » قال الخطابي : سميتا بردين لانهما تصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر ، ونقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا ، وقال البزائى في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصله : إن من موصولة لا شرطية ، والمراد الذين صلوهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس ، لأنها فرضت أولا ركعتين بالفداء وركعتين بالعنى ، ثم فرضت الصلوات الخمس ، فمزج خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، والأوجه أن « من » في الحديث شرطية . وقوله « دخل » جواب الشرط ، وعند عن الأصل وهو فعل المضارع كأن يقول يدخل الجنة إرادة للتأكيد في وقوعه بجعل ما سيقع كالواقع . **قوله** ( وقال ابن رجاء ) هو عبد الله البصرى القدائى ، وهو أحد شيوخ البخارى ، وقد وصله محمد بن يحيى الذهلى قال « حدثنا عبد الله بن رجاء ، ورويناه غالبا من طريقه في الجزء المشهور المروى عنه من طريق السلفى ولفظ المتن واحد . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور ، ولم يقع منسوبا في شيء من الكتب والروايات ، واستدل أبو على القسائى على أنه ابن منصور بأن مسلما روى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال حديثا غير هذا . قلت : رأيت في رواية أبي على الشبوى عن الفربرى في « باب البيعان بالخيار » حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حديثا ، فهذه القرينة أقوى من القرينة التى في رواية مسلم . **قوله** ( حدثنا حبان ) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة ، فاجتمعت الروايات عن همام بأن شيخ أبي جرة هو أبو بكر بن عبد الله ، فهذا بخلاف من زعم أنه ابن عمار بن ربيعة ، وحديث عمار أخرجه مسلم وغيره من طرق عن أبي بكر بن عمار عن أبيه لكن لفظه « أن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناها واحدا ، فالصواب أنها حديثان

### ٢٧ - باب وقت الفجر

٥٧٥ - **حدثنا** عمرو بن عاصم قال **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس أن زيدا بن ثابت **حدثه** أنهم **نَحَرُوا**

مع النبي ﷺ ثم قاموا إلى الصلاة . قلت : كم بينهما ؟ قال : قدر خمسين أو ستين . بنى آية [ الحديث ٥٧٥ - طرقة في ١٩٢١ ]

٥٧٦ - **حدثنا** حسن بن صباح سمع روحاً حدثنا سعيد بن قتادة عن أنس بن مالك : « أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسعرا ، فلما فرغا من سحورهما قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصل . قلنا لأنس : كم كانت بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال : قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية »

[ الحديث ٥٧٦ - طرقة في : ١١٣٤ ]

٥٧٧ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد يقول : « كنت أتسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٥٧٧ طرقة في : ١٩٢٠ ]

٥٧٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني هروة بن الزبير أن عائشة أخبرته قالت : « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يبرفن أحد من القلس »

**قوله** ( باب وقت الفجر ) ذكر فيه حديث : تسحر زيد بن ثابت مع النبي ﷺ ، من وجهين عن أنس ، فاما رواية همام عن قتادة فهي عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه ، فجعله من مسند زيد بن ثابت ، ووافقه هشام عن قتادة كما سيأتي في الصيام . وأما رواية سعيد - وهو ابن أبي عروبة - عن قتادة فهي : عن أنس أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسعرا ، وفي رواية السرخسي والمستمل : تسحروا ، فجعله من مسند أنس ، وأما قوله : تسحروا ، بصيغة الجمع فشاذة وترجح عند مسلم رواية همام فانه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد ، ويدل على رجحانها أيضا أن الاسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد فقال : « عن أنس عن زيد بن ثابت ، والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أن أنسا حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما ، ولأجل هذا سأل زيدا عن مقدار وقت السحور كما سيأتي بعد ، ثم وجدت ذلك صريحا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما : « عن أنس قال قال لي رسول الله ﷺ : يا أنس إني أريد الصيام ، أطعمني شيئا . فجئت بتمر ولنا فيه ماء ، وذلك بعد ما أذن بلال قال : يا أنس انظر رجلا يأكل كل ممي ، فدعوت زيد بن ثابت ، فجاء فتسحر معي ، ثم قام فصلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة . » فعلى هذا فالمراد بقوله : « كم كانت بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ » سقط لفظ : « كان » من رواية السرخسي والمستمل ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية عقان عن همام قلنا لزيد ، ومن رواية خالد بن الحارث عن سعيد قال خالد : أنس القائل كم كان بينهما . ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد : قلت لأنس ، فهو مقول قتادة . قال الاسماعيلي : والروايتان صحيحتان بأن يكون أنس سأل زيدا ، وقتادة سأل أنسا ،

والله أعلم . قوله ( قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصليا ) كذا للكشيمى بصيغة التثنية ، ولغيره فصلينا بصيغة الجمع ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . واستدل المصنف به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لأنه الوقت الذى يحرم فيه الطعام والشراب ، والمدة التى بين الفراغ من السجود والدخول في الصلاة - وهى قراءة التحسين آية أو نحوها - قدر ثلث خمس ساعة ، ولعلها مقدار ما يتوضأ . فأشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر . وفيه أنه ﷺ كان يدخل فيها بغلس . والله أعلم . قوله ( عن أخيه ) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وسيأتى الكلام على حديث سهل بن سعد في الصيام . والغرض منه هنا الإشارة إلى مبادرة النبي ﷺ بصلاة الصبح في أول الوقت ، وحديث عائشة تقدم في أبواب ستر العورة ولفظه أصرح في مراده في هذا الباب من جهة التغليس بالصبح وأن سياقه يقتضى المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغلس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فقد حمله الشافعى وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله الطحاوى على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرا ، وأبعد من زعم أنه ناسخ الصلاة في الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذى أخرجه المصنف وغيره أنه قال « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم » ، يعنى في الفجر يوم المزدلفة ، فمحمول على أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير ، فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير ، لا أنه صلاها ، قبل أن يطلع الفجر . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله في حديث عائشة ( كن ) قال الكرماني : هو مثل أكلوني البراغيث لأن قياسه الأفراد وقد جمع . قوله ( نساء المؤمنات ) تقديره نساء الأنفس المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه ، وقيل إن « نساء » هنا بمعنى الفاضلات أى فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أى فضلاؤهم . قوله ( يشهدن ) أى يحضرن ، وقوله ( لا يعرفن أحد ) قال الداودى : معناه لا يعرفن أنساء أم رجال ، أى لا يظهر للرائى إلا الأشباح خاصة ، وقيل لا يعرف أعيانهن فلا يفرق بين خديجة وزينب ، وضعفه النووي بأن المتلفعة في النهار لا تعرف عينها فلا يبقى في الكلام فائدة ، وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لمبر بنى العلم ، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عينها فيه نظر ، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ولو كان بدنها مغطى . وقال الباجى : هذا يدل على أنهم كن مسافرات إذ لو كن متنبئات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس . قلت : وفيه ما فيه ، لأنه مبنى على الاشتباه الذى أشار إليه النووي ، وأما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالبا فلا يلزم ما ذكر . والله أعلم . قوله ( متلفعات ) تقدم شرحه ، ( والمروط ) جمع مرط بكسر الميم وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك ، وقيل لا يسمى مرطا إلا إذا كان أخضر ولا يلبسه إلا النساء ، وهو مردود بقوله مرط من شعر أسود . قوله ( يتقبن ) أى يرجعن . قوله ( من الغلس ) من ابتدائية أو تعليلية ، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق أنه كان ينصرف من الصلاة حين يصرف الرجل جلسه ، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد ، وذاك إخبار عن رؤية الجليس . وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ، ويؤخذ منه جوازه

في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار ، وعمل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بهن قننة ، واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة مختصرة الآتف والنم ، فكانه جعل التلغص صفة لشهود الصلاة . وتعبه عياض بأنها إنما أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم

## ٢٨ - باب من أدرك من الفجر ركعة

٥٧٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ بَسَارٍ وَعَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ قَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ »

**قوله** ( باب من أدرك من الفجر ركعة ) تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في باب من أدرك من العصر ركعة . **قوله** ( يحديثونه ) أي يحديثون زيد بن أسلم . ورجال الاسناد كلهم مدنيون . **قوله** ( فقد أدرك الصبح ) الإدراك الوصول الى الشيء ، فظاهره أنه يكتفي بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع ، فقبل يحصل على أنه أدرك الوقت ، فاذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته ، وهذا قول الجمهور ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » وأصرح منه رواية أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء - وهو ابن يسار - عن أبي هريرة بلفظ « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر » وقال مثل ذلك في الصبح ، وقد تقدمت رواية المصنف في باب من أدرك من العصر ركعة ، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها « فليتيم صلاته » ، وللسان من وجه آخر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها ، إلا أنه يقضى ما فاتته ، ، والبيهقي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها ، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة ، وهو مبنى على أن الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي خلافية مشهورة ، قال الترمذي : وهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، وغالف أبو حنيفة فقال : من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته ، واحتج لذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج إلى دليل ، فانه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا للوقت ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الأعداء وغيرهم ، وبين مدرك الجماعة ومدرك الوقت ، وكذا مدرك الجمعة ، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للأحرام ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدة بشروط كل ذلك ، وقال الرافعي : المعتبر فيها أخف ما يقدر عليه أحد ، وهذا في حق غير أصحاب الأعداء ، أما أصحاب الأعداء - كمن أفاق من إغماء ، أو طهرت من حيض أو غير ذلك - فإن بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء . وقد قال قوم : يكون ما أدرك

في الوقت أدله وبعده قضاء ، وقيل يكون كذلك لكنه يلتحق بالأداء حكما ، والمختار أن الكل أداء. وذلك من فضل الله تعالى . ونقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبق منها إلا هذا القدر . وافته أحلم ، ( لطيفة ) : أورد المصنف في هـ باب من أدرك من العصر طريق أبي سلة عن أبي هريرة ، وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة ، لأنه قدم في طريق أبي سلة ذكر العصر ، وقدم في هذا ذكر الصبح فتاسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اهتمام . وافته الهادي للصواب

## ٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »

**قوله** (باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجم ، وساق الحديث بلفظه من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري ، وأحال به على حديث مالك ، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب ، قدم قوله « من الصلاة » على قوله « ركعة » وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء من أفعال الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله دره ما أكثر اطلاعه . والظاهر أن هذا أهم من حديث الباب الماضي قبل عشرة أبواب ، ويحتمل أن تكون اللام عمدية فيتحدا ، ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وهذا مطلق وذلك مقيد فيحمل المطلق على المقيد . وقال الكرماني : الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة ، وهذا فيمن أدرك من الصلاة ركعة ، كذا قال . وقال بعد ذلك : وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصل ركعة وخرج الوقت كان مدركا لجميعها ، وتكون كلها أداء ، وهو الصحيح انتهى . وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجمعهما متعلقين بالوقت ، بخلاف ما قال أروا . وقال التبرسي : معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة . وقيل : المراد بالصلاة الجمعة ، وقيل غير ذلك . وقوله ( فقد أدرك الصلاة ) ليس على ظاهره بالاجماع ، لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة ، فإذا فيه اضمار تقديره : فقد أدرك وقت الصلاة ، أو حكم الصلاة ، أو نحو ذلك ، ويلزمه إتمام بقيتها . وقد تقدم بقية مباحثه في الباب الذي قبله . ومفهوم التقيد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركا لها ، وهو الذي استقر عليه الاتفاق ، وكان فيه شذوذ قديم منها إدراك الإمام راكعا يجزى ولو لم يدرك معه الركوع ، وقيل يدرك الركعة ولو دفع الإمام رأسه ما لم يرفع بقية من أتم به رؤوسهم ولو بقي واحد ، وعن الثوري وزفر : إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك إن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام ، وقيل : من أدرك تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة ، وعن أبي العالية : إذا أدرك السجود أكمل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط وتجزيه

## ٣٠ - باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

٥٨١ - **حدثنا** حفص بن عمر قال **حدثنا** هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال « **شهد** عندي رجال مرضيون ، وأرضيائهم عندي عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب »

**حدثنا** مسدد قال **حدثني** يحيى عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية عن ابن عباس قال : **حدثني** فاس بهذا

٥٨٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تمروا بصلاةكم طالع الشمس ولا شروبها »

[ الحديث ٥٨٢ - أطرافه في : ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ١١٩٢ ، ١٦٢٩ ، ٢٢٧٣ ]

٥٨٣ - وقال **حدثني** ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع ، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تنيب » . تأمله عمدة

[ الحديث ٥٨٣ - طرفه في : ٢٢٧٢ ]

٥٨٤ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين ، وعن لبستين ، وعن صلاتين : نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وفهد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن اشتغال الصائم ، وعن الاحتباء في ثوب واحد يفضي بفرجه إلى السماء . وعن المنابذة ، واللامسة »

**قوله** ( باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ) يعني ما حكما ؟ قال الزين بن المنير : لم يثبت حكم النهي ، لأن نهي المنهي عنه في هذا الباب مما كثر فيه الاختلاف ، وخص الترجمة بالفجر مع اشتغال الأحاديث على الفجر والعصر ، لأن الصبح هي المذكورة أولا في سائر أحاديث الباب . قلت : أو لأن العصر ورد فيها كونه ﷺ صلى بعينها ، بخلاف الفجر . **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قوله** ( عن أبي العالية ) هو الرياحي بالياء التحانية واسمه رفيع بالتصغير ، ووقع مصرحا به عند الإسماعيلي من رواية غندر عن شعبة ، وأورد المصنف طريق يحيى وهو القاطن عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية ، والصرف فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها . **قوله** ( شهد عندي ) أي أعلني أو أخبرني ، ولم يرد شهادة الحكم . **قوله** ( مرضيون ) أي لاشك في صدقهم ودينهم ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن همام « شهد عندي رجال مرضيون فيهم عمر ، وله من رواية شعبة » **حدثني** رجال أحبهم إلى عمر ، **قوله** ( فاس بهذا ) أي بهذا الحديث بمناه ، فإن مسددا رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه « **حدثني** فاس أحبهم إلى عمر » ، وقال فيه « حتى تطلع الشمس » ، ووقع في الترمذي منه « سمعت فيه واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر ، وكان من أحبهم »

إلى . . . قوله ( بعد الصبح ) أى بعد صلاة الصبح لأنه لا جاز أن يكون الحكم فيه مطلقا بالوقت ، إذ لا بد من أداء الصبح ، فتمين التقدير المذكور . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه . قوله ( حتى تشرق ) بضم أوله من أشرق ، يقال أشرقت الشمس أو قعت وأضأت ، ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظه « حتى ترتفع الشمس » ويروى بفتح أوله وضم ثالثه بوزن تغرب ، يقال شرفت الشمس أى طلعت ، ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظه « حتى تشرق الشمس أو تطلع » على الشك ، وقد ذكرنا أن في رواية مسند « حتى تطلع الشمس » بغير شك ، وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظه « حتى تطلع الشمس » بالجزم ، ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص ، أى حتى تطلع مرتفعة . قال النووي : أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها ، وافقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها ، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وبجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الغائصة ، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة ، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي ، واحتج الشافعي بأنه عليه السلام قضى سنة الظهر بعد العصر ، وهو صريح في قضاء السنة الغائصة فالخاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ، ويلتحق ما له سبب . قلت : وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب ، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وأن أحاديث النهي منسوخة ، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات ، وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات ، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنازة في الأوقات المكروهة ، وهو متعقب بما سيأتي في بابها ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » ، فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى . وقال غيرهم : ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ، ويخص منه ما له سبب <sup>(١)</sup> . جمعا بين الأدلة . والله أعلم . وقال البيضاوي : اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء ، فذهب داود إلى الجواز مطلقا وكأنه حل النهي على التنزيه . قلت : بل المحكى عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم ، قال : وقال الشافعي تجوز الفرائض وماله سبب من النوافل ، وقال أبو حنيفة : يحرم الجميع سوى عصر يومه ، وتحرم المنذورة أيضا . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض ، وواقفه أحد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف . ( تنبيه ) : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث ، وبلغني أن بعض من تكلم على العمدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها : وفي الباب عن فلان وفلان . ولقد أخطأ هذا التجاسر خطأ بينا فلا حول ولا قوة الا بالله . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الوير . قوله ( لا تحمروا ) أصله لا تحمروا ، غذفت إحدى التاءين ، والمعنى لا تقصصوا . واختلف أهل العلم في المراد بذلك ، فمنهم من جعله تفسيراً للحديث السابق ومبيناً للبراد به فقال : لا

( ١ ) هذا القول هو أصح الأقوال ، وهو منذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وطلبته العلامة ابن القيم ، وبه تجتمع الأخبار . وافة أعلم

تكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها ، وإلّا ذلك جَنَحَ بعض أهل الظاهر وقواء ابن المنذر واحتج له . وقد روي مسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت : وم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها انتهى . وسيأتي من قول ابن عمر أيضا ما يدل على ذلك قريبا بعد بيان ، وربما قوى ذلك بعضهم بحديث « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصطف إليها الأخرى ، فأمر بالصلاة حينئذ ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقا ، وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذي بعده ، ومنهم من يجعله نهيا مستقلا ، وكره الصلاة في تلك الاوقات سواء قصد لها أم لم يقصد ، وهو قول الأكثر ، قال البيهقي : إنما قالت ذلك عائشة لأنها رأت النبي ﷺ يصلي بعد العصر ، فحملت نهيه على من قصد ذلك لا على الإطلاق ، وقد أجيب عن هذا بأنه ﷺ إنما صلى حينئذ قضاء كما سيأتي ، وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضي الله عنه ، فلا اختصاص له بالوم والله أعلم . قوله ( وقال : حدثني ابن عمر ) هو مقول عروة أيضا ، وهو حديث آخر ، وقد أفردہ الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان معا من رواية علي بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر ووكيع ومالك بن سعيد ومحاضر كلهم عن هشام ، وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام . قوله ( حتى ترتفع ) جعل ارتفاعها غاية النهي ، وهو يقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ « حتى تشرق » من الاشراق وهو الارتفاع كما تقدم . قوله ( تابعه عبدة ) يعني ابن سليمان ، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان ، يعني تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام ، ورواية عبدة هذه موصولة عند المصنف في بدء الخلق ، وفيه الحديثان معا وقال فيه « حتى تبرز » بدل ترتفع ، وقال فيه « لا تحينوا » بالياء التحنات والنون وزاد فيه « فانها تطلع بين قرني شيطان » وفيه إشارة الى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين ، وزاد مسلم من حديث عمرو بن عبسة « وحينئذ يسجد لها الكفار » فالنهي حينئذ اترك مشابهة الكفار ، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . وفي هذا تعقب على أبي محمد البغوي حيث قال : إن النهي عن ذلك لا يدرك معناه ، وجعله من قبيل التعبد الذي يجب الإيمان به ، وسيأتي الكلام على المراد بقوله « بين قرني الشيطان » في أوائل بدء الخلق إن شاء الله تعالى . قوله ( حاجب الشمس ) أى طرف قرصها ، قال الجوهرى : حواجب الشمس نواحيها . قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . قوله ( حفص بن عاصم ) أى ابن عمر بن الخطاب ، وهو جد عبيد الله بن عمر المذكور في هذا الاسناد . قوله ( وعن صلاتين ) حصل ما في الباب أربعة أحاديث : الاول والاخير بتعلقان بالفعل . والثاني والثالث بتعلقان بالوقت ، وقد تقدم نقل اختلاف العلماء في ذلك . وسيأتي الكلام على البيعتين في كتاب البيع ، فعلى اللبستين في كتاب اللباس . قوله ( بعد الفجر ) أى بعد صلاة الفجر كما تقدم

### ٣١ - باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٥٨٥ - **حاشا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال

« لا يتحرى أحدكم فصلّى عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها »



٥٨٦ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن زهابة قال أخبرني عطاه بن يزيد الجفندي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا صلاة بعد الصبح حتى ترفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس »

[الحديث ٥٨٦ - أخرجه في: ١١٨٨، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٢، ١٩٩٥]

٥٨٧ - **حدثنا** محمد بن أبان قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبه عن أبي التياح قال سمعت حمران بن أبان يحدث عن معاوية قال: « إنكم لتصلون صلاة لقد حبيننا رسول الله ﷺ فأرأبناه يصلها. ولقد نهى عنها » يعني الركنين بعد العصر

[الحديث ٥٨٧ - أخرجه في: ٢٧٦٦]

٥٨٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال حدثنا عبدة عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن غامر عن أبي هريرة قال: « نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين: بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس »

**قوله** (باب لا تحرى) بضم المثناة فوقانية، والصلاة بالرفع لأنها في مقام الفاعل، أو بفتح المثناة التحتانية، والصلاة بالنصب والفاعل محذوف أى المصل، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذى قبله، ولا تنافي بين قوله في الترجمة « قبل الغروب » وبين قوله في الحديث « عند الغروب » لما ذكره قريباً. **قوله** (لا تحرى) كذا وقع بلفظ الخبر، قال السهيلي: يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع، أى لا يكون إلا هذا. **قوله** (يفصل) بالنصب، والمراد نفي التحرى والصلاة معاً، ويجوز الرفع أى لا يتحرى أحدكم الصلاة في وقت كذا فهو يصل فيه، وقال ابن خروف: يجوز في « فيصلى » ثلاثة أوجه: الجزم على العطف أى لا يتحرى ولا يصل، والرفع على القطع أى لا يتحرى فهو يصل، والنصب على جواب النهى والمعنى لا يتحرى مصلياً. وقال الطبري: قوله لا يتحرى نفي بمعنى النهى، ويصل بالنصب لأنه جوابه، كأنه قيل: لا يتحرى، فقيل: لم؟ فاجيب: خيفة أن يصل. ويحتمل أن يقدر غير ذلك. وقد وقع في رواية الفقهني في الموطأ: « لا يتحرى أحدكم أن يصل، ومعناه لا يتحرى الصلاة. **قوله** (عن صالح) هو ابن كيسان ولم يخرج البخاري لصالح بن أبي الأخضر شيئاً. **قوله** (لا صلاة) قال ابن دقيق العيد: وصيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعى لا الحسى، لأننا لو حملناه على نفي الفعل الحسى لا جئنا في تصحيحه إلى إضمار، والأصل عدمه. وإذا حملناه على الشرعى لم نحتاج إلى إضمار، فهذا وجه الأولوية. وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهى، والتقدير لا تصلوا. وحكى أبو الفتح البصري عن جماعة من السلف أنهم قالوا: إن النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو لإعلام بأنهما لا يتطوع بهما، ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن النبي ﷺ قال: « لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر، إلا أن تكون الشمس نقية، وفي

رواية «مرقمة» ، فدل على أن المراد بالبعدة ليس على عمومها ، وإنما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما والله أعلم . ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصلاة المنية غير صحيحة ، فلازمه أن لا يقصد لها المكلف ، إذ العاقل لا يشتغل بما لا فائدة فيه . قوله ( لا صلاة بعد الصبح ) أى بعد صلاة الصبح ، وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين . قوله ( حدثنا محمد بن أبان ) هو البخاري ، وقيل الواسطي ، ولكل من القولين مرجح وكلاهما ثقة . قوله ( عن معاوية ) في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ وغيره عن شعبة ، وخطبنا معاوية ، واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبي التياح عن حمران ، وخالفهم عثمان بن عمرو وأبو داود الطيالسي فقالا : عن أبي التياح عن معبد الجهني عن معاوية ، والطريق التي اختارها البخاري أرجح ، ويجوز أن يكون لأبي التياح فيه شيخان . قوله ( يصليهما ) أى الركعتين ، وللمحموي « يصلها » أى الصلاة . وكذا وقع الخلاف بين الرواة في قوله هنا أو عنهما ، وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لها كما يصل بعد الظهر ، وما فناء من رؤية صلاة النبي ﷺ لهما قد أنبته غيره ، والمثبت مقدم على الثاني . وسيأتي في الباب الذي بعده قول عائشة ، كان لا يصليهما في المسجد ، لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للأحاديث الواردة في النهي ، لأن رواية الإثبات لها سبب كما سيأتي في الباب الذي بعده ، فالحق بها ما له سبب وبقي ما عدا ذلك على عمومها ، والنهي فيه محمول على ما لا سبب له . وأما من يرى عموم النهي ولا يخصه بما له سبب فيحمل إنكار معاوية على من يتطوع ويحمل الفعل على الخصوصية ، ولا يخفى رجحان الأول . والله أعلم

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن سليمان ، وبقيت الاسناد والمتم تقدم باتم سياق في الباب الذي قبله

### ٣٢ - **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَكْرِهَ الصَّلَاةُ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ**

رواهُ هُرَيْرٌ ، وابنُ عُمَرَ ، وأبو سَعِيدٍ ، وأبو هُرَيْرَةَ

٥٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْلَبَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أَصْلَى كَمَا رَأَيْتُ**

أَصْحَابِي يُصَلُّونَ ، لَا أَنَّهُمْ أَحَدًا يُصَلِّي بَلِيلَ وَلَا نَهَارٍ مَا شَاءَ غَيْرَ أَنْ لَا تَتَخَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا

قوله ( باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر ) قيل : آثر البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول في موضع كثرة فيه الاختلاف ، وحصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي نكره فيها الصلاة أنها خمسة : عند طلوع الشمس . وعند غروبها ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، وعند الاستواء . وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة : من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس ، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس ، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس . ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى بزغت الشمس يكره له التنفل حينئذ لأن الكلام إنما هو جار على الغالب المعتاد ، وأما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة . وفي الجملة عدما أربعة أجود ، وبقي خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على نفيه ، وفيه أربعة أحاديث : حديث عقبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه « وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع » ، وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم أيضاً ولفظه « حتى يستقل الظل بالريح » ، فإذا أقبل

التي فصل ، وفي لفظ لآبي داود ، حتى يطل الرمح ظله ، ، وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه « حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح ، فإذا زالت فصل ، » ، وحديث الصنابحي وهو في الموطأ ولفظه « ثم إذا استوت ظلمتها ، فإذا زالت فارقها ، وفي آخره » ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات ، وهو حديث مرسل مع قوة رجاله . وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وبقتضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب ، فنبى عن الصلاة نصف النهار . وعن ابن مسعود قال « كنا نهى عن ذلك ، وعن أبي سعيد المقبري قال « أدركت الناس وهم يتقون ذلك ، وهو منسوب الأئمة الثلاثة والجمهور ، وخالف مالك فقال : ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار . وقال ابن عبد البر : وقد روى مالك حديث الصنابحي ، فأما أنه لم يصح عنه وإما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى . وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة ، وحجتهم أنه ﷺ ندب الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى خروج الإمام كما سيأتي في بابها ، وجعل الغاية خروج الإمام ، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال ، فدل على عدم الكراهة . وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعا « انه ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » في إسناده انقطاع ، وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر . والله أعلم . ( قائمة ) : فرق بعضهم بين حكمة النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والمصر ، وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال : يكره في الحالتين الأولين ، ويحرم في الحالتين الأخريين . وعن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما ثبت عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر ، فدل على أنه لا يحرم ، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز . وسيأتي ما فيه في الباب الذي بعده . وروى عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وإباحتها بعد العصر حتى تصفر ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على أنه ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرقعة ، ورواه أبو داود بأسناد صحيح قوى ، والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقبل : هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم . قوله ( رواه عمر الخ ) يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة وهي التي تقدم إيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستواء ، لكن لمن قال به أن يقول : إنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد . قوله ( أصل ) زاد الإسماعيلي في أوله من وجهين عن حماد بن زيد « كان لا يصل من أول النهار حتى نزول الشمس ويقول أصلي الخ » . قوله ( أن لا تحروا ) أصله تنهروا أي تقصدوا ، وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جرير عن نافع « فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك وقال : إنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس » ( تنبيه ) : قال بعض العلماء : المراد بحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة ، وقت صعود الإمام لحطبة الجمعة ، وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لمن لم يصلها . وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس ، وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب ، وسيأتي ثبوت الأمر به في هذا الجامع الصحيح

٣٣ - يا أيها ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها  
وقال كريب عن أم سلمة « صلى النبي ﷺ بعد العصر ركعتين وقال :  
شغلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر »

٥٩٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ قَالَتْ « وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَا تَرَكَهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ ، وَما لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تَقُلَّ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَكان يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا - ثَمَنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ - وَكان النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا ، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ خَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ دَلَى أُمَّتِهِ ، وَكان يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ »

[الحديث ٥٩٠ - أطرافه في : ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ١٦٣٩]

٥٩١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَتْ عَائِشَةُ « ابْنُ أَخِي ما تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ »

٥٩٢ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « رَكْعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً : رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ »

٥٩٣ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْنَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : رَأَيْتُ الْأَسْوَدَ وَمُسْرُوقًا يَهْدِيانِ قَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ « ما كان النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِنِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ »

**قوله** ( باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها ) قال الزين بن المنير : ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها . وقال أيضا : ان السر في قوله د ونحوها ، ليدخل فيه رواتب التوافل وغيرها . **قوله** ( وقال كريب ) يعنى مولى ابن عباس ( عن أم سلة الخ ) وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولا في د باب إذا كلم وهو يصلى فأشار بيده . قيل كتاب الجنائز وقال في آخره د أنا تانى ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ، . **قوله** في حديث عائشة ( والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله ) وقولها في الرواية الأخرى ( ما ترك السجدين بعد العصر عندي قط ) وفي الرواية الأخرى ( لم يكن يدعهما سرا ولا علانية ) وفي الرواية الأخيرة ( ما كان يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين ) تمسك بهذه الروايات من أجاز التنفل بعد العصر مطلقا ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس ، وقد تقدم نقل المذاهب في ذلك ، وأجاب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة ، وأما مواظبته ﷺ على ذلك فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكر ان مولى عائشة أنها حدثته أنه ﷺ « كان يصلى بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال ، رواه أبو داود ، ورواية أبي سلة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره د وكان إذا صلى صلاة أثبتها ، رواه مسلم ، قال البيهقي : الذي اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء ، وأما ما روى عن ذكر ان عن أم سلة في هذه القصة أنها قالت د قلت يا رسول الله أقضيها إذا فاتتا ؟ فقال لا ، فهي

رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة (١). قلت : أخرجه الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه عليه السلام وفيه ما فيه . (قائمة) : روى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يعد ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وهو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه ، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة ، لكن ظاهر قوله « ثم لم يعد » معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب ، فيحمل النبي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة ، الحديث ، وفي رواية له عنها « لم أراه يصلحها قبل ولا بعد » فيجمع بين الحديثين بأنه ﷺ لم يكن يصلحهما إلا في بيته ، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة ، ويشير إلى ذلك قول عائشة في الرواية الأولى « وكان لا يصلحها في المسجد مخافة أن تثقل على أمي » . قوله (أنه سمع عائشة قالت : والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق إسحق بن الحسن ، والاسماعيل من طريق أبي ذرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه أنه دخل عليها فساها عن ركعتين بعد العصر فقالت « والذي ذهب بنفسه ، تعني رسول الله ﷺ ، وزاد فيه أيضا « فقال لها أين : أن عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما ، فقالت « صدقت ، ولكن كان النبي ﷺ يصلحهما ، فذكره . والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرناها في « باب إذا كلم وهو يصل » في أول الخبر عن كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن أزهر أوسلوه إلى عائشة فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لها إنا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي ﷺ ينهى عنهما ، وقال ابن عباس : « وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما . الحديث . (تنبيه) روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد : إن عمر رآه وهو خليفة ركب بعد العصر فضربه ، فذكر الحديث وفيه « فقال عمر : يا زيد لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلما إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيها ، فعمل عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس ، وهذا يوافق قول ابن عمر الماضي وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره ، وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الأسود عن عروة عن تميم الداري نحو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له وفيه « ولكنني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمروا بالساعة التي ينهى رسول الله ﷺ أن يصل فيها ، وهذا أيضا يدل لما قلناه . والله أعلم . قوله (ما خفف عنهم) في رواية المستمل « ما يخفف عنهم ، وسيأتي الكلام على ذلك في أعلام النبوة إن شاء الله تعالى . قوله (هشام) هو ابن عروة . قوله (ابن أخني) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف وأثبت الاسماعيل في روايته . قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأبو إسحق المذكور في الإسناد الذي بعده هو السديمي . قوله (يدعها) زاد النسائي « في بيتي » . (قائمة) : فهمت عائشة رضى الله عنها من مواظبتها ﷺ على الركعتين بعد العصر أن نهيه ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه ، فلذلك قالت

(١) ليس الأمر كما قال البيهقي ، بل حديث أم سلمة المذكور حديث حسن أخرجه أحمد في المسند باسناد جيد ، وهو حجة على أن قضاء سنة الظهر بعد العصر من خصائصه عليه السلام كما قال الطحاوي . والله أعلم

ما تقدم نقله عنها ، وكانت تتنفل بعد العصر . وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن وقيع قال : رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاماً . وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . والله أعلم . وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلية ، فذكرت أم سلية قصة الركعتين حيث شغل عنهما فرجع الأمر إلى ما تقدم ( تنبيه ) : قول عائشة « ما تركهما حتى لقي الله عز وجل » وقولها « لم يكن يدعهما » وقولها « ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين » مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلهما بعد العصر ، ولم ترد أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلاً إلى آخر عمره ، بل في حديث أم سلية ما يدل على أنه لم يكن يفعلها قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها فيه

### ٣٤ - باب التذكير بالصلاة في يوم غيم

٥٩٤ - **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ : بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ »**

**قوله ( باب التذكير بالصلاة في يوم غيم )** . أورد فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في « باب من ترك العصر » قال الاسماعيلي : جعل البخاري الترجمة لقول بريدة لا للعديث ، وكان حق هذه الترجمة أن يورد فيها الحديث المطابق لها ، ثم أوردته من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ « بكروا بالصلاة في يوم الغيم » ، فإن من ترك صلاة العصر حبط عمله . . قلت : من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه ، فلا يراد عليه . وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال « عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم » لإسناده قوى مع إرساله ، وقد تقدم الكلام على المأني في « باب من ترك العصر » . ( فائدة ) : المراد بالتذكير المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت ، وأصل التذكير فعل الشيء بكرة وبكرة أول النهار ، ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته . وقيل المراد تسجيل العصر وجمعها مع الظهر ، وروى ذلك عن عمر قال « إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر »

### ٣٥ - باب الأذان بعد ذهاب الوقت

٥٩٥ - **حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِبَلَّةَ » فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : لَوْ عَرَّسَتْ بَنَاتُ رَسُولِ اللَّهِ . قَالَ أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا فِي الصَّلَاةِ . قَالَ بِلَالٌ : أَنَا أَوْقُظُكُمْ . فَاضْطَجَعُوا ، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَتَلَبَّثَهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ . فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَاعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، فَقَالَ : يَا بِلَالُ أَيْنَ مَا قُلْتَ ؟ قَالَ : مَا أَتَيْتُ عَلَى نَوْمَةٍ مِثْلُهَا قَطُّ . قَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ . يَا بِلَالُ قُمْ فَأَدِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ . فَنَوَضَّأُ ، فَلَمَّا**

ارتفعت الشمس وياضت قائم فصل

[ الحديث ٥٩٥ - طوله في : ٧٤٧١ ]

**قوله** ( باب الأذان بعد ذهاب الوقت ) سقط لفظ ذهاب من رواية المستمل ، قال ابن المنير : إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادته في المختلف فيه لقسوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور . **قوله** ( حدثنا حسين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي . **قوله** ( سرنا مع النبي ﷺ ليلة ) كان ذلك في رجوعه من خير ، كذا جزم به بعض الشراح مستندا على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة ، وفيه نظر ، لما يشته في باب الصعيد الطيب ، من كتاب التيمم . ولابي نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله دكنا مع النبي ﷺ وهو يسير بنا ، وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في مسيره مع النبي ﷺ وأنه ﷺ نفس حتى مال عن راحلته ، وأن أبا قتادة دعمه ثلاث مرات ، وأنه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفس فوضع رأسه ثم قال : احفظوا علينا صلاتنا ، ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم ولو عرست بنا ، ولا قول بلال : أنا أوقظكم ، ولم أقف على تسمية هذا السائل . والتعريس نزول المسافر لغير إقامة ، وأصله نزول آخر الليل . وجواب دلو ، محذوف تقديره : لكان أسهل علينا . **قوله** ( أنا أوقظكم ) زاد مسلم في رواية : فن يوقظنا ؟ قال بلال : أنا . **قوله** ( فقلبت عينا ) في رواية السرخسي : فقلبت ، بغير ضمير . **قوله** ( فاستيقظ النبي ﷺ ) وقد طلع حاجب الشمس ) في رواية مسلم : فكان أول من استيقظ النبي ﷺ والشمس في ظهره . **قوله** ( يا بلال أين ما قلت ) ؟ أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم . **قوله** ( مثلها ) أي مثل النومة التي وقعت له . **قوله** ( أن الله قبض أرواحكم ) هو كقوله تعالى ( الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ) ولا يلزم من قبض الروح الموت ، فالوقت انقطاع تعلق الروح بالبدن ظاهرا وباطنا ، والنوم انقطاعه عن ظاهره فقط . زاد مسلم : أما انه ليس في النوم تقريظ ، الحديث . **قوله** ( حين شاء ) حين في الموضعين ليس لوقت واحد ، فإن نوم القوم لا يتفق غالبا في وقت واحد بل يتتابعون ، فيكون حين الأثرل خيرا عن أحيان متعددة . **قوله** ( قم فأذن بالناس بالصلاة ) كذا هو بتشديد ذال أذن وبالموحدة فيهما ، وللكشميني فأذن بالمد وحذف الموحدة من بالناس . وآذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد . **قوله** ( فتوضأ ) زاد أبو نعيم في المستخرج : فتوضأ الناس ، فلما ارتفعت ، في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين : ففوضوا حوائجهم فتوضأوا إلى أن طلعت الشمس ، وهو أبين سياقاً ، ونحوه لابي داود من طريق خالد عن حصين ، ويستفاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم ، لا لخروج وقت الكراهة . **قوله** ( وياضت ) وزنه أفعال بتشديد اللام مثل احمار وابهار ، أي صفت . وقيل إنما يقال ذلك في كل لون بين لونين ، فاما الخالص من البياض مثلا فأنما يقال له ابيض . **قوله** ( فصل ) زاد أبو داود : بالناس . وفي الحديث من الفوائد جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدنيوية وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الإمام أن يراعي المصالح الدينية والاحتراز عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر عن اعتذر بامر سائق ، وتسوية المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وتوجهت المطالبة على بلال بذلك تنبيها له على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان

الغلبة وسلب الاختيار ، وإنما بادر بلال إلى قوله « أنا أوقفكم » اتباعاً لعادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان ، وفيه خروج الإمام نفسه في الغزوات والسرايا ، وفيه الرد على منكرى القدر وأنه لا واقع في الكون إلا بقدر ، وفي الحديث أيضاً ما ترجم له وهو الأذان لفاتحة ، وبه قال الشافعي في القديم وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الإوزاعي ومالك والشافعي في الجديد : لا يؤذن لها ، والمختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث . وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب ، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به الإقامة لما أحر الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى القفوي وهو محض الإعلام ولا سيما على رواية الكشميني وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة ، فامر « لا لا فاذن فصلينا ركعتين ، ثم أمره فأقام فصلى الغداة » ، وسيأتي الكلام على الحديث الذي احتج به من لم ير التأذين في الباب الذي بعد هذا ، وفيه مشروعية الجماعة في الفرائض وسيأتي في الباب الذي بعده أيضاً ، واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الراجعة لأنه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ، ولا دلالة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، لا سيما وقد ثبت أنه ركعتهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم ، وسيأتي في باب مفرد لذلك في أبواب التطوع ، واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال : لأنه ﷺ لم يأمر أحدا بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، قال : وبدل على أنها هي الأمور بالمحافظة عليها أنه ﷺ لم يفته صلاة غيرها لغير عند شغلها عنها . وهو كلام متدافع ، فأى عذر أبين من النوم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، قال ابن يزيده وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه ﷺ لم يرجع إلى قول بلال بمجرد . بل بعد النظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً ، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتحة عن وقت الاتباه مثلاً ، وقد تقدم ذلك مع بقية فوائده في « باب الصعيد الطيب » من كتاب التيسيم

### ٣٦ - باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٥٩٦ - **حديث** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله « أن عمر ابن الخطاب جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس ، فجعل يسب كفار قريش ، قال : يا رسول الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب . قال النبي ﷺ : والله ما صليتها . فقمنا إلى بُطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها ، فصلّى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب »

[ الحديث ٩٦ - أطرافه في : ٥٩٨ ، ٦٤١ ، ٩٤٥ ، ١١١٢ ]

**قوله** ( باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ) قال الزين بن المنير : إنما قال البخاري « بعد ذهاب الوقت » ، ولم يقل مثلاً من صلى صلاة فاتت للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها . **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( أن عمر بن الخطاب ) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي ﷺ إلا حجاج بن نصير فإنه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه « عن جابر عن عمر » لجعله من مسند عمر ، تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف . **قوله** ( يوم الخندق ) سيأتي شرح أمره في كتاب المغازي . **قوله** ( بعد ما غربت الشمس )



في رواية شيبان من يحيى عند المصنف ، وذلك بعد ما أظفر الصائم ، والمعنى واحد . قوله ( يسب كفار قريش ) لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقا كما وقع لغيره . قوله ( ما كدت ) قال اليعمرى : لفظه « كاد » ، من أفعال المقاربة ، فإذا قلت كاد زيد يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقوم ، قال : والراجح فيها أن لا تقرأ بأن ، بخلاف عسى فإن الراجح فيها أن تقرأ . قال : وقد وقع في مسلم في هذا الحديث ، حتى كادت الشمس أن تغرب ، . قلت : وفي البخارى في « باب غزوة الخندق » ، أيضا وهو من تصرف الرواة ، وهل تسوخ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا ؟ الظاهر الجواز ، لأن المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت ، لا الإخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المرجوحة . قال : وإذا تقرر أن معنى « كاد » المقاربة فقول عمر « ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب » ، معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس ، لأن نفي الصلاة يقتضى إيجابها ، وإيجاب الغروب يقتضى نفيه ، فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب . وقال الكرماني : لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في وقت العصر ، بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لأنه يقتضى أن كيدوده كانت عند كيدودتها ، قال : وحاصله عرفا ما صليت حتى غربت الشمس . ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق ، وما ادعاه من العرف ممنوع وكذا العندية ، للفرق الذي أوضحه اليعمرى من الإيجاب والنفي لأن كاد إذا أثبتت نقت وإذا نقت أثبتت كما قال فيها المعمرى ملغزا :

إذا نقيت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد

هذا إلى ما في تعبيره بلفظ كيدودة من الثقل والله الهادي إلى الصواب . فإن قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس . بخلاف بقية الصحابة ، والنبي ﷺ معهم ؟ فالجواب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركين إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذ متوضئا فبادر فأوقع الصلاة ، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعله بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتهيأ للصلاة ، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء . وقد اختلف في سبب تأخير النبي ﷺ الصلاة ذلك اليوم ، فقيل كان ذلك نسيانا ، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع . ويمكن أن يستدل له بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة ، أن رسول الله ﷺ صلى المغرب يوم الأحزاب ، فلما سلم قال : هل علم رجل منكم أنى صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب ، . وفي صحة هذا الحديث نظر ، لأنه يخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر « والله ما صليتها ، ويمكن الجمع بينهما بتكلف . وقيل كان عمدا لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك ، وهو أقرب ، لاسيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف ( فرجالا أو ركباتا ) وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتى في كتاب صلاة الخوف إن شاء الله تعالى . قوله ( بطحان ) بضم أوله وسكون ثانيه : واد بالمدنية ، وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكري . قوله ( فصلى العصر ) وقس في الموطأ من طريق أخرى أن الذي فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرنا إليه الظهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا بعد هوى من الليل . وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى والنسائي ، أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، وفي قوله « أربع » تجاوز لأن العشاء لم تكن فأت . قال اليعمرى : من الناس من رجح ما في الصحيحين ، وصرح بذلك ابن العربي فقال :

ان الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر . قلت : ويؤيده حديث علي بن مسلم د شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقته أيا ما فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام ، قال : وهذا أولى . قلت : ويقر به أن وراثة أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما تعرض لقصة عمر ، بل فيهما أن قضاء الصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب . وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس . قال الكرماني : فإن قلت كيف دل الحديث على الجماعة ؟ قلت : إما أنه يحتمل أن في السياق اختصارا ، وإما من إجراء الراوي للفائتة التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب مجرى واحدا . ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لما هو معلوم من عاداته . وبالاختلال الأول جزم ابن المنير زين الدين فقال : فإن قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى في جماعة ، أوجب بأن مقصود الترجمة مستفاد من قوله د فقام وقتنا وتوضأ وتوضأنا ، . قلت : الاحتمال الأول هو الواقع في نفس الأمر ، فقد وقع في رواية الاسماعيلي ما يقتضي أنه عليه السلام صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ د فصل بنا العصر ، وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان . وقال الشافعي : لا يجب الترتيب فيها ، واختلفوا فيما إذا تذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفائتة - وإن خرج وقت الحاضرة - أو يبدأ بالحاضرة ، أو يتخير ؟ فقال بالأول مالك ، وقال بالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب . وقال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت ، فأما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، واختلفوا في حد القليل ، فقيل : صلاة يوم ، وقيل أوبع صلوات . وفيه جواز اليمين من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم . وفيه ما كان النبي عليه السلام عليه من مكارم الأخلاق وحسن التآني مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك ، وفيه استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فاتت والإقامة للصلاة الفائتة ، واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الأذان لها ، وقد عرف من عاداته عليه السلام الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس الأمر ، وتعقب باحتمال أن تكون المغرب لم ينتهيا لإيقاعها إلا بعد خروج وقتها على رأى من يذهب إلى القول بتضييقه . وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع ، لأنه قدم العصر عليها فلو كان ضيقا لبدأ بالمغرب ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا في حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم أن فيه أنه عليه السلام صلى بعد مضى هوى من الليل

٣٧ - **باب** مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

وقال إبراهيم : مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عِشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُعِيدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ

٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ . قَالَ مُوسَى قَالَ هَمَّامٌ :

سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَدَأُ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ . وَقَالَ حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة ) قال علي بن المنير : صرح البخاري بأثبت هذا الحكم مع كونه ما اختلف فيه لقوة دليله ، ولكونه على وفق القياس ، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر فن قضى الفائتة كل العدد المأمور به ، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع ، فليصلها ، ولم يذكر زيادة ، وقال أيضا ، لا كفارة لها إلا ذلك ، فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها . وذهب مالك إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصل التي ذكر ثم يصل التي كان صلاها مراعاة لترتيب انتهى . ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة ، إلى تضييف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال ، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها ، فإن بعضهم زعم أن ظاهر إعادة القضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ، ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله ، فليصلها ، عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها ، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة ، من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض معها مثلها ، قال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بظاهره وجوبا . قال : ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى . ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضا ، بل عنوا الحديث غلطا من رآه . وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري . ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضا ، أنهم قالوا : يا رسول الله ألا نقضها لوقتها من الغد ؟ فقال ﷺ : لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذ منكم ، **قوله** ( وقال إبراهيم ) أي النخعي ، وأثره هذا موصول عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه . **قوله** ( عن همام ) هو ابن يحيى ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( من نسي صلاة فليصل ) كنا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول ، ورواه مسلم عن هدا بن خالد عن همام بلفظ ، فليصلها ، وهو أبين للراد . وزاد مسلم أيضا من رواية سعيد عن قتادة ، أو نام عنها ، وله من رواية المشني بن سعيد الضبي عن قتادة نحوه وسيأتي لفظه ، وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل إن العامد لا يقضى الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصل ، وقال من قال يقضى العامد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب ، فتكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا وجب القضاء على الناس - مع سقوط الإثم ورفع الحرج عنه - فالعامد أولى . وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله ، نسي ، لأن النسيان يطلق على الترك سواء كان عن زهول أم لا ، ومنه قوله تعالى ( نسوا الله فأنساهم أنفسهم - نسوا الله فأنسىهم ) قال : ويقوى ذلك قوله ، لا كفارة لها ، والنائم والناسي لا إثم عليه . قلت : وهو بحث ضعيف ، لأن الخبر بذكر النائم ثابت وقد قال فيه ، لا كفارة لها ، والكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد ، والقائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالا من الناسي ، بل يقول إنه لو شرع له القضاء لكان هو والناسي سواء ، والناسي غير مأثوم بخلاف العامد فالعامد أسوأ حالا من الناسي فكيف يستويان ؟ ويمكن أن يقال إن إثم العامد باخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها ، بخلاف الناسي فإنه لا إثم عليه مطلقا ، ووجوب القضاء على العامد بالخطاب الأول لأنه قد خوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصارت دينيا عليه ، والدين لا يسقط إلا بأدائه فيأثم باخراجه لها عن الوقت المحدود لها ويسقط عنه الطلب بإدائها ، فمن أفطر في رمضان عامدا فإنه يجب عليه أن يقضيه مع

بقائه إثم الإفطار عليه ، والله أعلم . **قوله** ( قال موسى ) أى دون أبي نعيم . ( قال همام سمعته ) يعنى قتادة ( يقول بمد ) أى فى وقت آخر ( لذكرى ) ( يعنى أن همام سمعه من قتادة مرة بلفظ ، للذكرى ، بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة - ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهرى كان يقرأها كذلك - ومرة كان يقرأها قتادة بلفظ ، للذكرى ، بلام واحدة وكسر الراء وهى القراءة المشهورة . وقد اختلف فى ذكر هذه الآية هل هى من كلام قتادة أو هى من قول النبي ﷺ ، وفى رواية مسلم عن هذاب قال قتادة ( وأقم الصلاة لذكرى ) وفى روايته من طريق المثني عن قتادة قال رسول الله ﷺ : إذا وقد أحذركم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول ( أقم الصلاة لذكرى ) وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ﷺ ، واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصحيح فى الأصول ما لم يرد ناسخ ، واختلف فى المراد بقوله ، للذكرى ، فقيل المعنى لتذكرنى فيها . وقيل لاذكرك بالمدح ، وقيل إذا ذكرتها ، أى لتذكيرى لك إياها ، وهذا يعضد قراءة من قرأ ، للذكرى . وقال النخعي : اللام للظرف ، أى إذا ذكرتنى أى إذا ذكرت أمرى بمد ما نسبت ، وقيل لا تذكر فيها غيرى ، وقيل شكراً للذكرى ، وقيل المراد بقوله ذكرى ذكر أمرى ، وقيل المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتنى فإن الصلاة عبادة الله فتى ذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة . وقال التوريشي : الأولى أن يقصد إلى وجه يوافق الآية والحديث ، وكأن المعنى أقم الصلاة لذكرها ، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى ، أو يقدر مضاف أى لذكر صلاتى أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرفها . **قوله** ( وقال حبان ) هو بفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال ، وأراد بهذا التعليل بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالتحديث ، وقد وصله أبو عوانة فى صحيحه عن عمار بن رجا . عن حبان بن هلال وفيه أن همام سمعه من قتادة مرتين كما فى رواية موسى

### ٣٨ - باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٥٩٨ - **حديث** مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى عن هشام قال حدثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن جابر قال « جعل عمر يوم اتلنديق يسب كتمانهم وقال : ما كدت أصلى العصر حتى غربت . قال : فقلنا بطلحان فصل بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى المغرب »

**قوله** ( باب قضاء الصلاة ) وللكشميني الصلوات ( الأولى فالأولى ) . وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله « باب ترتيب الفوائت » ، وقد تقدم نقل الخلاف فى حكم هذه المسألة . ويحيى المذكور فيه هو القطان ، وبقية الإسناد تقدم قبل . وأورد المتن هنا مختصراً ، ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعال النبي ﷺ المجردة للوجوب ، اللهم إلا أن يستدل به بموم قوله « صلوا كما رأيتمونى أصلى ، فيقوى ، وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشياء غير هذه

### ٣٩ - باب ما يكره من السمر بعد العشاء

٥٩٩ - **حديث** مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو المنهال قال « انطلقت مع أبي إلى

أبي بَرَزَةَ الْأَسَدِيُّ ، قَالَ لَهُ أَبِي : حَدَّثْنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ ؟ قَالَ : كَانَ يُصَلِّيُ الْمَجْبَرِ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسَ ، وَيَصَلِّيُ الْمَصْرَمَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ . وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَرْبِ . قَالَ : وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ الْعِشَاءَ . قَالَ : وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا . وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ ، وَيَقْرَأُ مِنَ السُّورَةِ إِلَى الْمِائَةِ »

**قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ السَّعْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ )** أَي بَعْدَ صَلَاتِهَا ، قَالَ عِيَّاضُ : السَّعْرُ رُوبِنَاءُ بَفَتْحِ الْمِيمِ ، وَقَالَ أَبُو سُرَوَانَ بْنِ سَرَّاجٍ : الصَّوَابُ سَكُونُهَا لِأَنَّهُ اسْمُ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ اعْتِدَادُ السَّعْرِ لِلْحَادِثَةِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ لَوْنِ ضَوْءِ الْقَمَرِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فِيهِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّعْرِ فِي التَّرْجُمَةِ مَا يَكُونُ فِي أَمْرٍ مَبَاحٍ لِأَنَّ الْمَهْرَمَ لَا اخْتِصَاصَ لِكِرَاهَتِهِ بِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ بَلْ هُوَ حَرَامٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا ، وَأَمَّا مَا يَكُونُ مُسْتَحَبًّا فَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ . **قَوْلُهُ ( السَّامِرُ مِنَ السَّعْرِ الْخ )** هَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ ، وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ السَّامِرُ ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى ( سَامِرًا تَهْجُرُونَ ) وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هُنَا أَي فِي الْآيَةِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَدِيثُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُسَمَّى السَّعْرُ وَالسَّامِرُ وَالسَّامِرُ مُشْتَقَانِ مِنَ السَّعْرِ وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ ظَهَرَ وَجْهُ مَنَاسِبَةِ ذِكْرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُنَا ، وَقَدْ أَكْثَرَ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظَةٌ تَوَافَقَ لَفْظَةٌ فِي الْقُرْآنِ يَسْتَفْنَى بِتَفْسِيرِ تِلْكَ اللَّفْظَةِ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَقَدْ اسْتَقْرَى لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا مَرَّ لَهُ لَفْظٌ مِنَ الْقُرْآنِ يَتَكَلَّمُ عَلَى غَرِيبِهِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَرَزَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي « بَابِ وَقْتُ الْعَصْرِ » ، وَمَوْضِعُ الْحَاجَةِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ « وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ، لِأَنَّ النَّوْمَ قَبْلَهَا قَدْ يُوْدِي إِلَى اخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا مُطْلَقًا أَوْ عَنِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ ، وَالسَّعْرَ بَعْدَهَا قَدْ يُوْدِي إِلَى النَّوْمِ عَنِ الصَّبْحِ أَوْ عَنِ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ أَوْ عَنِ قِيَامِ اللَّيْلِ ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَضْرِبُ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُ : أَسْمَرَا أَوَّلَ اللَّيْلِ وَنَوْمَا آخِرَهُ ؟ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَلَةَ النَّهْيِ ذَلِكَ قَدْ يَفْرُقُ فَارِقَ بَيْنَ اللَّيَالِي الطُّوَالَ وَالْقُصَارِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَحْمَلَ الصَّكْرَاةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَصًّا لِلْمَادَّةِ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَرَحَ لِكُونِهِ مَظْنَةً قَدْ يَسْتَمِرُّ فَيَصِيرُ مِثْلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

#### ٤٠ - بَابُ السَّعْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٦٠٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ : انْتَهَرْنَا الْحَسَنَ ، وَرَأَتْ عَلَيْنَا حَتَّى قَرُبْنَا مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ ، فَجَاءَ فَقَالَ : دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ . ثُمَّ قَالَ : قَالَ أَنَسٌ « نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ ، فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا ، ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ : أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا ثُمَّ رَقَدُوا ، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ » قَالَ الْحَسَنُ : وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ يَخِيرُوا مَا أَنْتَظَرُوا الْخَيْرَ . قَالَ قُرَّةُ : هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٠١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي بَكْرٍ

ابن أبي حشمة أن عبد الله بن عمر قال « صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أَرَأَيْتُمْ لَيْسَ كُمْ هَذِهِ ، فَإِنْ رَأَيْتُمْ مَائَةً لَا يَبْقَى مِنْهُنَّ يَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ . فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ فِي تَقَالِيدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مَائَةِ سَنَةٍ . وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَبْقَى مِنْهُنَّ يَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ » بَرِيدٌ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَخْرُجُ ذَلِكَ الْقَرْنَ »

قوله ( باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ) قال علي بن المنير : الفقه يدخل في عموم الخير ، لكنه خصه بالذكر تنويهاً بذكره وتنبيهاً على قدره ، وقد روى الترمذي من حديث عمر عسنا « ان النبي ﷺ كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما » . قوله ( حديثنا عبد الله بن صباح ) هو العطار وهو بصرى وكذا بقية رجال هذا الاسناد . قوله ( انتظرنا الحسن ) أي ابن أبي الحسن البصري . قوله ( وراث علينا ) الوار للحال وراث بمثابة غير مهور أي أبداً . قوله ( من وقت قيامه ) أي الذي جرت عادته بالعود معهم فيه كل ليلة في المسجد لأخذ العلم عنه . قوله ( دعانا جيراننا ) بكسر الجيم ، كان الحسن أورد هذا مورد الاعتذار عن تخلفه عن القعود على عادته . قوله ( ثم قال ) أي الحسن ( قال أنس نظرنا ) وفي رواية الكشميني « انتظرنا ، وهما يعني . قوله ( حتى كان شطر الليل ) برفع شطر ، وكان تامة ، وقوله ( يبلغه ) أي يقرب منه . قوله ( ثم خطبنا ) هو موضع الترجمة لما قرناه من أن المراد بقوله « بعدها ، أي بعد صلاتها . وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤنسا لهم ومعرفا أنهم وإن كان قاتهم الأجر على ما يتعلمونه منه في تلك الليلة على ظنهم فلم يفتهم الأجر مطلقا لأن منتظر الخير في الخير فيحصل له الأجر بذلك ، والمراد أنه يحصل لهم الخير في الجلة لا من جميع الجهات ، وهذا يجاب عن استشكل قوله « انهم في صلاة ، مع أنهم جائز لهم الأكل والحديث وغير ذلك . واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي ﷺ فإنه أنس أصحابه بمثل ذلك ، ولهذا قال الحسن بعد : وان القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير . قوله ( قال قرءة : هو من حديث أنس ) يعني الكلام الأخير ، وهو الذي يظهر لي ، لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي ﷺ والأخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصفه فأراد قرءة الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولا مرفوعا أن يعلم من رواه عنه بذلك . ( تنبيه ) : أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحيهما عن عبد الله بن الصباح شيخ البخاري بإسناده هذا حديثا خالفا للبخاري فيه في بعض الإسناد والمتن فقالا « عن أبي علي الحنفى عن قرءة بن خالد عن قتادة عن أنس قال : نظرنا النبي ﷺ ليلة حتى كان قريبا من نصف الليل ، قال لهما النبي ﷺ فصلي ، قال : فكأنما أنظر إلى وبيص خاتمه حلقة فضة ، انتهى . وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قرءة عن قتادة ، ولم يصب في ذلك فإن الذي يظهر لي أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحنفى عن قرءة أيضا وسمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قرءة عن الحسن ، ويدل على ذلك أن في كل من الحديثين ما ليس في الآخر ، وقد أورد أبو نعيم في مستخرجه الحديثين من الطريقين :

فأورد حديث قرة عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمر<sup>(١)</sup> عن أبي علي الحنفى ، وحديث قرة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرة ، وهو في التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن و قتادة في سماعه منه فاقصر الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الخاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم . قوله ( وأبو بكر بن أبي حشمة ) نسبة إلى جده ، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة ، وقد تقدم كذلك في باب السر بالعلم ، من كتاب العلم ، وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك . قوله ( فوهل الناس ) أى غلطوا أو توهوا أو فزعوا أو نسوا ، والاول أقرب هنا ، وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر ووهل بالكسر مثله ، وقيل بالفتح غلط ، وبالكسر فزع . قوله ( فى مقالة ) وفى رواية المستمل والكشميني من مقالة . قوله ( إلى ما يتحدثون فى هذه ) وفى رواية الكشميني د من هذه . قوله ( عن مائة سنة ) لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تقضى مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدرى ، ورد ذلك عليه على بن أبي طالب ، وقد بين ابن عمر فى هذا الحديث مراد النبي ﷺ وإن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد من كان موجودا حال تلك المقالة ، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره من كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا ، وغاية ما قيل فيه إنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم . قال النورى وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الحضرة ، والجمهور على خلافه ، وأجابوا عنه بأن الحضرة كان حينئذ من ساكنى البحر فلم يدخل فى الحديث ، قالوا : ومعنى الحديث لا يبقى من تروته أو تعرفونه ، فهو عام أريد به الخصوص . وقيل احتز بالارض عن الملائكة ، وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حى لأنه فى السماء لا فى الأرض ، وخرج إبليس لأنه على الماء أو فى الهواء ، وأبعد من قال : إن اللام فى الأرض عهدية والمراد أرض المدينة ، والحق أنها للموم وتناول جميع بنى آدم ، وأما من قال : المراد أمة محمد سواء أمة الإجابة وأمة الدعوة ، وخرج عيسى والحضرة لانهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعته فيكون من أمته ، والقول فى الحضرة إن كان حيا كالقول فى عيسى<sup>(٢)</sup> والله أعلم

#### ٤١ - باب السمر مع الضيف والأهل

٦٠٢ - **حدثنا أبو الثمان** قال **حدثنا معتمر بن سليمان** قال **حدثنا أبو حذاف** **أبو عثمان** عن **عبد الرحمن** **ابن أبي بكر** : « أن أصحاب العترة كانوا أناسا قراء ، وأن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربع لخامس أو سادس . وإن أبا بكر جاء بثلاثة فانطلق النبي ﷺ بعشرة . قال : فهو أنا وأبي وأمي - فلا أدري قال : وأمرأتى - وخادم بيننا وبين بيت أبي بكر . وإن أبا بكر تمشى عند النبي ﷺ ثم

(١) فى مخطوطة الرياض : زيد بن عمر .

(٢) اتفق عليه أهل التحقيق أن الحضرة قد مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم لأدلة كثيرة معروفة فى محلها ، ولو كان حيا فى حياة نبينا صلى الله عليه وسلم لدخل فى هذا الحديث وكان ممن أتى عليه الموت قبل رأس المائة كما أشار إليه الشارح منا . فتنبه . والله أعلم

لَيْتَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَيْتَ حَتَّى تَمُتَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ . قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ - أَوْ قَاتِ ضَيْفِكَ - قَالَ : أَوْ مَا عَشَبْتِهِمْ ؟ قَالَتْ : أَبَوَا حَقٍّ نَجِيٍّ ، قَدْ عُرِضُوا فَأَبَوَا . قَالَ : فَذَهَبْتُ أَنَا فَأَخْبَأْتُ . قَالَ : يَا غُنْزُ - جَدَّعَ وَسَبَّ - وَقَالَ : كُلُوا لَا هَيْبَةَ . قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا . وَأَيُّمُ اللَّهِ ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَوْ كَثُرُ مِنْهَا . قَالَ : بَنِي حَقٍّ شَرِبُوا ، وَصَارَتْ أَوْ كَثُرَ بِمَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ . فَظَرَّ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَذَا هِيَ كَاهِيَةٌ أَوْ كَثُرُ مِنْهَا . فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ : يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا وَفُرْقَةٍ عِنِّي ، لَمْ يَلَمْ الْآنَ أَوْ كَثُرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِلَاثِ مَرَّاتٍ . فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - بَنِي يَمِينَهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً ، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ ، فَضَى الْأَجْلُ فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَا نَسَّ اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ . أَوْ كَمَا قَالَ

[ الحديث ٦٠٢ - أخرجه في : ٣٥٨١ ، ٦١٤٠ ، ٦١٤١ ]

**قوله** (باب السمر مع الأهل والضيف) قال علي بن المنير ما عَصَلَهُ : اقتطع البخاري هذا الباب من « باب السمر في الفقه والخير » ، لا تعطاط وبقته عن نسي الخير ، لأن الخير متحصن للطاعة لا يقع على غيرها ، وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة بالمأمور بهما ، فقد يكون مستغنى عنه في حقهما فيلتحق بالسمر الجائز أو المزدرد بين الإباحة والندب . ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه إلى بيته ومراجعته لخبر الأضياف واشتغاله بما دار بينهم ، وذلك كله في معنى السمر ، لأنه سمر مشتمل على غطابة وملاطفة ومعانبة . انتهى . **قوله** (كانوا أنا ناسا) للكشميني « كانوا ناسا » . **قوله** (ثم لبث حيث صليت العشاء) في رواية الكشميني « حتى » بدل حيث . **قوله** (ففرقتنا) أي جعلنا فرقا ، وسنذكر فوائد هذا الحديث وما اشتمل عليه من الأحكام وغيرها في « علامات النبوة » ، مفصلا إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثا ، المعلق من ذلك ستة وثلاثون حديثا والباقي موصول ، الخالص منها ثمانية وأربعون حديثا والمكرر منها فيه وفيما تقدم تسعة وستون حديثا ، وافقه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثا وهي حديث أنس في السجود على الظهر وقد أخرج معناه ، وحديثه « ما أعرف شيئا » ، وحديثه في المعنى « هذه الصلاة قد ضيعت » ، وحديث ابن عمر « أبردوا » ، وكذا حديث أبي سعيد وحديث ابن عمر « إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم » ، وحديث أبي موسى « مثل المسلمين واليهود » ، وحديث أنس « كنا نصلي العصر ، وقد اتفقا على أصله » ، وحديث عبد الله بن مغفل « لا يغلبنكم الأعراب » ، وحديث ابن عباس « لولا أن أشق » ، وحديث سهل بن سعد « كنت أتسحر » ، وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر ، وحديث أبي قتادة في النوم عن الصبح ، على أن مسلما أخرج أصل الحديث من وجه آخر لكن بينا في الشرح أنهما حديثان لقصتين والله أعلم . وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٠ - كتاب الأذان

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب أبواب الأذان ) الأذان لغة الإعلام ، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ . واشتقاقه من الأذن بفتح تين وهو الاستماع . وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة . قال القرطبي وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالكبرية وهي تتضمن وجود الله وكلامه ، ثم نفي بالتوحيد ونفي الشريك ، ثم بآيات الرسالة لمحمد ﷺ ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد تأكيدا . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام . والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان ، واختلف أيا أفضل الأذان أو الإمامة ؟ ثالثا أن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان ، وفي كلام الشافعي ما يوصي إليه . واختلف أيضا في الجمع بينهما فقبل يكره ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعا النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمره لو أطلق الأذان مع الخلافة لأذنت ، رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى ، وقيل يستحب وصححه النووي

## ١ - باب بدء الأذان

وقوله عز وجل ﴿ وإذا نادى إلى الصلاة اتخذوها هزواً ولعباً ، ذلك بأنهم قوم لا يعقلون ﴾ [ ٥٨ المائدة ]

وقوله ﴿ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [ ٩ الجمعة ]

٦٠٣ - **حدثنا** عمران بن ميسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا خالد الخزاز عن أبي قلابة عن أنس قال « ذكروا النار والثاقوس ، فذكروا اليهود والنصارى ، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤتوا الإقامة »

[ الحديث ٦٠٣ - أطرافه في ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٢٤٥٧ ]

٦٠٤ - **حدثنا** محمود بن غيلان قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون فيتحينون الصلاة ليس ينادى لها . فتكلموا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : بل بوقاً مثل قرن اليهود . فقال عمر : ألا تبتغون رجلاً ينادي بالصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ : يا بلال ، قم فناد بالصلاة »

**قوله** ( باب بدء الأذان ) أي ابتدائه . وسقط لفظ د باب ، من رواية أبي ذر ، وكذلك سقطت البسملة من رواية القاسبي وغيره . **قوله** ( وقول الله عز وجل ﴿ وإذا نادى إلى الصلاة ﴾ الآية ) يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة ، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا : لقد ابتدعت يا محمد شيئاً لم

يكن فيها معنى ، فزله ( وإذا ناديتهم إلى الصلاة ) الآية . قوله ( وقوله تعالى ) إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة )  
 بهير بذلك أيضا إلى الابتداء ، لأن ابتداء الجمعة إنما كان بالمدينة كما سيأتي في باب . واختلف في السنة التي فرض  
 فيها : فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى ، وقيل بل كان في السنة الثانية ، وروى عن ابن عباس أن فرض الأذان  
 نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ . ( تنبيه ) : الفرق بين ما في الآيتين من التعدية جمالي واللام أن صلات الأفعال  
 تختلف بحسب مقاصد الكلام ، فقص في الأول معنى الانتهاء وفي الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني . ويحتمل  
 أن تكون اللام بمعنى إلى أو العكس والله أعلم . وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان إنما  
 شرح بعد الهجرة ، فانه نفي النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقا . وقوله في آخره « يا بلال قم فناد بالصلاة » كان ذلك  
 قبل رؤيا عبد الله بن زيد ، وسياق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إسحق  
 قال : حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال حدثني عبد الله بن زيد ، فذكر نحوه  
 حديث ابن عمر ، وفي آخره « فينبأهم على ذلك أرى عبد الله النداء » فذكر الرؤيا وفيها صفة الأذان لكن بصير  
 ترجيع ، وفيه تريبع التكبير وإفراد الإمامة وتثنية « قد قامت الصلاة » ، وفي آخره قوله ﷺ « إنها لرؤيا حق إن  
 شاء الله تعالى » فقم مع بلال فألقها عليه فانه أمدى صوتا منك ، وفيه بحى . وروى عنه أنه رأى مثل ذلك ، وقد  
 أخرج الترمذى في ترجمة بدء الأذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر ، وإنما لم يخرج البخارى  
 لأنه على غير شرطه ، وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق ، وحكى ابن خزيمة عن الذهلى أنه ليس في طريقه  
 أصح من هذه الطريق ، وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسل - ومنهم  
 من وصله عن سعيد - عن عبد الله بن زيد ، والمرسل أقوى إسنادا . ووقع في الأرسط للطبراني أن أبا بكر أيضا  
 رأى الأذان ، ووقع في الوسيط للفرزالي أنه رآه بضعة عشر رجلا ، وعبارة الجليل في شرح التنبيه أربعة عشر  
 رجلا ، وأنكره ابن الصلاح ثم النووي ، ونقل مغلطاي أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة ، ولا يثبت شئ .  
 من ذلك إلا لعبد الله بن زيد ، وقصة عمر جاءت في بعض طرقه وفي مسند الحارث بن أبي أسامة بسند واه قال :  
 أول من أذن بالصلاة جبريل في سماء الدنيا ، فسمعه عمر وبلال ، فسبق عمر بلالا فأخبر النبي ﷺ ، ثم جاء بلال  
 فقال له : سبقك بها عمر . ( فائدتان ) : ( الأولى ) وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ،  
 منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : لما أسرى بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فزل به  
 فعله بلالا . وفي إسناد طلحة بن زيد وهو متروك . وللدارقطنى في الاطراف ، <sup>(١)</sup> من حديث أنس أن جبريل  
 أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة ، وإسناده ضعيف أيضا . ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعا :  
 لما أسرى في أذن جبريل فظنت الملائكة أنه يصلى بهم فقدمنى فضليت ، وفيه من لا يعرف . وللبراز وغيره من  
 حديث على قال : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها . فذكر الحديث  
 وفيه : اذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، وفي آخره : ثم أخذ الملك بيده فأم بأهل  
 السماء . وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضا . ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد

(١) في مخطوطة الرياض . الأفراد .

الإسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة . وأما قول القريبى : لا يلزم من كونه سمعه ليلة الإسراء أن يكون مشروعا في حقه ، فعبه نظر قوله في أوله : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان ، وكنا قول الحب الطبرى يحمل الأذان ليلة الإسراء على المعنى القوى وهو الإعلام فعبه نظر أيضا لتصريحه بكيفية المشروعة فيه . والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث . وقد جزم ابن المنذر بأنه عليه السلام كان يصلى بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى . وقد حاول السهيلي (١) الجمع بينهما فتكلف ونصف ، والأخذ بما صح أولى ، فقال بانبا على صفة (٢) الحكمة في عبه الأذان على لسان الصحابي أن النبي عليه السلام سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحى ، فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المنام قصصها فوافقت ما كان النبي عليه السلام سمعه فقال : إنها رؤيا حق . وعلم حينئذ أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض ، وتقوى ذلك بموافقة عمر لأن السكينة تنطق على لسانه ، والحكمة أيضا في إعلام الناس به على غير لسانه عليه السلام التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأغمر لشأنه . انتهى ملخصا . والثاني حسن بديع ، ويؤخذ منه طم الاكتفاء برويا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها . لكن قد يقال : فلم لا اقتصر على عمر ؟ فيمكن أن يجاب ليصير في معنى الشهادة ، وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا رأى لكنها مؤولة فإن لفظها « سبقت بها بلال » فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين برويا عبد الله بن زيد . وبما كثر السؤال عنه هل باشر النبي عليه السلام الأذان بنفسه ، وقد وقس عند السهيلي أن النبي عليه السلام أذن في سفر وصلى بأصحابه وهم على رؤسهم السما من فوقهم والبله من أسفلهم أخرجه الترمذى من طريق تدور على عمر بن الرماح رفضه إلى أبي هريرة أ ه . وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة ، وكنا جزم النووي بأن النبي عليه السلام أذن مرة في السفر وعزاه للرمضى وقواه ، ولكن وجدناه في مسند أحد من الوجه الذى أخرجه الترمذى ولفظه « قام بلالا فاذن » فعرف أن في رواية الترمذى اختصارا وأن معنى قوله « أذن » أمر بلالا به كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلانى ألفا ، وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمرا به . ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال : أخذ الأذان من أذان إبراهيم ( وأذن في الناس بالحج ) الآية قال : فأذن رسول الله عليه السلام ، وما رواه أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجاهيل أن جبريل نادى بالأذان لآدم حين أهب من الجنة . ( الفائدة الثانية ) قال الزين بن المنير : أعرض البخارى عن التصريح بحكم الأذان لعدم إضاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين ، فأنبت مشروعيته وسلم من الاعتراض . وقد اختلف في ذلك ، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشودة أرقصها النبي عليه السلام بين أصحابه حتى استقر برويا بعضهم فأقره كان ذلك بالمندوبات أشبه ، ثم لما واظب على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى . رسيأتى بقية الكلام على ذلك قريبا إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، وخاله هو الحذاء كما ثبت في رواية كريمة ، والاستاد كله بصريون . قوله ( ذكروا النار والناقوس

(١) في الروض الات ٢ : ١٩

(٢) كذا . وفيه سقط ، ولعل الصواب « بانبا على صفة ما ورد في ذلك » .

فذكروا اليهود والنصارى ( كذا ساقه عبد الوارث مختصرا ، ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أوضح قليلا حيث قال : لما كثرت الناس ذكروا أن يطلوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوردوا نارا أو يضربوا ناقوسا ، وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن عالد عند أبي الشيخ ولفظه : فقالوا لو اتخذنا ناقوسا . فقال رسول الله ﷺ ذاك للنصارى . فقالوا : لو اتخذنا بوقا ، فقال : ذاك لليهود . فقالوا : لو رخصنا نارا ، فقال : ذاك للمجوس ، فعمل هذا في رواية عبد الوارث اختصارا كأنه كان فيه : ذكروا النار والناقوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والمجوس ، والف والنشر فيه مكسوس ، فالنار للمجوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود وسياق في حديث ابن عمر التنصيص على أن البوق لليهود . وقال الكرماني : يحتمل أن تكون النار والبوق جميعا لليهود جمعا بين حديثي أنس وابن عمر انتهى ، ورواية روح نفى عن هذا الاحتمال . قوله ( فأمر بلال ) هكذا في معظم الروايات على البناء للفعول ، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع ، واختار عند محققى الطائفتين أنها تقتضيه ، لأن الظاهر أن المراد بالأمر من له الأمر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول ﷺ ، ويؤيد ذلك هنا من حيث المعنى أن التقرير في العبادة إنما يؤخذ عن توقيف فيقوى جانب الرفع جدا . وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة فأمر بلالا ، بالنصب وفاعل أمر هو النبي ﷺ ، وهو بين في سياقه . وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ : أن النبي ﷺ أمر بلالا ، قال الحاكم : صرح برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتيبة . قلت : ولم ينفرده ، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق مروان المروزي عن قتيبة ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ، ولم ينفرده به عبد الوهاب . وقد رواه البلاذرى من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة : وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ لا غيره كما استدل به ابن المنذر وابن حبان ، واستدل بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان . وتعقب بأن الأمر إنما ورد بصفة الأذان لا بنفسه ، وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصفة لزم أن يكون الأصل مأمورا به قاله ابن دقيق العيد . وعن قال بوجوبه مطلقا الأوزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وحكى عن محمد بن الحسن ، وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك ، وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم . قوله ( أن ابن عمر كان يقول ) في رواية مسلم : عن عبد الله بن عمر أنه قال ، . قوله ( حين قدموا المدينة ) أى من مكة في الهجرة . قوله ( فيتحننون ) بحاء مهملة بعدما مشاة تحتانية ثم نون ، أى يتقدمون أحيائها ليأتوا إليها ، والحين الوقت والزمان . قوله ( ليس ينادى لها ) بفتح الدال على البناء للفعول ، قال ابن مالك : فيه جواز استحصال ليس حرفا لا اسم لها ولا خبر ، وقد أشار إليه سيوريه . ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر . قلت : ورواية مسلم تؤيد ذلك ، فإن لفظه : ليس ينادى بها أحد ، . قوله ( فتكلموا يوما في ذلك ، فقال بعضهم اتخذوا ) لم يقع لى تعين المتكلمين في ذلك ، واختصر الجواب في هذه الرواية ، ووقع لابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر : أن النبي ﷺ استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة ، فذكروا البوق ، ففكره من أجل اليهود . ثم ذكروا الناقوس ، ففكره من أجل النصارى ، وقد تقدمت رواية روح بن عطاء نحوه . وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي حمير بن أنس

عن خصوصته عن سعيد بن منصور . **قوله** ( بل بوقا ) أى بل اتخذوا بوقا ، ووقع في بعض النسخ د بل قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائي . والبوق والقرن معروفان ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شعار اليهود ، ويسمى أيضا د الشبور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة . **قوله** ( فقال عمر أو لا ) الهمة للاستفهام والواو للمطف على مقدر كما في نظائره ، قال الطيبي : الهمة لإنكار الجملة الاولى أى المقدرة وقرير للجملة الثانية . **قوله** ( رجلا ) زاد الكشميني د منكم ، . **قوله** ( ينادى ) قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي ﷺ بادر عمر فقال : أو لا تبعثون رجلا ينادى - أى يؤذن - للرؤيا المذكورة ، فقال النبي ﷺ د قم يا بلال ، فعلى هذا فالقاء في سياق حديث ابن عمر هى الفصيحة ، والتقدير فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي ﷺ فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي ﷺ فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي ﷺ فقال : لقد رأيت مثل الذى رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضرا لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بارسال رجل ينادى للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عومته من الانصار قالوا : اهتم النبي ﷺ للصلاة كيف يجمع الناس لما ، فقال : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فاذا رآوها آذن بعضهم بعضا ، فلم يجبه ، الحديث ، وفيه د ذكروا النقع - بضم القاف وسكون النون يعنى البوق - وذكروا النافوس ، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهم فأرى الأذان ، فغدا على رسول الله ﷺ ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك فسكته حشرين يوما ثم أخبر به النبي ﷺ فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال : سبقتى عبد الله بن زيد فاستحييت . فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فانظر ما يأمر بك به عبد الله بن زيد فافعله ، ترجم له أبو داود د بد الأذان ، وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة وهى من وجوه حسن وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالفه ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت ، لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله بل متراخيا عنه لقوله د ما منعك أن تخبرنا ، أى عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضرا عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التى ذكر بها د فسمع عمر الصوت فخرج فقال ، فإنه صريح في أنه لم يكن حاضرا عند قص عبد الله . والله أعلم . **قوله** ( فناد بالصلاة ) فى رواية الاسماعيلى د فاذن بالصلاة ، قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشروع . وأغرب القاضى أبو بكر بن العربى حمل قوله د آذن ، على الأذان المشروع ، وطعن فى صحة حديث ابن عمر وقال : عجبا لأبى عيسى كيف صححه . والمعروف أن شرح الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد . انتهى . ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه ، وقد قال ابن منده فى حديث ابن عمر : إنه يجمع على صحته . **قوله** ( يا بلال قم ) قال عياض وغيره : فيه حجة لشرح الأذان قائما . قلت : وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر ، وتعقبه النووي بأن المراد بقوله د قم ، أى اذهب الى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس ، قال : وليس فيه تعرض للقيام فى حال الأذان . انتهى . وما نفاه ليس يبعد من ظاهر اللفظ ، فإن الصيغة محتملة للأميرين ، وإن كان ما قاله أرجح . وقل عياض أن منعب العلماء كافة أن الأذان قاعدا لا يجوز ، إلا أبا ثور ووافقه أبو الفرج المالكي .

ونعقب بأن الخلاف معروف عند الشافعية ، وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة ، وأنه لو أذن قاعدا صح ، والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة . ( فائدة ) : كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله « الصلاة جامعة » أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب . وظن بعضهم أن بلالا حينئذ إنما أمر بالأذان المعهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الإسلام فيقول : أحد أحد ، لجوزى بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه ، وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان ، إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها . وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستنبطة دون الاختصار على الظواهر قاله ابن العربي ، وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ، وذلك أنه لما شق عليهم التكبير إلى الصلاة فتفوتهم أشغالهم ، أو التأخير فيفوتهم وقت الصلاة ، نظروا في ذلك . وفيه مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المتشاورين إذا أخبر بما أتى إليه اجتهد ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر . وقد استشكل إثبات حكم الأذان برؤيا عبد الله بن زيد لأن رؤيا غير الأنبياء لا يبنى عليها حكم شرعي ، وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك ، أو لانه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أيقن على ذلك أم لا ، ولا سيما لما رأى نظاما يبعد دخول الوسواس فيه ، وهذا يبنى على القول بمجواز اجتهد ﷺ في الأحكام وهو المنصور في الأصول ، ويؤيد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك فإذ راعه إلا أذان بلال ، فقال له النبي ﷺ « سبقك بذلك الوحي ، وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن إسحق أن جبريل أتى النبي ﷺ بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام ، وأشار السهيلي إلى أن الحكمة في ابتداء شرح الأذان على لسان غير النبي ﷺ التنويه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أعظم لشأنه . والله أعلم

## ٢ - باب الأذان مثنى مثنى

٦٠٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال « أُمِرَ بلالٌ أن يشفع الأذان وأن يؤزر الإقامة إلا الإقامة »

٦٠٦ - حدثني محمد - وهو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب قال أخبرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : لما كثرت الناس قال ذكروا أن يملأوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يؤدوا نارا أو يضرّوا ناقوسا ، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤزر الإقامة »

( قوله باب الأذان مثنى ) في رواية الكشميني « مثنى مثنى ، أي مرتين مرتين ، ومثنى معنول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين ، فتحمل رواية الكشميني على التوكيد لأن الأول يفيد ثنية كل لفظ من ألفاظ الأذان والثاني يؤكد ذلك . ( فائدة ) : ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه « مثنى مثنى ، وهو عند أبي داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ « مرتين مرتين » . قوله ( عن سماك بن عطية ) هو بصرى ثقة ، روى عن أيوب وهو من أقرانه ، وقد روى حماد بن زيد عنهما جميعا وقال : مات سماك قبل أيوب ، ورجال إسناده كلهم بصريون . قوله ( أن يشفع ) بفتح أوله وفتح الفاء

أى يأتى بالفاظه شفعا . قال الزين بن المنير : وصف الأذان بأنه شفع بفسره قوله « مثني مثني » أى مرتين مرتين وذلك يقتضى أن تنوى جميع ألفاظه في ذلك ، لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله « مثني » على ما سواها ، وكأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه في ترك تربع التكبير في أوله ، لكن لمن قال بالتربيع أن يدعى نظير ما اعتاده لثبوت الخبر بذلك ، وسيأتى في الإقامة توجيه يقتضى أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص .

**قوله** ( وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة ) المراد بالمنى غير المراد بالثبت ، فالمراد بالثبت جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة ، والمراد بالمنى خصوص قوله « قد قامت الصلاة » كما سيأتى ذلك صريحا . وحصل من ذلك جناس تام . ( تنبيه ) : ادعى ابن منده أن قوله « إلا الإقامة » من قول أيوب غير مسند كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم ، وأشار إلى أن في رواية سماك بن عطية هذه إدراجا ، وكذا قال أبو محمد الاصيلي : قوله « إلا الإقامة » هو من قول أيوب وليس من الحديث . وفيما قاله نظر ، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصلا بالخبر مفسرا ولفظه « كان بلال يثنى الأذان ويوتر الإقامة » ، إلا قوله « قد قامت الصلاة » وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق ، وللإسماعيل من هذا الوجه ويقول « قد قامت الصلاة مرتين » والأصل أن ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ، ولا دليل في رواية إسماعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالدا كان لا يذكر الويادة وكان أيوب يذكرها ، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس ، فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ فقبل ، والله أعلم . وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة ، وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية في تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان لإفراد ، قال النووي : ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد . قلت : وهذا إنما يتأتى في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره . وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرد كل تكبيرة من اللتين في آخره بنفس ، ويظهر بهذا التقرير توجيع قول من قال بتربع التكبير في أوله على من قال بتثنيته ، مع أن لفظ « الشفع » يتناول التثنية والتربيع ، فليس في انط حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يوجهه كلام ابن بطال . وأما الترجيع في التشهدين فالأصح في صورته أن يشهد بالوحدانية ثنتين ثم بالرسالة ثنتين ثم يرجع فيشهد كذلك ، فهو وإن كان في العدد مربعا فهو في الصورة مثني والله أعلم .

**قوله** ( حدثني محمد وهو ابن سلام ) كذا في رواية أبي ذر وأهمله الباقون . **قوله** ( حدثني عبد الوهاب الثقفي ) في رواية كريمة أخبرنا ، وفي رواية الاصيلي حدثنا وليس في رواية كريمة « الثقفي » . **قوله** ( حدثنا خالد ) كذا لابي ذر والاصيلي ، ولغيرهما أخبرنا . **قوله** ( قال لما كثرت الناس ، قال ذكروا ) « قال » الثانية زائدة ، ذكرت تأكيدا . **قوله** ( أن يملوا ) بضم أوله من الإعلام ، وفي رواية كريمة بفتح أوله من العلم . **قوله** ( أن يوروا نارا ) أى يوقدوها ، يقال وري الزند إذا خرجت ناره ، وأوريته إذا أخرجته . ووقع في رواية مسلم « أن ينوروا نارا » أى يظهروا نورها ، والناقوس خشبة تضرب بمخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى .

**قوله** ( وأن يوتر الإقامة ) احتج به من قال بإفراد قوله « قد قامت الصلاة » ، والحديث الذي قبله حجة عليه لما قدمناه ، فإن احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح

### ٣ - باب الإقامة واحدة إلا قوله « قد قامت الصلاة »

٦٠٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد عن أبي قلابة عن أنس قال « أصر

بَلَّالٌ أَنْ يَسْمَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ » قال إسماعيل : فذكرت لأيوب قال : إِنْ الْإِقَامَةُ  
 قَوْلُهُ ( باب الإقامة واحدة ) قال الزين بن المنير : خالف البخارى لفظ الحديث في الترجمة فعدل عنه إلى قوله  
 « واحدة » لأن لفظ الوتر غير منحصر في المرة فعدل عن لفظ فيه الاشتراك إلى ما لا اشتراك فيه . قلت : وإنما لم  
 يقل واحدة واحدة مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك ، وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر الذي أشرت إليه في  
 الباب الماضي ولنظهِرُ الأذان مثنى والإقامة واحدة ، وروى الدارقطني وحسنه في حديث لابي مخذومة ، وأمره  
 أن يقيم واحدة واحدة . قَوْلُهُ ( إلا قوله قد قامت الصلاة ) هو لفظ معمر عن أيوب كما تقدم ، قيل واعترضه  
 الاسماعيل بأن إيراد حديث سماك بن عطية في هذا الباب أولى من إيراد حديث ابن عليه ، والجواب أن المصنف  
 قصد رفع توهم من يتوهم أنه موقوف على أيوب لانه أورده في مقام الاحتجاج به ، ولو كان عنده مقطوعاً لم يحتاج  
 به . قَوْلُهُ ( حدثنا خالد ) هو الخذاء كما تقدم ، والإسناد كله بصريون . قَوْلُهُ ( قال إسماعيل ) هو ابن إبراهيم المذكور  
 في أول الإسناد وهو المعروف بابن عليه ، وليس هو معلناً . قَوْلُهُ ( فذكرت ) كذا للأكثر بحذف المفعول ،  
 وللكشميني والاصبلي ، فذكرته . أى حديث خالد ، وهذا الحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثنى مثل الأذان .  
 وأجلب بعض الحنفية بدعوى النسخ ، وأن أفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بمحدث أبي مخذومة ، يعنى الذى رواه  
 أصحاب السنن وفيه ثنية الإقامة ، وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً . وعورض بأن في بعض طرق حديث  
 أبي مخذومة المحسنة الترييع والترجيع فكان يلزمهم القول به ، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بمحدث أبي  
 مخذومة واحتج بأن النسخ يرجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالا على أفراد الإقامة وعله سعد القرط فأذن به  
 بعده كما رواه الدارقطني والحاكم ، وقال ابن عبد البر : ذهب أحمد وإسحق وداود وابن جرير إلى أن ذلك من  
 الاختلاف المباح ، فإن رجع التكبير الأول في الأذان ، أو ثناء ، أو رجع في التشهد أو لم يرجع ، أو ثنى الإقامة أو  
 أفردتها كلها أو إلا ، قد قامت الصلاة ، فجميع جائز . وعن ابن خزيمة إن رجع الأذان ورجع فيه ثنى الإقامة وإلا  
 أفردها ، وقيل لم يقل بهذا التفصيل أحد قبله واثقه أعلم : ( فائدة ) : قيل الحكمة في ثنية الأذان وإفراد الإقامة  
 أن الأذان لإعلام الغائبين فيسكرر ليكون أوصل إليهم ، بخلاف الإقامة فإنها للحاضرين ، ومن ثم استحباب أن  
 يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة ، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة ، وأن يكون الأذان  
 مرتلاً والإقامة مسرعة ، وكرر . قد قامت الصلاة ، لأنها المقصودة من الإقامة بالذات . قلت : توجبه ظاهر ،  
 وأما قول الخطابي : لو سوى بينهما لاشتبه الأمر عند ذلك وصار لان يفوت كثيرا من الناس صلاة الجماعة ، ففيه  
 نظر ، لأن الأذان يستحب أن يكون على مكان عال لتشارك الأسماع كما تقدم ، وقد تقدم الكلام على ثنية التكبير ،  
 وتؤخذ حكمة الترجيع بما تقدم ، وإنما اختص بالتشهد لأنه أعظم ألفاظ الأذان . واثقه أعلم

#### ٤ - باب فضل التأذين

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْرَا الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ ، فَذَا قَصَى النَّدَاءَ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا





بين الأذان والإقامة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، وحكى ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه تفرد به ، لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التشويب بين الأذان والإقامة ، فهذا يدل على أن له سلفاً في الجملة . ويحتمل أن يكون الذي تفرد به القول الخاص ، وقال الخطابي : لا يعرف العامة التشويب إلا قول المؤذن في الأذان ، والصلاة خير من النوم ، لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة . واه أعلم . قوله ( أقبل ) زاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة ، فوسوس ، . قوله ( أقبل حتى يحضر ) بضم الطاء ، قال عياض : كذا سمعناه من أكثر الرواة ، وضبطناه عن المتقين بالكسر ، وهو الوجه ، ومعناه يوسوس ، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضرب به فغذبه ، وأما بالضم فن المرور أى يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله ، وضعف الحجوى في نوادره الضم مطلقاً وقال : هو يحظر بالكسر في كل شيء . قوله ( بين المراء ونفسه ) أى قلبه ، وكذا هو للصنف من وجه آخر في بدء الخلق ، قال الباجي : المعنى أنه يحول بين المراء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها . قوله ( يقول : اذكر كذا اذكر كذا ) وقع في رواية كريمة بوأو العطف ، واذكر كذا ، وهي لمسلم ، وللصنف في صلاة السهو ، اذكر كذا وكذا ، زاد مسلم من رواية عبد ربه عن الأعرج ، فهناه ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر . . قوله ( لما لم يكن يذكر ) أى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة ، وفي رواية لمسلم ، لما لم يكن يذكر من قبل ، ، ومن ثم استنبط أبو حنيفة للذي شكأ إليه أنه دفن مالا ثم لم يهتد لمكانه أن يصلى ريمحصر أن لا يحدث نفسه بشئ من أمر الدنيا ، ففعل ، فذكر مكان المال في الحال . قيل : خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لانه يميل لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده ، والذي يظهر أنه لاعم من ذلك فيذكره بما سبق له به علم ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليوقفه في الفكرة فيه ، وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم ، لكن هل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها ؟ لا يبعد ذلك ، لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان . قوله ( حتى يظل الرجل ) كذا للجمهور بالظاء المشالة المفتوحة ، ومعنى يظل في الأصل اتصاف الخبير عنه بالخبر نهائياً لكنها هنا بمعنى يصير أو يبقى ، ووقع عند الأصيبلى و يضل ، بكسر الساكنة أى ينسى ، ومنه قوله تعالى ( أن تضل إحداهما ) أو بفتحها أى يخطئ . ومنه قوله تعالى ( لا يضل ربي ولا ينسى ) والمشهور الأول . قوله ( لا يدرى ) وفي رواية في صلاة السهو ، أن يدرى ، بكسر همزة ان وهي نافية بمعنى لا ، وحكى ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة ، وقال القرطبي : ليست رواية الفتح لشيء إلا مع رواية الضاد الساكنة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل أن باسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته . قوله ( كم صلى ) وللصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي هريرة ، حتى لا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً ، رسيأتى الكلام عليه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى . وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة ، فقيل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة ، فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتي بعد ، ولعل البخارى أشار إلى ذلك بإبراده الحديث المذكور عقب هذا الحديث . وتقل عياض عن بعض أهل العلم أن اللفظ عام والمراد به خاص ، وأن الذى يشهد من تصح منه الشهادة كما سيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وقيل إن ذلك خاص بالمؤمنين فأما الكفار فلا تقبل لهم شهادة ، وردده لما جاء من الآثار بخلافه ، وبالع الزين بن المنير في تقرير الاول وهو مقام

احتمال ، وقيل يهرب قفورا عن سماع الاذان ثم يرجع موسوسا ليفسد على المصلى صلاته ، فصار رجوعه من جنس فراره ، والجامع بينهما الاستخفاف . وقيل لان الاذان دعاء الى الصلاة المشتملة على السجود الذي اياه وعصى بسببه ، واعترض بأنه يعود قبل السجود ، فلو كان هربه لاجله لم يعد إلا عند فراغه ، وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليغالط نفسه بأنه لم يخالف أمرا ثم يرجع ليفسد على المصلى سجوده الذي اياه ، وقيل إنما يهرب لاتفاق الجميع على الاعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة ، واعترض بأن الاتفاق على ذلك حاصل قبل الاذان وبعده من جميع من يصل ، وأجيب بأن الإعلان أحص من الاتفاق فان الإعلان المختص بالاذان لا يشاركه فيه غيره من الجهر بالتكبير والتلاوة مثلا ، ولهذا قال لعبد الله بن زيد : ألقه على بلال فإنه أندى صوتا منك ، أى أقعد في المد والإطالة والإسراع ليعم الصوت ويطول أمس التأذين فيكثر الجمع ويفوت على الشيطان مقصوده من إلهاء الأذى عن إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حينئذ ، وقد يبأس عن أن يردم عما أعلنوا به ثم يرجع لما طبع عليه من الأذى والوسوسة . وقال ابن الجوزى : على الاذان هبة يشتد انزعاج الشيطان بسببها ، لانه لا يكاد يقع في الاذان رياء . ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فان النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة . وقد ترجم عليه أبو عوانة الدليل على أن المؤذن في أذانه وإقامته منى عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه ، وقيل لان الاذان لإعلام بالصلاة التي هي أفضل الأعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها ، بل تقع على وفق الامر ، فيفر من سماعها . وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفريط فيتمكن الخبيث من المفرط ، فلو قدر أن المصلى وفى بجميع ما أمر به فيها لم يقربه إذا كان وحده وهو نادر ، وكذا إذا انضم اليه من هو مثله فإنه يكون أندر ، أشار اليه ابن أبي جمرة نفع الله ببركته (قائدا) : قال ابن بطلال يشبه أن يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى ، لئلا يكون متشبها بالشيطان الذي يفر عند سماع الاذان والله أعلم . ( تنبيهان ) : ( الاول ) فهم بعض السلف من الاذان في هذا الحديث الإتيان بصورة الاذان وإن لم توجد فيه شرائط الاذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك ، ففي صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال : إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة ، واستدل بهذا الحديث ، وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه . ( الثاني ) وردت في فضل الاذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى ، واقتصر على هذا هنا ، لان هذا الخبر تضمن فضلا لا ينال بغير الاذان ، بخلاف غيره من الاخبار فان الثواب المذكور فيها يدرك بأنواع أخرى من العبادات . والله أعلم

### ٥ - باب رفع الصوت بالنداء

وقال عمر بن عبد العزيز : أذن أذانا ستمحا ، وإلا فاعتزنا

٦٠٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صممصة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في شمتك - أو باديتك - فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن

جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ  
[ الحديث ٦٠٩ - طريقه في : ٣٢٩٦ ، ٧٥٤٨ ]

**قوله** ( باب رفع الصوت بالنداء ) قال الزين بن المنير : لم ينص على حكم رفع الصوت لانه من صفة الأذان ، وهو لم ينص في أصل الأذان على حكم كما تقدم ، وقد ترجم عليه النسائي : باب الثواب على رفع الصوت بالأذان ، **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد بن أبي حسين أن مؤذنا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز . . فذكره ، ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لأن ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة ، والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع ، لا أنه نهاه عن رفع الصوت . وقد روى نحو هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه إسحق بن أبي يحيى الكعبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدى ، وقال ابن حبان : لا تحمل الرواية عنه ، ثم غفل فذكره في الثقات . **قوله** ( عن أبيه ) زاد ابن عينة : وكان يتبع في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد ، أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، لكن قلبه ابن عينة فقال : عن عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك ووافقه عبد العزيز الماجشون . وزعم أبو مسعود في الأطراف أن البخاري أخرج روايته ، لكن لم نجد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن عساكر . واسم أبي صمصمة عمرو بن يزيد بن عوف بن مذبول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار ، مات أبو صمصمة في الجاهلية ، وابنه عبد الرحمن صحابي ، روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمصمة عن أبيه عن جده حديثاً سمعه من النبي ﷺ ، وفي سياقه أن جده كان بدريا ، وفيه نظر لأن أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وإنما ذكروا أخاه قيس بن أبي صمصمة . **قوله** ( أن أبا سعيد الخدري قال له ) أي لعبد الله ابن عبد الرحمن . **قوله** ( تحب الغنم والبادية ) أي لاجل الغنم لأن معها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى ، وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عمارة فيها . **قوله** ( في غنمك أو باديك ) يحتمل أن تكون د أو ، شكا من الراوى ، ويحتمل أن تكون للتنويع لأن الغنم قد لا تكون في البادية ، ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم . **قوله** ( فاذنت للصلاة ) أي لاجل الصلاة ، وللصنف في بدء الخلق « بالصلاة » أي أعلنت بوقتها . **قوله** ( فأرفع ) فيه إشعار بأن أذان من أود الصلاة كان مقرراً عندهم لاقتصاره على الأمر بالرفع دون أصل التأذين ، واستدل به الرافعي للقول الصائر إلى استحباب أذان المنفرد ، وهو الراجح عند الشافعية بناء على أن الأذان حق الوقت ، وقيل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أو لا . **قوله** ( بالنداء ) أي بالأذان . **قوله** ( لا يسمع مدى صوت المؤذن ) أي غاية صوته ، قال البيضاوى : غاية الصوت تكون أخفى من ابتدائه ، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل إليه منتهى صوته فلأن يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى . **قوله** ( جن ولا إنس ولا شيء ) ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات ، فهو من العام بعد الخاص ، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة « لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا أنس » ، ولابن داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ « المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس » ، ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب « ولا شيء » ، وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره ، قال القرطبي : قوله « ولا شيء »

المراد به الملائكة . ونعقب بأنهم دخلوا في قوله حين لانهم يستخفون عن الأبصار ، وقال غيره : المراد كل ما يسمع المؤمن من الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجمادات . ومنهم من حمله على ظاهره ، وذلك غير متمتع عقلا ولا شرما . قال ابن بزيه ، تقرر في الحادة أن الجماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي ، فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات فاطقة بلسان حالها بجلال باريها ، أو هو على ظاهره ؟ وغير متمتع عقلا أن الله يخلق فيها الحياة والكلام . وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار : أكل بعضي بعضا ، وسيأتي في الحديث الذي فيه : إن البقرة قالت إنما خلقت للحوث . وفي مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا : إني لأعرف حجرا كان يسلم على ، **أه** . وقل ابن النين عن أبي عبد الملك : إن قوله هنا : ولا شيء ، نظير قوله تعالى ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) وتعقبه بأن الآية تختلف في كونها على عمومها ، وإنما تختلف في تسبيح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث . والله أعلم . (قائدة) : السر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعمت أحكام الخلق في الدنيا من توجيه الدعوى والجواب والشهادة ، قاله الزين بن المنير . وقال التوربشتي : المراد من هذه الشهادة اشتهاار المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة ، وكما أن الله يفضح بالشهادة قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين . قوله ( الا شهد له ) للكشميني إلا يشهد له ، وتوجيههما واضح . قوله ( قال أبو سعيد سمعته ) قال الكرمانى : أى هذا الكلام الأخير وهو قوله إنه لا يسمع الخ . قلت : وقد أورد الراهقي هذا الحديث في الشرح بلفظ : إن النبي ﷺ قال لأبي سعيد أنك رجل تجب الغنم ، وسأله إلى آخره ، وسبقه إلى ذلك الغزالي وإمامه والقاضى حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم ، وتعقبه النووي ، وأجاب ابن الرافعة عنهم بأنهم فهموا أن قول أبي سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ ، عائد على كل ما ذكر **أه** . ولا يخفى بعده . وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عينة ولفظه : قال أبو سعيد : إذا كنت في البوادي فأرفع صوتك بالنداء ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يسمع ، فذكره ، ورواه يحيى القطان أيضا عن مالك بلفظ : إن النبي ﷺ قال : إذا أذنت فأرفع صوتك ، فانه لا يسمع ، فذكره . فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف . والله أعلم . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهد أو يتأذى به ، وفيه أن حب الغنم والبادية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح ، وفيه جواز التبدي ومساكنة الأعراب ومشاركتهم في الأسباب بشرط حفظ من العلم وأمن غلبة الجفاء . وفيه أن أذن الفذ مندوب إليه ولو كان في قفر ولو لم يرتج حضور من يصلح معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاد من سمعه من غيرهم

### ٦ - باب ما يُحقَّن بالأذان من الدماء

٦١٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا فوما لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر ، فان سمع أذاننا كف عنهم ، وإن لم يسمع أذاننا أغار عليهم . قال فخرنا إلى خير ، فانتهبنا إليهم ليلا ، فلما أصبح ولم يسمع أذاننا ركب وركبت خلف أي طلحة ،

وَأَنَّ قَدَمِي قَدِمْتُ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : فخرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ . فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ ، مُحَمَّدٌ وَالْجَنَّةُ . قَالَ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . خَرِبَتْ خَيْرٌ . إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَزِّلِينَ »

**قوله ( باب ما يحقن بالأذان من الدماء )** قال الزين بن المنير : قصد البخاري بهذه الترجمة والتين قبلها استيفاء ثمات الأذان ، فالأولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة ، والثانية فيها فضل أذان المنفرد لا يدع الشهاده له بذلك ، والثالثة فيها حق الدماء عند وجود الأذان . قال : وإذا انتفت عن الأذان فائدة من هذه القوائد لم يشرع إلا في حكايته عند سماعه ، ولهذا عقبه بترجمة ما يقول إذا سمع المنادي . ١٠١ . كلامه ملخصا . ووجه الاستدلال للترجمة من حديث الباب ظاهر ، وباقى المتن من متعلقات الجهاد . وقد أورده المصنف هناك بهذا الإسناد وسياقه أتم مما هنا ، وسياق الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالأذان وسياقه أوضح ، أخرجه من طريق حماد بن سلة عن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام ، وأنه لا يجوز تركه ، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتلهم عليه ١٠٢ . وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم ، وهو أجد الأوجه في المذهب . وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافا ، وإن قول أصحابنا من نطق بالشهد في الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عيسوبا فلا يرد عليه مطلق حديث الباب ، لأن العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعترفوا بأن محمدا رسول الله ﷺ ، لكن إلى العرب فقط ، وهم منسوبون إلى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك . ( تنبيه ) : وقع في سياق حديث الباب د لم يكن بغيرنا ، واختلف في ضبطه ، ففي رواية المستمل د يفر ، من الإغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن ، وفي رواية الكشميني د يفر ، باسكان الفين وبالبدال المهمل من الضو ، وفي رواية كريمة د يغزو ، بزاي بعدها واو من الغزو ، وفي رواية الاصيل د يغير . كالاول لكن بابات الياء ، وفي رواية غيرهم بضم أوله واسكان الفين من الإغراء ، ورواية مسلم تشهد لرواية من رواء من الإغارة . والله أعلم

## ٧ - باب ما يقول إذا سمع المنادي

٦١١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن »

٦١٢ - **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث قال حدثني يسى بن طلحة أنه سمع معاوية يوما فقال مثله إلى قوله : « وأشهد أن محمدا رسول الله »

**حدثنا** إسحاق بن راهويه قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا هشام عن يحيى . نحوه

[ الحديث ٦١٢ - طرقه في : ٦١٣ ، ٩١٤ ]

٦١٣ - قال يحيى وحديثي بعض إخواننا أنه قال « لما قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ».

وقال : هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول »

**قوله** ( باب ما يقول إذا سمع المأذی ) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس بن الأهرى وفي حديث الباب ، وآثر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي . ثم ظاهر صنيعه يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور ، وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا الحيعتين ، لأن حديث أبي سعيد الذي بدأ به طام ، وحديث معاوية الذي تلاه به يخصه ، والخاص مقدم على العام . **قوله** ( عن عطاء بن يزيد ) في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الأهرى أن عطاء بن يزيد أخبره ، أخرجه أبو عوانة . ( فائدة ) : اختلف على الأهرى في إسناد هذا الحديث ، وعلى مالك أيضا ، لكنه اختلف لا يقدح في صحته ، فرواه عبد الرحمن بن إسحق عن الأهرى عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي : حديث مالك ومن تابعه أصح ، ورواه يحيى القطان عن مالك عن الأهرى عن السائب بن يزيد أخرجه مسدد في مسنده عنه ، وقال الدارقطني : أنه خطأ والصواب الرواية الأولى ، وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا يطيل به . **قوله** ( إذا سمعتم ) ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده أو صمم لا تشرع له المناجاة ، قاله النووي في شرح المذهب . **قوله** ( فقولوا مثل ما يقول المؤذن ) ادعى ابن رضاء أن قول « المؤذن » مدرج ، وأن الحديث انتهى عند قوله « مثل ما يقول » . وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى ، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على انبأها ، ولم يصب صاحب الصفة في حذفها . **قوله** ( ما يقول ) قال الكرماني : قال « ما يقول » ، ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلماتها . قلت : والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة « أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » ، وأما أبو الفتح البعمري فقال : ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن ، لكن الأحاديث التي تضمنت إجابة كل كلمة عقبها دلت على أن المراد المساوقة ، يشير إلى حديث عمر بن الخطاب الذي عند مسلم وغيره ، فلم يجاوبه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، قاله النووي في شرح المذهب بحثاً . وقد قالوه فيما إذا كان له عذر كالصلاة ، وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات ، لكن حديث عمر أيضا وحديث معاوية الآتي يدلان على أنه يستثنى من ذلك « حي على الصلاة وحي على الفلاح » ، فيقول بدلها « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، كذلك استدلل به ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور ، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قال : فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة ، وهو وجه عند الحنابلة . وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بأن الأذكار الزائدة على الحيلة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها ، وأما الحيلة فقصدوها الدعاء إلى الصلاة ، وذلك يحصل من المؤذن ، فعرض السامع عما يفوته من ثواب الحيلة بثواب الحوقة . ولغاثل أن يقول : يحصل للجبب الثواب لامتناله الأمر ، ويمكن أن يزداد استيقاظا وإسراعا إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سماعه الدعاء إليها من المؤذن ومن

نفسه . ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم ، سمع الله لمن حمده ، كما سيأتي في موضعه . وقال الطيبي : معنى الحيملتين هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلا والفوز بالنعيم آجلا ، فناسب أن يقول : هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته . وما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قال : حدث أن الناس كانوا ينصتون للمؤذن لنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئا إلا قالوا مثله ، حتى إذا قال : حتى على الصلاة ، قالوا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا قال : حتى على الفلاح ، قالوا : ما شاء الله ، انتهى . وإلى هذا صار بمض الحنفية . وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان ، وروى عن سعيد بن جبيرة قال : يقول في جواب الحيملة : سمعنا وأطعنا . ووراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى ، قيل لا يجيبه إلا في التشهدين فقط ، وقيل هما والتكبير ، وقيل يضيف إلى ذلك الحوقلة دون ما في آخره ، وقيل بهما أتى به مما يدل على التوحيد والاختصاص كفاء وهو اختيار الطحاوى ، وحكوا أيضا خلافا : هل يجيب في الترجيع أو لا . وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته للاول أو لا . قال النووي : لم أر فيه شيئا لأصحابنا . وقال ابن عبد السلام : يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الاول أفضل ، إلا في الصبح والجمعة فانهما سواء لأنهما مشروعان . وفي الحديث دليل على أن لفظ أمثل لا يقتضى المساواة من كل جهة ، لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل وفيه بحث ، لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته ، والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسامع مقصوده ذكر الله فيسكتني بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفي أن يجريه على خاطره من غير تلفظ لظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير فقال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيته . وتعتب بأن الأذان معناه الإعلام لغة ، وخصه الشرع بألفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فاذا وجدت وجد الأذان ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيته يكون من مكملاته (١) ويوجد الأذان من دونها . ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي ﷺ من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعا . واستدل به على جواز إجابة المؤذن في الصلاة عملا بظاهر الأمر ، ولأن المجيب لا يقصد المخاطبة ، وقيل يؤخر الإجابة حتى يفرغ لأن في الصلاة شغلا ، وقيل يجيب إلا في الحيملتين لأنهما كالخطاب للآدميين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال : من يبدل الحيملة بالحوقلة لا يمنع ، لأنها من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد . وفرق ابن عبد السلام في فتاويه بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناء على وجوب موالاتها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف ، وهذا قاله بحثا ، والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ ، وكذا في حال الجراح والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيملة بطلت كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعى في الام على عدم فساد الصلاة بذلك ، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كلتي الإقامة فيقول : أقامها الله وأدامها ، وقياس إبدال الحيملة بالحوقلة في الأذان أن يجيئ هنا ، لكن قد يفرق بأن الأذان اعلام عام فيصير على الجميع أن يكونوا دعاء إلى الصلاة ، والإقامة اعلام

(١) هنا فيه نظر : والصواب أن ما أحدثه الناس من رفع الصوت بالتسبيح قبل الأذان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده - كما أشار إليه الشارح - بدعة يجب على ولاة الأمر إنكروها حتى لا يدخل في الأذان ما ليس منه ، زفيا شرعه الله غنية وكفاية عن المحدثات ، فنه



خاص وعدد من يسميها محصور فلا يصبر أن يدعو بعضهم بعضا . واستدل به على وجوب اجابة المؤذن حكماء الطحاوى عن قوم من السلف ، وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب ، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره . أنه ﷺ سمع مؤذنا فلما كبر قال : على الفطرة ، فلما تشهد قال : خرج من النار ، قال : فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الامر بذلك للاستحباب . وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال ، فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل القول الزائد ، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ، ويحتمل أن يكون الرجل لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خوطب بذلك ، قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الاذان لكن برد هذا الاخير أن في بعض طرقه أنه حضرته الصلاة . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير . قوله ( أنه سمع معاوية يوما فقال مثله - الى قوله - وأشهد أن محمدا رسول الله ) هكذا أورد المتن هنا مختصرا ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن هشام ولفظه : كنا عند معاوية فنادى المنادى بالصلاة ، فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم ، ثم قال البخارى : حدثنا اسحق أنبأنا وهب بن جرير حدثنا هشام عن يحيى بن يحيى نحوه . قال يحيى : وحدثني بعض اخواننا أنه لما قال حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال : هكذا سمعت نبيكم يقول ، انتهى ، فأحال بقوله نحوه على الذى قبله ، وقد عرفت أنه لم يسق له كله ، وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تاما ، منها للاسماعيلى من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال : دخلنا على معاوية ، فنادى مناد بالصلاة ، فقال : الله أكبر الله أكبر ، فقال معاوية الله أكبر الله أكبر . فقال : أشهد أن لا اله الا الله . فقال معاوية : وأنا أشهد أن لا اله الا الله . فقال : أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمدا رسول الله ، قال يحيى لحدثني صاحب لنا أنه لما قال حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله . ثم قال هكذا سمعنا نبيكم ، انتهى . فاشتمل هذا السياق على فوائد : أحدها تصريح يحيى بن أبى كثير بالسمع له من محمد بن ابراهيم فأمّن ما يخشى من تدليس ، ثانيها بيان ما اختصر من روايتى البخارى ، ثالثها أن قوله في الرواية الاولى : أنه سمع معاوية يوما فقال مثله ، فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسمع المؤذن يوما فقال مثله ، رابعها أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم ينفرد بها لمتابعة معاذ بن هشام له ، خامسها أن قوله : قال يحيى ، ليس تعليقا من البخارى كما زعمه بعضهم ، بل هو عنده باسناد اسحق . وأبدى الحافظ قطب الدين احتمالا أنه عنده باسنادين ، ثم إن اسحق هذا لم ينسب وهو ابن راهويه ، كذلك صرح به أبو نعيم في مستخرجه ، وأخرجه من طريق عبد الله بن شيرويه عنه . وأما المههم الذى حدث يحيى به عن معاوية فلم أقف في شيء من الطرق على تعيينه ، وحكى الكرماني عن غيره أن المراد به الاوزاعى ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن قائل ذلك ليحيى حدثه به عن معاوية ، وأين عصر الاوزاعى من عصر معاوية ؟ وقد غلب على ظنى أنه علقمة بن وقاص إن كان يحيى بن أبى كثير أدركه ، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة ، وإنما قلت ذلك لآتى جمعت طرقه عن معاوية فلم أجده هذه الزيادة في ذكر الحوقلة إلا من طريقين : أحدهما عن نهشل التميمى عن معاوية وهو فى الطريق باسناد واه ، والآخر عن علقمة بن وقاص عنه ، وقد أخرجه النسائى واللفظ له . وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن يحيى أن عيسى بن عمرو أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال : أتى لعند معاوية إذ أذن مؤذن ، فقال معاوية

كما قال ، حتى إذا قال حتى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، فلما قال حتى على الفلاح قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، ورواه ابن خزيمة أيضا من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن حلقمة عن أبيه عن جده قال : كنت عند معاوية فذكر مثله ، وأوضح سياقاً منه ، وتبين بهذه الرواية أن ذكر الحوقلة في جواب حتى على الفلاح اختصر في حديث الباب ، بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع ظاهره ، وأن « إلى » في قوله في الطريق الأولى « فقال مثل قوله إلى أشهد أن محمداً رسول الله » بمعنى « مع » كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ﴾ . ( تنبيه ) : أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني ، ولم يخرج مسلم حديث معاوية لأن الزيادة المقصودة منه ليست على شرط الصحيح للبهيم الذي فيها ، اسكن إذا انضم أحد الحديثين إلى الآخر قوى جداً . وفي الباب أيضا عن الحارث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع - وهما في الطبراني وغيره - وعن أنس في البوار وغيره . والله تعالى أعلم

## ٨ - باب النداء عند النداء

٦١٤ - حدثنا علي بن عياش قال حدثنا شبيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَامَّةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحَمَّدًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

[ الحديث ٤١٦ - طرفه في : ٤٧٩ ]

قوله ( باب النداء عند النداء ) أي عند تمام النداء ، وكان المصنف لم يقيد بذلك اتباعاً لإطلاق الحديث كما سيأتي البحث فيه . قوله ( حدثني علي بن عياش ) بالياء الأخيرة والشين المعجمة وهو الحصى من كبار شيوخ البخاري ، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدث عنه القدماء بهذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحمد عنه أخرجه الإسماعيلي من طريقه . قوله ( عن محمد بن المنكدر ) ذكر الترمذي أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته ، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في الارسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في زوائد الإسماعيلي : أخبرني ابن المنكدر . قوله ( من قال حين يسمع النداء ) أي الأذان ، واللام للعهد ، ويحتمل أن يكون التقدير : من قال حين يسمع نداء المؤذن . وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه ، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه ، إذ المطلق يحمل على الكامل ، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ « قولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، ثم سلوا الله لي الوسيلة » ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان . واستدل الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين إجابة المؤذن بمثل ما يقول ، بل لو اقتصر على الذكر المذكور كفاه . وقد بين حديث عبد الله بن عمرو المراد ، وأن الحين محمول على ما بعد الفراغ ، واستدل به ابن يزيعة على عدم وجوب ذلك لظاهر إرادته ، لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدعى الوجوب ، وبه

قال الخنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه نوافق الجمهور . **قوله** ( رب هذه الدعوة ) بفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عياش : اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة ، والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى ( له جوة الحق ) وقيل لدعوة التوحيد تامة ، لأن الشركة نقص . أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبدل بل هي باقية إلى يوم النشور ، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فعرض للفساد . وقال ابن التين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو لا اله الا الله . وقال الطيبي : من أوله إلى قوله : محمد رسول الله ، هي الدعوة التامة ، والحيعة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء ، وبالقائمة الدائمة من قام على الشيء إذا دارم عليه ، وعلى هذا فقوله ، والصلاة القائمة ، بيان للدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها حينئذ وهو أظهر . **قوله** ( الوسيلة ) هي ما يتقرب به إلى الكبير ، يقال توسلت أي تقربت ، وتطلق على المنزلة العلية ، ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو هند مسلم بلفظ : فأنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، الحديث ، ونحوه للبرار عن أبي هريرة ، ويمكن ردها إلى الأول بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوسل بها . **قوله** ( والفضيلة ) أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة . **قوله** ( مقاماً محموداً ) أي يحمد القائم فيه ، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، ونصب على الظرفية أي ابتعث يوم القيامة فاقه مقاماً محموداً ، أو ضمن ابتعث معنى آفه ، أو على أنه مفعول به ومعنى ابتعث أعطه ، ويجوز أن يكون حالاً أي ابتعث ذا مقام محمود ، قال النووي : ثبتت الرواية بالتنكير وكأنه حكاية للفظ القرآن ، وقال الطيبي : إنما نكره لانه أنظم وأجزل ، كأنه قيل مقاماً أي مقاماً محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي ابن عياش شيخ البخاري فيه بالتحريف عند النسائي ، وهي في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالتنوير . **قوله** ( الذي وعدته ) زاد في رواية البيهقي : أنك لا تخلف الميعاد ، وقال الطيبي : المراد بذلك قوله تعالى ( عسى أن يعثبك ربك مقاماً محموداً ) وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله أوقع كما صح عن ابن عينة وغيره ، والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما : المقام المحمود ، بالالف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم . قال ابن الجوزي : والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، وقيل لإجلاله على العرش ، وقيل على الكرسي ، وحكي كلا من القولين عن جماعة ، وعلى تقدير الصحة لا ينافي الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الإذن في الشفاعة ، ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور وأن يكون الإجلال هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة . ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً : يبعث الله الناس ، فيكسوني ربي حلة خضراء ، فأقول ما شاء الله أن أقول ، فذلك المقام المحمود ، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة . ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة ، ويشعر قوله في آخر الحديث : حلت له شفاعتي ، بأن الأمر المطلوب له الشفاعة والله أعلم . **قوله** ( حلت له ) أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه ، يقال حل يحل بالضم إذا نزل ، واللام بمعنى على ، ويؤيده رواية مسلم : حلت عليه . ووقع في الطحاوي من حديث ابن مسعود : وجبت له ، ولا يجوز أن يكون حلت من

الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة . **قوله** ( شفاعتي ) استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت من أن الشفاعة للذين ، وأجيب بأن له **عليه السلام** شفاعات أخرى : كإدخال الجنة بغير حساب ، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه . ونقل عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا لإجلال النبي **عليه السلام** ، لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك ، وهو تحكم غير مرضى ، ولو كان أخرج الغافل اللامى لكان أشبه . وقال المهلب : في الحديث الحض على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة . والله أعلم

## ٩ - باب الاستهتام في الأذان

وَيُذَكِّرُ أَنْ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ

٦١٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة

أن رسول الله **ﷺ** قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا »

[ الحديث ٦١٥ - أطرافه في ٦٥٤ ، ٧٢١ ، ٢٦٨٩ ]

**قوله** ( باب الاستهتام في الأذان ) أي الاقتراع ، ومنه قوله تعالى ﴿ فساهم فكان من المدحضين ﴾ قال الخطابي وغيره : قيل له الاستهتام لانهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء . فن خرج سهمه غلب . **قوله** ( ويذكر أن قوما اختلفوا ) أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال : تشاح الناس في الأذان بالقادسية فاختصموا إلى سعد بن أبي وقاص ، فأقرع بينهم . وهذا منقطع . وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح والطبري من طريقه عنه عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق - وهو أبو وائل - قال : افتتحنا القادسية صدر النهار ، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن ، فذكره وزاد : فخرجت الفرعة لرجل منهم فاذن ، ( فائدة ) : القادسية مكان بالعراق معروف ، نسب إلى قادس رجل نزل به ، وحكى الجوهري أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلا للحاج ، وكانت به وقعة للمسلمين مشهورة مع الفرس وذلك في خلافة عمر سنة خمس عشرة ، وكان سعد يومئذ الأمير على الناس . **قوله** ( عن سمي ) بضم أوله بالفظ التصغير

**قوله** ( مولى أبي بكر ) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** ( لو يعلم الناس ) قال الطبري : وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم . **قوله** ( ما في النداء ) أي الأذان ، وهي رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج . **قوله** ( والصف الأول ) زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أبي هريرة د من الخير والبركة ، وقال الطبري : أطلق مفعول يعلم وهو ما ولم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضربا من المبالغة وأنه بما لا يدخل تحت الوصف . والإطلاق انما هو في قدر الفضيلة والا فقد بينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة . **قوله** ( ثم لم يجدوا ) في رواية المستمل والمجوى د ثم لا يجدون ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات د ثم لا يجدوا ، ووجهه بجواز حذف التون تخفيفا ، ولم أقف على هذه الرواية . **قوله** ( إلا أن يستهموا ) أي لم يجدوا شيئا من وجوه الأولوية ، أما في الأذان فبأن يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن

وتكسلاته ، وأما في الصف الاول فبان يصلوا دفعة واحدة ، ويستووا في الفضل فيقرع بينهم ، اذا لم يتراضوا فيما بينهم في الحالين . واستدل به بعضهم لمن قال بالاقصر على مؤذن واحد ، وليس بظاهر لصحة استهام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ، ولان الاستهام على الاذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من المزية ، وزعم بعضهم أن المراد بالاستهام هذا القرائى بالسهم ، وأنه أخرج مخرج المبالغة . واستأنس بحديث لفظه : لتجالدوا عليه بالسيوف ، لكن الذى فهمه البخارى منه أولى ، ولذلك استشهد له بقصة سعد ، ويدل عليه رواية لمسلم : لكنت قرعة . **قوله** ( عليه ) أى على ما ذكر ليشمل الامرين الاذان والصف الاول ، وبذلك يصح تبويب المصنف . وقال ابن عبد البر : الهاء عائدة على الصف الاول لا على النداء ، وهو حق الكلام ، لان الضمير يعود لافرب مذكور . ونازعه القرطبي وقال : انه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لا فائدة له ، قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى ( ومن يفعل ذلك يلق أثاما ) أى جميع ذلك . قلت : وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ : لاستهموا عليهما ، فهذا مفسح بالمراد من غير تكلف . **قوله** ( التهجير ) أى التبكير الى الصلاة ، قال الهروى : وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا : المراد الإتيان الى صلاة الظهر فى أول الوقت ، لان التهجير مشتق من الهجرة وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال المصنف كإسائتى ، ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لانه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائلته وقصد الى المسجد لينتظر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل . **قوله** ( لاستتبعوا اليه ) قال ابن أبي جرة المراد بالاستتباع معنى لا حسا ، لان المسابقة على الاقدام حسا تقتضى السرعة فى المتى وهو ممنوع منه انتهى . وسيأتى الكلام على بقية الحديث فى باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة ، قريبا ، ويأتى الكلام على المراد بالصف الاول فى أواخر أبواب الإمامة ان شاء الله تعالى

### ١٠ - باب الكلام فى الأذان

وَتَسَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ فِي أَذَانِهِ . وقال الحسن : لا بأس أن يضحك وهو يؤذن أو يُقيم  
٦١٦ - **هَذَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزَّيَّادِيِّ وَعَاصِمِ الْأَخُولِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ « خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدَغٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَسْرَعُ أَنْ يُبَادِيَ : الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ ، فَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَقَالَ : فَمَلَّ هَذَا مِنْ هَوَ خَيْرٌ مِنْهُ . وَانْهَارَ عَزْمُهُ »

[ الحديث ٦١٦ طرفاه فى : ٦٦٨ ، ٩٠١ ]

**قوله** ( باب الكلام فى الاذان ) أى فى أثنائه بغير ألفاظه . وجرى المصنف على عادته فى عدم الجزم بالحكم الذى دلالاته غير صريحة ، لكن الذى أوردته فيه يشعر بأنه يختار الجواز ، وحكى ابن المنذر الجواز مطلقا عن عروة وعطاء والحسن وقتادة ، وبه قال أحمد ، وعن النخعي وابن سيرين والاوزاعي الكراهة ، وعن الثوري المنع ، وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه خلاف الاولى ، وعليه يدل كلام مالك والشافعى ، وعن إسحق بن راهويه يكره ، إلا ان كان فيما يتعلق بالصلاة ، واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور فى الباب ، وقد نازع فى ذلك الداودى فقال : لا حجة فيه على جواز الكلام فى الاذان ، بل القول المذكور مشروع من جملة الاذان فى

ذلك المحل . **قوله** ( وتكلم سليمان بن صرد في أذانه ) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له ، وأخرجه البخاري في التاريخ عنه واسناده صحيح ولفظه ، انه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه ، . **قوله** ( وقال الحسن ) لم أره موصولا ، والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز السلام بغير قيد الضحك ، قيل مطابقته للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر فتفسد الصلاة ، ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة ، وقد ذهب الأكثر إلى أن تعدد الضحك يبطل الصلاة ولو لم يظهر منه حرف ، فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعنده . **قوله** ( حماد ) هو ابن زيد ، وعبد الحميد هو ابن دينار ، وعبد الله بن الحارث هو البصري ابن عم ابن سيرين وزوج ابنته وهو تابعي صغير ، ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الاقران لأن الثلاثة من صغار التابعين ، ورجال الاسناد كلهم بصريون ، وقد جمعهم حماد كسدد كما هنا ، وكذلك رواه سليمان بن حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج ، وكان حماد ربما اقتصر على بعضهم كما سيأتي قريبا في . باب هل يصلي الإمام بمن حضر ، عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي عن حماد عن عبد الحميد وعن عاصم فرقهما ، ورواه مسلم عن الربيع عن حماد عن أيوب وعاصم من طرق أخرى منها وهيب عن أيوب ، وحكى عن وهيب أن أيوب لم يسمعه من عبد الله بن الحارث وفيه نظر ، لأن في رواية سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب وعبد الحميد قالا : سمعنا عبد الله بن الحارث كذلك أخرجه الاسماعيل وغيره ، ولمسدد فيه شيخ آخر وهو ابن عليه كما سيأتي في كتاب الجمعة إن شاء الله . **قوله** ( خطبنا ) استدلل به ابن الجوزي على أن الصلاة المذكورة كانت الجمعة ، وفيه نظر . نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن عليه ولفظه ، ان الجمعة عزمة ، . **قوله** ( في يوم رزغ ) بفتح الراء وسكون الزاي بعدها غين معجمة كذا للأكثر هنا ، ولابن السكن والكشميني وأبي الوقت بالذال المهملة بدل الزاي ، وقال القرطبي : إنها أشهر ، وقال : والسواب الفتح فانه الاسم ، وبالسكون المصدر انتهى . وبالفتح رواية القابسي ، قال صاحب المحكم : الرزغ الماء القليل في الثأد ، وقيل لانه طين وحل ، وفي العين : الرذغة الوحل والرذغة أشد منها . وفي الجهرة ، والرذغة والرذغة الطين القليل من مطر أو غيره . ( تنبيه ) : وقع هنا يوم رزغ بالإضافة ، وفي رواية الحنفي الآتية في يوم ذي رزغ وهي أوضح ، وفي رواية ابن عليه في يوم مطير . **قوله** ( قلنا بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره ) كذا فيه ، وكأن هنا حذف تقديره أراد أن يقولها فأمره ، ويؤيده رواية ابن عليه ، اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة ، وبوب عليه ابن خزيمة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف ، حي على الصلاة في يوم المطر ، وكأنه نظر إلى المعنى لأن حي على الصلاة والصلاة في الحال وصلوا في بيوتكم بناقض ذلك ، وعند الشافعية وجه أنه يقول ذلك بعد الأذان ، وآخر أنه يقوله بعد الخيمتين ، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم . وقوله ، الصلاة في الحال ، بنصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة ، والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل وما فيه من أثاثه ، قال النووي : فيه أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان . وفي حديث ابن عمر يعني الآتي في . باب الأذان للسافر ، أنها تقال بعده ، قال : والامران جائزان كما نص عليه الشافعي ، لكن بعده أحسن لitem نظم الأذان . قال : ومن أصحابنا من يقول لا يقوله إلا بعد الفراغ ، وهو ضعيف مخالف لصرح حديث ابن عباس انتهى . وكلامه يدل على أنها تزداد مطلقا إما في أثاثه وإما بعده ، لا أنها بدل من حي على الصلاة ، وقد تقدم عن ابن خزيمة ما يخالفه ، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق

وغيره باسناد صحيح عن نعيم بن النحام قال : أذن مؤذن النبي ﷺ للصبح في ليلة باردة ، فتمنيت لو قال : ومن بعد فلا حرج . فلما قال الصلاة خير من الزوم قالما ، . قوله ( فقال فعل هذا ) كأنه فهم من نظرم الإنكار . وفي رواية الحجبي دكانهم انكروا ذلك ، وفي رواية ابن هلية د فكان الناس استنكروا ذلك ، . قوله ( من هو خير منه ) والكشميني د منهم ، والحجبي د مني ، يعني النبي ﷺ كذا في أصل الرواية ، ومعنى رواية الباب من هو خير من المؤذن ، يعني فعله مؤذن رسول الله ﷺ وهو خير من هذا المؤذن ، وأما رواية الكشميني ففيها نظر ، ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محفوظة ، أو أراد جنس المؤذنين ، أو أراد خير من المنكرين . قوله ( ولأنها ) أي الجمعة كما تقدم ( عزمة ) يسكون الزاى عند الرخصة ، زاد ابن عليه د وإنى كرهت أن أخرجكم قتمشون في الطين ، وفي رواية الحجبي من طريق عاصم د أنى أو ثمكم ، وهي ترجع رواية من روى د أخرجكم ، بالحاء المهملة ، وفي رواية جرير عن عاصم عند ابن خزيمة د أن أخرج الناس وأكلفهم أن يحملوا الحب من طرقهم إلى مسجدكم ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعذر المطر في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ومطابقة الحديث للترجمة أنكرها الداودي فقال : لا حجة فيه على جواز السلام في الأذان ، بل القول المذكور من جملة الأذان في ذلك المحل ، وتعقب بأنه وإن ساغ ذكره في هذا المحل لكنه ليس من ألفاظ الأذان المعهود ، وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان للحاجة إليه دل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه

### ١١ - باب أذان الأعمى إذا كان له من ينجبه

٦١٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم » ثم قال : وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له : أصبحت أصبحت

[ الحديث ٦١٧ - أطرافه في ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ١٩١٨ ، ٢١٥٦ ، ٧٢٤٨ ]

**قوله** ( باب أذان الأعمى ) أي جوازه . **قوله** ( إذا كان له من ينجبه ) أي بالوقت ، لأن الوقت في الأصل مبنى على المشاهدة ، وعلى هذا القيد يحمل ما روى ابن أبي شبة وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى ، وأما ما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأعمى لا يصح فقد تعقبه السروجي بأنه غلط على أبي حنيفة ، نعم في المحيط للحنفية أنه يكره . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو القعنبى ، قال الدارقطني : تفرد القعنبى بروايته إياه في الموطأ موصولاً عن مالك ، ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر ، ووافقه على وصله عن مالك - خارج الموطأ - عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قرة وكامل بن طلحة وآخرون ، وصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه . **قوله** ( أن بلالاً يؤذن بليل ) فيه إشعار بأن ذلك كان من عادته المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد أقره النسبي ﷺ على ذلك فصار في حكم المأمور به ، وسيأتي الكلام على تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد باب . **قوله** ( فكلوا ) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك . **قوله** ( ابن أم مكتوم ) اسمه عمرو كما سيأتي موصولاً في الصيام وفضائل القرآن ، وقيل : كان اسمه الحصين فسماه

النبي ﷺ عبد الله ، ولا يمتنع أنه كان له اسمان ، وهو قرشي عامري ، أسلم قديما ، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة . وكان النبي ﷺ يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادسية في خلافة عمر فاستشهد بها ، وقيل وجع إلى المدينة فمات ، وهو الأعمى المذكور في سورة عبس ، واسم أمه عائكة بنت عبد الله الخزومية . وزعم بعضهم أنه ولد أعمى فكشيت أمه أم مكتوم لانكتام نور بصره ، والمعروف أنه عمي بعد بدر بستين (١) . قوله ( وكان رجلا أعمى ) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر ، وبذلك جزم الشيخ الموفق في « المغني » ، لكن رواه الإسماعيلي عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فعينا أنه ابن شهاب ، وكذلك رواه إسماعيل بن إسحق ومعاذ بن الثني وأبو مسلم الكجي الثلاثة عند الدارقطني ، والخزاعي عند أبي الشيخ ، وتام عند أبي نعيم ، وعثمان الدارمي عند البيهقي ، كلهم عن القعني . وعلى هذا في رواية البخاري إدراج . ويجاب عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله ، وكذا شيخ شيخه ، وقد رواه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس واليث جميعا عن ابن شهاب وفيه « قال سالم : وكان رجلا ضرير البصر » ، ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضا ، وسيأتي في كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يؤدي معناه ، وسنذكر لفظه قريبا ، فثبت صحة وصله . ولابن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه عن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة ، قال ابن عبد البر : هو حديث آخر لابن شهاب ، وقد وافق ابن إسحق معمر فيه عن ابن شهاب . قوله ( أصبحت أصبحت ) أي دخلت في الصباح ، هذا ظاهره ، واستشكل لأنه جعل أذانه غاية للأكل ، فلم يؤذن حتى يدخل في الصباح للزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر ، والاجماع على خلافه إلا من شذ كالاعمش . وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأميل وجماعة من الشراح بأن المراد قاربت الصباح ، وبمكر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قدمناها « ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر : أذن » ، وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصيام « حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وإنما قلت إنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي ﷺ ، وأيضا ف قوله « ان بلالا يؤذن بليل » ، يشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه ، ولأنه لو كان قبل الصبح لم يكن يذنه وبين بلال فرق لصدق أن كلا منهما أذن قبل الوقت ، وهذا الموضع عندي في غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب ، وكأنه كان له من براعي الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالزوغ ، وعند أخذه في الأذان بعترض الفجر في الافق ، ثم ظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم « أصبحت » ، أي قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر . وهذا وإن كان مستبعدا في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي ﷺ المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك الصفة ، وقد روى أبو قررة من وجه آخر عن ابن عمر حديثا فيه « وكان ابن أم مكتوم يتوخي الفجر فلا يخطئه » . وفي هذا الحديث جواز الاذان قبل طلوع الفجر ، وسيأتي بعد باب ، واستجياب أذان واحد بعد واحد . وأما

(١) هذا فيه نظر . لأن ظاهر القرآن يدل على أنه عمي قبل الهجرة ، لأن « سورة عبس » النازلة فيه مكية ، وقد وصفه

الله فيها بأنه أعمى . فتنبه



أذان اثنين معا فنع منه قوم ، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية ، وقال الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك تهويل ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الإثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى . ونص الشافعي على جوازه ولفظه : ولا يتضيق (١) إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه ، واختلف فيه الجميع ، وصح النووي في كتبه أن الأعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الأعمى ، وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات . وعلى جواز العمل بخبر الواحد ، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل ، وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء . وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه . وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العامة إذا كان يقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك واحتج إليه

## ١٢ - باب الأذان بعد الفجر

٦١٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « أخبرني خصة أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف المؤذن للصبح وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن يُقام الصلاة »

[الحديث ٦١٨ - طريقه في : ١١٧٣ ، ١١٨١]

٦١٩ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة « كان النبي ﷺ يصل ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح »

[الحديث ٦١٩ - طريقه في : ١١٥٩]

٦٢٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالاً يُنادي بليل ، فسكوا وامشوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم »

**قوله** ( باب الأذان بعد الفجر ) قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر بخالف الترتيب الوجودي ، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ، فقدم ترجمة الأصل على ما ندر عنه . وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر . والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجعتين أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتب به عن الأذان بعده ، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر . والله أعلم . **قوله** ( كان إذا اعتكف المؤذن للصبح ) هكذا وقع عند جمهور رواة البخاري وفيه نظر ، وقد استشكله كثير من العلماء ، ووجه بعضهم كما سيأتي ، والحديث في الموطأ عند جميع رواة بلقظ

(١) في مخطوطة الريان : ولا يضيق

« كان إذا سكّت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح ، وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب ، وقد أصلح في رواية ابن شويه عن الفربري كذلك ، وفي رواية الهمداني « كان إذا أذن ، بدل اعتكف ، وهي أشبه بالرواية المصوبة . ووقع في رواية النسفي عن البخاري بلفظ كان إذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضى أن صنيعة ذلك كان محتصا بحال اعتكافه ، وليس كذلك ، والظاهر أنه من إصلاحه . وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري ، ووجه ابن بطال وغيره بأن معنى « اعتكف المؤذن » ، أى لازم ارتقاؤه ونظره إلى أن يطلع الفجر ليؤذن عند أول إدراكه . قالوا : وأصل العكوف لزوم الإقامة بمكان واحد ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصلحها إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط ، وليس كذلك لمواظبته عليهما مطلقا ، والحق أن لفظ « اعتكف » محرف من لفظ « سكت » ، وقد أخرجه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر » . قوله ( وبدا الصبح ) بغير همز أى ظهر ، وأغرب الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بعد المد ، وكأنه ظن أنه معطوف على قوله « للصبح » ، فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح ، وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم وغيرها بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو فيه واو الحال لا واو العطف ، وبذلك تم مطابقة الحديث للترجمة ، وسيأتي بقية الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى . قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( بين النداء والإقامة ) قال الزين بن المنير : حديث عائشة أبعد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة ، لأن قولها « بين النداء والإقامة » لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر . ثم أجاب عن ذلك بما محصله : إنها عنت بالركعتين ركعتي الفجر ، وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر ، فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر انتهى . وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد ، والذي عندي أن المصنف جرى على عادته في الإيحاء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به ، ويبان ذلك فيما أورده بعد باين من وجه آخر عن عائشة ولفظه « كان إذا سكّت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستبين الفجر » . قوله ( عن عبد الله بن دينار ) هذا إسناد آخر لما لك في هذا الحديث ، قال ابن عبد البر : لم يختلف عليه فيه ، واعترض ابن التيمي فقال : هذا الحديث لا يدل على الترجمة ، لجعله غاية الأكل ابتداء أذان ابن أم مكتوم ، فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل . وجوابه ما تقدم تقريره في الباب الذي قبله . وقال الزين بن المنير : الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره ، فإن قوله « حتى ينادى ابن أم مكتوم » ، يقتضى أنه ينادى حين يطلع الفجر ، لأنه لو كان ينادى قبله لكان كبلال ينادى بليل . ( تنبيه ) : قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار بجمع على صحته ، رواه جماعة من أصحابه عنه ، ورواه عنه شعبة فأختلف عليه فيه : رواه يزيد بن هرون عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور ، أو « أن ابن أم مكتوم ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » ، قال : ولشعبة فيه إسناد آخر ، فإنه رواه أيضا عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة فذكره على الشك أيضا ، أخرجه أحمد عن غندر عنه ، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازما بالأول ، ورواه أبو الوليد عنه جازما بالثاني ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة ، وكذلك أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور ابن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب

حديث الباب ، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوم فيه وهو قوله « إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يفرسكم » ، وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد ، وأخرجه أحمد ، وجاء عن عائشة أيضا أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد « قالت عائشة : وكان بلال يبصر الفجر » ، قال : وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر انتهى . وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين بما حاصله : أنه يحتمل أن يكون الأذان كان نوبا بين بلال وابن أم مكتوم ، فكان النبي ﷺ يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني . وجزم ابن حبان بذلك ولم يسنه احتمالا ، وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره ، وقيل : لم يكن نوبا . وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان : فإن بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر ، وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت « كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة ، فإذا رأى الفجر ثمطا ثم أذن ، أخرجه أبو داود وإسناده حسن ، ورواية حميد عن أنس « أن سائلا سأل عن وقت الصلاة ، فأمر رسول الله ﷺ بلالا فأذن حين طلع الفجر » ، الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح ، ثم أردف بإبن أم مكتوم وكان يؤذن ليليل واستمر بلال على حاله الأولى ، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه وكل به من يراعى له الفجر ، واستقر أذان بلال ليليل ، وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه ، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي ﷺ أن يرجع فيقول « ألا إن العبد نام ، يعني أن غلبة النوم على عينيه منعت من تبين الفجر » ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولا مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ ، لكن اتفق أئمة الحديث على بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأئمة والدارقطني على أن حمادا أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب ، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه ، وأن حمادا انقرد برفعهم ، ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زريق وهو بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولا لكن سعيد ضعيف . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضا ، لكنه أعضله فلم يذكر نافعا ولا ابن عمر . وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رفعها ووقفها أيضا ، وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضها قوة ظاهرة ، فلهذا والله أعلم استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول ، وسنذكر اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله « يؤذن ليليل » في الباب الذي بعد هذا

### ١٣ - باب الأذان قبل الفجر

٦٢١ - حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زهير قال حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « لا تمنعن أحدكم - أو أحدا منكم - أذان بلال من سحوره ، فإنه يؤذن - أو ينادي - ليليل ، ليرجع قائمكم ، وليأتمنكم ، وليس أن يقول الفجر أو الصبح » - وقال بأصابعه ورفعها

إلى فوق وطأاً إلى أسفل - حتى يقول هكذا . وقال زهيرٌ بسبأَ بَنِيهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْآخَرَى ، ثُمَّ مَدَّهَا  
عن يمينه وشماله

[ الحديث ٦٢١ - طرفاه في : ٥٢٩٨ ، ٧٢٤٧ ]

٦٢٢ و ٦٢٣ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا أبو أسامة قال عبيد الله حدثنا عن القاسم بن محمد عن عائشة ،

وعن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال ح

وحدثني يوسف بن عيسى المروزي قال حدثنا الفضل قال حدثنا عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن  
عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « إنَّ بلايا يؤذُنُ بابل ، فكلُّوا واشربوا حتى يؤذَنَ ابنُ أُمِّ مَسْكُومِ »  
[ الحديث ٦٢٢ - طرفه في : ١٩١٩ ]

قوله ( باب الأذان قبل الفجر ) أى ما حكمه هل يشرع أولاً ؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد  
الفجر أولاً ؟ وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور ، وخالف الثوري وأبو حنيفة وعمر ، وإلى الاكتفاء مطلقاً  
ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الفزالي  
في الإحياء ، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء ، وتعقب بمحدث الباب ، وأجيب  
بأنه مسكوت عنه فلا يدل ، وعلى النزول فمحله فيما إذا لم يرد نطق بخلافه ، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة  
بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكأن هذا هو السرى لإيراد البخارى لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ،  
نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ ، وأنه  
استأذنه في الإقامة فتمعه ، إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف . وأيضاً فهم واقعة عين وكانت  
في سفر ، ومن ثم قال القرطبي : إنه مذهب واضح ، غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى . فلم يرد إلا  
بالعمل على قاعدة المالكية . وادعى بعض الحنفية - كما حكاه السروجي منهم - أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ  
الأذان ، وإنما كان تذكيراً أو تسجيحاً كما يقع للناس اليوم ، وهذا مردود ، لكن الذى يصنعه الناس اليوم يحدث  
قطعا ، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فعمله على معناه الشرعى مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان  
بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين . وسياق الخبر يقتضى أنه خشي عليهم الالتباس . وادعى ابن القطان أن  
ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر ، قوله ( زهير ) هو ابن معاوية الجمحي . قوله ( عن أبي عثمان ) في رواية ابن  
خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه ، حدثنا أبو عثمان ، ولم أر هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء  
من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ، ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه ، واشتهر عن  
سليمان ، وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب . قوله ( أحذركم أو أحد منكم ) شك من الراوى  
وكلاهما يفيد العموم وإن اختلفت الحثية . قوله ( من سمعوه ) بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر ، ويجوز الضم  
وهو اسم الفعل . قوله ( ليرجع ) بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازماً ومتعدياً ، يقال رجع زيد  
ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية ، فعلى هذا من رواه بالضم والتثنية أخطأ فإنه يصير من التجميع وهو  
الترديد ، وليس مرادنا هنا ، وإنما معناه يرد القائم - أى المتهجد - إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً ، أو

يكون له حاجة إلى الصيام فيتسحر ، ويوقظ النائم ليتأهب لها بالفعل ونحوه ، وتمسك الطحاوى بحديث ابن مسعود هذا لمذهبه فقال : فقد أخبر أن ذلك النداء كان لما ذكر لا للصلاة . وتمسك بأن قوله ، لا للصلاة ، زيادة في الخبر ، وليس فيه حصر فيما ذكر ، فان قيل تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ، ليس إعلاما بالوقت ، فالجواب أن الإعلام بالوقت أهم من أن يكون إعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل ، وإنما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغوبة فيه ، والصبح يأتي غالبا عقب نوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت . والله أعلم . **قوله** ( وليس أن يقول الفجر ) فيه إطلاق القول على الفعل أى يظهر ، وكذا قوله ( وقال بأصابعه ورفها ) أى أشار . وفي رواية الكشميني د بأصبعيه ورفهما ، . **قوله** ( إلى فوق ) بالضم على البناء ، وكذا ( أسفل ) لنية المضاف إليه دون لفظه نحو ( فله الأمر من قبل ومن بعد ) . **قوله** ( وقال زهير ) أى الراوى ، ومى أيضا بمعنى أشار ، وكأنه جمع بين أصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يعم الأفق ذاهبا يميناً وشمالاً ، بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى تسميه العرب د ذنب السرحان ، فانه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض ، وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأطأ رأسه ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان د فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ، ولكن الفجر هكذا ، فكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالإشارة الدالة على المراد ، وهذا اختلفت عبارة الرواة ، وأخبر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند مسلم د وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل ، . **قوله** ( حدثني إسحق ) لم أره منسوباً ، وتردد فيه الجبائي ، وهو عندي ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزى ، ويدل عليه تعبيره بقوله د أخبرنا ، فانه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحق بن منصور وإسحق بن نصر ، وأما ما وقع بخط الديلمى أنه الواسطي ثم فسره بأنه ابن شاهين فليس بصواب لانه لا يعرف له عن أبي أسامة شئ ، لان أبا أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة . **قوله** ( قال عبيد الله حدثنا ) فاعل قال أبو أسامة ، وعبيد الله قائل حدثنا ، فالتقدير حدثنا عبيد الله . **قوله** ( عن نافع ) هو معطوف على د عن القاسم بن محمد ، والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين : الاول ذكر له فيه اسنادين نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة ، وأما الثاني فانصرف فيه على الاسناد الثاني . **قوله** ( حتى يؤذن ) في رواية الكشميني د حتى ينادى ، ، وقد أورده في الصيام بلفظ د يؤذن ، وزاد في آخره د فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، قال القاسم : لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا . وفي هذا تقييد لما أطلق في الروايات الاخرى من قوله د ان بلالا يؤذن بليل ، ، ولا يقال إنه مرسل لان القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة ، لأنه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث ، وعند الطحاوى من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قات د ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا ، وعلى هذا فعنى قوله في رواية البخارى د قال القاسم ، أى في روايته عن عائشة . وقد وقع عند مسلم في رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة ، وفيها نظر أروغته في كتاب د المدرج ، وثبتت الزيادة أيضا في حديث أنيسة الذى تقدمت الإشارة إليه ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود ، وهو أحد الأوجه في المذهب واختاره السبكي في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن

القاضي حسين والمتولى وقطع به البغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، فانه قال بعد أن حكاه : يرجح هذا بان قوله « ان بلالا ينادى بليل ، خبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً ، وذلك إذا كان وقت الأذان مشتقاً محتملاً لان يكون عند طلوع الفجر فينبى ﷺ أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذى يمنعه طلوع الفجر الصادق ، قال : وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر انتهى . ويقويه أيضاً ما تقدم من أن الحكمة فى مشروعيتها التأهب لأدراك الصبح فى أول وقتها ، وصحح النووي فى أكثر كتبه أن مبدأه من نصف الليل الثانى ، وأجاب عن الحديث فى شرح مسلم فقال : قال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن ويترصد بعد أذانه للدعاء ونحوه ، فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشترع فى الأذان مع أول طلوع الفجر . وهذا مع وضوح مخالفته لسياق الحديث - يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل . ووراء ذلك أقوال أخرى معروفة فى الفقهاء . واحتج الطحاوى لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله : لما كان بين أذانيهما من القرب ما ذكر فى حديث عائشة ثبت أنهما كانا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصيه ابن أم مكتوم . ونعقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي ﷺ مؤذناً واعتمد عليه ، ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً . وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شأنه وعادته . والله أعلم

#### ١٤ - باب كم بين الأذان والإقامة ، ومن ينتظر الإقامة ؟

٦٢٤ - **حدثنا** إسماعيل الواسطي قال حدثنا خالد بن الجري عن ابن بريدة عن عبد الله بن مفضل المزني

أن رسول الله ﷺ قال « بين كل أذانين صلاة - ثلاثاً - إن شاء »

[ الحديث ٦٢٤ - طرفه فى : ٦٢٧ ]

٦٢٥ - **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال : سمعتُ عمر بن عامر الأنصاري

عن أنس بن مالك قال « كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي ﷺ يبتدون السور حتى يخرج النبي ﷺ وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء . قال عثمان بن جبلة وأبو داود عن شعبة « لم يكن بينهما إلا قليل »

قوله ( باب كم بين الأذان والإقامة ) أما ، باب ، فهو فى روايتنا بلا تنوين و « كم » استفهامية ويميزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك ، ولعله أشار بذلك الى ما روى عن جابر أن النبي ﷺ قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته » أخرجه الترمذى والحاكم لكن إسناده ضعيف ، وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند وكلاً وأهمية ، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت ، وقال ابن بطال : لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ، ولم يختلف العلماء فى التطوع بين الأذان والإقامة إلا فى المغرب كما سيأتى . ووقع هنا فى رواية نسبت للكشمي « ومن انتظر الإقامة » وهو خطأ فإن هذا اللفظ ترجمة تلى هذه . قوله ( حدثنا إسماعيل الواسطي ) هو ابن شاهين ، ويحتمل أن يكون هو الذى

عنه الديلمياطي ونقلناه عنه في الذي مضى ، لكنني رأيته كما نقلته أولا بخط القطب الحلبي ، وقد روى البخاري عن إسحق بن وهب العلاف وهو واسطي أيضا لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان ، والجريري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ، ووقع مسمى في رواية وهب بن بقة عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو معدود فيمن اختلط ، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالد منهم ، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية وهم عن سمع منه قبل اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضا ، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضا ، وقد قال العجلي إنه من أصحهم سماحا من الجريري ، فانه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ، ولم ينفرد به مع ذلك الجريري بل تابعه عليه كهمس بن الحسن عن ابن بريدة ، وسيأتي عند المصنف بعد باب ، وفي رواية يزيد بن زريع من الفوائد أيضا تسمية ابن بريدة عبد الله والتصريح بتحديثه للجريري . قوله ( بين كل أذانين ) أي أذان وإقامة ، ولا يصح حمله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة ، والخبر ناطق بالتحخير لقوله د لمن شاء ، ، وأجرى المصنف الترجمة بجرى البيان للخبر لجزمته بأن ذلك المراد ، وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغبيل كقولهم القمرين للشمس والقمر ، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها لإعلام بحضور فعل الصلاة ، كما أن الأذان لإعلام بدخول الوقت ، ولا مانع من حمل قوله د أذانين ، على ظاهره لأنه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافلة غير المفروضة . قوله ( صلاة ) أي وقت صلاة ، أو المراد صلاة نافلة ، أو نكرت لكونها تتناول كل عدد نواه المصل من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر . ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لا انتظار الإقامة ، لأن منتظر الصلاة في صلاة ، قاله الزين بن المنير . قوله ( ثلاثا ) أي قالها ثلاثا ، وسيأتي بعد باب بلفظ د بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال في الثالثة د لمن شاء ، وهذا يبين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قيد كل مرة بقوله د لمن شاء ، . ولمسلم والإسماعيلي د قال في الرابعة لمن شاء ، وكأن المراد بالرابعة في هذه الرواية المرة الرابعة ، أي أنه اقتصر فيها على قوله د لمن شاء ، فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول ، وهذا توافق رواية البخاري . وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكأنه قال بعد الثلاث د لمن شاء ، ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزي : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز في حديث أنس ، وقد صح ذلك في الإقامة كما سيأتي . ووقع عند أحمد د إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت ، وهو أخص من الرواية المشهورة د إلا المكتوبة ، . قوله في حديث أنس ( كان المؤذن إذا أذن ) في رواية الإسماعيلي د إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب ، . قوله ( قام ناس ) في رواية النسائي د قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ ، وكذا تقدم للؤلؤ في أبواب ستر العورة . قوله ( يبتدون ) أي يستبقون ( السواري ) جمع سارية ، وكان غرضهم بالاستباق إليها الاستئثار بها من يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى . قوله ( وم كذلك ) أي في تلك الحال . وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس د فيجئ الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها ، . قوله ( ولم يكن بينهما ) أي الأذان والإقامة . قوله ( شئ ) التنوين فيه للتعظيم ، أي لم يكن بينهما شيء كثير ، وهذا يندفع

قول من دعي أن الرواية المعلقة معارضة للرواية الموصولة ، بل هي مبنية لها ، ونفي الكثير يقتضي إثبات القليل ، وقد أخرجها الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ : « وكان بين الأذان والإقامة قريب ، » ومحمد بن نصر من طريق أبي عامر عن شعبة نحوه ، وقال ابن المنير : يجمع بين الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازا ، والاثبات القليل على الحقيقة . وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال : دل قوله « ولم يكن بينهما شيء » ، على أن عموم قوله « بين كل أذانين صلاة » مخصوص بغير المغرب ، فانهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشعرون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه . قال : ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره « إلا المغرب » . وفي قوله « ويفرغون مع فراغه » ، نظر لانه ليس في الحديث ما يقتضيه ، ولا يلزم من شروعهم في أثناء الأذان ذلك ، وأما رواية حيان وهو بفتح المهملة والتحتانية فشاذة لانه وان كان صدوقا عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث ومثته ، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي : وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظا لم يخالف بريدة وروايته . وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن الفلاس أنه كذب حيانا المذكور ، وقال القرطبي وغيره : ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان أمرا أقر النبي ﷺ أصحابه عليه وعملوا به حتى كانوا يستيقنون اليه ، وهذا يدل على الاستحباب ، وكان أصله قوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » ، وأما كونه ﷺ لم يصلهما فلا يبنى الاستحباب ، بل يدل على أنهما ليستا من الروائب . وإلى استحبابهما ذهب أحمد وإسحق وأصحاب الحديث ، وروى عن ابن عمر قال : ما رأيت أحدا يصلهما على عهد النبي ﷺ ، وعن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونهما . وهو قول مالك والشافعي ، وادعى بعض المالكية نسخهما فقال : إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فبين لهم بذلك وقت الجواز ، ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها ، فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة لإدراك أول وقتها . وتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود من طريق طاوس عنه ، ورواية أنس المثبتة مقدمة على نفيه ، والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم ، وهو منقطع ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة . وسيأتي في أبواب التطوع أن عقبة بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال : كنا نفعلهما على عهد النبي ﷺ ، قيل له : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل . ففعل غيره أيضا منعه الشغل . وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما . وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم ، فردود بقول محمد بن نصر ، وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ، ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عفيق والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ، ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أود الله بهما . وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين . وعن مالك قول آخر باستحبابهما . وعند الشافعية وجه رجحه النووي ومن تبعه ، وقال في شرح مسلم : قول من قال



إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال قاصد منابذ السنة ، ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . قلت : وبمجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر ، قيل والحكمة في التنبؤ اليهما رجاء إجابة الدعاء ، لأن الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد ، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر ، واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، وليس ذلك بواضح . ( تنبيهان ) : ( أحدهما ) مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن الصحابة إذا كانوا يبتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة إلى التنفل قبل غيرها من الصلوات تقع من باب الأولى ، ولا يتقيد بركعتين إلا ما ضامى المغرب في قصر الوقت كالصبح . ( الثاني ) لم تصل لنا رواية عثمان بن جبلة - وهو بفتح الجيم والموحدة - إلى الآن . وزعم مغطاي ومن تبعه أن الاسماعيل وصلها في مستخرجه ، وليس كذلك ، فإن الاسماعيل إنما أخرجه من طريق عثمان ابن عمر . وكذلك لم تصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر لي ، وقيل هو الحفري بفتح المهملة والفاء . وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الخد

### ١٥ - باب من انتظر الإقامة

٦٢٦ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا سكّت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة [ الحديث ٦٢٦ - أطرافه في : ٩٩٤ ، ١١٣٣ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ٦٣١٠ ]

**قوله** ( باب من انتظر الإقامة ) موضع الترجمة من الحديث قوله « ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن » وأوردها مورد الاحتمال تنبيها على اختصاص ذلك بالإمام لأن المأموم مندوب إلى إحراز الصف الأول ، ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد ، وقيل يستفاد من حديث الباب أن الذي ورد من الخوض على الاستباق إلى المسجد هو لمن كان على مسافة من المسجد ، وأما من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متهيئا لها كانتظاره إياها في المسجد ، وفي مقصود الترجمة أيضا ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ » . **قوله** ( إذا سكّت المؤذن ) أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه ، هذا في الروايات المصنفة بالمشاء الفوقانية ، وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ، ومعناه صب الأذان وأفرغه في الأذان ، ومنه أفرغ في أذن كلاما حسنا هـ . والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق ، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الأوزاعي عن الزهري وقال : إن سويد بن نصر - راويها عن ابن المبارك عنه - ضبطها بالموحدة . وأفرط الصغاني في العباب لجزم أنها بالموحدة ، وكذا ضبطها في نسخة التي ذكر أنه قابلهما على نسخة القربري ، وأن المحدثين يقولونها بالمشاء ، ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال . **قوله** ( بالأولى ) أي عن الأولى ، وهي متعلقة بسكت يقال سكّت عن كذا إذا تركه ، والمراد بالأولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت ، وهو أول باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر ، وجاء التأنيث لما من قبل مؤاخاته للإقامة أول لانه أراد المبادأة أو الدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون صفة لمخدوف والتقدير إذا سكّت عن المرة الأولى

أو في المرة الأولى . ( تنبيه ) : أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر ، أن النبي ﷺ كان يخرج بعد النداء إلى المسجد ، فإن رأى أهل المسجد قليلا جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي ، ، وإسناده قوى مع إرساله ، وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لأنه يحمل على غير الصبح ، أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى المسجد . قوله ( يستبين ) بموحدة وآخره نون ، وفي رواية « يستنير » بثون وآخره واء ، وسيأتي الكلام على ركني الفجر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

## ١٦ - باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء

٦٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد قال حدثنا كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مفضل قال : قال النبي ﷺ « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة - ثم قال في الثالثة : - لمن شاء »  
قوله ( باب بين كل أذانين صلاة ) تقدم الكلام على فوائده قبل باب ، وترجم هنا بلفظ الحديث ، وهناك ببعض ما دل عليه

## ١٧ - باب من قال : ليؤذن في السفر مؤذن واحد

٦٢٨ - **حدثنا** مولى بن أسيد قال حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث « أتيت النبي ﷺ في نفر من قومي ، فأقنا عنده عشرين ليلة ، وكان رحيما رفيقا . فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال : ارجعوا فكونوا فيهم وعلوهم وصلوا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم »

[ الحديث ٦٢٨ - أطرافه في : ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٥٨ ، ٦٨٥ ، ٨١٩ ، ٢٨٤٨ ، ٦٠٠٨ ، ٧٢٤٦ ]

قوله ( باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد ) كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذانين ، وهذا مصير منه إلى التسوية بين الحضر والسفر ، وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يتكرر ، لأنه لم يفرق بين الصبح وغيرها ، والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤيده ، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذن واحد في السفر لأن الحضر أيضا لا يؤذن فيه إلا واحد ، ولو احتج إلى تعددهم لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعا ، وقد قيل إن أول من أحدث التأذين جميعا بنو أمية . وقال الشافعي في الام : « وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا ، وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد . قوله ( في نفر ) هم من ثلاثة إلى عشرة . قوله ( من قومي ) هم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة ، وكان قدوم وفد بني ليث فسيأذركه ابن سعد بأسانيد متعددة أن وائلة الليثي قدم على رسول الله ﷺ وهو يتجهز لتبوك . قوله ( رفيقا ) بقاء ثم قاف من الرفق ، وفي رواية الاصيل قيل والكشميني بقافين أي رقيق القلب . قوله ( وصلوا ) زاد في رواية اسماعيل بن عليه عن أيوب « كما رأيتموني أصلي » ، وهو في باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الأدب ، ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب . قوله ( فإذا حضرت الصلاة ) وجه مطابقتها للترجمة مع أن ظاهره

بخالفها لقوله « ففكرونا فيهم وعلوهم فاذا حضرت ، فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم ، لكن المصنف أشار إلى الرواية الآتية في الباب الذي بعد هذا فان فيها « إذا أتينا خرجت فاذنا ، ولا تعارض بينهما أيضا وبين قوله في هذه الترجمة « مؤذن واحد ، لان المراد بقوله أذنا أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن ، وذلك لاستوائهما في الفضل ، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة ، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال « فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » ، واستدل بهذا على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان ، وقد هدم القول فيه في أوائل الأذان وبينان خطأ من نقل الإجماع على عدم الوجوب ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في « باب إذا استروا في القراءة ، من أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى

## ١٨ - باب الأذان للسافر إذا كانوا جماعة والإمامة ، وكذلك بركة وجمع

وقول المؤذن « الصلاة في الرحال » في الليلة الباردة أو المطيرة

٦٢٩ - **حديث** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن المهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال « كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد ، حتى ساوى الظل الثلث ، فقال النبي ﷺ : إن شدة الحر من فيح جهنم »

٦٣٠ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ : إذا أتينا خرجنا فأذنا ، ثم أقبا ، ثم ليؤمكما أكبركما »

٦٣١ - **حديث** محمد بن المنثري قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : حدثنا مالك « أتينا إلى النبي ﷺ ونحن شعبة متقاربون فاقفنا عنده عشرين يوما وليلة ، وكان رسول الله ﷺ رجلا رفيقا ، فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهدنا - أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا ، فأخبرنا ، قال : ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم وعلوهم ، ومروم - وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها - وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فإذا حصررت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم »

**قوله** ( باب الأذان للسافرين ) كذا للكشميني والباقيين « للسافر ، بالافراد ، وهو الجنس . قوله ( إذا كانوا جماعة ) هو مقتضى الأحاديث التي أوردها ، لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها ، فأما غيرهم فأنما هي الإمامة . وحكى نحو ذلك عن مالك . وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد ، وقد تقدم حديث أبي سعيد في « باب رفع الصوت بالنداء » وهو يقتضى استحباب الأذان للمنفرد ، وبالغ عطا . فقال : إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة ، ولعله كان يرى ذلك شرطا في صحة الصلاة أو يرى

استحباب الإعادة لا وجوبها . قوله ( والاقامة ) بالحذف عطفا على الأذان ، ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال . قوله ( وكذلك بعرفة ) لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج ، وهو عند مسلم ، وفيه أن بلالا أذن وأقام لما جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر يوم عرفة . قوله ( وجمع ) بفتح الجيم وسكون الميم هي مزدلفة ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب الحج وفيه : أنه صلى المغرب بأذان وإقامة ، والعشاء بأذان وإقامة ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل . قوله ( وقول المؤذن ) هو بالحذف أيضا ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذر مستوفى في « باب الإبراد بالظهر » في المواقيت ، وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن وأقام ، فيطابق هذه الترجمة . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري ، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف أيضا عن سفيان بن عيينة ، لكنه محمد بن يوسف البسكندي وليست له رواية عن الثوري ، والفريابي وإن كان يروي أيضا عن ابن عيينة لكنه إذا أطلق « سفيان » فأنما يريد به الثوري ، وإذا روى عن ابن عيينة بينه ، وقد قدمنا ذلك . قوله ( أن رجلا ) هما مالك بن الحويرث راوي الحديث ورفيقه ، وسيأتي في « باب سفر الاثنين » من كتاب الجهاد بلفظ « انصرفت من عند النبي ﷺ أنا وصاحب لي » ولم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه . قوله ( فأذنا ) قال أبو الحسن بن القصار : أراد به الفضل ، وإلا فأذان الواحد يحزى . وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ ، فإن أراد أنهما يؤذنان مما قلنس ذلك بمراد ، وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه . وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر ، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة . نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن ، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله ، وأن الحامل على صرفة عن ظاهره قوله فيه « فليؤذن لكم أحكم » . والطبراني من طريق حماد بن سلية عن خالد الحذاء في هذا الحديث « إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم ، وليؤمكما أكبركما ، واستروح القرطبي لحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة ، وهو بعيد ، وقال الكرماني : قد يطلق الأمر بالثنائية وبالجمع والمراد واحد ، كقوله : يا حرسى اضربا عنقه ، وقوله : قتله بنو تميم ، مع أن القاتل والضارب واحد . قوله ( ثم أقيا ) فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حل الأمر على ما مضى ، وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم . ( تنبيه ) : وقع هنا في رواية أبي الوقت « حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب عن أيوب » فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولا نحو ما مضى في الباب قبله ، وسيأتي بهامه في « باب خبر الواحد » ، وعلى ذكره هناك اقتصر باقي الرواة

٦٣٢ - **حدثنا** مسدد قال أخبرنا يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع قال « أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ، ثم قال : صلوا في رحالكم . فأخبرنا أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول هلي إثره : ألا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر »

[ الحديث ٦٣٢ - طرفه ن : ٦٦٦ ]

٦٣٣ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا جعفر بن عون قال حدثنا أبو التميمي عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « رأيت رسول الله ﷺ بالأبطح ، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بلال بالتبصرة حتى ركزها

بين يَدَي رسول الله ﷺ بالأبطح ، وأقام الصلاة .

**قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان . **قوله** ( بضجتان ) هو بفتح الصاد المعجمة وبالجيم بعدها نون على وزن فعلان غير مصروف ، قال صاحب الصحاح وغيره : هو جبل بناحية مكة . وقال أبو موسى في ذيل الفريبيين : هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة . وقال صاحب المشرق ومن تبعه : هو جبل على يريد من مكة . وقال صاحب الفائق : بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا ، وبينه وبين وادي مربعة أميال . انتهى . وهذا القدر أكثر من يريدن . وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء ، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها ، خلاف من تقدم ذكره ممن لم يرها أصلا . ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري قال : وبين قديد وضجتان يوم قال معبد الخزاعي :

قد جعلت ماء قديد موعدي      وماء ضجتان لها ضحى الغد

**قوله** ( وأخبرنا ) أي ابن عمر . **قوله** ( كان يأمر مؤذنا ) في رواية مسلم كان يأمر المؤذن . **قوله** ( ثم يقول على أثره ) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان ، وقال القرطبي : لما ذكر رواية مسلم بلفظ « يقول في آخر ندائه » ، يحتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ منه ، جمعا بينه وبين حديث ابن عباس . انتهى . وقد قدمنا في « باب الكلام في الأذان » عن ابن خزيمة أنه حمل حديث ابن عباس على ظاهره ، وأن ذلك يقال بدلا من الجملة نظرا إلى المعنى لأن معنى « حتى على الصلاة » هلبوا إليها ، ومعنى « الصلاة في الرجال » تأخروا عن المجيء . ولا يناسب إيراد اللفظين معا لأن أحدهما تقيض الآخر . ويمكن الجمع بينهما ، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ، ومعنى هلبوا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحمل المشقة . ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فطارتنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله . **قوله** ( في الليلة الباردة أو المطيرة ) قال الكرماني فميلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، ولا يقال إنها بمعنى مفعولة . أي مطور فيها . لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ لا يصح مطورة فيها . اهـ ملخصا . وقوله ( أو ) للتوزيع لا للشك ، وفي صحيح أبي عوانة ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح ، ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط ، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن إسحق عن نافع في هذا الحديث « في الليلة المطيرة والغداة القرة » ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه « أنهم مطروا يوما فرخص لهم » ، ولم أر في شيء من الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار صريحا ، لكن القياس يقتضي إلحاقه ، وقد نقله ابن الرفعة وجها . **قوله** ( في السفر ) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقا ، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه . والله أعلم . **قوله** ( حدثنا إسحق ) وقع في رواية أبي الوقت أنه ابن منصور ، وبذلك جزم خلف في الأطراف ، وقد تردد الكل بإذى هل هو ابن إبراهيم أو ابن منصور ، ورجح الجبائي أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلما أخرجه هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحق بن منصور . **قوله** ( فأذنه بالصلاة ثم خرج بلال ) اختصره المصنف ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق

عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة ، فدعا بوضوء قنوصاً ، فذكر القصة . **قوله** ( وأقام الصلاة ) اختصر بقبته ، وهى عند الاسماعيل أيضاً وهى د وركرها بين يديه والظن يعمرون ، الحديث ، وقد قدمنا الكلام عليه فى باب ستر الإمام ستره لمن خلفه . **قوله** ( بالابطح ) هو موضع معروف خارج مكة ، وقد يناء فى ذلك الباب ، وفهم بعضهم أن المراد بالابطح موضع جمع لذكره لها فى الترجمة ، وليس ذلك مراده ، بل بين جمع والابطح مسافة طويلة ، وإنما أورد حديث أبى جحيفة لأنه يدخل فى أصل الترجمة وهى مشروعية الأذان والإقامة للسافرين

١٩ - **باب** هل يتتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا ، وهل يلتفت فى الأذان ؟

ويذكر عن بلال أنه جعل إصبعه فى أذنيه . وكان ابن عمر لا يحمل إصبعه فى أذنيه وقال ابراهيم : لا بأس أن يؤذن على غير وضوء . وقال عطاء : الوضوء حق وسنة وقالت عائشة : كان النبى ﷺ يذكر الله على كل أحيانه

٦٣٤ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عوف بن أبى جحيفة عن أبيه أنه رأى بلالاً يؤذن فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا بالأذان .

**قوله** ( باب هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا ) هو بياء تحتانية ثم بتاءين مفتوحات ثم بموحدة مشددة من التتبع ، وفى رواية الاصيل د يتبع ، بضم أوله وإسكان المشاة وكسر الموحدة من الاتباع ، والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التتبع ، وفاه منصوب على المفعولية ، وههنا وههنا ، ظرفا مكان والمراد بهما جهتا اليمين والشمال كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى الكلام على الحديث . وقال الكرمانى : لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه ، وفاه بالنصب بدل من المؤذن ، قال : ليوافق قوله فى الحديث د لجعلت أتتبع فاه ، اه . وليس ذلك بلازم ، لما عرف من طريقة المصنف أنه لا يقف مع اللفظ الذى يورده غالباً بل يترجم له ببعض ألفاظه الواردة فيه ، وكذا وقع ههنا ، فإن فى رواية عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عن عوف بن أبي جحيفة د لجعل يتتبع بفيه يميناً وشمالاً ، وفى رواية وكيع عن سفيان عند الاسماعيل د رأيت بلالاً يؤذن يتتبع بفيه ، ووصف سفيان يميل برأسه يميناً وشمالاً ، والحاصل أن بلالاً كان يتبع بفيه الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر اليه فكل منهما متتبع باعتبار . **قوله** ( وهل يلتفت فى الأذان ) يشير إلى ما قدمناه فى رواية وكيع وفى رواية إسحق الأزرق عن سفيان عند النسائي د لجعل ينحرف يميناً وشمالاً ، وسيأتى فى رواية يحيى بن آدم بلفظ د والتفت . **قوله** ( ويذكر عن بلال أنه جعل إصبعه فى أذنيه ) يشير بذلك إلى ما وقع فى رواية عبد الرزاق وغيره عن سفيان كما سنوضحه بعد . **قوله** ( وكان ابن عمر الخ ) أخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبة من طريق نسير وهو بالتون والمهلة مصنف ابن ذعلق بضم الدال المعجمة وسكون العين المهلة وضم اللام : عن ابن عمر . **قوله** ( وقال ابراهيم ) يعنى النخعي الخ وصله سعيد ابن منصور وابن أبى شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد د ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم . **قوله** ( وقال عطاء الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال د قال لى عطاء : حق سنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً ، هو من الصلاة ، هو فاتحة الصلاة ، ولابن أبى شيبة من وجه آخر عن عطاء د انه كره أن يؤذن الرجل على غير

وضوء ، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذى والبيهقى من حديث أبى هريرة وفى إسناده ضعف . **قوله** ( وقالت عائشة ) تقدم الكلام عليه فى باب تقضى الحائض المناسك ، من كتاب الحيض ، وأن مسلما وصله . وفى إيراد البخارى له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعى ، وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان من جملة الأذكار فلا يشترط فيه ما يشترط فى الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة ، كما لا يستحب فيه الخشوع الذى ينافيه الالتفات وجعل الإصبع فى الأذن ، وهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار فى هذه الترجمة ، واختلاف نظر العلماء فيها أوردناها بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابى ، وسفيان هو الثورى . **قوله** ( ههنا وههنا بالأذان ) كذا أوردته مختصرا ، ورواية وكيع عن سفيان عند مسلم آثم حيث قال : لجلست أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، وهذا فيه تقييد للالتفات فى الأذان وأن محله عند الحيعلتين ، وبوب عليه ابن خزيمة ، انحراف المؤذن عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بضمه لا يبدنه كله ، قال : وإنما يمكن الانحراف بالغم بانحراف الوجه ، ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ : لجعل يقول فى أذانه هكذا ، ويحرف رأسه يمينا وشمالا ، وفى رواية عبد الرزاق عن الثورى فى هذا الحديث زيادتان : إحداها الاستدارة ، والأخرى وضع الإصبع فى الأذن ، ولفظه عند الترمذى : رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه فى أذنيه ، فأما قوله : ويدور ، فهو مدرج فى رواية سفيان عن عون ، بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال : رأيت بلالا أذن فأتابع فاه ههنا وههنا وأتفت يمينا وشمالا ، قال سفيان : كان حجاج - يعنى ابن أوطاة - يذكر لنا عن عون أنه قال : فاستدار فى أذانه ، قلنا لقينا عوننا لم يذكر فيه الاستدارة ، أخرجه الطبرانى وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم ، وكذا أخرجه البيهقى من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان ، لكن لم يسم حجاجا ، وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبى شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد به بل وافقه إدريس الأودى ومحمد العزمى عن عون ، لكن الثلاثة ضعفاء ، وقد خالفهم من هو مثلم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال فى حديثه : ولم يستدر ، أخرجه أبو داود ، ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ، ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله . ومشى ابن بطلال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استدارة المؤذنين للإسماع عند التلطف بالحيعلتين ، واختلف هل يستدير يبدنه كله أو بوجه فقط وقدماء قارتان مستقبل القبلة ؟ واختلف أيضا هل يستدير فى الحيعلتين الأوليين مرة وفى الثانية مرة ، أو يقول حى على الصلاة عن يمينه ثم حى على الصلاة عن شماله وكذا فى الأخرى ؟ قال : ورجح الثانى لأنه يكون لكل جهة نصيب منهما ، قال : والاول أقرب إلى لفظ الحديث . وفى المغنى عن أحمد : لا يدور إلا إن كان على منارة يقصد إسماع أهل الجهتين . وأما وضع الإصبعين فى الأذنين فقد رواه مؤمل أيضا عن سفيان أخرجه أبو عوانة ، وله شواهد ذكرتها فى تعليق التعليق ، من أصحابها ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبى سلام الدمشقى أن عبد الله الهوزنى حدثه قال : قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي ﷺ ؟ فذكر الحديث وفيه : قال بلال : لجلست لإصبعى فى أذنى فاذا كنت ، ولابن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ : أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه فى أذنيه ، وفى إسناده ضعف ، قال العلماء : فى ذلك فائدتان : إحداها أنه قد يكون أرفع أصوته ، وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال ،

فانهما أنه علامة للؤذن يعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن ، ومن ثم قال بعضهم : يحمل يده فوق أذنه حسب ، قال الترمذى : استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعه في أذنيه في الأذان ، قال : واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا . ( تنبيه ) : لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها ، وجزم النووي أنها المصبة ، وإطلاق الإصبع مجاز عن الأتلة . ( تنبيه آخر ) : وقع في المغني للوفى نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ : إن بلالا أذن ووضعت إصبعه في أذنيه ، إلى تخرىج البخارى ومسلم ، وهو وهم ، وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، وهب الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فإيجاد ، لإجماعهما متواتقان ، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج ، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك . والله المستعان

### ٣ - باب قول الرجل فأتئنا الصلاة

وكره ابن سيرين أن يقول : فأتئنا الصلاة ، ولكن ليقول : لم ندر ، وقول النبي ﷺ أصح

٦٣٥ - **حديثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « بينا نحن

صلّى مع النبي ﷺ ، إذ جمع جلبة رجال ، فلما صلى قال : ما شأنكم ؟ قالوا : استعجنا إلى الصلاة . قال : فلا تفعلوا . إذا أتيتكم الصلاة فعليكم بالسكينة ، فما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »

**قوله** ( باب قول الرجل فأتئنا الصلاة ) أى هل يكره أم لا ؟ **قوله** ( وكره ابن سيرين الخ ) وصله ابن أبي شيبة عن أزهر عن ابن عون قال : كان محمد - يعنى ابن سيرين - يكره . **قوله** ( وقول النبي ﷺ ) هو بالرفع على الابتداء ، وأصح خبره . وهذا كلام المصنف رادا على ابن سيرين . ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ الفوات فدل على الجواز ، وابن سيرين مع كونه كرهه فأنما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال « وليقل لم ندر » ، وهذا محصل معنى الفوات ، لكن قوله لم ندر فيه نسبة عدم الإدراك اليه بخلاف فأتئنا ، فاعمل ذلك هو الذى لحظه ابن سيرين . وقوله أصح معناه صحيح أى بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فانه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . وعند أحمد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة « فقلت يا رسول الله فأتئنا الصلاة ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ، وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئا ، فاحتج إلى جواز إطلاق الفوات وكيفية الاتيان إلى الصلاة وكيفية العمل عند فوات البعض ونحو ذلك . **قوله** ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح باخبار عبد الله به وبأخبار أبي قتادة لعبد الله . **قوله** ( جلبة الرجال ) وفي رواية كريمة والأصلى « جلبة رجال » ، بغير ألف ولام وهما للصمد الذمى ، وقد سمي منهم أبو بكره فيما رواه الطبرانى من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصة . ود جلبة ، بجم ولام وموحدة مفتوحات ، أى أصواتهم حال حركتهم . واستدل به على أن التفات غاظر المصلى إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته ، وسنذكر الكلام على المتن في الباب الذى بعده



## ٢١ - باب لا يسمي إلى الصلاة ، وليأت بالسكينة والوقار

وقال : ما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتوا . وقاله أبو قتادة عن النبي ﷺ

٦٣٦ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** ابن أبي ذئب قال **حدثنا** الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتوا » [الحديث ٦٣٦ - طرفه في : ٩٠٨]

**قوله** ( باب لا يسمي إلى الصلاة الخ ) سقطت هذه الترجمة من رواية الاصيل ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي ، وثبتها أصوب لقوله فيها « وقاله أبو قتادة » ، لان الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ، ولولا ذلك لمعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكرارا بلا فائدة لانه ساقه عنه . **قوله** ( وعن الزهري ) أي بالاسناد الذي قبله ، وهو آدم عن ابن أبي ذئب عنه ، أي أن ابن أبي ذئب حدث به عن الزهري عن شيخين حدثاه به عن أبي هريرة ، وقد جمعهما المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » عن آدم فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة » ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعا قال : وكان ربما اقتصر على أحدهما . وأما الترمذي فإنه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده ، قال : وقول عبد الرزاق أصح ، ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق ، وهذا عمل صحيح لو لم يثبت أن الزهري حدث به عنهما . وقد أخرجه المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجح ما قال الدارقطني **قوله** ( إذا سمعتم الإقامة ) هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة « إذا أتيت الصلاة » ، لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة ، لان المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبير الأولى ونحو ذلك ، ومع ذلك فقد نهى عن الاسراع ، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الاسراع لانه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينهى عن الاسراع من باب الأولى . وقد لحظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال : الحكمة في التقييد بالإقامة أن المسرع إذا أقيمت الصلاة يصل إليها وقد انهر فيقرأ وهو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره ، بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تقام فيه حتى يستريح انتهى . وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة ، وهو مخالف لصريح قوله « إذا أتيت الصلاة » ، لانه يتناول ما قبل الإقامة ، وانما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع . **قوله** ( وعليكم بالسكينة ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « وعليكم السكينة » بغير باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء ، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال ، واستشكل بعضهم دخول الباء قال : لانه متعد بنفسه كقوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة كحديث « عليكم برخصة الله » وحديث « فعملية بالصوم فإنه له وجاء » وحديث « فعمليك بالمرأة » قاله لابن طلحة في قصة صفية ، وحديث « عليك بعينتك » قالته عائشة

لعمر ، وحديث « عليكم بقيام الليل » ، وحديث « عليك بخويصة نفسك » ، وغير ذلك . ثم إن الذي حلل به هذا المعترض غير موف بمقصوده ، إذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديه بالباء ، وإذا ثبت ذلك فيدل على أن فيه لغتين والله أعلم . (فائدة) : الحكمة في هذا الأمر تستفاد من زيادة وقت في مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة ، فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره « فإن أحدكم إذا كان يعتمد إلى الصلاة فهو في صلاة ، أى أنه في حكم المصلى ، فينبغي له اعتماد ما يبنى للمصلى اعتماده واجتناب ما يبنى للمصلى اجتنابه . قوله (والوقار) قال عياض والقرطبي : هو بمعنى السكينة ، وذكر على سبيل التأكيد . وقال النووي : الظاهر أن بينهما فرقا ، وأن السكينة التأتى في الحركات واجتناب العبث ، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات . قوله (ولا تسرعوا) فيه زيادة تأكيد ، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة « لا تفعلوا ، أى الاستعجال المفضى إلى عدم الوقار ، وأما الإسراع الذي لا ينافى الوقار كن غاف فوات التكبيرة فلا ، وهذا يحكى عن إسحق بن راهويه وقد تقدمت رواية العلاء التي فيها « فهو في صلاة » قال النووي : نبه بذلك على أنه لو لم يدرك من الصلاة شيئا لكان محصلا لمقصوده لكونه في صلاة ، وعدم الإسراع أيضا يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم « إن بكل خطوة درجة » ، ولأبي داود من طريق سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعا « إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة » ، فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له ، فإن أتى وقد صلوا بعضا وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك ، وإن أتى المسجد وقد صلوا فأنتم الصلاة كان كذلك . قوله (فا أدركتم فصلوا) قال الكرماني : الفاء جواب شرط محذوف ، أى إذا بينت لكم ما هو أولى بكم فادركتم فصلوا . قلت : أو التقدير إذا فعلتم فادركتم أى فعلتم الذي أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع . واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بأدراك جزء من الصلاة لقوله « فادركتم فصلوا » ولم يفصل بين القليل والكثير ، وهذا قول الجمهور ، وقيل : لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك » ، وقياسا على الجمعة ، وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات ، وأن في الجمعة حديثا خاصا بها . واستدل به أيضا على استحباب الدخول مع الإمام في أى حالة وجد عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الأنصار مرفوعا « من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها » . قوله (وما فاتكم فأتوا) أى أكلوا ، هذا هو الصحيح في رواية الزهري ، ورواه عنه ابن عيينة بلفظ « فاقضوا » ، وحكم مسلم في التمييز عليه بالوهم في هذه اللفظة ، مع أنه أخرج إسناده في صحيحه لكن لم يسق لفظه ، وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال « فاقضوا » ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ « فأتوا » . واختلف أيضا في حديث أبي قتادة ، فرواية الجمهور « فأتوا » ، ووقع لمعاوية بن هشام عن سفيان « فاقضوا » ، كذا ذكره ابن أبي شيبة عنه ، وأخرج مسلم لإسناده في صحيحه عن ابن أبي شيبة فلم يسق لفظه أيضا ، وروى أبو داود مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة ، قال : ووقعت في رواية أبي رافع عن أبي هريرة ، واختلف في حديث أبي ذر قال : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة « وليقض » . قلت : ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ « صل ما أدركت ، واقض ما سبقك » ،

والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ « فأتوا » وأقلها بلفظ « فاقضوا » وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإمام والقضاء مغايرة ، لكن إذا كان مخرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى ، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفات غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا ، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى ( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا ) ، ويرد بمعان أخر فيحمل قوله فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغير قوله فأتوا ، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا . على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفسوت ، بل هو أدناها وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء قدمه ، وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال ، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخرها لما احتاج إلى إعادة التشهد . وقول ابن بطال إنه ما تشهد إلا لاجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور ، واستدل ابن المنذر لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى ، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور قائلهم قالوا : إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فاتته من قراءة السورة مسح أم القرآن في الرابعة ، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين ، وكأن الحجة فيه قوله « ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن » أخرجه البيهقي ، وعن إسحق والمزني لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس ، واستدل به على أن من أدرك الإمام راكمها لم تحسب له تلك الركعة للأمر بأكمل ما فاتته ، لأنه فاتته الوقوف والقراءة فيه ، وهو قول أبي هريرة وجماعة ، بل حكاه البخاري في « القراءة خلف الإمام » عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام ، واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية ، وقواه الشيخ نقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم . وحجة الجمهور حديث أبي بكره حيث ركع دون الصف ، فقال له النبي ﷺ « زادك الله حرصا ولا تعد » ولم يأمره بإعادة تلك الركعة ، وسيأتي في أثناء صفة الصلاة إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ؟

٦٣٧ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال : كتب إلي يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني »

[ الحديث ٦٣٧ - طرفه في : ٦٣٨ ، ٩٠٩ ]

قوله ( باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ) ؟ قيل أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث « لا تقوموا » نهي عن القيام ، وقوله « حتى تروني » تسويغ للقيام عند الرؤية ، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ، ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي . قوله ( هشام ) هو الدستوائي ، وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى ، فلم يله فيه شيخان . قوله ( كتب إلي يحيى ) ظاهر في أنه لم يسمعه منه ، وقد رواه الاسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى ، وهو من تدليس الصيغ وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه ، فأمّن بذلك تدليس يحيى : قوله ( إذا أقيمت ) أي إذا ذكرت ألفاظ الإقامة . قوله ( حتى تروني )

أى خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم ، ولابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده ، حتى تروى خرجت اليكم ، وفيه مع ذلك حذف تقديره فقروا ، وقال مالك في الموطأ : لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود ، إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف . وذهب الأكثرون إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة ، وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » رواه ابن المنذر وغيره ، وكذا رواه سعيد بن منصور من طريق أبي إسحق عن أصحاب عبد الله ، وعن سعيد بن المسيب قال « إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام ، وإذا قال حى على الصلاة عدلت الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ، وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال حى على الفلاح ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام ، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وعالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحنا ، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه في ذلك . قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بيته ، وهو معاوض لحديث جابر بن سمرة « ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ ، أخرجه مسلم . ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب خروج النبي ﷺ فاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم . قلت : ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة ، فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تعتدل الصفوف ، وأما حديث أبي هريرة الآتى قريباً بلفظ « أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم ، فخرج النبي ﷺ ، ولفظه في مستخرج أبي نعيم « فصف الناس صفوفهم ثم خرج علينا ، ولفظه عند مسلم « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج البنا النبي ﷺ ، فاقى قيام مقامه ، الحديث . وعنه في رواية أبي داود « ان الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يحيى النبي ﷺ ، فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ ، فنهام عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يعطى فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أنس الآتى أنه قام في مقامه طويلاً في حاجة بعض القوم ، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادراً ، أو فعله لبيان الجواز

### ٢٣ - باب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقيم بالسكينة والوقار

٦٣٨ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول

الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى ، وعليكم بالسكينة » . تابعه على بن المبارك

قوله ( باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقيم اليها بالسكينة والوقار ) كذا في رواية الحموى ، وفي رواية المستمل « باب لا يسعى إلى الصلاة ، وسقط من رواية السكسيمي ، وجمعا في رواية الباقرين بلفظ « باب لا يسعى إلى الصلاة ولا يقوم اليها مستعجلاً الخ » . قوله ( لا يسعى ) كأنه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه « اذا ثوب بالصلاة فلا يسعى اليها أحكم ، وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف

في « باب المشي الى الجمعة » من كتاب الجمعة ، اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وسيأتي وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى ( فاسعوا الى ذكر الله ) هناك ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وعليكم بالسكينة ) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت ، وعليكم بالسكينة ، بحذف الباء ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق عن شيبان . **قوله** ( تابعه علي بن المبارك ) أي عن يحيى ، ومتابعته وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ، واقتضاه وعليكم بالسكينة ، بغير باء أيضا . وقال أبو العباس الطريقي : تفرد شيبان وعلي بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة ، وتعقب بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ، ذكره أبو داود عقيب رواية أبان عن يحيى فقال : رواه معاوية بن سلام وعلي بن المبارك عن يحيى وقالاه في « حتى تروني وعليكم بالسكينة » . قلت : وهذه الرواية المتعلقة وصلها الاسماعيل من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعا عن يحيى كما قال أبو داود

## ٢٤ - باب هل يخرج من المسجد لعلّة ؟

٦٣٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سَعْدٍ عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مُصلّاه انتظرنا أن يُكبّر ، انصرف قال : على مسكانكم . فمكثنا على هَيْئَتنا ، حتى خرج إلينا ينظف رأسه ماء وقد اغتسل »

**قوله** ( باب هل يخرج من المسجد لعلّة ) أي لضرورة ، وكأنه يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة ، انه رأى رجلا خرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ، فان حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة ، فيلحق بالجانب المحدث والرافع والحافن ونحوهم ، وكذا من يكون إماما لمسجد آخر ومن في معناه . وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح برفعه إلى النبي ﷺ وبالتخصيص ولفظه « لا يسمع النداء في مسجد ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق » . **قوله** ( خرج وقد أقيمت الصلاة ) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة ، ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه ، وهو ظاهر الرواية إلى الباب الذي بعده ، لتعقيب الإقامة بالتسوية . وتعقيب التسوية بخروجه جميعا بالغاء ، ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن المجلتين وقتا جالا أي خرج والحال أن الصلاة أقيمت والصفوف عدلت ، وقال الكرماني : لفظ « قد » ، تقرب الماضي من الحال ، وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال التعديل ، ويحتمل أن يكونوا إنما شرعوا في ذلك بأذن منه أو قرينة تدل عليه . قلت : ونقدم احتمال أن يكون ذلك سببا للهي فلا يلزم منه مخالفتهم له ، وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة « لا تقوموا حتى تروني قريبا » . **قوله** ( وعدلت الصفوف ) أي سويت **قوله** ( حتى إذا قام في مُصلّاه ) زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري « قبل أن يكبر فانصرف » ، وقد تقدم في « باب إذا ذكر في المسجد لله جنب » من أبواب الغسل من وجه الآخر عن يونس بلفظ « فلما قام في مُصلّاه ذكر » ففيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة ، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر

أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أومأ إليهم ، ولما كان من طريق عطاء بن يسار مرسلًا أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن أمكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله «كبر» على أراد أن يكبر ، أو بأنهما واقعتان ، أبداه عياض والقرطبي احتمالًا ، وقال النووي إنه لا ظهر ، وجزم به ابن حبان كعادته ، فان ثبت والا فإني في الصحيح أصح ، ودعوى ابن بطلان أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال فناقض أصله فاحتج بالمرسل ، متعقبه بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقًا ، بل يحتج منها بما يعتضد ، والامر هنا كذلك لحديث أبي بكر الذي ذكرناه . قوله ( انتظرنا ) جملة حالية ، وقوله ( انصرف ) أى إلى حجرته وهو جواب إذا ، وقوله ( قال ) استئناف أو حال . قوله ( على مكانكم ) أى كونوا على مكانكم . قوله ( على هيئتنا ) بفتح الهاء بعدها ياء تحتانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة ، والمراد بذلك أنهم امثلوا أمره في قوله «على مكانكم» فاستمروا على الهيئة - أى الكيفية - التي تركهم عليها ، وهى قيامهم في صفوفهم المتمتلة . وفي رواية الكشميني «على هيئتنا» بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة ، والهيئة الرفق ، ورواية الجماعة أوجه . قوله ( ينظف ) بكسر الطاء وضمها أى يقطر كما صرح به في الرواية التي بعد هذه . قوله ( وقد اغتسل ) زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال «إني كنت جنبًا فنسيت أن أغتسل» ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى في كتاب الفصل جواز النسيان على الأنبياء في أمر العبادة لأجل التشريع ، وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة ، لأن قوله «فصل» ظاهر في أن الإقامة لم تعد ، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت . وعن مالك إذا بعثت الإقامة من الاحرام تعاد ، وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن عذر . وفيه أنه لا حياء في أمر الدين ، وسبيل من غاب أن يأتي بعذر موم كأن يحمل بأنه يوم أنه رخص . وفيه جواز انتظار المأمومين بحجى الإمام قياما عند الضرورة ، وهو غير القيام المنهى عنه في حديث أبي قتادة . وأنه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم في الفصل . وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسيأتي في باب مفرد . وجواز تأخير الجنب الفصل عن وقت الحدث

(قائدة) : وقع في بعض النسخ هنا : قيل لأبي عبد الله - أى البخارى - إذا وقع هذا لاحدنا يفعل مثل هذا؟ قال : نعم . قيل : فينتظرون الإمام قياما أو قعودا ؟ قال : إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقعدوا ، وإن كان بعد التكبير انتظروه قياما . ووقع في بعضها في آخر الباب الذي بعده

## ٢٥ - باب إذا قال الإمام «مكانكم» حتى رجع انتظروه

٦٤٠ - حدثنا إسحاق قال حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال «أقيمت الصلاة ، فسوى الناس صفوفهم ، فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب . ثم قال : على مكانكم . فرجع فاغتسل ، ثم خرج ورأسه يقطر ماء ، فصلى بهم»

قوله ( باب إذا قال الإمام مكانكم ) هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في الفصل بلفظ . فقال لنا مكانكم ، بحذف حرف الجر . قوله ( حتى يرجع ) بالنون للكشميني ، وبالهمزة للاصلي ، وبالفتحانية

**الباقين . قوله ( حدثنا إسحق )** كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجوز ابن طاهر والجبالي أنه إسحق بن منصور ، وبه جزم المزى ، وكنت أجوز أنه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن الفريابي إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة . ومحمد بن يوسف هو الفريابي وقد أكثر البخاري منه بغير واسطة . **قوله ( عن الزمري عن أبي سلمة )** صرح بالتحديث في الموضعين لإسحاق بن راهويه في روايته له عن الفريابي ، ومن طريقه أخرجه أبو نصيم في المستخرج . **قوله ( فتقدم وهو جنب )** أى في نفس الأمر ، لا أنهم اطلعوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم ، وقد تقدم في الفصل في رواية يونس : فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب ، وفي رواية أبي نصيم ذكر أنه لم يغتسل ، ، وضمت قوائمه في الباب الذي قبله

## ٢٦ - باب قول الرجل : ما صليتنا

٦٤١ - **حدثنا أبو نصيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى قال سمعت أبا سلمة يقول : أخبرنا جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ جاءه عمر بن الخطاب يوم اتخندق فقال : يا رسول الله ، والله ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب ، وذلك بعد ما أفطر الصائم . قال النبي ﷺ : والله ما صليتها . فذكر النبي ﷺ إلى بطحان وأنا معه ، فخرصاً ثم صلى - بنى العصر - بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

**قوله ( باب قول الرجل للنبي ﷺ ما صليتنا )** قال ابن بطال : فيه رد لقول إبراهيم النخعي : يكره أن يقول الرجل لم فصل ويقول فصل . قلت : وكراهة النخعي إنما هي في حق منتظر الصلاة ، وقد صرح ابن بطال بذلك ، ومنتظر الصلاة في صلاة كما ثبت بالنص ، فإطلاق المنتظر ما صليتنا ، يقتضى نفي ما أثبتته الشارع فلذلك كرهه ، والإطلاق الذي في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في د باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت ، في أبواب المواقيت ، فافترق حكمهما وتغايرا . والذي يظهر لي أن البخاري أراد أن ينبه على أن الكراهة المحكية عن النخعي ليست على إطلاقها لما دل عليه حديث الباب ، ولو أراد الرد على النخعي مطلقاً لأفصح به كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة : فانتنا الصلاة ، ، ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النبي فيه من قول النبي ﷺ لا من قول الرجل ، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضاً ، وهو عمر كما أورده في المغازي ، وهذه عادة معروفة للمؤلف يترجم ببعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة ، ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة فقالوا : يا رسول الله سهونا فلم فصل حتى طلعت الشمس ، وبقيّة فوائده الحديث تقدمت في المواقيت . **قوله ( ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب )** وذلك بعد ما أفطر الصائم . قال الكرماني مستشكلاً : كيف يكون المجيء بعد الغروب ؟ لأن الصائم إنما يفطر حيثئذ مسح تصريحه بأنه جاء في اليوم ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم اتخندق زمان الخندق ، والمراد به بيان التاريخ لا خصوص الوقت اه . والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله ذلك بعد ما أفطر الصائم ، إشارة إلى الوقت الذي خاطب به عمر النبي ﷺ لا إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر ، فانه كان قرب الغروب كما تدل عليه ، كاد ، . رأما إطلاق اليوم وإرادة زمان

الوقعة لا خصوص النهار فهو كثير

## ٢٧ - باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة

٦٤٢ - **حدثنا** أبو معمر عبد الله بن عمرو قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلاً في جانب السجدة ، فقام إلى الصلاة حتى نام القوم » [الحديث ٦٤٢ - طرفاه في : ٦٤٣ ، ٦٤٢]

**قوله** ( باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة ) أى هل يباح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أو لا ؟ وتعرض بكسر الراء أى تظهر . **قوله** ( عن أنس ) في رواية لمسلم « سمع أنسا ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( أقيمت الصلاة ) أى صلاة العشاء ، بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم . **قوله** ( يناجي رجلاً ) أى يحادثه ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ، ولم أقف على مستند ذلك . فيل ويحتمل أن يكون ملكاً من الملائكة جاء بوحى من الله عز وجل ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال . **قوله** ( حتى نام بعض القوم ) زاد شعبة عن عبد العزيز « ثم قام فصلى ، أخرجه مسلم ، وهو عند المصنف في الاستئذان . ووقع عند إسماعيل بن راهويه في مسنده عن ابن عليه عن عبد العزيز في هذا الحديث « حتى نفس بعض القوم » ، وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقاً ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة ، وترجم عليه المؤلف في الاستئذان « طول النجوى » ، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان للحاجة ، أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه ، واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير ، قال الزين بن المنير : خص المصنف الإمام بالذکر مع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجة النبي ﷺ لقوله « والنبي ﷺ يناجي رجلاً » ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس : ورجل يناجي النبي ﷺ انتهى ، وهذا ليس بلازم ، وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم بلفظ « أقيمت الصلاة ، فقال رجل : لى حاجة . فقام النبي ﷺ يناجيه ، والذي يظهر لى أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام ، لأن المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام . ولما أن كانت مسألة الكلام بين الإحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيد بها بالإمام فقال :

## ٢٨ - باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

٦٤٣ - **حدثنا** عبيد الله بن الوليد قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا حميد قال سألت ثابثاً البنانى عن الرجل يتسكلم بعد ما أقام الصلاة ، فحدثني عن أنس بن مالك قال « أقيمت الصلاة ، فعرض للنبي ﷺ رجل فحسبته بعد ما أقيمت الصلاة » . وقال الحسن : إن منعه أمه عن العشاء في جماعة شقة عليه لم يطعمها

**قوله** ( باب الكلام إذا أقيمت الصلاة ) وأشار بذلك إلى الرد على من كرهه مطلقاً . **قوله** ( حدثنا عبيد الله بن الوليد ) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمل . والاسناد كله بصريون أيضاً . وقول حميد سألت



ثابتاً ، يشعر بأن الاختلاف في حكم المسألة كان قديماً ، ثم إنه ظاهر في كونه أخذه عن أنس بواسطة ، وقد قال البزار : إن عبد الأعلى بن عبد الأعلى تفرد عن حميد بذلك ، ورواه عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة . قلت : كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد ، وكذلك أخرجه ابن حبان من طريق هشيم عن حميد ، لكن لم أقف في شيء من طرقه على تصريح بسماحه له من أنس وهو مدلس ، فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة : قوله ( لحبسه ) أي منعه من الدخول في الصلاة ، وزاد هشيم في روايته « حتى نفس بعض القوم ، ويدخل في هذا الباب ما سيأتي في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال « حدثنا أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه ، زاد ابن حبان « قبل أن يكبر فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا ، لكن لما كان هذا يتعلق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالاول أظهر في جواز السلام مطلقاً . والله أعلم

( خاتمة ) اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المفوعة على سبعة وأربعين حديثاً : المعلق منها ستة أحاديث ، المكرر فيه وفيها معنى ثلاثة وعشرون والخالص أربعة وعشرون ، ووافقه مسلم على تحريجها سوى أربعة أحاديث : حديث أبي سعيد « لا يسمع مدى صوت المؤذن » وحديث معاوية وجابر في القول عند سماع الأذان ، وحديث بلال في جعل لصيحه في أذنيه . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار . والله أعلم

( أبواب صلاة الجماعة والإمامة ) ولم يفرد البخاري بكتاب قياً رأينا من نسخ كتابه ، بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به ، لكن ترجم عليه أبو نعيم في المستخرج ، وكتاب صلاة الجماعة ، فلعلها رواية شيخه أبي أحمد الجرجاني

## ٢٩ - باب وجوب صلاة الجماعة

وقال الحسن : إن منعه أمه عن العشاء في الجماعة شقة لم يطعها

٦٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخاف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسي بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجحد عرفاً سميناً أو سرمانين حسنتين لشهد العشاء »

[ الحديث ٦٤٤ - أطرافه في : ٦٥٧ ، ٢٤٢٠ ، ٦٢٢٤ ]

قوله ( باب وجوب صلاة الجماعة ) هكذا بت الحكم في هذه المسألة ، وكأن ذلك لقوة دليلها عنده ، لكن أطلق الوجوب وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية ، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين ، لما عرف من عاداته أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكملها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب ، وبهذا يحجب من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به ، ولم ينه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن ، وقد وجدته بمعناه وأتم منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي بأسناد صحيح « عن الحسن في رجل يصوم - يعني تطوعاً - فتأمره أمه أن يفطر ، قال : فليفطر ولا قضاء عليه ، وله أجر الصوم وأجر البر . قيل : فتناه أن يصلي العشاء في جماعة ، قال : ليس ذلك لها ، هذه فريضة ، وأما حديث الباب

فظاهر في كونها فرض عين ، لأنها لو كانت سنة لم يهدد ناركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكافة فائمه بالرسول ومن معه . ويحتمل أن يقال : التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق ناوكي فرض الكفاية كشروعية قتال ناوكي فرض الكفاية ، وفيه نظر لان التحريق الذي قد يفضي إلى القتل أخص من المغالبة ، ولان المغالبة إنما تشرع فيها إذا تمالأ الجميع على الترك ، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وجماعة من محدثي الشافعية كابي ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وبالسبح داود ومن تبعه لجعلها شرطاً في صحة الصلاة ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مبنى على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، فلما كان الهم المذكور دالاً على لازمه وهو الحضور ، وجوب الحضور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط ، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة . إلا أنه لا يتم إلا بتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل إنه الغالب . ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال أحمد : إنها واجبة غير شرط انتهى . وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية ، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة ، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة : منها ما تقدم . ومنها وهو ثانياً ونقله إمام الحرمين عن ابن خزيمة ، والذي نقله عنه النووي الوجوب حسبما قال ابن بزيمة إن بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه بالتحريك م بالتوجه إلى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما لم يتركها إذا توجه . وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه . قلت : وليس فيه أيضاً دليل على أنه لو فعل ذلك لم يتداوكتها في جماعة آخرين . ومنها وهو ثالثاً ما قال ابن بطلال وغيره : لو كانت فرضاً لقال حين توعده بالإحراق من تخلف عن الجماعة لم تجزئه صلاته ، لانه وقت البيان . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتصيص وقد يكون بالدلالة ، فلذا قال بالتحريك د لقد هممت الخ ، دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان . ومنها وهو رابعاً ما قال البايج وغيره إن الخبر ورد مورد الوجز وحقيقته غير مرادة . وإنما المراد بالمباغة ، ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفار ، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار ، وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم على نسخه ، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع . ومنها وهو خامساً كونه بالتحريك ترك تحريقهم بعد التهديد ، فلو كان واجباً ما عفا عنهم ، قال القاضي عياض ومن تبعه : ليس في الحديث حجة لانه عليه السلام هم ولم يفعل ، زاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم ، وتعقبه ابن دقيق العيد فقال : هذا ضعيف لانه بالتحريك لا بهم إلا بما يجوز له فعله لوفعه ، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا أنجزوا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه ، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقتل صلاة النساء وأسرت قتياني يحرقون ، الحديث . ومنها وهو سادساً أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة ، وهو متعقب بأن في رواية مسلم : لا يشهدون الصلاة ، أي لا يحضرون ، وفي رواية مجملان عن أبي هريرة عند أحمد : لا يشهدون النساء في الجميع ، أي في الجماعة ، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً : ليمتنين رجال عن تركهم الجماعة أولاً حرقن بيوتهم ، . ومنها وهو سابعاً أن الحديث ورد في الحديث على مخالفة فمل أهل التفات والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل ، أشار إليه الزين بن المنير ، وهو

قريب من الوجه الرابع . ومنها وهو ثامنها أن الحديث ورد في حق المنافقين ، فليس التهديد لترك الجماعة بمقصوده فلا يتم الدليل ، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم ، وبأنه كان معرضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقد قال : لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه ، وتعقب ابن دقيق العيد هذا التعقب بأنه لا يتم إلا إذا ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك ، فإذا ثبت أنه كان مخيرا فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . انتهى . والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب : ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر ، الحديث ، ولقوله : لو يعلم أحدكم الخ ، لأن هذا الوصف لائق بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل ، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية مجملان : لا يشهدون العشاء في الجميع ، وقوله في حديث أسامة : لا يشهدون الجماعة ، وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي دارد : ثم آتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة ، فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر ، لأن الكافر لا يصل في بيته وإنما يصل في المسجد رباه وسمعة ، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء ، نبه عليه القرطبي . وأيضا فقوله في رواية المقبري : لو لا ما في البيوت من النساء والذرية ، يدل على أنهم لم يكونوا كفارا لأن تحريق بيت الكافر إذا تعين طريقا إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته ، وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في الحديث نفاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لأنه يتضمن أن ترك الجماعة من صفات المنافقين ، وقد نهينا عن التشبه بهم ، وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها ، قال الطيبي : خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة ، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ، ويدل عليه قول ابن مسعود : لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق ، رواه مسلم انتهى كلامه . وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس حدثني عومتي من الأنصار قالوا : قال رسول الله ﷺ : ما بشهدهما منافق ، يعني العشاء والفجر . ولا يقال فهذا يدل على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لا تنفاه أن يكون المؤمن قد يتخلف ، وإنما ورد الوعيد في حق من تخلف لأنني أقول بل هذا يقوى ما ظهر لي أولا . أن المراد بالنفاق المعصية لا نفاق الكفر ، فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه مجازا لما دل عليه مجموع الأحاديث . ومنها وهو تاسعها ما ادعاه بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض ، ويمكن أن يتقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي وإضافته في كتاب الجهاد ، وكذا ثبوت نسخ ما يتضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال ، وبطلان النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا ، لأن الإفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ، ومن لازم ذلك الجواز . ومنها وهو عاشرها أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات ، ونصره القرطبي ، وتعقب بالأحاديث المصروفة بالعشاء ، وفيه بحث لأن الأحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء والفجر معا ؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال ، لأنه لا يتم إلا إن تعين كونها غير الجمعة ، أشار إليه ابن دقيق العيد ، ثم قال فليتأمل الأحاديث الواردة

في ذلك . انتهى . وقد تأملتها فرأيت التبيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود ، أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من روايه الأخرج عنه يومى إلى أنها العشاء لقوله في آخره « لشهد العشاء » ، وفي رواية مسلم « يعنى العشاء » ، ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضا الإيلاء إلى أنها العشاء والفجر ، وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء حيث قال في صدر الحديث « آخر العشاء ليلة نخرج فوجد الناس قليلا ففضب ، فذكر الحديث . وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه « يعنى الصلوات العشاء والغداة » ، وفي رواية مجملان والمقبى عند أحد التصريح بتعيين العشاء ، ثم سائر الروايات عن أبي هريرة على الإبهام . وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسبق لفظه وساقه الترمذى وغيره من هذا الوجه بإبهام الصلاة ، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر ، وخالفهم معمر عن جعفر فقال « الجمعة » ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، والبيهقى من طريقه وأشار إلى ضعفها للشذوذها ، ويدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبرانى في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث ، قال يزيد : قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عوف الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : سمعت أذناى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله ﷺ ما ذكر جمعة ولا غيرها . فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة ، وأما حديث ابن أم مكتوم فساد ذكره قريبا وأنه موافق لأبي هريرة . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لأن أخرجه متأخر الحديث أبي هريرة ، ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنها واقعتان كما أشار إليه النووي والمحيط الطبرى ، وقد وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم « ان رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال : اتقوا هممت أنى آتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم . فقاسم ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله قد علمت ما بى ؟ وإيس لى قائد - زاد أحمد - وان بينى وبين المسجد شجرا ونحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة . قال : أسمع الإقامة ؟ قال : نعم . قال فاحضرها . ولم يرخص له ، ولا ابن حبان من حديث جابر قال « أسمع الأذان ؟ قال : نعم . قال : فأتها ولو حبوا ، وقد حمله العلماء على أنه كان لا يشق عليه التصرف بالمشى وحده ككثير من العميان . واعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة في الصلوات كلها ورجحوه بحديث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة ، قالوا : لأن الرخصة لا تكون إلا عن واجب ، وفيه نظر ، ورواه ذلك أمر آخر ألزم به ابن دقيق العيد من يتمسك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى ، وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها ، وأشار الانقصال عنه بالتمسك بدلالة العموم ، لكن نوزع في كون القول بما ذكر أولا ظاهرة محضة (١) فان قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضيه ،

(١) ليس هذا بجديد ، والصواب ما قاله ابن خزيمة وغيره من الوجوب للجماعة في جميع الصلوات . وإنما يستقيم حل المطلق على المقيد إذا لم يوجد دليل على التعميم ، وفي هذه المسألة قد قام الدليل على التعميم كحديث « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له » إلا من عذر ، وغيره من الأحاديث التى أشار إليها الشارح في هذا الباب . وذكر العشاء والفجر في بعض الروايات لا يقتضى التخصيص لاحتمال كون التوعدين لم يتخلفوا إلا عنهما كما قد بين ذلك في كثير من الروايات . ولأن الحكمة في شرعية الجماعة تقتضى التعميم . والله أعلم

ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى ، لان غير العشاء والفجر مظنة الشغل بالتكسب وغيره ، أما العصران فظاهر ، وأما المغرب فلانها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل ولا سيما للصائم مع ضيق وقتها ، بخلاف العشاء والفجر فليس للمتخلف عنهما عند غير الكسل المذموم ، وفي المحافظة عليهما في الجماعة أيضا انتظام الألفة بين المجاورين في طرفي النهار ، وليختموا النهار بالاجتماع على الطاعة ويفتخروا كذلك . وقد وقع في رواية عجlan عن أبي هريرة عند أحمد تخصيص التهديد بمن حول المسجد ، وسيأتي توجيه كون العشاء والفجر أثقل على المنافقين من غيرهما . وقد أطلت في هذا الموضع لارتباط بعض الكلام ببعض ، واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة في غير هذا الشرح . قوله ( عن الاعرج ) في رواية السراج من طريق شعيب عن أبي الزناد سمع الاعرج . قوله ( والذي نفسى بيده ) هو قسم كان النبي ﷺ كثيرا ما يقسم به ، والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله ، أى بتقديره وتدبيره (١) . وفيه جواز القسم على الأمر الذى لا شك فيه تنديها على عظم شأنه ، وفيه الرد على من كره أن يحلف بالله مطلقا . قوله ( لقد هممت ) اللام جواب القسم ، والمهم العزم وقيل دونه ، وزاد مسلم في أوله « انه ﷺ فقد ناسا في بعض الصلوات فقال : لقد هممت » فأفاد ذكر سبب الحديث . قوله ( يحطب ) يحطب ( كذا للصموى والمستمل بلام التعليل ، وللكشميهني والباقيين « فيحطب » ، بالفاء ، وكذا هو في الموطأ . ومعنى يحطب يكسر لبس لاشتغال النار به . ويحتمل أن يكون أطاق عليه ذلك قبل أن يتصف به تجوزا بمعنى أنه سيتصف به . قوله ( ثم أخاف إلى رجال ) أى أنهم من خلفهم ، وقال الجوهري : خالف إلى فلان أى أنه إذا غاب عنه ، أو المعنى أخاف الفعل الذى أظهرت من إقامة الصلاة وأتركه وأسير اليهم ، أو أخاف ظنهم في أنى مشغول بالصلاة عن قصدى اليهم ، أو معنى أخاف أتخلف - أى عن الصلاة - إلى قصدى المذكورين ، والتقييد بالرجال يخرج النساء والصبيان . قوله ( فأحرق ) بالتشديد ، والمراد به التكثير ، يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه قوله ( عليهم ) يشمر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال ، بل المراد تحريق المقصودين ، والبيوت تبعاً للقاطنين بها . وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح « فأحرق بيوتا على من فيها » . قوله ( والذي نفسى بيده ) فيه إعادة العين للبالغة في التأكيد . قوله ( عرفا ) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها فاف قال الخليل : العراق العظيم بلام لحم ، وإن كان عليه لحم فهو عرق ، وفي المحكم عن الاصمعي : العرق بسكون الراء قطعة لحم . وقال الأزهري : العرق واحد العراق وهى العظام التى يؤخذ منها هبر اللحم ، ويبقى عليها لحم فقيق فيكسر ويطبخ ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويشمس العظام ، يقال عرقت اللحم واعترفته وتمرقه إذا أخذت اللحم منه نهشا . وفي المحكم : جمع العرق على عراق بالضم عزيز ، وقول الاصمعي هو اللاتق هنا . قوله ( أو مرمانين ) تشية مرماة بكسر الميم وحكى الفتح ، قال الخليل : هى ما بين ظفري الشاة ، وحكاها أبو عبيد وقال : لا أدري ما وجهه . ونقله المستمل في روايته في كتاب الأحكام عن الفربري قال : قال يونس عن محمد بن سليمان عن البخاري : المرماة بكسر الميم مثل مساة وميضاة ما بين ظفري الشاة من اللحم ، قال عياض فالجيم على هذا أصلية ، وقال الاخفش : المرماة لعبة كانوا يلعبونها بنصال محدودة يرمونها في كوم من حراب ، فأبهم أثبتها في الكوم غلب ، وهى المرماة والمدحاة . قلت : ويبعد أن

(١) وذلك لأنه سبحانه ماله كما والمتصرف فيها . وفي ذلك من التوائد مع ما ذكر إثبات اليد لله سبحانه على الوجه الذى يليق به ، كالقول في سائر الصفات ، وهو سبحانه منزّه عن مشابهة المخلوقات في كل شئ ، موصوف بصفات السكك الاثني به . فتنبه

تكون هذه مراد الحديث لأجل التثنية ، وحكى الحربي عن الأصمعي أن الرمأة سهم الهدف ، قال : ويؤيده ما حدثني . . ثم ساق من طريق أبي رافع عن أبي هريرة نحو الحديث بلفظه لو أن أحدهم إذا شهد الصلاة معي كان له عظم من شاة سمينة أو سهمان لفعل ، وقيل الرمأة سهم يتعلم عليه الرمي ، وهو سهم دقيق مستو غير عمد ، قال الزين ابن المنير : ويدل على ذلك التثنية ، فانها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام الممعدة الحربية فانها لا يتكرر رميها . وقال الزعفراني : تفسير الرمأة بالسهم ليس بوجيه ، ويدفعه ذكر العرق معه . ووجه ابن الاثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل أتبعه بالسهمين لأنهما مما يلبي به انتهى . وإنما وصف العرق بالسمن والرمأة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما . وفيه الإشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الخفيف من مطعوم أو ملعوب به ، مع التفريط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة . وفي الحديث من الفوائد أيضا تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر أكتفى به عن الأهل من العقوبة ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، وفيه جواز العقوبة بالمال . كذا استدل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم ، وفيه نظر لما أسلفناه ، ولاحتمال أن التحريق من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، إذ الظاهر أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يحتفون في بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتحريقها عليهم . وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لأنه ﷺ هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة ، فاراد أن ينهتهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد . وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الأحكام . باب إخراج أهل المعاصي والرب من البيوت بعد المعرفة ، يريد أن من طلب منهم بحق فاختنى أو امتنع في بيته لندا ومطلا أخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها ، كما أراد ﷺ إخراج المتخلفين عن الصلاة باللقاء النار عليهم في بيوتهم . واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بها ، ونوزع في ذلك . ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلون في بيوتهم كما قدمناه تكرر عليه . نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلا راسا أحق بذلك ، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائما ولا غالبا ، لأنه يمكن الفرار منه أو الانحاد له بعد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب . وفي قوله في رواية أبي داود ليست بهم حلة ، دلالة على أن الأعداء تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض ، وكذا الجمعة . وفيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستغنى في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة ، فقد ذكروا من الأعذار في التخلف عنها خوف فوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء . واستدل به على جواز إمارة المفضول مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بزيعة : وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائبا ، وهذا لا يختلف في جوازه ، واستدل به ابن العربي على جواز إعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك ، وتعقب بأنه منسوخ <sup>(١)</sup> كما قيل في العقوبة بالمال . والله أعلم

(١) جزم الشارح بالسسخ ليس بجيد ، والصواب عدم النسخ ، لأدلة كثيرة معروفة في محلها ، منها حديث الباب . وإنما المنسوخ التعذيب بالنار فقط . والله أعلم

## ٣٠ - باب فضل صلاة الجماعة

وكان الأسود إذا قاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر  
وجاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه ، فأذن وأقام وصلى جماعة

٦٤٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة »  
[المجلد ٦٤٥ - طرحة ١ : ٦٤٩]

٦٤٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة »

٦٤٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « صلاة الرجل في الجماعة تضاف على صلاته في بيته وفي شوقه خمساً وعشرين ضيقاً ، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لا يخرجها إلا الصلاة ، لم تحط خطوة إلا رقت لها بها درجة وحط عنه بها خطيئة . فإذا صلى لم تزل الملائكة تفضل عليه ما دام في مصلاته : اللهم صل عليه ، اللهم ارحمه . ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة »

قوله ( باب فضل صلاة الجماعة ) أشار الزين بن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة يناق الترتيب التي قبلها ، ثم أطال في الجواب عن ذلك ، ويمكن منه أن كون الشيء واجباً لا يناق كونه ذا فضيلة ، ولكن الفضائل تتفاوت ، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفذ . قوله ( وكان الأسود ) أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه « إذا قاتته الجماعة في مسجد قومه . ومنابعه لترجمة أنه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة إلى خلاص الذمة وتوجه إلى مسجد آخر ، كذا أشار إليه ابن المنير ، والذي يظهر لي أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً كما سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة ، لأن التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سنبينه . قوله ( وجاء أنس ) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال « مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة ، فذكر نحوه قال : وذلك في صلاة الصبح ، وفيه « فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى باصحابه » وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عن الجعد ، وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد العمري عن الجعد نحوه وقال « مسجد بني رفاعه ، وقال ه . لجاء أنس في نحو عشرين من قتيانه ، وهو يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع في المسجد . قوله ( صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ ) بالهجمة أي المنفرد ، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفرداً

وحده . وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح وأفظه ، صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده . قوله ( سبع وعشرين درجة ) قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعا وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع ، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب ، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني ، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي قتال أربع أو خمس على الشك ، وسوى رواية لابي هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضى وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لابي عوانة بضعاً وعشرين وإيست مغايرة أيضا لصدق البضع على الخمس ، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إذ لا أثر للشك ، واختلف في أيهما أرجح فليل رواية الخمس لكثرة روايتها ، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو يميز العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله درجة ، أو حذف المميز . إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها دضعفا ، وفي بعضها دجزءا ، وفي بعضها ددرجة ، وفي بعضها د صلاة ، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس ، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التقنن في العبارة . وأما قول ابن الاثير : إنما قال درجة ولم يقل جزءا ولا نصيبا ولا حظا ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن تلك فوق هذه بكذا وكذا درجة لأن الدرجات إلى جهة فوق ، فكأنه بناء على أن الأصل لفظ درجة وما عدا ذلك من تصرف الرواة ، لكن نفيه ورود الجزء دزود ، فإنه ثابت ، وكذلك الضعف ، وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه : منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير ، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد ، لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعى وحكى عن نبيه ، وعلى هذا فليل وهو الوجه الثاني : لعله عليه السلام أخبر بالخمسة ، ثم أمده الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع ، وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه ، لكن إذا فرغنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص ثانياً أن اختلاف العددين باختلاف مبرزهما ، وعلى هذا فليل : الدرجة أصغر من الجزء ، وتعقب بأن الذى روى عنه الجزء روى عنه الدرجة . وقال بعضهم : الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة ، وهو مبنى على التفاضل . رابعها الفرق بقرب المسجد وبعده . خامسها الفرق بحال المصل كأن يكون أعلم أو أخشع . سادسها الفرق بإيقاعها في المسجد أو في غيره . سابعها الفرق بالانتظار للصلاة وغيره . ثامنها الفرق بأدراك كلها أو بعضها . تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتهم . عاشرها السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك . حادى عشرها السبع مختصة بالظهرية والخمس بالسرية ، وهذا الوجه عندى أوجهها لما سأبينه . ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى . ونقل الطيبي عن التوريشي ما حاصله : إن ذلك لا يدرك بالراى ، بل مرجعه إلى علم



النبوة التي قصرت علوم الألباء عن ادراك حقيقتها كلها ، ثم قال : ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين كصفوف الملائكة ، والافتداء بالإمام ، وإظهار شعائر الاسلام وغير ذلك . وكأنه يشير إلى ما قدمه عن غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذي ذكره لا يفيد المطلوب ، لكن أشار الكرمانى إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمسا فأريد المبالغة في تكثيرها فضربت في مثلها فصارت خمسا وعشرين . ثم ذكر للسمع مناسبة أيضا من جهة عدد ركعات الفرائض وروايتها ، وقال غيره : الحسنة بعشر لمصل منفردا فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس ، أو يزداد عند أيام الأسبوع . ولا يخفى فساد هذا . وقيل : الاهداد عشرات ومئين وألف وخير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور ربعا ، وهذا أشد فسادا من الذى قبله . وقرأت بخط شيخنا البلقينى فيما كتب على العمدة : ظهر لى في هذين العديدين شيء لم أسبق إليه ، لأن لفظ ابن عمر : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ، ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة : صلاة الرجل في الجماعة ، وعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة ، وأدنى الاعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة وهي بعشرة فيحصل من مجموعها ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى . وظهر لى في الجمع بين العديدين أن أقل الجماعة إمام ومأموم ، فلو لا الإمام ما سمي المأموم مأموما وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حل الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل . وقد خاض قوم في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة ، قال ابن الجوزى : وما جاءوا بباطل . وقال المحب الطبري : ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة - معنى ثالث أحاديث الباب - إشارة إلى بعض ذلك ، ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك ، وقد فصلها ابن بطل ونعمه جماعة من الشارحين ، وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلا آخر أورده ، وقد نقحت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا يختص بصلاة الجماعة : فأرهما لإجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة ، والتذكير اليها في أول الوقت ، والمشي إلى المسجد بالسكينة ، ودخول المسجد داعيا ، وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة ، سادسها انتظار الجماعة ، سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ، ثامنها شهادتهم له ، تاسعها إجابة الإقامة ، عاشرها السلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة ، حادى عاشرها الوقوف منتظرا إحرام الإمام أو الدخول معه في أى هيئة وجده عليها ، ثانى عشرها إدراك تكبيرة الاحرام كذلك ، ثالث عشرها تسوية الصفوف وسد فرجها ، رابع عشرها جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده ، خامس عشرها الأمن من السهو غالبا وتنبيه الامام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه ، سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يلهم غالبا ، سابع عشرها تحسين الهيئة غالبا ، ثامن عشرها احتفاف الملائكة به ، تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان والأبعاث ، العشرون لإظهار شعائر الاسلام ، الحادى والعشرون لإرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل ، الثانى والعشرون السلامة من صفة النفاق ومن إساءة غيره الظن بأنه ترك الصلاة رأسا ، الثالث والعشرون رد السلام على الامام ، الرابع والعشرون الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعرد بركة الكامل على الناقص ، الخامس والعشرون قيام نظام الألفة بين الجيران وحصول تماهدهم في أوقات الصلوات . فهذه خمس وعشرون خصلة وردت في كل منها

أمر أو ترغيب يخصه ، وبقي منها أمران يختصان بالجمهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه لبواقي تأمين الملائكة ، وبهذا يرجع أن السبع تختص بالجمهرية (١) والله أعلم . ( تنبيهات ) : ( الاول ) مقتضى الخصال التي ذكرتها اختصاص التضعيف بالتجمع في المسجد وهو الراجع في نظري كما سيأتي البحث فيه ، وعلى تقدير أن لا يختص بالمسجد فانما يسقط عما ذكرته ثلاثة أشياء وهي المشي والدخول والتحية فيمكن أن تعرض من بعض ما ذكرنا يشتمل على خصاتين متقاربتين أقيمنا مقام خصلة واحدة كالاخيرتين لأن منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة السكامل على الناقص ، وكذا فائدة قيام نظام الآلة غير فائدة حصول التماسد ، وكذا فائدة أمن المؤمنين من السوء غالبا غير تنبيه الامام إذا سها . فهذه ثلاثة يمكن أن يعرض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب . ( الثاني ) لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتبكير في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار إحرام الامام ونحو ذلك ، لأن أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد التنية ولو لم يقع كما سبق والله أعلم . ( الثالث ) معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور للتجمع : وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال : والاول أظهر ، لأنه قد ورد مبينا في بعض الروايات انتهى . وكأنه يشير إلى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ « صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفذ » وفي أخرى « صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده » ، ولأحمد من حديث ابن مسعود باسناد رجاله ثقات نحوه وقال في آخره « كلها مثل صلاته » ، وهو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال « تضعف » لأن الضعف كما قال الازهرى المثل إلى مثل لعل ليس بمقصود على المثليين قول هذا ضعف الشيء أى مثله أو مثله فصاعدا لكن لا يزداد على العشرة . وظاهر قوله « تضعف » وكذا قوله في روايتي ابن عمر وأبي سعيد « تفضل » أى تزيد ، وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في « باب مساجد السوق » يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتزيد عليها العدد المذكور فيكون لمصلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد . قوله ( عن عبد الله بن خباب ) بمجمعة وموحدتين الأولى مثقلة ، وهو أنصاري مدني ، ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الارت ، لكن ليست له في الصحيحين رواية . قوله ( بخمس وعشرين ) في رواية الاصيلي « وخمسا وعشرين » زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد « فان صلاها في فلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة » ، وكان السر في ذلك أن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود المشقة ، بل حكى النووي أنه لا يجري فيه الخلاف في وجوبها (٢) لكن فيه نظر فانه خلاف نص الشافعي ، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال :

( ١ ) في هذا الترجيح نظر ، والأظهر عموم الحديث لجميع الصلوات الخمس ، وذلك من زيادة فضل الله سبحانه لمن يحضر الصلاة في الجماعة . والله أعلم

( ٢ ) ليس ما قاله النووي مجيد ، والصواب وجوب الجماعة حضرا وسفرا كما يعلم ذلك من فضله صلى الله عليه وسلم ومواظبته على الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقوله تعالى « وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة » الآية . وأما تفضيل صلاة من صلى في الفلاة قائم ركوعها وسجودها على صلاة من صلى في الجماعة فليس فيه حجة على عدم وجوب الجماعة في السفر لأن أدلتها محكمة فلا يجوز مخالفتها لشيء محتسب . وإنما يجب حمل هذا النص — إن صح — على من صلى في الفلاة حسب طاقته من غير ترك للجماعة عند إمكانها قائم ركوعها وسجودها مع كونه خاليا بره بعيدا عن الناس ، ففكر الله له هذا الأخلص والاهتمام بأمر الصلاة فصاعدا له هذا التصنيف . والله أعلم

في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى . وكأنه أخذه من إطلاق قوله ، فإن صلاما ، لتناوله الجماعة والانفراد ، لكن حمله على الجماعة أولى ، وهو الذي يظهر من السياق ، ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجود الجماعة ، وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها ستة ، ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتبط على صلاة الفرد وصفته من صلاة الجماعة ، فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وأجاب بأنه تفرض المسألة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فإن ثواب الفرض يحصل له بصلاته وحده ، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة ، فبقى الاشكال على حاله ، وفيه نظر لأن التضعيف لم يحصل بسبب الإعادة وإنما حصل بسبب الجماعة ، إذ لو أعاد منفردا لم يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وبما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفا عليه قال : فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة . قال : فإن كانوا أكثر من ذلك فملى عدد من في المسجد . فقال رجل : وإن كانوا عشرة آلاف ؟ قال نعم ، وهذا له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى ، لكنه غير ثابت . ( تنبيه ) : سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت الباقي ، وأورده الاسماعيلي قبل حديث عمر . قوله في حديث ابن هريرة ( صلاة الرجل في الجماعة ) في رواية الحموي والكشميني ، في جماعة ، بالشكر . قوله ( خمسة وعشرين ضعفا ) كذا في الروايات التي وقفنا عليها ، وحكى الكرماني وغيره أن فيه خمسا وعشرين درجة ، بتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة . قوله ( في بيته وفي سوقه ) مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرادى قاله ابن دقيق العيد ، قال : والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا ، لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا ، قال : وبهذا يرتفع الاشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى . ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة ، إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر ، وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردا ، بل الظاهر أن التضعيف المذكور يختص بالجماعة في المسجد ، والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع الشياطين ، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد . وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع ، وفي المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره . وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المغانمي أنه قال لعبد الله بن عمرو ابن العاص : أرايت من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته ؟ قال : حسن جميل . قال : فإن صلى في مسجد عشيرته ؟ قال : خمس عشرة صلاة . قال : فإن مشى إلى مسجد جماعة فصل في فيه ؟ قال : خمس وعشرون . انتهى . وأخرج حميد بن زنجويه في كتاب الترغيب ، نحوه من حديث وائلة ، وخص الخمس والعشرون بمسجد القبائل . قال : وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه - أي الجمعة - بخمسائه ، وسنده ضعيف . قوله ( وذلك أنه إذا توضأ ) ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور ، إذ التقدير : وذلك لأنه ، فكأنه يقول : التضعيف المذكور سببه كيت وكيت ، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على الغناء ما ليس معتبرا أو ليس مقصودا لذاته . وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى ، فالأخذ بها

متوجه ، والروايات المطلقة لا تنافيها بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة ، والذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن المخرج لا يسقط بأقامة الجماعة في البيوت ، وكذا روى عن أحمد في فرض العين ، ووجهه بان أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد ، وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه فيختص به المسجد ، ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار . قوله ( لا يخرجها إلا الصلاة ) أي قصد الصلاة في جماعة ، واللام فيها للعهد لما بيناه . قوله ( لم يخط ) بفتح أوله وضم الطاء . وقوله ( خطوة ) ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح ، قال الجوهري : الخطوة بالضم ما بين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة . وحزم اليعمرى أنها غشا بالفتح ، وقال القرطبي : إنها في روايات مسلم بالضم . والله أعلم . قوله ( فإذا صلى ) قال ابن أبي حجرة : أي صلى صلاة عامة ، لأنه صلى قال للسيد صلواته « ارجع فصل فانك لم تصل » . قوله ( في صلاة ) أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد ، وكأنه خرج مخرج الغالب ، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمرا على نية انتظار الصلاة كان كذلك . قوله ( اللهم ارحمه ) أي قائلين ذلك ، زاد ابن ماجه « اللهم تب عليه ، وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق « اللهم اغفر له » ، واستدل به على أفضلية الصلاة على غيرها من الاعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه وعبادتهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة ، وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكتونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم . واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطا لصحة الصلاة لأن قوله « على صلاته وحده » يقتضى صحة صلاته منفردا لاقتضاء صيغة أفعال الاشتراك في أصل التفاضل ، فان ذلك يقتضى وجود فضيلة في صلاة المنفرد ، وما لا يصح لا فضيلة فيه . قال القرطبي وغيره : ولا يقال إن لفظة أفعال قد ترد لاثبات صفة الفضل في إحدى الجهتين كقوله تعالى ( وأحسن مقبلا ) لانا نقول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أفعال مطلقة غير مقيدة بعدد معين ، فإذا قلنا هذا الصدد أزيد من هذا بكنا فلا بد من وجود أصل العدد ، ولا يقال يحمل المنفرد على المعذور لأن قوله « صلاة الفرد » صيغة عموم فيشمل من صلى منفردا بعذر وبغير عذر ، لحمله على المعذور يحتاج إلى دليل . وأيضا ففضل الجماعة حاصل للمعذور لما ساقى في هذا الكتاب من حديث أبى موسى مرفوعا « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما » وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة النافلة ، ثم رده بحديث « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، واستدل بها على تساوى الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت ، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة ، كذا قال بعض المالكية ، وقواه بما روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة لهم التضعيف خمسا وعشرين انتهى . وهو مسلم في أصل الحصول ، لكنه لا يبنى مزيد الفضل لما كان أكثر ، لاسيما مع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبى بن كعب مرفوعا « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما أكثر فهو أحب إلى الله » ، وله شاهد قوى في الطبراني من حديث قبات بن أشيم وهو بفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثلثة ، وأبوه بالمعجمة بعدها تحتيانية بوزن أحر ، ويترتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحب إعادة الجماعة مطلقا لتحصيل الأكثرية ، ولم يستحب ذلك الآخرون ، ومنهم من فصل فقال : تعاد مع الأعم أو الأورع أو في البقعة الفاضلة ، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد

الثلاثة ، والمشهور عنه بالمسجدين المكي والمدني . وكما أن الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضا ، ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المتيدة بصلاة الفجر ، واستدل بها على أن أقل الجماعة لإمام ومأموم ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قريبا إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب فضل صلاة الفجر في جماعة

٦٤٨ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بغير عشرين جزءاً ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ثم يقول أبو هريرة : فافرأوا إن شئتم ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾

٦٤٩ - قال شعيب : وحدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال : تفضلها بسبع وعشرين درجة

٦٥٠ - **حدثنا عمر بن حفص** قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال سمعت سالم قال : سمعت أم الدرداء تقول : دخل علي أبو الدرداء وهو مضطرب ، فقلت : ما أغضبك ؟ فقال : والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئا إلا أنهم يصلون جميعاً

٦٥١ - **حدثنا محمد بن العلاء** قال حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال النبي ﷺ « أعظم الناس أجراً في الصلاة أبدهم فأبدهم ثمسي ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلبها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلّي ثم يتألم »

**قوله** ( باب فضل صلاة الفجر في جماعة ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ، فانه يدل على منزلة لصلاة الفجر على غيرها . وزعم ابن بطلان أن في قوله « وتجتمع » إشارة إلى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ، ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها بسبع وعشرين ، وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في « باب فضل صلاة العصر » من المواقيت . **قوله** ( بخمس وعشرين جزءاً ) كذا في النسخ التي وقفت عليها ، ونقل الزركشي في نكته أنه وقع في الصحيحين « خمس » بحذف الموحدة من أوله والهاء من آخره ، قال : وخفض خمس على تقدير إلباء كقول الشاعر « أشارت كليب بالأكف الأصابع » أي إلى كليب . وأما حذف الهمزة فعلى تأويل الجزء بالدرجة انتهى . وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ « فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة » . **قوله** ( قال شعيب وحدثني نافع ) أي بالحديث مرفوعاً نحوه ، إلا أنه قال « بسبع وعشرين درجة » ، وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم ، وطريق شعيب هذه موصولة ، وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو بعيد ، بل هي مقطوعة على الإسناد الأول ، والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب : ونظائر هذا

في الكتاب كثيرة ، ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف ، ولم يستخرجها الاسماعيل ولا أبو نعيم ولا أوردوا الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب . **قوله** ( سمعت سالمًا ) هو ابن أبي الجعد ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زمانًا طويلًا . وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء ، فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى . وفسرها الكرماني هنا بصفات الكبرى وهو خطأ لقول سالم « سمعت أم الدرداء » وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة . **قوله** ( من أمة محمد ) كذا في رواية أبي ذر وكرمة ، وللباقين « من محمد » بحذف المضاف ، وعليه شرح ابن بطلان ومن تبعه فقال : يريد من شريعة محمد شيئًا لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة ، لحذف المضاف لدلالة الكلام عليه انتهى ، ووقع في رواية أبي الوقت « من أمر محمد » بفتح الهمة وسكون الميم بعدها راء ، وكذا ساقه الحميدى في جمعه ، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي الاسماعيل وأبي نعيم من طرق عن الأعمش ، وعندهم « ما أعرف فيهم » أى في أهل البلد الذي كان فيه ، وكان لفظ « فيهم » لما حذف من رواية البخارى صحف بعض النقلة « أمر » بامة ليعود الضمير في أنهم على الأمة **قوله** ( يصلون جميعًا ) أى مجتمعين ، وحذف المفعول وتقديره الصلاة أو الصلوات ، ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حصل في جميعها النقص والتفكير إلا التجميع في الصلاة ، وهو أمر نسبي لأن حال الناس في زمن النبوة كان أتم مما صار إليه بعدها ، ثم كان في زمن الشيخين أتم مما صار إليه بعدها وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان ، فبالتى شمرى إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان ؟ وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أمور الدين ، وإنكار المنكر باظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه ، والقسم على الخبر لتأكيد فيه في نفس السامع . **قوله** ( أبعدم فأبعدم بمشى ) أى إلى المسجد ، وسيأتى الكلام على ذلك بعد باب واحد . **قوله** ( مع الإمام ) زاد مسلم « في جماعة » وبين أنها رواية أبي كريب - وهو محمد بن العلاء - الذى أخرجه البخارى عنه ، **قوله** ( من الذى يصل ثم ينائم ) أى سواء صلى وحده أو في جماعة ، ويستفاد منه أن الجماعة تنفارت كما تقدم . ( تشكيل ) : استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب ، لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر ، بل آخره يشعر بأنه في العشاء . ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشى إلى الصلاة ، وإذا كان كذلك فالمشى إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها ، لأنها وإن شاركتها العشاء في المشى في الظلة فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتبه طبعها ، ولم أر أحدا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزين بن المنير فإنه قال : تدخل صلاة الفجر في قوله « يصلون جميعًا » وهى أخص بذلك من باقى الصلوات . وذكر ابن رشيد نحوه وزاد أن استشهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى ( أن قرآن الفجر كان مشهودا ) يشير إلى أن الاهتمام بها أكد . وأقول : تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط . ويمكن أن يقال : لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر صلى غيرهما من الصلوات ، وأن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة ، لحديث أبي هريرة شاهد الأول ، وحديث أبي الدرداء شاهد للثاني ، وحديث أبي موسى شاهد لهما . والله أعلم

## ٣٢ - باب فضل التهجير إلى الظهير

٦٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ خَصَنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ ، فَأَخْرَهُ ، فَبَشَّرَ اللَّهُ لَهُ ، فَقَرَّرَ لَهُ » [ الحديث ٦٥٢ - طرقة في ٢٤٧٢ ]

٦٥٣ - نُمِّ قَالَ « الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْمُونُ ، وَالْبَطُونُ ، وَالْعَرِيقُ ، وَصَاحِبُ الْمَدِيمِ ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » وَقَالَ « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ » [ الحديث ٦٥٣ - أطرافه في : ٧٢٠ ، ٧٨٢٩ ، ٥٧٣٣ ]

٦٥٤ - « وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَةِ وَالْعُشْبِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا » قَوْلُهُ ( باب فضل التهجير إلى الظهير ) كَذَا لِلْكَثَرِ وَعَلَيْهِ شَرْحُ ابْنِ التِّينِ وَغَيْرِهِ ، وَفِي بَعْضِهَا « إِلَى الصَّلَاةِ » وَعَلَيْهِ شَرْحُ ابْنِ بَطَالٍ . وَقَدْ قَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَيْهِ فِي « بَابِ الِاسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ » . قَوْلُهُ ( بَيْنَا رَجُلٌ ) فِي هَذَا الْمَتْنِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ : قِصَّةُ الَّذِي نَحْنُ غَضَنُ الشَّوْكِ ، وَالشَّهَدَاءُ ، وَالتَّرْغِيبُ فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِهِ مَا ذَكَرَ . وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ ذِكْرُ التَّهْجِيرِ ، وَقَدْ قَدَّمَ الْحَدِيثَ الثَّلَاثَ مَفْرَدًا فِي « بَابِ الِاسْتِهَامِ » عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ مَالِكٍ ، وَيَأْتِي الثَّانِي فِي الْجِهَادِ عِنْدَ أَيْضًا ، وَالْأَوَّلُ فِي الْمَظَالِمِ كَذَلِكَ وَنَكَلَمْنَا عَلَى شَرْحِهِ هُنَا ، وَكَأَنَّ قُتَيْبَةَ حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ هَكَذَا بِمَجْمُوعٍ فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ الْمُصَنِّفُ كَعَادَتِهِ فِي الْإِخْتِصَارِ ، وَنَكَلَفَ الزَّيْنَ بْنِ الْمُنِيرِ إِبْدَاءَ مَنَاسِبَةٍ لِلْأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ دَالٌ عَلَى أَنَّ الطَّاعَةَ وَإِنْ قُلْتَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَتْرَكَ ، وَاعْتَرَفَ بِعَدَمِ مَنَاسِبَةِ الثَّانِي . قَوْلُهُ ( فَأَخْرَهُ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « فَأَخْرَهُ » . قَوْلُهُ ( فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ) أَيْ رَضِيَ بِفَعْلِهِ وَقَبِلَ مِنْهُ ، وَفِيهِ فَضْلٌ لِإِمَاطَةِ الْأَدْنَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَقَدْ قَدَّمَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنَّهَا أَدْنَى شَبِّ الْإِيمَانِ . قَوْلُهُ ( الشَّهَدَاءُ خَمْسٌ ) كَذَا لِابْنِ ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ ، وَلِلْبَاقِينَ « خَمْسَةٌ » وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَذْكُورِ ، وَجَازَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْمُبَيَّنَ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَسِيَاقُ السَّكَّامِ عَلَى مَبَاحِثِهِ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

## ٣٣ - باب احتساب الآثار

٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ » . وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ « وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ » قَالَ : خُطَاهُمْ

[ الحديث ٦٥٥ - طرقاه في : ٦٥٦ ، ١٨٨٧ ]

٦٥٦ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ فَفَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعَرِّفُوا الْمَدِينَةَ فَقَالَ : أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ » . قَالَ مُجَاهِدٌ : خُطَاهُمْ : آثَارُهُمْ ، أَنْ يَمْشِيَ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ

**قوله** (باب احتساب الآثار) أى إلى الصلاة، وكأنه لم يقيدھا لتدخل كل مشى إلى كل طاعة. **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى. **قوله** (يا بنى سلة) بكسر اللام وهم بطن كبير من الانصار ثم من الخوارج، وقد غفل القزاز وتبعه الجوهرى حيث قال: ليس فى العرب سلة بكسر اللام غير هذا القبيل، فان الأئمة الذين صنّفوا فى المتون والمختلف ذكروا عددا من الأسماء كذلك، لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه **قوله** (الاختسابون) كذا فى النسخ التى وقفنا عليها بأثبات النون، وشرحه الكرماني بحذفها، ووجهه بان النواة أجازوا ذلك - يعنى تخفيفا - قال: والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد؟ فان لكل خطوة ثوابا. والاحتساب وان كان أصله المد لكنه يستعمل غالبا فى معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة. **قوله** (وحدثنا ابن أبي مریم) كذا لابی ذر وحده، وفى رواية الباقرين وقال ابن أبي مریم، وذكره صاحب الأطراف بلفظ وزاد ابن أبي مریم، وقال أبو نعیم فى المستخرج ذكره البخارى بلا رواية يعنى معلقا، وهذا هو الضواب، وله نظائر فى الكتاب فى رواية يحيى بن أيوب لانه ليس على شرطه فى الأصول. **قوله** (عن أنس) كذا لابی ذر وحده أيضا وللباقين. **حدثنا أنس**، وكذا ذكره أبو نعیم أيضا، وكذا سمعناه فى الأول من فوائد المخلص من طريق أحمد ابن منصور عن ابن أبي مریم ولفظه «سمعت أنسا»، وهذا هو السرى إيراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب ليبين الأمن من تدليس حميد، وقد تقدم نظيره فى «باب وقت العشاء» وقد أخرجه فى الحج من طريق سروان الفزارى عن حميد وساق المتن كاملا. **قوله** (فيزلوا قريبا) يعنى لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد، وقد صرح بذلك فى رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال «سمعت جابر بن عبد الله يقول: كانت ديارنا بعيدة من المسجد، فأردنا أن نبتاع بيوتا فنقرب من المسجد، فها أنا رسول الله ﷺ قال: ان لكم بكل خطوة درجة، والسراج من طريق أبي نضرة عن جابر: أرادوا أن يقربوا من أجل الصلاة. ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال «كانت منازلنا بسلع، ولا يعارض هذا ما سأتى فى الاستسقاء من حديث أنس، وما بيننا وبين سلع من دار، لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع، وبين سلع والمسجد قدر ميل. **قوله** (أن يعروا المدينة) فى رواية الكشممى «أن يعروا منازلهم»، وهو بضم أوله وسكون العين المهملة وضم الراء أى يتركونها خالية، يقال أعراه إذا أخلاه، والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذى لا يستتر فيه بشىء. ونبه هذه الكراهة على السبب فى منعهم من القرب من المسجد لتبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها، واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطا فى المشى إلى المسجد. وزاد فى رواية الفزارى التى فى الحج «فأقاموا»، ومثله فى رواية المخلص التى ذكرناها، وللترمذى من حديث أبي سعيد «فلم ينتقلوا»، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن جابر «فقالوا ما يسرنا أنا كننا نحولنا». **قوله** (وقال مجاهد خطام آثارهم والمشى فى الأرض بارجلهم) كذا لابی ذر وللباقين، وقال مجاهد (ونكتب ما قدموا وآثارهم) قال: خطام. وكذا وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجیح عنه قال فى قوله تعالى (ونكتب ما قدموا) قال: أعمالهم، وفى قوله (وآثارهم) قال: خطام. وأشار البخارى بهذا التطبيق إلى أن قصة بنى سلة كانت سبب نزول هذه الآية، وقد ورد مصرحا به من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره واستاده قوى، وفى الحديث أن أعمال البر إذا كانت خالصة تكتب آثارها حسنات. وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشى ما لم يحمل



على نفسه ، ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي علوه منه ، فأنكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، بل رجح دره المفسدة باخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه . واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطأ بحيث تساوى خطأ من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا ؟ وإلى المساواة جنح الطبري ، وروى ابن أبي شيبه من طريق أنس قال : مشيت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطأ وقال : أردت أن تنكسر خطانا إلى المسجد ، وهذا لا يلزم منه المساواة في الفضل وإن دل على أن في كثرة الخطأ فضيلة ، لأن ثواب الخطأ الشاق ليس كثواب الخطأ السهل ، وهو ظاهر حديث أبي موسى الماضي قبل باب حيث جعل أبعدهم مثنى أعظمهم أجرا ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجنبه مسجد قريب ، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب وإلا فاحياؤه بذكر الله أولى ، وكذا إذا كان في البعيد مانع من الكمال كأن يكون إمامه مبتدعا

### ٣٤ - باب فضل العشاء في الجماعة

٦٥٧ - **قوله** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال حدثني أبو صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا . لقد هممت أن أمر المؤمنين فيقيم ، ثم أمر رجلا يؤم الناس ، ثم أخذ شعلا من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد »

**قوله** ( باب فضل صلاة العشاء في الجماعة ) أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر ، فيحتمل أن يكون مراد الترجمة لإثبات فضل العشاء في الجلة أو لإثبات أفضليتها على غيرها ، والظاهر الثاني ، ووجهه أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم ، وسوى في هذا بينها وبين العشاء ، ومساوى الأفضل يكون أفضل جزما . **قوله** ( لبس أثقل ) كذا للأكثر بخذف الهمزة ، وبينه الكشميني في رواية أبي ذر وكريمة عنه فقال : ليس صلاة أثقل ، ودل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين ، ومنه قوله تعالى ( ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ) وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهما ، لأن العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم . وقيل وجهه كون المؤمنين يفوزون بما ترهب عليهما من الفضل لقيامهم بمحتهما دون المنافقين . **قوله** ( ولو يعلمون ما فيهما ) أى من مزيد الفضل ( لأتوهما ) أى الصلاةين ، والمراد لأنوا إلى المحل الذى يصليان فيه جماعة وهو المسجد . **قوله** ( ولو حبوا ) أى يزحفون إذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ، ولابن أبي شيبه من حديث أبي الدرداء : ولو حبوا على المرافق والركب ، وقد تقدم الكلام على باقى الحديث فى د باب وجوب صلاة الجماعة . **قوله** فى آخره ( على من لا يخرج إلى الصلاة بعد ) كذا الأكثر بلفظ د بعد ، ضد قبل ، وهى مبنية على الضم ، ومعناه بعد أن يسمع النداء إليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور ، وللكشميني بدلها د يقدر ، أى لا يخرج وهو يقدر على المجئ ، ويؤيده ما قدمناه من رواية لابن داود د وليست بهم علة ، ووقع عند الداودى الشارح هنا د لا لعذر ، وهى أوضح من غيرها لكن لم تقف عليها فى شيء من الروايات عن غيره

## ٣٥ - باب اثنان لما فوقهما جماعة

٦٥٨ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِثِ**  
**عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا وَأَقْبَا ، ثُمَّ لِيُؤْمَسْكَ أَكْبَرُكُمْ »**

**قوله** ( باب اثنان لما فوقهما جماعة ) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة ، منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري وفي معجم البخوي من حديث الحكم بن عمير وفي أفراد الدارقطني من حديث عبد الله ابن عمرو وفي البيهقي من حديث أنس وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي أمامة وعند أحمد من حديث أبي أمامة أيضا ، انه **ﷺ** رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ فقام رجل فصلى معه ، فقال : هذان جماعة ، والقصة المذكورة دون قوله هذان جماعة ، أخرجا أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح . **قوله** ( إذا حضرت الصلاة ) تقدم من هذا الوجه في « باب الأذان للسافر » وأوله « أتى رجلان النبي **ﷺ** يريدان السفر فقال لهما ، فذكره . وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمية صلاة الاثنين جماعة والجواب أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإمامة ، لأنه لو استوت صلاتهما معا مع صلاتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة كأن يقول : أذنا وأقبا وصليا . واعترض أيضا على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه ، فلعل الاختصار على الثانية من تصرف الرواة . والجواب أنهما قضيتان كما تقدم ، واستدل به على أن أقل الجماعة إمام ومأموم أعم من أن يكون المأموم رجلا أو صبيا أو امرأة . وتكلم ابن بطلال هنا على مسألة أقل الجمع والاختلاف فيها ، ورده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله « الاثنين جماعة » أن يكون أقل الجمع اثنين وهو واضح

## ٣٦ - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد

٦٥٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَلَّمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ . لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْتَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ »**

**قوله** ( باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ) أي ليصلها جماعة . **قوله** ( تصلي على أحدكم ) أي تستغفر له ، قيل عبر بتصلي ليتناسب الجزاء والعمل . **قوله** ( ما دام في مصلاه ) أي ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من وجه آخر . **قوله** ( لا يزال أحدكم الخ ) هذا القدر أفرد مالك في الموطأ عما قبله ، وأكثر الرواة ضموه إلى الأول لجمعوه حديثا واحدا ، ولا حرج في ذلك . **قوله** ( في صلاة ) أي في ثواب صلاة لا في حكمها ، لأنه يحمل له الكلام وغيره مما منع في الصلاة . **قوله** ( ما دامت ) في رواية الكشميني « ما كانت » وهو عكس ما مضى في الطهارة **قوله** ( لا يمنعه ) يقتضى أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور ، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر ، وهل يحصل ذلك لمن نية إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه ؟ الظاهر خلافه ، لأنه رتب

الثواب المذكور على المجموع من التوبة وشغل البقرة بالعبادة ، لكن المذكور ثواب يخصه ، ولعل هذا هو السر في إيراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه « ورجل قلبه معلق في المساجد ، وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله « ما لم يحدث ، وفيه زيادة على ما هنا ، وأن المراد بالحدث حدث الفرج ، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الاول ، لأن الأذى منهما يكون أشد ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في « باب فضل صلاة الجماعة » ويؤخذ من قوله « في مصلاه الذي صلى فيه ، أن ذلك مفيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى ، وبتقييد الصلاة الأولى بكونها مجزئة ، أما لو كان فيها نقص فاتها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر **قوله** ( اللهم أغفر له ، اللهم ارحمه ) هو مطابق لقوله تعالى ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ ﴾ ، قيل : السرف فيه أنهم يطمعون على أفعال بني آدم وما فيها من المعصية والخلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك ، لأن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، ولو فرض أن فيهم من تحفظ من ذلك فانه يروض من المغفرة بما يقابلها من الثواب

٦٦٠ - **حدثنا محمد بن بشير** قال **حدثنا يحيى** عن **عبيد الله** قال **حدثني خبيب بن عبيد الرحمن** عن **حفص بن عاصم** عن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال « **سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ** : **الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه** »

الحديث ٦٦٠ - أطرافه في : ١٤٢٣ ، ٦٤٦٩ ، ٦٨٠٦ ]

**قوله** ( **حدثنا يحيى** ) هو القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وخبيب بضم المعجمة وهو خال عبيد الله الراوى عنه ، وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد عبيد الله المذكور لآبيه . **قوله** ( **عن أبي هريرة** ) لم تختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك ، ورواه مالك في الموطأ عن خبيب فقال « **عن أبي سعيد أو أبي هريرة ، على الشك ، ورواه أبو قرة عن مالك بوار العطف لحمله عنهما ، وتابعه مصعب الزبيري ، وشذا في ذلك عن أصحاب مالك ، والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده والله أعلم . قوله** ( **سبعة** ) ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ، ووجه الكرماني بما عهضه أن الطائفة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق ، فالأولى باللسان وهو الذكر ، أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد ، أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني عام وهو العادل ، أو خاص بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، أو بالبدن وهو العفة . وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل فيما أنشدناه أبو إسحق التنوخي إذنا عن أبي الهدي أحمد بن أبي شامة عن أبيه سماعا من لفظه قال :

وقال النبي المصطفى إن سبعة  
يظلمهم الله الكريم بظله  
محج حفيظ ناشئ متصدق  
وباك مصل والإمام بعده

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً : من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وهاتان الخصلتان غير السبعة الماضية فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له . وقد أقيمت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروزي لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسألته بمحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فما استعصر في ذلك شيئاً ، ثم تنبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال ، وقد اتفقت منها سبعة وردت بأسانيد جياد ونظمتها في بيتين تذيلاً على بيتي أبي شامة وهما :

وزد سبعة : إظلال غاز وعونه وإنظار ذي عسر وتخفيف حمله

وإرفاد ذي غرم وعون مكاتب وتاجر صدق في المقال وفعله

فاما إظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر ، وأما عون المجاهد فرواه أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف ، وأما إنظار المعسر والوضيعة عنه ففي صحيح مسلم كما ذكرنا ، وأما إرفاد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور ، وأما التاجر الصدوق فرواه البغوي في شرح السنة من حديث سليمان وأبو القاسم التيمي من حديث أنس . والله أعلم . ونظمته مرة أخرى فقلت في السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله

وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بأسناد ضعيف ، ثم تنبعت ذلك لجمعت سبعة أخرى ونظمتها في بيتين آخرين وهما :

وزد سبعة : حزن ومشى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله

وأخذ حق باذل ثم كافل وتاجر صدق في المقال وفعله

ثم تنبعت ذلك لجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت : « تربع به السبعات من فيض فضله ، وقد أوردت الجميع في « الامالي » ، وقد أفردته في جزء سميت به « معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال » . قوله ( في ظله ) قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو ملكه . كذا قال ، وكان حقه أن يقول إضافة تشریف ، ليحصل امتياز هذا على غيره ، كما قيل للكعبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه . وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك ، وهو قول عيسى بن دينار وقواء عياض ، وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سليمان عند سعيد بن منصور بأسناد حسن « سبعة يظلهم الله في ظل عرشه » ، فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح ، وبه جزم القرطبي ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف في كتاب الحدود ، وبهذا يندفع قول من قال : المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلها إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة . ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ، والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة ، فيرجح أن المراد ظل العرش ، وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً « أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً امام عادل » . قوله ( الامام العادل ) اسم فاعل من العدل ، وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظه العدل ، قال وهو أبلغ لانه جعل المسمى نفسه عدلاً ، والمراد به صاحب الولاية العظمى ، ويلتحق به

كل من ولي شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه ، وبؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا ، وأحسن ما فسر به العادل أنه الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدمه في الذكر لمعوم النفع به .

**قوله** ( وشاب ) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى ، فإن ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى . **قوله** ( في عبادة ربه ) في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان « بعبادة الله » وهي رواية مسلم ، وهما بمعنى ، زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر « حتى توفي على ذلك » أخرجه الجوزقي . وفي حديث سلمان « أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله » . **قوله** ( معلق في المساجد ) هكذا في الصحيحين ، وظاهره أنه من التعليق كأنه شبهه بالشيء المعلق في المسجد كالفنديل مثلا إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجا عنه ، ويدل عليه رواية الجوزقي « كأنما قلبه معلق في المسجد » ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب ، ويدل عليه رواية أحمد « معلق بالمساجد » وكذا رواية سلمان « من حبها » وزاد الحموي والمستمل « متعلق » بزيادة مثناة بعد الميم وكسر اللام ، زاد سلمان « من حبها » وزاد مالك « إذا خرج منه حتى يعود إليه » . وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث للترجمة ، ومناسبتها الركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة ، وللأول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرض للجسد عارض . **قوله** ( تحابا ) بتشديد الباء وأصله تحابيا أي اشتراكا في جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهارا فقط ، ووقع في رواية حماد ابن زيد « ورجلان قال كل منهما للآخر إني أحبك في الله فصدرا على ذلك » ونحوه في حديث سلمان . **قوله** ( اجتماعا على ذلك وتفريقا عليه ) في رواية الكشميني « اجتماعا عليه » وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور ، والمراد أنهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعراض ديني سواء اجتماعا حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت . ووقع في الجمع للحميدي « اجتماعا على خير » ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عندي تحريف . ( تنبيه ) : عدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان لأن المحبة لا تتم إلا باثنين ، أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنيا عن عد الآخر ، لأن الغرض عد الحاصل لا عد جميع من اتصف بها . **قوله** ( ورجل طلبته ذات منصب ) بين المحذوف أحمد في روايته عن يحيى القطان فقال « دعت امرأة » ، وكذا في رواية كريمة ، ولمسلم وهو المصنف في الحدود عن ابن المبارك ، والمراد بالمنصب الأصل أو الشرف ، وفي رواية مالك « دعت ذات حسب » وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضا ، وقد وصفها باكل الأوصاف التي جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء ، زاد ابن المبارك « إلى نفسها » ، واللبق في الثوب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فعرضت نفسها عليه » ، والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعت إلى التزوج بها تخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها ، أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والاول أظهر ، وبؤيده وجود الكناية في قوله « إلى نفسها » ، ولو كان المراد التزويج لصرح به ، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وهسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت من مشاق التوصل إليها بمراودة ونحوها . **قوله** ( فقال إني أخاف الله ) زاد في رواية كريمة « رب العالمين » ، والظاهر أنه يقول ذلك بلسانه إما

ليزجها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ، ويحتمل أن يقوله بقلبه ، قال عياض قال القرطبي : إنما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى وحياء . قوله ( تصدق أخني ) بلفظ الماضي ، قال السكرماني هو جملة حالية بتقدير قد ، ووقع في رواية أحمد تصدق فأخني ، وكذا للسنن في الزكاة عن مسدد عن يحيى تصدق بصدقة فأخفاها ، ومثله لمالك في الموطأ ، فالظاهر أن راوى الأولى حذف العاطف ، ووقع في رواية الأصيل تصدق إخفاء ، بكسر الهمزة مدودا على أنه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أى تخفيا ، وقوله بصدقة ، نكراها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ، وظاهره أيضا يشمل المندوبة والمفروضة ، لكن نقل النووي عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفاؤها . قوله ( حتى لا تعلم ) بضم الميم وقتعها . قوله ( شماله ما تنفق يمينه هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخارى وغيره ، ووقع في صحيح مسلم مقلوبا د حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد ، ونبه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح ومثل له بحديث د ابن أم مكتوم يؤذن بليل ، وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الأذان ، وقال شيخنا : ينبى أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى . والأولى تسميته مقلوبا فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن كما قاله في المدرج سواء ، وقد سماه بعض من تقدم مقلوبا ، قال عياض : هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقلوب أو الصواب الأول وهو وجه الكلام لأن السنة المعهودة في الصدقة إعطاؤها باليمين ، وقد ترجم عليه البخارى في الزكاة باب الصدقة باليمين ، قال : ويشبه أن يكون الوهم فيه من دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لما أوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله ، فلو كانت بينهما مخالفة لبينها كما نبه على الزيادة في قوله د ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه ، انتهى . وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو من شيخ شيخه يحيى القطان ، فان مسلما أخرجه عن زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن يحيى وأشعر سياقه بان اللفظ لزهير ، وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير ، وأخرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرقى عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك ، وعقبه بأن قال : سمعت أبا حامد بن الشرقى يقول يحيى القطان عندنا وإم في هذا ، إنما هو د حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، قلت : والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه نظر ، لأن الإمام أحمد قد رواه عنه على الصواب ، وكذلك أخرجه البخارى هنا عن محمد بن بشار وفي الزكاة عن مسدد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمر وكلهم عن يحيى ، وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهير ترجع عنده أن الوهم من يحيى ، وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة ، مع احتمال أن يكون الوهم منهما تواردا عليه . وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس بمجيد لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن هرقية . وأما استدلال عياض على أن الوهم فيه من دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستا متساويتين ، والذي يظهر أن مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساوى في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المحظم إذا تساويا في المعنى ، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم . ولم نجد هذا الحديث من وجهه من الوجوه إلا عن أبي هريرة ، إلا ما وقع عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي

سعيد كما قدمناه قبل ، ولم نجد عن أبي هريرة إلا من رواية حفص ، ولا عن حفص إلا من رواية خبيب . نعم  
أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والرازي له عن سهيل عبد الله بن  
عامر الأسلمي وهو ضعيف لكن له ليس بمتروك ، وحديثه حسن في المناقبات ، ووافق في قوله « تصدق بيمينه » ،  
وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي بإسناد حسن موقوفاً عليه لكن حكمه الرفع . وفي مسند  
أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً « أن الملائكة قالت : يارب هل من خلقك شيء أشد من الجبال ؟ قال :  
نعم الحديد ، قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال : نعم النار ، قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء ، قالت :  
فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح ، قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله ،  
ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصور أنها تعلم لما علمت  
ما فعلت العين لشدة إخفائها ، فهو على هذا من مجاز التشبيه . ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزقي « تصدق بصدقة  
كأنما أخفى يمينه من شماله » ، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله . وأبعد من زعم  
أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فإنه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه ، وقيل هو من مجاز  
الحذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال مجاور شماله ، وقيل المراد أنه لا يراى بصدقته فلا يكتبها  
كاتب الشمال ، وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه أن يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج  
سلعته أو رفع قيمتها واستحسنه ، وفيه نظر إن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة ، وإن أراد أن هذا  
من صور الصدقة الخفية فسلم والله أعلم . قوله ( ذكر الله ) أي بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر ، و ( غالباً )  
أي من الخلو لأنه يكون حينئذ أبعد من الرياء والمراد غالباً من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملاء ، ويؤيده رواية  
البيهقي « ذكر الله بين يديه » ، ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد « ذكر الله في خلاه » ، أي في موضع خال  
وهي أصح : قوله ( ففاضت عيناه ) أي فاضت الدموع من عينيه ، وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هي التي  
فاضت ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له ، ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء  
من خشية الله ، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قلت : قد خص في بعض الروايات بالاول ،  
ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزقي « ففاضت عيناه من خشية الله » ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه  
الحاكم من حديث أنس مرفوعاً « من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصبب الأرض من دموعه لم  
يعذب يوم القيامة » . ( تنبيهان ) : ( الاول ) ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر ،  
إلا إن كان المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم .  
وتخرج خصلة ملازمة المسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد ، وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن ، حتى  
الرجل الذي دعت المرأة فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً فامتعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو  
شباب جميل دعاها ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً نخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته إليه . ( الثاني )  
استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأن أليق المواضع به كتاب الرقاق ، وقد اختصرها  
المصنف حيث أورده فيه ، وساقه تماماً في الزكاة والحدود ، فاستوفيته هنا لأن للأولية وجهاً من الأولوية

٦٦١ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد قال «سئل أنس: هل اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً؟ فقال: نعم، أخر ليلة صلاة العشاء إلى شطر الليل، ثم أقبل علينا بوجهه بعد ما صلى فقال: صلى الناس وركعوا ولم تزالوا في صلاة منذ انتظرتموها. قال: فسكني أنظر إلى ويص خاتمه»

**قوله** (سئل أنس) تقدم التصريح بسماع حميد له منه في «باب وقت العشاء». **قوله** (صلى الناس) أي غير المخاطبين ممن صلى في داره أو مسجد قبيلته، ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة. **قوله** (ولم تزالوا في صلاة) أي في ثواب صلاة كما تقدم. **قوله** (ويص) بكسر الموحدة وبالمهمل أي بريقه ولعانه، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في «باب وقت العشاء»، ويأتي الكلام على الخاتم في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

### ٣٧ - باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح

٦٦٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «من غدا إلى المسجد وراح أعد الله له زملة من الجنة كما غدا أو راح»

**قوله** (باب فضل من غدا للمسجد ومن راح) هكذا للاكثر موافقا للفظ الحديث في الغدو والرواح، ولأبي ذر بلفظ «خرج» بدل غدا، وله عن المستمل والسرخصي بلفظ «من يخرج» بصيغة المضارع، وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع، والأصل في الغدو الماضي من بكرة النهار والرواح بعد الزوال، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعا. **قوله** (أعد) أي هيا. **قوله** (زملة) للكشميني «نزلا» بالتكثير، والنزل بضم النون والزاي المكان الذي يهيا للزول فيه، وبسكون الزاي ما يهيا للقادم من الضيافة ونحوها، فعلى هذا «من» في قوله من الجنة للتبويض على الأول وللتبيين على الثاني، ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ «نزلا في الجنة» وهو محتمل للثنين. **قوله** (كلا غدا أو راح) أي بكل غدوة وروحة. وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا، لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة، والصلاة رأسها. والله أعلم

### ٣٨ - باب إذا قيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة

٦٦٣ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن حفص بن عاصم عن عبد الله بن مالك ابن بكينة قال «مر النبي ﷺ برجل . . .» قال: وحدثني عبد الرحمن قال حدثنا بهز بن أسيد قال حدثنا شعبة قال أخبرني سعد بن إبراهيم قال سمعت حفص بن عاصم قال: سمعت رجلا من الأزد يقال له مالك بن بكينة «أن رسول الله ﷺ رأى رجلا وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين، فلما انصرف رسول الله ﷺ لاث به الناس، وقال له رسول الله ﷺ: «أصبح أربما، أصبح أربما» تابعه غندَر ومُعاذ عن شعبة في مالك. وقال ابن إسحاق: عن سعد عن حفص عن عبد الله بن بكينة. وقال حماد: أخبرنا سعد عن حفص عن مالك



**قوله** (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه ، وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجها ، ولما كان الحكم صحيحا ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما ينفي عنه ، لكن حديث الترجمة أهم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ، ويحتمل أن يقال : اللام في حديث الترجمة عهدية فيفتقان ، هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد ، وقد أخرج أحد من وجه آخر بلفظ « فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (إذا أقيمت) أي إذا شرع في الإقامة ، وصرح بذلك محمد بن جحادة عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة » ، وقوله « فلا صلاة » أي صحيحة أو كاملة ، والتقدير الاول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة المصلي واقتصر على الانكار دل على أن المراد نفي السكال . ويحتمل أن يكون النبي بمعنى النهي ، أي فلا تصلوا حينئذ ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبي نمر عن أنس مرفوعا في نحو حديث الباب وفيه « ونهى أن يصليا إذا أقيمت الصلاة » ، وورد بصيغة النهي أيضا فيما رواه أحد من وجه آخر عن ابن بحنينة في قصته هذه فقال « لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهما فصلا » ، والنهي المذكور للتنبيه لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته . **قوله** (الا المكتوبة) فيه منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت رابعة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث « قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر ؟ قال : ولا ركعتي الفجر » ، أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن الحجاب وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والفائتة ، لكن المراد الحاضرة ، وصرح بذلك أحد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلية عن أبي هريرة بلفظ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (مر النبي ﷺ برجل) لم يسق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد ، بل تحول إلى رواية شعبة فأورم أنهما متوافقتان ، وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه « مر برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح » ، فكله بشئ لا ندرى ما هو ، فلما انصرفنا أحطنا به نقول : ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال قال لي : يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعين ، وفي هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه ﷺ كلم الرجل وهو يصلي ، ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولا سرا فلماذا احتاجوا أن يسألوه ، ثم كلمه ثانيا جهرا فسمعوه ، وقائدة التكرار تأكيد الانكار . **قوله** (حدثني عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كما جزم به ابن عساكر وأخرجه الجوزقي من طريقه . **قوله** (سمعت رجلا من الأزد) في رواية الأصيلي « من الأزد » بالمهمل الساكنة بدل الزاي الساكنة وهي لغة صحيحة . **قوله** (يقال له مالك بن بحنينة) هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي ، ونابغه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلية ، وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والاسماعيلي وابن الشرق والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين : أحدهما أن بحنينة والد عبد الله لا مالك ، وثانيهما أن الصلبة والرواية لعبد الله لا لمالك ، وهو عبد الله بن مالك ابن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن فضلة بن عبد الله ، قال ابن سعد : قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية خالف بني المطلب بن عبد مناف وتزوج بحنينة بنت الحارث بن المطلب

واسمها عبدة ، وبجينة لقب ، وأدركت بجينة الاسلام فاسلت وصحبت ، وأسلم ابنها عبد الله قديما ، ولم يذكر أحد مالكا في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد من لا تمييز له ، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر فأى الرجلين كان فهو صاحب ، وحكى ابن عبد البر اختلافا في بجينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك ؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم ، فينبغي أن يكتب ابن بجينة بزيادة ألف ويعرب اعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ومحمد بن علي ابن الحنفية . قوله ( رأى رجلا ) هو عبد الله الراوى كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي ﷺ مر به وهو يصلى ، وفي روايه أخرى له د خرج وابن القشب يصلى ، ووقع لبعض الرواة هنا « ابن أبي القشب » وهو خطأ كما بيئته في كتاب الصحابة . ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال : كنت أصلى وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجدبني النبي ﷺ وقال : أنصلي الصبح أربعا ؟ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبخاري والمحاكم وغيرهم ، فيحتمل تعدد القصة . قوله ( لاث ) بمثلثة خفيفة أى أدار وأحاط ، قال ابن قتيبة : أصل اللوث الطى ، يقال لاث عمامته إذا أدارها . قوله ( به الناس ) ظاهره أن الضمير للنبي ﷺ ، لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضى أنه للرجل . قوله ( آصبح أربعا ) ؟ بهمزة ممدودة في أوله ، ويجوز قصرها ، وهو استفهام إنكار ، وأعاده تأكيداً للإنكار . والصبح بالنصب باخمار فعل تقديره أنصلي الصبح ؟ وأربعا منصوب على الحال قاله ابن مالك ، وقال الكرماني على البدلية قال : ويجوز رفع الصبح أى الصبح نصلى أربعا . واختلاف في حكمة هذا الإنكار فقال القاضى عياض وغيره : لثلاث يتناول الزمان فيظن وجوبها . ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد : يوشك أحدكم ، وعلى هذا إذا حصل الأمن لا يكره ذلك ، وهو متعقب بعموم حديث الترجمة . وقيل لثلاث تلبس صلاة الفرض بالنفل . وقال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فبشرع فيها عقب شروع الإمام ، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة . وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ، ومن ثم قال من لا يرى بذلك : إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : ان كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالنافلة ، بشرط الأمن من الالتباس كما تقدم ، والأول عن المالكية ، والثاني عن الحنفية ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافله والنهى عن إيقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك ، وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لثلاث تلبسا ، وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره ، وهو متعقب بما ذكر ، إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلا ، لأن ابن بجينة سلم من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ، ويدل على ذلك أيضا حديث فيس بن عمرو الذى أخرجه أبو داود وغيره : أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح ، فلما أخبر النبي ﷺ حين سأل لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلا بها فدل على أن الإنكار على ابن بجينة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرض . وهو موافق لعموم حديث الترجمة . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه ، فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ، وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام ، قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند التنازع السنة ، فمن أدلى بها فقد أفلح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد

قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة « حتى على الصلاة » ، معناه هلمو إلى الصلاة أى التى يقام لها ، فأسعد الناس بامتثال هذا الأمر من لم يتشاغل عنه بغيره والله أعلم . واستدل بعموم قوله « فلا صلاة الا المكتوبة » ، لمن قال يقطع النافلة إذا أقيمت الفريضة ، وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية ، وخص آخرون النهى عن ينشئ النافلة عملا بعموم قوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ، وقيل يفرق بين من يخشى فوت الفريضة في الجماعة فيقطع وإلا فلا ، واستدل بقوله « التى أقيمت » ، بأن المأموم لا يصلى فرضا ولا تقلا خلف من يصلى فرضا آخر ، كالظهر مثلا خلف من يصلى العصر ، وإن جازت إعادة الفرض خلف من يصلى ذلك الفرض . قوله ( تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك ) أى تابعا لهما عن مالك بن أنس في روايته عن شعبة بهذا الاسناد فقالا عن مالك بن بحينة ، وفي رواية الكشميهني عن شعبة عن مالك أى باسناد ، والاول يقتضى اختصاص المتابعة بقوله عن مالك بن بحينة فقط ، والثاني يشمل جميع الاسناد والماتن ، وهو أولى لأنه الواقع في نفس الأمر . وطريق غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك ، وطريق معاذ - وهو ابن معاذ العنبري البصري - وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ، وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والإسماعيلي من رواية يزيد بن هرون كلهم عن شعبة كذلك قوله ( وقال ابن إسحق ) أى صاحب المغازي عن سعد أى ابن إبراهيم ، وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهى الراجحة . قوله ( وقال حماد ) يعنى ابن سلة كما جزم به المزى وآخرون ، وكذا أخرجه الطحاوى وابن منده موصولا من طريقه ، وهم الكرماني في زعمه أنه حماد بن زيد ، والمراد أن حمادا وافق شعبة في قوله عن مالك بن بحينة ، وقد وافقهما أبو عوانة فيما أخرجه الإسماعيلي عن جعفر القرياني عن قتيبة عنه ، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوقس في روايتهما عن ابن بحينة مبهما ، وكان ذلك وقع من قتيبة في وقت عمدا ليكون أقرب إلى الصواب ، قال أبو مسعود : أهل المدينة يقولون عبد الله بن بحينة وأهل العراق يقولون مالك بن بحينة ، والاول هو الصواب انتهى . فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق . وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قال « عن عبد الله بن مالك ابن بحينة عن أبيه » ، قال مسلم في صحيحه : قوله عن أبيه خطأ انتهى . وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك بن بحينة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله فوهم في ذلك . والله أعلم

### ٣٩ - باب حَدِّ الرِّبْضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةُ

٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُرْبَنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ الْأَسْوَدُ قَالَ « كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَذَكَرْنَا الْمَوَاطِبَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْتِمَظِيمَ لَهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَ ، فَقَالَ : مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَنُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . وَأَعَادَ ، فَأَعَادُوا لَهُ . فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : إِنَّا نَكُنُّ صَوَاحِبُ يَوْمَئِذٍ ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَنُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ،

كَأَنِّي أَنْظِرُ رَجُلَيْهِ تَحْطُّانٍ مِنَ الْوَجَعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْتَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ . ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ . « قِيلَ لِلْأَعْمَشِ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ؟ فَقَالَ بَرَأْسُهُ : نَعَمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ . وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ : جَلَسَ عَنْ بَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا »

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ « لَمَّا نَقَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأُذِنَ لَهُ . فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْطُّ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ »

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ ، فَقَالَ لِي : وَهَلْ تَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ نُسَمِّ عَائِشَةَ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

**قَوْلُهُ** ( باب حد المريض أن يشهد الجماعة ) قال ابن التين تبعاً لابن بطلال : معنى الحد ههنا الحدة ، وقد نقله السكسائي ، ومثله قول عمر في أبي بكر « كنت أرى منه بعض الحد » أي الحمة ، قال : والمراد به هنا الحض على شهود الجماعة ، قال ابن التين : ويصح أن يقال هنا « جد » بكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر ، لكن لم اسمع أحداً رَوَاهُ بِالْجِيمِ انْتَهَى . وقد أثبت ابن قرقول رواية الجيم وعزاها للقاسبي . وقال ابن رشيد : إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها . ومناسبة ذلك من الحديث خروجه ﷺ متوكفاً على غيره من شدة الضعف فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من ينوكاً عليه . وأن قوله في الحديث الماضي « لأنوهما ولو حبوا » وقع على طريق المبالغة ، قال : ويمكن أن يقال معناه ياب الحد الذي للرريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة . انتهى ملخصاً . **قَوْلُهُ** ( مرضه الذي مات فيه ) سيأتي الكلام عليه مبيناً في آخر المغازي في سببه ووقت ابتدائه وقدره ، وقد بين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة . **قَوْلُهُ** ( لحضرت الصلاة ) هي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة الآتية قريباً في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » وسنذكر هناك الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى . **قَوْلُهُ** ( فأذن ) بضم الهمزة على البناء للفعل . وفي رواية الأصيلي « وأذن بالواو » وهو أوجه ، والمراد به أذان الصلاة . ويحتمل أن يكون معناه أعلم ، ويقويه رواية أبي معاوية عن الأعمش الآتية في « باب الرجل يأتم بالإمام » ولفظه « جاء بلال يؤذنه بالصلاة » واستفيد منه تسمية المجهوم ، وسيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة أنه ﷺ بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد أن ينهي للخروج إليها فأغشى عليه .. الحديث . **قَوْلُهُ** ( مروا أبا بكر فليصل ) استدل به على أن الأمر بالأمر بالشئ يكون أمراً به ، وهي مسألة معروفة في أصول الفقه ، وأجاب المانعون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أني أمرته . وفصل النزاع أن الثاني إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فسلم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني ، وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود والله أعلم . **قَوْلُهُ** ( فقيل له )

قائل ذلك عائشة كما سيأتي . قوله ( أسيف ) بوزن فعيل وهو بمعنى قائل من الأسف وهو شدة الحزن ، والمراد أنه رقيق القلب . ولابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث : قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة ، فقالت له عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قرأ غلبه البكاء . ومن حديث أبي موسى نحوه ، ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه عنها بلفظ : قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر ، . قوله ( فأعادوا له ) أى من كان في البيت ، والمخاطب بذلك عائشة كما ترى ، لكن جمع لأنهم كانوا في مقام الواقفين لها على ذلك . ووقع في حديث أبي موسى بالإفراد ولفظه : فعادت ، ولابن عمر : فعاودته . . قوله ( فأعاد الثالثة فقال : إنكن صواحب يوسف ) فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة ، وأن المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بأمر عائشة ، وفيه أيضا : فرعر ، فقال : مه إنكن لأنكن صواحب يوسف ، وصواحب جمع صاحبة ، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن . ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط ، كما أن « صواحب » صيغة جمع والمراد زليخا فقط ، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنا في محبته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبسكانه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشامم الناس به . وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت : لقد راجعته وما حلني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا ، الحديث ، وسيأتي بتامه في باب وفاة النبي ﷺ ، في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى . وأخرجه مسلم أيضا . وبهذا التقرير يتدفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهن إظهار بخلاف ما في الباطن . ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تسلم النبي ﷺ أن يصرف ذلك عنه ، فأرادت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم . ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة أتين امرأة العزيز يظهرن تعنيفها ، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفهن ، كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال . ( فائدة ) : زاد حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله ﷺ بأن يأمر عمر بالصلاة ، أخرجه الدورقي في مسنده ، وزاد مالك في روايته التي ذكرناها : فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيرا ، ومثله للإسماعيل في حديث الباب ، وإنما قالت حفصة ذلك لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعاودة ، وكان النبي ﷺ لا يرجع بعد ثلاث ، فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ، وأهلها تذكرت ما وقع لها معها أيضا في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه . قوله ( فليصل بالأناس ) في رواية الكشميهني « للناس » . قوله ( فخرج أبو بكر ) فيه حذف دل عليه سياق الكلام ، وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه : فأناه الرسول ، أى بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فاجيب بذلك ، وفي روايته أيضا : فقال له إن رسول الله ﷺ يأمر أن تصل بالناس . فقال أبو بكر - وكان رجلا رقيقا - يا عمر صل بالأناس فقال له عمر : أنت أحق بذلك ، انتهى . وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة . قال النووي : تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعا ، وليس كذلك ، بل قاله للعدو المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء ، فغشى أن

لا يسمع الناس . انتهى . ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك ، فاختاره . ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح . والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة ، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء بأمر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : ويستفاد منه أن الاستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك . **قوله** ( فصل ) في رواية المستملى والرخصى « يصلى » وظهره أنه شرع في الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نهيها لها ، وسيأتى في رواية أبي معاوية عن الاعمش بلفظ « فلما دخل في الصلاة » وهو يحتمل أيضا بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة ، ويأتى البحث مع من حمله على ظاهره إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة ) ظاهره أنه ﷺ وجد ذلك في تلك الصلاة بعينها ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وأن يكون فيه حذف كما تقدم مثله في قوله « وخرج أبو بكر » ، وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة « فصل أبو بكر تلك الأيام . ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة ، وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء . **قوله** ( يهادى ) بضم أوله وفتح الدال أى يعتمد على الرجلين متايلا في مشيه من شدة الضعف . التهادى التمايل في المشي البطيء ، وقوله « يخيطان الأرض » أى لم يكن يقدر على تمكينهما من الأرض ، وسقط لفظ « الأرض » من رواية الكشميهي ، وفي رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان « أتى لانظر إلى بطون قدميه » . **قوله** ( بين رجلين ) في الحديث الثاني من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب ، ومثله في رواية موسى بن أبي عائشة ، ووقع في رواية عاصم المذكورة « وجد خفة من نفسه فخرج بين بريرة ونوبة » ، ويجمع كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى ، أو يحمل على التعدد ، ويدل عليه ما في رواية الدارقطني أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس . وأما ما في مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلى فذاك في حال مجيئه إلى بيت عائشة . ( فنيه ) : نوبة بضم النون وبالموحدة ذكره بعضهم في النساء الصحابييات فوم ، وإنما هو عبد أسود كما وقع عند سيف في كتاب الردة ، ويؤيده حديث سالم بن عبيد في صحيح ابن خزيمة بلفظ خرج بين بريرة ورجل آخر . **قوله** ( فأراد أبو بكر ) زاد أبو معاوية عن الاعمش « فلما سمع أبو بكر حسه » ، وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث « فلما أحس الناس به سجدوا » ، أخرجه ابن ماجه وغيره بأسناد حسن . **قوله** ( أن مكانك ) في رواية عاصم المذكورة « أن اثبت مكانك » ، وفي رواية موسى بن أبي عائشة فأوما إليه بأن لا يتأخر . **قوله** ( ثم أتى به ) كذا هنا بضم الهمزة . وفي رواية موسى بن أبي عائشة أن ذلك كان بأمره ولفظه « فقال أجلسائى إلى جنبه » ، فأجلساه ، وعين أبو معاوية عن الاعمش في إسناد حديث الباب - كما سيأتى بعد أبواب - مكان الجلوس فقال في روايته « حتى جلس عن يسار أبي بكر » ، وهذا هو مقام الإمام ، وسيأتى القول فيه . وأعرب القرطبي شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماما أو أموما ؟ فقال : لم يقع في الصحيح بيان جلوسه ﷺ هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى . ورواية أبي معاوية هذه عند مسلم أيضا ، فالعجب منه كيف يغفل عن ذلك في حال شرحه له . **قوله** ( فقتل الاعمش الخ ) ظاهره الاقطاع ، لأن الاعمش لم يسنده ، لكن في رواية أبي معاوية عنه ذكر ذلك متصلا بالحديث ، وكذا في رواية موسى بن أبي عائشة وغيرها . **قوله** ( رواه أبو داود ) هو الطيالسى . **قوله** ( بمعنى ) بالنصب وهو بدل من الضمير ، وروايته

هذه وصلها البزار قال : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود به ولفظه . كان رسول الله ﷺ المقدم بين يدي أبي بكر ، كذا رواه مختصرا ، وهو موافق لقضية حديث الباب ، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت : من الناس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف ، ومنهم من يقول : كان رسول الله ﷺ هو المقدم ، ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ : ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، أخرجه ابن المنذر ، وهذا عكس رواية أبي موسى ، وهو اختلاف شديد . ووقع في رواية مسروق عنها أيضا اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ : كان أبو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ : ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة ، ولكن تضافت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة ، منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا إليها فقبها ، لجعل أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ والناس بصلاة أبي بكر ، وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى ، وخالفه شعبة أيضا فرواه عن موسى بلفظ : ان أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف خلفه ، فن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموما للجزم بها ، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره ، ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماما ، وتمسك بقول أبي بكر في : باب من دخل ليؤم الناس . حيث قال : ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ ، ومنهم من سلك الجمع فحمل القصة على التعدد . وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في باب . ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة ، لحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموما كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة ، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا إليها عن ابن عباس ، وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماما أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد عن ثابت عنه بلفظ : آخر صلاة صلاها النبي ﷺ خلف أبي بكر في ثوب ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن أنس فلم يذكر ثابتا ، وسيأتي بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في : باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، قريبا إن شاء الله تعالى . قوله ( وزاد أبو معاوية عن الأعمش : جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما ) يعنى روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش كما رواه حفص بن غياث مطولا وشعبة مختصرا كلهم عن الأعمش بإسناده المذكور ، فزاد أبو معاوية ما ذكر . وقد تقدمت الاشارة إلى المكان الذي وصله المصنف فيه . وغفل مغلطى ومن تبعه فنسبوا وصله إلى رواية ابن نمير عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان ، وليس بمجيد من وجهين : أحدهما أن رواية ابن نمير ليس فيها عن يسار أبي بكر ، والثاني أن نسبته إلى تخريج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه . قوله في الحديث الثاني ( لما ثقل على النبي ﷺ ) أى اشتد به مرضه ، يقال ثقل في مرضه إذا ركبت أعضاؤه عن خفة الحركة . قوله ( فأذن له ) بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد النون أى الأزواج ) وحكى الكرماني أنه روى بضم الهمزة وكسر الذال وتخفيف النون على البناء للجهول ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد تقدم حديث الزهري هذا في : باب الغسل والوضوء من الخضب ، وفيه زيادة على الذي هنا ، وسيأتي في رواية ابن أبي عائشة عن عبيد الله شيخ الزهري وسياقه أنهم من سياق الزهري . قوله ( قال هو علي بن أبي طالب ) زاد الاسماعيلي من

رواية عبد الرزاق عن معمر ، ولكن عائشة لا تطيب نفسها بخير ، ولابن إسحق في المغازي عن الزهري ، ولكننا لا نقدر على أن تذكره بخير ، ولم يقف الكرماني على هذه الزيادة فعبّر عنها بعبارة شنيعة ، وفي هذا رد على من تنطع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ، ورد على من زعم أنها أجهت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتوكل على الفضل وتارة على أسامة وتارة على علي ، وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس ، واختص بذلك إكراماً له ، وهذا توهم من قاله والواقع خلافه ، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المهيم على فهو المعتمد والله أعلم . ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح في أن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر ، وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الشاء في الوجه لمن أمن عليه الإعجاب ، وملاطفة النبي ﷺ لا زواجه وخصوصاً لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير الكبير ، والمشاورة في الأمر العام ، والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخير عن الصف ، وإكرام الفضل لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي ﷺ بترجيز عن مقامه . وفيه أن البكاء ولو كثّر لا يبطل الصلاة لأنه ﷺ بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ، ولا نهى عن البكاء ، وأن الإيما يقوم مقام النطق ، واقتصار النبي ﷺ على الإشارة يحتمل أن يكون لصعف صوته ، ويحتمل أن يكون للإعلام بأن مخاطبة من يكون في الصلاة بالإيما أولى من النطق ، وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المريض يرخص في تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى ، وقال الطبري : إنما فعل ذلك لئلا يعذر أحد من الأمة بعده نفسه بأدنى عذر فيتخلف عن الإمامة ، ويحتمل أن يكون قصد إلهام الناس أن تقديمه لأبي بكر كان لاهليته لذلك حتى إنه صلى خلفه ، واستدل به على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر ، وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه ، ويلتحق به من زحم عن الصف ، وعلى جواز اتهام بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبري وأوما إليه البخاري كما سيأتي ، وتعقب بأن أبا بكر إنما كان مبلغاً كما سيأتي في د باب من أسمع الناس التكبير ، من رواية أخرى عن الاعمش ، وكذا ذكره مسلم على هذا ، فعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته ، ويؤيده أنه ﷺ كان جالساً وكان أبو بكر قائماً فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فنّم كان أبو بكر كالإمام في حقهم والله أعلم . وفيه اتباع صوت المكبر ، وصحة صلاة المستمع والسامع ، ومنهم من شرط في صحته تقدم إذن الإمام ، واستدل به الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقبض هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة . وعلى جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة ، وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وانتم برسول الله ﷺ ، وقد قدمنا أنه ظاهر الرواية . ويؤيده أيضاً أن في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس د فابتدأ النبي ﷺ القراءة من حيث انتهى أبو بكر ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للباسكية مطلقاً ولاحد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كما سيأتي السلام عليه في د باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، إن شاء الله تعالى

#### ٤ - باب الرخصة في المطر والعلّة أن يُصلى في رحله

٦٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع د أن ابن عمر أذن بالصلاة - في ليلة ذات



بريد وريح - ثم قال : ألا صلُّوا في الرِّحالِ . ثم قال : إن رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يأمرُ للوُذْنِ - إذا كانت ليلة ذاتُ بردٍ ومَطَرٍ - يقولُ : ألا صلُّوا في الرِّحالِ »

٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ « أَنَّ حِثْبَانَ ابْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى ، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا تَكُونُ الظِّلَّةُ وَالسَّيْلُ ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَسْكَنًا أَتَخُذُهُ مُصَلًّى . فجاءه رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال : ابْنَ تُحْبِبُ أَنْ أُصَلِّيَ ؟ فَأشارَ إلى مكانٍ مِنَ الْبَيْتِ ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله ( باب الرخصة في المطر والملة أن يصلى في رحله ) ذكر الملة من عطف العام على الخاص لأنها أعم من أن تكون بالمطر أو غيره ، والصلاة في الرحل أعم من أن تكون بجماعة أو منفردا لكنها مظنة الانفراد ، والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان ، وعلى حديث عتبان في « باب المساجد في البيوت ، وسياقه هناك أتم ، وإسماعيل شيخه هنا هو ابن أبي أويس

٤١ - بِسَبِّ هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِنَ حَضَرَ ؟ وَهَلْ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ ؟

٦٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ : خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَدْعٍ ، فَأَمَرَ لِلوُذْنِ مَا بَلَغَ « حَى عَلَى الصَّلَاةِ » قَالَ قُل : الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ ، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَسَكَتَهُمْ أَنْكَرُوا ، فَقَالَ : كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا ، إِنَّ هَذَا فَعْلُهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِنَّهَا عَزَمَتْ ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَ بَعْضَكُمْ وَعَنْ حُمَادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ « كَرِهْتُ أَنْ أُوْتَمِّتَكُمْ فَتَجِبُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتَيْكُمْ »

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ : جَاءَتْ سَحَابَةٌ فُطِرَتْ حَتَّى سَالَ السَّمْفُ - وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ - فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أُنُورَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ »

[ الحديث ٦٦٩ - أطرافه في : ٨١٣ ، ٨٢٦ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٤٠ ]

٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ « قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنِّي لَا أَصْطَلِحُ الصَّلَاةَ مَعَكَ - وَكَانَ رَجُلًا ضَعْفًا - فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَاطِمًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنَزِلِهِ ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا ، وَفَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجُرُودِ لِأَنَسٍ : أَلَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي

الضحي؟ قال : ما رأيته صلاتها إلا يومئذ .

[ الحديث ٦٧٠ - طريقه في : ١١٧٩ ، ٦٠٨٠ ]

**قوله** ( باب هل يصلي الإمام بمن حضر ) أى مع وجود العلة المرخصة للتخلف ، فلو تكلف قوم الحضور فصلي بهم الإمام لم يكره ، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للنسب ، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه ، فنظر بعضهم إلى بعض ، لما أمر المؤذن أن يقول : الصلاة في الرحال ، فانه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر ، وأما قوله : وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ، فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضا وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة وأن قوله : إنها عزمة ، أى الجمعة ، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس ، وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فردود لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح ، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه . ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة . **قوله** ( وعن حماد ) هو معطوف على قوله : حدثنا حماد بن زيد ، وليس بمعلق ، وقد تقدم في الأذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعا . **قوله** ( نحوه ) أى بمعظم لفظه وجميع معناه ، ولهذا استثنى منه لفظ : أخرجكم ، وإن في هذا بدلا ، وأوثمكم ، الخ ، ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء أنها متفقان في المعنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة . **قوله** ( فتجيشون ) كذا للاكثر باثبات النون ، وهو على حذف مقدر ، وللكشميهني : فتجيشوا ، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان ، وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف ، ومسلم شيخه فيه هنا هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن ، وقوله : سألت أبا سعيد ، أى عن ليلة القدر . **قوله** في حديث أنس ( قال رجل من الانصار ) قيل لأنه عتيبان بن مالك ، وهو محتمل لتقارب القصتين ، لكن لم أر ذلك نصريحا . وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنه بعض عمه أنس وليس عتيبان عما لأنس إلا على سبيل الجواز لانهما من قبيلة واحدة وهى الخزرج لكن كل منهما من بطن . **قوله** ( ملك ) أى في الجماعة في المسجد . **قوله** ( وكان رجلا ضخما ) أى سمينا ، وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه ، وقد عده ابن حبان من الاعتذار المرخصة في التأخر عن الجماعة ، وزاد عبد الحميد عن أنس : وإني أحب أن تأكل في بيتي وتصلى فيه . **قوله** ( فبسط له حصيرا ) سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة في : باب الصلاة على الحصى . **قوله** ( فصلى عليه ركعتين ) زاد عبد الحميد : فصلى وصلينا معه . **قوله** ( فقال رجل من آل الجارود ) في رواية علي بن الجعد عن شعبة الآتية للبيصنف في صلاة الضحى : فقال فلان ابن فلان ابن الجارود ، وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصرى . وذلك أن البخارى أخرج هذا الحديث من رواية شعبة ، وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، فاقضى ذلك أن في رواية البخارى انقطاعا ، وهو مدفوع بتصريح أنس بن سيرين عنده بسامعه من أنس ، فحينئذ رواية ابن ماجه إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون فيها وهم ليكون ابن الجارود كان حاضرا عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك ، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية . وسيأتي الكلام على فوائده في : باب صلاة الضحى ،

ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف عن الحضور فإن ضرورة مواظبة صلى الله عليه وسلم على الصلاة بالجماعة أن يصلي بمن بقي ، وإما من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس ، فصل وصلينا معه ، فإنه مطابق لقوله ، وهل يصلي بمن حضر ، والله أعلم

٤٢ - **باب** إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ، وكان ابن عمر يبداً بالعشاء

وقال أبو الدرداء : من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

٦٧١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن هشام قال **حدثني** أبي قال : سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء »

[الحديث ٦٧١ - طريقه في : ٤٦٥]

٦٧٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قدّم العشاء فابدعوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تمجلوا عن عشاءكم »

[الحديث ٦٧٢ - طريقه في : ٤٦٣]

٦٧٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ، ولا يجعل حتى يفرغ منه » . وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة ، فلا يأتيها حتى يفرغ ، وإنه ليسمع قراءة الإمام

[الحديث ٦٧٣ - طريقه في : ٦٧٤ ، ٤٦٤]

٦٧٤ - وقال زهير ووهب بن عثمان عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة » رواه إبراهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان ، ووهب مدينى

**قوله** ( باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ) قال الزين بن المنير : حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف انتهى . وكأنه أشار بالآيتين المذكورين في الترجمة إلى منزع العلماء في ذلك ، فإن ابن عمر حله على إطلاقه ، وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولاً بالأكل ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب بمعناه ، وأثر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في كتاب الزهد ، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة ، من طريقه . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وقد أخرجه السراج من طريق يحيى ابن سعيد الأموى عن هشام بن عروة أيضاً لكن لفظه « إذا حضر » وذكره المصنف في كتاب الاطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ « إذا حضر » وقال بعده « قال يحيى بن سعيد ووهيب عن هشام إذا وضع » انتهى . ورواية وهيب وصلها الإسماعيلي ، وأخرجه مسلم من رواية ابن نمير وحفص ووكيع بلفظ « إذا حضر » ووافقت كلا جماعة

من الرواة عن هشام ، لكن الذين رووه بلفظ « إذا وضع » كما قال الاسماعيلي أكثر ، والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع ، فيحمل قوله « حضر » أى بين يديه لتألف الروايات لاتحاد المخرج ، ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ « إذا قدم العشاء » ولمسلم « إذا قرب العشاء » وعلى هذا فلا يناط الحكم بما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب للأكل كما لو لم يقرب . **قوله** ( وأقيمت الصلاة ) قال ابن دقيق العيد : الآف واللام في « الصلاة » لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية ، بل ينبغي أن تحمل على المغرب ، لقوله « فابدؤا بالعشاء » ويترجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الأخرى « فابدؤا به قبل أن تصلوا المغرب » والحديث يفسر بعضه بعضا ، وفي رواية صحيحة « إذا وضع العشاء وأحدكم صائم » انتهى . وسنذكر من أخرج هذه الرواية في الكلام على الحديث الثاني . وقال الفاكهاني : ينبغي حمله على العموم نظرا إلى العلة وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وذكر المغرب لا يقتضي حصرا فيها لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم انتهى . وحمله على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى إلحاقا للجائع بالصائم وللغداء بالعشاء لا بالنظر إلى اللفظ الوارد (١) . **قوله** ( فابدؤا بالعشاء ) محل الجهور هذا الأمر على الندب ، ثم اختلفوا : فهم من قيده بمن كان محتاجا إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية ، وزاد الغزالي ما إذا خشي فساد المأكول ، ومنهم من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وإسحق ، وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي ، وأفرط ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . ومنهم من اختار البداءة بالصلاة إلا إن كان الطعام خفيفا نقله ابن المنذر عن مالك ، وعند أصحابه تفصيل قالوا : يبدأ بالصلاة إن لم يكن متعلق النفس بالأكل ، أو كان متعلقا به لكن لا يعجله عن صلاته ، فإن كان يعجله عن صلاته بدأ بالطعام واستنجبت له الإعادة . **قوله** ( عن عقيل ) في رواية الاسماعيلي « حدثني عقيل » وعنده أيضا عن ابن شهاب « أخبرني أنس » . **قوله** ( إذا قدم العشاء ) زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب « وأحدكم صائم » وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بدون هذه الزيادة ، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد بها انتهى ، وموسى ثقة متفق عليه . **قوله** ( ولا تعجلوا ) بضم المثناة وبفتحها والجيم مفتوحة فيهما ، ويروى بضم أوله وكسر الجيم . **قوله** في حديث ابن عمر ( إذا وضع عشاء أحدكم ) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال « إذا وضع العشاء » فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة ، فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى : لو كان جائعا واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك ، وسيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول ما كولا يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة « لا صلاة بحضرة طعام » الحديث ، وقول أبي الدرداء الماضي لإقباله على حاجته . **قوله** ( ولا يعجل ) أى أحدكم المذكور أولا ، وقال الطيبي : أفرد قوله « يعجل » نظرا إلى لفظ أحد ، وجمع قوله « فابدؤا » نظرا إلى لفظكم ، قال : والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فابدؤا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى . **قوله** ( وكان ابن عمر ) هو موصول عطفًا على المرفوع ، وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال « قال نافع : وكان ابن عمر إذا

(١) ليس الأمر كما قال ، بل إلحاق غير المغرب بالمغرب موافق للمعنى واللفظ الثابت في حديث عائشة وما جاء في مناه ، وحديث

عائشة رواه مسلم في صحيحه بلفظ « لا صلاة بحضرة الطعام » ولا وهو يدافعه الأختبان ، وافة أهل

حضر عشاؤه وسمع الإقامة وقراءة الامام لم يقم حتى يفرغ ، ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع ، أن ابن عمر كان يصلّي المغرب إذا غابت الشمس . وكان أحيانا يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاؤه وقد نودي للصلاة ثم قام وهو يسمع فلا يترك عشاؤه ولا يجعل حتى يقضى عشاؤه ثم يخرج فيصلي ، انتهى ، وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك . قوله ( وانه يسمع ) في رواية الكشميني ، وانه يسمع ، بزيادة لام التأكيد في أوله . قوله ( وقال زهير ) هو ابن معاوية الجمحي ، وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجه ، وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه ، وإبراهيم من شيوخ البخاري ، وقد وافق زهيراً ووهباً أبو حمزة عند مسلم وأبو بدو عند أبي عوانة والدراوودي عند المراج كلهم عن موسى بن عقبة ، قال النووي : في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله ، لما فيه ذهاب كمال الخشوع ، ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب ، وهذا إذا كان في الوقت سنة ، فإن ضاق صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير ، وحكى المتولي وجهاً أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت ، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته . انتهى . وهذا إنما يجوز على قول من يوجب الخشوع ، ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما ، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك ، وإذا صلى لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور <sup>(١)</sup> . وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود ، وقال مثل ذلك في حق النائم والناسي ، واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر ، وإن أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن ليس محل الخلاف المشهور ، فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدوراً بمن يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيات يكسر بها سووة الجوع . واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب ، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة ، وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عذراً في ترك الجماعة فلا دليل فيه حيثئذ على إسقاط الوجوب مطلقاً ، وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت ، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله « فابدؤا » على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل ، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة ، قال النووي : وصنيع ابن عمر يبطل ذلك ، وهو الصواب . وتعقب بأن صنيع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره ، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به ، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس ، أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنور شواء ، فأراد المأوذ أن يقيم فقال له ابن عباس : لا تعجل لئلا تقوم وفي أنفسنا منه شيء ، وفي رواية ابن أبي شيبة « لئلا يعرض لنا في صلاتنا » ، وله عن الحسن بن علي قال « العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة » ، وفي هذا كله إشارة إلى أن العلة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام ، فينبغي أن يدار الحسك مع علته وجوداً وعدمها ولا يتقيد بكل ولا بعض ، ويستثنى من ذلك الصائم فلا تكره صلاته

( ١ ) الأولى عدم استعجاب الإعادة ، لأن من صلى كما أمر فليس عليه إعادة ، فقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم »

والله أعلم

بحضرة الطعام ، إذ الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه به ، لكن إذا غلب استحباب له التحول من ذلك المكان . ( فائدتان ) : ( الأولى ) قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله ، وليس كذلك ، وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً . ( الثانية ) ما يقع في بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ، كذا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل ، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبة أخرجه عن إسماعيل وهو ابن علي بن ابن إسحق قال حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلة مرفوعاً « إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء » ، فإن كان ضبطه فذاك ، وإلا فقد رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل بلفظه وحضرت الصلاة ، ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد . والله أعلم

### ٤٣ - باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل

٦٧٥ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثنا** إبراهيم بن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه قال « رأيت رسول الله ﷺ يأكل ذراعاً يحتضر منها ، فدعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ »

**قوله** ( باب إذا دُعي الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل ) قيل أشار بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للتدب لا الوجوب ، وقد قدمنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده ، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل ، ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به ، وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً ، ويؤيده قوله فيما سبق « إذا وضع عشاء أحدكم » ، وقد قدمنا تقرير ذلك مع بقية فوائد الحديث في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ، من كتاب الطهارة . وقال الزين بن المنير : لعله **ﷺ** أخذ في خاصة نفسه بالعزيمة فقدم الصلاة على الطعام ، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته ، وأبكم بذلك أربه انتهى . ويعكر على من استدل به على أن الأمر للتدب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا تم الدلالة به . وإبراهيم المذكور في الاسناد هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كبسان ، والاسناد كله مدنيون

### ٤٤ - باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج

٦٧٦ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة قال **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن الأسود قال « سألت عائشة : ما كان النبي ﷺ يصنع في بيته ؟ قالت : كان يكون في مهمته أهله - تعني خدمة أهله - فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة »

[ الحديث ٦٧٦ - طرفاه في : ٥٣٦٣ ، ٦٠٣٩ ]

**قوله** ( باب من كان في حاجة أهله ) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف إليه ، إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب . وأيضاً فوضع الطعام بين يدي الأكل فيه زيادة

تشوف ، وكلما تأخر تناوله ازداد ، بخلاف باقي الأمور . وعمل النص إذا اشتمل على وصف يمكن اعتباره بتعين عدم إلفائه . **قوله** ( في مهنة أهله ) بفتح الميم وكسرهما وسكون الهاء فيهما ، وقد فسرهما في الحديث بالخدمة ، وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في الأدب عن حفص بن عمر ، وفي النفقات عن محمد بن عرعة ، وأخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر والاسماعيلي من طريق ابن مهدي ، ورواه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدونها . وفي الصحاح المهنة بالفتح الخدمة ، وهذا موافق لما قاله ، لكن فسرهما صاحب المحكم باخص من ذلك قال : المهنة الحذف بالخدمة والعمل . ووقع في رواية المستملي وحده في مهنة بيت أهله ، وهي موجهة مع شذوذها ، والمراد بالاهل نفسه أو ما هو أعم من ذلك . وقد وقع مفسرا في الشائل للترمذي من طريق عمرة عن عائشة بلفظ : ما كان إلا بشرا من البشر : يفل ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه ، ولاحد وابن حبان من رواية عروة عنها : يخط ثوبه ، ويخصف نعله ، وزاد ابن حبان : ويرقع دلوه ، زاد الحاكم في الإكمال : ولا رأيت ضرب بيده امرأة ولا خادما . **قوله** ( فإذا حضرت الصلاة ) في رواية ابن عرصة : فإذا سمع الأذان ، وهو أخص . ووقع في الترجمة : فأقيمت الصلاة ، وهي أخص ، وكأنه أخذ من حديث المتقدم في : باب من انتظر الإقامة ، فإن فيه : حتى يأتيه المؤذن للإقامة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن النهي عن كف الشعر والثياب للتنزيه ، لكونها لم تذكر أنه أذاح عن نفسه هيئة المهنة ، كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له هيتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه . وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله ، وترجم عليه المؤلف في الأدب : كيف يكون الرجل في أهله ،

٤٥ - **باب** مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

٦٧٧ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : « جادنا مالك ابن الحويرث في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي . فقلت لأبي قلابة : كيف كان يصلي ؟ قال : مثل شيخنا هذا ، قال : وكان شيخنا يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض في الركعة الأولى »

[ الحديث ٦٧٧ - أطرافه في : ٨٠٢ ، ٨١٨ ، ٨٢٤ ]

**قوله** ( باب من صلى بالناس الخ ) والحديث مطابق للترجمة ، وكأنه لم يجرم فيها بالحكم لما سببته . **قوله** ( حديثنا وهيب ) هو ابن خالد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ) استشكل نفي هذه الإرادة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قريبة ومثلها لا يصح ، وأجيب بأنه لم يرد نفي القرية وإنما أراد بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة ، وكأنه قال ليس الباعث لي على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك ، وإنما الباعث لي عليه قصد التعليم ، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من خوطب بقوله : صلوا كما رأيتموني أصلي ، كما سيأتي ، ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول ، ففيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة . **قوله** ( أصلي ) زاد في : باب كيف يعتمد على الأرض ، عن معلى عن وهيب : ولكني أريد أن أربكم . **قوله** ( مثل شيخنا ) هو عمرو بن سلة كما سيأتي في : باب اليبس

بين السجدين ، وسياقه هناك أتم ، وتذكر فوائده هناك إن شاء الله تعالى  
( تنبيه ) : أخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث

#### ٤٦ - باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

٦٧٨ - **حدثنا** إسحاق بن نصر قال حدثنا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن عمير قال حدثني أبو بردة عن أبي موسى قال « مرَّ رسول الله ﷺ فاشتدَّ مرضه ، فقال : «مُرُوا أبا بكرٍ فليُصلِّ بالناس . فقالت عائشة : إنه رجلٌ رقيقٌ ، إذا قام مقامك لم يستطع أن يُصلِّي بالناس . قال : «مُرُوا أبا بكرٍ فليُصلِّ بالناس . ففادت . فقال : «مُرَى أبا بكرٍ فليُصلِّ بالناس ، فأمكن صَوابُ يوسف . فأتاهُ الرسولُ ، فصَلَّى بالناسِ في حِجَابِ النبي ﷺ »

[ الحديث ٦٧٨ - طرزه في : ٣٣٨٠ ]

٦٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت « إن رسول الله ﷺ قال في مرضه : «مُرُوا أبا بكرٍ يُصلِّي بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكرٍ إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فرُعرَ فليُصلِّ للناس . فقالت عائشة : فقلت لحفصة قولي له إن أبا بكرٍ إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرُعرَ فليُصلِّ للناس . فقالت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ : «هـ ، إنكنَّ لأتقنَّ صَوابُ يوسف ، مَرُوا أبا بكرٍ فليُصلِّ بالناس . فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خبراً »

٦٨٠ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تابع النبي ﷺ وخدمه وصحبه - أن أبا بكرٍ كان يُصلِّي لم في وجع النبي ﷺ الذي توفِّي فيه ، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوفٌ في الصلاة ، فكشف النبي ﷺ سِتْرَ الحِجْرَةِ ينظرُ إلينا وهو قائمٌ كأنَّ وجهَهُ ورقةٌ مُصحفٌ ، ثم بَسَمَ يَصْحَكُ ، فهِمْنَا أَنْ نَفْتَحَ مِنَ الْفَرْحِ بَرُوءِيَةَ النبي ﷺ ، فَكَمَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ ، وَظَنَّا أَنَّ النبي ﷺ خَارَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النبي ﷺ أَنْ أَتَيْنَا صَلَاتَكُمْ ، وَأَرْخَى السَّيِّئَةَ ، فَتَوَقَّعْنَا مِنْ يَوْمِهِ »

[ الحديث ٦٨٠ - أطرافه في : ٦٨١ ، ٧٥٤ ، ١٧٠٥ ، ٤٤٤٨ ]

٦٨١ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز عن أنس قال « لم يخرج النبي ﷺ ثلاثاً ، فأقيمت الصلاة ، فذهب أبو بكرٍ يتقدم ، فقال نبي الله ﷺ بالحجاب فرمته ، فلما وضح وجهه النبي ﷺ



ﷺ ما نظرنا منظرًا كان أعجب إلينا من وجه النبي ﷺ حين وضع لنا . فأومأ النبي ﷺ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم ، وأرخى النبي ﷺ الحجاب فلم يقدّر عليه حتى مات .

٦٨٢ - **حدثنا يحيى بن سليمان** قال حدثنا ابن وهب قال حدثني يونس بن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال « لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه قيل له في الصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة : إن أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء . قال : مروه فيصل . فمأودته قال : مروه فيصل ، إن كن صواحب يوسف . تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى السكبي عن الزهري . وقال عجيل ومعمّر عن الزهري عن حمزة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة ) أى عن ليس كذلك ، ومقتضاه أن الأعم والأفضل أحق من العالم والفاضل ، وذكر الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص ، وسياق الكلام على ترتيب الأئمة بعد باين . **قوله** ( حدثنا حسين ) هو ابن علي الجعفي ، والاسناد سوى الراوى عنه كلهم كوفيون ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى ، وهم من زعم أنه هنا أخوه . **قوله** ( رقيق ) أى رقيق القلب . **قوله** ( لم يستطع ) أى من البكاء . **قوله** ( فأنابه الرسول ) هو بلال . **قوله** ( فصل بالناس في حياة رسول الله ﷺ ) أى إلى أن مات ، وكذا صرح به موسى بن عقبة في المغازي . **قوله** ( عن أبيه عن عائشة ) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا ، وهو في أكثر نسخ الموطأ مرسل ليس فيه عائشة . **قوله** ( مه ) هى كلمة زجر بنيت على السكون . **قوله** ( فليصل بالناس ) فى رواية الكشميनी والناس ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذين الحديثين فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، والظاهر أن حديث أبي موسى من مراسيل الصحابة ، ويحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة أو بلال ، وحديث أنس من طريق الزهري سياتى فى الوفاة من آخر المغازي . **قوله** ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، لا إسماعيل بن إبراهيم . **قوله** ( وعبد العزيز هو ابن صهيب . والاسناد كله بصريون . **قوله** ( ثلاثا ) كان ابتدأها من حين خرج النبي ﷺ فصل بهم قاعدا كما تقدم . **قوله** ( فقال نبى الله ﷺ بالحجاب ) هو من إجراء قال مجرى فعل وهو كثير . **قوله** ( ما رأينا ) فى رواية الكشميनी ما نظرنا ، وقوله « فأومأ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم » ليس مخالفا لقوله فى أوله « فتقدم أبو بكر » بل فى السياق حذف يظهر من رواية الزهري حيث قال فيها « فنكسر أبو بكر » والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبي ﷺ خرج فتأخر ، فأشار إليه حينئذ أن يرجع إلى مكانه . ( فائدة ) . وقع فى حديث ابن عباس فى نحو هذه القصة أنه ﷺ قال لهم فى تلك الحالة « ألا وإنى نهي أن أقرأ كما أو ساجدا » الحديث ، أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه . **قوله** ( عن حمزة بن عبد الله ) أى ابن عمر بن الخطاب ، وفى كلام ابن بطال ما يوم أنه حمزة بن عمرو الاسلمى وهو خطأ . **قوله** ( فمأودته ) بفتح الدال وسكون المثناة أى عائشة ، وبسكون الدال وفتح النون أى هى ومن معها من النساء . **قوله** ( تابعه الزبيدي ) أى تابع يونس بن يزيد ، ومتابعه هذه وصلها الطبرانى فى مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحصى عنه موصولا مرفوعا وزاد فيه قولها « فر عمر » وقال فيه « فراجعته عائشة » . ومتابعة ابن أخي الزهري وصلها ابن عدى من رواية الدراوردي

عنه ، ومتابعة إسحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة إسحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه ( تنبيه ) : ظن بعضهم أن قوله « عن الزهري » ، أى موقوفا عليه ، وهو فاسد لما بيناه . **قوله** ( وقال عقيل ومعمّر الخ ) قال الكرماني : الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخى الزهري وإسحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعمّر أن الأولى متتابعة والثانية مقابلة ١ هـ . ومراده بالمقابلة الإتيان فيها بصيغة قال ، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقابلة وإنما المر في تركه عطف رواية عقيل ومعمّر على رواية يونس ومن تابعه أنهما أرسلتا الحديث وأولئك وصلوه ، أى أنهما خالفا يونس ومن تابعه فأرسلتا الحديث ، فأما رواية عقيل فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما معمّر فأختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسل كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه ، ورواه عبد الرزاق عن معمّر موصولا لكن قال « عن عائشة » بدل قوله « عن أبيه » ، كذلك أخرجه مسلم ، وكأنه رجح عنده ليكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حمزة لها ممكن ، ورجح الأول عند البخاري لأن المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة روايته لذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ، وما يؤيده أن في رواية عبد الرزاق عن معمّر متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت « وقد عارفته ، وما حملني على معاودته إلا أني خشيت أن يتشام الناس بأبي بكر » ، الحديث . وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهري عن حمزة ، وقد روى الاسماعيل هذا الحديث عن الحسن بن سفيان عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا ، فجعل أوله من رواية الزهري عن حمزة عن أبيه بالقدر الذي أخرجه البخاري ، وآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها . والله أعلم

#### ٤٧ - باب من قام إلى جنب الإمام ليلة

٦٨٣ - **حدثنا** زكرياء بن يحيى قال حدثنا ابن نمير قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « أُمّر رسول الله ﷺ بأب بكر أن يصلي بالناس في سرّضه ، فكان يصلي بهم . قال عروة : فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج ، فإذا أبو بكر يؤمّ الناس ، فلما رآه أبو بكر استأخّر ، فأشار إليه أن كما أنت ، فجلس رسول الله ﷺ حينئذ أبي بكر إلى جنبه ، فكان أبو بكر يصلي بصلوة رسول الله ﷺ ، والناس يصلون بصلوة أبي بكر »

**قوله** ( باب من قام ) أى صلى ( إلى جنب الإمام ليلة ) أى سبب اقتضى ذلك ، وقد تقدم ما فيه في « باب حد المريض » . **قوله** ( قال عروة فوجد ) هو بالاسناد المذكور ، وهم من جعله معلقا . ثم إن ظاهره الإرسال من قوله « فوجد الخ » ، لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الاسناد متصلا بما قبله ، وأخرجه ابن ماجه عنه ، وكذا وصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام ، وكذا وصله عن عروة عنها كما تقدم ، ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الأول الذي أخذه عنها وحدها ، والاصل في الامام أن يكون متقدما على المأمومين إلا إن ضاق المكان أو لم يكن إلا مأموم واحد ، وكذا لو كانوا عراة ، وما عدا ذلك يجوز ويجزى ولكن تقوت الفضيلة

## ٤٨ - باب من دخل ليوم الناس لجاء الإمام الأول

فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته . فيه عائشة عني النبي ﷺ

٦٨٤ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، لحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال : أتصلى للناس فأقيم ؟ قال : نعم . فصلّى أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة ، فتخلّص حتى وقف في الصف ، فصفتى الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته . فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك ، فرجع أبو بكر رضى الله عنه يديه فحيد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدم رسول الله ﷺ فصلّى ، فلما انصرف قال : يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك ؟ فقال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يصلى بين يدي رسول الله ﷺ . قال رسول الله ﷺ : مالى رأيكم أكرهتم التصفيق ؟ من رآه شئى في صلاته فليكبسج ، ، فانه إذا سبج آتيت إليه ، وإنما التصفيق للنساء .

[ الحديث ٦٨٤ - أطرافه في : ١٢٠١ ، ١٢٠٤ ، ١٢١٨ ، ١٢٣٤ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩٣ ، ٧١٩٠ ]

**قوله** (باب من دخل) أى إلى المحراب مثلاً (ليوم الناس لجاء الإمام الاول) أى الراتب (فتأخر الاول) أى الداخل فكل منهما أول باعتبار ، والمعرفة إذا أعيدت كانت عين الاول لا بقرينة ، وقرينة كونها غيرها هنا ظاهرة . **قوله** (فيه عائشة) يشير بالشق الاول وهو ما إذا تأخر إلى رواية عروة عنها في الباب الذى قبله حيث قال « فلما رآه استأخر ، وبالتالي وهو ما إذا لم يستأخر إلى رواية عبد الله عنها حيث قال « فأراد أن يتأخر ، وقد قدمت في « باب حد المريض ، والجواز مستفاد من التقرير ، وكلا الامرين قد وقعا في حديث الباب . **قوله** (عن سهل بن سعد) في رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم « سمعت سهلاً ، . **قوله** (ذهب إلى بني عمرو بن عوف) أى ابن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج ، وبني عمرو بن عوف بطن كبير من الأوس فيه عدة أحياء كانت منازلهم بقباء ، منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف وبني ضبيعة بن زيد وبني ثعلبة بن عمرو بن عوف ، والسبب في ذهابه ﷺ إليهم ما في رواية سفيان المذكور قال « وقع بين حبين من الأنصار كلام ، وللؤلف في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم « ان أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا نصلح بينهم ، وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم « نخرج في أناس من أصحابه ، وسمى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي ابن كعب وسهيل بن بيضاء ، وللؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر ، والطبراني من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر **قوله** (لحانت الصلاة) أى صلاة العصر ، وصرح به في الأحكام ونفظه « فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر

أبا بكر فتقدم ، ولم يسم فاعل ذلك ، وقد أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فبين الفاعل وأن ذلك كان بأمر النبي ﷺ ، ولفظه « فقال لبلال إن حضرت العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس » ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم ، ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم ، وعرف بهذا أن المؤذن بلال . وأما قوله لأبي بكر « أتصل للناس » ، فلا يخالف ما ذكرناه لأنه يحمل على أنه استفهمه هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلا إياي النبي ﷺ ؟ ورجح عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمه . قوله ( فأقيم ) بالنصب ويجوز الرفع . قوله ( قال نعم ) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « إن شئت » وهو في « باب رفع الأيدي » عند المؤلف ، وإنما فرض ذلك له لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي ﷺ في ذلك . قوله ( فصل أبو بكر ) أى دخل في الصلاة ، ولفظ عبد العزيز المذكور « واقدم أبو بكر فكبر » ، وفي رواية المسعودي عن أبي حازم « فاستفتح أبو بكر الصلاة » ، وهى عند الطبراني ، وبهذا يجنب عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر إماما وحيث استمر في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي ، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يمض منها إلا اليسير لم يستمر . وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي ﷺ خلفه الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إماما لهذا المعنى ، وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبه . قوله ( فتخلص ) في رواية عبد العزيز « لجاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف الأول » ، ولمسلم « ففرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم » . قوله ( فصفق الناس ) في رواية عبد العزيز « فأخذ الناس في التصفيح » . قال سهل : أتدرون ما التصفيح ؟ هو التصفيق ، انتهى . وهذا يدل على ترادفهما عنده فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . قوله ( وكان أبو بكر لا يلتفت ) قيل كان ذلك لعلمه بالنهي عن ذلك ، وقد صرح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما سيأتى في باب مفرد في صفة الصلاة « فلما أكثر الناس التصفيق » ، في رواية حماد بن زيد « فلما رأى التصفيح لا يمسك عنه التفت » . قوله ( فإشار إليه أن امكث مكانك ) في رواية عبد العزيز « فإشار إليه بأمره أن يصلى » ، وفي رواية عمر بن علي « فدفع في صدره ليتقدم فأبى » . قوله ( فرفع أبو بكر يديه فحمد الله ) ظاهره أنه تلفظ بالحمد ، لكن في رواية الحميدى عن سفيان « فرفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكرا لله ورجع القهقري » ، وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم ، وليس في رواية الحميدى ما يمنع أن يكون تلفظ ، ويقوى ذلك ما عند أحمد من رواية عبد العزيز الماجشون عن أبي حازم « يا أبا بكر لم رفعت يديك وما منعك أن تثبت حين أشرت إليك ؟ قال : رفعت يدي لأنى حمدت الله على ما رأيت منك » ، زاد المسعودي « فلما تنحى تقدم النبي ﷺ » ، ونحوه في رواية حماد بن زيد . قوله ( أن يصلى بين يدي رسول الله ﷺ ) في رواية الحامدين والماجشون « أن يؤم النبي ﷺ » . قوله ( أكثرتم التصفيق ) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لملطفه ، وسيأتى البحث فيه . قوله ( من نابه ) أى أصابه . قوله ( فليسبح ) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم « فليقل سبحان الله » ، وسيأتى في باب الإشارة في الصلاة . قوله ( التفت إليه ) بضم المثناة على البناء للجھول ، وفي رواية يعقوب المذكورة « فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت » . قوله ( وإنما التصفيق للنساء ) في رواية عبد العزيز « وإنما التصفيح للنساء » ، زاد الحميدى « والتسبيح للرجال » ، وقد روى

المصنف هذه الجملة الأخيرة مقتصرًا عليها من رواية الثوري عن أبي حازم كما سيأتي في باب التصفيق للنساء . ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الامر ولفظه : إذا نابكم أمر فليسيح الرجال وليصنع النساء . . وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسم مادة القطيعة ، وتوجه الامام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك ، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه . واستدبط منه توجه الحاكم اسباع دعوى بعض الخصوم إذا رجع ذلك على استحضارهم . وفيه جواز الصلاة الواحدة بامامين أحدهما بعد الآخر ، وأن الامام الراتب إذا غاب يستخلف غيره ، وأنه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في الصلاة يتخير بين أن يأتيه به أو يؤم هو ويصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة ، ولا يبطل شيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين . وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي ﷺ وادعى الاجماع على عدم جواز ذلك لغيره ﷺ ، ونوقض بان الخلاف ثابت ، فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز ، وعن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الأول أن الصلاة صحيحة ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام ، وأن المرء قد يكون في بعض صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً ، وأن من أحرم منفرداً ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته ، كذا استنبطه الطبري من هذه القصة ، وهو مأخوذ من لازم جواز إحرام الإمام بعد المأموم كما ذكرنا ، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة . واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كلوروياني على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره ، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم إذا غاب إمامهم ، قالوا : ومحل ذلك إذا أمنت الفتنة والانكار من الإمام ، وأن الذي يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به ، وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وأن الفاضل يوافق بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة اهـ . وكل ذلك مبنى على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد ، وقد قدمنا أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي ﷺ ، وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن ، وأنه لا يقيم إلا باذن الإمام ، وأن فعل الصلاة - لا سيما العصر - في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل ، وفيه جواز التسليم والحد في الصلاة لانه من ذكر الله ولو كان مراد المسبح اعلام غيره بما صدر منه ، وسيأتي في باب مفرد ، وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وسيأتي كذلك ، وفيه استحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة ، وفيه جواز الالتفات للحاجة وأن مخاطبة المصلى بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة . وأنها تقوم مقام النطق لمخاطبة النبي ﷺ أبا بكر على مخالفة إشارته . وفيه جواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان بصدد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً من الأذى . قال المهلب : لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي ، لأن النبي ﷺ ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها ، لأن له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الأحكام ، وأطال في تقرير ذلك . وتعقب بأن هذا ليس من الخصائص ، وقد أشار هو إلى المعتمد في ذلك فقال : ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذي يحصل من التخطي ، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطي رعايهم . وفيه كراهية التصفيق في الصلاة وسيأتي في باب مفرد ، وفيه الحد والشكر على الوجهة في الدين وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أن ذلك الأمر على غير جهة اللزوم وكان القرينة التي بينت لأبي بكر ذلك هي كونه ﷺ شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم من ذلك أن مراده

أن يؤم الناس ، وأن أمره إياه بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتثوية بقدره ، فسلك هو طريق الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب عليه السلام اعتذاره برد عليه . وفيه جواز إمامة المفضل للفاضل ، وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك ، وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية ، واعتناء ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة احتمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . إذ كان حد الكلام أن يقول أبو بكر : ما كان لي ، فعدل عنه إلى قوله : ما كان لابن أبي قحافة ، لأنه أدل على التواضع من الأول ، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه ، وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدير القبلة ولا ينصرف عنها . واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الإمام ، لأن التسييح إذا جاز جازت التلاوة من باب الأولى والله أعلم

#### ٤٩ - باب إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم

٦٨٥ - **حدثنا** سليمان بن حَرْبٍ **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال : « قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ شُبَّانَةٌ فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا قَالَ : لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَلَمَسْتُمُوهُمْ ، مُرُومٌ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

**قوله** ( باب إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ) هذه الترجمة مع ما سأيته من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الانصاري مرفوعة « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانت قراءتهم سواء <sup>(١)</sup> فليؤمهم أقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنا ، الحديث . ومداره على إسماعيل بن رجا . عن أوس بن ضميج عنه ، وليس جميعا من شرط البخاري ، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري ، وقد علق منه طرفا بصيغة الجزم كما سيأتي ، واستعمله هنا في الترجمة ، وأورد في الباب ما يؤدي معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة ، وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حاصله أن تساوى هجرتهم وإقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالبا من الفهم - ثم توجه الخطاب إليهم بأن يعلموا من وراءهم من غير تخصيص بهضهم دون بعض - دال على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين . قلت : وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال : وكنا يومئذ متقاربين في العلم ، انتهى . وأظن في هذه الرواية إدراجا ، فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل بن عليه عن خالد قال : قلت لأبي قلابة قايين القراءة ؟ قال : إنما كنا متقاربين ، وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه : قال الحذاء . وكنا متقاربين في القراءة ، ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار

(١) هذا اللفظ هو إحدى روايتي حديث أبي مسعود المذكور . أظن الرواية الثانية في الصفحة الآتية

مالك بن الحويرث ، كما أن مستند الحذاء هو إخبار أبي قلابة له به ، فينبغي الإدراج عن الاسناد (١) والله أعلم (تفنيه) : ضميج والد أوس بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم معناه الغليظ ، وقوله في حديث أبي مسعود ، أقرؤم ، قيل المراد به الألفه وقيل هو على ظاهره ، وبحسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا : الألفه مقدم على الأقرأ ، فإن الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط ، فقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل الفقه ، ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة على الباقرين مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه ، كأنه عن حديث أقرؤكم أبي . قال : وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه . قلت : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر كان ألفه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الألفه . ثم قال النووي بعد ذلك : إن قوله في حديث أبي مسعود : فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة ، يدل على تقديم الأقرأ مطلقا انتهى . وهو واضح للغاية . وهذه الرواية أخرجهما مسلم أيضا من وجه آخر عن اسماعيل بن رجاء ، ولا يخفى أن محل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفا بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة ، فأما إذا كان جاهلا بذلك فلا يقدم اتفاقا ، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان ، فالأقرأ منهم بل القارئ كان ألفه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم . قوله (ونحن شبيهة) بفتح المعجمة والموحدين جمع شاب ، زاد في الادب من طريق ابن عليه عن أيوب «شبيهة متقاربون» والمراد تقاربهم في السن ، لأن ذلك كان في حال قدومهم . قوله (نحو من عشرين) في رواية ابن عليه المذكورة الجوز به ولفظه «فأقنا عنده عشرين ليلة» والمراد بأيامها ، ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب . قوله (رحيا فقال لو رجعتهم) في رواية ابن عليه وعبد الوهاب «رحيا رقيقا» فظن أنا اشتقنا إلى أهلنا ، وسألنا عن تركنا بعدنا فاخبرناه فقال : ارجعوا إلى أهلهم فأقيموا فيهم وعلوهم ، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإناس بقوله «لو رجعتهم» إذ لو بدأهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفير فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله «ارجعوا» ، واقتصار الصحابي هل ذكر سبب الأمر برجوعهم بأنه الشوق إلى أهلهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك ، ويمكن أن يكون عرف ذلك بتصريح القول منه ﷺ وإن كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم ، لكنه أخبر بالواقع ولم يقزم بما ليس فيهم ، ولما كانت نيتهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحفظ الكامل في الدين وهو أعلىة التعليم كما قال الامام أحمد في الحرص على طلب الحديث : حظ وافق حقا . قوله (وليؤمكم أكبركم) ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله ، وأما من جوز أن يكون مراده بالأكبر ما هو أعم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة والدين فبعد لما تقدم من فهم راوي الخبر حيث قال للتأبى «فأين القراءة» فإنه دال على أنه أراد أكبر السن ، وكذا دعوى من زعم أن قوله «وليؤمكم أكبركم» معارض بقوله «بؤم القوم أقرؤهم» لأن الاول يقتضى تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه ، ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتمال ، بخلاف الحديث الآخر فإنه تقرير قاعدة تفيد التعميم ، قال : فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الألفه

(١) كذا في الأصلين ، ولعل الصواب «أن لا إدراج في الاسناد» فامل

انتهى . والتنصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه ، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم ، وما كان عليه ﷺ من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين ، وإجازه خبر الواحد وقيام الحجة به ، وتقدم الكلام على بقية فوائده في « باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد » ويأتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في « باب لإجازه خبر الواحد » إن شاء الله تعالى

### ٥٠ - باب إذا زار الإمام قوما فأمهم

٦٨٦ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا مضر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع قال سمعت عيبان بن مالك الأنصاري قال « استأذن النبي ﷺ فأذنت له ، فقال : أين تُحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب ، فقام وصَفَنَّا خلقه ، ثم سَلَّمَ وسلَّمنا »

**قوله** ( باب إذا زار الإمام قوما فأمهم ) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه سرفوعا « من زار قوما فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » محمول على من عدا الإمام الأعظم ، وقال الزين بن المنير : مراده أن الإمام الأعظم ومن يجرى مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك المدار أو المنفعة ، ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حتى الإمام في التقدم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه ، انتهى ملخصا ، ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم « ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمه إلا بإذنه » فان مالك الشيء سلطان عليه ، والإمام الأعظم سلطان على المالك ، وقوله « إلا بإذنه » يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس ، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه ، فتحصل بالإذن مراعاة الجانبين . **قوله** ( حديثا معاذ بن أسد ) هو سريزي سكن البصرة وليس هو أخا ماعلى بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا ، كان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد ، وقد تقدم الكلام على حديث عيبان مستوفى في « باب المساجد التي في البيوت »

### ٥١ - باب إنما جُمِلَ الإمام ليؤتمَّ به . وصلى النبي ﷺ في مرضه الذي توفى فيه بالناس وهو جالس

وقال ابن مسعود إذا رفع قبل الإمام يعود فيمكث بقدر ما رفع ثم يتبع الإمام

وقال الحسن - فيمن برك مع الإمام ركعتين ولا يقدر على السجود : بسجد للركعة الأخيرة سجدة تين ، ثم يقضى الركعة الأولى بسجودها . وفيمن نسي سجدة حتى قام : بسجد

### ٦٨٧ - حديث أحمد بن يونس قال حدثنا زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن

عبيد الله قال « دخلت على عائشة فقلت : ألا تُحدثيني عن مرض رسول الله ﷺ ؟ قالت : بلى . فقل النبي ﷺ قال : أصلي الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك . قال : ضموا لي ماء في الحضْب . قالت : ففعلنا . فاغتسل فذهب ليقوم ماغنى عليه ، ثم أفاق فقال ﷺ : أصلي الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . قال : ضموا لي ماء في الحضْب .



قالت فقعد فاعتسل، ثم ذهب ليَتَوَضَّعَ فاعمى عليه. ثم أفاق فقال: أصلى الناس؟ قلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله. فقال: ضموا لي ماء في الخضب. فقعد فاعتسل، ثم ذهب ليَتَوَضَّعَ فاعمى عليه. ثم أفاق فقال: أصلى الناس؟ قلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله. والناس عكوف في المسجد ينتظرون النبي عليه السلام لصلاة المشاء الآخرة. فأرسل النبي ﷺ إلى أبي بكرٍ بَأَن يُصَلِّيَ بالناس، فأما الرسول فقال: إن رسول الله ﷺ بأمرِكَ أَنْ تُصَلِّيَ بالناس. فقال أبو بكرٍ: وكان رجلاً رقيقاً - يا عمرُ صل بالناس، فقال له عمرُ: أنت أحق بذلك. فصلَّى أبو بكرٍ تلك الأيام. ثم إن النبي ﷺ وَجَدَ من نفسه خفةً، فخرج بين رجلين - أحدهما العباس - لصلاة الظهر، وأبو بكرٍ يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكرٍ ذهب ليتأخر، فأومأ إليه النبي ﷺ بَأَن لا يتأخر، قال: أجلساني إلى جنبه، فأجلساه إلى جنب أبي بكرٍ، قال فجعل أبو بكرٍ يصلي وهو يأمُّ بصلاة النبي ﷺ والناس بصلاة أبي بكرٍ والنبي ﷺ قاعد. قال عبيد الله: فدخلت على عبد الله بن عباس فقلت له: ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن مرض النبي ﷺ؟ قال: هات. فعرضت عليه حديثها. فما أنكر منه شيئاً، غير أنه قال: أسمت لك الرجل الذي كان مع العباس؟ قلت: لا. قال: هو عليٌّ

٦٨٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت «صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك، فصلَّى جالساً وصلَّى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أَنْ اجلسوا. فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلُّوا جُلوساً»

[الحديث ٦٨٨ أطرافه في: ١١١٣، ١٢٢٦، ٥٦٥٨]

٦٨٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ ركب قرماً فصرع عنه، فحشش شقه الأيمن، فصلَّى صلاة من الصلوات وهو قاعد، فصلينا وراءه فعوداً، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائماً فصلُّوا قياماً، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد. وإذا صلى قائماً فصلُّوا قياماً، وإذا صلى جالساً فصلُّوا جُلوساً أجمعون». قال أبو عبد الله: قال الحميدي: قوله «إذا صلى جالساً فصلُّوا جُلوساً» هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالساً والناس خلفه قياماً، لم يأمرهم بالعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ

**قوله** ( باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ) هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب ، والمراد بها أن الالتزام يقتضى متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة ، فتنفى المقارنة والمساوية والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعى عليه ، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله « وصلى النبي ﷺ في مرضه الذى توفى فيه وهو جالس ، أى والناس خلفه قياما ولم يأمرهم بالجلوس كما سيأتى ، فدل على دخول التخصيص فى عموم قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . **قوله** ( وقال ابن مسعود الخ ) وصله ابن أبى شيبة باسناد صحيح وسيألفه أتم ولفظه « لا تبادروا أنتمكم بالركوع ولا بالسجود ، ولذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فليسجد ، ثم ليحك قدر ما سبقه به الإمام ، انتهى . وكأنه أخذه من قوله ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، ومن قوله « وما فاتكم فأتوا » ، وروى عبد الرزاق عن هرون بن وهب عن ابن مسعود ولفظه « أيما رجل رفع رأسه قبل الإمام فى ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه » ، وإسناده صحيح ، قال الزين بن المنير : إذا كان الرفع المذكور يؤمر عنده بقضاء القدر الذى خرج فيه من الإمام فأولى أن يتبعه فى جملة السجود فلا يسجد حتى يسجد ، وظهرت بهذا مناسبة هذا الأثر للترجمة . **قوله** ( وقال الحسن الخ ) فيه فرعان : أما الفرع الأول فوصله ابن المنذر فى كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن ولفظه « فى الرجل يركع يوم الجمعة فيزعم الناس فلا يقدر على السجود » قال - فاذا فرغوا من صلاتهم بسجد سجدة ثم ركعت الأولى ثم يقوم فيصل ركعة وسجدة ، ومقتضى أن الإمام لا يتحمل الأركان ، فمن لم يقدر على السجود معه لم تصح له الركعة ، ومناسبة الترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يفرد عن الإمام لم يستمر متابعا فى صلاته التى اختل بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد الإمام . وأما الفرع الثانى فوصله ابن أبى شيبة وسيألفه أتم ولفظه « فى رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته » قال - يسجد ثلاث سجديات ، فان ذكرها قبل السلام يسجد بسجدة واحدة ، وان ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة الأولى فى « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » ، وقد ذكرنا مناسبة الترجمة للترجمة قبل ، وقوله فيه « ضعوى ماء » كذا للستملى والسرخسى بالنون والباقيين « ضعوى » وهو أوجه ، وكذلك أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، والأول كما قال الكرماني محمول على تضمين الوضع معنى الإعطاء أو على نزع الخافض أى ضعوى فى ماء . والمخضب تقدم الكلام عليه فى أبواب الوضوء ، وأن الماء الذى اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك . **قوله** ( ذهب ) فى رواية الكشمينى « ثم ذهب » ( لينوء ) بضم النون بعدها مدة أى لينهض بسجد . **قوله** ( فأغنى عليه ) فيه أن الإغماء جائز على الأنبياء لانه شبيه بالنوم ، قال النووى : جاز عليهم لانه مرض من الأمراض بخلاف المجنون فلم يجز عليهم لانه نقص . **قوله** ( ينتظرون النبي عليه السلام لصلاة العشاء ) كذا للاكثر بلام التعليل ، وفى رواية المستملى والسرخسى <sup>(١)</sup> « لصلاة العشاء الآخرة » ، وتوجيهه أن الراوى كأنه فسر الصلاة المسئول عنها فى قوله ﷺ « أصلى الناس » ، فذكره ، أى الصلاة المسئول عنها هى العشاء الآخرة . **قوله** ( فخرج بين رجلين ) كذا للكشمينى وللباقين « وخرج » بالواو . **قوله** ( لصلاة الظهر ) هو صريح فى أن الصلاة المذكورة كانت الظهر ، وزعم بعضهم أنها الصبح ، واستدل بقوله فى رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس « وأخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر » ، هذا لفظ ابن ماجه وإسناده حسن ، لكن فى الاستدلال به نظر لاحتمال أن

(١) فى مخطوطة الرياض « والكشمينى »

يكون ﷺ سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة ، وقد كان هو ﷺ يسمع الآية أحيانا في الصلاة السرية كما سيأتي من حديث أبي قتادة ، ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب ، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالمرسلات مرقا ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله ، وهذا لفظ البخاري ، وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي ، لكن وجدت بعد في النسائي أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته ، وقد صرح الشافعي بأنه ﷺ لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة ، وهي هذه التي صلى فيها قاعدا ، وكان أبو بكر فيها أولا إماما ثم صار مأموما يسمع الناس التكبير . قوله ( لجعل أبو بكر يصلي وهو قائم ) كذا للأكثر ، وللمستمل والسرخصي وهو يأتي ، من الاتهام ، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعدا ، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعدا غير مرة واحدة ، واستدل به على صحة إمامة القاعد المذخور بمثله وبالقامم أيضا ، وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي ، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي ﷺ واحتج بحديث جابر عن الشعبي مرفوعا : لا يؤمن أحد بعدى جالسا ، واعترضه الشافعي فقال : قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل ، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابرا الجعفي ، وقال ابن بريزة : لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس ، أي يعرب قوله جالسا مفعولا لا حالا . وحكي عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياما ، وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ ، وهو لا يصح . لكنه زعم أنه تقوى بأن الخلفاء الراشدين لم يفعله أحد منهم ، قال : والنسخ لا يثبت بعد النبي ﷺ ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور . وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقامم مرجوحه بالنسبة إلى صلاة القائم بمثله ، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود ، واحتج أيضا بأنه ﷺ إنما صلى بهم قاعدا لأنه لا يصح التقدم بين يديه انتهى الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعا له ، وتعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف ، وهو ثابت بلا خلاف . وصح أيضا أنه صلى خلف أبي بكر كما قدمناه . والعجب أن عمدة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة : أن النبي ﷺ كان في تلك الصلاة مأموما خلف أبي بكر ، وانكاره أن يكون ﷺ أم في مرض موته قاعدا كما حكاه عنه الشافعي في الأم ، فكيف يدعى أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموما ، وكان حديث امامته المذكور لما كان في غاية الصحة ولم يمكنهم رده سلكوا في الانتصار وجوها مختلفة ، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة ، وأن المراد بكون الأئمة شفعاء أي في حق من يحتاج إلى الشفاعة . ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤمه أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعدا جماعة من الصحابة بعده ﷺ منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والاسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم ، بل ادعى ابن حبان وغيره لإجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي . وقال أبو بكر بن العربي : لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي ﷺ يخلص عند السبك ، واتباع السنة أولى ، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال . قال : إلا أني سمعت بعض الأشياخ يقول : الحال أحد

وجوه التخصيص ، وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلاة معه على أى حال كان عليها ، وليس ذلك لغیره . وأيضاً فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور فى حقه ، ويتصور فى حق غيره . والجواب عن الأول رده بصوم قوله ﷺ « صلوا كما رأيتمونى أصلى » ، وعن الثانى بأن النقص إنما هو فى حق القادر فى النافلة ، وأما الممنور فى الفريضة فلا نقص فى صلاته عن القائم ، واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً لكونه ﷺ أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعد ، هكذا قرره الشافعى ، وكذا نقله المصنف فى آخر الباب عن شيخه الحميدى وهو تليذ الشافعى ، وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعى ، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك ، وأنكر أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحدين بتزويلهما على حالتين : إحداهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه لحيثئذ يصلون خلفه فعوداً ، ثانیتهما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً لوم المأمومين أن يصلوا خلفه قیاماً سواء طرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما فى الأحادیث التى فى مرض موت النبي ﷺ ، فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس فى تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائماً وصلوا معه قیاماً ، بخلاف الحالة الأولى فإنه ﷺ ابتدأ الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه قیاماً أنكر عليهم . ويقرى هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ ، لا سيما وهو فى هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين ، لأن الأصل فى حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعداً ، وقد نسخ إلى القعود فى حق من صلى إمامه قاعداً ، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع النسخ مرتين وهو بعيد ، وأبعد منه ما تقدم عن نقل عیاض فإنه يقتضى وقوع النسخ ثلاث مرات ، وقد قال بقول أحد جماعة من محدثى الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة : إن الأحادیث التى وردت بأمر المأموم أن يصل قاعداً تبعاً لإمامه لم يختلف فى صحتها ولا فى سياقها ، وأما صلاته ﷺ قاعداً فاختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً . قال : وما لم يختلف فيه لا ينبغى تركه لاختلاف فيه . وأجيب بدفع الاختلاف والجل على أنه كان إماماً مرة ومأموماً أخرى . ومنها أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للتدب ، وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ، فعلى هذا الأمر من أم قاعداً لعذر تخير من صلى خلفه بين القعود والقيام ، والقعود أولى لثبوت الأمر بالائتمام والاتباع وكثرة الأحادیث الواردة فى ذلك . وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي ﷺ بذلك واستمر عليه عمل الصحابة فى حياته وبعده ، قروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد بفتح القاف وسكون الهاء الانصارى « أن إماماً لهم اشتكى لهم على عهد رسول الله ﷺ قال : فمکان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس » . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير « أنه كان يؤم قومه ، فأشتكى ، فخرج إليهم بعد شكواه ، فأمرهم أن يصل بهم فقال : إني لا أستطيع أن أصلى قائماً فاقعدوا ، فصلى بهم قاعداً وهم قعود » . وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قال « يا رسول الله إن إمامنا مريض ، قال : إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » وفى إسناده انقطاع . وروى ابن أبى شبة بإسناد صحيح عن جابر « أنه اشتكى ، فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً ، وعن أبى هريرة أنه أفتى بذلك وإسناده صحيح أيضاً ، وقد أُرجم ابن المنذر من قال بأن الصحابي أعلم بنأويل ما روى بأن يقول بذلك لأن أبا هريرة وجابراً روى الأمر المذكور ، واستمرا على العمل به والفتيا بعد النبي ﷺ ، ويلزم ذلك من قال إن الصحابي إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولى

لأنه هنا عمل بوفق ما روى . وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوت ، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال : إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف . وكذا قال ابن حزم إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه ﷺ وهو قاعد قياما غير أبي بكر ، قال : لأن ذلك لم يرد صريحا ، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه . والذي ادعى تقيده قد أثبت الشافعي وقال : إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ثم وجدته مصحاحا به أيضا في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث وانفذه ، فصلى النبي ﷺ قاعداً وجعل أبو بكر وراءه . بينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما ، وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر ، فانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياما بلا نزاع ، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان . ثم رأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياما بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال : « اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال فالتفت الينا فرآنا قياما فأشار الينا فقمنا . فلما سلم قال : إن كدتم لتفعلون فعل فارس والروم ، فلا تفعلوا ، الحديث . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، لكن ذلك لم يكن في مرض موته ، وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أيضا قال : « ركب رسول الله ﷺ فرسا بالمدينة فصرعه على جذع نخلة فانفكت قدمه ، الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بأسناد صحيح ، فلا حجة على هذا لما ادعاه ، إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير : « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » . وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف صلاته في مرض موته فانها كانت في المسجد بمجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير انتهى . ولا راحة له فيما تمسك به لأن إسماعيل التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد ، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صوته ﷺ كان خفيا من الوجد ، وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك . ووراء ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بانهم صلوا قياما كما تقدم في مرسل عطاء وغيره ، بل في مرسل عطاء أنهم استمعوا قياما إلى أن انقضت الصلاة . نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلا به بعد قوله : وصلى الناس وراءه قياما ، فقال النبي ﷺ : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صلّيتم إلا قعودا ، فصلوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا ، وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان إن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ ، ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدا لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالاعادة ، لكن إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز ، والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعودا على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقريره لم وترك أمرهم بالاعادة . هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده هذا الحديث في باب حد المريض أن يشهد الجماعة . قوله ( في بيته ) أي في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر ، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد ، وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر ، لكنه لم ينقل أنه استخلف ، ومن ثم قال عياض : إن الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة واتم به

من حضر عنده ومن كان في المسجد ، وهذا الذي قاله محتمل ، ويحتمل أيضا أن يكون استخلف وإن لم ينقل ، ويلزم على الاول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه ، لكن له أن يقول محل المنع ما اذا لم يكن مع الإمام في مكانه العالي أحد وهنا كان معه بعض أصحابه . **قوله** ( وهو شاك ) بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي المرض ، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أنه سقط عن فرس . **قوله** ( فصل جالسا ) قال عياض : يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رضى في الأعضاء منعه من القيام . قلت : وليس كذلك ، وإنما كانت قدمه عليه السلام انفكت كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد عن أنس عند الاسماعيل ، وكذا لأبي داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قدمناه . وأما قوله في رواية الزهري عن أنس بن مالك « جعش شقه الأيمن » وفي رواية يزيد عن حميد عن أنس « جعش ساقه » أو « كشفه » كما تقدم في « باب الصلاة على السطوح » فلا ينافي ذلك كون قدمه انفكت لاحتمال وقوع الأمرين ، وقد تقدم تفسير الجعش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ، ووقع عند المصنف في « باب يهوى بالتكبير » من رواية سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان : حفظت من الزهري شقه الأيمن ، فلما خرجنا قال ابن جريج : ساقه الأيمن . قلت : ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه ، وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقة رواية حميد المذكورة لها ، وإنما هي مفسدة لمحل الخدش من الشق الأيمن لأن الخدش لم يستوعبه . وحاصل ما في القصة أن عائشة أجهت الشكوى ، وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس ، وعين جابر العلة في الصلاة قاعدا وهي انفكاك القدم ، وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذى الحجة سنة خمس من الهجرة . **قوله** ( وصلى وراءه قوم قياما ) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام . قد دخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، الحديث ، وقد سمي منهم في الأحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الاسماعيل ، وجابر كما تقدم ، وأبو بكر كما في حديث جابر ، وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق . **قوله** ( فأشار إليهم ) كذا الأكثر هنا من الإشارة ، وكذا لجميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ، ووقع هنا للحموى « فأشار عليهم » من المشورة ، والاول أصح فقد رواه أيوب عن هشام بلفظ « فأومأ إليهم » ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ « فأخلف بيده يومئ بها إليهم » ، وفي مرسل الحسن « ولم يبلغ بها الغاية » . **قوله** ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ) قال البيضاوى وغيره : الائتمام الاقتداء والاتباع ، أى جعل الإمام اماما ليقتردى به ويتبع ، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه ، بل يراقب أحواله ويأتى هلى أثره بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال . وقال النووي وغيره : متابعة الامام واجبة في الأفعال الظاهرة ، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره ، بخلاف النية فإنها لم تذكر وقد خرجت بدليل آخر ، وكأنه يعنى قصة معاذ الآتية . ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضى الحصر في الاقتداء به في أفعاله لاني جميع أحواله كما لو كان محدثا أو حامل نجاسة فإن الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطًا في صحة القدوة الا تكبيرة الاحرام ، واختلف في الائتمام <sup>(١)</sup> والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الاول ، وخالف الحنفية

فقالوا : نكتفي بالمقارنة ، قالوا لان معنى الاتهام الامثال ومن فعل مثل فعل امامه عد بمثلا ، وسيأتي بعد باب الدليل على تحريم التقدم على الإمام في الأركان . قوله ( فاذا ركع فاركعوا ) قال ابن المنير : مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام إما بعد تمام انحنائه وإما أن يسبقه الإمام بأوله فيشرع فيه بعد أن يشرع ، قال : وحديث أنس أنهم من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في القول أيضا . قلت : قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله « وإذا قال سمع الله لمن حمده » في حديث عائشة أيضا ، ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الأقوال وهي قوله في أوله « فاذا كبر فكبروا » وسيأتي في « باب إيجاب التكبير » وكذا فيه من رواية الأخرج عن أبي هريرة ، وزاد في رواية عبدة بن هشام في الطب « وإذا رفع فاركعوا » وإذا سجد فاسجدوا ، وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجعات ، وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب ، وقد وافق عائشة وأنسا وجابرا على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة ، وله طرق عنه عند مسلم ، منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية همام عنه كما سيأتي في « باب إقامة الصف » وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة ، وزاد أيضا بعد قوله ليؤتم به : « فلا تختلفوا عليه » ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأخرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في « باب إيجاب التكبير » لكن ذكرها السراج والطبراني في الأوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو عوانة من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليمان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب . وأفادت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع يعم جميع المأمومين ولا يمكن في تحصيل الاتهام اتباع بعض دون بعض ، ولمسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عنه « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر فكبروا » الحديث ، زاد أبو دارد من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح « ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد » وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إرادة المقارنة من قوله إذا كبر فكبروا . ( فائدة ) : جزم ابن بطلال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيد أن الفاء في قوله « فكبروا » للتعقيب ، قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام ، لكن تعقب بان الفاء التي للتعقيب هي العاطفة ، وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جواربا للشرط ، فعلى هذا لا تقتضى تأخر أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقدم الشرط على الجزاء ، وقد قال قوم إن الجزاء يكون مع الشرط ، فعلى هذا لا تنتفي المقارنة ، لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقدم والمقارنة والله أعلم . قوله ( فقولوا ربنا ولك الحمد ) كذا لجميع الرواة في حديث عائشة بائيات الوار ، وكذا لهم في حديث أبي هريرة وأنس إلا في رواية الليث عن الزهري في « باب إيجاب التكبير » فللكشميهني بحذف الواو ورجح اثبات الواو بأن فيها معنى زائد لكونها عاطفة على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا أظعنك ولك الحمد فيشتمل على اللسان والثناء معا ، ورجح قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام ، والأول أوجه كما قال ابن دقيق العيد . وقال النووي : ثبتت الرواية بائيات الواو وحذفها ، والوجهان جائزان بغير ترجيح ، وسيأتي في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة اللهم ، قبلها ؛ ونقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدل به على أن الإمام يقتصر على قوله « سمع الله لمن حمده » وأن المأموم يقتصر على قوله « ربنا ولك الحمد » وليس في السابق ما يقتضى المنع من ذلك لأن السكوت عن الشيء لا يقتضى ترك فعله ، نعم مقتضاه أن المأموم يقول « ربنا

لك الحمد ، عقب قول الامام « سمع الله لمن حمده » ، فاما منع الإمام من قول ربنا ولك الحمد فليس بشيء . لانه ثبت أن النبي ﷺ كان يجمع بينهما كما سيأتي في « باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع » . ويأتي باقي الكلام عليه هناك .

**قوله** ( عن أنس ) في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني أنس » . **قوله** ( فصل صلاة من الصلوات ) في رواية سفيان عن الزهري « لحضرت الصلاة » ، وكذا في رواية حميد عن أنس عند الاسماعيلي : قال القرطبي : اللام للعهد ظاهرا ، والمراد الفرض ، لأنها التي عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة . وحكي عياض عن ابن القاسم أنها كانت قفلا ، وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كما سيأتي ، لكن لم أقف على تعيينها ، إلا أن في حديث أنس « فصلى بنا يومئذ » فكأنها نهارية ، الظهر أو العصر . **قوله** ( فصلينا وراءه قعودا ) ظاهره يخالف حديث عائشة ، والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصارا ، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لهم بالجلوس ، وقد تقدم في « باب الصلاة في السطوح » من رواية حميد عن أنس بلفظ « فصلى بهم جالسا وهم قيام » ، فلما سلم قال : إنما جعل الإمام ، وفيها أيضا اختصار لانه لم يذكر فيه قوله لهم « اجلسوا » ، والجمع بينهما أنهم ابتدؤا الصلاة قياما فأومأ اليهم بأن يقعدوا فقعدها . ونقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين ، وجمعتهما عائشة ، وكذا جمعهما جابر عند مسلم ، وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس ، وبعضهم قام حتى أشار اليه بالجلوس وهذا الذي حكته عائشة . وتعقب باستبعاد فعود بعضهم بغير اذنه ﷺ لانه يستلزم النسخ بالاجتهاد لان فرض القادر في الأصل القيام . وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بعد ، لان حديث أنس إن كانت القصة فيه سابقة لزم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد ، وإن كانت متأخرة لم يحتج إلى إعادة قول « إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ » لانهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا قعودا لكونه قاعدا . ( قائدة ) : وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يعودونه مرتين فصلى بهم فيهما ، لكن بين أن الاولى كانت نافلة وأقرم على القيام وهو جالس ، والثانية كانت فريضة وابتدؤا قياما فأشار اليهم بالجلوس . وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الاسماعيلي نحوه . **قوله** ( وإذا صلى جالسا ) استدلل به على صحة إمامة الجالس كما تقدم . وادعى بعضهم أن المراد بالامر أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين السجدين ، لانه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود ، قال : فيحمل على أنه لما جلس للتشهد قاموا تعظيما له فأمرهم بالجلوس تواضعا ، وقد نبه على ذلك بقوله في حديث جابر « ان كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا » ، وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد ، وبأن سياق طرق الحديث تأباه ، وبأنه لو كان المراد الامر بالجلوس في الركن لقال وإذا جلس فاجلسوا ليناسب قوله وإذا سجد فاسجدوا ، فلما عدل عن ذلك إلى قوله « وإذا صلى جالسا » كان كقوله « وإذا صلى قائما » ، فالمراد بذلك جميع الصلاة . ويؤيد ذلك قول أنس « فصلينا وراءه قعودا » . **قوله** ( أجمعون ) . كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو ، إلا أن الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كما سيأتي في « باب إقامة الصف » ، فقال بعضهم « أجمعين » ، بالياء . والاول تأكيد لضمير الفاعل في قوله « صلوا » ، وأخطأ من ضعفه فان المعنى عليه ، والثاني نصب على الحال أي جلوسا مجتمعين ، أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال : أجمعكم أجمعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سوط ونحوه بما اتفق للنبي ﷺ في هذه الواقعة وبه الاسوة الحسنة . وفيه أنه يجوز



عليه عليه السلام ما يجوز على البشر من الاسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليرداد قدره وفضته ومنصبه جلالة

٥٢ - باب متى يسجد من خلف الإمام ؟ قال أنس : فإذا سجد فاسجدوا

٦٩٠ - **حديثنا** مسدّد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني عبد الله بن يزيد قال حدثني البراء وهو غير كذوب قال « كان رسول الله عليه السلام إذا قال سمع الله لمن حمده لم يمن أحد منا ظهراً حتى يقع النبي عليه السلام ساجداً ، ثم تقع سُجُوداً بعده »

**حديثنا** أبو نعيم عن سفيان عن أبي إسحق نحوه بهذا

[ الحديث ٦٩٠ - طرقه في : ٢٤٧ ، ٨١١ ]

**قوله** ( باب متى يسجد من خلف الإمام ) أى إذا اعتدل أو جلس بين السجدين . **قوله** ( وقال أنس ) هو طرف من حديثه الماضى فى الباب قبله ، لكن فى بعض طرقه دون بعض ، وسيأتى فى « باب لإيجاب التكبير » من رواية الليث عن الزهرى بلفظه ، ومناسبتة لحديث الباب مما قدمناه أنه يقتضى تقديم ما يسمى ركوعاً من الإمام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب يفسره . **قوله** ( عن سفيان ) هو الثورى ، وأبو إسحق هو السدي ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمى كذا وقع منسوباً عند الاسماعيلى فى رواية لشعبة عن أبى إسحق ، وهو منسوب الى خطمة بفتح المعجمة واسكان الطاء بطن من الأوس ، وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة فى زمن ابن الزبير ، ووقع للمصنف فى « باب رفع البصر فى الصلاة » ان أبا إسحق قال « سمعت عبد الله بن يزيد يخطب » ، وأبو إسحق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عنه بواسطة . وفيه لطيفة وهى رواية صحابى ابن صحابى عن صحابى ابن صحابى كلاهما من الانصار ثم من الأوس وكلاهما سكن الكوفة . **قوله** ( وهو غير كذوب ) الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى الحميدى فى جمعه وصاحب العمدة ، لكن روى عباس الدورى فى تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال : قوله وهو غير كذوب ، إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوى عن البراء لا البراء . ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله عليه السلام غير كذوب ، يعنى أن هذه العبارة إنما تحسن فى مشكوك فى عدالته والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى تزكية . وقد تعقبه الخطابى فقال : هذا القول لا يوجب تهمة فى الراوى إنما يوجب حقيقة الصدق له ، قال : وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوى والعمل به ووى ، كان أبو هريرة يقول « سمعت خليلي الصادق المصدوق » وقال ابن مسعود « حدثني الصادق المصدوق » وقال عياض وتبعه النووى : لا وصم فى هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل ، وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به البراء وهو غير متهم ، ومثل هذا قول أبى مسلم الخولاني : حدثني الحبيب الامين . وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما . قال : وهذا قالوه تنبيهاً على صحة الحديث لا أن فائلاً قصد به تعديل راويه . وأيضاً فتتزيه ابن معين للبراء عن التعديل لاجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن يزيد لا وجه له ، فإن عبد الله بن يزيد معدود فى الصحابة . انتهى كلامه . وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابى فبسطة واستدرك عليه الإلزام الأخير ، وليس بوارد لأن يحيى بن معين لا يثبت صحبة عبد الله بن يزيد ، وقد نقاهما أيضاً مصعب الزبيرى وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون . وقال

التبوي : معنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم ففقوا بما أخبركم به منه ، وقد اعترض بعض المتأخرين على التنظير المذكور فقال : كأنه لم يلم بشيء من علم البيان ، للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذوب لأن في الأول إثبات الصفة للوصوف ، وفي الثاني نفي ضدّها عنه فهما مفترقان . قال : والر فيه أن نفي الضد كأنه يقع جواباً لمن أثبتته يخالف لإثبات الصفة انتهى . والذي يظهر لي أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالالتزام ، لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين ، لأن كلا منهما يرد عليه أنه تركية في حق مقطوع بتوكيده فيكون من تحصيل الحاصل ، ويحصل الاتّصال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تقخير الأمر وتقويته في نفس السامع . وذكر ابن دقيق العيد أن بعضهم استدل على أنه كلام عبد الله بن يزيد بقول أبي إسحق في بعض طرقه : سمعت عبد الله بن يزيد وهو يخاطب يقول وحدثنا البراء وكان غير كذوب ، قال وهو محتمل أيضاً . قلت : لكنه أبعد من الأول . وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضاً وحدثنا البراء وهو غير كذوب ، أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق محارب بن دثار قال : سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول .. فذكره . وأصله في مسلم ، لكن ليس فيه قوله وكان غير كذوب ، وهذا يقتضي أن الكلام لعبد الله بن يزيد والله أعلم . ( فائدة ) : روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث ، فانه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رءوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه ، فذكر الحديث في إنكاره عليهم ، قوله ( إذا قال سمع الله لمن حمده ) في رواية شعبة إذا رفع رأسه من الركوع ، ولمسلم من رواية محارب بن دثار فإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده لم نزل قياماً . قوله ( لم يمن ) بفتح التحتانية وسكون المهملة أي لم يمن ، يقال حنيت العود إذا نئيته . وفي رواية لمسلم لا يمنو ، وهي لغة صحيحة يقال حنيت وحنوت بمعنى . قوله ( حتى يقع ساجداً ) في رواية إسرائيل عن أبي إسحق ، حتى يضع جبهته على الأرض ، وسيأتي في باب سجود السهو ، ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحق ، ولاحد عن غندر عن شعبة حتى يسجد ثم يسجدون ، واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام ، وتعقب بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذي ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه وقبل الفراغ منه . ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم ، فكان لا يمنى أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً ، ولأبي يعلى من حديث أنس ، حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود ، وهو أوضح في اتّقاء المقارنة . واستدل به على طول الطمأنينة وفيه نظر ، وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في اتّقالاته . قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان .. نحوه ) هكذا في رواية المستمل وكريمة ، وسقط للباقي . وقد أخرجه أبو عوادة عن الصنفاني وغيره عن أبي نعيم ولفظه ، كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ لم يمن أحد منا ظهره حتى يضع رسول الله ﷺ جبهته .

### ٥٣ - باب لئمن من رَفَعَ رأسه قبل الإمام

٦٩١ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ - أَوْ لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ - إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَحْمَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حَيَارٍ ، أَوْ

يَجْمَلُ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»

قوله ( باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ) أى من السجود كما سيأتى بيانه . قوله ( عن محمد بن زياد ) هو الجعفى مدنى سكن البصرة وله فى البخارى أحاديث عن أبى هريرة ، وفى التابعين أيضا محمد بن زياد الهمداني الحمصي وله عنده حديث واحد عن أبى أمامة فى المزارعة . قوله ( أما يخشى أحدكم ) فى رواية الكشميضى « أو لا يخشى » ولابن داود عن حفص بن عمر عن شعبة « أما يخشى أو لا يخشى » بالشك . و « أما » بتخفيف الميم حرف استفتاح مثل ألا ، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ . قوله ( إذا رفع رأسه قبل الإمام ) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد بن زياد « فى صلاته » ، وفى رواية حفص بن عمر المذكورة « الذى يرفع رأسه والإمام ساجد » ، قتين أن المراد الرفع من السجود ففيه تعقب على من قال أن الحديث نص فى المنع من تقدم المأموم على الإمام فى الرفع من الركوع والسجود معا ، وإنما هو نص فى السجود ، ويتحقق به الركوع لكونه فى معناه ، ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيد منزلة لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه فذلك خص بالتنصيص عليه ، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء ، وهو ذكر أحد الشيتين المشتركين فى الحكم إذا كان للذكور منزلة ، وأما التقدم على الإمام فى الخفض فى الركوع والسجود ففيل يتحقق به من باب الأولى ، لأن الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل ، والركوع والسجود من المقاصد ، وإذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيما هو مقصد ، ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله ، ودخول التقص فى المقاصد أشد من دخوله فى الوسائل ، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام فى حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح<sup>(١)</sup> بن عبد الله السعدى عن أبى هريرة مرفوعا « الذى يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان » . وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ . قوله ( أو يجمل الله صورته صورة حمار ) الشك من شعبة ، فقد رواه الطيالسى عن حماد ابن سلمة وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية يونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد ، فاما الحمادان فقالا « رأس » وأما يونس فقال « صورة » وأما الربيع فقال « وجه » ، والظاهر أنه من تصرف الرواة . قال عياض : هذه الروايات متفقة لأن الوجه فى الرأس ومعظم الصورة فيه . قلت : لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا ، وأما الرأس فروايتها أكثر وهى أشمل فهى المعتمدة ، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجنابة وهى أشمل ، وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعده عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات ، وبذلك جزم النووى فى شرح المذهب : ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته ، وعن ابن عمر تبطل وبه قال أحمد فى رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، وفى المنع عن أحمد أنه قال فى رسالته : ليس لمن سبق الإمام صلاة لهذا الحديث ، قال : ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب . واختلف فى معنى الوعيد المذكور فقليل : يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوى ، فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام ، ويرجع هذا المجازى

(١) فى مخطوطة الرياض « فليح »

أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين ، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد ، وإنما يدل على كون فاعله متعوضاً لذلك وكون فعله ممكنًا لأن يقع عنه ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء . قاله ابن دقيق العيد . وقال ابن بزرة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً . وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك ، وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة ، وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن فيه ذكر الحسف وفي آخره : « ويسخ آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » . وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الانعام إن شاء الله تعالى . ويةوى حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب ، فهذا يبعد الجواز لا تنفاه المناسبة التي ذكروها من بلدة الحمار . وما يبيده أيضاً إيراد الوعيد بالأسر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ، ولو أريد تشبيهه بالحمار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار ، وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليداً ، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة . وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة : هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في البلادة ، ولم يبين وجه المنع . وفي الحديث كمال شفقتك ﷺ بأمتة ويأبى لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب ، واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة ، وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بزرة : استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قلت : وهو مذهب ردى مبنى على دعاوى بغير برهان ، والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث . ( لطيفة ) : قال صاحب « القبس » : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال . والله أعلم

٥٤ - باب إمامة العبد والمولى . وكانت عائشة يؤمها عبدُها ذكوانُ من المصحفِ

وَوَلَدِ الْبَغِيِّ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْفَلَّامِ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ ، لقولِ النَّبِيِّ ﷺ « يَوْمُكُمْ أَقْرَبُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ »

٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْمُنْصَبَةَ - مَوْضِعَ بَقْبَاءَ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمُكُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا »

[ الحديث ٦٩٢ - طرفه في : ٧١٧٥ ]

٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً »

[ الحديث ٦٩٣ - طرفاه في : ٦٩٦ ، ٧١٤٢ ]

قوله ( باب إمامة العبد والمولى ) أى العتيق ، قال الزين بن المنير : لم يفصح بالجواز لكن لوح به لإيراده

أدلته . **قوله** ( وكانت عائشة الخ ) وصله أبو داود <sup>(١)</sup> في كتاب المصاحف ، من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف ، وصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاما لها عن دبر ، فكان يؤمها في رمضان في المصحف . وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي - هو وأبوه وعبيد بن صير والمسور بن مخرمة وناس كثير - فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق ، وأبو عمرو المذكور هو ذكوان ، وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور . وخالف مالك فقال : لا يؤم الاحرار إلا إن كان قارنا وم لا يقرءون فيؤمهم ، إلا في الجمعة لانها لا تجب عليه . وخالفه أشهب واحتج بانها تجزئه إذا حضرها . **قوله** ( في المصحف ) استدلل به على جواز قراءة المصل من المصحف ، ومنع منه آخرون لكونه عملا كثيرا في الصلاة <sup>(٢)</sup> . **قوله** ( وولد البني ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة والتشديد أى الزانية ، ونقل ابن التين أنه رواه بفتح الموحدة وسكون المعجمة والتخفيف ، والاول أولى ، وهو معطوف على قوله « والمولى » ، لكن فصل بين المتعاطفين بأثر عائشة ، وغفل القرطبي في مختصر البخاري لجعله من بقية الاثر المذكور ، وإلى صحة إمامة ولد الزنا ذهب الجمهور أيضا ، وكان مالك يكره أن يتخذ إماما راتبا ، وعنه عنده أنه يصير معرضا للكلام الناس فيأثمون بسببه ، وقيل لانه ليس في الغالب من يفقهه <sup>(٣)</sup> فيغلب عليه الجهل . **قوله** ( والاعراب ) بفتح الهمزة أى ساكن البادية ، وإلى صحة إمامته ذهب الجمهور أيضا ، وخالف مالك وعنه عنده غلبة الجهل على سكان البوادي ، وقيل لانهم يديعون نقص السنن وترك حضور الجماعة غالبا . **قوله** ( والغلام الذي لم يحتمل ) ظاهره أنه أراد المراهق ، ويحتمل الاعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ، ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في النهي عن ذلك وهو فيما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس مرفوعا « لا يؤم الغلام حتى يحتمل » وإسناده ضعيف ، وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين ، وقيل إنما لم يستدل به هنا لان أحمد بن حنبل توقف فيه فقيل : لانه ليس فيه اطلاع النبي ﷺ على ذلك ، وقيل لاحتمال أن يكون أراد أنه كان يؤمهم في النافلة دون الفريضة ، وأجيب عن الاول بان زمان نزول الوحي لا يقع فيه لاحد من الصحابة التفرير على ما لا يجوز فعله ، ولهذا استدلل أبو سعيد وجابر على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتى في موضعه ، وأيضا فالوفد الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة ، وقد نقل ابن حزم أنه لا يعلم لهم في ذلك مخالف منهم . وعن الثاني بان سياق رواية المصنف تدل على أنه كان يؤمهم في الفرائض اذوله فيه و صلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف ، ولأدلة أخرى مضمونة في موضعها . وافته أعلم

( ١ ) في مخطوطة الريش « ابن أبي داود »

( ٢ ) الصواب الجواز كما فعلت عائشة رضي الله عنها ، لأن الحاجة تدعو اليه . والعمل الكثير إذا كان حاجة ولم يتوال لم يضر الصلاة لعله صلى الله عليه وسلم إمامة بنت زينب في الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف ، ولأدلة أخرى مضمونة في موضعها . وافته أعلم

( ٣ ) كذا ولله « ممن يفقه »

( ٤ ) جرم بالجيم والراء الساكنة : هي قبيلة عمرو بن سلمة المذكور

أن يؤمهم أقرؤم قال : فعلى هذا إنما يؤم من يتوجه إليه الأمر ، والصبي ليس بأمور لأن القلم رفع عنه فلا يؤم ، كذا قال ، ولا يخفى فساده لانا نقول : المأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بانهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرآنا فبطل ما احتج به ، وإلى صحة إمامة الصبي ذهب أيضا الحسن البصري والشافعي وإسحق ، وكرها مالك والثوري ، وعن أبي حنيفة وأحمد روايتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض . قوله ( لقول النبي ﷺ يؤمهم أقرؤم لكتاب الله ) أى فكل من اتصف بذلك جازت إمامته من عبد وصبي وغيرهما ، وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذى ذكرناه فى د باب أهل العلم أحق بالإمامة ، وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ د يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، الحديث ، وفى حديث عمرو بن سلة المذكور عن أبيه عن النبي ﷺ قال د وليؤمكم أكثركم قرآنا ، وفى حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا د إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم ، واستدل بقوله أقرؤهم على أن إمامة الكافر لا تصح لانه لا قراءة له . قوله ( ولا يمنع العبد من الجماعة ) هذا من كلام المصنف ، وليس من الحديث المعلق **قوله** ( بغير علة ) أى بغير ضرورة لسيده ، فلو قصد تفويت الفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك ، وسنذكر مستنده فى الكلام على قصة سالم فى أول حديثي الباب . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو العمري . **قوله** ( لما قدم المهاجرون الاولون ) أى من مكة إلى المدينة وبه صرح فى رواية الطبراني . **قوله** ( العصب ) بالنصب على الظرفية لقوله د قدم ، كذا فى جميع الروايات ، وفى رواية أبى داود د نزلوا العصب ، أى المكان المسمى بذلك وهو باسكان الصاد المهمل بعد موحد ، واختلف فى أوله فقليل بالفتح وقيل بالضم ، ثم رأيت فى النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين ، قال أبو عبيد البكرى : لم يضبطه الاصيل فى روايته ، والمعروف د المعصب ، بوزن محمد بالتشديد وهو موضع بقباء . **قوله** ( وكان يؤمهم سالم مولى أبى حذيفة ) زاد فى الاحكام من رواية ابن جريج عن نافع د وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلة - أى ابن عبد الاسد - وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة ، واستشكل ذكر أبى بكر فيهم إذ فى الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي ﷺ وأبو بكر كان رفيقه ، ووجهه البيهقى باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبى بكر ، ولا يخفى ما فيه . ووجه الدلالة منه لإجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم ، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الانصار فأعتقه ، وكان إمامته بهم كانت قبل أن يعتق ، وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف د ولا يمنع العبد ، . وإنما قيل له مولى أبى حذيفة لأنه لازم أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بعد أن عتق فتنبأه ، فلما نبأوا عن ذلك قيل له مولا كما سياتى فى موضعه . واستشهد سالم بالإمامة فى خلافة أبى بكر رضى الله عنهما . **قوله** ( وكان أكثرهم قرآنا ) إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه . وفى رواية للطبراني د لأنه كان أكثرهم قرآنا . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان . **قوله** ( اسمعوا وأطيعوا ) أى فيما فيه طاعة لله . **قوله** ( وان استعمل ) أى جعل عاملا ، وللصنف فى الاحكام عن مسدد عن يحيى د وان استعمل عليكم عبد حبشي ، وهو أصرح فى مقصود الترجمة ، وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ د قال النبي ﷺ لا بى ذر : اسمع وأطع ، الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا لكن باسناد له آخر عن شعبة عن أبى عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر قال د ان خليل ﷺ أوصانى أن اسمع وأطع وإن كان عبدا حبشيا مجدع الاطراف ، . وأخرجه الحاكم والبيهقى من هذا الوجه ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربرة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم ، قال فقيل : هذا أبو ذر ، فذهب

يتأخر فقال أبو ذر: أوصاني خليلي ﷺ، فذكر الحديث. وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدتي تحدث أنها سمعت النبي ﷺ يخطب في حجة الوداع يقول: ولو استعمل عليكم عبد يتوكل بكتاب الله، وفي هذه الرواية فائدتان: تعيين جهة الطاعة، وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النبي ﷺ. قوله (كان رأسه زيبية) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه، وذلك معروف في الحبشة، وقيل لسواده، وقيل لقصر شعر رأسه وتقلقه. ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد أنه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال. ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا لأن القيام عليهم يفضي غالبا إلى أشد عما ينكر عليهم، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قرش فيكون غيرهم متغلبا، فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه. ورده ابن الجوزي بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلي الإمامة العظمى، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيها وافق الحق انتهى. ولا مانع من حمله على أعم من ذلك، فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قرش من ذوى الشوكة متغلبا، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام. وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قرش، وهو متعقب، إذ لا تلازم بين الاجزاء والجواز والله أعلم

### ٥٥ - باب إذا لم يُسَمِّ الإمام وأتم من خلفه

٦٩٤ - حدثنا الفضل بن سهل قال حدثنا الحسن بن موسى الأشيب قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «بُصِّلُون لَكُمْ، فإن أصابوا فلنكم، وإن أخطأوا فلنكم وعليهم»

قوله (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي. قوله (حدثنا الفضل بن سهل) هو البغدادي المعروف بالأعرج من صفار شيوخ البخاري ومات قبله بسنة. قوله (بصّلون) أى الأئمة، واللام في قوله لكم، للتعليل. قوله (فإن أصابوا فلنكم) أى ثواب صلاتكم، زاد أحمد عن الحسن ابن موسى بهذا السند ولهم، أى ثواب صلاتهم، وهو يغنى عن تكلف توجيه حذفها، وتمسك ابن بطال بظاهر الرواية المحذوفة فزعم أن المراد بالاصابة هنا إصابة الوقت، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا «لنكم تدركون أفواجا يصلون الصلاة لغير وقتها، فإذا أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبيحة»، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره، فالتقدير على هذا: فإن أصابوا الوقت وإن أخطؤا الوقت فلنكم يعنى الصلاة التي في الوقت انتهى. وغفل عن الزيادة التي في رواية أحمد فإنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد، وكذا أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى، وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح في مقصود الترجمة ولفظه «يكون أفواجا يصلون الصلاة، فإن أتوا فلنكم ولهم، وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا «من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم، وفي رواية أحمد في هذا الحديث «فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهي لكم ولهم، فهذا يبين أن المراد

ما هو أعم من ترك إصابة الوقت ، قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه . **قوله** ( وإن أخطوا ) أى ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه . قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه . ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة . وقال البغوى فى شرح السنة : فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثا أنه تصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة . واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الائتمام بمن يخل بشئ من الصلاة وكنا كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا بمن علم أنه رك واجبا . ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمد ، قال : ومحل الخلاف فى الأمور الاجتهادية كمن يصلى خلف من لا يرى قراءة البسمة ولا أنها من أركان القراءة ولا أنها آية من فاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بدونها قال : فإن صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو البسمة لأن غاية حال الإمام فى هذه الحالة أن يكون أخطأ . وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر فى صحة صلاة المأموم إذا أصاب . ( تنبيه ) : حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال ، وقد ذكرنا له شاهدا عند ابن حبان ، وروى الشافعى معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يأتى قوم فيصلون لكم ، فإن أتوا كان لهم ولكم . وإن نقصوا كان عليهم ولكم » .

#### ٥٦ - باب إمامة المفتون والمبتدع . وقال الحسن صل عليه بدعته

٦٩٥ - قال أبو عبد الله : وقال لنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعى حدثنا الزهرى عن حنيفة بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن خيار « أنه دخل على عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور فقال : إنك إمام عامة ، وزل بك ما ترى ، ويصلى لنا إمام فتنة وتخرج . فقال : الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساؤا فاجنب إساءتهم » .

وقال الزهيدى : قال الزهرى « لا ترى أن يصلى خلف الخث إلا من ضرورة لا بد منها »

٦٩٦ - حدثنا محمد بن أبان حدثنا غندر عن شعبة عن أبي التياح أنه سمع أنس بن مالك : قال النبى

ﷺ لأبي ذر « اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة »

**قوله** ( باب إمامة المفتون ) أى الذى دخل فى الفتنة فخرج على الإمام ، ومنهم من فسره بما هو أعم من ذلك . **قوله** ( والمبتدع ) أى من أمتد شينا مما يخالف أهل السنة والجماعة . **قوله** ( وقال الحسن صل وعليه بدعته ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن « صل خلفه وعليه بدعته » . **قوله** ( وقال لنا محمد بن يوسف هو القرباني ، قيل عبر بهذه الصيغة لأنه لما أخذه من شيعته فى المذاكرة فلم يقتل فيه حدثا ، وقيل إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض ، وقيل : هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى . والذى ظهر لى بالاستقراء خلاف ذلك ، وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفا أو كان فيه راو ليس على شرطه ، والذى هنا من قبيل الأول ، وقد وصله الاسماعيلي



من رواية محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي . **قوله** ( عن حميد بن عبد الرحمن ) أى ابن عوف ، وفى رواية الاسماعيلى ، أخبرنى حميد ، . وأخرجه الاسماعيلى من طريق أخرى عن الأوزاعى ، وخالفه يونس بن يزيد فقال : عن الزهرى عن عروة أخرجه الاسماعيلى أيضا ، وكذلك رواه معمر عن الزهرى أخرجه همر بن شبة فى كتاب مقتل عثمان ، عن غندر عنه ، ويحتمل أن يكون للزهرى فيه شيخان . **قوله** ( عن عبيد الله بن عدى ) فى رواية ابن المبارك عن الأوزاعى عند الاسماعيلى وأبى نعيم ، حدثنى عبيد الله بن عدى بن الحيار من بنى نوفل ابن عبد مناف ، وعبيد الله المذكور تابعى كبير معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبى ﷺ وكان عثمان من أقارب أمه كما سأتى فى موضعه . **قوله** ( انك امام عامة ) أى جماعة ، وفى رواية يونس ، وأنت الامام ، أى الاعظم . **قوله** ( ونزل بك ما نرى ) أى من الحصار . **قوله** ( وبصلى لنا ) أى يؤمنا . **قوله** ( امام فتنة ) أى رئيس فتنة ، واختلف فى المشار اليه بذلك فقيل : هو عبد الرحمن بن عديس البلوى أحد رموس المصريين الذين حصروا عثمان ، قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره ، وقاله ابن الجوزى وزاد : إن كنانة بن بشر أحد رموسهم صلى بالناس أيضا . قلت : وهو المراد هنا ، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب فى كتاب الفتوح ، من طريق أخرى عن الزهرى بسنده فقال فيه : دخلت على عثمان وهو محصور وكنانة يصلى بالناس فقلت كيف ترى ، الحديث . وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة بن سهل بن حنيف الانصارى لكن باذن عثمان ، ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ، ورواه ابن المدينى من طريق أبى هريرة . وكذلك صلى بهم على بن أبى طالب فيما رواه اسماعيل الخطي فى تاريخ بغداد ، من رواية ثعلبة بن يزيد الحافى قال : فلما كان يوم عيد الاضحى جاء على فصل بالناس . وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلوانى : لم يصل بهم غيرها . وقال غيره : صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف ، رواه عمر بن شبة باسناد قوى . وقيل صلى بهم أيضا أبو أيوب الانصارى وطلحة بن عبيد الله ، وليس واحد من هؤلاء مرادا بقوله امام فتنة . وقال الداودى : معنى قوله : امام فتنة ، أى امام وقت فتنة ، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجى . قال : ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذى أهمهم بمكره بل ذكر أن فعله أحسن الأعمال انتهى . وهذا مغازير لمراد المصنف من ترجمته ، ولو كان كما قال لم يكن قوله : وتخرج ، مناسبا . **قوله** ( وتخرج ) فى رواية ابن المبارك ، وأنا لتخرج من الصلاة معه ، والتخرج التأثم أى نخاف الوقوع فى الإثم ، وأصل الحرج الضيق ، ثم استعمل للإثم لانه يضيق على صاحبه . **قوله** ( فقال الصلاة أحسن ) فى رواية ابن المبارك وإن الصلاة أحسن ، وفى رواية معقل بن زياد عن الأوزاعى عند الاسماعيلى : من أحسن ، **قوله** ( فاذا أحسن الناس فأحسن ) ظاهره أنه رخص له فى الصلاة معهم كأنه يقول لا يضرك كونه مفتونا ، بل إذا أحسن فوافقه على إحسانه وترك ما افتتن به ، وهو المطابق لسياق الباب ، وهو الذى فهمه الداودى حتى احتاج إلى تقدير حذف فى قوله امام فتنة ، وخالف ابن المنير فقال : يحتمل أن يكون رأى أن الصلاة خلفه لا تصح لحاد عن الجواب بقوله إن الصلاة أحسن ، لأن الصلاة التى هى أحسن هى الصلاة الصحيحة ، وصلاة الخارجى غير صحيحة لانه إما كافر أو فاسق انتهى . وهذا قالة نصرة لمذهبه فى عدم صحة الصلاة خلف الفاسق ، وفيه نظر لان سيفا روى فى الفتوح عن سهل بن يوسف الانصارى عن أبيه قال : كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان فإنه قال : من دعا إلى الصلاة فاجيروه انتهى . فهذا صريح فى أن مقصوده بقوله : الصلاة أحسن ، الإشارة إلى الإذن

بالصلاة خلفه ، وفيه تأييد لما فهمه المصنف من قوله لإمام فتنة ، وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال : قالوا لعثمان إنا نتخرج أن نصل خلف هؤلاء الذين حصروك ، فذكر نحو حديث الزهري . وهذا منقطع إلا أنه اعتضد . **قوله** ( وإذا أسأوا فاجتنب ) فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد ، وفي هذا الأمر الحض على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنة لئلا يزداد تفرق الكلمة ، وفيه أن الصلاة خلف من تكبر الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة ، وفيه رد على من زعم أن الجمعة لا يجزئ أن تقام بغير إذن الإمام . **قوله** ( وقال الزبيدي ) بضم الزاي هو محمد بن الوليد . **قوله** ( المحدث ) دويناه بكسر النون وفتحها فالاول المراد به من فيه تكسر وتثنية بالنساء . والثاني المراد به من يؤتى ، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين محتجا بأن الاول لا مانع من الصلاة خلفه اذا كان ذلك أصل خلقته . ورد بان المراد من يتعمد ذلك فيتشبه بالنساء فان ذلك بدعة قبيحة ، ولهذا يجوز الداودي أن يكون كل منهما مرادا . قال ابن بطال : ذكر البخاري هذه المسألة هنا لان المحدث مفتتن في طريقته . **قوله** ( الا من ضرورة ) أى بأن يكون ذا شوكة أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه ، وقد رواه معمر عن الزهري بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه « قلت : فالمحدث ؟ قال : لا ولا كرامة ، لا يؤتم به ، وهو محمول على حالة الاختيار . **قوله** ( حدثنا محمد بن أبان ) هو البلخي مستمل وكيع ، وقيل الواسطي وهو محتمل لكن لم نجد للواسطي رواية عن غندر بخلاف البلخي ، وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقيت وهذا جميع ما أخرج عنه البخاري . **قوله** ( اسمع وأطع ) تقدم الكلام عليه قبل باب ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا الباب أن الصفة المذكورة إنما توجد غالبا في جمعي حديث عهد بالاسلام لا يخلو من جهل بدينه ، وما يخلو من هذه صفته عن ارتكاب البدعة ، ولو لم يكن الا اقتتانه بنفسه حتى تقدم للإمامة وليس من أهلها

### ٥٧ - باب يقوم عن يمين الإمام بمحذاته سواء إذا كانا اثنين

٦٩٧ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال **حدثنا** شعبة عن الحكم قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بت في بيت خالتي ميمونة فصلّى رسول الله ﷺ العشاء ، ثم جاء فصلّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، فبغت فقامت عن يساره فجعلني عن يمينه ، فصلّى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو قال خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة »

[ انظر الحديث ١١٧ وأطرافه ]

**قوله** ( باب يقوم ) أى المأموم ( عن يمين الإمام بمحذاته ) بكسر المهملة وذل معجمة بعدها مدة أى بجانبه ، فأخرج بذلك من كان خلفه أو ماثلا عنه . وقوله ( سواء ) أخرج به من كان إلى جنبه لكن على بعد عنه ، كذا قال الزين بن المنير ، والذي يظهر أن قوله بمحذاته يخرج هذا أيضا . وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي انتزاع هذا من الحديث الذى أورده بعد . وقد قال أصحابنا : يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا ، وكان المصنف أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه ، فقد تقدم في الطهارة من رواية مخزومة عن كريب عن ابن عباس باللفظ وقامت إلى جنبه ، وظاهره المساواة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحو ما من هذه القصة . وعن

ابن جريج قال قلت لعطاء : الرجل يصل مع الرجل أين يكون منه ؟ قال : إلى شقه الأيمن . قلت : أيجازي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر ؟ قال : نعم . قلت : أنحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة ؟ قال : نعم . وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ، فقصت وراءه فتربى حتى جعلني حذاءه عن يمينه . **قوله** ( إذا كانا ) أى إماماً ومأموماً ، بخلاف ما إذا كانا مأمومين مع إمام فلهما حكم آخر . ( تنبيه ) . هكذا في جميع الروايات ، باب ، بالتثوين ، يقوم الخ ، وأورده الزين بن المنير بلفظ ، باب من يقوم ، بالاضافة وزيادة من ، وشرحه على ذلك ، وتردد بين كونها موصولة أو استفهامية ثم أطال في حكمة ذلك وأن سببه كون المسألة مختلفاً فيها . والواقع أن من محذوقة والسياق ظاهر في أن المصنف جازم بحكم المسألة لا متردد والله أعلم . وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام إلا التخصي فقال : إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام ، فإن ركع الإمام قبل أن يجيئ أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد ابن منصور ، ووجه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن لكنه مخالف للنص ، وهو قياس فاسد . ثم ظهر لي أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظناً قوياً بجيئ . ثان ، وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال : ربما قف خلف الاسود وحدي حتى يجيئ المؤذن ، وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الإمام خلافاً للمالك ، لما في رواية مسلم ، فقصت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه ، وفيه نظر

### ٥٨ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما

٦٩٨ - **حديثنا** أحمد قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا عمرو بن عبد ربه بن سعيد عن نحرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « نمت عند ميمونة والنبي ﷺ عندها تلك الليلة ، فتوضأ ثم قام يصلي ، فقصت على يساره ، فأخذني فجعلني عن يمينه ، فصلّى ثلاث عشرة ركعة ، ثم نام حتى نفتح ، وكان إذا نام نفع ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلّى ولم يتوضأ » . قال عمرو حدثت به بكيراً فقال : حدثني كريب بذلك **قوله** ( باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ ) وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه ﷺ لم يبطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولاً ، وعن أحد تبطل لانه ﷺ لم يقره على ذلك ، والاول هو قول الجمهور ، بل قال سعيد بن المسيب : إن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام . ولم يتابع على ذلك . **قوله** ( حدثنا أحمد ) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه . **قوله** ( عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وكذا وقع عند أبي نعيم . **قوله** ( عن عبد ربه ) بفتح الراء وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الانصارى ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين مديون على نسق . **قوله** ( نمت ) في رواية الكشميهني : دبت . **قوله** ( فأخذني لجعلني ) قد تقدم أنه أداره من خلفه ، واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتي . **قوله** ( قال عمرو ) أى ابن الحارث المذكور بالاسناد المذكور اليه ، ووم من زعم أنه من تعليق البخارى ، فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه ، وبكير المذكور في هذا هو ابن عبد الله بن الاشج ، واستفاد عمرو بن الحارث بهذه الرواية عنه العلو برجل

### ٥٩ - باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأتمهم

٦٩٩ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال «بت عند خالتي ، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل فقامت أصلي معه ، فقامت عن يساري ، فأخذ برأسي فأقامني عن يميني»

**قوله** ( باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم الخ ) لم يحزم بحكم المسألة لما فيه من الاحتمال ، لانه ليس في حديث ابن عباس التصريح بان النبي ﷺ لم ينو الإمامة ، كما أنه ليس فيه أنه نوى لا في ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فصلي معه ، لكن في إيقافه إياه منه موقف المأموم ما يشعر بالثاني ، وأما الأول فالأصل عدمه ، وهذه المسألة عتلت فيها ، والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينو الإمام الإمامة ، واستدل ابن المنذر أيضا بحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى في شهر رمضان قال «لجئت فقامت إلى جنبه ، وجاء آخر فقام إلى جنبي حتى كنا رهطا ، فلما أحس النبي ﷺ بنا تجوز في صلاته ، الحديث ، وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداء ، وانتموا هم به وأقرم . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما سبأ في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والفريضة فشرط أن ينو في الفريضة دون النافلة ، وفيه نظر لحديث أبي سعيد «ان النبي ﷺ رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** ( عن عبد الله بن سعيد بن جبير ) هو من أقران أيوب الراوى عنه ، ورجال الإسناد كلهم بصريون ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس المذكور في هذه الأبواب الثلاثة تاما في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى

### ٦٠ - باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّي

٧٠٠ - **حدثنا** مسلم قال **حدثنا** شعبه عن عمرو عن جابر بن عبد الله «أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤْمُ قَوْمَهُ»

[ الحديث ٧٠٠ - أطرافه في : ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧١١ ، ٦١٠٦ ]

٧٠١ - **وحدثني** محمد بن بشر قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبه عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال «كان مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤْمُ قَوْمَهُ ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ فَقَرَأَ بِالْمُقَرَّةِ ، فَانصرفت الرجلُ فَكَانَ مُعَاذًا تَنَازَلَ مِنْهُ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : فَنَانٌ ، فَنَانٌ ، فَنَانٌ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أَوْ قَالَ : فَنَانًا ، فَنَانًا ، فَنَانًا . وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمَفْصَلِ . قَالَ عُمَرُو : لَا أَحْفَظُهَا»

**قوله** ( باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل ) أي المأموم ( حاجة فخرج فصلّي ) وللكشميهني « فصلّي » بالقاء ، وهذه الترجمة عكس التي قبلها ، لأن في الأولى جواز الاتهام بمن لم ينو الإمامة ، وفي الثانية جواز قطع الاتهام بعد

الدخول فيه ، وأما قوله في الترجمة «خرج» فيحتمل أنه خرج من القدوة ، أو من الصلاة رأساً ، أو من المسجد ، قال ابن وشيد : الظاهر أن المراد خرج إلى منزله فصل في فيه ، وهو ظاهر قوله في الحديث «فأنصرف الرجل» . قال : وكان سبب ذلك قوله ﷺ الذي رآه يصلي «أصلاً» مما ، كما تقدم . قلت : وليس الواقع كذلك ، فإن في رواية النسائي «فأنصرف الرجل فصل في ناحية المسجد» ، وهذا يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة ، لكن في مسلم «فأنصرف الرجل فسلم ثم صلى وحده» . وأعلم أن هذا الحديث رواه عن جابر عمرو بن دينار ومحارب بن دثار وأبو الزبير وعبيد الله بن مقسم ، فرواية عمرو لل مصنف هنا عن شعبة وفي الأدب عن سليم بن حيان وسلم عن ابن عيينة ثلاثهم عنه : ورواية محارب تأتي بعد بابين ، وهي عند النسائي مقرونة بابي صالح ، ورواية أبي الزبير عند مسلم ، ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة ، وله طرق أخرى غير هذه سأذكر ما يحتاج إليه منها معزواً ، ولما قدمت ذكر هذه لتسهيل الحوالة عليها . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، والظاهر أن روايته عن شعبة مختصرة كما هنا وكذلك أخرجها البيهقي من طريق محمد بن أبي بوب الرازي عنه . وقال الكرماني : الظاهر من قوله «فصل العشاء الخ» داخل تحت الطريق الأولى ، وكان الحامل له على ذلك أنها لو خلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهراً . لكن لفاتل أن يقول : إن مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته ، واستفاد بالطريق الأولى علو الاستناد ، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر . قوله (يصل مع النبي ﷺ) زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو «عشاء الآخرة» فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين . قوله (ثم يرجع فيؤم قومه) في رواية منصور المذكورة «فيصل بهم تلك الصلاة» وللمصنف في الأدب «فيصل بهم الصلاة» أي المذكورة ، وفي هذا رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التي كان يصلها مع النبي ﷺ غير الصلاة التي كان يصلها بقومه ، وفي رواية ابن عيينة فصل ليلة مع النبي ﷺ العشاء ثم أتى قومه فأقيمهم ، وفي رواية الخبيدي عن ابن عيينة «ثم يرجع إلى بني سلة فيصلها بهم» ، ولا مخالفة فيه لأن قومه هم بنو سلة ، وفي رواية الشافعي عنه «ثم يرجع فيصلها بقومه في بني سلة» ، ولا أحد «ثم يرجع فيؤمنا» . قوله (فصل العشاء) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية لآبي عوادة والطحاوي من طريق محارب «صلى بأصحابه المغرب» وكذا لعبد الرزاق من رواية أبي الزبير ، فإن حمل على تعدد القصة كما سيأتي أو على أن المراد بالمغرب العشاء مجازاً تم ، وإلا فما في الصحيح أصح . قوله (فقرأ بالبقرة) استدلل به على من يكره أن يقول البقرة بل يقول سورة البقرة ، لكن في رواية الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشاش شيخ البخاري فيه «فقرأ سورة البقرة» ، وسلم عن ابن عيينة نحوه ، وللمصنف في الأدب «فقرأ بهم البقرة» ، فالظاهر أن ذلك من تصرفات الرواة ، والمراد أنه ابتدأ في قراءتها ، وبه صرح مسلم ولفظه «فاقتح سورة البقرة» ، وفي رواية محارب «فقرأ بسورة البقرة أو النساء» ، على الشك ، والسراج من رواية مسمر عن محارب «فقرأ بالبقرة والنساء» ، كذا رأيت بخط الزكي البرزالي بالواو فإن كان ضبطه احتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء ، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بأسناد قوي «فقرأ اقتربت الساعة» ، وهي شاذة إلا إن حمل على التعدد ، ولم يقع في شيء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل ، لكن روى أبو دارود الطيالسي في مسنده والبخاري عن طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال «مر حزم بن أبي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقومه صلاة العتمة فاقتح بسورة طويلة ومع حزم ناضح له» الحديث . قال البخاري : لا

نعم أحدا سماه عن جابر إلا ابن جابر ١ هـ . وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طالب لجعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة ، وابن جابر لم يدرك حزما . ووقع عنده « صلاة المغرب » وهو نحو ما تقدم من الاختلاف في رواية محارب ، ورواه ابن خزيمة عن أبي الزبير عن جابر فسماه حازما وكأنه صحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه ، ورواه أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله ، الحديث كذا فيه براء بعدها ألف ، وظن بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس وبذلك جزم الخطيب في المهمات ، لكن لم أره منسوبا في الرواية ، ويحتمل أن يكون تصحيحا من حزم فتجتمع هذه الروايات ، وإلى ذلك يوشى صنيع ابن عبد البر فإنه ذكر في الصحابة حرام بن أبي كعب وذكر له هذه القصة ، وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أن اسمه تصحف والاب واحد سماه جابر ولم يسمه أنس ، وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضا من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلة يقال له سليم أنه « أتى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله ، انا نفل في أعمالنا فنأتى حين نمسى فنصلي ، فيأتى معاذ بن جبل فينادى بالصلاة فنأتيه فيطول علينا ، الحديث ، وفيه أنه استشهد بأحد ، وهذا مرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يدركه ، وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أن رجلا من بني سلة قد ذكره مرسل ، ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسماه سليما أيضا ، لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن اسمه سلم بفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم . وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما واقعتان ، وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي العشاء أو المغرب وبالاختلاف في السورة هل هي البقرة أو اقتربت وبالاختلاف في عذر الرجل هل هو لاجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعب أو لكونه أراد أن يسقي نخله إذ ذاك أو لكونه خاف على الماء في النخل كما في حديث بريدة . واستشكل هذا الجمع لأنه لا يظن بمعاذ أنه ﷺ يأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ، ويحجب عن ذلك باحتمال أن يكون قرأ أولا بالبقرة فلما نهاه قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره أن يقرأ بها كما سيأتي ، ويحتمل أن يكون انتهى أولا ووقع لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ، ثم لما اطمانت نفوسهم بالإسلام ظن أن المانع زال فقرأ باقتربت لأنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل ، وجمع النووي باحتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجل ، ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف آخر . ووقع في رواية أبي الزبير عند مسلم « فانطلق رجل منا ، وهذا يدل على أنه كان من بني سلة ، ويقوى رواية من سماه سليما . والله أعلم . قوله ( فانصرف الرجل ) اللام فيه للعهد الذهني ، ويحتمل أن يراد به الجنس ، فكأنه قال واحدا من الرجال ، لأن المعروف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداه . ووقع في رواية الاسماعيلي « فقام رجل فانصرف ، وفي رواية سليم بن حيان « فتجزز رجل فصلى صلاة خفيفة ، ولا بن عيينة عند مسلم « فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده ، وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة ، لكن ذكر البيهقي أن عمدا بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله « ثم سلم » ، وإن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام ، وكأنه فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتحلل به من الصلاة ، وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا . قال الرافعي في « شرح المسند » في الكلام

على رواية الشافعي عن ابن عينة في هذا الحديث : قتنى رجل من خلفه فصلى وحده ، : هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتنتهى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه ، لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى . ولهذا استدل به الشافعية على أن للمأموم أن يقطع القدوة ويستتم صلاته منفردا . ونازع النووي فيه فقال : لا دلالة فيه لأنه ليس فيه أنه فارقه وبني على صلاته ، بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر ، قوله ( فكان معاذ ينال منه ) والمستمل . تناول منه ، ولكشميني ، فكان - هجرة ونون مشددة - معاذ تناول منه ، والأولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ، ومعنى ينال منه أو تناوله : ذكره بسوء ، وقد فسره في رواية سليم بن حيان ولفظه : فبلغ ذلك معاذ فقال إنه منافق ، وكذا لأبي الزبير ، ولابن عينة ، فقالوا له : أنا فقت يا فلان ؟ قال : لا ، والله لأنين رسول الله ﷺ فلا خبرته ، وكان معاذ قال ذلك أولا ثم قاله أصحاب معاذ للرجل . قوله ( فبلغ ذلك النبي ﷺ ) بين ابن عينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ ، وفي رواية النسائي : فقال معاذ : لئن أصبحت لا ذكرن ذلك لرسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له ، فأرسل إليه فقال : ما حملك على الذي صنعت ؟ فقال : يا رسول الله عملت على ناضح لي ، فذكر الحديث ، وكان معاذ سبى بالشكوى ، فلما أرسل إليه جاء فاشتكى منه معاذ . قوله ( فقال قتان ) في رواية ابن عينة : أفتان أنت ، زاد محارب : ثلاثا . قوله ( أو قال فانتا ) شك من الراوي ، وهو منصوب على أنه خبر كان المقدرة ، وفي رواية أبي الزبير : أتريد أن تكون فانتا ، ولأحمد في حديث معاذ بن رفاعة المتقدم : يا معاذ لا تكن فانتا ، وزاد في حديث أنس : لا تطول بهم ، ومعنى الفتنة هنا أن التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة وللتكبر للصلاة في الجماعة ، وروى البيهقي في الشعب باسناد صحيح عن عمر قال : لا تبغضوا إلى الله عباده (١) يكون أحدكم إماما فيطول على القوم الصلاة حتى يبيضن الهمم ما هم فيه ، وقال الداودي : يحتمل أن يريد بقوله : قتان ، أى معذب لأنه عذبهم بالتطويل ، ومنه قوله تعالى ( أن الذين قتلوا المؤمنين ) قيل معناه عذبهم . قوله ( وأمره بسورتين من أوسط المفصل ، قال عمرو ) أى ابن دينار . ( لا أحفظهما ) وكأنه قال ذلك في حال تحديشه لشعبة ، وإلا ففي رواية سليم بن حيان عن عمرو : أقرأ والشمس وخجها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ، وقال في رواية ابن عينة عند مسلم : أقرأ بكذا وأقرأ بكذا ، قال ابن عينة : فقلت لعمرو إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال : أقرأ بالشمس وخجها والليل إذا يغشى . وسبح اسم ربك الأعلى ، قال عمرو نحو هذا ، وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر ، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع السلاية : أقرأ باسم ربك ، زاد ابن جريج عن أبي الزبير : والضحي ، أخرجه عبد الرزاق ، وفي رواية الحميدي عن ابن عينة مع الثلاثة الأولى : والسماء ذات البروج والسماء والطارق ، وفي المراد بالمفصل أقوال ستأتي في فضائل القرآن أصحها أنه من أول ق إلى آخر القرآن . قوله ( أوسط ) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط ، ويحتمل أن يريد به المعتدل أى المناسب للحال من المفصل . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتفعل ، بناء على أن معاذ كان ينوي بالأولى الفرض وبالثانية النقل ، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زاد

(١) في مخطوطة الرياض : لا تبغض الله إلى عباده .

دمى له تطوع ولهم فريضة ، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسامعه فيه فاتفقت تهمة تدليسه ، يقول ابن الجوزي إنه لا يصح مردود ، وتعليل الطحاوى له بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أتم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة لبس بقادح في صحته ، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه ، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها . وأما رد الطحاوى لها باحتمال أن تكون مدرجة لجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل ، فهما كان مضموماً إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روى من وجهين ، والامر هنا كذلك ، فإن الشافعى أخرجهما من وجه آخر عن جابر مثابعا لعمرو بن دينار عنه ، وقول الطحاوى هو ظن من جابر مردود لأن جابراً كان ممن يصلى مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بامر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلع عليه . وأما احتجاج أصحابنا لذلك بقوله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، فليس بجديد ، لأن حاصله النهى عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل ، ولو نعتت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلى الثانية بقومه لأنها ليست حينئذ فرضاً له ، وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في المسجد الذى هو من أفضل المساجد ، فإنه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن المخالف أن يقول : « إذا كان ذلك بامر النبي ﷺ لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع ، وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله « كان يصلى مع النبي ﷺ العشاء » حقيقة في المفروضة ، فلا يقال كان ينوى بها التطوع ، لأن مخالفه أن يقول : هذا لا ينافي أن ينوى بها النفل . وأما قول ابن حزم : إن المخالفين لا يميزون لمن عليه فرض إذا أقيم أن يصليه متطوعاً فكيف ينسبون إلى معاذ ما لا يجوز عندهم ؟ فهذا إن كان كما قال نقص قوى ، وأسلم الأجوبة الخمسك بالزيادة المتقدمة . وأما قول الطحاوى : لا حجة فيها لأنها لم تكن بامر النبي ﷺ ولا تقريره ، لجوابه أنهم لا يحتلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلى بهم معاذ كلهم صحابة وقيمهم ثلاثون عقيباً وأربعون بدرية قاله ابن حزم ، قال : ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدراء وأنس وغيرهم . وأما قول الطحاوى : لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذى كانت الفريضة فيه تصل مرتين ، أى فيكون منسوخاً ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ ، وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة . وكأ أنه لم يقف على كتابه فإنه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفته « لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين ، ومن وجه آخر مرسل « إن أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي ﷺ قبله ذلك فنهاهم ، ففي الاستدلال بذلك على تقدير صحته نظر ، لاحتمال أن يكون النهى عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة ، وبذلك جزم البيهقي جمعا بين الحديثين ، بل لو قال قائل : هذا النهى منسوخ بحديث معاذ ، لم يكن بعيداً ، ولا يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بإحدانا نقول : كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهى في الأولى والإذن في الثالثة مثلاً ، وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم يصليا معه « إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة » أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود



العالمى وصحبه ابن خزيمة وغيره ، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ ، ويدل على الجواز أيضا أمره ﷺ لمن أدرك الآئمة الذين ياتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن صلوا في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوها معهم نافلة . وأما استدلال الطحاوى أنه ﷺ نهى معاذًا عن ذلك بقوله في حديث سليم بن الحارث : إما أن تصلى معي وإما أن تخفف بقومك ، ودعواه أن معناه إما أن تصلى معي ولا تصل بقومك وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي ، فيه نظر لأن مخالفته أن يقول : بل التقدير إما أن تصلى معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلى معي ، وهو أولى من تقديره ، لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المستل من المتنازع فيه ، وأما تقوية بعضهم بكونه منسوخا بان صلاة الخوف وقعت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية في حال الأمن ، فلو جازت صلاة المفترض خلف المتنفل لصلى النبي ﷺ بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة ، فلما لم يفعل دل ذلك على المنع ، لجوابه أنه ثبت أنه ﷺ صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكرة صريحا ، ولسلم عن جابر نحوه ، وأما صلاته بهم على نوح من المخالفة فليبان الجواز . وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، لأن القدر المجزئ من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا ، وما زاد لا يكون سببا لارتكاب أمر ممنوع منه شرعا في الصلاة . وفي حديث الباب من الفوائد أيضا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضا المأمومين فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي قياثم به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب ، فعلى هذا يكره التطويل مطلقا إلا إذا فرض في مصلى يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم . وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين <sup>(١)</sup> وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وأما بغير عذر فاستدل به بعضهم وتعقب ، وقال ابن المنير : لو كان كذلك لم يكن لأمر الآئمة بالتخفيف فائدة ، وفيه نظر لأن فائدة الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ، ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفردا ، وهذا كما استدل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر . وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه بالجماعة إذا كان بعذر . وفيه الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه ، والاكتفاء في التميز بالقول ، والإنكار في المكروهات ، وأما تكراره ثلاثا فلتأكيد ، وقد تقدم في العلم أنه ﷺ كان بعيد الكلمة ثلاثا اتفهم عنه . وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر وإن كان له عذر باطن للتنفير عن فعل ذلك ، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولا ، وأن التخلف عن الجماعة من صفة المناق

## ٦١ - باب تخفيف الإمام في القيام ، وإتمام الركوع والسجود

٧٠٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال **حدثنا** زهير قال **حدثنا** إسماعيل قال سمعت قيسا قال : أخبرني أبو مسعود « أن رجلا قال : والله يا رسول الله ، إني لأتأخر عن صلاة الله إني لأجل فلان ثما يطالب بنا . فارأيت

(١) ليس هذا على إطلاقه ، بل إنما يجوز ذلك لمسوغ شرعى كمن صلى وحده في جماعة ثم حضر جماعة أخرى شرع له أن يبعد الصلاة معهم لصحة الأحاديث بالأمر بذلك ، ومثل ذلك لو كان إماما رأيا للجماعة الثانية كقصة معاذ . والله أعلم

رسول الله ﷺ في موعظة أشد غضبا منه يومئذ . ثم قال : إن منكم منفرين ، فأبكم ما صلى بالناس فليتجوز ، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة .

**قوله** ( باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود ) قال الكرماني : الواو بمعنى مع كأنه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات ، فهو تفسير لقوله في الحديث ، فليتجوز ، لأنه لا يأمر بالتجوز المؤدى إلى فساد الصلاة ، قال ابن المنير وتبعه ابن رشيد وغيره : خص التخفيف في الترجمة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال ، فليتجوز ، لأن الذي يطول في الغالب إنما هو القيام ، وما عداه لا يشق لإتمامه على أحد ، وكأنه حل حديث الباب على قصة معاذ ، فإن الأمر بالتخفيف فيها يختص بالقراءة . انتهى ملخصا . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته ، وأما قصة معاذ فغاية لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت في العشاء وكان الإمام فيها ، وماذا وكانت في مسجد بني سلمة ، وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباء ، وهم من فسر الإمام المبهم هنا بمعاذ ، بل المراد به أبي بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جارية وهو بالجيم عن جابر قال : كان أبي بن كعب يصلي باهل قباء فاستفتح سورة طويلة ، فدخل معه غلام من الانصار في الصلاة ، فلما سمعه استفتحها افتقل من صلاته ، فغضب أبي فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام ، وأتى الغلام يشكو أبا ، فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال : إن منكم منفرين ، فإذا صليت فاجزوا ، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمريض وذا الحاجة ، فإبان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب ، بما يطيل بنا فلان ، أي في القراءة ، واستفيد منه أيضا تسمية الامام وبأى موضع كان : وفي الطبراني من حديث عدى بن حاتم : من أمنا فليتم الركوع والسجود . وفي قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق لإتمامهما فطر ، فانه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه ، وإن أراد غاية التمام فقد يشق ، فسيأتى حديث البراء قريبا أنه ﷺ كان قيامه وركوعه وسجوده قريبا من السراء . **قوله** ( خذثنا زهير ) هو ابن معاوية الجمعي ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وأبو مسعود هو الانصاري البدرى ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، وهم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي ابن كعب . **قوله** ( اني لأناخر عن صلاة الغداة ) أي فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل ، وفي رواية ابن المبارك في الاحكام : والله إنى لأناخر ، بزيادة القسم ، وفيه جواز مثل ذلك لأنه لم ينكر عليه ، وتقدم في كتاب العلم في باب الغضب في العلم ، بلفظ : إنى لا أكاد أدرك الصلاة ، وتقدم توجيهه . ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذي ألفه من تطويله اقتضى له أن يتشاغل عن الحجى في أول الوقت وثوقا بتطويله ، بخلاف ما إذا لم يكن يطول فانه كان يحتاج إلى المبادرة إليه أول الوقت ، وكأنه يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه فلذلك قال : لا أكاد أدرك عما يطول بنا ، أي بسبب تطويله . واستدل به على تسمية الصبح بذلك ، ووقع في رواية سفيان الآتية قريبا عن الصلاة في الفجر ، وإنما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالبا ، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة اليها . **قوله** ( أشد ) بالنصب وهو نعت لمصدر محذوف أي غضبا أشد ، وسببه إما مخالفة الموعظة أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه ، كذا قاله ابن دقيق العيد ،

وتعقبه تليذه أبو الفتح اليممرى بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك ، قال : ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يليه لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلا يعود من فعل ذلك إلى مثله . وأقول : هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب ، أما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور . **قوله** ( ان منكم منفرين ) فيه تفسير للبراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ : أفتان أنت ، ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ فلها أن بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجبه وحده بالخطاب ، وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ ، وبهذا يتوجه الاحتمال الأول لابن دقيق العيد . **قوله** ( فايكم ما صلى ) ما زائدة ، ووقع في رواية سفيان : فن أم الناس . **قوله** ( فليخفف ) قال ابن دقيق العيد : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويلا بالنسبة لعادة آخرين . قال : وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسييحات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضى أن لا يكون ذلك تطويلا . قلت : وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له : أنت إمام قومك ، واقدر القوم باضعفهم ، إسناده حسن وأصله في مسلم . **قوله** ( فان فيهم ) في رواية سفيان : فان خلفه ، وهو تعليل الأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر التطويل ، وقد قدمت ما يرد عليه في الباب الذي قبله من إمكان مجيء من يتصف باحداها ، وقال اليممرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فينبغي الأئمة التخفيف مطلقا . قال : وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلل بالمشقة ، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملا بالغالب ، لأنه لا يدرى ما يطرا عليه ، وهنا كذلك . **قوله** ( الضعيف والكبير ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية سفيان في العلم : فان فيهم المريض والضعيف ، وكان المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفا في خلقته كالضعيف والمسن ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد قول فيه

## ٦٢ - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء

٧٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فان منهم الضعيف والسقيم والكبير . وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء »

**قوله** ( باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ) يريد أن عموم الأمر بالتخفيف يختص بالأئمة ، فأما المنفرد فلا حجر عليه في ذلك . لكن اختلف فيما إذا أطال القراءة حتى خرج الوقت كما سنذكره . **قوله** ( فان فيهم ) كذا الأكثر ، والكشميني : فان منهم . **قوله** ( الضعيف والسقيم ) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخلق وبالسقيم من به مرض ، زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد : والصغير والكبير ، وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص : والحامل والمرضع ، وله من حديث عدى بن حاتم : والعاثر السبيل ، وقوله في حديث أبي مسعود الماضى : وإذا الحاجة ، هي أشمل الاوصاف المذكورة . **قوله** ( فليطول ما شاء ) ولمسلم : فليصل كيف شاء ، أى مخففا أو مطولا

واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت ، وهو المصحح عند بعض أصحابنا وفيه نظر ، لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة : إنما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ، أخرجه مسلم ، وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ، واستدل بعمومه أيضا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين

### ٦٣ - باب من شك إمامه إذا طوّل . وقال أبو أسيد طوّل بنا يا بُنَيَّ

٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ ثَمَّ يُطِيلُ بِنَا فُلَانٍ فِيهَا . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَقَرِّبِينَ ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ ، فَإِنْ خَلَفَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ »

٧٠٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ بَنَاتَيْنِ - وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ - فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي ، فَتَرَكَ نَاحِيَهُ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ - أَوِ النَّسَاءِ - فَانْطَاقَ الرَّجُلُ ، وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا مُعَاذُ . أَفَتَانِ أَنْتَ - أَوْ أَقَاتِنُ - ( ثَلَاثَ سِرَاقٍ ) ، فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ وَالشَّمْسِ وَنَحَاحِهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، فَانْهَ يَصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ . . . أَحْسِبُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَتَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمِسْقَرٌ وَالشَّيْبَانِيُّ

قال عمرو وعبيد الله بن ميسم وأبو الزبير عن جابر « قرأ معاذا في العشاء بالبقرة » وتابعه الأعشى عن محارب قوله ( باب من شك إمامه إذا طوّل ) فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة ، وكذا حديث جابر ، والتعليق عن أبي أسيد وهو الأنصاري وصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال كان أبي يصلي خلقي ، فربما قال : يا بني طوّل بنا اليوم ، واستفيد منه تسمية الابن المذكور ، وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كعطاء ، ورأيت بخط البدر الزركشي أنه رأى في بعض نسخ البخاري ذكره عطاء أن يؤم الرجل أباه ، فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبي شيبة هذا التعليق ، وكان المنذر كان إماما راتبا في المسجد . ( تنبيه ) : وقع في رواية المستمل و أبو أسيد ، بفتح الهمة والصواب الضم كاللهاقين . فقولُه في حديث محارب عن جابر ( أقبل رجل بناضحين ) الناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة ما استعمل من الأبل في سقى النخل والزرع . قوله ( وقد جنح الليل ) أي أقبل بظلمته ، وهو يؤيد أن الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم . قوله ( بسورة البقرة أو النساء ) زاد أبو داود الطيالسي عن شعبة شك محارب ، وفي هذا رد على من زعم أن الشك فيه من جابر . قوله ( فلولا صليت ) أي فهلا صليت . قوله ( فانه يصلي وراءك ) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحامل لمن وحد بين

القصتين ، لكن في ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة نظر ، لقوله بعدها ( أحسب هذا في الحديث ) يعني هذه الجملة الأخيرة ، فإنه يصلح الخ ، وقائل ذلك هو شعبة الراوى عن محارب ، وقد رواه غير شعبة من أصحاب محارب عنه بدونها ، وكذا أصحاب جابر . قوله ( تابعه سعيد بن مسروق ) هو والد سفیان الثوري ، وروايته هذه وصلها أبو عوانة من طريق أبي الاحوص عنه ، ومتابعة مسعر وصلها السراج من رواية أبي نعيم عنه ، ومتابعة الشيباني وهو أبو إسحق وصلها البزار من طريقه كلهم عن محارب ، والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع الفاظه . قوله ( قال عمرو ) هو ابن دينار وقد تقدمت روايته قبل بياض ، ورواية عبيد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية محمد بن عجلان عنه وهي عند أبي داود باختصار ، ورواية أبي الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعين أن السورة البقرة . قوله ( وتابعه الأعمش عن محارب ) أى تابع شعبة ، وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه : فيطول بهم معاذ ، ولم يعين السورة

### ٦٤ - باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها

٧٠٦ - **حدثنا** أبو معمر قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** عبد العزيز عن أنس قال « كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها »

قوله ( باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها ) ثبتت هذه الترجمة عند المستمل وكريمة ، وكذا ذكرها الإسماعيل ، وسقطت للباقيين ، وعلى تقدير سقوطها فناسبة حديث أنس للترجمة من جهة أن من سلك طريق النبي ﷺ في الإيجاز والاتمام لا يشكى منه تطويل ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز قال « كانوا - أى السجدة - يتمون ويوجزون ويبادرون الوسوسة ، فبين العلة في تخفيفهم ، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي ﷺ لم يكن لهذا السبب لعدم الوسوسة ، بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه بكاء صبي . قوله ( عبد العزيز ) هو ابن صهيب ، والاسناد كله بصريون . والمراد بالإيجاز مع الإكمال الإتيان بأقل ما يمكن من الأركان والأبواب

### ٦٥ - باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي

٧٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا الوليد قال **حدثنا** الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال « إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأنجز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » . تابعه بشر بن بكر وابن المبارك وبقيته عن الأوزاعي

[ الحديث ٧٠٧ - طوله : ٨٦٨ ]

٧٠٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد قال **حدثنا** سليمان بن بلال قال **حدثنا** شريك بن عبد الله قال سمعت أنس بن مالك يقول « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي ﷺ ، وإن كان لبس بكاء الصبي »

فِيخَفُّ نَحَاةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ .

٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي ثُمَّ أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ » [ ٧٠٩ - طرّفه فر : ٧١٠ ]

٧١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ ثُمَّ أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ » . وَقَالَ مُوسَى : حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مِثْلَهُ

قوله ( باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ) قال الزين بن المنير : التراجع السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين ، وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم ، لكن حيث تتعلق بشئ يرجع اليه . قوله ( عن يحيى بن أبي كثير ) في رواية بشر بن بكر الآتية عن الأوزاعي وحدثني يحيى ، . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة ) في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند الاسماعيلي وحدثني عبد الله بن أبي قتادة ، . قوله ( اني لاقوم في الصلاة أريد ) في رواية بشر بن بكر و لاقوم الى الصلاة وأنا أريد ، . قوله ( تابعه بشر بن بكر ) هي موصولة عند المؤلف في باب خروج النساء الى المساجد ، قبل كتاب الجمعة ، ومتابعة ابن المبارك وصلها النسائي ، ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أقف عليها ، واستبدل هذا الحديث على جواز إدخال الصبيان المساجد ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان مغلظا في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه ، . وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال ، وفيه شفقة النبي ﷺ على أصحابه ، ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير ، قوله ( حدثني شريك بن عبد الله ) أي ابن أبي نمر ، والاسناد كله مدنيون غير خالد فم وكوفي سكن المدينة . قوله ( أخف صلاة ولا أتم ) الى هنا أخرج مسلم من هذا الحديث ، من رواية اسماعيل بن جعفر عن شريك ، ووافقه سليمان بن بلال على تسكته أبو ضمرة عند الاسماعيلي : قوله ( فيخفف ) بين مسلم في رواية ثابت عن أنس محل التخفيف ولفظه و يقرأ بالسورة القصيرة ، . وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها و لفظه ، انه ﷺ قرأ في الركعة الاولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية ثلاث آيات ، وهذا مرسل . قوله ( أن نفتن أمه ) أي تاتهي عن صلاتها لاشتغال قلبها ببيكائه ، زاد عبد الرزاق من مرسل عطاء ، أو تركه فيضيع ، . قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون ، وكذا ما بعده موصولا ومعلقا . قوله ( وأنا أريد إطالتها ) فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لأشبه حيث ذهب الى أن من نوى التطوع قائما ليس له أن يتمه جالسا . قوله في رواية ابن أبي عدي ( عما أعلم ) وفي رواية الكشميهني ( لما أعلم ، . قوله ( وجد أمه ) أي حزنها . قال صاحب المحكم ، وجد يجد وجدا - بالسكون والتحريك - حزن ، وكان ذكر الام هنا خرج مخرج الغالب ، ولا فن كان في معناها ملحق بها . قوله ( وقال موسى ) أي ابن اسماعيل وهو أبو سلمة التبرذكي ، وأبان هذا ابن يزيد العطار ، والمراد

هذا بيان سماع قتادة له من أنس، وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد بن اسماعيل كلاهما عن أبي سلمة. ووقع التصريح أيضا عند الإسماعيل من رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه. قال ابن بطال: احتج به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل ليدركه، وتعقبه ابن المنير بأن التخفيف يقبض التطويل فكيف يقاس عليه؟ قال: ثم إن فيه مغايرة للطلوب، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد انتهى. ويمكن أن يقال: محل ذلك ما لم يشق على الجماعة، وبذلك قيده أحد وإسحق وأبو ثور، وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجت الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجت الدين أجوز، وتعقبه القرطبي بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب انتهى. وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية وتفصيل، وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك، وفي التجريد للمحاملي نقل كراهيته عن الجديد، وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف، وقال محمد بن الحسن: أخشى أن يكون شركا

### ٦٦ - باب إذا صلى ثم أم قوما

٧١١ - **حدثنا** سليمان بن حرب وأبو الثمان قالا **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر قال «كان مُعَاذٌ يَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّيُ بِهِمْ»  
**قوله** (باب إذا صلى ثم أم قوما) قال الزين بن المنير: لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه، وقد تقدم البحث في ذلك قريبا، وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو

### ٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام

٧١٢ - **حدثنا** مُسَدَّدٌ قال **حدثنا** عبد الله بن داود قال **حدثنا** الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت «لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي مات فيه أُنَاهُ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ. قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ. قَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ. قُلْتُ مِثْلَهُ. فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ - أَوِ الرَّابِعَةِ -: لَأَنْسُكَنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ. فَصَلَّى. وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَانِي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَحْطُ بِرَجْلَيْهِ الْأَرْضَ. فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ»  
 تَابِعَهُ مُحَاضِرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ

**قوله** (باب من أسمع الناس تكبير الإمام) تقدم الكلام على حديث عائشة في «باب حد المريض أن يشهد الجماعة»، والشاهد فيه قوله «وَأَبُو بَكْرٍ يَسْمَعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ»، وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للبراد بقوله في الرواية الماضية «وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ»، وقد ذكر البخاري أن

محاضرا تابع عبد الله بن داود على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده ، قال ابن مالك : ووقع في بعض الروايات هنا إن يقيم مقامك يسكى ، ومرروا أبا بكر بصل ، بانبأت الياء فيهما ، وهو من قبيل إجراء المعتل ليجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ ( لأنه من يتقى ويصبر )  
( تنبيه ) : سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الاسناد إبراهيم ، ولا بد منه

## ٦٨ - باب الرجل يأثم بالإمام ، ويأثم الناس بالمأموم

وَبُذِّكَرُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ « ائْتُوا بِي ، وَلْيَأْتُمْ بِكُمْ مِنْ بَعْدِي »

٧١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَدُّهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَأْتُمْ مَقَامَكَ لَا يُسَمِّعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عَمْرًا . فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَأْتُمُ مَقَامَكَ لَا يُسَمِّعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عَمْرًا . قَالَ : إِنْ كُنَّا لَأَتَيْنَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَتَمَّ يَهْدَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَجُلَاءِ يَخْطِئَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ ، فَأَوْنَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ قَائِمًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ قَاعِدًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله ( باب الرجل يأثم بالإمام ويأثم الناس بالمأموم ) قال ابن بطال : هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصفوف يؤم بعضها بعضا خلافا للجمهور ، قلت : وليس المراد أنهم يأتمون بهم في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي ، لأن الشعبي قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رده وسهم من الركعة : أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك ، لأن بعضهم لبعض أئمة أئمتي . فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام ، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق ، والثاني وصله ابن أبي شبة ، ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله « ويأثم الناس بأبي بكر » أي أنه في مقام المبلغ ، ثم نفي بهذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر ، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق ، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى « يسمع الناس التكبير » لا ينفي كونهم يأتمون به لأن إسماعله لم التكبير جزء من أجزاء ما يأتمون به فيه ، وليس فيه نفي لغيره . ويؤيد ذلك رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن داود المذكور ووكيع جميعا عن الأعمش بهذا الإسناد قال فيه « والناس يأتمون بأبي بكر وأبو بكر يسمعهم » . قوله ( ويذكر عن النبي ﷺ ) هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال « رأى رسول الله ﷺ في أصحابه



تأخرا فقال : تقدموا واتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه . قيل : وإنما ذكره البخاري بصيغة التمريض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه ، وهذا عندى ليس بصواب ، لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به ، بل قد يكون صالحا للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحة الذى هو أعلى شروط الصحة . والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضا ، بخلاف صيغة المجزم فانها لا تستعمل إلا في الصحيح ، وظاهره يدل للمذهب الشيعي . وأجاب النووي بأن معنى « وليأتم بكم من بعدكم » أى يقتدى بكم من خلفكم مستدلين على أفعالي بأفعالكم ، قال : وفيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذى لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدامه يراه متابعا للإمام ، وقيل : معناه تعلموا منى أحكام الشريعة وليتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى اقراض الدنيا . قوله ( مروا أبا بكر يصى ) كذا فيه باثبات الياء ، وقد تقدم توجيه ابن مالك له . ووقع في رواية الكشميني « أن يصى » ، قوله ( متى يقوم ) كذا وقع للاكثر في الموضعين باثبات الواو ، ووجه ابن مالك بأنه شبه متى باذا فلم تجزم ، كما شبه اذا بمتى في قوله « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » ، لحذف النون . ووقع في رواية الكشميني « متى ما يقيم » ، ولا اشكال فيها . قوله ( تخطان الارض ) في رواية الكشميني « يخطان في الارض » ، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في « باب حد المريض » ، وقوله في السند « الاعشى عن إبراهيم عن الأسود » كذا للجميع وهو الصواب ، وسقط إبراهيم بين الاعشى والاسود من رواية أبي زيد المروزي وهو قاله الجياقي

### ٦٩ - باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس

٧١٤ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تميمة السخثاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أصدق ذو اليمين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين ، ثم سَلَّمَ ، ثم كَبَّرَ ، فسجدَ مثل سُجُودِهِ أو أطول »

٧١٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن سعيد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « صَلَّى النبي ﷺ الظهر ركعتين ، فقيل : صليت ركعتين ، فصلّى ركعتين ثم سَلَّمَ ثم سجدَ سجدتين »

**قوله** ( باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ) أورد فيه قصة ذي اليمين في السهو ، وسيأتي الكلام عليها في موضعه . قال الزين بن المنير : أراد أن يحل الخلاف في هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً ، أما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون ﷺ شك باخبار ذي اليمين فسألهم لإرادة تيقن أحد الأمرين ، فلما صدقوا ذا اليمين علم صحة قوله ، قال : وهذا الذى أراد البخاري بتبويبه . وقال ابن بطلال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة : حمل الشافعي رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر فذكر ، وفيه نظر ، لأنه لو كلف كذلك لبيته لهم ليرتفع اللبس ، ولو بينه لنقل ، ومن ادعى ذلك فليذكره . قلت : قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعي عن الزهري عن سعيد وعبيد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال « ولم

يسجد بحمدى السهو حتى يقنه الله ذلك ،

## ٧٠ - باب إذا بكى الإمام في الصلاة

وقال عبد الله بن شداد : سمعتُ نسيجَ عمرَ وأما في آخرِ الصفوفِ يقرأ ( إنما أشكو بثي وحزني إلى الله )  
 ٧١٦ - **حدثنا** إسماعيلُ قال حدثنا مالكُ بن أنسٍ عن هشامِ بن عُروة عن أبيه عن عائشةَ أم المؤمنين « أن رسولَ الله ﷺ قال في مرضه : مُروا أبا بكرٍ يُصلي بالناسِ . قالت عائشةُ : قلتُ إن أبا بكرٍ إذا قام في مقامك لم يُسمعِ الناسَ من البكاءِ فَرُ عمرَ فليُصلِّ . فقال : مُروا أبا بكرٍ فليُصلِّ للناسِ . قالت عائشةُ لحفصةَ : قولي له إن أبا بكرٍ إذا قام في مقامك لم يُسمعِ الناسَ من البكاءِ ، فَرُ عمرَ فليُصلِّ للناسِ . ففعلتُ حفصةُ ، فقال رسولُ الله ﷺ : مَهْ ، إنكُنْ لَأَتْنِ صَوَابُ يَوْسُفَ ، مُروا أبا بكرٍ فليُصلِّ للناسِ . قالت حفصةُ لعائشةَ ما كنتُ لأُصِيبَ منك خيراً ،

**قوله** ( باب إذا بكى الإمام في الصلاة ) أى هل تفسد أو لا ؟ والاثر والخبر اللذان في الباب يدلان على الجواز ، وعن الشعبي والنخعي والثوري أن البكاء والأتين يفسد الصلاة . وعن المالكية والحنفية إن كان لذكر النار والخوف لم يفسد ، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا . ثانيها وحكي عن نصه في الاملاء أنه لا يفسد مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد بين منه حرف عتق فأشبهه الصوت الغفل . ثالثها عن القفال إن كان فيه مطبقاً لم يفسد وإلا أفسد إن ظهر منه حرفان ، وبه قطع المتولي . والوجه الثاني أقوى دليلاً . ( فائدة ) : أطلق جماعة القسوية بين الضحك والبكاء ، وقال المتولي : لعل الأظهر في الضحك البطلان مطلقاً لما فيه من هتك حرمة الصلاة ، وهذا أقوى من حيث الممنى . والله أعلم . **قوله** ( وقال عبد الله بن شداد ) أى ابن الهادي ، وهو تابعي كبير له رؤية ولأبيه صحبة . **قوله** ( سمعت نسيج عمر ) النسيج - بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم - قال ابن فارس : نسيج الباكى ينسج نسيجا إذا غص بالبكاء في حلقه من غير احتجاب . وقال الحروري : النسيج صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكاءه في صدره . وفي المحكم : هو أشد البكاء . وهذا الاثر وسله سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا وزاد في صلاة الصبح . وأخرجه ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير عن عمر نحوه ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه من البكاء ، أى لاجل البكاء . وفي الباب حديث عبد الله بن الشيخير رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا وفي صدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء . ورواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوى . وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وروم من زعم أن مسلماً أخرجه . والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت . والازيز بفتح الهمزة بعدها زاي ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضاً ومو صوت القدر إذا غلت ، وفي لفظ دكأيز الرحى .

## ٧١ - باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبهذه

٧١٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشامُ بن عبد الملك قال حدثنا شعبةُ قال أخبرني عمرو بن مرة قال سمعتُ سالمَ

ابن أبي الجعد قال سمعت الثمان بن بشير يقول : قال النبي ﷺ « لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ ، أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ »

٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَقِيمُوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي »

[ الحديث ٧١٨ - طرفه في : ٧١٩ ، ٧٢٥ ]

**قوله** ( باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها ) ليس في حديث الباب دلالة على تقييد التسوية بما ذكر ، لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كمادته ، ففي حديث الثمان عند مسلم أنه ﷺ قال ذلك عند ما كاد أن يكبر ، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا ، أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال ، **قوله** ( لتسون ) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الوار المشددة وتشديد النون ، وللتسمل ، لتسون ، برارين . قال البيضاوي : هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم ، والقسم هنا مقدر ولهذا أكد بالنون المشددة انتهى . وسيأتي من رواية أبي داود قريبا إبراز القسم في هذا الحديث . **قوله** ( أو ليخالفن الله بين وجوهكم ) أي إن لم تسوا ، والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد ، أو يردحها سد الخلل الذي في الصف كما سيأتي . واختلف في الوعيد المذكور قليل : هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بتحويل خالقه عن وضعه يجعله موضع التقفا أو نحو ذلك ، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة ، وعلى هذا فهو واجب ، والتقريب فيه حرام ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب اثم من لم يتم الصفوف » ، قريبا ، ويؤيد حمله على ظاهره حديث أبي أمامة « لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ولهذا قال ابن الجوزي : الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور في قوله تعالى ﴿ من قبل أن نطمس وجوها فنفردها على آدابها ﴾ ، وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ومنهم من حمله على المجاز ، قال النووي : معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما تقول : تغير وجه فلان على ، أي ظهر لي من وجهه كراهية ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن . ويؤيده رواية أبي داود وغيره بلفظ أو ليخالفن الله بين قلوبكم كما سيأتي قريبا . وقال القرطبي : معناه تقتربون فيأخذ كل واحد وجها غير الذي أخذ صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة . والحاصل أن المراد بالوجه إن حمل على العضو المخصوص بالمخالفة إما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدم وراء ، وإن حمل على ذات الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد ، أشار إلى ذلك الكرماني . ويحتمل أن يراد بالمخالفة في الجزاء فيجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشر . **قوله** في حديث أنس ( أقيموا ) أي عدلوا ، يقال أقام العود إذا عدله وسواه . **قوله** ( فاني أراكم ) فيه إشارة إلى سبب الأمر بذلك ، أي إنما أسرت بذلك لاني تحققت منكم خلافة . وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة ، وأن اختار حملها على الحقيقة خلافا لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك . ونحو ذلك قال الزين بن المنير لاجابة إلى تأويلها لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة . وقال القرطبي : بل حملها على ظاهرها أولى لأن فيه زيادة في كرامة النبي ﷺ

## ٧٢ - باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف

٧١٩ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو** قَالَ **حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ** قَالَ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ** **حَدَّثَنَا أَنَسٌ** قَالَ « أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **بُوجْهِهِ** فَقَالَ : أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاثَوْا ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وِرَاءِ ظَهْرِي »

**قَوْلُهُ** ( باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ) أورد فيه حديث أنس الذي في الباب قبله ، وقد تقدم الكلام عليه فيه . **قَوْلُهُ** ( حدثنا معاوية بن عمرو ) هو من قدماء شيوخ البخاري ، وروى له هنا بواسطة ، فكأنه لم يسمعه منه وإنما نزل فيه لما وقع في الإسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليسه . **قَوْلُهُ** ( وترأصوا ) بتشديد الصاد المهملة أى تلاقصوا بغير خلل ، ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله أقيموا ، والمراد بأقيموا سورا كما وقع في رواية معمر عن حميد عند الاسماعيلي بدل أقيموا واعتدلوا ، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة ، وقد تقدم في باب مفرد ، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة

## ٧٣ - باب الصف الأول

٧٢٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُحَيْبٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الشُّهَدَاءُ :

النَّزِيُّ ، وَالْمَطْمُونُ ، وَالْبَطُونُ ، وَالْمَدْمُ »

٧٢١ - وقال « **لَوْ يَلْمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا** ، **لَوْ يَلْمُونَ مَا فِي الْقَمَةِ وَالصَّحْرِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا** ،

**لَوْ يَلْمُونَ مَا فِي الصَّفِّ لَلْقَدَمِ لَأَسْتَهَمُوا »**

**قَوْلُهُ** ( باب الصف الاول ) والمراد به ما يلي الإمام مطلقا ، وقيل أول صف تام يلي الإمام ، لا ما تخلله شيء . كقصورة . وقيل المراد به من سبق إلى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج بالاتفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الاول فهو أفضل ممن جاء في آخره وزاحم إليه ، ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى . قال النووي : القول الاول هو الصحيح المختار وبه صرح المحققون ، والقولان الآخران غلط صريح . انتهى . وكان صاحب القول الثاني لحظ أن المطلق ينصرف إلى الكامل ، وما فيه خلل فهو ناقص ، وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفضيل الصف الأول دون مراعاة لفظه ، وإلى الأول أشار البخاري لأنه ترجم بالصف الأول وحديث الباب فيه الصف المقدم وهو الذي لا يتقدمه إلا الإمام ، قال العلماء : في الحظ على الصف الاول المسارعة إلى خلاص الإذمة ، والسبق لدخول المسجد ، والقرب من الإمام ، واستماع قراءته والتعلم منه ، والفتح عليه ، والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدماه ، وسلامة موضع سجوده من أذيال المصلين

## ٧٤ - باب إقامة الصف من تمام الصلاة

٧٢٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ** قَالَ **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ** عَنْ هَارِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

ﷺ أنه قال « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْفَوْا عَلَيْهِ ، فَذَا رَكْعَ قَارَكُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ إِمَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ »

[ الحديث ٧٢٢ - طرئه في ٧٢٤ ]

٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِمَامَةِ الصَّلَاةِ »

قوله ( باب إمامة الصف من تمام الصلاة ) أورد فيه حديث أبي هريرة « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي « بَابِ إِيحَابِ التَّكْبِيرِ ، قَرِيبًا فِي آخِرِهِ هُنَا » وَأَقِيمُوا الصُّفُوفَ الْخُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، وَقَدْ أَمْرَهُ مُسْلِمٌ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْمَذْكُورَةِ عَمَّا قَبْلَهُ لِمَعْلُومِهِ حَدِيثَيْنِ . قَوْلُهُ ( مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ ) قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : « إِنَّمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجُمَةِ « مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » ، وَافْظَ الْحَدِيثُ « مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ » ، لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْحُسْنِ هُنَا . وَأَنَّهُ لَا يَعْْنَى بِهِ الظَّاهِرُ الْمُرْتَبِ مِنْ التَّرْتِيبِ بَلِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْحُسْنُ الْحَكْمِيُّ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَنَسٍ وَهُوَ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ حَيْثُ عُبِّرَ بِقَوْلِهِ « مِنْ إِمَامَةِ الصَّلَاةِ » . قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ ( فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ ) وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ « الصَّفِّ » ، بِالْأَفْرَادِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَنْسُ . قَوْلُهُ ( مِنْ إِمَامَةِ الصَّلَاةِ ) هَكَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ عَنْهُ بِلَفْظِ « مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » ، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ ابْنِ حُذَيْفَةَ (١) وَابْنِ أَبِي طَرِيقٍ عَنْ عُثْمَانَ الدَّارِمِيِّ كِلَاهُمَا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَا مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةٍ عَنْ شُعْبَةَ ، وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ قَالَ « سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ : دَاهَنْتُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ أَسْأَلْ قَتَادَةَ أَسَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ أَمْ لَا ؟ أَتَنَهَى . وَلَمْ أَرَهُ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا مَعْنَعْنَا ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِيرَادِ الْبُخَارِيِّ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَهُ فِي الْبَابِ تَقْوِيَةً لَهُ . وَاسْتَدَلَّ ابْنُ حَزْمٍ بِقَوْلِهِ « إِمَامَةُ الصَّلَاةِ » ، عَلَى وَجُوبِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ قَالَ : لِأَنَّ إِمَامَةَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ، وَلَا سِيَّارَةً قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الرِّوَاةَ لَمْ يَتَّفَقُوا عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ . وَتَقَرَّرَ ابْنُ بَطَّالٍ بِظَاهَرِ لَفْظِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّسْوِيَةَ سُنَّةٌ قَالَ : لِأَنَّ حُسْنَ الشَّيْءِ زِيَادَةٌ عَلَى تَمَامِهِ . وَأُورِدَ عَلَيْهِ رَوَايَةُ « مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » . وَأَجَابَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فَقَالَ : قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَمَامِ الصَّلَاةِ الِاسْتِحْبَابُ لِأَنَّ تَمَامَ الشَّيْءِ فِي الْعَرَفِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ الَّتِي لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِهَا ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ عَلَى بَعْضِ مَا لَا تَتِمُّ الْحَقِيقَةُ إِلَّا بِهِ . كَذَا قَالَ ، وَهَذَا الْأَخْذُ بِعَمِيدٍ لِأَنَّ لَفْظَ الشَّارِعِ لَا يَحْمِلُ إِلَّا عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْوَضْعُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، وَإِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى الْعَرَفِ إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ عَرَفَ الشَّارِعَ لَا الْعَرَفَ الْحَادِثَ ( تَنْبِيْهِ ) : لَفْظُ التَّرْجُمَةِ أَوْرَدَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ

٧٥ - بَابُ إِنْ مِمَّنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أُسَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا سَيِّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ عَنْ بُشَيْرِ

(١) فِي مَخْطُوطَةِ الرَّيْاضِ عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ ،

ابن يسار الأنصاري عن أنس بن مالك « أنه قدم المدينة ، فقيل له : ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف »

وقال عقبة بن عبيد عن بشير بن يسار : قدم علينا أنس بن مالك المدينة . . بهذا

**قوله** ( باب إثم من لم يتم الصفوف ) قال ابن رشيد : أورد فيه حديث أنس « ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف » ، وتعقب بان الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الإثم ، وأجيب بأنه لعلة حل الأمر في قوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة ، فيلزم منه أن من خالف شيئا من الحال التي كان عليها ﷺ أن يأثم لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية ، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصفوف ، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثم . انتهى كلام ابن رشيد ملخصا . وهو ضعيف لأنه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون ، لأن التأثم إنما يحصل عن ترك واجب . وأما قول ابن بطال : إن تسوية الصفوف لما كانت من السنن المندوب اليها التي يستحق فاعلها المدح عليها دل على أن تاركها يستحق النقم ، فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون آثما . سلبنا ، لكن يرد عليه التعقب الذي قبله . ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله « سوا صفوفكم » ، ومن عموم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ومن ورود الوعيد على تركه ، فرجع عنده بهذه القرائن أن إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن ، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلا من خاف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنسا مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة . وأفرط ابن حزم لجزم بالبطالان ، ونازع من ادعى الاجماع على عدم الوجوب بما صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف ، وبما صح عن سويد بن غفلة قال « كان بلال يسوي مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة » ، فقال : ما كان عمر وبلال يضربان أحدا على ترك غير الواجب ، وفيه نظر ، لجواز أنهما كانا بزيان التعزير على ترك السنة . **قوله** ( بشير ) هو بالمعجمة مصغر . **قوله** ( ما أنكرت منا منذ يوم عهدت ) في رواية المستمل والكشميني « ما أنكرت منا منذ عهدت » ، **قوله** ( وقال عقبة بن عبيد ) هو أبو الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد راوى الإسناد الذي قبله ، وليس أعقبه في البخاري إلا هذا الموضع المعلق ، وأزاد به بيان سماع بشير بن يسار له من أنس ، وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي « حدثني بشير بن يسار قال : جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت منكم شيئا غير أنكم لا تقيمون الصفوف » ،

( تنبيه ) : هذه المقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في « باب وقت العصر » ، فان ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى ، وهذا الإنكار أيضا غير الإنكار الذي تقدم ذكره في « باب تضييع الصلاة عن وقتها » ، حيث قال « لا أعرف شيئا مما كان على عهد النبي ﷺ إلا الصلاة وقد ضيعت » ، فان ذاك كان بالشام وهذا بالمدينة ، وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنن

## ٧٦ - باب إزاق للنكب بالنكب والقدم بالقدم في الصف

وقال الثعنان بن بشير: رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه

٧٢٥ - **حديث** عمرو بن خالد قال حدثنا زهير عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ قال: «أقيموا صفوفكم، فاني أراكم من وراء ظهري». وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه»

**قوله** (باب إزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله، وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه: «إن رسول الله ﷺ قال: أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تغدوا فرجلت للشيطان، ومن وصل صفا وصله الله، ومن قطع صفا قطعه الله». **قوله** (وقال الثعنان بن بشير) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية أبي القاسم الجذلي واسمه حسين بن الحارث قال: سمعت الثعنان بن بشير يقول: أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجه فقال: أقيموا صفوفكم ثلاثا، والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم. قال: فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه، واستدل بحديث الثعنان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء العظم الناقية في جانبي الرجل - وهو عند ملتقى الساق والقدم - وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي بجانبه، خلافا لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم، وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يشبهه محققوم وأثبتته بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء، وأنكر الاصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم. **قوله** (عن أنس) رواه سعيد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحيد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله: «وكان أحدنا إلخ»، وصرح بأنها من قول أنس. وأخرجه الاسماعيل من رواية معمر عن حميد بلفظ: «قال أنس: فلقد رأيت أحدنا إلخ»، وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ، وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته، وزاد معمر في روايته: «ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كانه بفلس شمس».

## ٧٧ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته

٧٢٦ - **حديث** قتبية بن سعيد قال حدثنا داود عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقامت عن يساره، فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من من ورائي فجعلني عن يمينه، فضلى ورقد، فجاء المؤذن فقام وصلى ولم يتوصأ»

**قوله** (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين بابا لكن هناك لفظ «خلفه» وقال هناك «لم تقسد صلاتهما» بدل قوله «تمت صلاته»، وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر، ولم ينبه أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة بل أسقط بعضهم الكلام ما جاء في المتن.

صلاتهما ، أى بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفا وهو من مصلحة الصلاة أيضا ، وقوله « تمت صلاته » أى المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولا مع كونه في غير موقفه ، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم . ويحتمل أن يكون الضمير للإمام وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف ، ومحاولة لتحويل المأموم فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس تركا لإقامة الصف للمصلحة المذكورة ، فصلاته على هذا لا نقص فيها من هذه الجهة والله أعلم . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظا لسكنه متقدم رتبة فلكل منهما قرب من وجه . قلت : لكن إذا عاد الضمير للإمام أفاد أنه احتراز أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كاللار بين يديه

## ٧٨ - باب المرأة وحدها تكون صفا

٧٢٧ - **عنه** عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن إسحاق عن أنس بن مالك قال : صليت أنا وبنيتي في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأُمِّي - أم سليم - خلفنا

**قوله** ( باب المرأة وحدها تكون صفا ) أى في حكم الصف ، وبهذا يندفع اعتراض الاسماعيلي حيث قال : الشخص الواحد لا يسمى صفا ، وأقل ما يقوم الصف باثنين . ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعا « المرأة وحدها صف » . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضا عن سفيان وهو ابن عيينة . **قوله** ( عن إسحاق عن أنس ) في رواية الحميدي عند أبي نعيم وعلى بن المدني عند الاسماعيلي كلاهما عن سفيان ، وحدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك ، **قوله** ( صليت أنا وبنيتي ) كذا للجميع ، وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة . ووقع عند ابن قتيون فيما رواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور ، وصليت أنا وسليم ، بسين مهملة ولام مصغرا قصصت على الراوى من لفظ « بقم » رمى على ذلك ابن قتيون فقال في ذيله على الاستيعاب : سليم غير منسوب وساق هذا الحديث . ثم إن هذا طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في « باب الصلاة على الحصر » واستدل بقوله « فصففت أنا والقيم وراه » على أن السنة في موقف الاثنين أن يصفيا خلف الإمام ، خلافا لما قال من الكوفيين أن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره ، وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أقام علقمة عن يمينه والاسود عن شماله ، وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه الطحاوي . **قوله** ( وأُمِّي أم سليم خلفنا ) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وأصله ما يخشى من الافتتان بها فلو خالفت أجزاء صلاتها عند الجمهور ، وعن الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة ، وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم : دليله قول ابن مسعود « آخروهن من حيث آخرن الله » ، والأمر للوجوب ، وحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، وحكاية هذا تغني عن تكلف جوابه ، والله المستعان . فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المصنوب وأمره لا يسه أن ينزعه ، فلو خالف فصلى فيه ولم ينزعه أثم وأجزأته صلاته ، فلم لا يقال في الرجل الذي حاذته المرأة ذلك ؟ وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة مملوكة فصلى فيها شخص بغير إذنه مع اقتداره على أن يقتل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأثم ، وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما إن



جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه . وقال ابن رشيد : الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه د لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، يعني أنه يختص بالرجال ، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان ، وفي صحته نظر كما سنذكره في د باب إذا ركع دون الصف ، واستدل به ابن بطال على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً لأحمد ، قال : لأنه لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى ، لكن لمخالفة أن يقول : إنما ساغ ذلك لامتناع أن تصف مع الرجال ، بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يراهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه <sup>(١)</sup> فافترقا . وباقى مباحثه تقدمت في د باب الصلاة على الحصى .

### ٧٩ - باب ميمنة المسجد والإمام

٧٢٨ - **حدثنا** موسى حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قُتِلَ لَيْلَةَ أُصْلَى عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخَذَ يَدِي - أَوْ بَعْضُي - حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي » **قوله** ( باب ميمنة المسجد والإمام ) أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً ، وهو موافق للترجمة : أما للإمام فبالطائفة ، وأما للمسجد فبالزوم . وقد تعقب من وجه آخر ، وهو أن الحديث إنما ورد فيها إذا كان المأموم واحداً ، أما إذا كثروا فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد . وكأنه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه ، ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً : أن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف . وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال : قيل للنبي ﷺ : إن مبصرة المسجد تعطلت ، فقال : من عمر مبصرة المسجد كتب له كفيلان من الاجر ، ففي إسناده مقال . وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ماورد لمعنى عارض يزول بزواله . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكي ، وعاصم هو ابن سليمان . **قوله** ( وقال بيده ) أى تناول : ويدل عليه رواية الاسماعيلى « فأخذ يدي » . **قوله** ( من ورأى ) في رواية الكشميهني « من ورأته » وهو أوجه

### ٨٠ - باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو ستر

وقال الحسن : لا بأس أن تُصَلَّى وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ حَرَرٌ

وقال أبو مجازٍ : يأثم بالإمام - وإن كان بينهما طريق أو جدار - إذا سمع تكبير الإمام

٧٢٩ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأصاري عن حمزة عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ وَجِدَارُ الْحِجْرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَامَ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ فَقَامَ مَعَهُ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، صَنَعُوا ذَلِكَ لِيَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ فَلَمَّا أَصْحَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ ، فَقَالَ : إِنِّي خَشِيتُ أَنْ

( ١ ) في جواز الجذب المذكور نظر . لأن الحديث الوارد فيه ضعيف ، ولأن الجذب ينفي إلزاماً فرجة في الصف والمشروع سد الخلل ، فالأولى ترك الجذب وأن يلتصق موضعاً في الصف أو يقف عن يمين الإمام . والله أعلم

## تُكْتَبُ عَلَيْهِمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ

[ الحديث ٧٢٩ - أطرافه في : ٧٣٠ ، ٩٢٤ ، ١١٣٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٥٨٦١ ]

**قوله** ( باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو ستر ) أى هل يضر ذلك بالاعتداء أو لا ؟ والظاهر من تصرفه أنه لا يضر كما ذهب إليه المالكية ، والمسألة ذات خلاف شهير ، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره . **قوله** ( وقال الحسن ) لم أره موصولا بلفظه ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصل خلف الإمام أو فوق سطح يأتم به : لا بأس بذلك . **قوله** ( وقال أبو مجلز ) وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن ليث بن أبي سليم عنه بمعناه ، وليث ضيف ، لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه ، فإن كان مضبوطا فهو لإسناد صحيح . **قوله** ( حدثني محمد ) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر في روايته ، وعبد هو ابن سليمان . **قوله** ( في حجرته ) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه ذكر جدار الحجرة ، وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظ : كان يصل في حجرة من حجر أزواجه ، ويحتمل أن المراد الحجرة التي كان احتجرها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي بعد هذه ، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده ، ولا بن داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيته ، فأما أن يحمل على التعدد ، أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة إليها . **قوله** ( فقام ناس ) في رواية الكشميني : فقام أناس ، وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاه أنهم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل الحجرة وهم خارجها . **قوله** ( فقام ليلة الثانية ) كذا للأكثر ، وفيه حذف تقديره ليلة الغداة الثانية ، وفي رواية الأصل : فقام الليلة الثانية ، **قوله** ( قلنا أصبح ذكر ذلك الناس ) أى له ، وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عمر رضى الله عنه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها **قوله** ( أن تكتب عليكم ) أى تفرض ، وهي رواية حماد بن زيد عند أبي نعيم ، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى

## ٨١ - باب صلاة الليل

٧٣٠ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** قال **حدثنا ابن أبي فديك** قال **حدثنا ابن أبي ذئب** عن **لقبري** عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن** عن **عائشة رضى الله عنها** أن **النبي ﷺ** كان له **حصير** يسطه **باليوم** ويحججه **بالليل** ، **قَالَ** **إِلَيْهِ نَاسٌ فَصَلُّوا وَرَأَاهُ** .

٧٣١ - **حدثنا عبد الأعلى بن حماد** قال **حدثنا وهيب** قال **حدثنا موسى بن عتبة** عن **سالم** **أبي النضر** عن **بشر بن سعيد** عن **زيد بن ثابت** : **« أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ حُجْرَةً - قَالَ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ حَصِيرٌ - فِي رَمَضَانَ فَصَلَّى فِيهَا لَيْلًا ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ . فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَلَّ يَقْعُدُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَتِيْعِكُمْ ، فَصَلُّوا أَهْلُ النَّاسِ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ**

قال عَفَّانُ : حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بَسْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ٧٣١ - طرفاه في : ٦١١٣ ، ٧٢٩٠ ]

**قوله ( باب صلاة الليل )** كذا وقع في رواية المستطلي وحده ، ولم يعرج عليه أكثر الشراح ولا ذكره الاسماعيل ، وهو وجه السياق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها ، ولما كانت الصلاة بالحائل قد يتخيل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم لها وأورد ما عنده فيها ، فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة ، وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل ، وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة فصدرها بلفظ « باب » ، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله : إن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل . وأبعد منه من قال : يريد أن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة كان كمن صلى وراء حائط . ثم ظهر لي احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة لحذف لفظ جماعة . والغنى يأتي في أبواب التهجد وإنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها في عدد الركعات أو في المسجد أو البيت ونحو ذلك . **قوله ( عن المقبري )** هو سعيد ، والاسناد كله مدنيون . **قوله ( ويحتمل )** كذا للأكثر بالراء أي يتخذ مثل الحجرة ، وفي رواية الكشميني بالزاي بدل الراء أي يجعله حاجزاً بينه وبين غيره . **قوله ( ثاب )** كذا للأكثر بثلاثة ثم موحدة أي اجتمعوا ، ووقع عند الخطابي « آباء » أي رجعوا ، وفي رواية الكشميني والسرخسي « ثار » ، بالمثلثة والراء أي قاموا . **قوله ( فصلوا وراءه )** كذا أورده مختصراً ، وغرضه بيان أن الحجرة المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيراً . وقد ساقه الاسماعيل من وجه آخر عن ابن أبي ذئب ثاباً ، وسنذكر الكلام على فوائده في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله ( عن سالم أبي النضر )** كذا لاكثر الرواة عن موسى بن عقبة ، وخالفهم ابن جريج عن موسى فلم يذكر أبا النضر في الاسناد أخرجه النسائي ، ورواية الجماعة أولى . وقد وافقهم مالك في الاسناد لكن لم يرفعه في الموطأ ، وروى عنه خارج الموطأ مرفوعاً ، وفيه ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق أولهم موسى المذكور . **قوله ( حجرة )** كذا للأكثر بالراء ، وللکشميني أيضاً بالزاي . **قوله ( من صنعكم )** كذا للأكثر وللکشميني بضم الصاد وسكون النون ، وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج اليهم ، وحسب بعضهم الباب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الأدب وفي الاعتصام ، وزاد فيه حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قتم به ، وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما سنوضح في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله ( أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة )** ظاهره أنه يشمل جميع النوافل ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية ، كذا قال بعض أئمتنا . ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة ما يشرع في البيت وفي المسجد معاً فلا تدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع في البيت ، وأن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة ، وهل يدخل ما وجب بعارض كالتنؤدة ؟ فيه نظر ، والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالتنؤدة ، والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله ﷺ لا تمنعوهن المساجد وبيوتهن خير لهن ، أخرجه مسلم ، قال النووي : إنما حث على النافلة في البيت لكونه أغنى وأبعد من الرياء ، ولتبرك البيت بذلك فتتزل فيه الرحمة

وينفر منه الشيطان ، وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله « في بيته » بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء . قوله ( قال صفان ) كذا في رواية كريمة وحدها ، ولم يذكره الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وذكر خلف في الاطراف في رواية حماد بن شاكر « حدثنا عفان ، وفيه نظر لانه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان . ثم فائدة هذه الطريق بيان سماح موسى بن عقبة له من أبي النضر . والله أعلم

( غائبة ) : اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثا ، الموصول منها ستة وتسعون ، والمعلق ستة وعشرون ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثا ، الخالص اثنان وثلاثون ، واقفه مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي : حديث أبي سعيد في فضل الجماعة ، وحديث أبي البرداء « ما أعرف شيئا » ، وحديث أنس « كان رجل من الأنصار ضحكا » ، وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة ، وحديث ابن عمر « لما قدم المهاجرون » ، وحديث أبي هريرة « يصلون فان أصابوا » ، وحديث النعمان المعلق في الصفوف ، وحديث أنس « كان أحدهما يلزق منكبه » ، وحديثه في إنكاره إقامة الصفوف . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثرا كلها معلقة إلا أثر ابن عمر أنه « كان يأكل قبل أن يصلي » ، وأثر عثمان « الصلاة أحسن ما يعمل الناس » ، فانها موصولان . والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٨٢ - باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة

٧٣٢ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري « أن رسول الله ﷺ ركب فرسا فحش شهة الأيمن - قال أنس رضي الله عنه - فصلى لنا يومئذ صلاة من الصلوات وهو قاعد ، فصلينا وراءه قعودا ، ثم قال لا سلم : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد »

٧٣٣ - **حديث** قتبية بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أنه قال « خَرَّ رسول الله ﷺ عن فرس فحش ، فصلى لنا قاعدا ، فصلينا معه قعودا . ثم انصرف فقال : إنما الإمام - أو إنما جعل الإمام - ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا »

٧٣٤ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون »

( أبواب صفة الصلاة ) . قوله ( باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ) قيل : أطلق الإيجاب والمراد الوجوب تجوزا ، لأن الإيجاب خطاب الشارع ، والوجوب ما يتعلق بالمكلف وهو المراد هنا . ثم الظاهر أن الواو عاطفة

إما على المضاف وهو لإيجاب وإما على المضاف إليه وهو التكبير ، والأول أولى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء لكنه لا يجب ، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع ، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة . وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة « كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير ، وسيأتي بعد ما بين حديث ابن عمر » رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة ، واستدل به وبحديث عائشة على تعيين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم ، وهو قول الجمهور ، ووافقهم أبو يوسف . وعن الحنفية تمنع ذلك بكل لفظ يقصد به التعظيم . ومن حجة الجمهور حديث رفاعه في قصة المسد صلاته أخرجه أبو داود بلفظ « لا تم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر » ورواه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله أكبر » ، وحديث أبي حميد « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه ثم قال : الله أكبر » ، أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول « الله أكبر » . وروى البزار بإسناد صحيح على شرط مسلم عن علي « أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر » ، ولأحمد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ فقال « الله أكبر كلما وضع ورفع » ، ثم أورد المصنف حديث أنس « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، من وجهين ثم حديث أبي هريرة في ذلك ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث بيان لإيجاب التكبير وإنما فيه الأمر بتأخير تكبير المأموم عن الإمام قال : ولو كان ذلك إيجابا للتكبير لكان قوله « فقولوا ربنا ولك الحمد » إيجابا لذلك على المأموم . وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث ، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له ، وعن الثاني بأنه ﷺ فعل ذلك ، وفعله بيان لجعل الصلاة ، وبيان الواجب واجب ، كذا وجه ابن رشيد ، وتعقب بالاعتراض الثالث وليس يوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلا بوجوبه كما قال به شيخه إسحق ابن راهويه . وقيل في الجواب أيضا ، إذا ثبت لإيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة ، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث ، وأما الإمام فسكوت عنه . ويمكن أن يقال : في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بأذا التي تختص بما يحرم بوقوعه . وقال الكرماني : الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ « إذا صلى قائما » متناول لكون الافتتاح في حال القيام فكأنه قال : إذا افتتح الإمام الصلاة قائما فافتتحوا أتم أيضا قيامه . قال : ويحتمل أن تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب لإيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة ، لحينئذ دلالة على الترجمة مشكل انتهى . وعحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه لإيجاب التكبير من هذا الحديث والله أعلم . وقال في قوله « فقولوا ربنا ولك الحمد » ، لولا الدليل الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضا واجبا انتهى . وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحميدي شيخ البخاري ، وكأنه لم يطلع على ذلك . وقد قدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » . ووقع في رواية المستمل وحده في طريق شعيب عن الزهري « وإذا سجد فاجبدوا » ووقع في رواية الكشميني في طريق الليث « ثم انصرف » بدل قوله « فلما انصرف » ، وزيادة الواو في قوله « ربنا لك الحمد » وسقط لفظ « جعل » عند السرخسي في حديث أبي هريرة من قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . ( فائدة ) : تكبيرة الاحرام ركن عند الجمهور ، وقيل شرط وهو عند الحنفية ، ووجه عند الشافعية ، وقيل سنة . فسال ابن المنذر : لم يقل به أحد غير

الزهرى ، ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والاوزاعى ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً ، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً تجزئته تكبيرة الركوع . نعم نقله الكرخى من الحنفية عن إبراهيم بن علية وأبى بكر الأصم ، ومخالفتهمما للجمهور كثيرة . ( تنبيه ) : لم يختلف في إيجاب النية في الصلاة ، وقد أشار إليه المصنف في أواخر الإيمان حيث قال : باب ما جاء في قول النبي ﷺ الأعمال بالنية ، فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة إلى آخر كلامه

### ٨٣ - باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء

٧٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن نهبان عن سالم بن عبد الله عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك أيضاً وقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود »

[ الحديث ٧٣٥ - أطرافه في : ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ]

**قوله** ( باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء ) هو ظاهر قوله في حديث الباب « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وفي رواية شعيب الآتية بعد باب « يرفع يديه حين يكبر » ، فهذا دليل المقارنة : وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم ، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جرير وغيره عن ابن شهاب بلفظ « يرفع يديه ثم كبر » ، وفي حديث مالك بن الحويرث عنده « كبر ثم رفع يديه » ، وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء ، والمرجع عند أصحابنا المقارنة ، ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ، ويرجح الأول حديث وائل بن حجر عند أبي داود بلفظ « رفع يديه مع التكبير » ، وقضية المعية أنه ينتهى باتهائه ، وهو الذى صححه النووى في شرح المذهب ونقله عن نص الشافعى ، وهو المرجع عند المالكية . وصحح في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لا حد لانتهائه . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح يرفع ثم يكبر ، لأن الرفع نفي صفة التكبرياء عن غير الله ، والتكبير إثبات ذلك له ، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة . وهذا مبنى على أن الحكمة في الرفع ما ذكر . وقد قال فريق من العلماء : الحكمة في اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر فقيل : معناه الإشارة إلى طرح الدنيا والاقبال بكليته على العبادة ، وقيل إلى الاستسلام والانقياد ليناسب فعله قوله الله أكبر . وقيل إلى استعظام ما دخل فيه ، وقيل إشارة إلى تمام القيام ، وقيل إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه ، قال القرطبي : هذا أنسبها . وتعقب . وقال الربيع قلت للشافعى : ما معنى رفع اليدين ؟ قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه . ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال : رفع اليدين من زينة الصلاة . وعن عقبة بن عامر قال « بكل رفع عشر حسنات ، بكل لصيح حسنة » . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو القعنبي ، وفي روايته هذه عن مالك خلاف ما في روايته عنه في الموطأ ، وقد أخرجه الاسماعيلي من روايته بلفظ الموطأ . قال الدارقطنى : رواه الشافعى والقعنبي ، وسرد جماعة من رواة الموطأ فلم يذكروا فيه الرفع عند الركوع . قال : وحدث به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم باثباته . وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبتته غير مالك في الموطأ خاصة . قال النووى في شرح مسلم : أجمعت الأمة على استحباب

رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، ثم قال بعد أَسْطَر : أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع ، إلا أنه حكي وجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود ، وبه قال أحمد بن سيار من أصحابنا اه . واعترض عليه بأنه تناقض ، وليس كما قال المعترض ، قلعه أراد إجماع من قبل المذكورين أو لم يثبت عنده عنهما أو لأن الاستحباب لا ينافي الوجوب ، وبالاعتذار الاول يندفع اعتراض من أورد عليه أن مالكاً قال في روايته عنه إنه لا يستحب ، نقله صاحب التبصرة منهم ، وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم . وأسلم العبارات قول ابن المنذر : لم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا اقتتح الصلاة . وقول ابن عبد البر : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . وعن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي ، وحكاه القاضي حسين عن الامام أحمد ، وقال ابن عبد البر : كل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الاوزاعي والحميدي . قلت : ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة بأثم تاركه ، وأما قول النووي في شرح المذهب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع ولا يعتد بخلافهم ، ونقل القفال عن أحمد بن سيار أنه أوجبه ، وإذا لم يرفع لم تصح صلاته ، وهو مردود بإجماع من قبله ، وفي نقل الاجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله القفال في فتاويه عن أحمد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة إنه ركن ، واحتج ابن حزم بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال د صلوا كما رأيتموني أصلي ، وسيأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ، ويأتي الكلام على نهاية الرفع بعد بياض

#### ٨٤ - باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع

٧٣٦ - **حديث** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حَتَوَ مَنْكَبَيْهِ ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود »

٧٣٧ - **حديث** إسحاق الواسطي قال حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي قلابة « أنه رأى مالك ابن الحويرث إذا صلى كبر ووقع يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله ﷺ صنع هكذا »

**قوله** ( باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ) قد صنف البخاري في هذه المسألة جزءا منفردا ، وحكي فيه عن الحسن وحميد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحدا . وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعلة إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي :

أجمع علماء الأئمة على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن عبد البر (١) : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع  
 فيهما إلا ابن القاسم . والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ، ولم  
 يحك الترمذي عن مالك غيره ، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وأصحهما ، ولم أر للبالكية  
 دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم . وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم  
 يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالظن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش رآه ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد  
 أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه ، وستأتي رواية نافع بعد بابين ، والعديد الكثير أولى من واحد ، لا سيما وهم  
 مثبتون وهو ناف ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجبا ففعله قارة وتركه أخرى . ومما  
 يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين ، عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع  
 يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى ، واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود ، أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند  
 الافتتاح ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود ، ورده الشافعي بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثلث مقبلا على الثاني ،  
 وقد صححه بعض أهل الحديث ، لكنه استدلل به على عدم الوجوب ، والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول  
 بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر ، ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن  
 المديني قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا في رواية ابن  
 عساكر . وقد ذكره البخاري في جزء رفع اليدين ، وزاد : وكان على أهل زمانه . ومقابل هذا قول بعض  
 الحنفية إنه يبطل الصلاة . ونسب بعض متأخري المغاربة فاعله إلى البدعة ، ولهذا مال بعض محققهم كما حكاه ابن  
 دقيق العيد إلى تركه دراهم هذه المفسدة . وقد قال البخاري في جزء رفع اليدين : من زعم أنه بدعة فقد طعن في  
 الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه . قال : ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى . والله أعلم . وذكر  
 البخاري أيضا أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المبشرة ،  
 وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا . قوله ( أخبرنا عبد الله )  
 هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . وأفادت هذه الطريق تصريح الزهري بأخبار سالم له به . قوله ( عن أبيه )  
 سلمه غير أبي ذر فقالوا ، عن عبد الله بن عمر . قوله ( حين يكبر للركوع ) أي عند ابتداء الركوع ، وهو مقتضى  
 رواية مالك بن الحويرث المذكورة في الباب حيث قال : وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وسيأتي في باب التكبير  
 إذا قام من السجود ، من حديث أبي هريرة ، ثم يكبر حين يركع . قوله ( ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع )  
 أي إذا أراد أن يرفع . وبؤيده رواية أبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ : ثم إذا أراد أن يرفع  
 صلبه رفعهما حتى يكونا حذو منكبيه ، ومقتضاه أنه يبتدىء رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع ، وأما رواية  
 ابن عيينة عن الزهري التي أخرجهما عنه أحمد وأخرجها عن أحمد أبو داود بلفظ : وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ،  
 فعناه بعد ما يشرع في الرفع لتتفق الروايات : قوله ( ولا يفعل ذلك في السجود ) أي لا في الهوى إليه ولا في الرفع  
 منه كما في رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال : حين يسجد ولا حين يرفع رأسه ، وهذا يشمل ما إذا نهض

(١) في مخطوطة الرياض : ابن عبد الحكم .



من السجود إلى الثانية والرابعة والتشديد ، ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب (١) وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بهذا الحديث وفيه « ولا يرفع بعد ذلك » أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن . وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة ، وسيأتي إثبات ذلك في موطن رابع بعد باب . قوله ( عن خالد ) هو الخذاء ، وفي رواية المستمل والمرخى ، حدثنا خالد . قوله ( إذا صلى كبر ورفع يديه ) في رواية مسلم « ثم رفع » وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « حتى يحاذي بها أذنيه » وروى المحب الطبري فعزاه للتفتق . قوله ( وحدث ) أي مالك بن الحويرث ، وليس معطوفا على قوله « رأى » فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلا

### ٨٥ - باب إلى أين يرفع يديه ؟ وقال أبو محمد في أصحابه « رفع النبي ﷺ حذو منكبيه »

٧٣٨ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين بُكِّر حتى يجعلهما حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع فعل مثله ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال : ربنا ولك الحمد ، ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود »

قوله ( باب إلى أين يرفع يديه ) لم يحزم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جريا على عادته فيما إذا قوى الخلاف ، لكن الأرجح عنده معاذاة المنكبين لاقصاره على إيراد دليله . قوله ( وقال أبو حميد الخ ) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في « باب سنة الجلوس في التشهد » وسنذكر هناك من عرفنا اسمه من أصحاب المذكورين أن شاء الله تعالى . قوله ( حذو منكبيه ) بفتح المهملة واسكان الذال المعجمة أي مقابلهما ، والمنكب مجمع عظم العضد والكتف ، وبهذا أخذ الشافعي والجمهور . وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المقدم ذكره عند مسلم ، وفي لفظ له عنه حتى يحاذي بها فروع أذنيه ، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل ابن حجر بلفظ « حتى حاذتا أذنيه » ورجح الأول لكون إسناده أصح . وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال : يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الأذنين . ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ « حتى كاتتا حبال منكبيه » وحاذى بأبهاميه أذنيه ، وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شامس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح ، وفي غيره دون ذلك ، أخرجه أبو داود . ويعارضه قول ابن جريج : قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفع من ؟ قال : لا . ذكره أبو داود أيضا وقال : لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم . قوله ( وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله ) ظاهره أنه

( ١ ) مراده عند الشافعية وجماعة من أهل العلم ، والصواب وجوبه كما هو مذهب أحمد وجماعة ، لكونه صلى الله عليه وسلم فله وداوم عليه وسجد للسجود لما تركه سهوا ، ولم يسم قوله صلى الله عليه وسلم « ملوا كما رأيتموني أصلي » وأما أهل

يقول التميمي في ابتداء ارتفاعه من الركوع ، وسياق الكلام عليه بعد أبواب قليلة . ( فائدة ) : لم يرد ما يدل على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة ، وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها . والله أعلم

## ٨٦ - باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين

٧٣٩ - **حدثنا عياش** قال **حدثنا عبد الأعلى** قال **حدثنا عبيد الله** عن **نافع** « ان ابن عمر كان إذا دخل

في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع رفع يديه ، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه . ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ . رواه حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . ورواه ابن طهمان عن أيوب وموسى بن عتبة مختصراً

**قوله** ( باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين ) أي بعد التشهد ، فيخرج ما إذا تركه ونهض قائماً من السجود لمعوم قوله في الرواية التي قبله « ولا حين يرفع رأسه من السجود » ، ويحتمل حمل النبي هناك على حالة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوي قائماً . وأبعد من استدلال بقول سالم في روايته « ولا يفعل ذلك في السجود » ، على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال « وإذا قام من الركعتين ، لأنه لا يلزم من كونه لم ينه أنه أثبت بل هو ساكت عنه . وأبعد أيضاً من استدلال برواية سالم على ضعف رواية نافع ، والحق أنه ليس بين روايتي نافع وسالم تعارض ، بل في رواية نافع زيادة لم ينهها سالم ، وسأقي الإشارة إلى أن سالمًا أثبتها من وجه آخر . **قوله** ( حدثنا عياش ) هو بالمشاة التحنانية وبالمعجمة وهو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص . **قوله** ( ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ ) في رواية أبي ذر « إلى نبي الله ﷺ » ، قال أبو داود : رواه الثقيفي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح ، وكذا رواه الليث ابن سعد وابن جريج ومالك يعني عن نافع موقوفاً ، وحكي الدارقطني في العلل الاختلاف في وقفه ورفعته وقال : الأشبه بالصواب قول عبد الأعلى . وحكي الاسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أوماً إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه ، قال الاسماعيلي : وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقيفي والمعتزم يعني عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر قلت : وقفه معتزم وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال ، لكن رفعه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين ، وفيه الزيادة ، وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر ، وهو فيما رواه أبو داود وصححه البخاري في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه » ، وله شواهد منها حديث أبي حميد الساعدي وحديث علي بن أبي طالب أخرجهما أبو داود وصحجهما ابن خزيمة وابن حبان ، وقال البخاري في الجزء المذكور : ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم . وقال ابن بطال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع . وقال الخطابي : لم يقل به الشافعي ، وهو لازم على أصليه في قبول الزيادة . وقال ابن خزيمة : هو سنة ، وإن لم يذكره

الشافعي قال اسناد صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعوا قول<sup>(١)</sup> . وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائدا على من اقتصر عليه عند الافتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة ، وأول راض سيرة من يسيرها . قال : والصواب إثباته ، وأما كونه مذهبا للشافعي لكونه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر . انتهى . ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي ، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والأمر هنا محتمل . واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول به لقوله في حديث أبي حميد المشتمل على هذه السنة وغيرها : وبهذا قول . وأطلق النووي في الروضة أن الشافعي نص عليه ، لكن الذي رأيت في الأم خلاف ذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة ، بعد أن أورد حديث ابن عمر من طريق سالم وتكلم عليه : ولا نأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاثة . وأما ما وقع في أواخر البويطي : يرفع يديه في كل خفض ورفع ، فيحمل الخفض على الركوع والرفع على الاعتدال ، وإلا فله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضا وهو خلاف ما عليه الجمهور ، وقد نقاه ابن عمر . وأغرب الشيخ أبو حامد في تعليقه فنقل الإجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة ، وتعب بصحة ذلك عن ابن عمر وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو علي الطبري والبيهقي والبخاري وحكاه ابن خزيمة منقاد عن مالك وهو شاذ . وأصح ما رقت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك ابن الحويرث ، أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحاذي بهما فروع أذنيه ، وقد أخرج مسلم بهذا الاسناد طرفة الأخير<sup>(٢)</sup> كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا ، ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه . وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو شيء منها عن مقال ، وقد روى البخاري في « جزء رفع اليدين » في حديث علي المرفوع « ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد ، وأشار إلى تضعيف ما ورد في ذلك . ( تنبيه ) : روى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصر بن علي عن عبد الأعلى بلفظ « كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين » ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، وهذه رواية شاذة ، فقد رواه الاسماعيل عن جماعة من مشايخ الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياض البخاري ، وكذا رواه أبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك . قوله ( رواه حماد بن سدة عن أيوب الخ ) وصله البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعا ولفظه « كان إذا كبر رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، قوله ( ورواه ابن طهمان ) يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة ، وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله ابن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفا نحو حديث حماد وقال في آخره « وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . واعترض الاسماعيل فقال : لبس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين الموقود لأجله الباب ،

( ١ ) قد أحسن ابن خزيمة في هذا قدس الله روحه ، وهذا هو اللائق به روحه الله

( ٢ ) مراده بذلك قوله « حتى يحاذي بهما فروع أذنيه »

قال : فعمل المحدث عنه دخل له باب في باب ، بمعنى أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي . وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالما كما قلناه ابن عبد البر وغيره ، وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفع لا خصوص هذه الزيادة ، والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعا كان يرويه موقوفا ثم يعقبه بالرفع ، فكأنه كان أحيانا يقتصر على الموقوف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه . والله أعلم

### ٨٧ - باب وضع اليمنى على اليسرى

٧٤٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ « كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ . قَالَ أَبُو حَازِمٍ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يُنْبِئُنِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ » : قال اسماعيل « يُنْبِئُنِي ذَلِكَ » ولم يقل « يُنْبِئُنِي »

**قوله** ( باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ) أى في حال القيام . **قوله** ( كان الناس يؤمرون ) هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ كما سيأتي . **قوله** ( على ذراعه ) أيهم موضعها من الذراع ، وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة ، والرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف ، وسيأتي أثر على نحوه في أواخر الصلاة ، ولم يذكر أيضا محلها من الجسد . وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره ، والبراز عند صدره ، وعند أحمد في حديث هلب الطائي نحوه . وهلب بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة ، وفي زيادات المسند من حديث علي أنه وضعهما تحت السرة وإسناده ضعيف . واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال : هذا معلول ، لأنه ظن من أبي حازم ، ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه الخ لكان في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي ﷺ ، لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيجعل على من صدر عنه الشرع ، ومثله قول عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم فانه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم . وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور ، فروى عن ابن مسعود قال : رأى النبي ﷺ واضعا يده اليسرى على يده اليمنى فنزعها ووضع اليمنى على اليسرى . إسناده حسن ، قيل : لو كان مرفوعا ما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه الخ ، والجواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح ، فالأول لا يقال له مرفوع وإنما يقال : له حكم الرفع ، قال العلماء : الحكمة في هذه الهيئة أنه صفة السائل الدليل ، وهو أمتع من العبد وأقرب إلى الخشوع ، وكان البخاري لحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع . ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع الثنية ، والمادة أن من احتز على حفظ شيء جعل يديه عليه . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره . وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفارقة بين الفريضة والنافلة . ومنهم من كره الإمساك . ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتمدا لقصد الراحة .

**قوله** ( قال أبو حازم ) يعنى راويه بالسند المذكور اليه ( لا أعله ) أى سهل بن سعد ( إلا ينمى ) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم ، قال أهل اللغة : نمت الحديث إلى غيرى رفعته وأسندته ، وصرح بذلك ممن بن حبيب وابن يوسف عند الاسماعيل والدارقطنى ، وزاد ابن وهب : ثلاثهم عن مالك بلفظ : يرفع ذلك ، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى ينميه فإرادته يرفع ذلك إلى النبى ﷺ ولو لم يقبده . **قوله** ( وقال اسماعيل ينمى ذلك ولم يقل ينمى ) الأول بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول ، والثانى وهو المنى كرواية القعنبي ، فعلى الأول الهاء ضمير الشأن فيكون مرسلا لأن أبا حازم لم يعين من نماه له ، وعلى رواية القعنبي الضمير لسهل شيخه فهو متصل . واسماعيل هذا هو ابن أبى أويس شيخ البخارى كما جزم به الحميدى فى الجمع . وقرأت بخط مغلطاي هو اسماعيل بن اسحق القاضى ، وكأنه رأى الحديث عند الجوزى والبيهقى وغيرهما من روايته عن القعنبي فظن أنه المراد ، وليس كذلك لأن رواية اسماعيل بن اسحق موافقة لرواية البخارى ، ولم يذكر أحد أن البخارى روى عنه وهو أصغر سنا من البخارى وأحدث سماعا ، وقد شاركه فى كثير من مشايخه البصريين القدماء : ووافق اسماعيل بن أبى أويس على هذه الرواية عن مالك سويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطنى فى الأثران

( تنبيه ) : حكى فى المطالع أن رواية القعنبي بضم أوله من أنمى ، قال : وهو غلط ؛ وتعقب بأن الزجاج ذكر فى « كتاب فعلت وأفعلت » : نمت الحديث وأنميت ، وكذا حكاه ابن دريد وغيره . ومع ذلك فالذى ضبطناه فى البخارى من القعنبي بفتح أوله من الثلاثى ، فعمل الضم رواية القعنبي فى الموطأ . والله أعلم

## ٨٨ - باب أنذشوع فى الصلاة

٧٤١ - **حدثنا** اسماعيل قال **حدثني** مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « هل ترون قبطى ها هنا ؟ والله ما ينجى على ركوعكم ولا خشوعكم ، وإنى لأراكم من وراء ظهري »

٧٤٢ - **حدثنا** محمد بن بشر قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبه قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال « أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إنى لأراكم من بعدى - وربما قال - من بعد ظهري إذا ركعتم وسجدتم »

**قوله** ( باب الخشوع فى الصلاة ) سقط لفظ « باب » من رواية أبى ذر . والخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشبة ، وتارة من فعل البدن كالسكون ، وقيل : لابد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازى فى تفسيره . وقال غيره : هو معنى يقوم بالنفس بظهوره سكون فى الأطراف بلام مقصود العبادة . ويدل على أنه من عمل القلب حديث على « الخشوع فى القلب » أخرجه الحاكم . وأما حديث « لو خشع هذا خشعت جوارحه » ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن . وحديث أبى هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه فى « باب عظمة الإمام الناس فى تمام الصلاة » من أبواب القبلة . وأورد فيه أيضا حديث أنس من وجه آخر يعنى مغايرة . **قوله** ( عن أنس ) عند الاسماعيل من رواية أبى موسى عن غندر التصريح بقول قتادة « سمعت أنس بن مالك » . **قوله** ( أقيموا الركوع والسجود ) أى أكلوها ، وفى رواية معاذ بن شعبه عند الاسماعيل « أتوا » بدل أقيموا . **قوله** ( فوالله إنى لأراكم من بعدى ) تقدم الكلام على معنى

هذه الرواية . وأغرب الداردي الشارح لحمل البعدي هنا على ما بعد الوفاة ؛ بئى أن أعمال الأمة تعرض عليه ، وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة ، وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة ، وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب ، وكذا أوردهما مسلم معا . واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له ، وأجيب بأنه أراد أن ينبه على أن الخشوع يدرك بسكون الجوارح اذ الظاهر عنوان الباطن . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد قال : كان ابن الزبير اذا قام في الصلاة كأنه عود ، وحدث أن أبا بكر الصديق كان كذلك . قال وكان يقال : ذاك الخشوع في الصلاة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب اذ لم يأمرهم بالإعادة ، وفيه نظر . نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم : صلى رسول الله ﷺ يوما ثم انصرف فقال : يا فلان ألا تحسن صلاتك ، وله في رواية أخرى : أتوا الركوع والسجود ، وفي أخرى : أقيموا الصفوف ، وفي أخرى : لا نسبوني بالركوع ولا بالسجود ، وعند أحمد : صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة ، وعنده من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تعدد المسابقة لينظر هل يعلم به رسول الله ﷺ أولا ؟ فلما قضى الصلاة نهاه عن ذلك ، واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدور من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات ، وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب ، ولا يرد عليه قول القاضي حسين : ان مدافعة الاخشين اذا انتهت الى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة ، وقاله أيضا أبو زيد المروزي ، لجواز أن يكون بعد الاجماع السابق أو المراد بالاجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه ، وكلاهما (١) في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع ، وفيه تعقب على من نسب الى القاضي وأبي زيد أنهما قالوا ان الخشوع شرط في صحة الصلاة ، وقد حكاه المحب الطبري وقال : هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها ، والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضا . وأما قول ابن بطال : فان قال قائل فان الخشوع فرض في الصلاة ، قيل له بحسب الانسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته يريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الحواطر . لحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع ، وما زاد على ذلك فلا . وأنكر ابن المنير اطلاق الفرضية وقال : الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثار وهو أمر متفاوت ، فان أثر نقصا في الواجبات كان حراما وكان الخشوع واجبا والا فلا . وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برويته اياهم دون تحذيرهم بروية الله تعالى لهم ، وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الايمان وعباد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك ، فأجيب بأن في التعليل برويته ﷺ لهم تنبيها على روية الله تعالى لهم ، فانهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي ﷺ يراهم أيقظهم ذلك الى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنه الحديث من المعجزة له ﷺ بذلك ، ولكونه يبعث شهيدا عليهم يوم القيامة فاذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم

### ٨٩ - باب ما يقول بعد التكبير

٧٤٣ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس : أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي

الله عنها كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين »

٧٤٤ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال **حدثنا** عبد الواحد بن زياد قال **حدثنا** عمار بن القعقاع قال **حدثنا** أبو زرعة قال **حدثنا** أبو هريرة قال « كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته - قال أحسبه قال هنية - فقلت : بأبي وأمي يا رسول الله ، إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من الخطايا كما تبني الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد »

**قوله** ( باب ما يقول بعد التكبير ) في رواية المستمل د باب ما يقرأ د بدل د ما يقول ، وعليها اقتصر الاسماعيل . واستشكل ايراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه ، وقال الزين بن المنير : ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة ، أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذكر أحدهما عن الآخر كما جاء علفتها تبناً وماء بارداً . وقال ابن رشيد : دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والاقبال عليه بالسؤال ، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى ، فظهرت المناسبة بين الحديثين ، **قوله** ( كانوا يفتتحون الصلاة ) أي القراءة في الصلاة ، وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمر الدوري وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » ، وكذلك رواه البخاري في جزء القراءة خلف الامام ، عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها أبين من رواية حفص بن عمر . **قوله** ( بالحمد لله رب العالمين ) يضم الدال على الحكاية . واختلف في المراد بذلك فقيل : المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة ، وهذا قول من أثبت البسملة في أولها ، وتعقب بأنها إنما تسمى الحمد فقط ، وأجيب بمنع الحصر ، ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي الحمد لله رب العالمين ، في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن المولى د أن النبي ﷺ قال له : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن ، فذكر الحديث وفيه قال د الحمد لله العالمين هي السبع المثاني د وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث ، وهذا قول من نفي قراءة البسملة ، لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحمد أنهم لم يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم سرا ، وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كما في الحديث الثاني من الباب ، وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث : فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » ، ورواه آخرون عنه بلفظ د فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم ، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر ، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين ، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة ، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين ، فأخرجه البخاري في جزء القراءة ، والنسائي وابن ماجه من طريق أيوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري في جزء القراءة ، وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والبراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأول ، وأخرجه

مسلم من طريق الاوزاعي عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقد قدح بعضهم في صحته بكون الاوزاعي رواه عن قتادة مسكوبة ، وفيه نظر فان الاوزاعي لم ينفرد به فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورقي والسراج عن يعقوب الدورقي وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلمي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، قال شعبة قلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال : نحن سألناه . لكن هذا الذي يحول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم بالبسملة ، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرا ، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ « فلم يكونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عند النسائي وابن حبان ومحمّد عند الدارقطني وشيبان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة أيضا من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعمائة عن قتادة . ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول : قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك : فرواه البخاري في « جزء القراءة » ، والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق إسحق بن أبي طلحة والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الأول ، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إسحق أيضا وابن خزيمة من طريق ثابت أيضا والنسائي من طريق منصور بن زاذان وابن حبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي نامة كلهم عن أنس باللفظ الثاني للجهر : فطريق الجمع بين هذه الالفاظ حل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان « فلم يسمعنّا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بافظ « كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، فاندفع بهذا تعليل من أعلاه بالاضطراب كابن عبد البر ، لأن الجمع إذا أمكن تعيين المصير اليه . وأما من قدح في صحته بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنسا عن هذه المسألة فقال « لأنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألتني عنه أحد قبلك » ، ودعوى أبي شامة أن أنسا سئل عن ذلك سؤالين فسؤال أبي سلمة « هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة » ، وسؤال قتادة « هل كان يبدأ بالفتحة أو غيرها » ، قال : ويدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم « نحن سألناه » ، انتهى فليس بجيد ، لأن أحمد روى في مسنده باسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة ، والذي في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، ولم يبين مسلم صورة المسألة وقد بينا أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة ، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال « سألت أنسا : أيقرا الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : صليت وراء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ، فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وفتادة ، وغايته أن أنسا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة ، فلعله تذكره لما سأله قتادة بدليل قوله في رواية أبي سلمة « ما سألتني عنه أحد قبلك » ، وأقاله لهما معا فحفظه قتادة دون أبي سلمة فان قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع ، وإذا انتهى البحث إلى أن محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن أنسا يبعد جدا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لبعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرا ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتمين



الاخذ بحديث من أثبت الجهر<sup>(١)</sup> . وسياق الكلام على ذلك في « باب جهر المأموم بالتأمين » إن شاء الله قريبا .  
وترجم له ابن خزيمة وغيره « لإباحة الإسرار بالبسلة في الجهرية » وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته بل في  
استحبابه ، واستدل به المالكية على ترك دعاء الاقتحاح . وحديث أبي هريرة الذي بعده يرد عليه ، وكان هذا هو  
السر في إبراده ، وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة ، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الاقتحاح .  
( تنبيه ) : وقع ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في « جزء القراءة » ،  
وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة ، وهو في رواية شيبان وهشام والاوزاعي . وقد أشربنا إلى  
روايهم فيما تقدم . قوله ( حدثنا أبو زرعة ) هو ابن عمرو بن جرير البجلي . قوله ( كان رسول الله ﷺ يسكت )  
ضبطناه بفتح أوله من السكوت ، وحكى الكرماني عن بعض الروايات بضم أوله من الإسكات ، قال الجوهري :  
يقال تكلم الرجل ثم سكوت بغير ألف ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت . قوله ( إسكاته ) بكسر أوله  
بوزن إفعالة من السكوت ، وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتته لإثباته ، قال الخطابي : معناه سكوت يقتضى بعده  
كلاما مع قصر المدة فيه ، وسياق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول ، أو السكوت  
عن القراءة لا عن الذكر ، قوله ( قال أحسبه قال هنية ) هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن ، ورواه جرير عند  
مسلم وغيره وابن فضال عند ابن ماجه وغيره بلفظ « سكوت هنية » بغير تردد ، وإنما اختار البخاري رواية  
عبد الواحد لوقوع التصريح بالتحديث فيها في جميع الإسناد ، وقال الكرماني : المراد أنه قال - بدل إسكاته - هنية .  
قلت : وليس بواضح ، بل الظاهر أنه شك هل وصف الإسكاته بكونها هنية أم لا ، وهنية بالنون بلفظ التصغير ،  
وهو عند الأكثر بتشديد الياء ، وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة ، وأما النوى فقال :  
الهمز خطأ . قال : وأصله هنية فلما صغر صار هنية فاجتمعت واو ويا . وسبقت لإحداهما بالسكون فقلبت الواو  
ياء ثم أدغمت . قال غيره : لا يمنع ذلك إجازة الهمز ، فقد تقلب الياء همزة : وقد وقع في رواية الكشميهني هنية  
بقليها هاء ، وهي رواية إسماعيل والخميري في مسندهما عن جرير . قوله ( بأبي وأمي ) الباء متعلقة بمحذوف اسم أو  
فعل والتقدير أفت مفدى أو أفديك ، واستدل به على جواز قول ذلك ، وزعم بعضهم أنه من خصائصه ﷺ .  
قوله ( إسكاتك ) بكسر أوله وهو بالرفع على الابتداء ، وقال المظهرى شارح المصابيح : هو بالنصب على أنه  
مفعول بفعل مقدور أى أسألك إسكاتك ، أو على نزع الخافض انتهى . والذي في روايتنا بالرفع للأكثر ، ووقع  
في رواية المستعلى والمرحسى بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام ، وفي رواية الحميدى « ما تقول في سكنتك بين  
التكبير والقراءة ، ولمسلم « رأيت سكوتك ، وكله مشعر بأن هناك قولاً لكونه قال « ما تقول » ولم يقل هل تقول  
نبه عليه ابن دقيق العيد قال : ولعله استدل على أصل القول بحركة الفم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحية .  
قلت : وسياق من حديث خباب يعد باب ، ونقل ابن بطلان عن الشافعى أن سبب هذه السكنة للإمام أن يقرأ

( ١ ) هذا فيه نظر ، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسلة لصحته وصراحته في هذه المسألة .  
وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يفتح في روايته كما علم ذلك في الأصول والمصطلح . وتحمل رواية من روى الجهر بالبسلة هل أثبت  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها في بعض الأحيان ليطمئن ورائه أنه يقرأها ، وبهذا تحتمل الأحاديث . وقد وردت أحاديث  
صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسلة . والله أعلم

المأموم فيها الفاتحة ، ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب : أسكت لكي يقرأ من خلفي . ورده ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخرجه بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكر انتهى . وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه ، إلا أن الغزالي قال في الإحياء : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح . وخولف في ذلك ، بل أطلق المتولي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفي وجه إن فرغها قبله بطلت صلاته ، والمعروف أن المأموم يقرأها إذا سكوت الإمام بين الفاتحة والسورة ، وهو الذي حكاه عياض وغيره عن الشافعي ، وقد نص الشافعي على أن المأموم بقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام ، والسكنة التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره . قوله ( باعد ) المراد بالمباعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سيأتي منها ، وهو مجاز لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان ، وموقع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل فكأنه أراد أن لا يبقى لها منه اقتراب بالسكنية . وقال الكرماني : كرر لفظ « بين » لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الحافض . قوله ( نقى ) مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ، ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به ، قاله ابن دقيق العيد . قوله ( بالماء والتلج والبرد ) قال الخطابي : ذكر الثلج والبرد تأكيداً ، أو لأنهما ما أن لم تمسهما الأبدى ولم يمتنهما الاستعمال . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو وكأنه كقول تعالى ﴿ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ﴾ وأشار الخطابي إلى هذا بحثاً فقال : يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ، ومنه قولهم برّد الله مضجعه أي رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى . وبؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم ، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لتكون مسبية عنها ، فببر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبردات ترقياً عن الماء إلى أبرد منه . وقال التوريشي : خص هذه الثلاثة بالذكر لأنها منزلة من السماء . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الإزمنة الثلاثة « فالباعدة للمستقبل ، والتنقية للحال ، والغسل الماضي » انتهى . وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتي قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافاً للجمهور عن مالك ، وروود فيه أيضاً حديث « وجهت وجهي الخ » وهو عند مسلم من حديث علي لكن قيده بصلاة الليل (١) . وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ « إذا صلى المكتوبة » واعتمده الشافعي في الأم ، وفي الترمذي وصحیح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسبعائك اللهم ، ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافاً للحنفية . ثم هذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية ، وقيل قاله على سبيل التعليل لأمته ، واعترض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورود الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي ﷺ في حركاته وسكناته وإسراؤه وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل

(١) هذا وهم من الشافعية رحمه الله ، وليس في رواية مسلم تعيد بصلاة الليل ، فنه ، والله أعلم

به بعض الشافعية على أن الثاج والبرد مطهران ، واستبعده ابن عبد السلام ، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل

٩٠ - باب ٧٤٥ - حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر ؓ أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ، فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع فسجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم انصرف فقال : قد دنت من الجنة حتى لو اجتازت عليها لجنسكم يقطف من قطايفها . ودنت من النار حتى قلت : أي رب وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حيث أنه قال - تخدشها هرة ، قلت : ما شأن هذه ؟ قالوا حبستها حتى ماتت جوعاً ، لا أطعمتها ، ولا أرسلتها تأكل - قال نافع حسبت أنه قال - : من خشيش أو خشاش الأرض

[ الحديث ٧٤٥ - طرقة في : ١٣٦٤ ]

قوله ( باب ) كذا في رواية الاصيل وكريمة بلا ترجمة ، وكذا قال الاسماعيلي د باب ، بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وكذا لم يذكره أبو نعيم . وعلى هذا فناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة ، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذي قبله كما قررناه غير مرة فله به تعلق أيضا . قال الكرماني : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا . وأحسن منه ما قال ابن رشيد : يتمثل أن تكون المناسبة في قوله د حتى قلت أي رب أو أنا معهم ، لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف ، فيجعله مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا لبعض الحنفية . قوله ( أو أنا معهم ) كذا للأكثر بهمة الاستفهام بعدها واو عاطفة وهي على مقدر ، وفي رواية كريمة بحذف الهمة وهي مقدرة . قوله ( حسبت أنه قال تخدشها ) قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث ، بينه الاسماعيلي ، فالضمير في د أنه ، لابن أبي مليكة . قوله ( لا هي أطعمتها ) سقط لفظ د هي ، من رواية الكشميني والحموي . قوله ( تأكل من خشيش - أو خشاش - الأرض ) كذا في هذه الرواية على الشك ، وكل من اللفظين بمعجمات مفتوح الأول والمراد حشرات الأرض ، وأنكر الخطابي رواية خشيش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التفسير من لفظ خشاش فعلى هذا لا إنكار ، ورواها بعضهم بحاء مهملة ، وقال عياض هو تصحيف وسيأتي الكلام على بقية فوائده في كتاب الكسوف ، وعلى قصة المرأة صاحبة الهرة في كتاب بدء الخلق إن شاء الله تعالى

٩١ - باب رَفَعَ البَصَرُ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وقالت عائشة : قال النبي ﷺ في صلاة الكسوف « فرأيت جهنم يخبث بعضها بعضاً حين رأيتوني تأخرت »

٧٤٦ - **حدثنا موسى** قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** الأعمش عن عمارة بن ميمر عن أبي معمر قال « قلنا لخلبأب : أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قلنا : هم كنتم تقرأون ذلك ؟ قال باضطراب لحيته »

[ الحديث ٧٤٦ - أطراة في : ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٧٧ ]

٧٤٧ - **حدثنا** حجاج **حدثنا** شعبة قال أنبأنا أبو إسحاق قال : سمعتُ عبد الله بن يزيد يخطبُ قال « **حدثنا** البراء وكان غير كذوب أنهم كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فرفع رأسه من الركوع قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد »

٧٤٨ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « خَسَفَتِ الشمسُ عَلَى عهدِ رسولِ الله ﷺ ، فصلَّى ، قالوا : يا رسولَ الله رأيناكَ تناولُ شيئاً في مقامِكَ ، ثُمَّ رأيناكَ تَكْمُكَمُكَتَ . قال : إني أريتُ الجنةَ فتناولُ منها عُقوداً ولو أخذتُها لأكلتُمنه ما بقيتِ الدنيا »

٧٤٩ - **حدثنا** محمد بن سنان قال **حدثنا** نعيم قال **حدثنا** هلال بن علي عن أنس بن مالك قال « صلى لنا النبي ﷺ ، ثُمَّ رَفَعَ المنبرَ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ المسجدِ ثم قال : لقد رأيتُ الآنَ - منذُ صَلَّيتُ لَكُمْ الصلاةَ - الجنةَ والنارَ مُمَثَّلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هذا الجدارِ ، فلم أَرُ كاليومِ فِي الخيرِ والشرِّ . ثلاثاً »

**قوله** ( باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة ) قال الزين بن المنير : نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الانتماء ، فإذا تمكن من مراقبته بغير التفات كان ذلك من إصلاح صلاته . وقال ابن بطال : فيه حجة للمالك في أن نظر المصل يكون إلى جهة القبلة ، وقال الشافعي والكوفيون : يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع ، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال : المرسل هو المحفوظ . وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ . ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود ، وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه ، وأما المنفرد لحكمه حكم الإمام والله أعلم . **قوله** ( وقالت عائشة الخ ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في « باب إذا انفلتت الدابة ، وهو في أواخر الصلاة ، وموضع الترجمة منه قوله « حين رأيتوني » . **قوله** ( **حدثنا** موسى ) هو ابن إسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد . **قوله** ( عن عمارة ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش « **حدثنا** عمارة ، وسيأتي بعد أربعة أبواب ، وبأبي الكلام على المتن قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « باضطراب لحيته » . **قوله** ( **حدثنا** حجاج ) هو ابن منهل ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد . وقد تقدم الكلام على حديث البراء في « باب متى يسجد من خلف الإمام » ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبى الوقت وغيرهما « حتى

رواه قد سجد ، باثبات النون ، وفي رواية أبي ذر والأصيل بحذفها وهو أوجه ، وجزأ الأول على إرادة الحال .  
وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف ، وهو ظاهر المناسبة . وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماح  
هلال له من أنس . واعترض الاسماعيل على إبراده له هنا فقال : ليس فيه نظر المأمومين إلى الإمام . وأجيب بأن  
فيه أن الإمام يرفع بصره إلى ما أمامه ، وإذا ساغ ذلك للإمام ساغ للمأموم . والذي يظهر لي أن حديث أنس  
مختصر من حديث ابن عباس ، وأن الفصة فيهما واحدة ، فسيأتي في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال : رأيت الجنة  
والنار ، كما قال في حديث أنس ، وقد قالوا له في حديث ابن عباس : رأيتك تكلمت ، فهذا موضع الترجمة ،  
ويحتمل أن يكون مأخوذاً من قوله . فإشار بيده قبل قبلة المسجد ، فإن رؤيتهم الإشارة تقتضي أنهم كانوا يراقبون  
أفعاله . قلت : لكن بطرق هنا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم إليه وقوع الإشارة منه ، لا أن الرفع كان مستمرا .  
ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الأصل نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الحشرع إلا إذا احتاج  
إلى رؤية ما يفعله الإمام ليقننى به مثلاً . والله أعلم

## ٩٢ باب - رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٧٥٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة  
أن أنس بن مالك حدثهم قال : قال النبي ﷺ : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟ فاشتد  
قوله في ذلك حتى قال : آيذنه عن ذلك أو لنخطفن أبصارهم »

**قوله** ( باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ) قال ابن بطال : أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة ، واختلفوا  
فيه خارج الصلاة في الدعاء : فكرهه شريح وطائفة ، وأجازوه الأكثرون لأن السماء قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة  
الصلاة <sup>(١)</sup> . قال عياض : رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع إعراض عن القبلة ، وبخروج عن هيئة الصلاة .  
**قوله** ( حدثنا قتادة ) فيه دفع لتلليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فادخل ابن سعيد بن أبي عروبة وفتادة رجلاً  
وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد - وهو من أثبت أصحابه - وزاد في أوله بيان سبب  
هذا الحديث ولفظه « صلى رسول الله ﷺ يوماً بإصحابه ، فلما غشي الصلاة أقبل عليهم بوجهه ، فذكره . وقد رواه  
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل لم يذكر أنسا ، وهي علة غير قادمة لأن سعيداً أعلم بحديث قتادة من معمر ،  
وقد تابعه همام على وصله عن قتادة أخرجه السراج . **قوله** ( في صلاتهم ) زاد مسلم من حديث أبي هريرة : عند  
الدعاء ، فإن حل المطلق على هذا المقيد يقتضي اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة . وقد أخرجه ابن ماجه  
وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه « لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء ، يعني في الصلاة ، وأخرجه بغير  
تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك . وأخرج ابن

( ١ ) هنا فيه نظر ، والصواب أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة لوجوه : أولها أن هذا القول لا دليل عليه من الكتاب  
والسنة ، ولا يعرف عن سلف الأمة . الثاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستقل القبلة في دعائه كما ثبت ذلك عنه في  
مواضع كثيرة . الثالث أن قبلة الدعاء هي ما يقابله لا ما يرفع إليه صرعه كما أوضح ذلك شارح الطحاوية ( ص ٢٢٩ بتحقيق  
أحمد محمد شاكر )

أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين ، كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى نزلت ( قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ) فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ، وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصراً أحدهم موضع سجوده ، ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه ، ورفعه إلى النبي ﷺ وقال في آخره ، فطأطأ رأسه ، . قوله ( ليتنبين ) كذا للمستمل والجوى بضم الياء وسكون النون وفتح المثناة والهاء والياء ، وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد ، وللباقي ( ليتنبين ) بفتح أوله وضم الهاء على البناء للفاعل . قوله ( أو لتخطفن أبصارهم ) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة ، أو لا ترجع إليهم ، يعني أبصارهم . واختلف في المراد بذلك : فقيل هو وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفرط ابن حزم فقال : يبطل الصلاة . وقيل المعنى أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كما في حديث أسيد بن حضير الآتي في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى ، أشار إلى ذلك الداودي ، ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين . ورواه ، هنا للتخيير نظير قوله تعالى ( فتاتلونهم أو يسلون ) أي يكون أحد الأمرين إما المقاتلة وإما الإسلام ، وهو خبر في معنى الأمر

### ٩٣ - باب الالتفات في الصلاة

٧٥١ - حدثنا مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا أشعث بن سلمة عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت « سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد »

[ الحديث ٧٥١ - طرته في : ٣٢٩١ ]

٧٥٢ - حدثنا قتيبة قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة « ان النبي ﷺ صلى في تحمية لها أعلام فقال : شغلتنى أعلام هذه ، اذهبوا بها إلى أبي جهيم وأنوني بأنيجانية »

قوله ( باب الالتفات في الصلاة ) لم يبين المؤلف حكمه ، لكن الحديث الذي أورده دل على الكراهة وهو إجماع ، لكن الجمهور على أنها للتنزيه . وقال المتولي : يحرم الا للضرورة ، وهو قول أهل الظاهر . وورود كراهية الالتفات صريحاً على غير شرطه عدة أحاديث ، منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفته ، لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه عنه انصرف ، ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاده فإذا صليتم فلا تلتفتوا ، وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي . والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدوره أو عنقه كله . وسبب كراهية الالتفات يحتمل أن يكون لتقص الخشوع ، أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن . قوله ( عن أبيه ) هو أبو الشعثاء الحارثي ، ووافق أبا الأحوص على هذا الإسناد شيان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي وسمر عند ابن حبان ، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق . ووقع عند البيهقي من رواية مسمر عن أشعث عن أبي وائل ، فهذا اختلاف على أشعث ، والراجح رواية أبي الأحوص . وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ، ويحتمل أن يكون للأشعث فيه شيخان أبوه وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حمله عن مسروق ثم لقي عائشة فحمله عنها .

وأما الرواية عن أبي وائل فثابتة لأنه لا يعرف من حديثه والله أعلم . **قوله** (هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة ، ووقع في النهاية : والاختلاس افتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلبا مكابرة ، وفيه نظر . وقال غيره : المختلس الذى يخطف من غير غلبة وهرب ولو مع معاينة المالك له والناهب يأخذ بقوة ، والسارق يأخذ في خفية . فلما كان الشيطان قد يشغل المصل عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما بغير حجة يقيمها أشبه المختلس . وقال ابن بريزة : أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعا من ملاحظته التوجه إلى الحق سبحانه . وقال الطيبي : سمي اختلاسا تصويرا لقبح تلك الفعلة بالمختلس ، لأن المصل يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى ، والشيطان مرصده له ينتظر فوات ذلك عليه ، فإذا التفت اغتتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة . **قوله** (بختلاس) كذا للأكثر بحذف المفعول ، والكشميني يختلسه ، وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخارى . قيل : الحكمة في جعل مجود السهو جابرا للشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الخشوع لأن السهو لا يؤخذ به المكلف ، فشرع له الجبر دون العمد ليثبته العبد له فيجتنبه . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة انبجانية أبي جهم ، وقد تقدم الكلام عليه في باب إذا صلى في ثوب له أعلام ، في أوائل الصلاة . ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخيصة إذا لحظها المصل وهي على عاتقه كان قريبا من الالتفات ولذلك خلها معلا بوقوع بصره على أعلامها وسماها شغلا عن صلته ، وكأن المصنف أشار إلى أن علة كراهة الالتفات كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخيصة . ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطيع دفعه معفو عنه ، لأن لمح العين يغلب الإنسان ولهذا لم يعد النبي ﷺ تلك الصلاة . **قوله** ( شغلني ) في رواية الكشميني « شغلني ، وهو أوجه ، وكذا اختلفوا في » اذهبوا بها ، أو دبه ، . **قوله** ( إلى أبي جهم ) كذا للأكثر وهو الصحيح ، والكشميني جهم بالتصغير

٩٤ - **باب** هل يلتفت لأمر يترتب به ، أو يرى شيئا أو بصافا في القبلة

وقال سهل : التفت أبو بكر رضي الله عنه فرأى النبي ﷺ

٧٥٣ - **حديث** فتيية بن سعيد قال حدثنا ليث بن نافع عن ابن عمر أنه قال « رأى النبي ﷺ تخامة

في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فلتها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحد قبل وجهه في الصلاة » رواه موسى بن عتبة وابن أبي رواد عن نافع

٧٥٤ - **حديث** يحيى بن بكير قال حدثنا ليث بن سعد عن عجيل عن ابن شهاب قال أخبرني أنس قال

« بينا المسلمون في صلاة الفجر لم يتفأثم إلا رسول الله ﷺ كشف ستر حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف ، فتبسم يضحك ، ونكص أبو بكر رضي الله عنه على عقبيه ليصل له الصف ، فظن أنه يريد الخروج ، وهم المسلمون أن يقتنوا في صلاتهم ، فأشار إليهم أنموا صلاتكم ، فأرعى الستر ، وتوفا من آخر ذلك اليوم » **قوله** ( باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئا أو بصافا في القبلة ) الظاهر أن قوله « في القبلة » يتعلق بقوله « بصافا » ، وأما قوله « شيئا » فاعم من ذلك ، والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع

وأنه لا يذبح إلا إذا كان لغير حاجة . **قوله** ( وقال سهل ) هو ابن سعد ، وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب من دخل ليؤم الناس ، ووجه الدلالة منه أنه **عليه السلام** لم يأمر أبا بكر بالإعانة ، بل أشار إليه أن يتأدى على إمامته وكان التفاته لحاجة . **قوله** في حديث ابن عمر ( بين يدي الناس ) يحتمل أن يكون متعلقا بقوله ( وهو يصل ، أو بقوله ( رأى نخامة ) . **قوله** ( فحتها ثم قال حين انصرف ) ظاهره أن الحث وقع منه داخل الصلاة ، وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مقيد بحال الصلاة ، وسبق الكلام على فوائده في أواخر أبواب القبلة ، وأورده هناك أيضا من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مقيدة بحال الصلاة . **قوله** ( روى موسى بن عقبة ) وصله مسلم من طريقه . **قوله** ( وابن أبي رواد ) اسم أبي رواد ميمون ، وصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه أن الحث كان بعد الفراغ من الصلاة ، فالغرض منه على هذا المتابعة في أصل الحديث . ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، قال ابن بطال : وجه مناسبته للترجمة أن الصحابة لما كشف **عليه السلام** الست التفتوا إليه ، وبذل على ذلك قول أنس : فاشار إليهم ، ولولا التفاتهم لما رأوا إشارته اه . وبرضه كون الحجر عن يسار القبلة فالناظر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت ، ولم يأمرهم **عليه السلام** بالإعادة بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة . والله أعلم

## ٩٥ - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها

في الحضر والسفر ، وما يجهز فيها وما يخاف

٧٥٥ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** أبو عوانة قال **حدثنا** عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال « شكوا أهل الكوفة سعدا إلى عمر رضي الله عنه ، فعزله ، واستعمل عليهم عمارا ، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصل . فأرسل إليه فقال : يا أبا إسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصل . قال أبو إسحاق : أما أنا والله فاني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله **ﷺ** ما أخرج منها ، أصلي صلاة الشاء فأركد في الأوليين وأخف في الآخرين . قال : ذاك الظن بك يا أبا إسحاق . فأرسل معه رجلا - أو رجلا - إلى الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم يدع مسجدا إلا سأل عنه ، ويثنون معروفا . حتى دخل مسجدا لبنى عيسى ، فقام رجل منهم يقال له أسامة بن قتادة يسكني أبا سعد قال : أما إذ نشدتنا فإن سعدا كان لا يسير بالسريّة ، ولا يقسم بالسوية ، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما والله لأذعن بثلاث : اللهم إن كان عبدك هذا كاذبا قام رباه وسمعة فأطل عمره ، وأطّل فقره ، وعرضه بالفتن . وكان بعد إذا سئل يقول : شيخ كبير مفتون ، أصابني دعوة سعد . قال عبد الملك : فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، وإنه ليتعرض للجوارى في الطرق يميزهن »

[ الحديث ٧٥٥ - طرقه في : ٧٥٨ ، ٧٧٠ ]

٧٥٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن



الصامت أن رسول الله ﷺ قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

٧٥٧ - حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصلّي ، فلم يركع فصلّي ، فقال : ارجع فصلّ فانك لم تصل ، فارجع فصلّي كما صلى ، ثم جاء فلم يركع فصلّي ، فقال : ارجع فصلّ فانك لم تصل (ثلاثاً) . فقال : والذي بعتك بالحق ما أحسن غيرة . فملئني : فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبّر ، ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في عملاتك كلها »

[ الحديث ٧٥٧ - أطرافه في ٧٩٣ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٥٢ ، ٦٦٦٧ ]

٧٥٨ - حدثنا أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : قال سعد « كنت أسمع بهم صلاة رسول الله ﷺ صلاتي النسي لا أخرم عنها : أركع في الأولتين وأحذف في الآخرتين . فقال عمر رضي الله عنه : ذلك الظن بك »

قوله ( باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ) لم يذكر المنفرد لأن حكم الإمام ، وذكر السفر لثلاث تخيل أنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بحذف بعض الركعات . قوله ( وما يجهر فيها وما يخافت ) هو بضم أول كل منهما على البناء للجهول ، وتقدير الكلام وما يجهر به وما يخافت ، لأنه لازم فلا يفي منه ، قال ابن رشيد : قوله « وما يجهر ، معطوف على قوله « في الصلوات ، لا على القراءة ، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت ، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافاً لمن فرق في المأموم انتهى . وقد اعتنى البخاري بهذه المسألة فصنف فيها جزءاً مفرداً سنداً ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل . قوله ( عن جابر بن سمرة ) هو الصحابي ، ولأبيه سمرة بن جندبة صحبة أيضاً . وقد صرح ابن عينة بسماع عبد الملك له من جابر أخرجه أحمد وغيره . قوله ( شكاً أهل الكوفة سعداً ) هو ابن أبي وقاص ، وهو حال ابن سمرة الراوي عنه ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال « كنت جالساً عند عمر إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة ، انتهى . وفي قوله أهل الكوفة مجاز ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، لأن الذين شكوه بعض أهل الكوفة لا كلهم ، ففي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبي عوانة « جعل ناس من أهل الكوفة ، ونحوه لإسحق ابن راهويه عن جرير عن عبد الملك وسمى منهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقيصة وأربد الأسديون ، وذكر العسكري في الأوائل أن منهم الأشعث بن قيس . قوله ( فعزله ) كان عمر بن الخطاب أمراً سعد بن أبي وقاص على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر .

قوله (واستعمل عليهم عمارا) هو ابن ياسر، قال خليفة: استعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض انتهى. وكان تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى. قوله (فشكوا) ليست هذه الفاء عاطفة على قوله هـ فمزله، بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكا عطف تفسير، وقوله هـ فمزله واستعمل، اعتراض إذ الشكوى كانت سابقة على العزل، ويشتبه رواية معمر الماضية. قوله (حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي) ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة، ومنها قصة الصلاة. وصرح بذلك في رواية أبي عون<sup>(١)</sup> الآتية قريبا، فقال عمر: لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة. وذكر ابن سعد وسيف أنهم ذهبوا أنه حابي في بيع خمس باعه. وأنه صنع على داره بابا مبروبا من خشب، وكان السوق يجاوروا له فكان يتأذى بأصواتهم، فزعموا أنه قال: انقطع التصويت. وذكر سيف أنهم ذهبوا أنه كان يلبه الصيد عن الخروج في السرايا. وقال الزبير بن بكار في كتاب النسب: رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدوها باطلة هـ. ويقويه قول عمر في وصيته هـ فاني لم أعزله من عجز ولا خيانة، وسيأتي ذلك في مناقب عثمان. قوله (فأرسل إليه فقال) فيه حذف تقديره فوصل إليه الرسول لجاء إلى عمر، وسيأتي تسمية الرسول. قوله (يا أبا إسحق) هي كنية سعد، كنى بذلك بأكبر أولاده، وهذا تعظيم من عمر له، وفيه دلالة على أنه لم قدح فيه الشكوى عنده. قوله (أما أنا والله) أما بالتشديد وهي للتعظيم، والقسم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا. وفيه القسم في الخبر لتأكيد في نفس السامع، وجواب القسم يدل عليه قوله هـ فاني كنت أصل بهم، قوله (صلاة رسول الله ﷺ) بالنصب أي مثل صلاة. قوله (ما أغرم) بفتح أوله وكسر الراء أي لا أنقص، وحكى ابن التين عن بعض الرواة أنه بضم أوله ففعله من الرباعي واستضعفه. قوله (أصل صلاة العشاء) كذا هنا بالفتح والمد للجميع، غير الجرجاني فقال هـ العشي، وفي الباب الذي بعده هـ صلاتي العشي، بالكسر والتشديد لهم إلا الكشميني، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ هـ صلاتي العشي، وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا لزائدة في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح، ويدل عليه التثنية، والمراد بهما الظهر والعصر ولا يبعد أن تقع التثنية في الممدود ويراد بهما المغرب والعشاء، لكن يعكر عليه قوله الآخرين لأن المغرب إنما لها أخرى واحدة والله أعلم. وأبدى الكرماني لتخصيص العشاء بالذكر حكمة، وهو أنه لما اتفق أهل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن، ويقال مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش. والأولى أن يقال: لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فلذلك خصهما بالذكر. قوله (فأركد في الأولين) قال الفزاز: أركد أي أقيم طويلا، أي أطول فهما القراءة. قلت: ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أعم من القراءة كالركوع والسجود، لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة، وسيأتي قريبا من رواية أبي عون عن جابر بن سمرة هـ أمد في الأولين، والأولين بتحتانيتين تثنية الأولى وكذا الآخرين. قوله (وأخف) بضم أوله وكسر الحاء المعجمة، وفي رواية الكشميني وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة، وكذا هو في رواية عثمان بن سميد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها، إلا أن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند إسماعيلي بالميم

بدل الفاء ، والمراد بالحذف حذف التعاويل لا حذف أصل القراءة فكأنه قال أحذف الركود . قوله ( ذلك الظن بك ) أى هذا الذى قول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وابن عون معا ، فقال سعد أمتلئى الأعراب الصلاة ، أخرجه مسلم ، وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم ، وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة ، فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل ، وفيه أن القياس في مقابلة النص قاسد الاعتبار ، قال ابن بطلال : وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال « أركد وأخف » علم أنه لا يترك القراءة فى شيء من صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله ﷺ ، واختصره الكرماني فقال : ركود الإمام بدل على قراءته عادة . قال ابن رشيد : ولهذا أتبع البخاري في الباب الذى بعده حديث سعد بحديث أبي قتادة كالمفسر له . قلت : وليس في حديث أبي قتادة هنا ذكر القراءة في الآخرين . نعم هو مذكور من حديثه بعد عشرة أبواب ، وإنما تم الدلالة على الوجوب إذا ضم إلى ما ذكر قوله ﷺ « صلوا كما وأيتموني أصل » فيحصل النطاق بهذا لقوله « القراءة للإمام » وما ذكر من الجهر والخافتة ، وأما الحضر والسفر وقراءة المأموم فن غير حديث سعد ما ذكر في الباب ، وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله ﷺ ، فانه لم يفصل بين الحضر والسفر ، وأما وجوب القراءة على الإمام فن حديث عبادة في الباب ، ولعل البخاري أكتفى بقوله ﷺ « صلى الله عليه وسلم » وهو ثالث أحاديث الباب ، وافعل ذلك في صلاتك كلها ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي ويبره حيث قال : لا دلالة في حديث سعد على وجوب القراءة ، وإنما فيه تخفيفها في الآخرين عن الأولين . قوله ( فاسأل معه رجلا أو رجلا ) كذا لم بالشك ، وفي رواية ابن عيينة « فبعث عمر رجلين » وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بمحضته ليكون أبعد من التهمة ، لكن كلام سيف يدل على أن عمر إنما سأله عن مسألة الصلاة بعد ما عاد به محمد بن مسلمة عن الكوفة . وذكر سيف والطبري أن رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال : وهو الذى كان يقتص آثار من شكى من العمال في زمن عمر . وحكى ابن التين أن عمر أرسل في ذلك عبد الله بن أرقم ، فان كان محفوظا فقد عرف الرجلان . وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلي قال : بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرني بالمسير معه وكنت دليلا بالبلاد ، فذكر النص وفيها « وأقام سعدا في مساجد الكوفة يسألهم عنه » وفي رواية إسماعيل بن جرير « فطيف به في مساجد الكوفة » . قوله ( ويثنون عليه معروفا ) في رواية ابن عيينة « فكلهم يثنى عليه خيرا » . قوله ( لجنى عبس ) بفتح المهملة وسكون الواو « بعد ما مهملة قبيلة كبيرة من قيس » . قوله ( أبا سعدة ) بفتح المهملة بعدها مهملة ساكنة ، زاد سيوطي في روايته « فقال محمد بن مسلمة : أنشد الله رجلا يعلم حقا إلا قال » . قوله ( أما ) بتشديد الميم ، وقسميها محذوف أيضا قوله « نشدتنا » أى طلبت منا القول . قوله ( لا يسير بالسرية ) الباء للمصاحبة والسرية بفتح المهملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجيش ، ويحتمل أن يكون صفة لمحذوف أى لا يسير بالطريقة السرية أى العادلة ، والأول أولى لقوله بعد ذلك « ولا يعدل » والأصل عدم التكرار ، والتأسيس أول من التأكيد . ويؤيده رواية جرير وسفيان بلفظ « ولا ينفر في السرية » . قوله ( في القضية ) أى الحكومة ، وفي رواية سفيان وسبف « في الرعية » . قوله ( قال سعد ) في رواية جرير « ففضض سعد » . وحكى ابن التين أنه قال له « أعلى تسجع » . قوله ( أما والله ) بتخفيف الميم حرف استفتاح . قوله ( لآدون بثلاث ) أى عليك ، والحكمة في ذلك أنه نفي عنه الفضائل الثلاث وهى الشجاعة حيث قال « لا ينفر » والعفة حيث قال « لا

يقسم ، والحكمة حيث قال ، لا يعدل ، فهذه الثلاثة تتعلق بالنفس والمال والدين ، فقابها بمثلها : فطول العمر يتعلق بالنفس ، وطول الفقر يتعلق بالمال ، والوقوع في الفتن يتعلق بالدين ، ولما كان في الثنتين الأوليين ما يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قابلهما بأمرين دينيين والثالثة بأمر ديني ، وبيان ذلك أن قوله ، لا ينفر بالسرية ، يمكن أن يكون حقا لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من بغزو ومن يقيم ، أو كان له عذر كما وقع له في القادسية . وقوله ، لا يقسم بالسوية ، يمكن أن يكون حقا فان للامام تفضيل أهل الفناء في الحرب والقيام بالمصالح ، وقوله ، لا يعدل في القضية ، هو أشدها لأنه سلب عنه العدل مطلقا وذلك قدح في الدين ، ومن أعجب العجب أن سعدا مع كون هذا الرجل واجه بهذا وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدعاء عليه إذ علقه بشرط أن يكون كاذبا وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الديني . **قوله** ( رياء وسمعة ) أى ليراء الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه فيكون له بذلك ذكر ، وسيأتى مزيد في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وأطل فقره ) في رواية جرير ، وشدد فقره ، وفي رواية سيف ، وأكثر عياله ، قال الزين ابن المنير : في الدعوات الثلاث مناسبة للحال ، أما طول عمره فليراء من سمع بأمره فيعلم كرامة سعد ، وأما طول فقره فلتنقيض مطلوبه لأن حاله يشعر بأنه طالب أمرا دينويا ، وأما تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده . **قوله** ( فكان بعد ) أى أبو سعدة ، وقائل ذلك عبد الملك بن عمير بينه جرير في روايته . **قوله** ( إذا سئل ) في رواية ابن عيينة ، إذ قيل له كيف أنت ، . **قوله** ( شيخ كبير مفتون ) قيل لم يذكر الدعوة الأخرى وهى الفقر لكن عموم قوله ، أصابتنى دعوة سعد ، يدل عليه . قلت : قد وقع التصريح به في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى ، وفي رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه ، قال عبد الملك : فانا رأيت يتعرض للإمام في السلك فإذا سأله قال : كبير فقير مفتون ، وفي رواية إسحق عن جرير ، فافتقر واقتن ، وفي رواية سيف ، فعمى واجتمع عنده عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة نشبت بها ، فإذا أنكر عليه قال : دعوة المبارك سعد ، وفي رواية ابن عيينة ، ولا تكون فتنة إلا وهو فيها ، وفي رواية محمد بن جحادة عن مصعب بن سعد نحو هذه القصة قال ، وأدرك فتنة المختار فقتل فيها ، رواء المخلص في فوائده . ومن طريقه ابن عساكر ، وفي رواية سيف أنه عاش إلى فتنة الجماجم وكانت سنة ثلاث وثمانين ، وكانت فتنة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين . **قوله** ( دعوة سعد ) أفردھا لأرادة الجنس وإن كانت ثلاث دعوات ، وكان سعد معروفا بإجابة الدعوة ، روى الطبراني من طريق الشعبي قال ، قيل لسعد متى أصبت الدعوة ؟ قال : يوم بدر ، قال النبي ﷺ اللهم استجب لسعد ، وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعد أن النبي ﷺ قال ، اللهم استجب لسعد إذا دعاك . وفي هذا الحديث من الفوائد سوى ما تقدم جواز عزل الإمام ببعض عماله إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت ذلك المصلحة ، قال مالك : قد عزل عمر سعدا وهو أعدل من يأتى بعده إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن عمر عزله حسبا لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف ، قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يتق من أمير مثل سعد لما عزلته ، وقيل عزله ابثارا لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر بالعمل أكثر من أربع سنين ، وقال المازري : اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل ، حتى يجتمتع الأكثر على الشكوى منه ؟ وفيه استفسار العامل عما قيل فيه ، والسؤال

عن شكي في موضع عمله ، والاقتصار في المسألة على من يظن به الفضل . وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون من يجارده ، وأن تعريض العدل للكشف عن حاله لا يتنافى قبول شهادته في الحال . وفيه خطاب الرجل الجليل بكنيته ، والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوقه . وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب ، والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر ، فيعزز قائل الأول دون الثاني . ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عضا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كالمنفرد بأذيته . وقد جاء في الخبر « من دعا على ظالمه فقد انتصر ، فلعله أراد الشفقة عليه بأن يجعل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الهداية . ويقال إنه إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة ، وكأنه قد انتصر لصاحب الشريعة . وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه ، وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث انه يؤدي إلى نكابة الظالم وعقوبته . ومن هذا القليل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ، ومن الأول قول موسى عليه السلام ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم ﴾ الآية . وفيه سلوك الورع في الدعاء ، واستدل به على أن الأوليين من الرباعية متساويتان في الطول ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده . قوله ( عن محمود بن الربيع ) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع ، ولابن أبي عمر عن سفيان بالاسناد عند الاسماعيلي « سمعت عباد بن الصامت ، ولمسلم من رواية صالح بن كيسان « عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع أخبره أن عباد بن الصامت أخبره ، « وهذا التصريح بالإخبار يندفع تعليل من أعله بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعبادة رجلا وهي رواية ضعيفة عند الدارقطني . قوله ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) زاد الحميدي عن سفيان « فيها ، كذا في مسنده . وهكذا رواه يعقوب بن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي ، وكذا لابن أبي عمر عند الاسماعيلي ، ولقنتية وعثمان بن أبي شيبة عند أبي نعيم في المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة في نفس الصلاة ، قال عياض : قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها ، لكن الذات غير منتفية فينخص بدليل خارج ، ونوزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لأنه ان ادعى أن المراد بالصلاة معناها اللغوي فغير مسلم ، لأن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لأنه المحتاج إليه فيه لكونه بعث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعل هذا لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لأنه يؤدي إلى الإجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره حتى مال إلى التوقف ، لأن نفي الكمال يشعر بمحصول الإجزاء فلو قدر الإجزاء منتفيا لأجل العموم قدر ثابتا لأجل إشعار نفي الكمال بثبوته فيتناقض ، ولا سبيل إلى إضمارهما معا لأن الإضمار إنما احتجج إليه للضرورة ، وهي مدفوعة بإضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد ، وفي هذا الأخير نظر لأننا إن سلمنا تعذر الحمل على الحقيقة فالحل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم ، ولأنه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ، ويؤيده رواية الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي أحد شيوخ البخاري عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ونابغه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطني ، وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، وللأحد

من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً : لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن . وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ : لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب . فلا يتمح أن يقال إن قوله : لا صلاة . نفي بمعنى النهي أي لا تصلوا إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً : لا صلاة بحضرة الطعام ، فانه في صحيح ابن حبان بلفظ : لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام ، أخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسماعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم ، وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب به ، وأخرج له ابن حبان أيضاً شاهداً من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ ، وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الحنفية لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة . والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى ﴿ فاقروا ما ينسر من القرآن ﴾ فالفرض قراءة ما ينسر ، وتعيين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً بأيتم من يتركه وتجزي الصلاة بدونه ، وإذا تقرر ذلك لا ينقض عجي عن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك العلمانية بفصل صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله تعالى وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها مبالغة في تحقيق مخالفتها لمذهب غيره ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناءً على أن الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت ، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة ، والأصل أيضاً عدم إطلاق الكل على البعض ، لأن الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به في حديث الإسراء حيث سمي المكتوبات خمساً ، وكذا حديث عبادة : خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، وغير ذلك ، فالإطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً ، قال الشيخ تقي الدين : وغاية ما في هذا البحث أن يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها ، فان دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً انتهى . وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن المنذر باسناد صحيح ، ودليل الجمهور قوله ﷺ : « وافعل ذلك في صلاتك كلها ، بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان : ثم افعل ذلك في كل ركعة » ولعل هذا هو المر في إيراد البخاري له عقب حديث عبادة . واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أم جهر ، لأن صلاته صلاة حقيقة فتتقن عند انتفاء القراءة إلا إن جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قاله الشيخ تقي الدين ، واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بحديث : من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة ، لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طريقه وعله الدارقطني وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كمالاكية بحديث : « وإذا قرأ فأنتوا » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري ، ولا دلالة فيه لإسكان الجمع بين الأمرين : فينصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكوت ، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم لئلا يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام ، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بنفي قيد ، وذلك فيما أخرجه البخاري في « جزء القراءة » والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة : « أن النبي ﷺ نقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم . قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، والظاهر أن حديث الباب مختصر

من هذا وكان هذا سببه والله أعلم . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ، ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن . (قائدة) : زاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب « فصاعدا » أخرجه النسائي وغيره ، واحتل به على وجوب قدر زائد على الفاتحة . وتعقب بأنه ورد لدفع توم قصر الحكم على الفاتحة ، قال البخاري في « جزء القراءة » : هو نظير قوله « تقطع اليد في ربيع دينار فصاعدا » وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها ، وفيه نظر لثبوته من بعض الصحابة ومن بعدهم فيما رواه ابن المنذر وغيره ، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك ، وسيأتي بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة « وإن لم ترد على أم القرآن أجرات » ، ولابن خزيمة من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قام فصل ركعتين لم يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب » ، ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة المسى . صلاته وسيأتي الكلام عليه بعد أربعة وعشرين بابا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ، وكأنه أشار بإرادته عقب حديث عبادة أن الفاتحة إنما تحتم على من يحسنها ، وأن من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه ، وأن إطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله أعلم . قال الخطابي : قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ظاهر الإطلاق التخيير ، لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة ، وهو كقوله تعالى ﴿ فااستسیر من الهدى ﴾ ثم عينت السنة المراد . وقال النووي : قوله « ما تيسر » محمول على الفاتحة فإنها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من يجز عن الفاتحة . وتعقب بأن قوله « ما تيسر » لا إجمال فيه حتى يبين بالفاتحة ، والتقييد بالفاتحة ينافي التيسير الذي يدل عليه الإطلاق فلا يصح حمله عليه . وأيضا فسورة الاخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم ينص التيسير في الفاتحة ، وأما الحل على ما زاد فبني على تسليم تعين الفاتحة وهي محل النزاع . وأما حمله على من يجز فبعيد ، والجواب القوي عن هذا أنه ورد في حديث المسى . صلاته تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث رفاع بن رافع رفعه « وإذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك » الحديث . ووقع فيه في بعض طرقه « ثم اقرأ إن كان معك قرآن » ، فإن لم يكن فأحمد الله وكبر وهلل . فإذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فإن يجز عن تعليلها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، وإلا انتقل إلى الذكر . ويحتمل الجمع أيضا أن يقال : المراد بقوله « فاقرا ما تيسر معك من القرآن » أي بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي « أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » .

#### ٩٦ - باب القراءة في الظاهر

٧٥٩ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية وبوسع الآية أحيانا ، وكان يقرأ في المعصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان بطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية »

[ الحديث ٧٥٩ - أطرافه : في ٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ]

٧٦٠ - **حدثنا** عمر بن حفص قال **حدثنا** أبي قال **حدثنا** الأعشى **حدثني** عمارة عن أبي معمر قال « سألنا خباباً كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قلنا : بأي شيء كنتم تقرأون ؟ قال : باضطراب لحيته »

**قوله** ( باب القراءة في الظهر ) هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما إثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب ، ويحتمل أن يراد به تقدير المقروء أو تعيينه ، والاول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني ، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها ، وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب ، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتزويل وهل أتى في صبح الجمعة . **قوله** ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) في رواية الجوزقي من طريق عبيد الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار ليحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه ، وكذا للنسائي من رواية الاوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما ، وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القناد عن يحيى **حدثني** عبد الله فأنم بذلك تدليس يحيى . **قوله** ( الاولين ) بتحتانيتين ثنية الاولى . **قوله** ( صلاة الظهر ) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها . **قوله** ( وسورنين ) أى في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحا في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي ، وزاد بغوى : ولو قصرت السورة عن المقروء ، كأنه مأخوذ من قوله كان يفعل ، لأنها تدل على الدوام أو الغالب ، **قوله** ( بطول في الاولى ويقصر في الثانية ) قال الشيخ قتي الدين : كان السبب في ذلك أن النشاط في الاولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذرا من الملل انتهى . وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث « فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة ، ولا يداود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إنى لأحب أن يطول الامام الركعة الاولى من كل صلاة حتى يكبر الناس ، واستدل به على استحباب تطويل الاولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد ، وجمع بينه وبين حديث سعد الماضي حيث قال « أمد في الاوليين » أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول . وقال من استحب استواءهما : إنما طالت الاولى بدعاء الافتتاح والتعوذ ، وأما في القراءة فهما سواء ، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم « كان يقرأ في الظهر في الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة ، وادعى ابن حبان أن الاولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما ، وقد روى مسلم من حديث حفصة « انه ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها ، واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لاجل الداخل ، قال القرطبي : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعطى بها لخصائها أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي ، وإنما كان يدخل فيها ليأتي باصلاة على سنتها من



تطويل الأولى ، فافترق الاصل والفرع فامتنع اللاحق انتهى . وقد ذكر البخارى في . جزء القراءة ، كلاما معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شئ . والله أعلم . ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا هنا ذكر القراءة في الآخرين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيهما ، لكنه ثبت في حديثه من وجه آخر كما سيأتى من حديثه بعد عشرة أبواب . **قوله** ( ويسمع الآية أحيانا ) في الرواية الآتية . ويسمعنا ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية شيبان ، وللنسائي من حديث البراء . كنا نصلى خلف النبي ﷺ الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات ، ولابن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال « بسج اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية » واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا يجوز سهو على من فعل ذلك خلافا لما قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عمدا لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر ، وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة الصلاة السرية . وقوله « أحيانا » يدل على تكرار ذلك منه . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الاخبار دون التوقف على اليقين ، لان الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسماع كلها ، وإنما يفيد يقين ذلك لو كان في الجهرية ، وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها . ويحتمل أن يكون الرسول ﷺ كان يخبرهم عقب الصلاة دائما أو غالبا بقراءة السورتين ، وهو بعيد جدا والله أعلم . **قوله** ( حدثنا عمر ) هو ابن حفص بن غياث . **قوله** ( حدثني عمارة ) هو ابن عمير كما في الباب الذى بعده . **قوله** ( عن أبي معمر ) هو عبد الله بن سحرة بفتح المهملة والموحدة بينهما خاء معجمة سا كنة الازدى ، وأغاد الدمياطى أن لا يبه صحبة ، ووجه بعضهم في ذلك فإن الصحابي أخرج حديثه الترمذى وقال في سياقه « عن سحرة وليس بالازدى » . قلت : لكن جزم البخارى وابن أبي خيثمة وابن حبان بأنه الازدى ، والعلم عند الله . **قوله** ( باضطراب لحيته ) فيه الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته على قراءته ، لكن لا بد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والثناء . مثلا لأن اضطراب اللحية يحصل بكل منهما ، وكأنهم نظروا بالصلاة الجهرية لأن ذلك المحل منها هو عمل القراءة لا الذكر والثناء ، وإذا انضم إلى ذلك قول أبي قتادة « كان يسمعنا الآية أحيانا » قوى الاستدلال والله أعلم . وقال بعضهم : احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابي بالقراءة مقبول ، لأنه أعرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره ، واستدل به المصنف على مخافته القراءة في الظهر والعصر كما سيأتى ، وعلى رفع بصير المأموم إلى الإمام كما مضى ، واستدل به البيهقي على أن الإسرار بالقراءة لا بد فيه من اسماء المرء نفسه ، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفوتين ، بخلاف ما لو أطبق شفتيه وحرك لسانه بالقراءة فإنه لا تضطرب بذلك لحيته فلا يسمع نفسه . انتهى وفيه نظر لا يخفى

## ٩٧ - باب القراءة في العصر

٧٦١ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال **حدثنا** سفيان عن الأعشى عن عمارة بن عمير عن أبي معمر قال « قلت لخباب بن الأرت : أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قال قلت بأى شئ كنتم تعملون ؟ قال : باضطراب لحيته »

٧٦٢ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ سَوْدَةٍ ، وَبُسْمَعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا»  
 قَوْلُهُ (باب القراءة في العصر) أورد فيه حديث خباب المذكور قبله ، وكذا حديث أبي قتادة مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحها أو إشارة . قَوْلُهُ (قلنا) في رواية الحموي والمستمل «قلت لخباب» . قَوْلُهُ (ابن الأرت) بفتح الراء وتفيد المشاة الفوقانية . قَوْلُهُ (هشام) هو البستوائي

### ٩٨ - باب القراءة في المغرب

٧٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ فَقَالَتْ : يَا بُنَيَّ ، وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ إِنَّمَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ»  
 [المحدث ٧٦٣ - طرفة في : ٤٤٢٩]

٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سُرَوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ «قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ : مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطَوِيلِ الطَّوَلَيْنِ»  
 قَوْلُهُ (باب القراءة في المغرب) المراد تقديرها لا لإثباتها لكونها جهرية ، بخلاف ما تقدم في باب القراءة في الظهر ، من أن المراد لإثباتها . قَوْلُهُ (أن أم الفضل) هي والدة ابن عباس الراوى عنها ، وبذلك صرح الترمذى في روايته فقال «عن أمه أم الفضل» ، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد لما سيأتى في المناقب من حديثه ، وقد رأيتني وعمر موثق وأخته على الإسلام ، واسمها فاطمة . قَوْلُهُ (سمعت) أى سمعت ابن عباس ، وفيه الثقات لأن السياق يقتضى أن يقول سمعتني . قَوْلُهُ (لقد ذكرتني) أى شيئا نسيت ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ ولفظه «ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله» ، أورده المصنف في باب الوفاة ، وقد تقدم في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من حديث عائشة أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بإصحابه في مرض موته كانت الظهر ، وأشرنا إلى الجمع بينه وبين حديث أم الفضل هذا بأن الصلاة التي حكته عائشة كانت في المسجد ، والتي حكته أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي ، لكن بعكر عليه رواية ابن إسحق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ «خرج النبي رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه فضلى المغرب» الحديث أخرجه الترمذى ، ويمكن حل قولها «خرج البنا» أى من مكانه الذي كان راقدا فيه إلى من في البيت فصلى بهم ، فتلثم الروايات . قَوْلُهُ (يقرأ بها) هو في موضع الحال أى سمعته في حال قراءته . قَوْلُهُ (عن ابن أبي مليكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج «حدثني ابن أبي مليكة» ، ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره . قَوْلُهُ (عن عروة) في رواية الاسماعيلي من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج «سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره» . قَوْلُهُ (قال لي زيد بن نابت مالک تقرأ) كان مروان حينئذ أميرا على المدينة من قبل معاوية . قَوْلُهُ (بِقِصَارٍ) كذا لاكثر بالتونين وهو عوض عن

المضاف اليه ، وفي رواية الكشميني : بقصار المفضل ، وكذا الطبراني عن أبي مسلم الكجي ، والبيهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، لكن في رواية النسائي : بقصار السور ، وعند النسائي من رواية أبي الاسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان : أبا عبد الملك ، أترأى في المغرب بقل هو الله أحد وإنما أعطيناك الكوثر ، وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالاختبار بين عروة وزيد ، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فأخبره . قوله ( وقد سمعت ) استدلال به ابن المنير على أن ذلك وقع منه عليه السلام نادرا ، قال : لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل بشعر بأن عاداته كانت كذلك انتهى . وغفل عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم شيخ البخاري فيه بلفظ : لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ ، ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الاسماعيل . قوله ( بطول الطولين ) أي بأطول السورتين الطولين وطول تأنيث أطول ، والطولين بتحتايتين ثنية طولي ، وهذه رواية الأكثر . ووقع في رواية كريمة : بطول ، بضم الطاء وسكون الواو ، ووجه الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف أي كان يقرأ بمقدار طول الطولين وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين ، وليس هو المراد كما سنوضحه . وحكى الخطابي أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو ، قال : وليس بشيء ، لأن الطول الحبل ولا معنى له هنا انتهى . ووقع في رواية الاسماعيل : بأطول الطولين ، بالتذكير ، ولم يقع تفسيرهما في رواية البخاري . ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة : بأطول الطولين ألمص ، وفي رواية أبي داود : قال قلت وما طول الطولين ؟ قال : الاعراف ، وبين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة ولفظه : قال قلت يا أبا عبد الله : وهي كنية عروة . وفي رواية البيهقي : قال قلت لعروة . وفي رواية الاسماعيل : قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين ، زاد أبو داود : قال - يعني ابن جريج - سألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه المائدة والاعراف ، كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق . وللجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال : الانعام ، بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني المذكورتين ، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم بدل الانعام يونس أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج ، لحصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وفي تفسير الاخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الانعام ، قال ابن بطال : البقرة أطول السبع الطوال فلو أرادها لقال طول الطوال ، فلبس لم يردا دل على أنه أراد الاعراف لأنها أطول السور بعد البقرة . وتعقب بأن النساء أطول من الاعراف ، وليس هذا التعقيب بمرضى لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الاعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الاعراف بما تقي كلمة . وقال ابن المنير : تسمية الاعراف والانعام بالطولين إنما هو لعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما والله أعلم . واستدل بهذين الحديثين على امتداد وقت المغرب ، وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصار المفضل ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده

### ٩٩ - باب الجهر في المغرب

٧٦٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا عاكف عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : « سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور »

[ الحديث ٧٦٥ - أطرافه في : ٣٠٥٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤ ]

**قوله** (باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه ، وهو عجيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي ، وليس هو مقصودا على الخلافات . **قوله** (عن محمد بن جبير) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري «حدثني محمد بن جبير» . **قوله** (قرأ في المغرب بالطور) في رواية ابن عساكر «يقرأ» وكذا هو في الموطأ وعند مسلم ، زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري «وكان جاء في أسارى بدر» ، وابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري «في فداء أهل بدر» ، وزاد الأسماعيلي من طريق معمر «وهو يومئذ مشرك» ، وللصنف في المنازى من طريق معمر أيضا في آخره قال «وذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبي» ، والطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاد «فاخذني من قراءته الكرب» ، ولسعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري «فكأنما صدع قلبي حين سمعت القرآن» ، واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوي في حال الكفر ، وكذا الفسق إذا أداه في حال العدالة . وستأتي الإشارة إلى زوائده أخرى فيه لبعض الرواة . **قوله** (بالطور) أي بسورة الطور ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ وسنذكر ما فيه قريبا . قال الترمذي : ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات . وقال الشافعي : لا أكره ذلك بل أستحب . وكذا نقله البغوي في شرح السنة عن الشافعي ، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب . وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها . قال ابن دقيق العيد : استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب ، والحق عندنا أن ما صح عن النبي ﷺ في ذلك وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب ، وما لم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة فيه . قلت : الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير ، لأن الأعراف من السبع الطوال ، والطور من طوال المفصل ، والمرسلات من أوساطه . وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله ، ولم أر حديثا مرفوعا فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل إلا حديثا في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والإخلاص ، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة . فاما حديث ابن عمر فظاهر اسناده الصحة إلا أنه معلول ، قال الدارقطني : أخطأ فيه بعض رواة . وأما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سبأ وهو متروك ، والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال «ما رأيت أحدا أشبه صلاة رسول الله ﷺ من فلان» ، قال سليمان : فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ، الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره . وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك ، لكن في الاستدلال به نظر يأتي مثله في «باب جهر الإمام بالتأمين» بعد ثلاثة عشر بابا . نعم حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا ينتضلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها ، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين ، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه ، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل ، ولو كان مروان يعلم أن النبي ﷺ واظب على ذلك لاحتج به على زيد ، لكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال ، وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي ﷺ . وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه ﷺ كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في

حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف ، وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار ، قال : وهذا يدل على نسخ حديث زيد ، ولم يبين وجه الدلالة ، وكأنه لما رأى عروة راوى الخبر حمل بمخلافه حمله على أنه اطلع على ناسخه ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول : إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات . قال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، لجائز للصل أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماما استحب له أن يحذف في القراءة كما تقدم اهـ . وهذا أولى من قول القرطبي : ما ورد في مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك ، وادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة ، لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة . ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ : فسمعت يقول ( أن عذاب ربك لواقع ) قال فأنكر أن الذي سمعه من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اهـ . وليس في السياق ما يقتضيه قوله خاصة ، مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة ، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها ، فمندی البخاري في التفسير . سمعته يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ) الآيات إلى قوله ( المصيطرون ) كاد قلبى بطير ، ونحوه لقاسم بن أصبغ ، وفي رواية أسامة وعمر بن عمرو المتقدمين . سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور ، ومثله لابن سعد ، وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد . ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت ، وكذا أبداه الخطابي احتمالا ، وفيه نظر لأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار المفصل لما كان لإنكار زيد معنى . وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال لمروان : إنك لتخف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعا ، أخرجه ابن خزيمة . واختلف على هشام في صحابه والمحموظ عن عروة أنه زيد بن ثابت ، وقال أكثر الرواة : عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب ، وقيل عن عائشة أخرجه النساء مقتصر على المتن دون القصة ، واستدل به الخطابي وفضيره على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق ، وفيه نظر لأن من قال إن لها وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا : لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس ، وله أن يعد القراءة فيها ولو غاب الشفق . واستشكل المحب الطبري إطلاق هذا ، وحمله الخطابي قبله على أنه يقع ركعة في أول الوقت ويدوم الباقي ولو غاب الشفق ، ولا يخفى ما فيه ، لأن تعمد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ، ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي ﷺ على ذلك . واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على أن انتهاء آخر القرآن هل هو من أول الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو ق أو أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى إلى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع ، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف البني ، وحكى الرابع والثامن البزماري في شرح التنبيه ، وحكى التاسع المزوقي في شرحه ، وحكى الخطابي والماوردي العاشر ، والراجح الحجرات (١) ذكره النووي . ونقل المحب الطبري قولنا شاذ أن المفصل جميع القرآن ، وأما

(١) هذا فيه نظر ، والراجح أن أوله كما جزم بذلك الشارح ص ٢٥٩ ويدل على ذلك حديث أوس بن حذيفة في تحزيب الصحابة للقرآن أخرجه أحمد وأبو داود وآخرون . والله أعلم

ما أخرجه الطحاوي من طريق زرارة بن أوفى قال : أقرأني أبو موسى كتاب عمر اليه : أقرأ في المغرب آخر المفضل .  
وأخر المفضل من (لم يكن) الى آخر القرآن فليس تفسيراً للمفضل بل لآخره ، فدل على أن أوله قبل ذلك

### ١٠٠ - باب الجهر في المشاء

٧٦٦ - **حدثنا** أبو الثَّعْبَانِ قال حدثنا مُعْتَمِرٌ عن أبيه عن بكرٍ عن أبي رافعٍ قال «صَلَّيْتُ مع أبي هريرةَ العَتَمَةَ قَرَأَ (إذا السماء انشَقَّتْ) فسجَدَ ، فقلتُ له . قال : سجدتُ خلفَ أبي القاسمِ عليه السلام فلا أزال أسجدُ بها حتى ألقاهُ »

[ الحديث ٧٦٦ - أطرافه ن : ٧٦٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨ ]

٧٦٧ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شُعْبَةُ عن عَدِيِّ قال سمعتُ البراءَ « ان النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان في سفرٍ ، فقرأ في المشاء في إحدى الركعتين بالتيين والزيتون »

[ الحديث ٧٦٧ - أطرافه ن : ٧٦٩ ، ٤٩٥٢ ، ٧٥٤٦ ]

**قوله** ( باب الجهر في المشاء ) قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح ، والنبي في المغرب أولى ولعله من النساخ . **قوله** (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ ، وهو ومن قبله من رجال الإسناد بصريون ، وهو من كبار التابعين وبكر من أوساطهم وسليمان من صغارهم . **قوله** ( فقلت له ) أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمها ، وفي الرواية التي بعدها و فقلت ما هذه . . **قوله** ( سمعت ) زاد غير أبي ذر و بها أي بالسجدة ، أو الباء للظرف أي فيها يعني السورة ، وفي الرواية الآتية لغير الكشميني و سجدت فيها . **قوله** ( خلف أبي القاسم عليه السلام ) أي في الصلاة ، وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها ، ونوزع في ذلك لأن سجوده في السورة أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها فلا ينهض الدليل ، وقال ابن المنير : لاحجة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه ، لأنه ليس مرفوعاً ، وغفل عن رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ و صليت خلف أبي القاسم فسجد بها ، أخرجه ابن خزيمة ، وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ و صليت مع أبي القاسم فسجد فيها . **قوله** ( حتى ألقاه ) كناية عن الموت ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن عدى ) هو ابن ثابت كافي الرواية الآتية بعد باب . **قوله** ( في سفر ) زاد الاسماعيل و فصل المشاء ركعتين . **قوله** ( في إحدى الركعتين ) في رواية النسائي و في الركعة الأولى . **قوله** ( بالتيين ) أي بسورة التين ، وفي الرواية الآتية و بالتين ، على الحكاية ، وإنما قرأ في المشاء بقصار المفضل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف ، وحديث أبي هريرة عمول على الحضرة فلذلك قرأ فيها بأوساط المفضل

### ١٠١ - باب القراءة في المشاء بالسجدة

٧٦٨ - **حدثنا** مسددٌ قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثني التيمي عن بكر بن أبي رافع قال : صليتُ

مع أبي هريرة القنعة، قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد، قلت: ما هذه؟ قال: سجدتُ بها خلف أبي القاسم عليه السلام، فلا أزال أسجدُ بها حتى ألقاه.

قوله (باب القراءة في العشاء بالسجدة) تقدم ما فيه قبل، والقول في إسناده كالذي قبله، والتميم هو سليمان ابن طرخان والد المتعمّر.

### ١٠٢ - باب القراءة في العشاء

٧٦٩ - **حدثنا** غلاد بن يحيى قال حدثنا يستر قال حدثنا عدي بن ثابت سمع البراء رضى الله عنه قال «سمعتُ النبي ﷺ يقرأ (التين والزيتون) في العشاء، وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة»  
قوله (باب القراءة في العشاء) تقدم أيضاً، وقوله فيه (وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه) يأتي الكلام عليه في أواخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

### ١٠٣ - باب بطول في الأوليين، ومَحْذُف في الآخرين

٧٧٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن أبي عون قال: سمعتُ جابر بن سمرة قال «قال عمرُ لمُعيد: لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة. قال: أما أنا فأُمد في الأوليين وأُحذف في الآخرين، ولا آو ما اعتدبتُ به من صلاة رسول الله ﷺ. قال: صدقت، ذاك الظن بك، أو ظنّي بك»

قوله (باب بطول في الأوليين) أي من صلاة العشاء، ذكر فيه حديث سعد، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب وجوب القراءة»، ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله «صلا في العشاء أو العشي»، وإما لإلحاق العشاء بالظهر والعصر لكون كل منهن رباعية.

### ١٠٤ - باب القراءة في الفجر. وقات أم سلمة: قرأ النبي ﷺ بالطور

٧٧١ - **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبه قال حدثنا سيار بن سلامة قال «دخلتُ أنا وأبي على أبي بَرزَةَ الأسلمي، فسألناه عن وقت الصلوات فقال: كان النبي ﷺ يصلّي الظهر حين تروى الشمس، والمصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية، ونسبتُ ما قال في المغرب. ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل، ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها، ويصلّي الصبح فيعصرُ الرجل فيعرفُ جليسه. وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة»

٧٧٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول «في كل صلاة يقرأ، فأُسمعن رسول الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم. وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير»

**قوله** (باب القراءة في الفجر) يعني صلاة الصبح . **قوله** (وقالت أم سلمة قرأ النبي ﷺ بالطور) يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . **قوله** (عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر الصلوات ، والمراد المكتوبات ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في الواقيت ، وقوله هنا (وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة) أي من الآيات ، وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه ، وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالحاقه ونحوها ، فعلى تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تزيل السجدة وهل أتى ، وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بق أخرجه مسلم ، وفي رواية له بالصفات ، وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة . وكان المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ، ثم ثلث بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين . **قوله** (إسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الهجاس عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وعالده بن الحارث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستهتم عن ابن جريج ، منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره . وتابع ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود ، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ، ورقية بن مصقلة عند النسائي ، وقيس بن سعد وعماوة بن ميمون عند أبي داود ، وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهتم عن عطاء ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . **قوله** (في كل صلاة يقرأ) بضم أوله على البناء للجهول ، ووقع في رواية الأصيل : نقرأ ، بنون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف ، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعا بلفظ لا صلاة إلا بقراءة ، هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه ، وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال : إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفا ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الهجاس عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره : وسمعت يقول : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، وظاهر سياقه أن ضمير : سمعته ، النبي ﷺ فيكون مرفوعا ، بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله : ما أسمنا وما أخفى عنا ، يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع . **قوله** (وان لم تزد) بلفظ الخطاب ، وبينته رواية مسلم عن أبي خيثمة وعمر بن الخطاب عن إسماعيل : فقال له رجل ان لم أزد ، وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند : إذا كنت إماما خفف ، وإذا كنت وحدك فطول ما بدا لك ، وفي كل صلاة قراءة ، الحديث . **قوله** (أجزاء) أي كفت ، وحكى ابن التين رواية أخرى : جزت ، بغير ألف وهي رواية القابسي واستشكله ، ثم حكى عن الخطابي قال : يقال جزى وأجزى مثل وفي وأوفى قال : فزال الاشكال . **قوله** (فهو خير) في رواية حبيب المعلم : فهو أفضل ، وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم . وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص ، وقال به بعض الحنفية وابن كثرانة من المالكية ، وحكاه القاضي الفراء الخليل في الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا . والله أعلم



## ١٠٥ - باب الجهر بقراءة صلاة الفجر

وقالت أم سلمة: طُفْتُ وراءَ النَّاسِ والنَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَيَقْرَأُ بِالطَّوْرِ

٧٧٢ - **حَدَّثَنَا** قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ هُمَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سَوْقِ عُمَاظَ ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا : مَا لَكُمْ ؟ فَقَالُوا : حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ . قَالُوا : مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَقَارِبَهَا فَانظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ . فَانصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ نِهَامَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةِ عَامِدِينَ إِلَى سَوْقِ عُمَاظَ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ فَقَالُوا : هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، فَمِنْ ثَمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ وَقَالُوا ﴿ يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآتَيْنَاهُ وَلَنْ نُنْشِرَكَ بَرًّا نَبًّا أَحَدًا ﴾ فَانْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ﴿ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ ﴾ وَإِنَّمَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْجَنِّ »

[الحديث ٧٧٢ - طرقة في : ٤٩٢١]

٧٧٤ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرًا ، وَسَكَتَ فِيهَا أَمْرًا ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ . ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾

**قوله** (باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) ولغير أبي ذر صلاة الفجر ، وهو موافق للترجمة الماضية ، وعلى رواية أبي ذر فلفظه أشار إلى أنها تسمى بالأسرين . **قوله** (وقالت أم سلمة الخ) وصله المصنف في باب طواف النساء ، من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها أم سلمة قالت : شكوت إلى النبي ﷺ أَنِّي أَشْكِي - أَيْ أَنَّ بِي مَرَضًا - فَقَالَ : طَوْفِي وَرَاءَ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ . قَالَتْ : فَطُفْتُ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي ، لِحَدِيثٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الصَّلَاةَ حِينَئِذٍ كَانَتْ الصُّبْحَ ، وَلَكِنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى أَوْرَدَهَا بَعْدَ سِتَّةِ جَوَابٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَّا الْفَسَّافِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَلَفْظُهُ : فَقَالَ : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصُّبْحِ طَوْفِي ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ حَسَّانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ نَوْحٍ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ لُحَيْمَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ : قَالَتْ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، نَادٍ ، وَأُظُنُّ سِيَاقَهُ لَفْظَ ابْنِ لُحَيْمَةَ ، لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَعْينِ الصَّلَاةَ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ لَهُمْ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمَوْطَأَاتِ لَهُ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ مَالِكٍ ، مِنْهَا رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ الْمَذْكُورَةِ . وَإِذَا قَرَّرْنَا أَنَّ ابْنَ لُحَيْمَةَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ ، وَعَرَفَ بِهَذَا انْدِفَاعَ الْإِعْتِرَاضِ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَالِكٍ حَيْثُ أَنْكَرَ أَنَّ تَكُونُ الصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَالَ : لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَيَانُهَا ، وَالْأَوَّلُ أَنَّ

تحمل على النافذة لأن الطواف يمتنع إذا كان الإمام في صلاة الفريضة انتهى . وهو رد للحديث الصحيح بغير حجة ، بل يستفاد من هذا الحديث جواز ما منعه ، بل يستفاد من الحديث التفصيل فنقول : أن كان الطائف بحيث يمر بين يدي المصلين فيمتنع كما قال وإلا فيجوز ، وحال أم سلة هو الثاني لأنها طافت من وراء الصفوف . ويستنبط منه أن الجماعة في الفريضة ليست فرضا على الأعيان ، إلا أن يقال كانت أم سلة حينئذ شاكية فهي معذورة ، أو الوجوب يخص بالرجال . وسياق بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقال ابن رشيد : ليس في حديث أم سلة نص على ما ترجم له من الجهر بالقراءة ، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث إن قولها « طفت وراء الناس » يستلزم الجهر بالقراءة لأنه لا يمكن سماعها للطائف من وراءهم إلا إن كانت جهرية ، قال : ويستفاد منه جواز إطلاق « قرأ » وإرادة جهر ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن القرآن ، وسياق الكلام عليه في موضعه من التفسير ، ويأتي بيان عكاظ في كتاب الحج في شرح حديث ابن عباس أيضا . كانت عكاظ من أسواق الجاهلية ، الحديث . والمقصود منه هنا قوله « وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له ، وهو ظاهر في الجهر » ، ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا قال « قرأ النبي ﷺ فيما أمر وسكت فيما أمر ، وما كان ربك نسيا » . لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ووجه للناسبة منه ما تقدم من إطلاق « قرأ » على جهر ، لكن كان ينبغي خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح فيستفاد ذلك من الذي قبله ، فكأنه يقول : هذا الاجمال هنا مفسر بالبيان في الذي قبله ، لأن المحدث بهما واحد ، أشار إلى ذلك ابن رشيد . ويمكن أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات إشارة منه إلى أن المتمد في ذلك هو فعل النبي ﷺ وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئا عما صنعه . وقال الاسماعيلي : لإيراد حديث ابن عباس هنا يغير ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات ، لأن مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في السرية . وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك ، وأما ابن عباس فكان يشك في ذلك تارة وينبئ القراءة أخرى وربما أثبتا ، أما نفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمه « أنهم دخلوا عليه فقالوا له : هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : لا . قيل : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ قال : هذه شر من الأولى ، كان عبدا مأمورا بلغ ما أمر به ، وأما شك فرواه أبو داود أيضا والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال « ما أدرى أكن رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا ، انتهى » . وقد أثبت قراءته فيهما خباب وأبو قتادة وغيرهما كما تقدم ، فروايتهم مقدمة على من نفي ، فضلا على من شك . ولعل البخاري أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه ، لأنه احتج بقوله تعالى ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) فيقال له قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ ، والله أعلم . وقد جاء عن ابن عباس اثبات ذلك أيضا رواه أيوب عن أبي العالية البراء قال « سألت ابن عباس : أقرأ في الظهر والعصر ؟ قال هو امامك أقرأ منه ما قل أو كثر ، أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن علي . قوله ( وما كان ربك نسيا - و - لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) قال الخطابي : مراده أنه لو شاء الله أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرآنا يتلى لفعل ولم يتركه عن نسيان ، ولكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه ﷺ ، ثم شرع الاقتداء به . قال : ولا خلاف في وجوب أماله التي هي لبيان جمل الكتاب . وقوله ( أسوة ) بكسر المعزة وضما أي قدوة

## ١٠٦ - باب الجمع بين السورتين في الركعة

والقراءة بالخواتيم ، وسورة قبل سورة ، وبأول سورة . ويُذكر من عبد الله بن السائب :  
 « قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع ،  
 وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة ، وفي الثانية بسورة من المثاني  
 وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية يوسف أو يونس . وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح بها  
 وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأفعال ، وفي الثانية بسورة من المفصل

وقال قتادة - فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين ، أو يردد سورة واحدة في ركعتين - : كل كتاب الله

٧٧٤ م - وقال عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « كان دجل من الأنصار يؤثمهم في مسجد  
 قبله . وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ  
 سورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فكلما أحابؤه قالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ثم  
 لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى ، فلما أن تقرأ بها ولما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، قال : ما أنا بتاركها ، إن  
 أحببتم أن أؤمكم بذلك فلت ، وإن كرهتم ترككم . وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤثمهم  
 غيره . فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر ، فقال : يا فلان ، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك ، وما يحملك  
 على ترك ما أمر الله به في كل ركعة ؟ فقال : إني أحبها . فقال : حبك إياها أدخلك الجنة »

٧٧٥ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل قال « جاء رجل إلى ابن  
 مسعود فقال : قرأت المفصل الليلة في ركعة . فقال : هذا كهذ الشعر . لقد عرفت الظاهر التي كان النبي ﷺ  
 يقرن بينهما . فذكر عشرين سورة من المفصل ، سورتين في كل ركعة »

[ الحديث ٧٧٥ - طرمه في : ٤٩٩٦ ، ٥٠٤٣ ]

قوله ( باب الجمع بين السورتين في ركعة ، والقراءة بالخواتيم ، وبسورة قبل سورة ، وبأول سورة ) اشتمل هذا  
 الباب على أربع مسائل : فأما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضا ، وأما  
 القراءة بالخواتيم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة ، ويمكن أن يؤخذ  
 من قوله « قرأ عمر بمائة من البقرة » ويتأيد بقول قتادة « كل كتاب الله » ، وأما تقديم السورة على السورة على ما في  
 ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضا ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه ، وأما القراءة بأول سورة فن حديث  
 عبد الله بن السائب ومن حديث ابن مسعود أيضا . قوله ( ويذكر عن عبد الله بن السائب ) أي ابن أبي السائب  
 ابن صبيح بن جابر بموحدة ابن عبد الله بن عمر بن غزوم ، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريج قال « سمعت

محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العبادي كلهم عن عبد الله بن السائب قال : صلى لنا النبي ﷺ الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون - أو ذكر عيسى ، شك محمد بن عباد - أخذت النبي ﷺ سعة فركع ، وفي رواية بحذف فركع ، . وقوله ابن عمرو بن العاص ، وم من بعض أصحاب ابن جريج ، وقد روينا في مصنف عبد الرزاق عنه فقال : عبد الله ابن عمرو القاري . وهو الصواب . واختلف في إسناده على ابن جريج فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه ، وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلة بن سفيان - أو سفيان ابن أبي سلة - وكان البخاري علقه بصيغة ويذكر ، لهذا الاختلاف ، مع أن إسناده مما تقوم به الحجة . قال النووي : قوله ابن العاص غلط عند الحفاظ ، فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف ، بل هو تابعي حجازي ، قال : وفي الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة ، وكرهه مالك انتهى . وتعقب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختارا ، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه ، وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذا من قوله حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى ، لأن كلا من الموضعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدم . نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل ، وأدلة الجواز كثيرة ، وقد تقدم حديث زيد بن ثابت أنه ﷺ قرأ الاعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة فيه القراءة بالاول وبالأخير ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة فقرأها في الركعتين ، وهذا إجماع منهم . وروى محمد بن عبد السلام الحنفي - بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون - من طريق الحسن البصري قال غزونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصل بنا فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع أخرجه ابن حزم محتجا به ، وروى الدارقطني بإسناد قوى عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة (١) . قوله ( أخذت النبي ﷺ سعة ) بفتح أوله من السعال ، ويجوز الضم ، ولابن ماجه شرقه ، بمعجمة وقاف . وقوله في رواية مسلم وحذف ، أي ترك القراءة . وفسره بعضهم بمرى النخامة الناشئة عن السعلة ، والاول أظهر لقوله وفركع ، ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتأدى فيها . واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة ، وهو واضح فيما إذا غلبه . وقال الرافعي في شرح المسند : قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر ، قال : ولمن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله بمكة ، أي في الفتح أو حجة الوداع . قلت : قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائي في روايته فقال : في فتح مكة ، ويؤخذ منه أن قطع القراءة لغرض السعال ونحوه أولى من التأدي في القراءة مع السعال والتسبح ، ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استعجب فيه تطويلها . قوله ( وقرأ عمر الخ ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي رافع قال : كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المثاني ، انتهى . والمثاني قيل ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها (٢)

(١) وهذا على ما ذكره الشارح من جواز قراءة بعض السورة ما رواه البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر بالآيتين من البقرة وآل عمران ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنَ الْآيَةِ ﴾ ، و ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا لِكَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ الآية ، وما جاز في النافذة جاز في القريضة ما لم يرد محض . والله أعلم

(٢) هذه الكلمة سقطت من المخطوطة ، ولعل سقطها أولى . والله أعلم

وقيل ما عدا السبع الطوال إلى المفصل ، قبل سميت مثاني لأنها ثنت السبع ، وسميت الفاتحة السبع المثاني لأنها ثنتي في كل صلاة . وأما قوله سبحانه وتعالى ( ولقد آتيناك سبعا من المثاني ) فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك .  
**قوله** ( وقرأ الاحنف ) وصله جعفر الطبراني في « كتاب الصلاة » له من طريق عبد الله بن شقيق قال : صلى بنا الاحنف ، فذكره وقال : في الثانية يونس ، ولم يشك . قال : وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك . ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** ( وقرأ ابن مسعود الخ ) وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد التميمي عنه ، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق (١) بلفظه : فافتتح الاقبال حتى بلغ ونعم النصير ، انتهى . وهذا الموضع هو رأس أربعين آية . فالروايتان متوافقتان ، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها ، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن عمر فإنه محتمل . قال ابن التين إن لم تؤخذ القراءة بالخواتم من أثر عمر أو ابن مسعود وإلا لم يأت البخاري بدليل على ذلك . وفاته ما قدمناه من أنه مأخوذ باللاحق مؤيد بقول قتادة . **قوله** ( وقال قتادة ) وصله عبد الرزاق ، وفتادة تابعي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به ، وإنما أراد البخاري منه قوله ( كل كتاب الله ) فإنه يستنبط منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة ، وأما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة ، فقال ابن رشيد : لمعه لا يقول به ، لما روى فيه من الكراهة عن بعض العلماء . قلت : وفيه نظر . لأنه لا يراعى هذا القدر إذا صح له الدليل . قال ابن المنير : ذهب مالك إلى أن يقرأ المصل في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر : لكل سورة حظا من الركوع والسجود . قال : ولا تقسم السورة في ركعتين ، ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي . ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف . قال : فإن فعل ذلك كله لم تقس صلاته بل هو خلاف الأولى . قال : وجميع ما استدل به البخاري لا يخالف ما قال مالك ، لأنه محمول على بيان الجواز انتهى . وأما حديث ابن مسعود ففيه إشعار بالمواظبة على الجمع بين سورتين كما سيأتي في الكلام عليه . وقد نقل البيهقي في مناقب الشافعي عنه أن ذلك مستحب ، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو مذهب الشافعي أيضا ، وعن أحمد والحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف ، واختلف هل رتبة الصحابة بتوقيف من النبي ﷺ أو باجماع منهم ؟ قال القاضي أبو بكر : الصحيح الثاني ، وأما ترتيب الآيات فتوقيفي بلا خلاف . ثم قال ابن المنير : والذي يظهر أن التكرير أخف من قسم السورة في ركعتين انتهى . وسبب الكراهة فيما يظهر أن السورة مرتبط بعضها ببعض فأي موضع قطع فيه لم يكن كانهائه إلى آخر السورة ، فإنه إن قطع في وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة . وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى . وقد تقدم في الطهارة قصة الانصاري الذي رماه العدو بهم فلم يقطع صلاته وقال : كنت في سورة فكرهت أن أقطعها ، وأقره النبي ﷺ على ذلك (٢) . **قوله** ( وقال عبيد الله بن عمر ) أي ابن حفص بن غاصم ، وحديثه هذا وصله الترمذي والبراز عن البخاري عن إسماعيل بن أبي أريس ، والبيهقي من رواية حمزة بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردي عنه بطوله ، قال الترمذي : حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت ، قال : وقد روى مبارك ابن فضالة عن ثابت فذكر طرفا من آخره ، وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله .

(١) في المخطوطة « عبد الرحمن »

(٢) لكن سبق قريبا ما يدل على عدم كراهة قسم السورة في ركعتين . فنه

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلسة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سيعة مرسلًا قال : وهو أشبه بالصواب ، وإنما رجحه لأن حماد بن سلة مقدم في حديث ثابت ، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة ، وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون ثابت فيه شيخان . **قوله** ( كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء ) هو كلثوم بن الهدم ، رواه ابن منده في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس ، كذا أورده بعضهم . والهدم بكسر الهاء وسكون الدال ، وهو من بني عمرو بن عوف سكان قباء ، وعليه نزل النبي ﷺ حين قدم في الهجرة إلى قباء . قيل وفي تعيين المههم به هنا نظر ، لأن في حديث عائشة في هذه القصة أنه كان أمير سرية . وكلثوم بن الهدم مات في أرائل ما قدم النبي ﷺ المدينة فيما ذكره الطبري وغيره من أصحاب المغازي ، وذلك قبل أن يبعث السرايا . ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العمدة كلثوم بن زهدم وعزاه لابن منده ، لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين العطار في حواشي مبهمات الخطيب نقلًا عن صفة التصوف لابن طاهر : أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده عن أبيه فسماء كرز بن زهدم ، قاله أعلم . وعلى هذا فالنبي كان يؤم في مسجد قباء غير أمير السرية ، ويدل على تغايرهما أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقل هو الله أحد وأمير السرية كان يحتم بها ، وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر ، وفي هذا أن النبي ﷺ سأل وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه ، وفي هذا أنه قال إنه يحبها فبشره بالجنة وأمير السرية قال إنها صفة الرحمن فبشره بأن الله يحبه . والجمع بين هذا التغاير كله ممكن لولا ما تقدم من كون كلثوم بن الهدم مات قبل البعث والسرايا ، وأما من فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدا ، فإن في قصة قتادة أنه كان يقرؤها في الليل يرددها ، ليس فيه أنه أم بها لا في سفر ولا في حضر ، ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر . وسيأتي ذلك وانحفا في فضائل القرآن . وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى . **قوله** ( بما يقرأ به ) أي من السورة بعد الفاتحة . **قوله** ( افتتح بقل هو الله أحد ) تمسك به من قال : لا يشترط قراءة الفاتحة ، وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة ، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة . **قوله** ( فكلمه أصحابه ) يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما ألفوه من النبي ﷺ **قوله** ( وكرهوا أن يؤمهم غيره ) إما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث ، وإما لكون النبي ﷺ هو الذي قرره . **قوله** ( ما يأمرك به أصحابك ) أي يقولون لك ، ولم يرد الأمر بالصيغة المعروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كأنهم قالوا له افعل كذا وكذا . **قوله** ( ما يمنحك وما يملكك ) سأل عن أمرين فأجاباه بقوله : أني أحبها ، وهو جواب عن الثاني مستلزم للأول بانضمام شيء آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة ، فالمانع مركب من المحبة والأمر المعهود ، والحامل على الفعل المحبة وحدها ، ودل تبشيريه له بالجنة على الرضا بفعله ، وعبر بالفعل الماضي في قوله « أدخلك » ، وإن كان دخول الجنة مستقبلا تحقيقا لوقوع ذلك ، قال ناصر الدين بن المنير : في هذا الحديث أن المقاصد تغير أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لاسم أن يأمره بحفظ غيرها ، لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوله . قال : وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ولا بعد ذلك هجرانا غيره ، وفيه ما يشعر بأن سورة الإخلاص مكية . **قوله** ( جاء رجل إلى ابن مسعود ) هو نهيك بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان البجلي ، سماء منصور في روايته عن

أبي وائل عند مسلم ، وسيأتي من وجه آخر . **قوله** ( قرأت المنفصل ) تقدم أنه من ق إلى آخر القرآن على الصحيح ، وسمى منفصلاً لكثرة الفصل بين سورته بالبسملة على الصحيح . ولقول هذا الرجل قرأت المنفصل سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال : جاء رجل يقال له نبيك بن سنان إلى عبد الله فقال : يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف ( من ماء غير آسن ) أو غير يأسن ؟ فقال عبد الله : كل القرآن أحصيت غير هذا قال : إني لأقرأ الفصل في ركعة . **قوله** ( هذا ) بفتح الهاء وتشديد الذال المحجمة أي سرداً وإفراطاً في السرعة ، وهو منصوب على المصدر ، وهو استفهام إنكار بحذف أداة الاستفهام ، وهي ثابتة في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لأن تلك الصفة كانت حادثة في انشاد الشعر . وزاد فيه مسلم من رواية وكيع أيضاً أن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوزون تراجمهم ، وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسماعيل عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه ، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، وهو في رواية مسلم دون قوله نفع (١) . **قوله** ( لقد عرفت النظائر ) أي السور المتماثلة في المعاني كالوعظة أو الحكم أو القصص ، لا المتماثلة في عدد الآي ، لما سيظهر عند تبيينها . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد ، حتى اعتبرتها فلم أجدها فيها شيئاً متساوياً . **قوله** ( يقرن ) بضم الراء وكسرهما . **قوله** ( عشرين سورة من المنفصل وسورتين من آل حم في كل ركعة ) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمان عشرة سورة من المنفصل وسورتين من آل حم ، وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعه أبو وائل من علقمة عن عبد الله ولفظه د فقام عبد الله ودخل علقمة معه ثم خرج علقمة فسأله أنما فقال : عشرون سورة من المنفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد فيه د فقال الأعمش : أولهن الرحمن وآخرهن الدخان ، ثم سردهما ، وكذلك سردهما أبو إسحق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلاً بالحديث بعد قوله د كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة : الرحمن والنجم في ركعة واقتربت والحاقة في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة ونون في ركعة وسأل والنازعات في ركعة وويل للطففين وعبس في ركعة والمدثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة ، هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا إنه لم يقل د في ركعة ، في شيء منها ، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتران ، وقد سردهما أيضاً محمد بن سنان بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدم وأخر في بعض وحذف بعضها ، ومحمد ضعيف . وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل د وسورتين من آل حم ، مشكل لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التغليب . أو فيه حذف كأنه قال وسورتين إحداهما من آل حم ، وكذا قوله في رواية أبي حمزة د آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات ، وأما عم فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحق الثامنة عشرة فكان فيه تجاوزاً ، لأن عم وقعت في الركعتين الأخيرتين في الجملة . ويتبين بهذا أن في قوله في حديث الباب د عشرين سورة من المنفصل ، تجاوزاً لأن الدخان ليست منه ، ولذلك فصلها من المنفصل في رواية واصل . نعم يصح

(١) قوله د دون قوله نفع : هذا سهو من المخرج رحمه الله ، بل هذا اللفظ موجود في صحيح مسلم ، ولفظه د ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، انتهى . والله أعلم

ذلك هل أحد الآراء في حد الفصل كما تقدم وكما سيأتي بيانه أيضا في فضائل القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتفكير في معاني القرآن ، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر . لكن القراءة بالتدبر أعظم أجرا ، وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها ، وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب ، فلهذا صدر الترجمة بما دل عليه . وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين ساخ الجمع بين ثلاث فصاعدا لعدم الفرق ، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة : أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من الفصل ، ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال ، لأنه يحمل على التادر . وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالبا ، وأما تطويله فأنما كان في التدبر والترتيل ، وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادرا . قلت : لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة ، بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من الفصل ، وفيه مواظبة لقول عائشة وابن عباس : إن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر ، وفيه ما يقوى قول القاضي أبي بكر المتقدم : إن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة ، لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان ، وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى

### ١٠٧ - باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب

٧٧٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأتم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بأتم الكتاب ، ويُسمِّئُ الآية ، ويُطوِّلُ في الركعة الأولى ما لا يُطوِّلُ في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح » **قوله** ( باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ) يعني بغير زيادة ، وسكت عن نائلة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخرين من الرباعية ، ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها ( ربنا لا تزغ قلوبنا ) الآية . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . **قوله** ( بأتم الكتاب ) فيه ما ترجم له ، وفيه التخصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه . قال ابن خزيمة : قد كنت زمانا أحسب أن هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غير همام وتابعه أبان . إلى أن رأيت الاوزاعي قد رواه أيضا عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى اقتصروا على قوله « كان يقرأ في الأوليين بأتم الكتاب وسورة » كما تقدم عنه من طرق ، وأن همام زاد هذه الزيادة وهي الاقتصار على الفاتحة في الآخرين ، فكان يخشى شذوذها إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر ، لكن أصحاب الاوزاعي لم يتفقوا على ذكرها كما سيظهر ذلك بعد باب . **قوله** ( ما لا يطيل ) كذا للاكثر ، ولكريمة « ما لا يطول » . و « ما » نكرة موصوفة أو مصدرية ، وفي رواية المستمل والحوي « بما لا يطيل » واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب القراءة في الظهر » وسيأتي أيضا



## ١٠٨ - باب من خافت القراءة في الظهر والمصر

٧٧٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا جرير عن الأعمش عن مُهارة بن مُهبر عن أبي مَثَرٍ « قلتُ نَجَّابٍ : أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والمصر ؟ قال : نعم . قلنا : من أين علمت ؟ قال : باضطراب لحيته »

**قوله** (باب من خافت القراءة) أى أسره . وفي رواية الكشميني ، خافت بالقراءة ، وهو أوجه . ودلالة حديث خباب لترجمة واضحة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريبا

## ١٠٩ - باب إذا أسمع الإمام الآية

٧٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا الأزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ بأتم الكتاب وشورة معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر وصلاة العصر ، ويسمئنا الآية أحيانا ، وكان يطيل في الركعة الأولى ،

**قوله** (باب إذا أسمع) وللكشميني ، إذا سمع ، بتشديد الميم (الإمام الآية) أى في السرية ، خلافا لمن قال يسجد لله إن كان ساميا ، وكذا لمن قال يسجد مطلقا ، وحديث أبي قتادة واضح في الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضا

## ١١٠ - باب يطول في الركعة الأولى

٧٧٩ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر ، ويُقصر في الثانية ، ويفعل ذلك في صلاة الصبح .

**قوله** (باب يطول في الركعة الأولى) أى في جميع الصلوات ، وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب ، وقد تقدم البحث فيه أيضا ، وعن أبي حنيفة يطول في أول الصبح خاصة ، وقال البيهقي في الجمع بين أحاديث المسألة : يطول في الأولى إن كان ينتظر أحدا وإلا فليس . بين الأوليين : وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال : إني لأحب أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس ، فإذا صليت لنفسى فإني أحرص على أن أجعل الأوليين سواء . وذهب بعض الأئمة إلى استحباب تطويل الأولى من الصبح دائما ، وأما غيرها فإن كان يترجى كثرة المأمومين ويبادر هو أول الوقت فينتظر وإلا فلا . وذكر في حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت يواطىء السمع واللسان القلب لفراغه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها منه . والعلم عند الله

(تنبيه) : أبو يعفور المذكور في السند هو الأكبر ، واسمه واند بالقاف وقيل وقدان ، وجزم النوى في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، وبالأول جزم أبو علي الجبائي والمزى وغيرهما وهو الصواب

## ١١١ - باب جهر الإمام بالتأمين

وقال عطاء : آمين دُعَاء . آمَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَصَنَ وِراءَهُ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ قَابَةَ

وكان أبو هريرة يُنادي الإمام : لا تفتني بآمين

وقال نافع : كان ابنُ هريرة لا يدعه ، ويحضرهم ، وسمعتُ منه في ذلك خيراً

٧٨٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن

عبد الرحمن أنها أخبراه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « إذا آمَنَ الإمامُ فأَمَّنُوا ، فإنه من وافق تأمينة تأمينَ الملائكةِ غفرَ له ما تقدمَ من ذنبه » . وقال ابنُ شهاب « وكان رسولُ الله ﷺ يقول : آمين »

[ الحديث ٧٨٠ - طريقه في : ٦٤٠٧ ]

**قوله** ( باب جهر الامام بالتأمين ) أى بعد الفاتحة في الجهر ، والتأمين مصدر أمن بالتشديد أى قال آمين وهى بالمدة والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء ، وحكى الواحدى عن حمزة والكسائى الإمالة ، وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة : القصر حكاة ثعلب وأنشد له شاعدا ، وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر ، وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازاه في الشعر خاصة . والتشديد مع المد والقصر ، وخطأهما جماعة من أهل اللغة . وآمين من أسماء الافعال مثل صه للسكوت ، وفتتح في الوصل لأنها مبنية بالاتفاق مثل كيف ، وإنما لم تنكسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجمهور ، وقيل غير ذلك بما يرجع جميعه إلى هذا المعنى ، كقول من قال : معناه اللهم آمنا بخير ، وقيل كذلك يكون ، وقيل درجة في الجنة تجب لقائلها ، وقيل لمن استجيب له كما استجيب للملائكة ، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التابعي مثله ، وأنكره جماعة ، وقال من مد وشدد : معناها قاصدين اليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق ، وقال من قصر وشدد : هى كلمة عبرانية أو سريانية . وعند أبي داود من حديث أبي زهير الغفيري الصحابي أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ، ثم ذكر قوله ﷺ « إن ختم بآمين فقد أوجب » . **قوله** ( وقال عطاء إلى قوله بآمين ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أمر أم القرآن ؟ قال نعم ويؤمن من وراءه ، حتى إن للمسجد للجة . ثم قال : إنما آمين دعاء . قال : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الامام فيناديه فيقول : لا نسبةنى بآمين . وقوله حتى إن بكسر الهمزة للمسجد أى لاهل المسجد للجة اللام للتأكيد واللجة قال أهل اللغة : الصوت المرتفع ، وروى للجة ، بموحدة وتخفيف الجيم حكاة ابن التين ، وهى الاصوات المختلطة . ورواه البيهقي « لجة » ، بالراء بدل السلام كما سيأتى . **قوله** ( لا تفتني ) بضم الفاء وسكون المثناة ، وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالفاء والشين المعجمة ولم أر ذلك فى شيء من الروايات ، وإنما فيها بالمشاة من القوافى وهى بمعنى ما تقسم عند عبد الرزاق من السبق ، ومراد أبي هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة ، وقد تمسك به بعض المالكية فى أن الإمام لا يؤمن وقال : معناه لا تنازعنى بالتأمين الذى هو من وظيفة المأموم ، وهذا تأويل بعيد ، وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال : كان أبو

هريرة يؤذن لمروان ، فاشتراط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف ، وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف ، وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراخ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك ، وقد وقع له ذلك مع غير مروان : فروى سعيد بن منصور عن طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذنا بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين ، والإمام بالبحرين كان العلاء بن الحضري بينه عبد الرزاق عن طريق أبي سلمة عنه ، وقد روى نحو قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود عن طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال ديا رسول الله ، لا تسبقني بآمين ، ورجاله ثقات . لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا ، وقد روى عنه بلفظ « ان بلالا قال ، وهو ظاهر الإرسال ، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول ، وهذا الحديث يضعف التأويل السابق لأن بلالا لا يقع منه ما حمل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه ، وتمسك به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراخ المؤذن من الإقامة ، وفيه نظر لأنها واقعة عين وسببها محتمل فلا يصح التسك بها ، قال ابن المنير : مناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكم بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام لأنه في مقام الداعي ، بخلاف قول المانع إنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم ، وجوابه أن التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط ، فالداعي فصل المقاصد بقوله ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ إلى آخره ، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع فان قالها الإمام فسكانه دعا مرتين مفصلا ثم مجعلا . قوله ( وقال نافع الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا بدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضهم على قولها ، قال « وسمعت منه في ذلك خيرا ، وقوله ( ويحضهم ) بالضاد المعجمة ، وقوله ( خيرا ) بسكون التحتانية أى فضلا وثوابا وهي رواية الكشميهني ، ولغيره « خيرا ، بفتح الموحدة أى حديثا مرفوعا ، ويشعر به ما أخرجه البيهقي « كان ابن عمر إذا أمن الناس أمن معهم ويرى ذلك من السنة » ورواية عبد الرزاق مثل الأول ، وكذلك روينا في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج ، ومناسبة أثر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة ، وذلك أعم من أن يكون إماما أو مأموما . قوله ( عن ابن شهاب ) في الترمذي عن طريق زيد بن الحباب عن مالك « أخبرنا ابن شهاب » . قوله ( أنهما أخبراه ) ظاهره أن لفظهما واحد ، لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مغايرة بسيرة للفظ الزهري . قوله ( إذا أمن الإمام فأمنوا ) ظاهره أن الإمام يؤمن ، وقيل معناه إذا دعا ، والمراد دعاء الفاتحة من قوله ﴿ اهدنا ﴾ إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء ، وقيل معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله ﴿ ولا الضالين ﴾ ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب ، واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، قيل وفيه نظر لكونها قضية شرطية ، وأجيب بأن التعبير بأذا يشعر بتحقيق الوقوع ، وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القاسم فقال : لا يؤمن الإمام في الجهرية ، وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقا ، وأجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره ، وهي علة غير قاذحة فان ابن شهاب إمام لا يضره التفرد ، مع ما سبذكر قريبا أن ذلك جاء في حديث غيره ، ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المصنف بأنه داع فناسب أن يختص المأموم بالتأمين ، وهذا يحجى على قولهم إنه لا قراءة على المأموم ، وأما من أوجبها عليه فله أن يقول : كما اشتركا في القراءة فينبغي أن يشتركا في التأمين ، ومنهم من أول قوله « إذا أمن الإمام » فقال : معناه دعا ، قال وتسمية الداعي مؤمنا سائفة لأن المؤمن يسمى داعيا كما جاء في قوله تعالى ﴿ قد أجيبت دعوتكما ﴾ وكان موسى داعيا وهرون مؤمنا كما رواه

ابن مردويه من حديث أنس ، وتعقب بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعياً عكسه قاله ابن عبد البر ، على أن الحديث في الأصل لم يصح ، ولو صح فاطلاق كون هرون داعياً إنما هو للتغليب ، وقال بعضهم : معنى قوله « إذا أمن » ، بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجداً وإن لم يدخلها ، قال ابن العربي : هذا بعيد لغة وشرعاً . وقال ابن دقيق العيد : وهذا مجاز ، فإن وجد دليل يرجحه عمل به وإلا فالأصل عدمه . قلت : استدلوا له برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بعد باب بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » ، قالوا فالجمع بين الروایتين يقتضي حمل قوله « إذا أمن » على المجاز . وأجاب الجمهور - على تسليم المجاز المذكور - بأن المراد بقوله « إذا أمن » أي أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام ، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقالوا آمين فان الملازمة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صريح في كون الإمام يؤمن . وقيل في الجمع بينهما : المراد بقوله « إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أي ولم يقل الإمام آمين ، وقيل يؤخذ من الخبرين تغيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري ، وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه ، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة ، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه ، فمن سمع تأمينه آمن معه ، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين لأنه وقت تأمينه قاله الخطابي . وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره ، وقد رده ابن شهاب بقوله « وكان رسول الله ﷺ يقول آمين » ، كأنه استشعر التأويل المذكور فبين أن المراد بقوله « إذا أمن » حقيقة التأمين ، وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بصنيع أبي هريرة راويه كما سيأتي بعد باب ، وإذا مرجح أن الإمام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور ، خلافاً للكوفيين ورواية عن مالك قال : يسر به مطلقاً . ووجه الدلالة من الحديث أنه لو لم يكن التأمين مسموعاً للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه ، وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يخجل به فلا يستلزم علم المأموم به ، وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب « وكان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين جهر بآمين » أخرجه السراج ، ولابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب « كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين » ، ولحميد بن عمار عن سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ « إذا قال ولا الضالين » ، ولابن داود من طريق أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » ، ولابن داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحوه رواية الزبيدي ، وفيه رد على من أومأ إلى النسخ فقال : إنما كان ﷺ يجهر بالتأمين في ابتداء السلام ليحلمهم فان وائل بن حجر إنما أسلم في أواخر الأمر . قوله ( فامنوا ) استدلل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالفاء ، لكن تقدم في الجمع بين الروایتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : لا نستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تأويله بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ، فذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للندب ، وحكى ابن بريدة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر ، قال : وأرجحه الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشتغلاً بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية . ثم اختلفوا هل تقطع بذلك الموالاة ؟

على وجهين : أحدهما لا تنقطع لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كالحمد للماعص (١) والله أعلم . قوله (قائه من وافق) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم : « قال الملائكة تؤمن ، قبل قوله » فن وافق ، وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كما سيأتي في الدعوات ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والوفاق ، خلافاً لمن قال المراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كابن حبان فإنه لما ذكر الحديث قال : يريد مسوافة الملائكة في الاخلاص بغير إعجاب ، وكذا جنح اليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحمودة ، أو في إجابة الدعاء ، أو في الطاعة خاصة ، أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للتؤمنين . وقال ابن المنير : الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للآتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بريزة . وقيل : الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة بمن في الأرض أو في السماء . وسيأتي في رواية الأخرج بعد باب « قالت الملائكة في السماء آمين » وفي رواية محمد بن عمرو الآتية أيضاً « فوافق ذلك قول أهل السماء » ونحوها سهل عن أبيه عند مسلم ، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال « صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء » ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد ، انتهى . ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى . قوله ( غفر له ما تقدم من ذنبه ) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية ، وهو محمول عند العلماء على الصغائر ، وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن توضع كوضوئه <sup>في كتاب الطهارة</sup> . (فائدة) : وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث : « وما نأخر » وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المنتقى عن بحر بن نصر بدونها ، وكذا رواه مسلم عن حمزة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة بآثارها ، ولا يصح ، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومصنفه بدونها ، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن المديني وغيرهما . وله طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة . قوله ( قال ابن شهاب ) هو متصل إليه برواية مالك عنه ، وأخطأ من زعم أنه معلق . ثم هو من مراسيل ابن شهاب ، وقد قدمنا وجه اعتضاده . وروى عنه موصولاً أخرجه الدارقطني في الفرائد والمعلل من طريق حفص بن عمر العدني عن مالك عنه ، وقال الدارقطني : تفرد به حفص بن عمر وهو ضعيف ، وفي الحديث حجة على الإمامية (٢) في قولهم إن التأمين يبطل الصلاة ، لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر ، ويمكن أن يكون مستندهم ما قل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أي قاصدين إليك ، وبه تمسك من قال إنه بالمد والتشديد ، وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته . وفيه فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام يوافق

(١) الصواب أن تأمين المأموم وحده إذا عطس لا يقطع عليه قراءته لكونه شيئاً سبياً معروفاً . والله أعلم

(٢) ما كان يحسن من الشارح أن يذكر خلاف الإمامية ، لأنها طائفة خالصة ، وهي من أخت طوائف الشيعة . وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يعتبر ، والإمامية شر من الزيدية وكلاهما من الشيعة وليسوا أهلناً لأن يذكر خلافهم في مسائل الإجماع والخلاف . والله أعلم

تأمين الملائكة ، ولهذا شرعت للمأموم موافقته . وظاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا ترك ، وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب الذخائر ، وهو مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف ، وادعى النووي في شرح المذهب ، الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعي في الأم ، على أن المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمدا أو سهوا ، واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة للإمام ، وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به لإمامه ، فاما الأول فكأنه أخذ من أن التأمين يختص بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي أن قراءة الفاتحة كانت أمرا معلوما عندهم ، وأما الثاني فقد يدل على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لها لأنه لا يقرؤها أصلا

### ١١٢ - باب فضل التأمين

٧٨١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا قال أحدكم آمين ، وقالت الملائكة في السماء آمين ، فوافقت إحداها الأخرى ، غفر له ما تقدم من ذنبه »

قوله ( باب فضل التأمين ) أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة . قال ابن المنير : وأي فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه ، ثم قد ترتبت عليه المغفرة اهـ . ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله « إذا قال أحدكم ، لكن في رواية مسلم من هذا الوجه « إذا قال أحدكم في صلاته ، فيحمل المطلق على المقيد . نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد - وساق مسلم لإسنادها - « إذا أمن القاري ، فأمنوا ، فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين إذا أمن القاري . مطلقا لكل من سمعه من مصل أو غيره . ويمكن أن يقال : المراد بالقاري الإمام إذا قرأ الفاتحة . فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه . واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من الآدميين ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب الملائكة ، من بدء الخلق إن شاء الله تعالى

### ١١٣ - باب جهر المأموم بالتأمين

٧٨٢ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن سفيان مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا قال الإمام ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) فقولوا : آمين ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . تابعه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ونعيم الجهر عن أبي هريرة رضي الله عنه [ الحديث ٧٨٢ - طرفه في : ٤٧٥ ]

قوله ( باب جهر المأموم بالتأمين ) كذا للاكثر ، وفي رواية المستملى والحوي « جهر الإمام بآمين ، والاول هو الصواب لثلاث تكرار . قوله ( مولى أبي بكر ) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث . قوله ( إذا قال الإمام الخ ) استدلل به على أن الإمام لا يؤمن ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، قال الزين بن المنير : مناسبة الحديث لترجمة من جهة

أن في الحديث الأمر بقول آمين ، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً محل الجهر ، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك . وقال ابن رشيد : تؤخذ المناسبة منه من جهات : منها أنه قال : إذا قال الإمام فقولوا ، فتقابل القول بالقول ، والإمام إنما قال ذلك جهراً فكان الظاهر الاتفاق في الصفة . ومنها أنه قال : فقولوا ، ولم يقيده بجهر ولا غيره ، وهو مطلق في سياق الإثبات ، وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم بمعنى في مسألة الإمام ، والمطلق إذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق . ومنها أنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتداء بالإمام ، وقد تقدم أن الإمام يجهر فإذن جهره بجهره اه . وهذا الأخير سبق إليه ابن بطال ، وتعقب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام جهر بها ، لكن يمكن أن ينفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه ، فيبقى التأمين داخل تحت عموم الأمر باتباع الإمام ، ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهراً ، وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال : أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجعة بآمين ه . والجهر للمأموم ذهب إليه الشافعي في القديم وعليه الفتوى ، وقال الرافعي : قال الأكثر في المسألة قولان أحدهما أنه يجهر . قوله ( تابعه محمد بن عمرو ) أي ابن علقمة اللبني ، ومتابعه وصلها أحمد والدارمي عن يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سمي عن أبي صالح ، وقال في روايته : فوافق ذلك قول أهل السماء . . . قوله ( ونعيم الجهر ) بالرفع عطفًا على محمد بن عمرو ، وأغرب الكرماني فقال : حاصله أن سمياً ومحمد بن عمرو ونيماً ثلاثهم روى عنهم مالك هذا الحديث ، لكن الأول والثاني روي عن أبي هريرة بالواسطة ونيماً بدونها ، وهذا جزم منه بشئ لا يدل عليه السياق ، ولم يرو مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً ، وقد ذكرنا من وصل طريق محمد ، وأما طريق نعيم فرواها النسائي وابن خزيمة والراجح وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجهم قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بام القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال الله أكبر ، ويقول إذا سلم : والذي نفسي بيده أني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، بوب النسائي عليه والجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو أصح حديث ورد في ذلك ، وقد تعقب استدلاله باحتمال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله « أشبهكم » أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها ، وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسطة كما ساقى قريباً ، والجواب أن نعيماً ثقة فتقبل زيادته ، والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت دليل يخصه ، ( تنبيه ) : عرف مما ذكرناه أن متابعة نعيم في أصل لإثبات التأمين فقط ، بخلاف متابعة محمد بن عمرو . والله أعلم

### ١١٤ - باب إذا ركع دون الصف

٧٨٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام عن الأعمش - وهو زياد - عن الحسن عن أبي بكر

« انه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : زادك الله حرصاً ، ولا تمد »

**قوله** ( باب إذا ركع دون الصف ) كان اللائق إبراز هذه الترجمة في أبواب الإمامة ، وقد سبق هناك ترجمة المرأة وحدها تكون صفا ، وذكرت هناك أن ابن بطلال استدل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سليم لصحة صلاة المنفرد خلف الصف إلحاقا للرجل بالمرأة ، ثم وجدته مسبوقة بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة ، لكنه متعقب ، وأقدم من وقفت على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق من يقول تجهزه أو لا تجهزه ، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس مأمور على منهي ؟ والظاهر أن الذي استدل به فطر إلى مطلق الجواز حمل للنهي على التنزيه والأمر على الاستحباب ، وقال ناصر الدين بن المنير : هذه الترجمة بما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب ، إذا ، لأشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله ، ولا تعد . . **قوله** ( عن الأعلم وهو زياد ) في رواية عن عفان عن مھام حدثنا زياد الأعلم أخرجه ابن أبي شيبة ، وزياد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صفار التابعين ، قيل له الأعلم لأنه كان مشقوق الشفة ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( عن الحسن ) هو البصري . **قوله** ( عن أبي بكر ) هو الثقفى ، وقد أعله بعضهم بأن الحسن عنقه ، وقيل إنه لم يسمع من أبي بكر ، وإنما يروى عن الأحنف عنه ، ورد هذا الاعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن الأعلم قال : حدثني الحسن أن أبا بكر حدثه ، أخرجه أبو داود والنسائي . **قوله** ( أنه انتهى إلى النبي ﷺ ) في رواية سعيد المذكورة ، أنه دخل المسجد ، زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه ، وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسمى ، وللطحاوي من رواية حماد بن سلمة عن الأعلم ، وقد حفزه النفس . **قوله** ( فذكر ذلك ) في رواية حماد عند الطبراني ، قلنا انفرد رسول الله ﷺ قال : أيكم دخل الصف وهو راكع . . **قوله** ( زادك الله حرصا ) أى على الخير ، قال ابن المنير صوب النبي ﷺ فعل أبي بكر من الجهة العامة ومضى الحرص على ادراك فضيلة الجماعة ، وخطأ من الجهة الخاصة . **قوله** ( ولا تعد ) أى إلى ما صنعت من السعى الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف ، وقد ورد ما يقتضى ذلك صريحا في طرق حديثه كما تقدم بعضها ، وفي رواية عبد العزيز المذكورة ، فقال من الساعى ، وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني ، فقال أيكم صاحب هذا النفس ؟ قال : خشيت أن تفوتني الركعة معك ، وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث ، صل ما أدركت واقتض ما سبقك ، وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره ، أيكم الراكع دون الصف ، وقد تقدم من روايته قريبا ، أيكم دخل الصف وهو راكع ، وتمسك المھاب بهذه الرواية الأخيرة فقال : إنما قال له ، لا تعد ، لأنه مثل بنفسه في مشيه راكعا لأنها كشية البهائم اه . ولم ينحصر النهي في ذلك كما حرره ، ولو كان منحصرا لاقتضى ذلك عدم الكراهة في إحرام المنفرد خلف الصف . وقد تقدم قتل الاتفاق على كراهيته ، وذهب إلى تحريمه أحد وإسحق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة ، واستدلوا بحديث وابصة بن معبد ، أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة ، أخرجه أصحاب السنن ومصححه أحد وابن خزيمة وغيرهما . ولابن خزيمة أيضا من حديث علي بن شيبان نحوه ، وزاد ، لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكر على أن الأمر في حديث وابصة بالاستحباب ليكون أبي بكر أتى بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالاعادة ، لكن نهى عن العود إلى ذلك ، فكأنه أرشد إلى ما هو الأفضل . وروى البيهقي من طريق المغيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال : صلاته تامة وليس له تضعيف ،



ورجع أحد وغيره بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن حديث أبي بكرة مخصص لمعوم حديث وابصة ، فن ابتداء الصلاة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة ، وإلا فتجب على عموم حديث وابصة وعلى بن شيان . واستنبط بعضهم من قوله « لا تعد » ، أن ذلك الفعل كان جائزا ثم ورد النهى عنه بقوله « لا تعد » ، فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي ﷺ وهذه طريقة البخاري في « جزء القراءة » خلف الإمام ، ويؤخذ مما حررته جواب من قال : لم لا دعا له بعدم العود إلى ذلك كما دعا له بزيادة الحرس ؟ وأجلب بأنه يجوز أنه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من إدراك أول الصلاة . وهو مبني على أن النهى إنما وقع عن التأخير وليس كذلك . ( تنبيه ) : قوله « ولا تعد » ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود ، وحكى بعض شراح المصابيح أنه روى بضم أوله وكسر العين من الإعادة ، ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني ، صل ما أدركت واقض ما سبقك ، وروى الطحاوي باسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا « إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف » ، واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أى حال وجده عليها ، وقد ورد الأمر بذلك صريحا في سنن سعيد بن منصور من رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي ﷺ قال « من وجدني قائما أو راكعا أو ساجدا فليكن معي على الحال التي أنا عليها » وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعا وفي أسناده ضعف ، لكنه ينجز بطريق سعيد بن منصور المذكورة

### ١١٥ - باب إتمام التكبير في الركوع

قاله ابن عباس عن النبي ﷺ . وفيه مالك بن الحويرث

٧٨٤ - حدثنا إسحاق الواسطي قال حدثنا خالد بن الجري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين قال « صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة فقال : ذكّرنا هذا الرجل صلاة كُنّا نُصلّيها مع رسول الله ﷺ ، فذكر أنه كان يكبرُ كلما رَفَعَ وكَلَّمَ وَضَعَ »

[ الحديث ٧٨٤ - طرفه في : ٧٨٦ ، ٨٢٦ ]

٧٨٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أنه كان يُصلّي بهم فيكبرُ كلما خَفَضَ وَرَفَعَ ، فإذا انصَرَفَ قال : إني لأشبهُكم صلاةَ رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٧٨٥ - أطرافه في : ٧٨٦ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣ ]

قوله ( باب إتمام التكبير في الركوع ) أى مده بحيث ينتهى بتامه ، أو المراد عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرماني . قلت : ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبيزى قال « صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير » وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل ، وقال الطبري والبرار : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول ، وأجيب على تقدير محتمه بأنه فعل ذلك لبيان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده . قوله ( قاله ابن عباس عن النبي ﷺ ) أى الإتمام

ومراده أنه قال ذلك بالمعنى ، لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذى بعده وفيه قوله لعكرمة لما أخبره عن الرجل الذى كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة ، إنما صلاة النبي ﷺ ، فيستلزم ذلك أنه نقل عن النبي ﷺ إتمام التكبير ، لأن الرباعية لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك ، ومن لازم ذلك التكبير في الركوع . وهذا يبعد الاحتمال الأول . قوله ( وفيه مالك بن الحويرث ) أى يدخل في الباب حديث مالك ، وقد أورده المؤلف بعد أبواب في « باب المكث بين السجدين » ولفظه « فقام ثم ركع فكبر » . قوله ( أخبرنا خالد ) هو الطحان ، والجري هو سعيد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذى روى هذا الحديث عنه ، والاسناد كله بصرون وفيه رواية الأقران والإخوة . قوله ( صلى ) أى عمران ( مع على ) أى ابن أبي طالب ( بالبصرة ) يعنى بعد وقعة الجمل . قوله ( ذكرنا ) بتشديد الكاف وفتح الراء ، وفيه إشارة إلى أن التكبير الذى ذكره كان قد ترك ، وقد روى أحمد والطحاوى بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال : ذكرنا على صلاة كنا نصلها مع رسول الله ﷺ إما نسيناها وإما تركناها عمدا ، ولاحد من وجه آخر عن مطرف قال : قلنا - يعنى لعمران بن حصين - يا أبا نعيم ، هو بالنون والجيم مصغر ، من أول من ترك التكبير ؟ قال : عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته . وهذا يحتمل إرادة ترك الجهر . وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية . وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد . وهذا لا ينافي الذى قبله لأن زيادا تركه بترك معاوية ، وكان معاوية تركه بترك عثمان . وقد حل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء ، ويرشحه حديث أبي سعيد الآتي في « باب يكبر وهو ينهض من السجدين » ، لكن حكى الطحاوى أن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل ، وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للايدان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على ندبية ما عدا تكبيرة الإحرام . وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله <sup>(١)</sup> قال ناصر الدين بن المنير : الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة ، فأمر أن يجمد العهد في أثنائها بالتكبير الذى هو شعار النية <sup>(٢)</sup> . قوله ( كلما رفع وكلما وضع ) هو عام في جميع الانتقالات في الصلاة ، لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع فإنه شرع فيه التحميد ، وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضا من حديث أبي هريرة في الباب ، ومن حديث أبي موسى الذى ذكرناه عند أحمد والنسائي ، ومن حديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوى ، ومن حديث ابن عباس في الباب الذى بعده ، ومن حديث ابن عمر عند أحمد والنسائي ، ومن حديث

( ١ ) وهذا القول أظهر من حيث الدليل ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حافظ عليه وأمر به ، وأصل الأمر للوجوب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » . وأما ما روى عن عثمان ومعاوية من عدم إتمام التكبير فهو محمول على عدم الجهر بذلك لا أنها تركاه إحسانا للظن بهما ، وعلى تسليم أن الترك وقع منهما فالهجة مقدمة على رأيهما رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين . والله أعلم

( ٢ ) ولو قيل إن الحكمة في شرعية تكرار التكبير تنبيه المصل على أن الله سبحانه أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم فلا ينبغي التشاغل عن طاعته بشيء من الأشياء ، بل ينبغي الإقبال عليها بالقلب والقال ، والمشتوع فيها بتطبيق له سبحانه وطبعا لرضاه ، لكن ذلك متوجها . والله أعلم

عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور ، ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان ، ومن حديث جابر عند البزار ، وسيأتي مفسرا من حديث أبي هريرة فيه . قوله في حديث أبي هريرة ( يصلونهم ) في رواية الكشميني . يصل لهم ،

### ١١٦ - باب إتمام التكبير في السجود

٧٨٦ - حدثنا أبو الثمان قال حدثنا حماد عن غيلان بن جبر عن مطرف بن عبد الله قال « صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر . فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال : قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ »

٧٨٧ - حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن أبي بشر عن عكرمة قال « رأيت رجلا عند المقام يكبر في كل خفض ورفع ، وإذا قام وإذا وضع . فأخبرت ابن عباس رضي الله عنه قال : أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ لا أم لك ؟ »

[ الحديث ٧٨٧ - طرته : في ٧٨٨ ]

قوله ( باب إتمام التكبير في السجود ) فيه ما تقدم في الذي قبله . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد . قوله ( صليت ) خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران ( استدلل به على أن موقف الاثنين يكون خلف الإمام خلافا لمن قال يحصل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، وفيه نظر لانه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرهما . وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ، ووقع لأحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة ، وكذا لعبد الرزاق عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه بالبلدين ، وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا بذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط ففيه إشعار بأن هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة علي . قوله ( قد ذكرني ) في رواية الكشميني « لقد ذكرني » . قوله ( أو قال ) هو شك من أحد رواة ، ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحمد من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله ﷺ » ، ولم يشك ، وفي رواية قتادة عن مطرف قال عمران « ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذه الصلاة » قال ابن بطال : ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلاة ، وأشار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة ، وفيه نظر لما تقدم عن أحمد ، والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا أن يريد إجماعا سابقا . قوله ( عن أبي بشر ) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بأن أبا بشر حدثه . قوله ( رأيت رجلا عند المقام ) في رواية الاسماعيل « صليت خلف شيخ بالابطح » والأولى أصح ، إلا أن يكون المراد بالابطح البطحاء التي تفرش في المسجد ، وسيأتي في أول الباب الذي بعده بلفظ « صليت خلف شيخ بمكة » ، وأنه ساء في بعض الطرق أبا هريرة ، وانفقت هذه الروايات على أنه رآه بمكة ،

والسراج من طريق حبيب بن الزبير عن عكرمة ، رأيت رجلا يصلي في مسجد النبي ﷺ ، فان لم يحمل على التجوز والافهى شاذة . **قوله** ( أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ ) هو استفهام انكار للإنكار المذكور ، ومقتضاه الانبات لأنه نفي النفي . **قوله** ( لا أم لك ) هي كلمة تقولها العرب عند الزجر ، وكذا قوله في الرواية التي بعدها ، نكلك أمك ، فكانه دنا عليه أن يفقد أمه أو أن يفقده أمه ، لكنهم قد يطلقون ذلك ولا يريدون حقيقته . واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل الجليل الى الحق الذي هو غاية الجهل وهو يرى من ذلك

### ١١٧ - باب التكبير إذا قام من السجود

٢٨٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال أخبرنا همام عن قتادة عن عكرمة قال « صليت خلف شيخ بمكة ، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة ، فقلت لابن عباس : إنه أحمق ، قال : تكلكك أمك ، سئنة أبي القاسم ﷺ » وقال موسى : حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا عكرمة »

٢٨٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صوته من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد - قال عبد الله بن صالح عن الليث : ذلك الحمد - ثم يكبر حين يهوي ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس »

**قوله** ( باب التكبير إذا قام من السجود ) . **قوله** ( صليت خلف شيخ ) زاد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الاسماعيل . والظاهر ، وبذلك يصح عدد التكبير الذي ذكره ، لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول ، ولاحمد والطحاري والطبراني من طريق عبد الله الدانا وهو بالنون والجيم الخفيفتين عن عكرمة قال صلى بنا أبو هريرة . **قوله** ( وقال موسى ) هو ابن اسماعيل راوى الحديث عن همام ، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة ، وإنما أفردهما لكونه على شرطه في الأصول ، بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات . وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة ، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الاسماعيل . وقوله ( سنة ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره تلك سنة ، وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند الاسماعيل . **قوله** ( أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ) كذا قال عقيل ، وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند مسلم ، وقال مالك عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل باب مختصرا ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي مطولا من رواية يونس عن ابن شهاب ، وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج ، وليس هذا الاختلاف قادحا بل الحديث عند ابن شهاب عنهما معا كما سيأتى في باب يهوى بالتكبير ، من رواية شعيب عنه عنهما جميعا عن أبي هريرة . **قوله** ( يكبر حين يقوم ) فيه التكبير قائما ، وهو

بالإتفاق في حق القادر . **قوله** ( ثم يكبر حين ركع ) قال النووي : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها ، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ، ويمدح حتى يصل إلى حد الركوع انتهى . ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة . **قوله** ( حين يرفع الخ ) فيه أن التسميع ذكر النهوض ، وأن التحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما خلافا لما لك ، لأن صلاة النبي ﷺ الموصوفة محمولة على حال الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب . **قوله** ( قال عبد الله بن صالح عن الليث : ولك الحمد ) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الراوي في قوله « ولك الحمد » ، وأما باقي الحديث فاتفقا فيه ، وإنما لم يردعه عنهما معا وهما شيخاه لأن يحيى من شرطه في الأصول ، وابن صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب أيضا عن ابن شهاب باثبات الراوي ، وكذا في رواية ابن جريج عند مسلم ويونس عند النسائي ، قال العلماء : الرواية بثبوت الراوي أرجح ، وهي زائدة وقيل عاطفة على محذوف وقيل هي واو الحال قاله ابن الأثير وضعف ما عده . **قوله** ( ثم يكبر حين يهوي ) يعني ساجدا ، وكذا هو في رواية شعيب ، وه يهوي ، ضبطناه بفتح أوله أي بسقط . **قوله** ( يكبر حين يقوم من الثنتين ) أي الركعتين الأولين ، وقوله ( بعد الجلوس ) أي في التشهد الأول . وهذا الحديث مفسر للحديث المتقدم حيث قال فيها « كان يكبر في كل خفض ورفع » ،

### ١١٨ - باب وضع الألف على الركب في الركوع

وقال أبو حميد في أصحابه : أمسكن النبي ﷺ يديه من ركبته

٧٩٠ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول « صليت إلى جنب أبي قطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي » ، فهاني أبي وقال : كئنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب »

**قوله** ( باب وضع الألف على الركب في الركوع ) أي كل كف على ركبة . **قوله** ( وقال أبو حميد ) سيأتي موصولا مطولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » ، والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع . يقوبه ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق . **قوله** ( عن أبي يعفور ) بفتح التثنية وبالفاء وآخره راء وهو الأكبر كما جزم به المزي وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر ، وصرح الدارمي في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدى والعبدى هو الأكبر بلا نزاع ، وذكر النووي في شرح مسلم أنه الأصغر ، وتعقب ، وقد ذكرنا اسمهما في المقدمة **قوله** ( مصعب بن سعد ) أي ابن أبي وقاص . **قوله** ( قطبقت ) أي ألصقت بين باطن كفي في حال الركوع . **قوله** ( كئنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا ) استدله به على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالآمر والنهي في ذلك هو النبي ﷺ ، وهذه الصيغة تختلف فيها ، والزاجع أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخاري . وكذا مسلم إذ أخرجه في صحيحه . وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدارمي « كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أعظامهم » ، فصلت إلى جنب أبي فضر بدي . الحديث ، فافادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم . قال الترمذي : التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روى

عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والاسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث قال « فوضعنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين يديه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر باسناد قوى قال « إنما فعله النبي ﷺ مرة يعني التطبيق ، وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال « علمنا رسول الله ﷺ فلما أراد أن يركب طبق يديه بين ركبتيه فركب ، فبلغ ذلك سعدا فقال « صدق أخى ، كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا ، يعنى الامساك بالركب . فهذا شاهد قوى لطريق مصعب بن سعد . وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد أخرجه من وجه آخر عن علقمة والاسود قال « صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا ، فلما انصرف قال : ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك ، وفي الترمذى من طريق أبي عبد الرحمن السلى قال « قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنت لكم غدا بالركب ، ورواه البيهقي بلفظ « كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أظفارنا ، فقال عمر : ان من السنة الأخذ بالركب . وهذا أيضا حكمه حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصراف ذلك الى سنة النبي ﷺ ولا سيما إذا قاله مثل عمر . قوله ( فنهينا عنه ) استدلل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز ، وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة ، فتدروى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن هل قال « إذا ركعت فان شئت قلت هكذا . يعنى وضعت يديك على ركبتيك . وان شئت طبقت ، واسناده حسن ، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير ، فاما أنه لم يبلغه النهي واما حمله على كراهة التنزيه . ويدل على أنه ليس بحرام كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالاعادة . ( فائدة ) : حكى ابن بطال عن الطحاوى وأقره أن طريق النظر يقتضى أن تفريق اليدين أولى من تطبيقهما ، لأن السنة جاءت بالتجافي في الركوع والسجود ، وبالمراوحة بين القدمين ، قال : فلما اتفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقوا عليه ، قال : ثبت انتفاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى كلامه . وتعبه الزين بن المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى فى حال القيام ، قال : وإذا ثبت مشروعية الضم فى بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمده من القياس المذكور . نعم لو قال ان الذى ذكره ما (١) يقتضى مزية التفريق على التطبيق لكان له وجه . قلت : وقد وردت الحكمة فى اثبات التفريق على التطبيق عن عائشة رضى الله عنها ، وأورد سيف فى الفتوح من رواية مسروق أنه سأله عن ذلك فأجاب بما محصله : ان التطبيق من صنيع اليهود ، وان النبي ﷺ نهى عنه لذلك ، وكان النبي ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر فى آخر الامر بمخالفتهم والله أعلم . قوله ( أن نضع أيدينا ) أى أكفنا من اطلاق الكل وإرادة الجزء ، ورواه مسلم من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور بلفظ « وأمرنا أن نضرب بالكف على الركب ، وهو مناسب للفظ الترجمة

### ١١٩ - باب إذا لم يُسَمَّ الرُّكُوعُ

٧٩١ - حدثنا الحسن بن عمر قال حدثنا شعبة عن سليمان قال سمعت زيد بن وهب قال « رأى حذيفة

(١) كنا فى الاسلين ، ولله « إذا » .

رَجُلًا لَا يُسَمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ : مَا صَلَّيْتُ ، وَلَوْ مَتُّ مَتٌّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ ،  
 قَوْلُهُ ( بَابٌ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الرُّكُوعُ ) أَفْرَدَ الرُّكُوعَ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّ السُّجُودَ مِثْلُهُ لِكَوْنِهِ أَفْرَدَهُ بِتَرْجُمَةِ نَأْيٍ ، وَغَرَضُهُ  
 سِيَاقُ صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى تَرْتِيبِ أَرْكَانِهَا ، وَاسْتَفْنَى عَنْ جَوَابِهَا إِذَا ، بِمَا تَرْجَمَ بِهِ بَعْدَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ  
 رُكُوعُهُ بِالْإِعَادَةِ . قَوْلُهُ ( عَنْ سَلْيَانَ ) هُوَ الْأَعْمَشُ . قَوْلُهُ ( رَأَى حَذِيفَةَ رَجُلًا ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ  
 خَرِيمَةَ وَابْنِ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ هُنَا الْأَعْمَشُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ ، وَمِثْلُهُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ . قَوْلُهُ  
 ( لَا يَتِمُّ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ لِلْجَمْعِ لَا يَنْقُرُ وَلَا يَتِمُّ رُكُوعُهُ ، زَادَ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ  
 شُعْبَةَ فَقَالَ : مِنْذُ كَمْ صَلَّيْتُ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ مَرْصُوفٍ  
 عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ مِثْلُهُ ، وَفِي حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ نَظَرٌ ، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ  
 لِأَنَّ حَذِيفَةَ مَاتَ سَنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ وَلَعَلَّ  
 الصَّلَاةَ لَمْ تَكُنْ فَرَضَتْ بَعْدَ ، فَلَعَلَّهُ أَطْلَقَ وَأَرَادَ الْمُبَالَغَةَ ، أَوْ لَعَلَّهُ مِنْ كَادِ بَصَلٍ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ لِحَصَلَتِ الْمُنَّةِ  
 الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ . قَوْلُهُ ( مَا صَلَّيْتُ ) هُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ ﷺ لِلنَّبِيِّ صَلَّى صَلَاتُهُ ، فَانْكَرَ لَمْ أَصَلَّ ، وَسِيَاقُ بَعْدَ بَابٍ .  
 قَوْلُهُ ( فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ) زَادَ الْكَشْمِيرِيُّ عَلَيْهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَى أَنَّ  
 الْإِخْلَالَ بِهَا مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ ، وَعَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ حَذِيفَةَ نَفَى الْإِسْلَامَ عَنْ أَخْلِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا  
 فَيَكُونُ نَفْيُهُ عَنْ أَخْلِ بِهَا كُلِّهَا أَوَّلَى ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِطْرَةِ الدِّينَ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَصَلِّ  
 كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> وَهُوَ إِمَّا عَلَى حَقِيقَتِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَإِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الزَّجْرِ عِنْدَ آخَرِينَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْفِطْرَةُ الْمُلَّةُ  
 أَوْ الدِّينَ ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا السَّنَةُ كَمَا جَاءَ دَخَسَ مِنَ الْفِطْرَةِ ، الْحَدِيثُ ، وَيَكُونُ حَذِيفَةُ قَدْ أَرَادَ  
 تَوْبِيخَ الرَّجُلِ لِيَرْتَدَعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَرْجِعَ وَرُودُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِلَفْظِ سَنَةِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ عَشْرَةِ أَبْوَابٍ ، وَهُوَ  
 مُصِيرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ إِلَى أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ سَنَةَ مُحَمَّدٍ أَوْ نَظَرَتْهُ كَانَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ قَوْمٌ وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ

## ١٢٠ - بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ : رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ

قَوْلُهُ ( بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ ) أَيْ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ فِي الرَّأْسِ عَنِ الْبَدَنِ وَلَا عَكْسَهُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ )  
 هُوَ السَّاعِدِيُّ . قَوْلُهُ ( هَضَرَ ظَهْرَهُ ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ أَمَالَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دَخَنٌ ، بِالْمُهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ  
 الْخَفِيفَةِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَسَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذَا مَوْصُولًا مَطْوُولًا فِي دَبَابِ سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ ، بِلَفْظِ ثُمَّ  
 رَكَعَ فَوْضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ دَخَنٌ وَتَوَرَّقَ يَدَيْهِ فَتَجَانَفَ عَنْ  
 جَنْبَيْهِ ، وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَمَكْنَ كَفَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ غَيْرَ مَقْنَعٍ رَأْسَهُ وَلَا صَافِحٍ بَعْضَهُ

## ١٢١ - بَابُ حَذِّ إِنْجَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ ، وَالْأَطْمَأْنِينَةِ

(١) وَلَقَدْ دَخَلَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ وَالْمَرْكَ تَرْكُ الصَّلَاةِ - انْتَهَى . وَقَدْ وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثٌ ، وَالْأَصَوَابُ عَلَى الْكُفْرِ  
 فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَنَّ مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ حَكَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْقَيْلِيُّ عَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
 وَأَدْلَاهُ مِنَ الْكُتُبِ وَالسَّنَنِ كَثِيرَةٌ . وَاقَّةُ أَعْلَمَ

٧٩٢ - **حَدَّثَنَا** بَدَلُ بْنُ الْحُبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَشُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ»

[المحب ٧٩٢ - طرفه في : ٨٠١ ، ٨٢٠]

**قوله** (وحد إتمام الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند الكشميني وهو للاصلي هنا د باب إتمام الركوع ، ففصله عن الباب الذي قبله بباب ، وعند الباقيين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حميد في أنما لا اختصاصه بالجملة الأولى ، ودلالة حديث البراء على ما بعدها ، وبهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حيث قال : حديث البراء لا يطابق الترجمة لأن الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في جنو الرأس دون بقية البدن أو العكس ، والحديث في تساوي الركوع مع السجود ، وغيره في الإطالة والتخفيف اه . وكأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبي حميد من بقية الترجمة ، ومطابقة حديث البراء لقوله د حد إتمام الركوع ، من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين ، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع . والله أعلم . **قوله** (والاطمأنينة) كذا لاكثر بكسر الهمزة ، وبمحو الضم وسكون الطاء ، وللكشميني د والطمأنينة ، بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال ، والمراد بها السكون ، وحدها فهاب الحركة التي قبلها كما سيأتي مفسرا في حديث أبي حميد . **قوله** (أخبرنا الحكم) هو ابن عتيبة (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن ، ووقع التصريح بتحديثه له عند مسلم . **قوله** (ما خلا القيام والقعود) بالنصب فيهما ، قيل المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين ، وجزم به بعضهم ، وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ، ورده ابن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال : هذا سوء فهم من قائله ، لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنيهما ؟ وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمرو وبكر وخالد إلا زيدا وعمرا ، فانه متى أراد نفي المحي . عنهما كان تناقضا اه . وتعقب بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة ، وقال بعض شيوخنا : معنى قوله د قريبا من السواء ، أن كل ركن قريب من مثله ، فالقيام الأول قريب من الثاني والركوع في الأول قريب من الثانية ، والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يخفى نكلفه . واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس د حتى يقول القائل قد نسي ، وفي الجواب عنه تعسف والله أعلم . وسيأتي هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء ، وكذا أخرجه مسلم من طرق ، وقيل المراد بالقيام والقعود القيام للقراءة والجلوس للشهادة لأن القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب ، واستدل به على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سيأتي في د باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

١٢٢ - **باب** أمر النبي ﷺ الذي لا يُرْمَى ركوعه بالإعادة

٧٩٣ - **حَدَّثَنَا** مَسَدُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنِي بِمَجْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي



هريرة : « ان النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّي ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، فردّ النبي ﷺ عليه السلام فقال : ارجع فصلّ فانك لم تصل ، فصلّي ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال : ارجع فصلّ فانك لم تصل ( ثلاثا ) فقال : والذي بعمّك بالحقّ فما أحسنُ غيرهُ فعُطِنِي . قال : إذا قمتَ إلى الصلاة فكسّبر ، ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئنّ راكدا ، ثم ارفع حتى تمّتدّل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمئنّ جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجدا ، ثم اقل ذلك في صلاتك كلّها »

قوله (باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة) قال الزين بن المنير : هذه من التراجم الخفية ، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما قصه المصلّي المذكور ، لكنّه ﷺ لما قال له : ثم اركع حتى تطمئنّ راكدا ، إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتنازل الأمر كل فرد منها ، فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك مما ذكر ما مور بالإعادة . قلت : ووقع في حديث رفاع بن رافع عند ابن أبي شيبة في هذه القصة « دخل رجل فصلّى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها ، فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (عن أبيه) قال الدارقطني : خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الاسناد ، فانهم لم يقولوا عن أبيه ؛ ويحيى حافظ قال : فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين . وقال البزار : لم يتابع يحيى عليه ، ورجح الترمذي رواية يحيى . قلت : لكل من الروايتين وجه مرجح ، أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة ، ولأن سعيدا لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ، ومن ثم أخرج الشيخان الطريقتين : فأخرج البخاري طريق يحيى هنا وفي « باب وجوب القراءة » ، وأخرج في الاستئذان طريق عبيد الله بن نمير ، وفي الإيمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه . وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة . وللحديث طريق أخرى من غير رواية أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة وعبد بن إسحق وعمر بن محمد بن عجلان وداود بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرق عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع ، ففهم من لم يسم رفاعا قال : عن عم له بدرى ، ومنهم من لم يقل عن أبيه ، ورواه النسائي والترمذي من طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاع لكن لم يقل الترمذي عن أبيه ، وفيه اختلاف آخر تذكره قريبا . قوله (فدخل رجل) في رواية ابن نمير « ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد ، والنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة « بينما رسول الله ﷺ جالس ونحن حوله ، وهذا الرجل هو خلاد ابن رافع جد علي بن يحيى راوى الخبر ، بينه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاع أن خلادا دخل المسجد . وروى أبو موسى في الذيل من جهة ابن عيينة عن ابن عجلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن خلاد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اه . وفيه أمران : زيادة عبد الله في نسب علي بن يحيى ، وجعل الحديث من رواية خلاد جد علي . فاما الاول فوهم من الراوى عن ابن عيينة ، وأما الثاني فن ابن عيينة لأن سعيد ابن منصور قد رواه عنه كذلك لكن باسقاط عبد الله ، والمحفوظ أنه من حديث رفاع ، كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عجلان . وأما ما وقع عند الترمذي « إذ

جاء رجل كالبدوي فصل فأخف صلاته ، فهذا لا يمنع تفسيره بخلاف لأن رقعة شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك . **قوله** (فصل) زاد النسائي من رواية داود بن قيس وركعتين ، وفيه إشعار بأنه صلى قفلا . والأقرب أنها تحية المسجد ، وفي الرواية المذكورة وقد كان النبي ﷺ يرمقه في صلاته ، زاد في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ولا ندرى ما يعيب منها ، وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد ، ومعه ونحن لا نشعر ، وهذا محمول على حالهم في المرة الأولى ، وهو مختصر من الذي قبله كأنه قال : ولا نشعر بما يعيب منها . **قوله** (ثم جاء فسلم) في رواية أبي أسامة ولجاء فسلم ، وهي أولى لأنه لم يكن بين صلاته ومجيئه تراخ . **قوله** (فرد النبي ﷺ) في رواية مسلم وكذا في رواية ابن نمير في الاستئذان ، فقال وعليك السلام ، وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه : إن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ، ولأنه عمله لم يرد عليه السلام تأديبا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه . والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره ، إلا الذي في الأيمان والنذور وقد ساق الحديث صاحب العمد ، بلفظ الباب إلا أنه حذف منه «فرد النبي ﷺ» ، فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمد . **قوله** (ارجع) في رواية ابن عجلان فقال «أعد صلاتك» . **قوله** (فانك لم تصل) قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن المراد بالثاني نفي الإجزاء وهو الظاهر ، ومن جملة على نفي الكمال تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان ، كذا قاله بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه ﷺ قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم فعله ، فكأنه قال له أعد صلاتك على هذه الكيفية ، أشار إلى ذلك ابن المنير ، وسيأتي في آخر الكلام على الحديث مزيد بحث في ذلك . **قوله** (ثلاثا) في رواية ابن نمير ، فقال في الثالثة أو في التي بعدها ، وفي رواية أبي أسامة ، فقال في الثانية أو الثالثة ، وترجح الأولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالبا . **قوله** (فعلني) في رواية يحيى بن علي <sup>(١)</sup> ، فقال الرجل فأرني وعلني فانما أنا بشر أصيب وأخطئ . فقال : أجل ، **قوله** (إذا قلت إلى الصلاة فكبر) في رواية ابن نمير ، إذا قلت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وفي رواية يحيى بن علي ، فتنوضعا كما أمرك الله ثم تشهد وأقم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده ، وعند أبي داود ، ويشئ عليه ، بدل ويمجده . **قوله** (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رقعة ففي رواية إسحق المذكورة ، ويقرأ ما تيسر من القرآن بما عليه الله ، وفي رواية يحيى بن علي ، فإن كان معك قرآن فافرا وإلا فاحمد الله وكبره وهله ، وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود ، ثم اقرأ بأمر القرآن أو بما شاء الله ، ولاحد وابن حبان من هذا الوجه ، ثم اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما شئت ، ترجم له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحه الكتاب في كل ركعة . **قوله** (حتى تطمئن راسك) في رواية أحمد هذه القريبة ، فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامد ظهرك وتمكن لركوعك ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة ، ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويسترخى ، **قوله** (حتى تستدل قائما) في رواية ابن نمير عند ابن ماجه ، حتى تطمئن قائما ، أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وقد أخرج مسلم إسناده

(١) كذا في النسخ ، ولله د على بن يحيى .

بعينه في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شرطه ، وكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة ، ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان ، وفي لفظ لأحمد ، فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : في القلب من إيجابها - أي الطمأنينة في الرفع من الركوع - شيء لأنها لم تذكر في حديث المصنف صلواته ، ذال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة . قوله ( ثم أجمد ) في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخى . . قوله ( ثم أرفع ) في رواية إسحق المذكورة ، ثم يكبر فيركع حتى يستوي قاعدا على مقعده ويقسم صلبه ، وفي رواية محمد بن عمرو ، فإذا رفعت رأسك فاجلس على نخلك اليسرى ، وفي رواية إسحق ، فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم افترش نخلك اليسرى ثم تشهد . . قوله ( ثم أفل ذلك في صلاتك كلها ) في رواية محمد بن عمرو ، ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة . . ( تنبيه ) : وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ، ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ، وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد ، وأشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم ، فانه عقبه بأن قال ، قال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائما ، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظا على الجلوس للشهد ، وبقره رواية إسحق المذكورة قريبا ، وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن نمير ، لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ . ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أقم حتى تطمئن قاعدا ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أقم حتى تطمئن قاعدا ، ثم أفل ذلك في كل ركعة ، وأخرجه البيهقي من طريقه وقال : كذا قال إسحق بن راهويه عن أبي أسامة ، والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ . ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أرفع حتى تستوي قائما ، ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك . واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة ، وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفهم ، لكن كلام الطحاوي كالصرح في الوجوب عندهم ، فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله ، سبحان ربّي العظيم ثلاثا في الركوع وذلك أدناه ، قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجرى . أدنى منه ، قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إذا استوى راكعا وطمأن ساجدا أجرا ، ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعمر . قال ابن دقيق العيد : تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ، وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر . ويتقوى ذلك بكونه ﷺ ذكر ما تغاقت به الإمامة من هذا المصلى وما لم تتعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإمامة . قال : فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث قلنا أن تتمسك به في وجوبه ، وبالعكس . لكن يحتاج أولا إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والاخذ بالروايد فالزائد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت . قلت : قد امتثلت ما أشار إليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة ،

وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها . فما لم يذكر فيه ضرباً من الواجبات المتفق عليها : النية ، والقعود الأخير ومن اختلف فيه التشهد الأخير ، والصلاة على النبي ﷺ فيه ، والسلام في آخر الصلاة . قال النووي : وهو محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل أ . وهذا يحتاج إلى تكملة ، وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . قال : وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الاحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الاتتمالات وتسيحات الركوع والسجود وميثاق الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب أ . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره . واستدل به على تعين لفظ التكبير ، خلافاً لمن قال يجرى . بكل لفظ يدل على التعظيم ، وقد تقدمت هذه المسألة في أول صفة الصلاة . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ، ولأن رب هذه الأذكار مختلفة ، فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى . ونظيره الركوع ، فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجرى ، مع أنه غاية الخضوع . واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تتمين ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة ، قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعينها تقييد للطلق في هذا الحديث ، وهو متمقب ، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسر الذي يقتضي التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرآناً ، ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للجمل ، وهو متمقب أيضاً ، لأن الجمل ما لم تنضج دلالاته ، وقوله ما تيسر منضج لأنه ظاهر في التخيير ، قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت د ما ، موصولة ، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة . وقيل هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما . لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وقيل : إن قوله « ما تيسر » محمول على ما زاد على الفاتحة جمعا بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قال فيها « اقرأ بأم القرآن » ، ثم اقرأ بما شئت ، واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة ، فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر . وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للبراد بالسجود ، وأنه خالف السجود اللغوي لأنه مجرد وضع الجبهة فيبذل السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي ﷺ ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ يصل بغير طمأنينة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة . وفيه أن الشروع في النافلة ملزم ، لكن يحتاج أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحسن التعليم بغير تعنيف ، وإيضاح المسألة ، وتخليص المقاصد ، وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه . وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انقصال . وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما يقصد للقراءة فيه . وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه . وفيه التسليم للعالم والاعتقاد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ

وفيه أن فرائض الرضوء مقصورة على ماورد به القرآن لا ما زادته السنة فيندب<sup>(١)</sup> . وفيه حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة . وقد استشكل تقرير النبي ﷺ له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل ببعض الواجبات ، وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجمله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتذكره فيفعله من غير تعليم ، وإيس ذلك من باب التقرير على الخطأ ، بل من باب تحقيق الخطأ . وقال النووي نحوه قال : وإنما لم يعلمه أولا ليكون ألغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون تردده لثمنه الأمر وتعطيه عليه ، ورأى أن الوقت لم يقفه ، فرأى إيقاظ النعطة للتروك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا ، بل لا بد من انتفاء الموانع . ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلحق اليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم ، لا سيما مع عدم خوف الفوات . إما بناء على ظاهر الحال ، أو بوجه خاص . وقال التوريشي : إنما سكت عن تعليمه أولا لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي ، وكأنه اغتر بما هذه من العلم فسكت عن تعليمه زجرا له وتاديبا وإرشادا إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من مورده أرشد إليه انتهى . لكن فيه منافعة ، لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه ﷺ بدأ لما جاء أول مرة بقوله « ارجع فصل فانك لم تصل » فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها . لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا ، قاله عياض . وقال النووي : وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها ، وأن المفتي إذا سئل عن شيء . وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لامن الكلام فيما لا معنى له . وموضع الدلالة منه كونه قال « عني » أي الصلاة فملبه الصلاة ومقدماتها

### ١٢٣ - باب الدعاء في الركوع

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي الصُّحَيْبِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » [ الحديث ٧٩٤ - أخرجه في : ٨١٧ ، ٤٢٩٣ ، ٤٩٦٧ ، ٤٩٦٨ ]

قوله ( باب الدعاء في الركوع ) ترجم بعد هذا بأبواب التسبيح والدعاء في السجود ، وساق فيه حديث الباب ، فقيل : الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسبيح - مع أن الحديث واحد - أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كالك ، وأما التسبيح فلا خلاف فيه ، فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك . وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعا وفيه « فأما الركوع فمظلوما فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فقم أن يستجاب لكم ، لكنه لا مفهوم له ، فلا يمتنع الدعاء في الركوع كما لا يمتنع التعظيم في السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود ، وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب

( ١ ) في هذا نظر . والصواب وجوب ما دلت السنة على وجوبه من الضوء كالمنفضة والاستنشاق ، لأن السنة نضر القرآن وما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو مما أمر الله به بقوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » الآية . والله أعلم

المذكور إن شاء الله تعالى

## ١٢٤ - باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع

٧٩٥ - حديثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد القبري عن أبي هريرة قال «كان النبي ﷺ إذا

قال سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد . وكان النبي ﷺ إذا ركع وإذا رفع رأسه يتكبر ، وإذا قام من السجدة قال : الله أكبر »

قوله ( باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ) . وقع في شرح ابن بطال هنا باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ ، وتعقبه بأن قال : لم يدخل فيه حديثا لجواز القراءة ولا منها . وقال ابن رشد : هذه الزيادة لم تقع فيما روينا من نسخ البخاري انتهى . وكذلك أقول ، وقد تبع ابن المنير ابن بطال ، ثم اعتذر عن البخاري بأن قال : يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما وأخلى للآخر بيضا ليدكر فيه ما يناسبه ، ثم عرض له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث . وقال ابن رشد : يحتمل أن يكون ترجمهم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في استناذه اضطرابا ، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث ، وفي آخره «ألا وإني نهي أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا» ، ثم تعقبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع . قال : فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة ، وهو أعم من الجواز أو المنع ، وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومنعا فلهذا كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى ملخصا ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير ، لكن حمله على وجه أخص منه فقال : لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حجر فيه ، وإذا ثبت أنه من مطالبا ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان ، فدخل في ذلك آيات الحمد كفتوح الانعام وغيرها . فان قيل : ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط ، فقد تقدم حديث «إنما جعل الإمام ليؤتم به» ، وحديث «صلوا كما رأيتموني أصلي» ، قال : ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف . قلت : وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني بلفظ «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فقال سمع الله لمن حمده» ، قال من وراءه سمع الله لمن حمده ، ولكن قال الدارقطني : المحفوظ في هذا «فليقل من وراءه ربنا ولك الحمد» ، وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( إذا قال سمع الله لمن حمده ) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب «كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد» ، ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر . قوله ( اللهم ربنا ) ثبت في أكثر الطرق هكذا ، وفي بعضها بحذف «اللهم» ونبوتها أرجح ، وكلاهما جائز ، وفي نبوتها تكرير النداء كأنه قال يا الله يا ربنا . قوله ( ولك الحمد ) كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة ، وفي بعضها كما في الباب الذي يليه بحذفها ، قال النووي : المختار لا ترجيح لاحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كأن إثبات الواو دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد ، فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقد تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود قول من جعلها حالية ، وأن الأكثر رجحوا نبوتها . وقال الأثرم : سمعت أحد يثبت

الروا في «ربنا ولك الحمد» ويقول: ثبت فيه عدة أحاديث. **قوله** (إذا ركع وإذا رفع رأسه) أي من السجود، وقد ساق البخاري هذا المتن مختصراً، ورواه أبو يعلى من طريق شبابة وأوله عنده عن أبي هريرة وقال «أنا أشبهكم صلاة رسول الله ﷺ»، كان يكبر إذا ركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا لك الحمد، وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين، ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ «وإذا قام من الثنتين كبر» ورواه الطيالسي بلفظ «وكان يكبر بين السجدين» والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان، والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة، ويؤيده الرواية الماضية في «باب التكبير إذا قام من السجود» بلفظ «ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس» وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية، وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكر الآخر. **قوله** (قال الله أكبر) كذا وقع مغير الأسلوب إذ هب أولاً بلفظ «يكبر» قال الكرماني: هو للتفنن أو لإرادة التعظيم، لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى. والذي يظهر أنه من تصرف الرواة، فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في «باب التكبير إذا قام من السجود» وبأقوال الكلام على محل التكبير عند القيام من التشهد الأول بعد بضعة عشر باباً

### ١٢٥ - باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد»

٧٩٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»

[الحديث ٧٩٦ - أطرافه في: ٣٧٢٨]

**قوله** (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في رواية الكشمي «ولك الحمد» بانيات الواو، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك. وثبت لفظ «باب» عند من عدا أبا ذر والأصيلي، والراجح حذفه كما سيأتي. **قوله** (إذا قال الإمام الخ) استدل به على أن الإمام لا يقول «ربنا لك الحمد» وعلى أن المأموم لا يقول «سمع الله لمن حمده» لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على التني، بل فيه أن قول المأموم «ربنا لك الحمد» يكون عقب قول الإمام «سمع الله لمن حمده» والواقع في التصور ذلك لأن الإمام يقول التسميع في حال اتقائه والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله، فقوله يقع عقب قول الإمام كما في الخبر، وهذا الموضع يقرب من مسألة التأمين كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله «إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين» أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين، وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول «ربنا لك الحمد» لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وبما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتى أنه ﷺ كان يجمع بين التسميع والتحميد. وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام. وأما المأموم فتناسبه الإجابة بقوله «ربنا لك الحمد» ويقويه حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره ففيه «وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسبح

الله لكم ، لجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد ، إذ لا يمتنع أن يكون طالبا ومجيبا ، وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعيا والمأموم مؤمنا أن لا يكون الإمام مؤمنا ، ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الحيلة والحوالة لسامع المؤذن ، وقضية ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد له ، وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضا لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي انفرد بذلك لأنه قد نقل في الإشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم ، وأما المنفرد لحكي الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما ، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الإمام والمنفرد ، لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عديم في المنفرد . قوله ( فانه من وافق قوله ) فيه إشعار بأن الملائكة تقول ما يقول المأمومون ، وقد تقدم باقي البحث فيه في باب التأمين ،

١٢٦ - باب \* ٧٩٧ - **حديث** ما ذكرنا من فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « لأقرب بن صلاة النبي ﷺ . فكان أبو هريرة رضي الله عنه يفتي في ركة الأخرى من صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ، فيدعو للمؤمنين ويعلن الكفار » [الحديث ٧٩٧ - أطرافه ٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٢٩٣٢ ، ٣٣٨٦ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٩٨ ، ٦٣٠٠ ، ٦٣٩٣ ، ٦٩٤٠]

٧٩٨ - **حديث** عبد الله بن أبي الأسود قال حدثنا إسماعيل عن خالد الخداه عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال « كان القنوت في المغرب والفجر » [الحديث ٧٩٨ - طرفه في : ١٠٠٤]

٧٩٩ - **حديث** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نعيم بن عبد الله الجعفي عن علي بن يحيى بن خلاد الزرق عن أبيه عن رفاع بن رافع الزرق قال « كنا يوما نصلّي وراء النبي ﷺ ، فلما رفع رأسه من الركعة قال « سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حدا كثيرا طيبا مباركا فيه . فلما انصرف قال : من المشكلم ؟ قال : أنا . قال : رأيت بضمة وثلاثين ملكا يبتديرونها أيهم يكتبها أول »

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة إلا للاصيل لحذفه ، وعليه شرح ابن بطلان ومن تبعه ، والراجع إثباته كما أن الراجع حذف باب من الذي قبله ، وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتكلف ، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع ، وذلك أنه لما قال أولاد باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ، وذكر فيه قوله ﷺ ، اللهم ربنا ولك الحمد ، استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ، ثم فصل بلفظ « باب » لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره . وقد وجه الزين بن المنذر دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل اللهم ربنا لك الحمد ، فقال : وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك سبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها انتهى . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وقد تعقب من وجه آخر وهو



أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول «ربنا لك الحمد» ، لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي  
 مذكورة في الأصل ، ولم يتعرض لحديث أنس ، لكن له أن يقول إنما أورده استطراداً لاجل ذكر المغرب . قال :  
 وأما حديث رافعة فظاهر في أن الابتدار الذي تنشأ عنه الفضيلة إنما كان لزيادة قول الرجل ، لكن لما كانت الزيادة  
 المذكورة صفة في التحميد جارية بحرى التأكيد له تعين جعل الأصل سبباً أو سبباً للسبب فثبت بذلك الفضيلة والله  
 أعلم . وقد ترجم بعضهم له بباب القنوت ولم أره في شيء من روايتنا . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ويحيى  
 هو ابن أبي كثير . قوله ( عن أبي سلة ) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى . حدثني أبو  
 سلة . قوله ( لأقر بن صلاة النبي ﷺ ) في رواية مسلم المذكورة « لأقر بن لكم » وللإسماعيلي « أني لأقر بكم صلاة  
 رسول الله ﷺ » . قوله ( فكان أبو هريرة إلى آخره ) قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه  
 في الصلوات المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة ، ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شيبان عن يحيى من  
 تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ، ولأبي داود من رواية الأوزاعي عن يحيى « قنت رسول الله ﷺ في صلاة العتمة  
 شهراً ، ونحوه لمسلم ، لكن لا ينافي هذا كونه ﷺ قنت في غير العشاء ، وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع  
 ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة إلى أن القنوت في النازلة لا يختص بصلاة معينة ، واستشكل  
 التقييد في رواية الأوزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب  
 الوتر ، وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلة في هذا الحديث أن المراد بالمؤمنين من كان  
 مأسوراً بمكة ، وبالكافرين قريش ، وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة  
 يتعلق بصفة من النساء مخصوصة وهي قوله « اشد وطأئك على مضر » . قوله ( في الركعة الأخرى ) في رواية  
 الكشميني « الآخرة » ، وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلة أن ذلك كان بعد الركوع ، وسيأتي في تفسير  
 آل عمران بيان الخلاف في مدة الدعاء عليهم والتنبيه على أحوال من سمى منهم . وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث  
 عن أبي سلة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب ، وسيأتي في الدعوات بالاسناد الذي ذكره المصنف أنهم بما ساقه هنا  
 إن شاء الله تعالى . قوله ( إسماعيل ) هو المعروف بابن علي ، والاسناد كله بصريون ، وعبد الله بن أبي الاسود  
 نسب إلى جد أبيه ، واسم أبيه محمد بن حميد . قوله ( كان القنوت ) أي في أول الأمر ، واحتج بهذا على أن قول  
 الصحابي كنا نفعل كذا له حكم الرفع وإن لم يقيد بزمن النبي ﷺ كما هو قول الحاكم ، وقد اتفق الشيخان على  
 إخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تقييد ، وسنذكر اختلاف النقل عن أنس في القنوت في محله من  
 الصلاة وفي أي الصلوات شرع ، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض  
 ذلك في آخر أبواب الوتر إن شاء الله تعالى . قوله ( المحجر ) بالخفض وهو صفة لنعيم ولأبيه . قوله ( عن علي بن  
 يحيى ) في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه ، والإسناد كله مدنيون ، وفيه رواية الأكبر عن الأصغر لأن  
 نعيماً أكبر سناً من علي بن يحيى وأقدم سماعاً ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك والصحابي ، هذا من  
 حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن خالد والد علي مذكور في الصحابة لأنه قيل إن النبي ﷺ  
 حنكه لما ولد . قوله ( فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع  
 الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال ، وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال

وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله « فلما رفع رأسه » أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل . قوله ( قال رجل ) زاد الكشميني « وراه » قال ابن بشكوال : هذا الرجل هو رفاعه ابن رافع راوى الخبر ، ثم استدل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتبية عن رفاعه بن يحيى الوراقى عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال « صليت خلف النبي ﷺ فعمست فقلت : الحمد لله الحديث ، ونوزع فى تفسيره به لاختلاف سياق السبب والقصة ، والجواب أنه لا تعارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله ﷺ ، ولا مانع أن يكنى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ، أو كنى عنه لئلا يسيان بعض الرواة لاسمه ، وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوى اختصرها كما سنبينه ، وأفاد بشر بن عمر الزهراني فى روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب . قوله ( مباركا فيه ) زاد رفاعه بن يحيى « مباركا عليه كما يجب ربنا ويرضى » فاما قوله « مباركا عليه » فيحتمل أن يكون تأكيدا وهو الظاهر ، وقيل الاول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء ، قال الله تعالى ( وبارك فيها وقدر فيها أقواتها ) فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به النماء والزيادة لا البقاء لانه يصدد التغير ، وقال تعالى ( وباركنا عليه وعلى إسحق ) فهذا يناسب الانبياء لأن البركة باقية لهم ، ولما كان الحمد يناسبه المغنيان جميعا ، كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه . وأما قوله كما يجب ربنا ويرضى ففيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد ، قوله ( من المتكلم ) زاد رفاعه بن يحيى فى الصلاة « فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع : أنا . قال : كيف قلت ؟ فذكره فقال : والذى نفسى بيده ، الحديث . قوله ( بضعة وثلاثين ) فيه رد على من زعم كالجوهري أن البضع يختص بما دون العشرين . قوله ( أيهم يكتبها أول ) فى رواية رفاعه بن يحيى المذكورة « أيهم يصعد بها أول ، والطبراني من حديث أبي أيوب « أيهم يرفعها » قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لانه ظرف قطع من الإضافة ، وبالنصب على الحال انتهى . وأما « أيهم » فروينا بالرفع وهو مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطيبي وغيره تبعاً لابي البقاء فى إعراب قوله تعالى ( يلقون أفلامهم أيهم يكفل مريم ) قال : وهو فى موضع نصب ، والعامل فيه ما دل عليه ( يلقون ) وأى استفهامية ، والتقدير مقول فيهم أيهم يكتبها ، ويجوز فى أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم ، وعند سيبويه أى موصولة ، والتقدير يبتدرون الذى هو يكتبها أول ، وأنكر جماعة من البصريين ذلك ، ولا تعارض بين روايتي يكتبها ويصعد بها لانه يجعل على أنهم يكتبونها ثم يصعدونها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ، ويؤيده ما فى الصحيحين عن أنى هربة مرفوعاً « ان الله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر » الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة ، وقد استشكل تأخير رفاعه لإجابة النبي ﷺ حين كرر سؤاله ثلاثاً مع أن إجابته واجبة عليه بل وعلى كل من سمع رفاعه ، فانه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لما لم يعين واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، فكأنهم انتظروا بعضهم لبعض ليجيب ، وحلهم على ذلك خشية أن يبدو فى حقه شئ . ظنا منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه . وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك فمرهم أنه لم يقل بأسا ، ويدل على ذلك أن فى رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعه بن يحيى عند ابن قانع قال رفاعه « فوددت أنى خرجت من مالى وأنى لم أشهد مع النبي ﷺ تلك الصلاة » . ولابن داود من حديث عامر بن ربيعة قال « من القائل الكلمة ؟ فانه لم يقل بأسا . قال : أنا قلنا ، لم أرد بها إلا خيرا ، والطبراني

من حديث أبي أيوب ، فسكت الرجل ورأى أنه قد فهم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه . فقال : من هو ؟ فانه لم يقل إلا صوابا . فقال الرجل : أنا يا رسول الله قلتها ، أرجو بها الخير ، ويحتمل أيضا أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه إما لاقبالهم على صلاتهم ، وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم ، والمعذر عنه هو ما قدمناه ، والحكمة في سؤاله ﷺ له عن قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله . واستدل به على جواز إحداه ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور (١) ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت العاطس (٢) وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما سياتي البحث فيه في الباب الذي بعده . واستنبط منه ابن بطل جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام ، وتعبه الزين بن المنير بأن سماعه ﷺ صوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ ، وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطل إثبات جواز الرفع في الجملة ، وقد سبقه إليه ابن عبد البر واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يبطل عمده الصلاة ولو كان سرا ، قال : وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهرًا . وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في باب من أسمع الناس تكبير الإمام :

(قائدة) : قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا الذكر أن عدد حروفه مطابق للعدد المذكور ، فإن البضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا ، ويعبر إلى هذا الزيادة المتقدمة في رواية رفاعه بن يحيى وهي قوله : مبارك عليه كما يحب ربنا ويرضى ، بناء على أن القصة واحدة . ويمكن أن يقال : المتبادر إليه هو الشاء الزائد على المعتاد وهو من قوله : حمدا كثيرا الخ ، دون قوله : مبارك عليه ، فانه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفا ، وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس : لقد رأيت اثني عشر ملكا يتندرونها ، وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني : ثلاثة عشر ، فهو مطابق لعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاعه ابن يحيى ولعددها أيضا في سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النحاة . والله أعلم

## ١٢٧ - باب الإطمينينة حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو حميد : رفع النبي ﷺ واستوى حتى يعود كل تقار مكانه

٨٠٠ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن ثابت قال : « كان أنس يذم لنا صلاة النبي ﷺ ، فكان

يُصلي ، وإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول قد نسي »

[الحديث ٨٠٠ - طرفه في : ٨٧١]

(١) هذا فيه نظر ، ولو قيده الشارح بزمان النبي صلى الله عليه وسلم لكان أوجه ، لأنه في ذلك الزمن لا يقر على باطل ، خلاف الحال بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فإن الوحي قد انقطع والفرصة قد كملت والله الحمد فلا يجوز أن يراد في العبادات ما لم يرد به الصريح . والله أعلم

(٢) هذا فيه تامل ، والصواب أن يقال لا يجوز . لأن التسميت من كلام الناس ، والمصل ممنوع منه كما في حديث معاوية بن الحكم أنه سمع إنسانا وهو يصلي وأتكر عليه الناس ، ولما فرغ قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، الحديث أخرجه مسلم

٨٠١ - **حدثنا** أبو الوليد قال **حدثنا** شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن التبراه رضى الله عنه قال كان ركوع النبي ﷺ وسجوده وإذا رفع رأسه من الركوع وبين السجدين قريبا من السواء

٨٠٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال « كان مالك بن الحويرث يرينا كيف كان صلاة النبي ﷺ ، وذلك في غير وقت صلاة : فقام فأمكن القيام ، ثم ركع فأمكن الركوع ، ثم رفع رأسه فأنصت هنية . قال : فصلّى بنا صلاة شيخنا هذا أبي بريد ، وكان أبو بريد إذا رفع رأسه من السجدة استوى قاعدا ، ثم نهض »

**قوله** ( باب الطمأنينة ) كذا للأكثر ، والكشحي الطمأنينة ، وقد تقدم الكلام عليها في د باب استواء الظهر . **قوله** ( وقال أبو حميد ) يأتي موصولا مطولا في د باب سنة الجلوس في التشهد ، وقوله د رفع ، أى من الركوع د فاستوى ، أى قائما كما سيأتى بيانه هناك ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع في رواية كريمة د جالسا ، بعد قوله د فاستوى ، فإن كان محفوظا حمل على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد ، أو لعل المصنف أراد إلحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فيطابق الترجمة . **قوله** ( بنعت ) بفتح المهملة أى يصف . وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصرا ، ورواه عنه حماد بن زيد مطولا كما سيأتى في د باب المكث بين السجدين ، فقال في أوله د عن أنس قال : إني لا آلو أن أصلي بسكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا ، فصرح بوصف أنس لصلاة النبي ﷺ بالفعل ، وقوله د لا آلو ، همزة بمدودة بعد حرف النفي ولام مضمومة بعدها واور خفيفة أى لا أقصر . وزاد حماد بن زيد أيضا د قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئا لا أراكم تصنعونه ، وفيه إشعار بأنهم كانوا يخلون بتطويل الاعتدال ، وقد تقدم حديث أنس وإنكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت . وقوله د حتى نقول ، بالنصب ، وقوله د قد نسي ، أى نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة ، أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلا أو وقت التشهد حيث كان جالسا . ووقع عند الإسماعيل من طريق غندر عن شعبة د قلنا قد نسي من طول القيام ، أى لاجل طول قيامه . وحديث التبراه تقدم التنبيه عليه في د باب استواء الظهر ، وقوله د قريبا من السواء ، فيه إشعار بأن فيها تفاوتا لكنه لم يعينه ، وهو دال على الطمأنينة في الاعتدال وبين السجدين لما علم من عادته من تطويل الركوع والسجود . **قوله** ( وإذا رفع ) أى ورفعه إذا رفع ، وكذا قوله د وبين السجدين ، أى وجولسه بين السجدين ، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجولسه متقارب ، ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في د باب استواء الظهر ، وهو قوله د ما خلا القيام والقعود ، ووقع في رواية لمسلم د فوجدت قيامه فركعته فاعتداله ، الحديث ، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهيم الراوى الثقة على خلاف الأصل ، ثم قال في آخر كلامه : فليُنظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من خارج الحديث اه . وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن التبراه ، لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ، ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك ، إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من

قوله : ما خلا القيام والنعوذ ، وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة ، وكذا النعوذ والمراد به النعوذ للشهد كما تقدم ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل ، وحديث أنس يعني الذي قبله أصرح في الدلالة على ذلك ، بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد ، وأيضاً فالذكر المشروح في الاعتدال أطول من الذكر المشروح في الركوع ، فتكرير سبحان رب العظم ثلاثاً يحمي . قدر قوله اللهم ربنا ولك الحمد جداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس بعد قوله حمداً كثيراً طيباً . ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء . بعد ، زاد في حديث ابن أبي أوفى : اللهم طهرني بالثلج الخ ، وزاد في حديث الآخرين : أهل الثناء والمجد الخ ، وقد تقدم في الحديث الذي قبله ترك إنكار النبي ﷺ على من زاد في الاعتدال ذكراً غير مأثور ، ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافاً للرجح في المذهب ، واستدل لذلك أيضاً بحديث حذيفة في مسلم أنه ﷺ قرأ في ركعة بالبقرة أو غيرها ثم ركع نحواً مما قرأ ثم قام بعد أن قال : ربنا لك الحمد ، قياماً طويلاً قريباً مما ركع . قال النووي : الجواب عن هذا الحديث صعب ، والأقوى جواز الإطالة بالذكر . وقد أشار الشافعي في الأم إلى عدم البطان فقال في ترجمة وكيف القيام من الركوع : ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهيا وهو لا ينوي به القنوت كرهت له ذلك ولا إعادة ، إلى آخر كلامه في ذلك . فالصعب من يصح مع هذا بطان الصلاة بتطويل الاعتدال ، وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل اتفت الموااة . معترض بأن معنى الموااة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها . وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها والله أعلم . وأجلب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله : قريباً من السواء ، ليس أنه كان يركع يقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريباً مثله فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان ، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح مائة ألف ركعة وثبت في الدين عن أنس أنهم حذروا في السجود قدر عشر تسيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصافات اقتصر على دون العشر ، وأفله كما ورد في الدين أيضاً ثلاث تسيحات . قوله (كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشميني : قام ، والاول يشتر بتكرير ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم ، وبأقوى بقية الكلام عليه في باب المكث بين السجدين . قوله (فأنصت) في رواية الكشميني بهمة مقطوعة وآخره مشاة خفيفة . وللباقين بالف موصولة وآخره موصولة مشددة ، وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمشاة المشددة بدل الموصولة ، ووجهه بأن أصله أنصت فابدل من الواو تاء ثم أدغمت إحدى التاءين في الأخرى ، وقياس لإعلانه أنصت تحركت الواو ولانفتح ما قبلها فاقطعت ألفا ، قال : ومعنى أنصت استوت قامت بعد الانحناء كأنه أقبل شبا به ، قال الشاعر :

وهو بن دهمان الهيدة عاشها      وتسمين عاماً ثم قوم فأنصنا  
وعاد سواد الرأس بعد ايضاحه      وعادوه شرخ الشباب الذي قانا

٥١ . وعرف بهذا أن من نقل عن ابن التين - وهو السفاقي - أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف ، ومعنى رواية

الكشميني أنصت أي سكنت فلم يكبر للهوى في الحال، قال بعضهم: وفيه نظر، والأوجه أن يقال هو كناية عن سكون أعضائه، عبر عن عدم حركتها بالانصات وذلك دال على الطمأنينة. وأما الرواية المشهورة بالوحدة المشددة انقل من الصب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب، ووقع عند الاسماعيليات فانتصب قائما، وهي أوضح من الجميع. قوله (هنية) أي قليلا، وقد تقدم ضبطها في باب ما يقول بعد التكبير. قوله (صلاة شيخنا هذا أبي يزيد) هو عمرو بن سلمة الجرمي، واختلف في ضبط كنيته، ووقع هنا للاكثر بالتحانية والزاي، وعند الجوهري وكريمة بالوحدة والراء مصفرا وكذا ضبطه مسلم في الكنى، وقال عبد الغني بن سعيد لم اسمه من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم. والله أعلم

## ١٢٨ - باب يهوى بالتكبير حين يسجد

وقال نافع: كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه

٨٠٣ - حدثنا أبو الهيثم قال حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان وغيره فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول سمع الله أن الحمد، ثم يقول ربنا ولك الحمد قبل أن يسجد، ثم يقول الله أكبر حين يهوى ساجدا، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين، ويفعل ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف: والذى نفسى بيده، إني لأقربكم شيها بصلاة رسول الله ﷺ. إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا

٨٠٤ - قالوا: وقال أبو هريرة رضى الله عنه «وكان رسول الله ﷺ - حين يرفع رأسه يقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد - يدعو رجال فيسميهم بأسمائهم فيقول: اللهم أنجز الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعبيد بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسوف يوسف. وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له»

٨٠٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان غير مرة عن الزهري قال سمعت أنس بن مالك يقول: سقط رسول الله ﷺ عن فرس - وربما قال سفيان من فرس - فجيش شقه الأيمن، فدخلنا عليه نعوذ، فحفرت الصلاة فصلينا بنا قاعدا وقعدنا. وقال سفيان مرة: صلينا قعودا، فلما قفى الصلاة قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا. قال سفيان: كذا جاء به معمر أقلت: نعم. قال: لقد

حَفِظَ . كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ وَلَكَ الْحَدُّ ، حَفِظْتُ مِنْ شِقَّةِ الْإِيمَنِ . فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عَنْهُ : نُجَيْشٌ سَاقَةُ الْإِيمَنِ ،

**قوله** ( باب جهوى بالتكبير حين يسجد ) قال ابن التين : روينا بالفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أرجح ، ووقع في روايتنا بالوجهين . **قوله** ( كان ابن عمر الخ ) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن صبيد الله بن عمر عن قافع بهذا وزاد في آخره . ويقول : كان النبي ﷺ يفعل ذلك ، قال البيهقي : كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا وهما ، يعني رفعه . قال : والمحفوظ ما اخترنا . ثم أخرج من طريق أيوب عن قافع عن ابن عمر قال وإذا سجد أحدكم فليضع يديه ، وإذا رفع فليرفعهما . اهـ . ولقائل أن يقول : هذا الموقوف غير المرفوع ، فإن الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في اثبات وضع اليدين في الجملة . واستشكل إيراد هذا الاثر في هذه الترجمة ، وأجاب الزين بن المنير بما حاصله : انه لما ذكر صفة الهوى إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية ، وقال أخوه : أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال اهـ . والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة ، فهو مترجم به لا مترجم له ، والترجمة قد تكون مفسرة لجمل الحديث وهذا منها ، وهذه من المسائل المختلف فيها . قال مالك : هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة ، وبه قال الأوزاعي ، وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن ، وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي ، وقد روى الاثر من حديث أبي هريرة . وإذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يرك برك الفحل ، ولكن أسناده ضعيف . وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبتيه ثم يديه ، وفيه حديث في السنن أيضا عن وائل بن حجر قال الخطابي : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، ومن ثم قال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة اهـ . وعن مالك وأحمد رواية بالتخير ، وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث سعد قال وكنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين ، وهذا لو صح لكان قاطعا للنزاع ، لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان . وقال الطحاوي : مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الانحطاط ورفعهما قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاتفاقهم على تقديم اليدين عليهما في الرفع . وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جبهة ويمتنع بتقديمهما على إيلام ركبتيه إذا جثا عليهما . والله أعلم . **قوله** ( أن أبا هريرة كان يكبر ) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري : حين استخلفه مروان على المدينة . **قوله** ( ثم يقول : الله أكبر حين جهوى ساجدا ) فيه أن التكبير ذكر الهوى ، فيبتدىء به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمسك ساجدا . **قوله** ( ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين ) فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول ، خلافا لما قال إنه لا يكبر حتى يستوي قائما ، وسيأتي في باب مفرد بعد بضعة عشر بابا . **قوله** ( ان كانت هذه لصلاة ) قال أبو داود : هذا الكلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين ، يعني مرسلا . قلت : وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري ، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري رواه أيضا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة ، ويؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود ، من طريق حنبل عن الزهري فانه صرح في أن الصفة

المذكورة مرفوعة إلى النبي ﷺ . قوله ( قال ) يعنى أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلة المذكورين ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليهما ، والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى ، وإنما ذكره هنا استطرادا . وقد أوردته مختصرا في الباب الذى ذكر فيه ما يقول في الاعتدال ، واستدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال باسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا تقصد الصلاة . قوله ( عن فرس وربما قال سفيان - وهو ابن عيينة - من فرس ) فيه إشعار بثبوت على بن عبد الله ومخالفته على الإتيان بالفاظ الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وأن قوله د جحش ، أى خدش ، ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعيم عن ابن عيينة بلفظ د لجحش أو خدش ، على التثنية . قوله ( كذا جاء به معمر ) القائل هوسفيان ، والمقول له هل ، وهمة الاستفهام قبل كذا مقدرة . قوله ( قلت نعم ) لأن مستند على في ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فاه من مشايخه ، بخلاف معمر فاه لم يذكره ، وإنما يروى عنه بواسطة . وكلام الكرماني يوم خلاف ذلك . قوله ( قال لقد حفظ ) أى حفظا جيدا ، وفيه إشعار بقوة حفظ سفيان بحيث يستعيد حفظ معمر إذا وافقه ، وقوله د كذا قال الزهرى ذلك الحمد ، فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهرى لم يذكر الواء في د ذلك الحمد ، وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهرى كما تقدم في باب إيجاب التكبير ، . قوله ( حفظت ) في رواية ابن عساكر د وحفظت ، بزيادة واو وهي أوضح ، وقوله د من شقة الأيمن الخ ، فيه إشارة إلى ما ذكرناه من جودة ضبط سفيان ، لأن ابن جريج سمعه منهم من الزهرى بلفظ د شقة ، لحديث به عن الزهرى بلفظ د ساقه ، وهي أخص من شقة ، لكن هذا محمول على أن ابن جريج عرف من الزهرى في وقت آخر أن الذى خدش هو ساقه لبعد أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة اليسيرة ، وقد قدمنا الدلالة على ذلك في د باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وقوله د وأنا عنده قال الكرماني : هو معطوف على مقدر أو جملة حالية من فاعل قال مقدر ، إذ تقديره قال الزهرى وأنا عنده ، ويحتمل أن يكون هو مقول سفيان ، والضمير لابن جريج . قلت : وهذا أقرب إلى الصواب . ومقول ابن جريج هو د لجحش الخ ، والله أعلم

### ١٢٩ - باب فضل السجود

٨٠٦ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهرى قال أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما « أن الناس قالوا : يا رسول الله ، هل ترى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله . قال : فهل تمارون في الشمس ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فانكم ترونه كذلك ، يحشر الناس يوم القيامة فيقول : من كان يعبد شيئا فليتبسح . فثم من يتبسح الشمس ، ومنهم من يتبسح القمر ، ومنهم من يتبع الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتهم الله فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه . فيأتهم الله فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فيدعوم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم ، فاكون أول من يبور من



الرُّسُلِ بِأَمْرِهِ ، وَلَا يَسْكُلُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلَ ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ . وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبُ  
 مِثْلُ شَوْكِ السَّدَنِ ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّ دَانِ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَانْهَائِمْ شَوْكَ السَّ دَنِ ، فَبَدَأَ يَسْكُلُ  
 قَدْرَ عِظْمِهَا إِلَّا اللَّهَ ، فَخَطَفَ النَّاسُ بِأَعْيُنِهِمْ : فَهُمْ مِنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَجُ كُلُّهُمْ يَنْجُو . حَتَّى إِذَا أَرَادَ  
 اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَبْعُدُ اللَّهَ ، فَيُخْرِجُونَهُمْ ، وَيَبْرِفُونَهُمْ  
 بِآثَارِ السَّجُودِ ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ . فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُ النَّارُ  
 إِلَّا أَثَرَ السَّجُودِ ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا ، فَيَصَّبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْجَنَّةُ فِي حِمْلِ  
 السَّبِيلِ . ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ - وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ -  
 مُقْبِلٌ بَوَاجِبِهِ قِبَلَ النَّارِ ، يَقُولُ : يَا رَبُّ أَصْرَفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ ، قَدْ قَشَدَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا . يَقُولُ :  
 هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ يَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ . فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ،  
 فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا ، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ :  
 يَا رَبُّ قَدْ مَنَى عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ . يَقُولُ اللَّهُ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَ الشُّهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ؟  
 يَقُولُ : يَا رَبِّ ، لَا أَوْ كُنْ أَشَقِي خَلْقِكَ . يَقُولُ : فَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، يَقُولُ : لَا ،  
 وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ . فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَذَا بَلَغَ بِأَبْهَافِهَا  
 زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالشُّرُورِ فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبُّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ . يَقُولُ  
 اللَّهُ : وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَ الشُّهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيَ ؟ يَقُولُ :  
 يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقِي خَلْقِكَ . فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ : تَمَنَّ ،  
 فَيَتَمَنَّى . حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أَمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : مِنْ كَذَا وَكَذَا - أَقْبَلَ بِذِكْرِهِ رَبُّهُ - حَتَّى إِذَا انْتَهَى بِهِ  
 الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ قَالَ « قَالَ اللَّهُ : لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالَهُ » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ  
 « لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ « ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ »

[ الحديث ٨٠٦ - طرفاه في : ٦٥٧٣ ، ٧٤٢٧ ]

قوله ( باب فضل السجود ) أورد فيه حديث أبي هريرة في صفة الجنة والشفاعة ، والمقصود منه هنا قوله  
 « وحرم الله على النار أن تأكل آثار السجود » وقد ورد به بتمامه أيضا في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق  
 وبآثار الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى ، مع ذكر اختلاف ألفاظ رواته . واختلف في المراد بقوله « آثار

السجود ، فقيل هي الأعضاء السبعة الآتي ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر ، وقال عياض : المراد الجهة خاصة ، ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر ، ان قوما يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم ، فان ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الاول

### ١٣٠ - باب يُبْدِي ضَبْعِي وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

٨٠٧ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ جَمْرِ بْنِ ابْنِ هُرْمَظٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ »  
وقال الألب: حَدَّثَنِي جَمْرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب يبدى ضبعي ) بفتح المعجمة وسكون الموحدة ثنية ضبع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو الحة تحت الإبط . **قوله** ( عن جمفر ) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج ، والاستاد كله بصريون . **قوله** ( فرج بين يديه ) أى نحى كل يد عن الجنب الذى يلها ، قال القرطبي : الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخفف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذى بملاقة الأرض ، وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والانف من الأرض مع مغايرته لهيئة الكسلان ، وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ، ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده ، وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد صحيح أنه قال ولا تفتش افتراش السبع ، وادعم على راحتك وأبد ضبعك ، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ، ، ولمسلم من حديث عائشة د نهى النبي ﷺ أن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع ، وأخرج الترمذى وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم ، وصليت مع النبي ﷺ فكنت أنظر الى عفرتي إبطيه إذا سجد ، ، ولا بن خزيمة عن أبي هريرة رفعه ، وإذا سجد أحدكم فلا يفتش ذراعيه افتراش الكلب ، وليضم نغذيه ، ، وللحاكم من حديث ابن عباس نحوه حديث عبد الله بن أرقم ، وعنه عند الحاكم ، كان النبي ﷺ إذا سجد يرى وضوح إبطيه ، وله من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه ، وإذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك ، وهذه الأحاديث - مع حديث ميمونة عند مسلم - كان النبي ﷺ يجافى يديه ، فلما أن هيممة أرادت أن تمر لمرت ، مع حديث ابن بحنينة المعلق هنا - ظاهرها وجوب التفريج المذكور ، لكن أخرج أبو دارد ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة د شك أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال : استعينوا بالركب ، وترجم له د الرخصة في ذلك ، أى في ترك التفريج ، قال ابن عجلان أحد رواة : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعبا ، وقد أخرج الترمذى الحديث المذكور ولم يقع في روايته د إذا انفرجوا ، فترجم له د ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود ، لجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام ، واللفظ محتمل ما قال ، لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود تعين المراد ، وقال ابن التين : فيه دليل على أنه لم يكن عليه قيص لانكشاف إبطيه ، وتعقب باحتمال أن يكون القصيص

واسع الكلام ، وقد روى الترمذى في « الشمائل » ، عن أم سلمة قالت : كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص ، أو أراد الراوى أن موضع يياضهما لو لم يكن عليه ثوب لرقى قاله القرطبي ، واستدل به على أن إبطيه ﷺ لم يكن عليهما شعر ، وفيه نظر فقد حكى المحب الطبري في الاستسقاء من الأحكام له أن من خصائصه ﷺ أن الإبط من جميع الناس متخير اللون غيره<sup>(١)</sup> ، واستدل باطلاقة على استحباب التفريح في الركوع أيضا ، وفيه نظر لأن في رواية قتبية عن بكر بن مضر التقييد بالسجود ، وأخرجه المصنف في المناقب ، والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها .

**قوله** ( وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه ) وصله مسلم من طريقه بلفظ : كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه حتى إنى لأرى يياض إبطيه . ( تنبيه ) : تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين هذه والتي بعدها هناك وأعيدا هنا وأن الصواب إثباتهما هنا ، وذكرنا توجيه ذلك بما يغنى عن إعادته

### ١٣١ - باب يستقبل بأطراف رجله القبلة . قاله أبو حميد الساعدي عن النبي ﷺ

**قوله** (باب يستقبل القبلة بأطراف رجله) قاله أبو حميد) يأتي موصولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » قريبا وأنه ورد في صفة السجود ، قال الزين بن المنير : المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة ، قال أخوه : ومن ثم ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رؤوس بعضها عن القبلة

### ١٣٢ - باب إذا لم يتم السجود

٨٠٨ - **حدثنا** الصلت بن محمد قال حدثنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال وأحسبه قال : ولو تمت على غير سنة محمد ﷺ

**قوله** (باب إذا لم يتم سجوده) أورد فيه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب إذا لم يتم الركوع »

### ١٣٣ - باب السجود على سبعة أعظم

٨٠٩ - **حدثنا** قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس « أمر النبي ﷺ

أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شعرا ، ولا ثوبا : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والرجلين »

[الحديث ٨٠٩ - أطرافه في : ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨١٦]

٨١٠ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما

عن النبي ﷺ قال « أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا تكف ثوبا ولا شعرا »

٨١١ - **حدثنا** آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد الخطمي حدثنا البراء بن

عازب - وهو غير كذاب - قال « كنا نصلّي خلف النبي ﷺ ، فإذا قال سمع الله لمن حده لم يخن أحد منا

(١) مثل هذا التخصيص يحتاج إلى دليل ، ولا أعلم في الأحاديث ما يدل على ما قاله المحب ، فالأقرب ما قاله القرطبي ، وهو ظاهر

كثير من الأحاديث . ويحتدل أن يكون شعر إبطيه صلافة عليه وسلم كان خفيقا فلا يتضح للناظر من بعد سوى يياض الإبطين . والله أعلم

ظَهَرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ۝

**قوله** ( باب السجود على سبعة أعظم ) لفظ المتن الذى أورده في هذا الباب ، على سبعة أعضاء ، لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى ، وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذى يليه ، قال ابن دقيق العيد : يسمى كل واحد عظما باعتبار الجملة وإن اشتمل كل واحد على عظام ، ويعرّف أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها . **قوله** ( سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( أمر النبي ﷺ ) هو بضم الهمزة في جميع الروايات بالبناء لما لم يسم فاعله ، والمراد به الله جل جلاله ، قال البيضاوي : عرف ذلك بالعرف ، وذلك يقتضى الوجوب ، قيل : وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة أفعل . ولما كان هذا السيان يحتمل الخصوصية عقبه المصنف بلفظ آخر دال على أنه لمعوم الأمة ، وهو من رواية شعبة عن حمرو بن دينار أيضا بلفظ : أن النبي ﷺ قال : أمرنا ، وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه عن النبي ﷺ إما سمعا منه وإما بلاغا عنه ، وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ : إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب ، الحديث ، وهذا يرجح أن التون في أمرنا نون الجمع ، والآراب بالمد جمع إرب بكسر أوله وإسكان ثانيه وهو الفص ، ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضى الله عنه . **قوله** ( ولا يكف شعرا ولا ثوبا ) جملة معترضة بين الجملة وهو قوله : سبعة أعضاء ، والمفسر وهو قوله : الجبهة الخ ، وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ : ولا نكفت الثياب والشعر ، والكفت بمناء في آخره هو الضم وهو بمعنى الكف . والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره ، وظاهره يقتضى أن النهي عنه في حال الصلاة ، وإليه جنح الداودي ، وترجم المصنف بعد قليل : باب لا يكف ثوبه في الصلاة ، وهو تؤيد ذلك ، ورده عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور ، فأنهم كرهوا ذلك للصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها ، واتفقوا على أنه لا يفسد الصلاة ، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة ، قيل : والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر . **قوله** ( الجبهة ) زاد في رواية ابن طاوس عن أبيه في الباب الذى يليه : وأشار بيده على أنفه ، كأنه ضمن أشار معنى أمر بتشديد الرأ فذلك عداه بعلى دون إلى ، ووقع في العمدة بافظ الى ، وهو في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره : قال ابن طاوس : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد ، فهذه رواية مفسرة ، قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع ، وقال ابن دقيق العيد : قيل معناه أنهما جمعا كمضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية ، قال : وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكتبني بالسجود على الأنف كما يكتبني بالسجود على بعض الجبهة ، وقد احتج بهذا لإبي حنيفة في الاكتفاء بالسجود على الأنف ، قال : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كمضو واحد ، فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذى دل عليه الأمر ، وأيضا فإن الإشارة قد لا تعين المشار اليه فانها إنما تتعلق بالجبهة لاجل العبادة ، فاذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يعين المشار اليه بقينا ، وأما العبارة فانها معينة لما وضعت له فتقدمه أولى انتهى . وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية ، وكأنه أخذ من قول الشافعي في : الأم ، إن الاختصار على بعض الجبهة يكره ، وقد ألومهم بعض الحنفية بما تقدم ، ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجوز السجود على الأنف وحده ، وذهب الجمهور إلى أنه يجوز على الجبهة وحدها ، وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم

يجب أن يجمعها وهو قول الشافعي أيضا . قوله ( واليدين ) قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلاثا يدخل تحت المتن من اقتراش السبع والكلب انتهى . ووقع بلفظ الكفين ، في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم . قوله ( والرجلين ) في رواية ابن طاروس المذكورة ، وأطراف القدمين ، وهو ميب للمراد من الرجلين ، وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بيباب . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأجزاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غيرها بحديث المسعودي صلواته حيث قال فيه « ويمكن جهته » قال : وهذا غاية أنه مفهوم لقب ، والمنطوق مقدم عليه ، وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث « سجد وجهي » ، فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه ، وأضعف منه قولهم إن مسمى السجود يحصل بوضع الجهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبهي كأن يقال : أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأجزاء لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف مدة تقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة انتهى ، وفيه نظر فللخالف أن يقول : يخص لا بس الخف لأجل الرخمة . وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه في « باب السجود على الثوب في شدة الحر » قبيل أبواب استقبال القبلة ، وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف ، ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يسجد من خلف الإمام » ، و مراده منه هنا قوله في آخره « حتى يضع وجهه على الأرض » ، قال الكرماني : ومناسبة للترجمة من حيث أن العادة أن يضع الجهة إنما هو باستعانة الأعظم الستة غالبا انتهى . والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالانقصار على الجهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأجزاء السبعة ، بل الانقصار على ذكر الجهة أما لكونها أشرف الأجزاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره . وقيل : أراد أن يبين أن الأمر بالجهة للوجوب وغيرها للندب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والاولى أليق بتصرفه

### ١٣٤ - باب السجود على الأنف

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَثَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ - وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ . وَلَا تَسْكَنْتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ »

قوله ( باب السجود على الأنف ) أورد فيه حديث ابن عباس وهو ابن عابد ( عن عبد الله بن طاروس عن أبيه ) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل . قوله فيه ( على سبعة أعظم ، على الجهة ) قال الكرماني : « على » الثانية بدل من الأولى التي في حكم الطرح ، أو الأولى متعلقة بنحو حاصل أي اسجد على الجهة حال كون السجود

على سبعة أعضاء

## ١٣٥ - باب السجود على الأنف والسجود على الطين

٨١٣ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** قنم عن يحيى عن أبي سلمة قال : انطلقت إلى أبي سعيد الخدري قلت ألا تخرج بنا إلى النخل نتحدث ؟ فخرج . فقال « قلت حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ؟ قال : اعتكف رسول الله ﷺ عشر الأول من رمضان واعتكفنا معه ، فأتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . فاعتكف العشر الأوسط فاعتكفنا معه ، فأتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . قام النبي ﷺ خطيباً صبيحة عشرين من رمضان فقال : من كان اعتكف مع النبي ﷺ فليرجع فاني أريت ليلة القدر ، وإنى نسيتها ، وإنها في النحر الأخير في وتر ، وإنى رأيت كائى أسجد في طين وماء . وكانت سقوف المسجد جريد النخل وما يرمى في السماء شيئاً ، فجاءت قرعة فأمطرنا ، فصلى بنا النبي ﷺ حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله ﷺ وأرنبته تصديق رؤياه »

**قوله** (باب السجود على الأنف في الطين) كذا للكثر ، وللمستمل السجود على الأنف والسجود على الطين ، والاول أنسب لثلاث يلزم التكرار ، وهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود عذر الطين الذي أثر فيه ، ولا حجة فيه لمن استدل به على جواز الاكتفاء بالأنف لأن في سياقه أنه سجد على جبهته وأرنبته ، فوضع أنه إنما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دال على وجوب السجود عليهما ولولا ذلك لصانها عن لوث الطين قاله الخطابي ، وفيه نظر . وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جبهة الساجد من غبار الأرض ونحوه ، وسنذكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

## ١٣٦ - باب عقد الثياب وشدها

ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته

٨١٤ - **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عاقدين أزرم من الصغر على رقابهم ، قليل للنساء لا ترفن رموسكن حتى يستوي الرجال جلوساً »

**قوله** (باب عقد الثياب وشدها ، ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته) كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ، ووجه ادخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدها لا مع ارساها وسدّها ، أشار إلى ذلك الوين بن المنير . **قوله** (عن أبي حازم) هو ابن دينار ، وقد تقدم في «باب إذا كان الثوب ضيقاً» في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال «حدثني أبو حازم ، وقد تقدم الكلام على فوائد المتن هناك

## ١٣٧ - باب لا يَكْفُ شَعْرًا

٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْلَبَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ مَرْوَانَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ وَلَا شَعْرُهُ »  
 قَوْلُهُ ( باب لا يكف شعرا ) أى المصل ، و« يكف » ضبطناه فى روايتنا بضم الفاء وهو الراجح ، ويجوز الفتح ، والمراد بالشعر شعر الرأس ، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس اذا لم يكف أو يلف ، وجاء فى حكمة النهى عن ذلك أن غردة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة . وفى سنن أبي داود باسناد جيد أن أبا رافع رأى الحسن بن علي يصل قد غرذ صغيرته فى قفاه لخلها وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ذلك مقعد الشيطان ، وقد تقدم الكلام على جية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب

## ١٣٨ - باب لا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ

٨١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ ، لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا »  
 قَوْلُهُ ( باب لا يكف ثوبه فى الصلاة ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه

## ١٣٩ - باب التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

٨١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . يُتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ »

قَوْلُهُ ( باب التسبيح والدعاء فى السجود ) تقدم الكلام على هذه الترجمة فى باب الدعاء فى الركوع . قَوْلُهُ ( يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري . قَوْلُهُ ( يكثر أن يقول ) كذا فى رواية منصور وقد بين الأعمش فى روايته عن أبي الضمى كما سيأتى فى التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واظب عليه ﷺ ولفظه « ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه » ( إذا جاء نصر الله والفتح ) إلا يقول فيها ، الحديث . قيل اختار النبي ﷺ الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها انتهى . وليس فى الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضا ، بل فى بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه ﷺ كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها ، وفى رواية منصور بيان المحل الذى كان ﷺ يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود . قَوْلُهُ ( يتأول القرآن ) أى يفعل ما أمر به فيه ، وقد تبين من رواية الأعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور . ووقع فى رواية ابن السكن عن الثوري : قال أبو عبد الله يعنى قوله تعالى ( فسبح بحمد ربك ) الآية . وفى هذا تعيين أحد الاحتمالين فى قوله تعالى ( فسبح بحمد ربك ) لأنه يحتمل أن يكون المراد بسبح نفس الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح الذى هو التنزيه لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله سبحانه وتعالى ، فعلى هذا يكفى فى امتثال الأمر الاقتصار على الحمد

ويحتمل أن يكون المراد فسح متلبسا بالحمد فلا يمثل حتى يجمعهما وهو الظاهر ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث إباحة الدعاء في الركوع وإباحة التسييح في السجود ، ولا يعارضه قوله عليه السلام : « أما الركوع فظلموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء » ، قال : ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز ، وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بتكثير الدعاء لإشارة قوله « فاجتهدوا » ، والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ، ليس كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى . واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة « كان يكثر أن يقول ، صريح في كون ذلك وقع منه كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود » ، هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة ، وقال : فليتأمل . وهو عجيب ، فإن ابن دقيق العيد أراد بنى الكثرة عدم الزيادة على قوله « اللهم اغفر لي » ، في الركوع الواحد ، فهو قليل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه بالاجتهاد في الدعاء المشعر بتكثير الدعاء ، ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يعترض عليه بقول عائشة « كان يكثر » . ( تنبيه ) : الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد « أما الركوع الخ » ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفيه بعد قوله « فاجتهدوا في الدعاء » : فقم أن يستجاب لكم ، وقن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق . وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود ، وهو أيضا عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ، فاكثروا فيه من الدعاء ، والأمر بالكثرة في الدعاء في السجود يشمل الحث على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس « ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى تشبع نعله » ، أخرجه الترمذي ، ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطاء سؤله واستجابة المثني بتعظيم ثوابه . وسيأتي الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزلت فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق العيد على ظاهر الشرط في قوله « إذا جاء » ، وعلى قول عائشة « ما صلى صلاة بعد أن نزلت الا قال الخ » ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

#### ١٤٠ - باب الكثرة بين السجدين

٨١٨ - حدثنا أبو الثمان قال حدثنا حماد عن أيوب عن أبي قلابة « أن مالك بن الحويرث قال لأصحابه : ألا أنبئكم صلاة رسول الله ﷺ - قال وذلك في غير حين صلاة - فقام ، ثم ركع فكبر ، ثم رفع رأسه فقام هنيئة ، ثم سجد ، ثم رفع رأسه هنيئة - فصلى صلاة عمرو بن سلمة شيخنا هذا - قال أيوب : كان يفعل شيئا لم أرهم يفعلونه ، كان يقعد في الثالثة أو الرابعة »

٨١٩ - قال : فأتينا النبي ﷺ فأقننا عنده فقال : لو رجعت إلى أهليكم ، صلوا صلاة كذا في حين كذا ، صلوا صلاة كذا في حين كذا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكبركم »

٨٢٠ - حدثنا محمد بن عبيد الرحيم قال حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري قال حدثنا يسعير عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء قال « كان سجد النبي ﷺ ركوعه وقعوده بين السجدين »



قريباً من السواء»

٨٢١ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال «إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي ﷺ يصلي بنا - قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه - كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي»

**قوله** (باب المكث بين السجدين) في رواية الحموي بين السجود . **قوله** (ألا أنبشكم صلاة رسول الله ﷺ) الإنشاء بمدى بنفسه وبالباء ، قال الله تعالى (من أنبأك هذا) وقال (قل أنبشكم بخير من ذلكم) . **قوله** (قال) أي أبو قلابة (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت صلاة من المفروضة ، ويتعين حمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافلة لتزوية الصحابي عن التنفل حينئذ ، وليس في اليوم والليلة وقت أجمع على أنه غير وقت لصلاة من الخس إلا من طلوع الشمس إلى زوالها ، وقد تقدم هذا الحديث في باب الطمأنينة في الركوع ، وفي غيره . والغرض منه هنا قوله ثم رفع رأسه هنية ، بعد قوله ثم سجد ، لأنه يقتضي الجلوس بين السجدين قدر الاعتدال . **قوله** (قال أيوب) أي بالسند المذكور إليه . **قوله** (كان يقعد في الثالثة أو الرابعة) هو شك من الراوي ، والمراد منه بيان جلسة الاستراحة ، وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية ، فكانه قال : كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة ، والمعنى واحد فشك الراوي أيهما قال ، وسيأتي الحديث بعد باب واحد بلفظ «فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا» . **قوله** (فأتينا النبي ﷺ) هو مقول مالك بن الحويرث والفاء عاطفة على شيء محذوف تقديره أصلنا فأتينا ، أو أرسلنا قومنا فأتينا ونحو ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان ، وحديث البراء تقدم الكلام عليه في باب استواء الظهر في الركوع ، وحديث أنس تقدم الكلام عليه في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، وفي قوله في هذه الطريق قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه الخ ، إشعار بأن من خاطبهم كانوا لا يطلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لا يزال من تمسك بها بخلافه من خالفها ، وبالله المستعان

### ١٤١ - باب لا يفترش ذراعيه في السجود

وقال أبو حميد : سجد النبي ﷺ ووضع يديه غير مفترش ولا قابضهما

٨٢٢ - **حديث** محمد بن بشر قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن

مالك عن النبي ﷺ قال «اعتدلوا في السجود ، ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب»

**قوله** (باب لا يفترش ذراعيه في السجود) يجوز في «يفترش» على النهي والرفع على النفي وهو بمعنى النهي ، قال الزين بن المنير : أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد ، والمعنى من حديث أنس ، وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس هـ . والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود ، فإنه أخرج حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ «ولا يفترش» بدل ينسط . وروى أحمد

والترمذي وابن خزيمة من حديث جابر نحوه بلفظ ، اذا جحد أحدكم فليعتدل ولا يفترش ذراعيه ، الحديث ، ولمسلم عن عائشة نحوه . **قوله** ( وقال أبو حميد الخ ) هو طرف من حديث يأتي مطولا بعد ثلاثة أبواب . **قوله** ( ولا فاجهما ) أي بأن يضمنهما ولا يجافيهما عن جنبيه . **قوله** ( عن أنس ) في رواية أبي داود الطيالسي عند الترمذي وفي رواية معاذ عند الاسماعيل كلاهما عن شعبة التصريح بسماح قتادة له من أنس . **قوله** ( اعتدوا ) أي كونوا متوسطين بين الافتراش والقبض ، وقال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحمى المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا ، فانه هناك استواء الظهر والعنق ، والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعالي ، قال : وقد ذكر الحكم هنا مقرونا بطله ، فان التشبه بالاشياء الخسيسة يناسب حركة في الصلاة انتهى . والهيئة المنهى عنها أيضا مدمرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة . **قوله** ( ولا ينبط ) كذا للأكثر بنون ساكنة قبل الموحدة والحموى ، ينبط ، بمثابة بعد موحدة ، وفي رواية ابن عساكر بموحدة ساكنة فقط وعليها اقتصر صاحب العمدة ، وقوله ، انبساط ، بالنون في الأولى والثالثة وبالمثناة في الثانية وهي ظاهرة والثالثة تقديرها ولا ينبط ذراعيه فينبسط انبساط الكلب

### ١٤٢ - باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته ثم نهض

٨٢٣ - **حدثنا محمد بن الصباح** قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال أخبرنا مالك بن الحويرث اللبكي أنه رأى النبي ﷺ ، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً »

**قوله** ( باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته ) ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واضحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وأخذ بها الشافعي وطائفة من أهل الحديث ، وعن أحمد روايتان ، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ، ولم يستحبها الأكثر ، واحتج الطحاوي بخلاف حديث أبي حميد هنا فانه ساقه بلفظ ، فقام ولم يتورك ، وأخرجه أبو داود أيضا كذلك قال : فلما تخالفنا احتمل أن يكون ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فمعة لاجلها ، لا أن ذلك من سنة الصلاة ، ثم قسوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ، وتعقب بأن الاصل عدم العلة ، وبأن مالك بن الحويرث هو راوى حديث صلوا كما رأيتموني أصلي ، لحكاية اصفات صلاة رسول الله ﷺ داخله تحت هذا الأمر . ويستدل بحديث أبي حميد المذكور على عدم وجوبها فكأنه تركها لبيان الجواز ، وتمسك من لم يقل باستحبها بقوله ﷺ ، لا تبادروني بالقيام والقعود ، فاني قد بدنت ، فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب ، فلا يشرع إلا في حق من اتفق له نحو ذلك ، وأما الذكر الخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، فانها من جملة النهوض إلى القيام ، ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه يمزا اسكل عضو وضع ، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه ، وإنما يتم ذلك بان يجلس ثم ينهض قائما . به عليه ناصر الدين بن المنير في الحاشية ، ولم تتفق الروايات عن أبي حميد على نفي هذه الجلسة كما يفهمه صنيع الطحاوي ، بل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر ضنه بأثباتها ، وسباق ذلك عند الكلام على حديثه بعد ما بين إن شاء الله تعالى . وأما قول بعضهم : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته ، فيقوى أنه فعلها للحاجة فقيه نظر ، فان السنن المنفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف ، وإنما أخذ مجموعها عن مجموعهم

## ١٤٣ - باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة

٨٢٤ - **حدثنا** ثعلب بن أسيد قال **حدثنا** وهيب بن أيوب عن أبي قلابة قال « جاءنا مالك بن الحويرث فسلم بنا في مسجدنا هذا فقال : إني لأصل بكم وما أريد الصلاة ، ولكن أريد أن أريكُم كيف رأيتُ النبي ﷺ يصلي . قال أيوب : قلت لأبي قلابة وكيف كانت صلاته ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا - يعني هرو بن سيدة - قال أيوب : وكان ذلك الشيخ يُسمُّ التكبير ، وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ، ثم قام »

**قوله** ( باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ) أي ركعة كانت ، وفي رواية المستمل والكشميني من الركعتين أي الأولى والثالثة . **قوله** ( عن السجدة ) في رواية المذكورين في السجدة . وفي بعض نسخ أبي ذر من السجدة . وهي رواية الإسماعيل ، وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث ، والفرض أنه هنا ذكر الاعتدال على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس ، والإشارة إلى زد ما روى بخلاف ذلك ، فعند سعيد بن منصور باسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه **قال** كان ينهض على صدور قدميه ، وعن ابن مسعود مثله باسناد صحيح ، وعن إبراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه إذا نهض . فان قيل ترجم على كيفية الاعتدال ، والذي في الحديث اثبات الاعتدال فقط ، أجب الكرماني بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام ، فكانه أراد بالكيفية أن يقوم معتمداً عن جلوس لا عن سجود . وقال ابن شيد : أفاد في الترجمة التي قبل هذه اثبات الجلوس في الأولى والثالثة ، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض يتمكن ، بدليل الإتيان بحرف « ثم » الدال على المهلة وأنه ليس جلوس استيفاز ، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته ( ملخصاً ) ، وفيه شيء اذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً . وقيل يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لأنه افتعال من العمد والمراد به الانكاء وهو باليد ، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما

## ١٤٤ - باب يُكَبِّرُ وهو ينهض من السجدة

وكان ابن الزبير يُكَبِّرُ في نهضته

٨٢٥ - **حدثنا** يحيى بن صالح قال **حدثنا** فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال « صلى لنا أبو سعيد ، فجهز بالتكبير حين رَفَعَ رأسه من السجود وحين سجد وحين رَفَعَ وحين قام من الركعتين وقال : هكذا رأيتُ النبي ﷺ »

٨٢٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** حماد بن زيد قال **حدثنا** غيلان بن جبرير عن مطرف قال « صَلَّيْتُ أنا وعمران صلاة خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فكان إذا سجد كَبَّرَ ، وإذا رَفَعَ كَبَّرَ ، وإذا

ينفض من الركعتين كبراً . فلما سلم أخذ عمران يدي فقال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد ذكرتني هذا صلاة محمد ﷺ .

**قوله** ( باب يكبر وهو ينفض من السجدين ) ذهب أكثر العلماء إلى أن المصل يشرح في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع ، إلا أنه اختلف عن مالك في القيام إلى الثالثة من التشهد الأول ، فروى في الموطأ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم ، وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أول ، وفي المدونة : لا يكبر حتى يستوي قائماً . ووجه بعض أتباعه بأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه . وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ، ولا قائل منهم به (١).

**قوله** ( وكان ابن الزبير ) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . **قوله** ( صلى لنا أبو سعيد ) أي الحدرى بالمدينة ، وبين الاسماعيل في روايته من طريق يونس بن محمد عن قليح سبب ذلك ولفظه « اشتكى أبو هريرة - أو غاب - فصل أبو سعيد ، فجهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع ، الحديث ، وزاد في آخره أيضاً « فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك ، فقام عند المنبر فقال : اني والله ما أبالي . اختلفت صلاتكم أم لم تختلف ، إني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصل ، والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به ، وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم في « باب إتمام التكبير في الركوع » ، وكان أبو هريرة يصل بالناس في إمارة مروان على المدينة . وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوي قائماً كما تقدم عن الموطأ ، وأما ما تقدم في « باب ما يقول الإمام ومن خلفه » من حديثه بلفظ « وإذا قام من السجدين قال الله أكبر ، فيحمل على أن المعنى إذا شرع في القيام ، قال الزين بن المنير : أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير يجرى التبيين لحديثي الباب ، لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض . وقال ابن رشيد : في هذه الترجمة إشكال ، لأنه ترجم فيما مضى « باب التكبير إذا قام من السجود » ، وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض ، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة ، فكان ظاهراً للتكرار ويحمل قوله « من السجدين » على أنه أراد من الركعتين ، لأن الركعة تسمى سجدة مجازاً ، ثم استبعده ، ثم رجع أن المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين ينفض من السجدة الثانية بأنه إذا قعد على الوتر يكون تكبيره في الرفع إلى القعود ولا يؤخره إلى ما بعد القعود ، ويتوجه ذلك بأن الترجمتين اللتين قبله فيهما بيان الجلوس ، ثم بيان الاعتدال ، فبين في هذه الثالثة محل التكبير اهـ ملخصاً . ويحتمل أن يكون مراده بقوله « من السجدين » ما هو أعم من ذلك فيشمل ما قيل أولاً وثانياً ، ويؤيد ذلك اشتغال حديثي الباب على ذلك ، ففي حديث أبي سعيد « حين رفع رأسه من السجود وحين قام من الركعتين » وفي حديث عمران بن حصين « وإذا رفع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر » ، وأما أثر ابن الزبير فيمكن شموله الأمرين لأن النهضة تحتلها ، لكن استعمالها في القيام أكثر ، وهذا يرجع إلى محل الأول

(١) بنى من المالكية . ولا ريب أن السنة في ذلك التكبير حين ينفض إلى الثالثة مع رفع اليدين كما ثبت ذلك من حديث ابن

الذى استبعده ابن رشيد ، ولا بعد فيه فقد تقدم أن خلاف مالك إنما هو في النهوض من الركعتين بعد التشهد الأول . والكلام على حديث عمران بن حصين قد تقدم في باب إتمام التكبير في الركوع .

### ١٤٥ - باب سنة الجلوس في التشهد

وكانت أم الدرداء تجلس في صلاتها جلسة الرجل ، وكانت فقيهة

٨٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله أنه أخبره « أنه كان يرى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يترجع في الصلاة إذا جالس ، ففعلته وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني عبد الله بن عمر وقال : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني اليسرى ، فقلت : إنك تفعل ذلك ، فقال : إن رجلي لا تحيلاني »

٨٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سميد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء . وحدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء : أنه كان جالسا مع قنبر من أصحاب النبي ﷺ ، فذكرنا صلاة النبي ﷺ قال أبو محمد الساعدي « أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ ، رأيت إذا كبر جعل يديه جذاء منكسيتين ، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم قصر ظهره ، فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل قنبر مكانه ، فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضها ، واستقبل بأطراف أصابع رجله القليلة ، فإذا جالس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جالس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مئذنته » وتبع الليث يزيد بن أبي حبيب ، ويزيد بن محمد بن حنبل ، وابن حنبل عن ابن عطاء . قال أبو صالح عن الليث « كل قنبر » . وقال ابن المبارك عن يحيى بن أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن عمرو حدثه « كل قنبر »

**قوله** ( باب سنة الجلوس في التشهد ) أي السنة في الجلوس الهيئة الآتي ذكرها ، ولم يرد أن نفس الجلوس سنة . ويحتمل إرادته على أن المراد بالهيئة الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب والمندوب . وقال الزين بن المنير : ضمن هذه الترجمة ستة أحكام ، وهي أن هيئة الجلوس غير مطلق الجلوس ، والفرقة بين الجلوس للتشهد الأول والآخر وبينهما وبين الجلوس بين السجدين ، وأن ذلك كله سنة ، وأن لا فرق بين الرجال والنساء ، وأن ذا العلم يحتاج بعمله . وهذا الأخير إنما يتم إذا ضم أثر أم الدرداء إلى الترجمة ، وقد تقدم تقرير ذلك ، وأثر أم الدرداء المذكور وصله المصنف في التاريخ الصغير من طريق مكحول باللفظ المذكور ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه ، لكن لم يقع عنده قول مكحول في آخره ، وكانت فقيهة ، لجزم بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخاري لا من كلام مكحول ، فقال منطاي : القائل « وكانت فقيهة » هو البخاري فيما أرى . وتبعه شيخنا ابن الملقن فقال : الظاهر أنه

قول البخارى اهـ . وليس كما قال ، فقد رويناها تاما في مسند القرباني أيضا بسنده إلى مكحول ، ومن طريقة البخارى أن الدليل اذا كان عاما وعمل بعمومه بعض العلماء رجح به وإن لم يحتج به بمجرد ، وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى ، وعمل التسابى بمفرده ولو لم يخالف لا يحتج به ، وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك ، ولم يورد البخارى أثر أم الدرداء ليحتج به بل للثبوت . قوله ( عن عبد الله بن عبد الله ) أى ابن عمر ، وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكفى بكنيته . قوله ( أنه أخبره ) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عنه بلا واسطة ، وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل ممن بن عيسى وغيره عنه فيسـ بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله - القاسم بن محمد والد عبد الرحمن ، بين ذلك الاسماعيلي وغيره ، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ، ثم لقيه أو سمعه منه معه وثبته أبوه . قوله ( وثنى اليسرى ) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبوتها هل يجلس فوقها أو يتورك ، ووقع في موطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال : أراى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك فتبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية ابنه ، وإنما اقتصر البخارى على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لاقتضاء ذلك الرفع ، بخلاف رواية القاسم ، ورجح ذلك عنده حديث أبي حميد الفصل بين الجلوس الاول والثاني ، على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تخالف حديث أبي حميد لأن في الموطأ أيضا عن عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الاخير ، وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى ، فإذا حملت هذه الرواية على التشهد الاول ورواية مالك على التشهد الاخير اتنى عنهما التعارض ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد والله أعلم . قوله ( فقلت إنك تفعل ذلك ) أى التربع قال ابن عبد البر : اختلفوا في التربع في النافذة وفي الفريضة للبرص ، وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة باجماع العلماء ، كذا قال ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال : لأن أقعد على رخصتين أحب إلى من أن أقعد متربعا في الصلاة ، وهذا يشمر بتحريمه عنده ، ولكن المشهور عن أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة ، فلعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز لإثبات الكراهة . قوله ( ان رجلى ) كذا الأكثر ، وفي رواية حكاهما ابن التين : ان رجلاى ، ووجهها على أن إن بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال : رجلاى لا تحملانى ، أو على اللفظة المشهورة لفة بنى الحارث ، ولها وجه آخر لم يذكره ، وقد ذكرت الأوجه في قراءة من قرأ ( ان هذان لساحران ) . قوله ( لا تحملانى ) بتشديد النون ويجوز التخفيف ، قوله ( عن خالد ) هو ابن يزيد الجمحي المصري ، وهو من أقران سعيد ابن أبي هلال شيخه في هذا الحديث . قوله ( قال حدثنا الليث ) قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور . والحاصل أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الاولى اثنين ، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة ، وي زيد ابن أبي حبيب مصرى معروف من صفار التابعين ، وي زيد بن محمد رفيقه في هذا الحديث من بنى قيس بن مخزوم بن المطلب مدنى سكن مصر ، وكل من فوقهم مدنى أيضا ، فالسناد دائر بين مدنى ومصرى . وأردف الرواية النافذة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث ، وربما وقع لهم ضد ذلك لعنى مناسب . قوله ( أنه كان جالسا في نفر من

أصحاب رسول الله ﷺ) في رواية كريمة د مع نفر ، وكذا اختلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ففي رواية عاصم عنه عند أبي داود وغيره د سمعت أبا حميد في عشرة ، ، وفي رواية هشيم عنه عند سعيد بن منصور د وأيت أبا حميد مع عشرة ، ، ولفظ د مع ، يرجع أحد الاحتمالين في لفظ د في ، لأنها محتملة لأن يكون أبو حميد من العشرة أو زائدا عليهم ، ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد ، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك . وزعم ابن القطان تبعاً للطحاوي أنه غير متصل لأميرين : أحدهما أن عيسى بن عبد الله ابن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو دارود وغيره ، ثانيهما أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه . والجواب عن ذلك : أما الأول فلا يضر الثقة المصرح بسامعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة ، إما لزيادة في الحديث ، وإما ليثبت فيه ، وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسامعه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد ، وأما الثاني فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ إن أبا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه على وكان قتل على سنة أربعين وإن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فلم هذا لم يدرك أبا قتادة ، والجواب أن أبا قتادة اختلف في وقت موته ، فقيل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلما عمده له يمكن ، وعلى الأول فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم ، أو الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطاً لأن غيره عن رواه معه عن محمد ابن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه . (فائدة) : سمي من النفر المذكورين في رواية فليح عن عباس ابن سهل مع أبي حميد أبو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما أحمد وغيره ، وسمى منهم في رواية عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدله أبو هريرة أخرجهما أبو داود وغيره ، وسمى منهم في رواية ابن إسحق عن عباس عند ابن خزيمة ، وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي أبو قتادة ، وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم ، ولم أقف على تسمية الباقيين . وقد اشتمل حديث أبي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة ، وسأبين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسباً كل زيادة إلى مخرجها إن شاء الله تعالى ، وقد أشرت قبل إلى مخارج الحديث ، لكن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد اصفة الصلاة بالقول ، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حنبل ، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل ، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فخكى أن أبا حميد وصفها بالفعل ولفظه عند الطحاوي وابن حبان د قالوا فأرنا ، فقام يصلي وهم ينظرون ، فبدأ فكبر ، الحديث . ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل ، وهذا يؤيد ما جمعنا به أولاً ، فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حميد ، فكأن محمد بن عطاء هو وعباس حكاية أبي حميد بالقول فحملها عنه من تقدم ذكره ، وكان عباساً شهدها وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عطاء فحدث بها كذلك ، وقد وافق عيسى أيضاً عنه عطاء بن خالد أكنه أباهم عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضاً ، ويقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن إسحق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضاً والله أعلم . قوله (أنا كنت أحفظكم) زاد

عبد الحميد ، قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له اتباعا - وفي رواية الترمذي أنبأنا - ولا أقدمنا له صحبة ، وفي رواية عيسى بن عبد الله ، قالوا فكيف ؟ قال : أتبع ذلك منه حتى حفظته ، زاد عبد الحميد ، قالوا فأعرض ، وفي روايته عند ابن حبان ، استقبل القبلة ثم قال : الله أكبر ، ، وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء . قوله ( جعل يديه حذو منكبيه ) زاد ابن إسحق ، ثم قرأ بعض القرآن ، ونحوه لعبد الحميد . قوله ( ثم مصر ظهره ) بالهاء والمصاد المهمة المفتوحين أى أنشأه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي ، وفي رواية عيسى ، غير مفتح رأسه ولا مصوبه ، ونحوه لعبد الحميد ، وفي رواية فليح عند أبي داود ، فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه فتجافى هن جنبيه ، وله في رواية ابن أبي شيبة عن يزيد بن أبي حبيب ، وفرج بين أصابعه ، . قوله ( فإذا رفع رأسه استوى ) زاد عيسى عند أبي داود ، فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه ، ، ونحوه لعبد الحميد وزاد ، حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا . قوله ( حتى يعود كل قار ) الفقار بفتح الفاء والقاف جمع فقارة وهي عظام الظهر ، وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز . وقال ابن سيده : هي من الكاهل إلى السج ، وحكى ثعلب عن نوادر ابن الأعرابي أن عدتها سبعة عشر . وفي أمالي الزجاج : أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي : هي خمس وعشرون ، سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في أطراف الاضلاع ، وحكى في المطالع أنه وقع في رواية الاصيل بفتح الفاء ولا بن السكن يكسرهما ، والصواب بفتحهما ، وسيأتي ما فيه في آخر الحديث ، والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفي رواية هشيم عن عبد الحميد ، ثم يمكث قائما حتى يقع كل عظم موضعه ، . قوله ( فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ) أى لهما ، ولابن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن سهل ، غير مفترش ذراعيه ، قوله ( ولا قابضهما ) أى بأن يضمهما إليه ، وفي رواية عيسى ، فإذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء . منها ، وفي رواية عتبة المذكورة ، ولا حامل بطنه على شيء . من نخذه ، وفي رواية عبد الحميد ، جاني يديه عن جنبيه ، وفي رواية فليح ، ونهى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه ، وفي رواية ابن إسحق ، فأعول على جنبيه وراحته وركبتيه وصدور قدميه حتى رأيت يياض إبطيه ما تحت منكبيه ، ثم ثبت حتى اطمأن كل عظم منه ، ثم رفع رأسه فأعتدل ، وفي رواية عبد الحميد ، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ونحوه في رواية عيسى بلفظ ، ثم كبر لجلس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد ، وهذا يخالف رواية عبد الحميد في صفة الجلوس ، ويقوى رواية عبد الحميد ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ ، كان إذا جلس بين السجدين افتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، أرده مختصرا هكذا في كتاب الصلاة له ، وفي رواية ابن إسحق خلاف الروایتين ولفظه ، فأعتدل على عقبيه وصدور قدميه ، فإن لم يحمل على التعداد وإلا فرواية عبد الحميد أرجح . قوله ( فإذا جلس في الركعتين ) أى الأوليين ليتشهد ، وفي رواية فليح ، ثم جلس فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه ، وفي رواية عيسى بن عبد الله ، ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبيرة ، وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال : إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لا على محله ، ويكون معنى قوله ( إذا قام ، أى أودا القيام أو شرب فيه . قوله ( وإذا جلس في الركعة الآخرة الخ ) في رواية عبد الحميد ، حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها



التسليم ، وفي روايته عند ابن حبان ، التي تكون غائبة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر . زاد ابن إسحق في روايته ، ثم سلم ، وفي رواية عيسى عند الطحاوي ، فلما سلم سلم عن يمينه سلام عليك ورحمة الله وعن شماله كذلك ، وفي رواية أبي حاصم عن عبد الحميد عند أبي دأود وغيره ، قالوا - أي الصحابة المذكورون - صدقت ، هكذا كان يصل ، وفي هذا الحديث حجة قوية للشافعي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير ، وخالف في ذلك المالكية والحنفية فقالوا : يسوى بينهما ، لكن قال المالكية : يتورك فيما كما جاء في التشهد الأخير ، وعكسه الآخرون . وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه هدد الركعات ، ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثاني ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله في الركعة الأخيرة ، واختلف فيه قول أحمد ، والمشهور عنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإجماع وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والأخذ عن العلم من الفضل . وفيه أن كان ، تستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين . وفيه أنه كان يعني على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتفاعة عن النبي ﷺ وربما تذكره بعضهم إذا ذكر . وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفة الصلاة ظاهرة لمن تدبر ذلك وتفهمه . قوله ( وسمع الليث الخ ) إعلام منه بأن العنقة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع ، وهو كلام المصنف ، وهم من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير ، وقد وقع التصريح بتحديث ابن حلحلة ليزيد في رواية ابن المبارك كما سيأتي . قوله ( وقال أبو صالح عن الليث ) يعني بإسناده الثاني عن الزيديين ، كذلك وصله الطبراني عن مطلب بن شعيب وابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح . عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وهم من جزم بأن أبا صالح هنا هو ابن عبد الفقار الحراني . قوله ( كل فقار ) ضبط في روايةنا بتقديم القاف على الفاء ، وكذا للأصيلي ، وعند الباقيين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير ، لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء ، وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم القاف تصحيف ، وقال ابن التين : لم يتبين لي وجهه . قوله ( وقال ابن المبارك الخ ) وصله الجوزقي في جمعه وإبراهيم الحربي في غريبه وجمع الفرابي في صفة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الإسناد ، ووقع عندهم بلفظ « حتى يعود كل فقار مكانه » وهي نحو رواية يحيى بن بكير ، ووقع في رواية الكشميني وحده « كل فقار » واختلف في ضبطه فقبل بهاء الضمير وقبل بهاء التانيث أي حتى تعود كل عظمة من عظام الظهر مكانها ، والأول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره . وأما رواية يحيى بن بكير ففيها إشكال ، وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار ، والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها ، أو استعمل الفقار للواحد تجاوزا

١٤٦ - باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع

٨٢٩ - حدثنا أبو البيان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن هُرْمَن مولى بني عبد المطلب - وقال مرة : مولى ربيعة بن الحارث - أن عبد الله بن جُبَيْنَةَ وهو من أزد شنوءة ، وهو خليف لبني عبد مناف ، وكان من أصحاب النبي ﷺ ، « أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر ، فقام في الركعتين الأولتين لم

يُجْلِسُ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ،

[ الحديث ٨٢٩ - أخرجه في : ٨٢٠ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٣٣٠ ، ١٦٧٠ ]

قوله (باب من لم ير التشهد الاول واجبا لان النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع) قال الزين بن المنير : ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ، ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول باب لا يجب التشهد الاول ، وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال . وقد أشار الى معارضته في الترجمة التي نل هذه حيث أوردها بنظير ما أورده به الترجمة التي بعدها ، وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال : وعليه جلوس ، وهو محتمل أيضا ، وسيأتي الكلام على حديث التشهد ، وورد الامر بالتشهد الاول أيضا . ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجبا لرجع اليه لما سبجوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو ، ويعرف منه أن قول ناصر الدين بن المنير في الحاشية : لو كان واجبا لسبجوا به ولم يسارعوا الى الموافقة على الترك ، غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سبجوا به ، قال ابن بطلان : والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم تجبر فكذلك التشهد ، ولأنه ذكر لا يجبر به بحال فلم يجب كدعاء الافتتاح ، واحتج غيره بتقريره ﷺ الناس على متابعتها بعد أن علم أنهم أعمدوا تركه ، وفيه نظر . ومن قال بوجوبه الليث وإسحق وأحمد في المشهور وهو قول الشافعي ، وفي رواية عند الحنفية . واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلسا زيدت لم تكن الزيادة منزلة لذلك الواجب . وأجيب بأن الزيادة لم تعين في الأخيرين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض الاول والمزيد هما الركعتان الأولتان بتشهدهما ، ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان ، واحتج أيضا بأن من نعد ترك الجلوس الاول بطلت صلاته ، وهذا لا يرد لأن من لا يوجه لا يبطل الصلاة بتركه . قوله (التشهد) هو تفعل من تشهد ، سمي بذلك لاشتماله على النطق بشهادة الحق تغليبا لها على بقية أذكاره لشرفها . قوله (حدثني عبد الرحمن بن هرمز) هو الأعرج المذكور في الاسناد الذي بعده . قوله (مولي بن عبد المطلب وقال سره) أي الزهري (مولي ربيعة بن الحارث) ولا تنافي بينهما لانه مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، فذكره أولا بجده مواليه الأعلى وثانيا بمولاه الحقيقي . قوله (أزد شنوءة) بفتح الهمزة وسكون الواو بعدها مهملة ثم معجمة مفتوحة ثم نون مضمومة وهمزة مفتوحة وزن فعولة قبيلة مشهورة . قوله (حليف لبني عبد مناف) صواب لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره ، وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو إن شاء الله تعالى . قوله (قام في الركعتين الأوليين لم يجلس) أي للتشهد ، ووقع في رواية ابن عساكر : ولم يجلس ، بزيادة وار ، وفي صحيح مسلم فلم يجلس ، بالفاء ، وسيأتي في السهو كذلك ، قال ابن وشيد : إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد ، وهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة

#### ١٤٧ - باب التشهد في الأولى

٨٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ

ابن مُحَيِّنَةَ قَالَ : « صَلَّى بنا رسولُ اللَّهِ ﷺ المَظْمَرُ ، فقامَ وعابِه جُلوسٌ . فلما كان في آخِرِ صَلاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جالسٌ »

قوله ( باب التشهد في الأولى ) أى الجلسة الأولى من ثلاثية أو رباعية ، قال الكرمانى : الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول ، والثانية لبيان مشروعيتها ، أى والمشروعية أعم من الواجب والمنسوب . قوله ( بكر ) هو ابن مضر ، وعبد الله بن مالك ابن مُحَيِّنَةَ هو عبد الله بن مُحَيِّنَةَ المذكور في الاسناد الذى قبله ، ومُحَيِّنَةُ والدة عبد الله على المشهور فينبغى أن تثبت الألف في ابن مُحَيِّنَةَ إذا ذكر مالك ويعرب اعراب عبد الله . ( فائدة ) : لا خلاف في أن ألفاظ التشهد في الأولى كالتى في الأخيرة ، إلا ما روى الزهرى عن سالم قال : وكان ابن عمر لا يسلم في التشهد الأول ، كان يرى ذلك نسخا لصلاته . قال الزهرى : فاما أنا فأسلم ، يعنى قوله : السلام عليك أيها النبي - إلى - الصالحين ، هكذا أخرجه عبد الرزاق

### ١٤٨ - باب التشهد في الأخيرة

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ . فَانْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَانْصَبْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أُصَابَتْ كُلُّ عَيْدٍ لِلَّهِ صَالِحٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »

[ الحديث ٨٣١ - أطرافه في : ٨٣٥ ، ١٢٠٢ ، ٦٢٣٠ ، ٦٢٦٥ ، ٦٣٢٨ ، ٧٣٨١ ]

قوله ( باب التشهد في الأخيرة ) أى الجلسة الأخيرة ، قال ابن رشيد : ليس في حديث الباب تعيين محل القول ، لكن يؤخذ ذلك من قوله : « فإذا صلى أحدكم فليقل » فان ظاهر قوله : « إذا صلى » أى أتم صلاته ، لكن تَمُنَدُرُ الخُلُ على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام ، فلما تعين المجاز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة : قلت . وهذا التقرير على مذهب الجهم - في أن السلام جزء من الصلاة ، لا أنه للتحلل منها فقط ، والاشبه بتصريف البخارى أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتى قريباً . قوله ( عن شقيق ) في رواية يحيى الآتية بعد باب : « عن الأعمش حدثني شقيق » . قوله ( كنا إذا صلينا ) في رواية يحيى المذكورة : « كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة » ، ولابن داود عن مسدد شيخ البخارى فيه : « إذا جلسنا » ، ومثله للإسماعيل من رواية محمد بن خالد عن يحيى ، وله من رواية علي بن مسهر ، ولابن اسحق في مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش نحوه . قوله ( قلنا السلام على جبريل ) وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو : قلنا السلام على الله من عباده ، وكذا وقع للصف فيها ، وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فقال : قبل عباده ، وكذا للصف في الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو المشهور في أكثر الروايات

وبهذه الزيادة يتبين موقع قوله ﷺ « إن الله هو السلام » ، ولفظه في رواية يحيى المذكورة « لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام » . قوله (السلام على فلان وفلان) في رواية عبد الله بن نمير عن الاعمش عند ابن ماجه يعنون الملائكة ، وللإسماعيلي من رواية علي بن مسهر « فعمد الملائكة » ، ومثله للبراج من رواية محمد بن فضيل عن الاعمش بلفظ « فعمد من الملائكة ما شاء الله » . قوله (فالتفت) ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ، ونحوه في رواية حصين عن أبي وائا . وهو شقيق عند المصنف ، في أواخر الصلاة بلفظ « فسمعه النبي ﷺ فقال : قولوا ، لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحلل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه « فلما انصرف النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه » ، وفي رواية عيسى بن يونس أيضا « فلما انصرف من الصلاة قال » . قوله ( إن الله هو السلام ) قال البيضاوي ما حاصله : أنه ﷺ أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال ، فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكها ومعطيا . وقال الثوري شتى : وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على الحالات . وقال الخطابي : المراد أن الله هو ذر السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ واليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته اليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب . ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك . وقال النووي : معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، يعنى السالم من النقائص ، ويقال : المسلم أولياء وقيل المسلم عليهم ، قال ابن الأنباري أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها . قوله ( فإذا صلى أحدكم فليقل ) بين حفص في روايته المذكورة محل القول ، ولفظه « فإذا جلس أحدكم في الصلاة » ، وفي رواية حصين المذكورة « إذا قدم أحدكم في الصلاة » ، وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله « كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين ، وأن محمدا علم فواتح الخير وخواتمه فقال : إذا قدم في كل ركعتين فقولوا ، وله من طريق الأسود عن عبد الله « فقولوا في كل جلسة » ، ولابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله « علني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، وزاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله » ، وأخذت القشيد من في رسول الله ﷺ ولقنيه كلمة كلمة ، وللصنف في الاستئذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود « علني رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه كما يعلني السورة من القرآن » ، واستدل بقوله « فليقل » ، على الوجوب خلافا لمن لم يقل به كمالك ، وأجاب بعض المالكية بأن التسبيح في الركوع والسجود مندوب ، وقد وقع الأمر به في قوله ﷺ لما نزلت ( فسبح باسم ربك العظيم ) « اجعلوها في ركوعكم ، الحديث فكذلك التشهد ، وأجاب الكرماني بأن الأمر حقيقته الوجوب فيحمل عليه إلا إذا دل دليل على خلافه ، ولولا الإجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود لملأه على الوجوب انتهى . وفي دعوى هذا الإجماع نظر ، فإن أحمد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضا ، ورواية أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه ، وقد قدمنا ما فيه قبل بياب ، وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد ، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بأسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود « كنا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » . قوله ( التحيات ) جمع تحية ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك . وقال أبو سعيد الضرير : ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيا به الملك . وقال ابن قتيبة : لم يكن يحيا إلا الملك خاصة ، وكان لكل ملك تحية تخصه فلهذا جمعت ،

فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله . وقال الخطابي ثم البغوي : ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للشاء على الله ، فلماذا أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال : قولوا التحيات لله ، أي أنواع التعظيم له . وقال الهب الطبري : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقدم ذكرها ، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا . قوله ( والصلوات ) قيل المراد الجنس ، أو ما هو أعم من ذلك من الفرائض والنوافل في كل شريعة ، وقيل المراد العبادات كلها ، وقيل الدعوات ، وقيل المراد الرحمة ، وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات (١) المالية . قوله ( والطيبات ) أي ما طاب من الكلام وحسن أن يقضى به على الله دون ما لا يليق بصفاته بما كان الملوك يحيمون به ، وقيل الطيبات ذكر الله ، وقيل الاقوال الصالحة كالثناء والثناء ، وقيل الاعمال الصالحة وهو أعم ، قال ابن دقيق العيد : إذا حل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله ، وإذا حل على البقاء فلا شك في اختصاص الله به ، وكذلك الملك الحقيقي والعظمة التامة ، وإذا حلت الصلاة على العهد أو الجنس كان التقدير أنها لله واجبة لا يجوز أن يقصد بها غيره ، وإذا حلت على الرحمة فيكون معنى قوله « لله » أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتىها من يشاء . وإذا حلت على الدعاء فظاهر ، وأما الطيبات فقد فسرت بالاقوال ، ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى فتشمل الانمال والاقوال والادوصاف ، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الثواب . وقال القرطبي : قوله « لله » فيه تنبيه على الاخلاص في العبادة ، أي أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفًا على التحيات ، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والواو الاولى لمطف الجملة على الجملة ، والثانية لمطف المفرد على الجملة . وقال ابن مالك : إن جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لثلاث لمطف نعمت على منعمته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض ، وكل جملة مستقلة بفائدتها ، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو . قوله ( السلام عليك أيها النبي ) قال النووي : يجوز فيه وفيما بعده أي السلام حذف اللام وإثباتها والاثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين . قلت : لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام ، وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم ، قال الطبري : أصل سلام عليك سلمت سلاما عليك ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وعدل من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ، ثم التعمير لما للعهد التقديري ، أي ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والانبياء عليك أيها النبي ، وكذلك السلام الذي وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى إخواننا ، وإما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل واحد وعن مصدر وعلى من يتول عليك وعلينا ، ويجوز أن يكون للعهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى ( وسلام على عباده الذين اصطفى ) قال : ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير التسكرة انتهى . وحكى صاحب الاقليد عن أبي حامد أن التذكير فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المقدمة . وقال البيضاوي : عليهم أن يفردوه ﷺ بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم عليهم أن يخصصوا أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها أهم ، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين لإعلاما منه بأن الدعاء للؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم . وقال التوربشتي :

(١) في المخطوطة : العبادات ،

السلام بمعنى السلامة كاللقام والمقامة ، والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الاسم مبالغة ، والمعنى أنه سالم من كل صيب وآفة وقص وفساد ، ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أى سلت من المسكره ، وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى . فان قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منها عنه في الصلاة ؟ فالجواب أن ذلك من خصائصه ﷺ ، فان قيل ما الحكمة في المدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام على النبي فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين ، أجاب الطيبي بما محمله ، نحن تتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان عليه الصحابة . ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان : إن المصلين لما استفتحوا باب المذكرات بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم المحي الذي لا يموت ففرت أعينهم بالمناجاة فنبهوا على أن ذلك بواسطة في الرحمة وبركة متابعتهم فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه . وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه ﷺ فيقال بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، وهو عما يחדش في وجه الاحتمال المذكور ، ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال : وهو بين ظهرائنا ، فلما قبض قلنا السلام ، يعنى على النبي ، كذا وقع في البخارى ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والمراج والجوزقي وأبو نعيم الاصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ : قلنا قبض قلنا السلام على النبي ، بخذف لفظ يعنى ، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم ، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال السلام على النبي . قلت : قد صح بلاربيب وقد وجدت له متابعا قويا : قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حى : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي ، وهذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ عليهم التشهد فذكره قال فقال ابن عباس : إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي اذ كان حيا ، فقال ابن مسعود : هكذا علمنا وهكذا نعلم ، فظاهر أن ابن عباس قاله بحثا وأن ابن مسعود لم يرجع اليه ، لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والاسناد اليه مع ذلك ضعيف ، فان قيل لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر ؟ أجاب بعضهم بأن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشرى يستلزم النبوة ، لكن التصريح بهما أبلغ . قيل والحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذا وجدت في الخارج لنزول قوله تعالى ( اقرأ باسم ربك ) قبل قوله ( يا أيها المدثر قم فأنذر ) والله أعلم . قوله ( ورحمة الله ) أى إحسانه ، ( وبركاته ) أى زيادته من كل خير . قوله ( السلام علينا ) استدل به على استعجاب البداءة بالنفس في الدعاء وفى الترمذى مصححا من حديث أبي بن كعب : أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه ، وأصله في مسلم ، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في التنزيل . قوله ( عباد الله الصالحين ) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتتفاوت درجاته ، قال الترمذى الحكيم : من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسله الخلق في الصلاة فليكن عبدا صالحا وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفاكهاني : ينبغي

للصل أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ، بمعنى ليتوافق لفظه مع قصده . **قوله** ( فانكم إذا قلمتموها ) أي « وعلى عباد الله الصالحين ، وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد الخ ، وإنما قدمت للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك ، فعملهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصدّيقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع الكلم التي أوتينا ﷺ ، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مسعود « وإن محمدا علم فوائخ الخير وخواتمه » كما تقدم . وقد ورد في بعض طرقه سياق التشهد متواليا وتأخير الكلام المذكور بعد ، وهو من تصرف الرواة ، وسيأتي في أواخر الصلاة . **قوله** ( كل عبد لله صالح ) استدل به على أن الجمع المضاف والجمع المحلى بالالف واللام يعم ، لقوله أولا عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح . وقال القرطبي : فيه دليل على أن جمع التكسير للعموم ، وفي هذه العبارة نظر واستدل به على أن للعموم صيغة ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، قال : والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى ، لا للاقتصار عليه . **قوله** ( في السماء والأرض ) في رواية مسدد عن يحيى « أو بين السماء والأرض » والشك فيه من مسدد ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ « من أهل السماء والأرض » أخرجه الاسماعيل وغيره . **قوله** ( أشهد أن لا إله إلا الله ) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه « وحده لا شريك له » وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ . وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد « أشهد أن لا إله إلا الله » قال ابن عمر : زدنا فيها « وحده لا شريك له » وهذا ظاهره الوقف . **قوله** ( وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك ، وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره « وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال « بينا النبي ﷺ يعلم التشهد إذ قال وجل : وأشهد أن محمدا رسوله وعبده ، فقال عليه الصلاة والسلام : لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولا . قل : عبده ورسوله ، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل ، وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن « وأشهد أن محمدا رسول الله » ومنهم من حذف « وأشهد » ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود ، قال الترمذي : حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد ، وقال الزوار لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال : هو عندى حديث ابن مسعود ، وروى من نيف وعشرين طريقا ، ثم سرد أكثرها وقال : لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا هـ . ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ، وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ، ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره ، وأن الرواية عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي ﷺ تلقينا فروى الطحاوي من طريق الأسود بن يزيد عنه قال « أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقننيه كلمة كلمة ، وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه « علني رسول الله ﷺ التشهد وكفي بين كفيه » ولا بن أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن » وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وسأفه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي ، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم

ورجح أيضا بثبوت الواو في الصلوات والطيبات ، وهي تقتضي المغايرة بين المخطوف والمطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلا ، بخلاف ما إذا حذفت فانها تكون صفة لما قبلها ، وتعدد التناء في الاول صريح فيكون أولى ، ولو قيل إن الواو مقدرة في الثاني ، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية . ولاحد من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ عليه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم يتقل ذلك لغيره ، ففيه دلائل على مزبته . وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس : رويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلى لأنه أكملها . وقال في موضع آخر ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس : لما رأيته واسما وسمعت عن ابن عباس صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره ، وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح . ورجحه بعضهم بكونه مناسبا لفظ القرآن في قوله تعالى (تحية من عند الله مباركة طيبة) ، وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون اضبط لما روى ، أو بأنه أقدم من رواه ، أو بكون إسناده حديثه حجازيا وإسناده ابن مسعود كوفيا وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف ، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي « المباركات » لا تنافي رواية ابن مسعود ، ورجح الأخذ بها لكون أخذها عن النبي ﷺ كان في الأخير ، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه عليه للناس وهو على المنبر ولم ينكره فيكون إجماعا ، ولفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال « الواكيات » بدل المباركات وكأنه بالمعنى ، لكن أورد على الشافعي زيادة « بسم الله » في أول التشهد ، ووقع ذلك في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري عن عروة التي أخرجا مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفا ، وثبت في الموطأ أيضا عن ابن عمر موقوفا ووقع أيضا في حديث جابر المرفوع فتدبر به أيمن بن نابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه ، وحكم الحفاظ - البخاري وغيره - على أنه أخطأ في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طائوس وغيره عن ابن عباس . وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة . وقد ترجم البيهقي عليها « من استحب أو أباح التسمية قبل التحية » وهو وجه لبعض الشافعية وضعف ، ويدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره ، فإذا قد أحكم فليكن أول قوله التحيات لله ، الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده ، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره . ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر ، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح ، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقا غير واجب ، والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب عقائدهم . وقال الشافعي : هو فرض ، لكن قال : لو لم يزد رجل على قوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي الخ » كرهت ذلك له ولم أر عليه إعادة ، هذا لفظه في الام . وقال صاحب الروضة تبعا لاصله : وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الاصحاب إلى أنه .. فذكره ، لكنه قال : وأن محمدا رسول الله ، قال : وقوله ابن كعب والصيدلاني فقالا : وأشهد أن محمدا رسول الله ، لكن أسقطا « وبركاته » . وقد استشكل جواز حذف الصلوات ، مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك الطيبات ، مع جزم جماعة من الشافعية بأن المختصر



عليه هو الثابت في جميع الروايات ، ومنهم من وجه الحذف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس ، لكن يعكس على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت المعطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضى المفارقة . ( قائمة ) : قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضر بجميع المسلمين لان المصل يقول : اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا بد أن يقول في التشهد : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فيكون مقصرا بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها . واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقا للعباد مع حق الله ، وأن من تركها أخل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يحى . إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، . ( تنبيه ) : ذكر خلف في الاطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخارى عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم : حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الاعمش ومنصور وحماد عن أبي وائل ، وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعيم عن الاعمش به . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن يوسف بن سليمان وقال : أخرجه البخارى عن أبي نعيم فيما أرى اه . وبذلك جزم المزى في الاطراف ، ولم أره في شيء من الروايات التي اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة ولا عن أبي نعيم عن سيف ، نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم . بهذا الاسناد . والله أعلم

### ٩٤٩ - باب الدعاء قبل السلام

٨٣٢ - **حدثنا أبو اليان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة المات . اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف »

[ الحديث ٨٣٢ - أطرافه في : ٨٣٣ ، ٢٣٩٦ ، ٦٣٦٨ ، ٦٢٧٥ ، ٦٢٧٦ ، ٦٣٧٧ ، ٧١٢٩ ]

٨٣٣ - **وعن الزهري** قال أخبرني عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله ﷺ يستعيذ في صلاته من فتنة الدجال »

٨٣٤ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : علني دعاء أدعوه به في صلاتي . قال قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم »

[ الحديث ٨٣٤ - طرفاه في : ٢٣٩٦ ، ٧٣٨٨ ]

**قوله** (باب الدعاء قبل السلام) أى بعد التشهد ، هذا الذي يقاوم من ترتيبه ، لكن قوله في الحديث وكان يدعو في الصلاة ، لا تقييد فيه بما بعد التشهد . وأجاب الكرماني فقال : من حيث أن لكل مقام ذكرا مخصوصا فتمين أن

يكون محله بعد الفراغ من الكل ا هـ . وفيه نظر ، لان التعمين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الامر بالدعاء في السجود ، فكما أن السجود ذكرا مخصوصا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه . وأيضا فإن هذا هو ترتيب البخارى ، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ، لان قبل السلام يصدق على جميع الأركان ، وبذلك جزم الزين بن المنير وأشار اليه النووي ، وسأذكر كلامه آخر الباب . وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر - وهو ثاني حديث الباب - هذا يقتضى الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين - السجود أو التشهد - لانهما أمر فيهما بالدعاء . قلت : والذي يظهر لى أن البخارى أشار الى ما ورد في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل ، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم ايتخير من الدعاء ما شاء ، وسيأتى البحث فيه . ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج أخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جدا . قلت في المتن (١) كلها ؟ قال بل في التشهد الأخير ، قلت : ما هي ؟ قال : أعوذ بالله من عذاب القبر ، الحديث . قال ابن جريج : أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعا . ولمسلم من طريق محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعا : إذا تشهد أحدكم فليقل ، فذكر نحوه . هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه ، وأخرجه أيضا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بلفظ : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير ، فذكره ، وصرح بالتحديث في جميع الاسناد ، فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقا على غيره من الأدعية . وما ورد الإذن فيه أن المصلى يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام . قوله (من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه ، وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى . قوله (من قننة المسيح الدجال) قال أهل اللغة : القننة الامتحان والاختبار ، قال عياض : واستعمالها في العرف لكشف ما يكره ا هـ . وتطلق على القتل والإحراق والنسيمة وغير ذلك . والمسيح بفتح الميم وتخفيف المهملة المكسورة وآخره طاء مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه السلام ، لكن إذا أريد الدجال قيد به . وقال أبو داود في السنن : المسيح مثقل الدجال وعنقه عيسى ، والمشهور الاول . وأما ما نقل الفربري في رواية المستمل وسنده عنه عن خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين فهو رأى ثالث . وقال الجوهري : من قاله بالتخفيف فلمسحه الأرض ، ومن قاله بالتشديد فلكنونه مسح العين . وحكى بعضهم أنه قال بالحاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف . واختلف في تاليف الدجال بذلك فقيل : لأنه مسح العين وقيل لان أحد شقي وجهه خلق بمسوحا لعين فيه ولا حاجب ، وقيل لانه يمسح الأرض اذا خرج . وأما عيسى فقيل : سمي بذلك لانه خرج من بطن أمه مسحوا بالدهن ، وقيل لان ذكره مسح ، وقيل لانه كان لا يمسح ذا طامة إلا برى ، وقيل لانه كان يمسح الأرض بسياحته ، وقيل لان رجله كانت لا أخص لها ، وقيل للبسه المسوح ، وقيل هو بالعبرانية ماشيخا فمرب المسيح ، وقيل المسيح الصديق كما سيأتى في التفسير ذكر قائله ان شاء الله تعالى . وذكر شيخنا الشيخ محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها في

شرح المشاوق . **قوله** ( فتنة المحيا وفتنة الممات ) قال ابن دقيق العيد : فتنة المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الاقتتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعباذ بالله أمر الحاتمة عند الموت . وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لقرابته منه ، ويكون المراد بفتنة المحيا على هذا ما قبل ذلك ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقد صح معنى في حديث أسماء الآتي في الجنائز ، وإنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبا من فتنة الدجال ، ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله : عذاب القبر ، لأن العذاب مرتب عن الفتنة والسبب غير المسبب . وقيل أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال الصبر ، وبتفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة ، وهذا من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات ، وفتنة الدجال داخل تحت فتنة المحيا . وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفيان الثوري أن الميت إذا سئل : من ربك ، تراءى له الشيطان فيشير إلى نفسه أني أنا ربك فلماذا ورد سؤال الثابت له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة : كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان . **قوله** ( والمغرم ) أي الدين ، يقال غرم بكسر الراء أي أدا . قيل والمراد به ما يستدان فيجاء لا يجوز وفيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك . وقد استأذ **عليه السلام** من غلبة الدين . وقال القرطبي : المغرم الغرم ، وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم . والله أعلم . **قوله** ( فقال له قائل ) لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها : فقلت : يا رسول الله ما أكثر ما تستعذ الخ . **قوله** ( ما أكثر ) بفتح الراء على التعجب . وقوله ( إذا غرم ) بكسر الراء . **قوله** ( ووعد فأخلف ) كذا للاكثر ، وفي رواية الحموي : وإذا وعد أخلف ، والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالبا . **قوله** ( وعن الزهري ) الظاهر أنه معطوف على الإسناد المذكور ، فكأن الزهري حدث به مطولا ومختصرا ، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولا ورأيت باللفظ المختصر المذكور سندا ومتنا عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح . وقد استشكل دعاؤه **عليه السلام** بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر ، وأجيب بأجوبة : أحدها أنه قصد التعليم لأتمه ، ثانيها أن المراد السؤال منه لأتمه فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأتمى ، ثالثها سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار إليه وامتنال أمره في الرغبة اليه ، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات ، وفيه تحريض لأتمه على ملازمة ذلك لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فن لم يتحقق ذلك أخرى بالملازمة . وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه فلا إشكال فيه على الوجهين الأولين ، وقيل على الثالث : يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم إدراكه ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، الحديث . والله أعلم . **قوله** ( عن أبي الخير ) هو البرقي بالتحانية والراي المقترحين ثم نون ، والإسناد كله سوى طريقه مصريون ، وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير ، وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، هذه رواية الليث عن يزيد ومقتضاها أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه ، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث فإن لفظه عن أبي بكر قال : قلت يا رسول الله ، أخرجه البزار من طريقه . وخالف عمرو بن الحارث الليث لجمعه من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه

« عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : إن أبا بكر قال للنبي ﷺ ، هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ، ولا يصلاح هذا الاختلاف في صحة الحديث . وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في الدعوات وموصولة في التوحيد ، وكذلك أخرج مسلم الطريقين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلاً مبهماً ، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لهيعة . قوله ( ظلمت نفسي ) أى بعبادة ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ . وفيه أن الإنسان لا يعزى عن تقصير ولو كان صديقاً . قوله ( ولا ينفر الذنوب إلا أنت ) فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للبخسة ، وهو كقوله تعالى ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ) الآية ، فأثنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لوح بالأسر به كما قيل : إن كل شيء أنى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه . قوله ( مغفرة من عندك ) قال الطيبي : دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كله ، ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً لذلك العظم لأن الذى يكون من عند الله لا يحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين ، أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فاعله أنت ، والثاني - وهو أحسن - أنه إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى . وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي فقال : المعنى هب لي المغفرة تفضلاً وإن لم أكن لها أهلاً بعمل . قوله ( إنك أنت الغفور الرحيم ) هما صفتان ذكرتا ختلاً للكلام على جهة المقابلة لما تقدم ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لي ، والرحيم مقابل لقوله ارحمني ، وهى مقابلة مرتبة . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً استحباب طلب التعليم من العالم ، خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . ولم يصرح في الحديث بتعيين محله . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الباب الذى قبله ، قال : ولعله ترجح كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الأولى الجمع بينهما في المحلين المذكورين ، أى السجود والتشهد . وقال النووي : استدلال البخاري صحيح ، لأن قوله « في صلاتي » يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطن . قلت : ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لما عليهم التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ، ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك

### ١٥٠ - باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب

٨٣٥ - **حديثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن الأعمش حديثي شقيق عن عبد الله قال « كنّا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا : السلام على الله من عباده ، السلام على فلان وفلان ، فقال النبي ﷺ : لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام ، ولكن قولوا : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فانكم إذا قلتم أصاب كل عبد في السماء أو بين السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو »

قوله ( باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب ) يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب الذى قبله لا

يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه ، لقوله في آخر حديث التشهد ، ثم ليتخير ، والمنفي وجوبه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص ، وهذا واضح مطابق للحديث ، وإن كان التخيير مأمورا به . ويحتمل أن يكون المنفي التخيير ، ويحمل الأمر الوارد به على الندب ، ويحتاج إلى دليل . قال ابن رشيد : ليس التخيير في آحاد الشيء بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصفه . وقال الزين بن المنير : قوله « ثم ليتخير » وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيرا ما ترد للندب ، وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب ، وفيه نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله ، وذلك أنه سأل ابنه : هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا ، فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضا ، وقال ابن المنذر : لولا حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء » لقلت بوجوبها ، وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحطاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك ، واستدلوا على تدينيتها بحديث الباب مع دعوى الإجماع ، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر والشافعي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب . وأعجب من ذلك أنه صح عن ابن مسعود راوى حديث الباب ما يقتضيه ، فعند سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال : قال عبد الله يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بعد . وقد وافق الشافعي أحد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك ، وقال إسحق بن راهويه أيضا بالوجوب لكن قال : إن تركها ناسيا رجوت أن يجزئه ، فقيل إن له في المسألة قولين كاحد ، وقيل بل كان يراها واجبة لا شرطا . ومنهم من قيد تفرد الشافعي بكونه عنها بعد التشهد لافله ولا فيه حتى لو صلى على النبي ﷺ في أثناء التشهد مثلام يجزئ عنه . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم ليتخير من الدعاء أحجبه إليه فیدعو ) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه « فیدعو به » ونحوه النسائي من وجه آخر بلفظ « فليدع به » ، وإسحق بن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » ، وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ، ونحوه لمسلم بلفظ « من المسألة » ، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة ، قال ابن بطال : خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن ، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة ، والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث ، وعبارة بعضهم : ما كان مأثورا ، قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع ، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة ، واستثنى بعض الشافعية ما يقبض من أمر الدنيا ، قال أراد القاحش من اللفظ فحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز ، وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عمير بن سعد قال « كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يعلمنا التشهد في الصلاة ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم أني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم أني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون . ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، الآخرة حسنة ، ولا تنزلنا في النار » . قال ويقول : لم

يدع نبي ولا صالح بشئ. إلا دخل في هذا الدعاء. وهذا من المأثور غير مرفوع، وليس هو بما ورد في القرآن. وقد استدلل البيهقي بالحديث المتفق عليه، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه به، وبحديث أبي هريرة رفعه، وإذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله، الحديث وفي آخره، ثم يدعوه لنفسه بما بدله، هكذا أخرجه البيهقي. وأصل الحديث في مسلم. وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجهما مسلم.

### ١٥١ - باب من لم يمسح جبهته وأفقته حتى صلى

قال أبو عبد الله: رأيت الحميدي يفتي بهذا الحديث أن لا يمسح الجبهة في الصلاة

٨٣٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد الخدري

فقال: رأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين، حتى رأيت أثر الطين في جبهته

قوله (باب من لم يمسح جبهته وأفقته حتى صلى) قال الزين بن المنير ما حاصله: ذكر البخاري المستدل ودليله، ووكلا الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق الحميدي أو يخالفه، وإنما فعل ذلك لما يتطرق إلى الدليل من الاحتمالات، لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة، إذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح، ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسيا أو تركه عامدا لتصديق رؤياه، أو لكرهه لم يمسح بقاء أثر الطين في جبهته، أو لبيان الجواز، أو لأن ترك المسح أولى لأن المسح عمل وإن كان قليلا، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينض الاستدلال، لا سيما وهو فعل من الجلبليات لا من القرب. قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف، والحميدي هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعي. قوله (يحتج بهذا) فيه إشارة إلى أنه يوافقه على ذلك، ومن ثم لم يتعقبه، وقد تقدم ما فيه وأنه إن احتج به على المنع جملة لم يسلم من الاعتراض وأن الترك أولى. قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كثير. قوله (حتى رأيت أثر الطين) هو محمول على أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للوجود، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

### ١٥٢ - باب التسليم

٨٣٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا الزهرى عن هند بنت الحارث أن أم

سلمة رضى الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه، ومكث يسيرا قبل أن يقوم». قال ابن شهاب: فأرى - والله أعلم - أن مكثه لكي يند النساء قبل أن يدركهن من انصرف

من التويم

[الحديث ٨٣٧ - طرفاه ٨٤٩، ٨٥٠]

قوله (باب التسليم) أى من الصلاة، قيل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه، ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه «كان إذا سلم» لأنه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك، وقد قال ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلي، وحديث وتحليلها التسليم، أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح. أما حديث وإذا

أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته ، فقد ضعفه الحفاظ ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب

( تنبيه ) : لم يذكر عند التسليم ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التلميذين وذكر العقيلي وابن عبد البر أن حديث التسليم الواحدة معلول ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك

### ١٥٣ - باب يسلم حين يسلم الإمام

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب إذا سلم الإمام أن يسلم من خلفه

٨٣٨ - **حدثنا** حبان بن موسى قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيان قال « صلينا مع النبي ﷺ ، فسلمنا حين سلم »

**قوله** ( باب يسلم ) أي المأموم ( حين يسلم الإمام ) قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ الحديث ، وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يبتدئ السلام بعد ابتداء الإمام له ، فيشرع المأموم فيه قبل أن يتمه الإمام ، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يبتدئ السلام إذا أتمه الإمام ، قال : فلما كان محتملا للأمرين وكل النظر فيه إلى المجتهد انتهى ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط ، لأن اللفظ يحتمل الصورتين ، فأيهما فعل المأموم جاز ، وكأنه أشار إلى أنه يندب أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاعلا ببقاء وغيره ، ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر ، والآثر المذكور لم أقف على من وصله ، لكن عند ابن أبي شيبة عن ابن عمر ما يعطى معناه . وقد تقدم الكلام على حديث عتيان معلولا في أوائل الصلاة ، وأورده هنا مختصرا جدا . وفي الباب الذي يليه أتم منه ، وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك

### ١٥٤ - باب من لم ير رد السلام على الإمام ، واكتفى بتسليم الصلاة

٨٣٩ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع ، وزعم أنه عقل رسول الله ﷺ ، وعقل حجة مجها من دلو كان في دارهم

٨٤٠ - قال : سمعت عتيان بن مالك الأنصاري - ثم أحد بني سالم - قال « كنت أصلي لقومي بني سالم فأبى النبي ﷺ فقلت : إني أنكرت بعري ، وإن الشبول تحول بيني وبين مسجد قومي ، فوددت أنك جئت فصليت في بيتي مكانا حتى أخذته مسجدا . فقال : أفعل إن شاء الله . ففدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر معه بعد ما اشتد النهار فاستأذن النبي ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلي من بينك ؟ فأشار إلي من المكان الذي أحب أن يصلي فيه ، فقام فصمنا خلفه ، ثم سلم ، وسلمنا حين سلم »

**قوله** ( باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة ) أورد فيه حديث عتيان كما ذكرنا ، واعتماده فيه على قوله « ثم سلم وسلمنا حين سلم » فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل

بها من الصلاة وإما هي وأخرى معها ، فيحتاج من استحب تسليمة نائلة هل الإمام بين التسليمتين - كما نقوله المأثورة - إلى دليل خاص ، وإلى رد ذلك أشار البخاري ، وقال ابن بطال : أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية ، رقبه فله الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى . وفي هذا الظن بعد . والله أعلم . قوله ( وزعم ) الزعم يطلق على القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ، وينزل في كل موضع على ما يليق به ، والظاهر أن المراد به هنا الأول ، لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري فقوله ههنا مقبول . قوله ( من دلوك كانت في دارهم ) قال الكرماني : كانت صفة لموصوف محذوف أي من بثر كانت في دارهم ، ولفظ الدلو بدل عليه . وقال غيره : بل اللو يذكر ويؤنث فلا يحتاج إلى تقدير . قوله ( سمعت عتيان بن مالك الانصاري ثم أحد بنى سالم ) ينصب أحد عطفا على قوله الانصاري ، وهو بمعنى قوله الانصاري ثم السالمى ، هذا الذى يسكاد من له أدنى عارضة بعمرة الرجال أن يقطع به ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون عطفا على عتيان بمعنى سمعت عتيان ثم سمعت أحد بنى سالم أيضا ، قال : والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد ، فكأن محمودا سمع من عتيان ، ومن الحصين . قال : وهو بخلاف ما تقدم في « باب المساجد في البيوت » أن الزهري هو الذى سمع محمودا والحصين ، قال : ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزهري ومحمودا سمعا جميعا من الحصين ، قال : ولو روى برفع أحد بأن يكون عطفا على محمود لساغ ووافق الرواية الأولى ، يعنى فيصير التقدير : قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بنى سالم أى الحصين انتهى . وكان الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة « ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري وهو أحد بنى سالم ، فكأنه ظن أن المراد بقوله ثم أحد بنى سالم هنا هو المراد بقوله أحد بنى سالم هناك ، ولا حاجة لذلك ، فإن عتيان من بنى سالم أيضا ، وهو عتيان بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف ، وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على أنه من بنى سالم ، والأصل عدم التقدير في إدخال أخبرني بين ثم وأحد ، وعلى الاحتمال الذى ذكره إشكال آخر لانه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة ، أو أنها تعددت له ولعتيان ، وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحبة له ، بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة . وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في المرحم والتعديل ولم يذكر له شيئا غير عتيان بن مالك ، ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسله ، ولم يذكر أحد ممن صنف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم . قوله ( فلوددت ) أى فوافقه لوددت . قوله ( اشتد النهار ) أى ارتفعت الشمس . قوله ( فأشار إليه من المكان الذى أحب أن يصلى فيه ) قال الكرماني فاعل أشار النبي ﷺ ومن للتبويض ، قال : ولا ينافى ما تقدم أنه قال فأشرت له إلى المكان ، لا مكان وقوع الاشارتين منه ومن النبي ﷺ إما معا وإما سابقا وللاحقا . قلت : والذى يظهر أن فاعل أشار هو عتيان ، لكن فيه التقات ، إذ ظاهر السياق أن يقول : فأشرت الخ ، وهذا تتوافق الروايات . والله أعلم

### ١٥٥ - باب الذى كبر بعد الصلاة

٨٤١ - حدثنا إسحاق بن نصير قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عمرو أن

أبا عبد الله مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس رضى الله عنهما أخبره أن رفع الصوت بالذكر حين



يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ - كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ «

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ »

[الحديث ٨٤١ - طرقة في : ٨٤٢]

٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَبِيرِ »

٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا « ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْفَقِيمِ : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلُّ ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَلَمْ نُضَلَّ مِنْ أَمْوَالٍ يُحِبُّونَ بِهَا وَيَسْتَبِيرُونَ ، وَيُجَاهِدُونَ وَتَبْصَدُونَ . قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مِنْ سَبَقِكُمْ ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أُنْزِمَ بَيْنَ ظَهْرَيْنِي ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ : تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُسَكِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا : فَقَالَ بَعْضُنَا نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُحَمِّدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُسَكِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ . فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ، قَالَ : قَوْلُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كَلِمَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ »

[الحديث ٨٤٣ - طرقة في : ٦٣٣٩]

٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ « أَمِلْتُ عَلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - فِي كِتَابٍ إِلَى مُدَاوِيَةَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُدُودُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطٍ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ »

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهَِذَا عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّرَةَ عَنْ وَرَّادٍ بِهَِذَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : الْجَدُّ غِنَى

[الحديث ٨٤٤ - أطرافه في : ١٤٧٧ ، ١٤٠٨ ، ٥٩٧٥ ، ٦٣٣٠ ، ٦٤٧٣ ، ٦٦١٥ ، ٧٢٩٧]

قَوْلُهُ ( بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ) أورد فيه أولا حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أتم من الآخر ، وأغرب المزى لجعلهما حديثين ، والذي يظهر أنهما حديث واحد كما سنبينه . قَوْلُهُ ( أَخْبَرَنِي عَمْرُو ) هو ابن دينار المكي . قَوْلُهُ ( كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) فيه أن مثل هذا عند البخاري يحكم له بالرفع خلافا لمن شذ ومنع ذلك ، وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك ، وفيه دليل على جواز الجهر <sup>(١)</sup> بالذكر عقب الصلاة . قال الطبري : فيه الإبانة عن صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة . وتعبه ابن بطال بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من

(١) لو قال : على شريعة الجهر . لكننا أصح ، وانه أتم

السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في الواضحة ، أنهم كانوا يستحبون التكبير في العساكر عقب الصبح والعشاء تكبيرا عاليا ثلاثا ، قال : وهو قديم من شأن الناس . قال ابن بطال : وفي العتية ، من مالك أن ذلك محدث . قال : وفي السياق إشمار بأن الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قاله . قلت : في التقييد بالصحابة نظر ، بل لم يكن حينئذ من الصحابة إلا القليل ، وقال النووي : حمل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتا سيرا لأجل تعليم صفة الذكر ، لا أنهم داوموا على الجهر به ، واختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم . قوله ( وقال ابن عباس ) هو موصول بالاسناد المبدأ به (١) كافي رواية مسلم عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق به . قوله ( كنت أعلم ) فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب . قوله ( إذا انصرفوا ) أي أعلم انصرفهم بذلك أي برفع الصوت إذا سمعته أي الذكر ، والمعنى كنت أعلم بسماع الذكر انصرفهم . قوله ( حدثني علي ) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عينة وعمر هو ابن دينار . قوله ( كنت أعرف انقضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير ) وقع في رواية الحميدي عن سفيان بصيغة الحصر ، ولفظه وما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان ، واختلف في كون ابن عباس قال ذلك ، فقال عياض : الظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيرا ممن لا يواظب على ذلك ولا يلزم به ، فكان يعرف انقضاء الصلاة بما ذكر . وقال غيره : يحتمل أن يكون حاضرا في أواخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم ، وإنما كان يعرفه بالتكبير . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهر الصوت يسمح من بعد . قوله ( بالتكبير ) هو أخص من رواية ابن جرير التي قبلها ، لأن الذكر أعم من التكبير ، ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر أي بالتكبير ، وكأنهم كانوا يبدئون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسليم والتحميد ، وسيأتي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده . قوله ( قال علي ) هو ابن المديني المذكور وثبتت هذه الزيادة في رواية المستمل والكشميني ، وزاد مسلم في روايته المذكورة « قال عمرو - يعني ابن دينار - وذكرت ذلك لأبي معبد بعد فأنكره وقال لم أحدثك بهذا . قال عمرو : قد أخبرني قبل ذلك ، قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان كأنه نسيه بعد أن حدثه به انتهى . وهذا يدل على أن مسلما كان يرى صحة الحديث ولو أنكره رايه إذا كان الناقل عنه عدلا ، ولاهل الحديث فيه تفصيل : قالوا إما أن يحزم برده أو لا ، وإذا حزم فاما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فان لم يحزم بالرد كان قال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله (٢) لأن الفرع ثقة والاصل لم يظن فيه ، وإن حزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع بكون الاصل حديثه يستلزم تكذيب الاصل في دعواه أنه كذب عليه ، وليس قبول قول أحدهما بأولي من الآخر ، وإن حزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله . وأما الفقهاء فاختلفوا : فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول ، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحد لا يقبل قياسا على الشاهد ، وللإمام غفر الدين في هذه المسألة تفصيل نحو ما تقدم وزاد : فان كان الفرع مترددا في سماعه والاصل جازما بعدمه سقط لوجود التعارض ، وحصل كلامه أننا أنهما إن تساويا فالرد ، وإن رجح أحدهما عمل به ، وهذا الحديث من أمثله ، وأبعد من قال إنما نفي أبو

(١) كذا في الأصلين ولله « المبدوء به »

(٢) في حكاية الاتفاق نظر ، فقد حكى المؤلف في النسخة وشرحها والوزاقي في الألفية الخلاف في ذلك

معيد التحديث ولا يلزم منه نفي الاخبار ، وهو الذى وقع من عمرو ولا مخالفة ، وترده الرواية التى فيها ، فانكروا ، ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار ، ولان الفرق بين التحديث والاخبار إنما حدث بعد ذلك ، وفى كتب الأصول حكاية الخلاف فى هذه المسألة من الحنفية . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ، وسمى هو مولى أبى بكر بن عبد الرحمن وهما مديان ، وعبيد الله تابعى صغير ، ولم أقف لسمى على رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكبير عن الصغير ، وهما مديان وكذا أبو صالح . **قوله** ( جاء الفقراء ) سعى منهم فى رواية محمد بن أبى عاتفة عن أبى هريرة أبو ذر الغفارى أخرجه أبو داود وأخرجه جعفر الفريانى فى كتاب الذكر له من حديث أبى ذر نفسه ، وسمى منهم أبو الدرداء هند النساءى وغيره من طرق عنه ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة أنهم قالوا يا رسول الله ، فذكر الحديث ، والظاهر أن أبا هريرة منهم . وفى رواية النساءى عن زيد بن ثابت قال : أمرنا أن نسبح ، الحديث كما سيأتى لفظه ، وهذا يمكن أن يقال فيه إن زيد بن ثابت كان منهم ، ولا يمارضه قوله فى رواية ابن عجلان عن سعى عند مسلم . جاء فقراء المهاجرين ، لكون زيد بن ثابت من الانصار لاحتمال التغليب . **قوله** ( الدور ) بضم المهملة والمثلثة جمع دثر بفتح ثم سكون هو المال الكثير ، وه من ، فى قوله من الاموال ، للبيان ووقع عند الخطابى ، ذهب أهل الدور من الاموال ، وقال : كذا وقع الدور جمع دار والصواب الدور انتهى . وذكر صاحب المطالع عن رواية أبى زيد المروزى أيضا الدور . **قوله** ( بالدرجات العلى ) بضم العين جمع العليا . وهى تأنيث الاعلى ، ويحتمل أن تكون حسية والمراد درجات الجنات ، أو معنوية والمراد علو القدر عند الله . **قوله** ( والنعم المقيم ) وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو النعم العاجل ، فانه قل ما يصفو ، وإن صفا فهو بصدد الزوال . وفى رواية محمد بن أبى عاتفة المذكورة . ذهب أصحاب الدور بالاجور ، وكذا لمسلم من حديث أبى ذر ، زاد المصنف فى الدعوات من رواية ورقاء عن سعى ، قال كيف ذلك ، ونحوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سعى . **قوله** ( ويصومون كما نصوم ) زاد فى حديث أبى الدرداء المذكور ، ويذكرون كما نذكر ، وللبزار من حديث ابن عمر . صدقوا تصديقنا ، وآمنوا إيماننا . **قوله** ( ولهم فضل أموال ) كذا للاكثر بالاضافة ، وفى رواية الاصيل . فضل الاموال ، وللكشمينى . فضل من أموال . **قوله** ( يحجون بها ) أى ولا نهيح ، بشكل عليه ما وقع فى رواية جعفر الفريانى من حديث أبى الدرداء . ويحجون كما نهيح ، ونظيره ما وقع هنا ويجاهدون ، ووقع فى الدعوات من رواية ورقاء عن سعى . وجاهدوا كما جاهدنا ، لكن الجواب عن هذا الثانى ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماضى فهو الذى اشتركوا فيه وبين الجهاد المتوقع فهو الذى تقدر عليه أصحاب الاموال غالبا ، ويمكن أن يقال مثله فى الحج ، ويحتمل أن يقرأ . يحجون بها ، بضم أوله من الرباعى أى يعينون غيرهم على الحج بالمال . **قوله** ( ويتصدقون ) عند مسلم من رواية ابن عجلان عن سعى . ويتصدقون ولا تصدق ، ويعتقون ولا نعتق . **قوله** ( فقال ألا أحدثكم بما إن أخذتم به ) فى رواية الاصيل . بأمر إن أخذتم ، وكذا للاسماعيلى ، وسقط قوله . بما ، من أكثر الروايات ، وكذا قوله . به . وقد فسر الساقط فى الرواية الاخرى ، وفى رواية مسلم . أفلا أعلمكم شيئا ، وفى رواية أبى داود . فقال يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن . **قوله** ( أدركتم من سبقكم ) أى من أهل الاموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة ، والسبقة هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية ، قال الشيخ تقي الدين : والاول أقرب وسقط قوله . من سبقكم ، من رواية الاصيل . **قوله** ( وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم ) بفتح النون وسكون

التحتانية ، وفي رواية كريمة وأبى الوقت ظهرائه بالافراد ، وكذا للاسماهيلي . وعند مسلم من رواية ابن عجلان ، ولا يكون أحد أفضل منكم ، قيل ظاهره يخالف ما سبق لأن الإدراك ظاهره المساواة ، وهذا ظاهره الافضلية . وأجاب بعضهم بأن الإدراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق ، وعلى هذا فالتقرب بهذا الذكر راجع على التقرب بالمال . ويحتمل أن يقال : الضمير في كنتم للجمع من السابق والمذكور ، وكذا قوله : إلا من عمل مثل عملكم ، أى من الفقراء فقال الذكر ، أو من الأغنياء فتصدق ، أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن يشاركون الأغنياء في الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيرا من لا يتقرب بذكر ولا صدقة ، ويضد له قوله في حديث ابن عمر عند الزوار : أدركتم مثل فضلهم ، ولمسلم في حديث أبي ذر : أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة صدقة ، وبكل تكبيرة صدقة ، الحديث . واستشكل تساوى فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة فيه ، وأجاب الكرمانى بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة ، واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة . **قوله** ( تسبحون وتحمدون وتكبرون ) كذا وقع في أكثر الأحاديث تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير ، وفي رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة ، وفيه أيضا قول أبي صالح : يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ، ومثله لأبي داود من حديث أم الحكم ، وله من حديث أبي هريرة : تكبر وتحمّد وتسبح ، وكذا في حديث ابن عمر . وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها ، ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات : لا يضرك بأيمن بدأت ، لكن يمكن أن يقال : الأولى البداءة بالتسبيح لانه يتضمن نفي النقائص عن الباري سبحانه وتعالى ، ثم التحميد لانه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال . ثم التكبير إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال أن يكون (١) هناك كبير آخر . ثم يحتمل بالتأويل الدال على انفراد سبحاته وتعالى بجميع ذلك . **قوله** ( خلف كل صلاة ) هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في الدعوات وهى قوله : دبر كل صلاة ، ولجعفر الفريابي في حديث أبي ذر : دبر كل صلاة ، وأما رواية دبر ، فهى بضمين ، قال الأزهري : دبر الامر يعنى بضمين ودبره يعنى بفتح ثم سكون : آخره . وادعى أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجراحة ، ورد بمثل قولهم أعتق غلامه عن دبر ، ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة ، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرا بحيث لا يعد معرضا أو كان ناسيا أو متفائلا بما ورد أيضا بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضرك ، وظاهر قوله : كل صلاة ، يشمل الفرض والنفل ، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض ، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حلوا المطلقات عليها ، وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالزانية بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر أو لا ؟ محل النظر . والله أعلم . **قوله** ( ثلاثا وثلاثين ) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة ، وهو الذى فهمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه ، لكن لم يتابع سهيل على ذلك ، بل لم أر فى شئ من طرق الحديث كلها التصريح بأحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند الزوار واسناده ضعيف ، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد ، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف ومصدر والتقدير تسبحون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمّدون كذلك وتكبرون كذلك . **قوله** ( فاختلطنا بيننا ) ظاهره أن أبا هريرة هو

(١) كذا في الأصلين ، والصواب : أن لا يكون .

القائل ، وكذا قوله ، فرجعت اليه ، وأن الذي رجع أبو هريرة اليه هو النبي ﷺ ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة ، لكن بين مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي أن القائل ، فاختلفنا ، هو سمي ، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح ، وأن الذي خالفه بعض أهله ولغظه ، قال سمي : فحدثت بعض أهل هذا الحديث ، قال : وسميت ، فذكر كلامه . قال : فرجعت إلى أبي صالح ، وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب الصمد ، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة ، فانه أخرج الحديث عن قتبية بن الليث عن ابن عجلان ثم قال : زاد غير قتبية في هذا الحديث عن الليث ، فذكرها . والغير المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن الليث أو سعيد بن أبي مرزيم ، فقد أخرجه أبو حنيفة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان عن شعيب ، وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد ، وتبين بهذا أن في رواية عبيد الله بن عمر عن سمي في حديث الباب إدراجا ، وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المعتمر بن سليمان بالاسناد المذكور فلم يذكر قوله ، فاختلفنا الخ . قوله ( ونكبر أربعا وثلاثين ) هو قول بعض أهل سمي كما تقدم التنبيه عليه من رواية مسلم ، وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة ، وقد جاء مثله في حديث أبي الفراء عند النسائي ، وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوى ، ومثله لمسلم من حديث كعب بن عجرة ، ونحوه لابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شك بعض رواة في أنهم أربع وثلاثون ، ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة عند أبي داود ففيه . ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ ، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم ، ولجعفر القرياني في حديث أبي ذر ، قال النووي : ينبغي أن يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعا وثلاثين ويقول معها لا إله إلا الله وحده الخ . وقال غيره : بل يجمع بأن يختم مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إله إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث . قوله ( حتى يكون منهم كلن ) بكسر اللام تأكيداً للضمير المجرور . قوله ( ثلاث وثلاثون ) بالرفع وهو اسم كان ، وفي رواية كريمة والأصيلي وأبي الوقت ، ثلاثا وثلاثين ، وتوجه بأن اسم كان محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهم كلن ثلاثا وثلاثين ، وفي قوله : منهم كلن ، الاحتمال المتقدم : هل العدد للجميع أو المجموع ، وفي رواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجميع لكن يقول ذلك مجمعا ، وهذا اختيار أبي صالح . لكن الرواية الثابتة عن غيره الأفراد ، قال عياض : وهو أولى . ورجح بعضهم الجمع للاثنيان فيه بواو المطفف والذي يظهر أن كلام الأمرين حسن ، إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الفرد يحتاج إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك . سواء كان بأصابعه أو بفingersه . ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثلث . (فتبينان) : الاول وقع في رواية ورواه عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث . تسبحون عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا ، ولم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورواه هل ذلك لا عن سمي ولا عن غيره ، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع ، ثم ألغى الكسر . وبسكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي ﷺ . وقد وجدت لرواية العشر شواهد : منها عن علي عند أحمد ، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي ، وعن عبد الله بن عمرو عنده وعند أبي داود والترمذي ، وعن أم سلمة عند البزار ، وعن أم مالك الانصارية عند الطبراني . وجمع البغوي في شرح السنة . بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولا عشرا عشرا ثم إحدى عشرة إحدى عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير ، أو يفرق بافتراق الأحوال . وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر رآه ﷺ أمرم

أن يقولوا كل ذكر منها خمسا وعشرين ويبدأوا فيها لا إله إلا الله خمسا وعشرين ، ولفظ زيد بن ثابت : أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين ، فأتى رجل في منامه فقيل له : أمركم محمد أن تسبحوا - فذكره - قال : نعم . قال : اجعلوها خمسا وعشرين ، واجعلوها فيها التهليل . فلما أصبح أتى النبي ﷺ وأخبره فقال : فافعلوه ، أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ولفظ ابن عمر : رأى رجلاً من الأنصار فيما يرى النائم - فذكر نحوه وفيه - فقيل له سبح خمسا وعشرين واحداً خمسا وعشرين وكبر خمسا وعشرين وهلل خمسا وعشرين فذلك مائة . فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا كما قال ، أخرجه النسائي وجمعه الفريابي . واستنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة وإلا لكان يمكن أن يقال لهم : أضيفوا لها التهليل ثلاثا وثلاثين . وقد كان بعض العلماء يقول : إن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجاورة ذلك العدد ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : وفيه نظر ، لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة منزلة لذلك الثواب بعد حصوله ١٩ هـ . ويمكن أن يفرق الحال فيه بالنسبة ، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة ، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتجه القول الماضي . وقد بالغ القرافي في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً ، لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئاً للأدب ١ هـ . وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به ، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع . ويؤيد ذلك أن الأذكار المتعارفة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع المواصلة لاحتمال أن يكون للمواصلة في ذلك حكمة خاصة تقوت بفواتها . والله أعلم . (التنبيه الثاني) : زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمى : قال أبو صالح فرجع قراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلناه ففعلوا مثله ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سبيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرفاً منه ثم قال بمثل حديث قتبية ، قال : إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح : فرجع قراء المهاجرين . قلت : وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجا أخرجه جمعة الفريابي ، وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة حمولة ، وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر وفيه : فرجع القراء ، فذكره موصولاً لكن قد قدمت أن إسناده ضعيف . ورواه جمعة الفريابي من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء ورواه مهملتين عن أبي ذر وقال فيه فقال أبو ذر : يا رسول الله إنهم قد قالوا مثل ما نقول . فقال : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر ، فهل هذا لم يصح بهذه الزيادة لإسناد ، إلا أن هذين الطرفين يقرى بهما مرسل أبي صالح . قال ابن بطال عن المذهب : في هذا الحديث فضل الغنى نصاً لا تأويل ، إذا استوت أعمال للفقير والغني فيما اتقى الله عليهما ، فالغني حيث فضل عمل الخير من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير إليه . قال : وبدأ بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور ، ويختل

عن قوله في نفس الحديث ، إلا من صنع مثل ما صنعتم ، لجعل الفضل لفائلة كائنا من كان . وقال القرطبي : نأول بعضهم قوله ، ذلك فضل الله يؤتيه ، بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله ، فكأنه قال : ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا التأويل فيه بعد ، ولكن اضطره إليه ما يمارضه . وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يمارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس نأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم . قال : والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل ، وهذا لا شك فيه . وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل ؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى ، وإن فسر بالاشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر . وقال القرطبي : للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال ، ثالثها الأفضل الكفاف ، رابعها يختلف باختلاف الأشخاص ، خامسها التوقف . وقال الكرماني : قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى مجالها . وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلاء والنعم المقيم لهم أيضا لا نفى الزيادة عن أهل الدثور مطلقا . والذي يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة . ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي ﷺ أن متمنى الشيء يكون شريكا لفاعله في الاجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله لا حسد إلا في اثنتين ، فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتنى إذا كان صادق النية في الاجر سواء ، وكذا قوله ﷺ من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء ، فإن الفقراء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور ، فإذا استووا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافا إلى التقى ، فلعل ذلك يقاوم التقرب بالمال ، وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغنى على النعم بالمال ، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر ، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ، في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى . وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضول درجة الفاضل ، ولا يجيب بنفس الفاضل لئلا يقع الخلاف ، كذا قال ابن بطال ، وكأنه أخذه من كونه ﷺ أجاب بقوله ، ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه ، وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك . وفيه التوسعة في الغبطة ، وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم ، والفرق بينها وبين الحسد المذموم . وفيه المسابقة إلى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بانهم ، ولم ينكر عليهم ﷺ فيؤخذ منه أن قوله ، إلا من عمل ، عام للفقراء والأغنياء خلافا لمن أوله بغير ذلك . وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق . وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقيب الصلاة كما سيأتى في الدعوات لأنه في معناها ، ولأنها أوقات فاضلة يرتجى فيها إجابة الدعاء . وفيه أن العمل القاصر قد يساوى المتعدى خلافا لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقا ، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون إلا محمد بن يوسف وهو القرياني . قوله ( عن وراد ) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الاسماعيلي ، حدثني

وراد . قوله ( أمل على المغيرة ) أى ابن شعبة ( فى كتاب إلى معاوية ) كان المغيرة إذ ذاك أميرا على الكوفة من قبل معاوية وسيأتى فى الدعوات من وجه آخر عن وراد بيان السبب فى ذلك ، وهو أن معاوية كتب إليه : اكتب لى بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، وفى المصدر من رواية عبدة بن أبي لبابة عن وراد قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة . وقد قيدها فى رواية الباب بالمكتوبة فكان المغيرة فهم ذلك من فريضة فى السؤال واستدل به على العمل بالمسكوبة وإجرائها مجرى السماع فى الرواية ولو لم تقتزن بالاجازة وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد . وسيأتى فى القدر فى آخره أن ورادا قال : ثم وفدت بعد على معاوية فسمعتهم يأمر الناس بذلك ، وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور ، وإنما أراد استثبات المغيرة واحتج بها فى الموطن من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر : أيها الناس ، إنه لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع الله ، ولا ينفع ذا الجند منه الجند . من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين . ثم يقول : سمعته من رسول الله ﷺ على هذه الأرواد . قوله ( له الملك وله الحمد ) زاد الطبرانى من طريق أخرى عن المغيرة : يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير - إلى - قدير ، ورواه موقوفون . وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعیف ، لكن فى القول إذا أصبح وإذا أمسى . قوله ( ولا ينفع ذا الجند منك الجند ) قال الخطابي : الجند الغنى ويقال الحظ ، قال : و من ، فى قوله « منك » بمعنى البذل ، قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة بآنت على الطهيات<sup>(١)</sup>

ويدلنا بآنت لنا بدل ماء زمزم هـ . وفى الصحاح : معنى « منك » هنا عندك ، أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ، وإنما ينفعه العمل الصالح . وقال ابن التين : الصحيح عندي أنها ليست بمعنى البذل ولا عند ، بل هو كما نقول : ولا ينفعك منى شيء إن أنا أردتلك بسوء . ولم يظهر من كلامه معنى ، ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائى أو سطوى أو عذابى . واختار الشيخ جمال الدين فى المغنى الأول ، قال ابن دقيق العيد : قوله منك يجب أن يتعلق بـ ينفع ، وينبغى أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنع وما قاربه ، ولا يجوز أن يتعلق منك بالجند كما يقال حظى منك كشهد لأن ذلك نافع هـ . والجند مضبوط فى جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن ، أو الحظ . وحكى الراغب أن المراد به هنا أبو الآب ، أى لا ينفع أحدا نسبه . قال القرطبي : حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر وقال : معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبري . وقال القزاز فى توجيه إنكاره : الاجتهاد فى العمل نافع لأن الله قد دعا الخلق إلى ذلك ، فكيف لا ينفع عنده ؟ قال : فيجتمل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد فى طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة . وقال غيره : لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول ، وذلك لا يكون إلا بفضل الله ورحمته ، كما تقدم فى شرح قوله « لا يدخل أحدا منكم الجنة عمله » ، وقيل المراد على رواية الكسر السمي التام فى الحرص أو الاسراع فى الحرب . قال النووي : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان ، والمعنى لا ينجمه حظك منك ، وإنما ينجمه فضلك ورحمتك . وفى الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد

(١) فى طبعة بولاق « على الطهيات » ، والتصحيح من نسخة العرب (مادة طهية) ، ومن مخطوطة الرياض



ونسبة الافعال إلى الله والمنع والإعطاء. وتتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى امتثال الدين وإشاعتها . ( فائدة ) . اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة ، ولا راد لما قضيت ، وهي في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك ابن عمير بهذا الاسناد ، لكن حذف قوله ، ولا معطى لما منعت ، ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر كما سند ذكره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالاسناد المذكور أنه كان يقول الذكر المذكور أولا ثلاث مرات . قوله ( وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا ) وصله السراج في مسنده ، والطبراني في المعجم ، وابن حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك بن عمير : سمعت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب إلى معاوية ، فذكره . وفي قوله : كتب ، تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وراد ، لكنه كتب بأمر المغيرة وأملأه عليه . وعند مسلم من رواية عبدة عن وراد قال : كتب المغيرة إلى معاوية ، كتب ذلك الكتاب له وراد ، لجمع بين الحقيقة والمجاز . قوله ( وقال الحسن جد غني ) الأولى في قراءة هذا الحرف أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ، ويظهر ذلك من لفظ الحسن ، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالى ( وأنه تعالى جد ربنا ) قال : غني ربنا . وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها وهذا منها . ووقع في رواية كريمة : قال الحسن الجد غني ، وسقط هذا الأثر من أكثر الروايات . قوله ( وعن الحكم ) هكذا وقع في رواية أبي ذر التلميق عن الحكم مؤخرًا عن أثر الحسن ، وفي رواية كريمة بالعكس وهو الأصوب ، لأن قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك ، فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضا ، وكذلك أخرجه السراج والطبراني وابن حبان بالاسناد المذكور إلى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك إلا أنه قال فيه : وكان إذا قضى صلاته وسلم قال ، فذكره ، ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن وراد به

### ١٥٦ - باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم

٨٤٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** جرير بن حازم قال **حدثنا** أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه »

[ الحديث ٨٤٥ - أطرافه في : ١١٤٣ ، ١٣٨٦ ، ٢٠٨٥ ، ٢٢٩١ ، ٣٢٣٦ ، ٣٣٥٤ ، ٤٦٧٤ ، ٦٠٩٦ ، ٧٠٤٧ ]

٨٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحذبية - على أثر سماء كانت من الليلة - فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر : فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب . وأما من قال : ينوء كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب »

[ الحديث ٨٤٦ - أطرافه في : ١٠٣٨ ، ٤١٤٧ ، ٧٥٠٣ ]

٨٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ سَمِعَ زَيْدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا حَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ «أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنِّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاقٍ مَا أَنْتَظِرْتُمْ الصَّلَاةَ»

قَوْلُهُ (بَابُ يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلِمَ) أُرِدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ: أَحَدُهَا حَدِيثُ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ، وَسَيَاقُ مَطُولًا فِي أَوَاخِرِ الْجَنَازَاتِ: ثَانِيهَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَنْجَنِيِّ، وَسَيَاقُ فِي كِتَابِ الْإِسْتِسْقَاءِ. ثَالِثُهَا: حَدِيثُ أَنَسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَوَاقِيتِ وَفِي فَضْلِ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَمَاعَةِ. وَالْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ مُطَابِقَةٌ لِمَا تَرْجِمُ لَهُ، وَأَصْرَحَهَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَيْثُ قَالَ فِيهِ «فَلَمَّا أَنْصَرَفَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَلَمَعَنِي إِذَا صَلَّى صَلَاةً فَفَرَّغَ مِنْهَا أَقْبَلَ عَلَيْنَا، لِحُضُورِهِ أَنَّهُ لَا يَتَحَوَّلُ عَنِ الْقِبْلَةِ قَبْلَ فِرَاقِ الصَّلَاةِ. وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ «فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ»، بَاقِي فِيهِ نَحْوُ ذَلِكَ، وَسَيَاقُ سَمُرَةَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ يَوَاطِبُ عَلَى ذَلِكَ. قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي اسْتِقْبَالِ الْمَأْمُومِينَ أَنْ يُعْلِمَهُمْ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، فَقِيلَ هَذَا يَحْتَمِلُ عَيْنَ كَانٍ فِي مِثْلِ حَالِهِ ﷺ مِنْ قَصْدِ التَّعْلِيمِ وَالْمَوْعِظَةِ. وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِيهِ تَعْرِيفُ الدَّخَالِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ انْقَضَتْ، إِذَا لَوْ اسْتَمَرَ الْإِمَامُ عَلَى حَالِهِ لَأَوَّاهُمْ أَنَّهُ فِي التَّشْهَدِ مِثْلًا. وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: اسْتِدْبَارُ الْإِمَامِ الْمَأْمُومِينَ لِأَنَّهُ هُوَ لِحَقِّ الْإِمَامَةِ، فَذَا انْقَضَتْ الصَّلَاةُ زَالَ السَّبَبُ، فَاسْتَقْبَلَهُمْ حِينَئِذٍ يَوْفَعُ الْخِيَلَاءَ وَالزَّفَرُوعَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ. وَاقِعُهُ أَهْلُ

### ١٥٧ - بَابُ مُكَّتِ الْإِمَامُ فِي مُصَلَّاةٍ بَعْدَ السَّلَامِ

٨٤٨ - وَقَالَ لَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِیضَةُ. وَقَعَلَهُ الْقَاسِمُ، وَيُذَكِّرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَقْمُهُ: لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ. وَلَمْ يَصَحَّ»

٨٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ تَمَكَّثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لَكِي يَنْفُذُ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ الدُّعَاءِ»

٨٥٠ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَكَانَتْ مِنْ صَوَابِهَا - قَالَتْ «كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ وَقَالَ عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ مَمْبُودٍ مِنَ الْمَقْدَادِ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ - وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَوَّاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ. وَقَالَ ابْنُ

أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الرَّهْزِيِّ عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ . وَقَالَ الْإِسْثُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَوْلُهُ ( باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام ) أى وبعد استقبال القوم ، فيلثم ما تقدم ثم أن المكث لا يتقيد بحال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة ، ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه . قَوْلُهُ ( وقال لنا آدم الخ ) هو موصول . ( وما عابر بقوله ) قال لنا ، لكونه موقفا مغايرة بينه وبين الموقوف هذا الذى عرفته بالاستقراء من صحيحه . وقيل لأنه لا يقول ذلك إلا فيما حله مذاكرة ، وهو محتمل لكنه ليس بمطرد ، لاني وجدت كثيرا مما قال فيه . قال لنا ، في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة وحدثنا ، وقد روى ابن أبي شيبة أثر ابن عمر من وجه آخر عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر يصلي سبحة مكانه . . قَوْلُهُ ( وفعله القاسم ) أى ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وقد وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قال : رأيت القاسم وسالما يصليان الفريضة ثم يتطوعان في مكانهما . . قَوْلُهُ ( ويذكر عن أبي هريرة رفعه ) أى قال فيه : قال رسول الله ﷺ . قَوْلُهُ ( لا يتطوع الإمام في مكانه ) ذكره بالمعنى ، ولفظه عند أبي داود : أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ، ولا ين ماجه ، لذا صلى أحدكم ، زاد أبو داود يعنى في السبحة (١) والبيهقي : إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم ، الحديث . قَوْلُهُ ( ولم يصح ) هو كلام البخاري ، وذلك لضعف أسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه . وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال : لم يثبت هذا الحديث ، وفي الباب عن المغيرة بن شعبه مرفوعا أيضا بلفظ : لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول ، رواه أبو داود وإسناده منقطع ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال : من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه ، . وحكى ابن قدامة في المغنى ، عن أحمد أنه كره ذلك وقال : لا أعرفه عن غير علي ، فمكانه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة . وكان المعنى في كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة . وفي مسلم . عن السائب بن يزيد أنه صلى مع معاوية الجمعة فتنقل بعدها ، فقال له معاوية : إذا ضللت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تسلم أو تخرج . فان النبي ﷺ أمرنا بذلك ، ففي هذا إرشاد إلى طريق الأمن من اللباس ، وعليه تحمل الأحاديث المذكورة . ويؤخذ من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالا لأن الصلاة إما أن تكون مما يتطوع بعدها أولا يتطوع ، الأول اختلف فيه هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع ؟ وهذا الذى عليه عمل الأكثر ، وعند الحنفية يبدأ بالتطوع . وحجة الجمهور حديث معاوية . ويمكن أن يقال لا يمتنع الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر ، بل إذا تنهى من مكانه كفى . فان قيل : لم يثبت الحديث في التنجى ، قلنا : قد ثبت في حديث معاوية . أو تخرج ، وبترجيح تقديم الذكر المأثور بتقييمه في الأخبار الصحيحة بدبر الصلاة . وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام ، وتعقب بحديث : ذهب أهل الدثور ، فان فيه : تسبحون دبر كل صلاة وهو بعد السلام جزما ، فكذلك ما شابه . وأما الصلاة التي لا يتطوع بعدها فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يمتنع له مكان بل إن شاءوا انصرفوا وذكروا ، وإن شاءوا مكثوا وذكروا . وعلى الثاني إن كان للإمام عادة أن يعلمهم

أو يعظمهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعا ، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعا أو ينقل  
فيجمل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو ؟ الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية . ويحتمل  
إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلا للقبلة (١) من أجل أنها أليق بالدعاء ، ويجعل الأول على ما لو طال الذكر  
والدعاء . والله أعلم . **قوله** ( عن هند بنت الحارث ) هي تابعة ولا أعرف هنا راويا غير الزهري ، وهي من  
أفراد البخاري عن مسلم ، ونسأني الخلاف في نسبتها . **قوله** ( قال ابن شهاب ) هو الزهري ، وهو موصول بالاسناد  
المذكور . وقوله ( فزري ) بضم النون أي تظن . **قوله** ( من النساء ) زاد في باب التسليم ، من هذا الوجه . قبل  
أن يدركن من انصرف من القوم ، أي الرجال ، وهو لفظه في رواية يحيى بن قزعة الآتية بعد أبواب . **قوله** ( وقال  
ابن أبي مريم ) رويناه موصولا في الزهريات ، لمحمد بن يحيى النهلي قال : حدثنا سعيد بن أبي مريم ، فذكره .  
**قوله** ( من صواحبنا ) جمع صاحبة وهي لغة ، والمشهور صواحب كصوارب وضاربة ، وقيل هو جمع صواحب  
وهو جمع صاحبة . **قوله** ( كان يسلم ) أي النبي ﷺ ، وأفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه  
ﷺ . **قوله** ( وقال ابن وهب الخ ) وصله النسائي عن محمد بن سبرة عنه بالاسناد المذكور ولفظه : أن النساء كن إذا  
سدن قن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال . **قوله** ( وقال  
عثمان بن عمر ) سأنى موصولا بعد أربعة أبواب من طريقه . **قوله** ( وقال الزبيدي ) وصله الطبراني في مسند الشاميين  
من طريق عبد الله بن سالم عنه بتمامه ، وفيه : أن النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فإذا سلم قام النساء  
فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال . **قوله** ( وقال شعيب ) هو ابن أبي حمزة ، وابن أبي عتيق هو محمد بن  
عبد الله ، وروايتهما موصولة في الزهريات ، أيضا . ومراد البخاري ببيان الاختلاف في نسب هند وأن منهم من  
قال الفراسية نسبة إلى بني فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء آخره مهمله وهم بطن من كنانة ، ومنهم من قال القرشية  
فن قال من أهل النسب إن كنانة جماع قريش فلا مغايرة بين النسبتين ، ومن قال إن جماع قريش فهر بن مالك فيحتمل  
أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أن إحداها بالأصالة والآخرى بالمخالفة (٢) . وأشار البخاري برواية الليث  
الآخرية إلى الرد على من زعم أن قول من قال : القرشية - تصحيف من الفراسية ، لقوله فيه : هن امرأة من  
قريش ، وفي رواية الكشميهني : أن امرأة ، وقوله فيه : عن النبي ﷺ ، غير موصول لأنها تابعة كما تقدم ، وكأن  
التقصير فيه من يحيى بن سعيد وهو الانصاري ، وروايته عن ابن شهاب من رواية الأقران : وفي الحديث مراعاة  
الإمام أحوال المأمومين ، والاحتياط في اجتناب ما قد يفضي إلى المحذور . وفيه اجتناب مواضع التهم ، وكرامة  
مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت . ومقتضى التعلييل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط  
أن لا يستحب هذا المسك ، وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة ، أنه ﷺ كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول  
اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، أخرجه مسلم : وفيه أن النساء كن يحضرن الجماعة  
في المسجد ، وستأنى المسألة قريبا

( ١ ) المواب أن المصروع إقبال الإمام على المأمومين بوجهه بعد السلام والاستغفار وقول : اللهم أنت السلام الخ . مطلقا لا  
تقدم في الأحاديث الصحيحة . والله أعلم  
( ٢ ) كذا في المطبوعة والمخطوطة ، ولعله : بالمخالفة ،

## ١٥٨ - باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطم

٨٥١ - **حدثنا** محمد بن عبيد قال حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عتبة قال «صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم، ثم قام مسرعاً فتخطى رقبتي الناس إلى بعض حجرة نساؤه، ففزع الناس من سرعته، فخرج عليهم فرأى أنهم عجبوا من سرعته فقال: ذكرت شيئاً من تنبيء عندنا، فكرهت أن يحبسني، فأمرت بقسمته»

[الحديث ٨٥١ - أطرافه في: ١٢٢١، ١٤٣٠، ٦٣٧٥]

قوله (باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطم) الغرض من هذه الترجمة بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام. قوله (حدثنا محمد بن عبيد) أي ابن ميمون العلاف، وثبت كذلك في رواية ابن عساكر. قوله (عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكي. قوله (عن عتبة) هو ابن الحارث النوفلي، وللصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعيد أن عتبة بن الحارث حدثه. قوله (فسلم فقام) في رواية الكشمي «ثم قام». قوله (فزع الناس) أي خافوا، وكانت تلك عادتهم إذا وأوامه غير ما يهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم. قوله (فرأى أنهم قد عجبوا) في رواية أبي عاصم «فقلت أو قليل له، وهو شك من الراوي فإن كان قوله فقلت محفوظاً فقد تعين الذي سأل النبي ﷺ من الصحابة عن ذلك. قوله (ذكرت شيئاً من تنبيء) في رواية وروح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة «ذكرت وأنا في الصلاة»، وفي رواية أبي عاصم «تبرا من الصدقة، والتبر بكسر المثناة وسكون الذهبة الذي لم يصف ولم يضرب، قال الجوهرى: لا يقال إلا للذهب. وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى، وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الأباري عن الكسائي، وكذا أشار إليه ابن دريد. وقيل هو الذهب المسكور حكاها ابن سيده. قوله (يحسني) أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى. وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال: فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة. قوله (فأمرت بقسمته) في رواية أبي عاصم «فقسمته»، وفي الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب، وأن التخطي للحاجة مباح، وأن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها، وأن إنشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائزة لا يضرب، وفيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان، وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة

## ١٥٩ - باب الانتال والإنعراف عن اليمين والشمال

وكان أنس ينفذ عن يمينه وعن يساره، ويميب على من يتوختى - أو من يعمد - الاقتال من يمينه  
٨٥٢ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن سليمان عن عمارة بن عمار عن عمار بن الأسود قال: قال عبد الله ﷺ لا يحمل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره،

قوله (باب الانصراف عن اليمين والشمال) قال الزين بن المنير: جمع في الترجمة بين الانصراف والافتتال للاشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين المالك في مصلاه إذا انتقل لاستقبال المأمومين ، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها . قوله (وكان أنس بن مالك الخ) وصله مسدد في مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال : كان أنس ، فذكره وقال فيه : ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا ينقل إلا عن يمينه ويقول : يدور كما يدور الحمار ، وقوله : يتوخى ، بخاء معجمة مشددة أى يقصد ، وقوله (أو بعدد) شك من الراوى . قلت : وظاهر هذا الاثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال : سألت أنسا كيف أنصرف إذا جليت عن يميني أو عن يساري ؟ قال : أما أنا فأكثرت ما رأيت النبي ﷺ ينصرف عن يمينه ، ويجمع بينهما بأن أنسا عاب من يعتقد تحتم ذلك ووجوبه ، وأما إذا استوى الأمران لجهة اليمين أولى . قوله (عن سليمان) هو الاعمش . قوله (عن عمارة) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش : سمعت عمارة بن عبيد ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعي . قوله (لا يحمل) في رواية الكشي يهني : لا يجعل ، بزيادة نون التأکید . قوله (شيثا من صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الاعمش عند مسلم : جزءا من صلاته ، . قوله (يزى) بفتح أوله أى يعتقد ، ويجوز الضم أى بطن . وقوله (أن حقا عليه) هو بيان للجعل في قوله : لا يجعل ، . قوله (أن لا ينصرف) أى يرى أن عدم الانصراف حق عليه ، فهو من باب الغلب قاله الكرماني في الجواب عن ابتدائه بالنسكة . قال : أو لأن النسكة المخصوصة كالمعروف . قوله (كثيرا) ينصرف عن يساره) في روايه مسلم : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله ، فأما رواية البخارى فلا تعارض حديث أنس الذى أشرت اليه عند مسلم ، وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعل ، قال النووي : يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يفعل تارة هذا وتارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين . قلت : وهو موافق للاثر المذكور أولا عن أنس ، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر ، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد ، لأن حجرة النبي ﷺ كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي ﷺ وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس ، وبأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى . وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لأن حجرة النبي ﷺ كانت على جهة يساره كما تقدم . ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة ، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته . لكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الاحاديث المصرحة بفضل التيامن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة . قال ابن المنير : فيه ان المندوبات قد تقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لان التيامن مستحب في كل شيء أى من أمور العبادة ، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته ، والله أعلم

## ١٦٠ - باب ما جاء في الثوم النّبيّ والبصل والكراث

وقول النبي ﷺ « مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ البَصَلَ مِنْ الجَوْعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا »

٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا »  
[ الحديث ٨٥٣ - أطرافه في : ٤٢١٥ ، ٤٢١٧ ، ٤٢١٨ ، ٥٥٣١ ، ٥٥٣٢ ]

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَفْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا » .  
قُلْتُ : مَا يَمْنَى بِهِ ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ يَمْنَى إِلَّا بِنَيْتِهِ . وَقَالَ تَخْلُدُ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : إِلَّا تَنْتَهُ  
[ الحديث ٨٥٤ - أطرافه في : ٨٥٥ ، ٥٤٥٢ ، ٧٣٥٩ ]

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَمَّ عَطَاءٌ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَمَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَتَمَتَّزْ لَنَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَتَمَتَّزْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَتَمَتَّزْ فِي بَيْتِهِ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَتَذَكَّرُ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ، فَأُخِيرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ فَقَالَ : فَرَّبُوهَا - إِلَى بَعْضِ أَحْبَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ : كُلْ . فَإِنِّي أَنَا جِيءُ مِنْ لَا تُنَاجِي »

وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب « أَنَّى يَتَذَكَّرُ » قال ابن وهب : يعني طبقاً فيه خَضِرَاتٌ . ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدير ، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ « سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا : مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ ؟ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ - أَوْ - لَا يُصَلِّينَ مَعَنَا »  
[ الحديث ٨٥٦ - طرفه في : ٥٤٥١ ]

قوله ( باب ما جاء في الثوم ) هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد . وأما التراجم التي قبلها فكلها من صفة الصلاة . لكن مناسبة هذه للترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة ، ولهذا لم يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب ، لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة ، فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه البعض واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به عارض كأكل الثوم ، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان ، ومن تندب له في حالة دون حالة كالنساء ، فذكر هذه التراجم نختم بها صفة الصلاة . قوله ( الثوم ) بضم التاء المثناة ، ( والني ) بكسر النون وبعدها تحتانية ثم همزة وقد ندغم ، وتقييده بالنبي حمل منه للاحاديث المطلقة في الثوم على غير النصيغ منه . وقوله في الترجمة « والكراث » لم يقع ذكره في احاديث الباب التي ذكرها ، لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره ، وهذا أولى من

قول بعضهم إنه قاسه على البصل . ويحتمل أن يكون استنبط الكراث من عموم الحضرات فإنه يدخل فيها دخولا أولويا لأن راعته أشد . **قوله** ( وقول النبي ﷺ ) هو بكسر اللام ، وقوله ( من الجوع أو غيره ) لم أر التقييد بالجوع وغيره صريحا لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره ، فعند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال : نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث ، فقلبتا الحاجة ، الحديث . وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : لم تعد أن فتحت خيبر فوقمنا في هذه البقلة والناس جياع ، الحديث . وقال ابن المنير في الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بأكل الثوم في المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ، والمجذوم علته سماوية . قال : لكن قوله ﷺ : من جوع أو غيره ، يدل على التسوية بينهما انتهى . وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي ﷺ الخ فظنه لفظ حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخاري وتجزئه لذكر الحديث بالمعنى . **قوله** ( من أكل ) قال ابن بطلال هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله : من أكل ، لفظ لإباحة . وتعقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أى من وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحا أو غير مباح ، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت إليه عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه كما سيأتي **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر . **قوله** ( قال في غزوة خيبر ) قال الداودي أى حين أراد الخروج أو حين قدم . وتعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها ، قال ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر انتهى ، فكان الذي حمل الداودي على ذلك قوله في الحديث . فلا يقربن مسجدنا ، لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلماذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة ، لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه ﷺ عقب فتح خيبر فعلى هذا فقوله مسجدنا يريد به المكان الذي أعد ليصل فيه مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين أى فلا يقربن مسجد المسلمين . ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ : فلا يقربن المساجد ، ونحوه لمسلم وهذا يدفع قول من خصص النهى بمسجد النبي ﷺ كما سيأتي ، وقد حكاها ابن بطلال عن بعض أهل العلم ووهاء . وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهى للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد ؟ قال : لا بل في المساجد . **قوله** ( من هذه الشجرة يعنى الثوم ) لم أعرف القائل يعنى ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر . فقد رواه السراج من رواية يزيد بن الهادي عن نافع بدونها ولفظه : نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم يوم خيبر ، وزاد مسلم من رواية ابن نمير عن عبيد الله حتى يذهب ريحها . وفي قوله شجرة مجاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له نجيم ، وبهذا فمر ابن عباس وغيره قوله تعالى ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ ، ومن أهل اللغة من قال : كل ما ثبت له أرومة أى أصل في الأرض يخلف ما قطع منه فهو شجر . وإلا فنجم . وقال الخطابي : في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق اهـ . ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص ، فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والنخل ، فكل نخل شجر من غير عكس . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندي وأبو عاصم هو النبيلي وهو شيخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كما هنا . **قوله** ( يريد الثوم ) لم أعرف الذي فسره أيضا وأظنه ابن جريج فإن في الرواية التي تلي هذه عن الزهري عن عطاء الجزم ذكر الثوم . على أنه قد اختلف في سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ



« من أكل من هذه البقلة الثوم ، وقال مرة ، ومن أكل البصل والثوم والكراث ، ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح بن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذي قال ، وقال مرة ولفظه : قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر « الثوم والبصل والكراث » ، ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ « نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث » ، قال « ولم يكن يبلدنا يومئذ الثوم » ، هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبي الزبير . قلت : وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب اليهم ، حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثبت مقدمة على رواية النافي والله أعلم . قوله ( فلا يغشانا ) كذا فيه بصيغة النفي التي يراد بها النهي ، قال الكرماني : أو على لغة من يجري المعتل مجرى الصحيح ، أو أشيع الراوي الفتحة فظن أنها ألف . والمراد بالغشيان الاتيان ، أي فلا يأتينا . قوله ( في مسجدنا ) في رواية الكشميني وأبي الوقت « مساجدنا » بصيغة الجمع . قوله ( قلت ما يعني به ) لم أفق على تعيين القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسئول عطاء ، وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك ، وجزم الكرماني بأن القائل عطاء والمسئول جابر ، وعلى هذا فالضمير في « أراه » للنبي ﷺ وهو بضم الهمزة أي أظنه ، و « دنيته » تقدم ضبطه . قوله ( وقال غلد بن يزيد عن ابن جريج الا تنه ) بفتح النون وسكون المثناة من فوق بعدها نون أخرى ، ولم أجد طريق غلد هذه موصولة بالإسناد المذكور ، وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن غلد هذا الحديث ، لكن قال « عن أبي الزبير » بدل عطاء عن جابر ، ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور ، إلا أنه قال فيه « ألم أنهم عن هذه البقلة الحبيثة أو المثنتة » ، فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فإظنه إلا تصحيحا ، فقد رواه أبو عروانة في صحيحه من طريق روح ابن عباد عن ابن جريج كما قال أبو عاصم ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ « أراه » يعني النية التي لم يطبخ ، وكذا لابي نعيم في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ « يريد النبي الذي لم يطبخ » وهو تفسير للنبي بأنه الذي لم يطبخ وهو حقيقة كما تقدم ، وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما يطبخ قليلا ولم يبلغ النضج . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد . قوله ( زعم عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وفي رواية الأصملي « عن عطاء » ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن وهب « حدثني عطاء » . قوله ( أن جابر بن عبد الله زعم ) قال الخطابي لم يقل زعم على وجه التهمة ، لكنه لما كان أمرا مختلفا فيه أتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب به أو يختلف فيه . قلت : وقد يستعمل في القول المحقق أيضا كما تقدم ، وكلام الخطابي لا ينفي ذلك ، وفي رواية أحمد بن صالح الآتية عن جابر ولم يقل زعم . قوله ( فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا ) شك من الراوي وهو الزهري . ولم تختلف الرواة عنه في ذلك . قوله ( أو ليقعد في بيته ) كذا لابي ذر بالشك أيضا ، واخبره « وليقعد في بيته » ، و « أو العطف » ، وكذا لمسلم ، وهي أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره . قوله ( وأن النبي ﷺ ) هذا حديث آخر ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير وحدثنا سعيد بن عفير بإسناده أن النبي ﷺ أتى ، وقد تردد البخاري فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتي وهذا الحديث الثاني كان متقدما على الحديث الأول بست سنين ، لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه ﷺ في غزوة خيبر وكانت في ستة سبيع ، وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه ﷺ إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كما سألينه . قوله ( أتى بقدر ) بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ، ويجوز

فيه التأييد والتذكير ، والتأييد أشهر ، لكن الضمير في قوله « فيه خضرات » يعود على الطعام الذي في القدر ،  
فالتقدير أتى بقدر من طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأييد حيث قال « فاجبر  
بما فيها » ، وحيث قال « قربوها » ، وقوله « خضرات » بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين كذا ضبط في رواية  
أبي ذر ، ولغيره بفتح أوله وكسر ثانية وهو جمع خضرة ، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها  
أيضا . **قوله** ( إلى بعض أصحابه ) قال الكرمانى فيه النقل بالمعنى ، إذ الرسول ﷺ لم يقله بهذا اللفظ بل  
قال قربوها إلى فلان مثلا ، أو فيه حذف أى قال قربوها مشيرا أو أشار إلى بعض أصحابه . قلت : والمراد  
بالبعض أبو أيوب الانصارى ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي ﷺ عليه قال فكان يصنع  
لنبي ﷺ طعاما فاذا جىء به اليه - أى بعد أن يأكل النبي ﷺ منه - سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ ، فصنع  
ذلك مرة فقل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه .  
**قوله** ( كل فاني أناجى من لا تناجى ) أى الملائكة ، وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر  
« أن رسول الله ﷺ أرسل اليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم يرفه أثر رسول الله ﷺ فابى أن يأكل ،  
فقال له : ما منكم ؟ قال : لم أر أثر يدك . قال : استحي من ملائكة الله وليس بمحرم ، ولهما من حديث أم أيوب  
قالت : نزل علينا رسول الله ﷺ فتكلفنا له طعاما فيه بعض البقول ، فذكر الحديث نحوه وقال فيه « كلوا ، فاني  
لست كأحد منكم ، إني أخاف أؤذى صاحبي » . **قوله** ( وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أتى بيدر ) مراده أن أحمد  
ابن صالح خالف سعيد بن عفير في هذه اللفظة فقط وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور ، وقد  
أخرجه البخارى في الاعتصام قال « حدثنا أحمد بن صالح ، فذكره بلفظ « أتى بيدر » ، وفيه قول ابن وهب « يعنى  
طبقا فيه خضرات » ، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح ، لكن أخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ  
الحديث . وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب فقال « بقدر » ، بالفاء ورجع جماعة من الشراح  
رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر « البدر » بالطبق فدل على أنه حدث به كذلك ، وزعم بعضهم أن لفظة  
« بقدر » تصحيف لأنها تشعير بالطبخ وقد ورد الاذن بأكل البقول مطبوخة ، بخلاف الطبق فظاهره أن البقول  
كانت فيه نيئة . والذي يظهر لى أن رواية « القدر » أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا ، فإن فيه  
التصریح بالطعام ، ولا تعارض بين امتناعه ﷺ من أكل الثوم وغيره مطبوخا وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخا ،  
فقد علل ذلك بقوله « إني لست كأحد منكم » ، وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من  
ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا ، وقد جمع القرطبي في « المفهم » بين الروایتين بأن الذى في القدر لم ينضج حتى  
تضمحل رائحته فبقى في حكم النيء . **قوله** ( بيدر ) بفتح الموحدة وهو الطبق ، سمى بذلك لاستدارته تشبيها له بالقمر  
عند كماله . **قوله** ( ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر ) أما رواية الليث فوصلها الذهلي في « الزهرات » ،  
وأما رواية أبي صفوان وهو الاموى فوصلها المؤلف في الاطعمة عن علي بن المديني عنه واقتصر على الحديث الاول  
وكذا اقتصر عقيل عن الزهرى كما أخرجه ابن خزيمة . **قوله** ( فلا أدري الخ ) هو من كلام البخارى ، وهم من  
زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من فوقه ، وقد قال البيهقي : الاصل أن ما كان من الحديث متصلا به فهو منه حتى يحى .  
البيان الواضح بأنه مدرج فيه . **قوله** ( هن عبد العزيز ) هو ابن صبيب . **قوله** ( سأل رجل ) لم أقف على تسميته ،

وقد تقدم الكلام على إطلاق الشجرة على الثوم ، وقوله فلا يقرب ، بفتح الراء والموحدة وتشديد النون ، وليس في هذا تقييد النهي بالمسجد فيستدل بمعمومه على إلحاق المجامع بالمساجد كصلى العيد والجنارة ومكان الوليمة ، وقد ألحقها بعضهم بالقياس والتمسك بهذا العموم أول ، ونظيره قوله وليقتد في بيته ، كما تقدم ، لكن قد ظل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين ، فإن كان كل منهما جزءا علة اختص النهي بالمساجد وما في معناها ، وهذا هو الظاهر ، وإلا لعم النهي كل مجمع كالأسواق ، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يقربنا في المسجد ، قال القاضي ابن العربي : ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ، ومن ثم رد على المازري حيث قال : لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمنعوا منه ، بخلاف ما إذا أكل بعضهم ، لأن المنع لم يختص بهم بل بهم وبالملائكة ، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئا من ذلك ودخل المسجد مطلقا ولو كان وحده . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يتكون أكل هذه الأمور مباحا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، وأحراما فتكون صلاة الجماعة فرضا . وجمهور الأمة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . وتقريره أن يقال : أكل هذه الأمور جائز ، ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة ، وترك الجماعة في حق آكلها جائز ، ولازم الجائز جائز وذلك بناى الوجوب (١) . ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، وتقريره أن يقال : صلاة الجماعة فرض عين ، ولا تتم إلا بترك أكلها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فترك أكل هذا واجب فيكون حراما هـ . وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين ، وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة . ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ، ومع ذلك تسقط بالسفر . وهو في أصله مباح ، لكن يحرم على من أنشأ بعد سماع النداء . وقال ابن دقيق العيد أيضا : قد يستدل بهذا الحديث على أن أكل هذه الأمور من الاعتذار المرخصة في ترك حضور الجماعة ، وقد يقال : إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضى ذلك أن يكون عذرا في تركها إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة . قال : ويبعد هذا من وجهه تقريبه إلى بعض أصحابه ، فإن ذلك بنى الزجر هـ . ويمكن حمله على حالتين ، والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد ، والإذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك ، بل لم يكن المسجد النبوى إذ ذاك بنى ، فقد قدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين . وقال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لا كلة على فعله إذ حرم فضل الجماعة هـ . وكأنه يخص الرخصة بما لا سبب للزم فيه كالطهر مثلا ، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراما ، ولا أن الجماعة فرض عين . واستدل المهلب بقوله فافى أناجى من لا تناجى ، على أن الملائكة أفضل من الآدميين . وتمعب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض

(١) ليس هذا التقرير بجيد ، والصواب أن إباحة أكل هذه الخضراوات ذوات الرائحة الكريهة لا ينال كون الجماعة فرض عين ، كما أن حضور الطمام يسوغ ترك الجماعة لمن قدم بين يديه مع كون ذلك مباحا . وخلاصة الكلام أن الله سبحانه يسر على عباده ، وجعل مثل هذه المباحات عذرا في ترك الجماعة لصلحة شرعية ، فإذا أراد أحد أن يتخفها حيلة لترك الجماعة حرم عليه ذلك . والله أعلم

الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس ، واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي ﷺ أو لا ؟ والراجح الحل لعموم قوله ﷺ « وليس بمحرم » ، كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة . ونقل ابن التين عن مالك قال : الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم . وقيد عياض بالجشاء . قلت : وفي الطبراني الصغير من حديث أبي الزبير عن جابر التنصيص على ذكر الفجل في الحديث ، لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف . وألحق بعضهم بذلك من بفيه بخر أو به جرح له رائحة . وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع كالسماك ، والعاهات كاللجذوم ، ومن يؤذي الناس بلسانه ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي . ( فائدة ) : حكم رجة المسجد وما قرب منها حكمه ، ولذلك كان ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر باخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه . ( تنبيه ) : وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة « من أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا . ثلاثاً ، وبوب عليه » توقيت انتهى عن إتيان الجماعة لآكل الثوم ، وفيه نظر ، لاحتمال أن يسكون قوله « ثلاثاً ، يتعلق بالقول ، أي قال ذلك ثلاثاً ، بل هذا هو الظاهر لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة

### ١٦١ - باب وضوء الصبيان ، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ؟

وحضورهم الجماعة واليدين والجنائز وصنوفهم

٨٥٧ - **حدثنا** ابن المثنى قال حدثني غندر قال حدثنا شعبة قال سمعت سليمان الشيباني قال « سمعت الشعبي قال : أخبرني من مرّ مع النبي ﷺ على قبر منبوذ فأمهم وصنّفوا عليه . فقلت : يا أبا عمرو من حدثك ؟ فقال : ابن عباس »

[ الحديث ٨٥٧ - أطرافه في : ١٢٤٧ ، ١٣١٩ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٦ ، ١٣٣٦ ، ١٣٤٠ ]

٨٥٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثني صفوان بن شبيب عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

[ الحديث ٨٥٨ - أطرافه في : ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٩٥ ، ٩٦٦٥ ]

٨٥٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا سفيان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بث عند خالتي ميمونة ليلة ، فقام النبي ﷺ ، فلما كان في بعض الليل قام رسول الله ﷺ فتوضأ من شئ معلق وضوءاً خفيفاً - يُخَفِّفُهُ عَمَرُو وَيُقَدِّلُهُ جَدًّا - ثم قام يُصَلِّي ، فقامت فتوضأت نحواً مما توضأ ، ثم جئت فقامت عن يساره ، فحوّلتني فجعلتني من يمينه ، ثم صلى ما شاء الله ، ثم اضطجع فنام حتى نفخ . فأتاه المنادي يُؤذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة فصلّى ولم يتوضأ » . قلنا اميرو : إن ناساً يقولون : إن النبي ﷺ قام عيشه ولا ينام قلبه . قال عمرو : سمعت عبيد بن عمير يقول « إن رؤيا الأنبياء وحى » ثم قرأ « إني أرى في المنام أني أذبحك »

٨٦٠ - **حدثنا** إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مَلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامَ صَنْعَتِهِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ قَالَ : قَوْمُوا فَلِأَصْلِي بِكُمْ . قَمْتُ إِلَى حَبِيرٍ لَنَا قَدِيرٌ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْتَ ، فَضَحَّكْتُهُ مَاءً ، فَقام رسولُ اللَّهِ ﷺ واليتيمُ معي والمجوزُ من ورائنا ، فصلَّى بنا رَكَعَتَيْنِ ۝

٨٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن حنبل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِي ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ فَاهَرْتُ الْإِحْتِلَامَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَارْتُتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، فَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْأَمَانُ تَزَنُّعٌ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، ثُمَّ يُنْكِرُ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ ۝

٨٦٢ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني هروة بن الزبير أن عائشة قالت « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ . . . » . وَقَالَ عِيَّاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « أَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمرُ : قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ . وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۝

٨٦٣ - **حدثنا** عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ رَجُلٌ : شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَوْ لَا مَسَّكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ حِجْرِهِ - أَتَى الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَاتِ ، ثُمَّ خُطِبَ ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يُصَدَّقْنَ ، فَجَمَعَتِ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا إِلَى حَلْفِهَا تُتْلَى فِي تَوْبِ بِلَالٍ ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ ۝

**قوله ( باب وضوء الصبيان )** قال الزين بن المنير : لم ينص على حكمه ، لأنه لو عبر بالنسب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء . ، ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب ، فاقى بعبارة سالمة من ذلك ، وإنما لم يذكر الفصل لتدور موجه من الصبي بخلاف الوضوء ، ثم أوردته بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال . ومتى يجب عليهم الفصل والطهور ، وقوله ، والطهور ، من عطف العام على الخاص ، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم ، فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الفصل ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعاً « علوا الصبي الصلاة ابن سبع ، واضربوه عليها ابن عشر ، فهو وإن امتنع تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم ، قالوا : يجب الصلاة

على الصبي للامر بضربه على تركها . وهذه صفة الوجوب ، وبه قال أحمد في رواية ، وحكى البندنيحي أن الشافعي أومأ إليه . وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ ، وقالوا : الأمر بضربه للتدريب . وجرم البهقي بأنه منسوخ بحديث ، رفع القلم عن الصبي حتى يحتم ، لأن الرفع يستدعي سبق وضع . وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح . ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبيا إلا إذا كان رضيعا ، ثم يقال له غلام إلى أن يصير ابن سبع ، ثم يصير بافعا إلى عشر ، ويوافق الحديث قول الجوهري : الصبي الغلام . قوله ( وحضورهم ) بالجاء عطف على قوله ، وحضره الصبيان ، وكذا قوله ، وصفوفهم . ثم أورد في الباب سبعة أحاديث أولها حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، والفرغ منه صلاة ابن عباس معهم ، ولم يكن إذ ذاك بالغاً كما سيأتي دليلاً في خامس أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ثانياً حديث أبي سعيد ، وقد تقدم توجيه إirاده ، ويأتي الكلام عليه في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ثالثاً حديث ابن عباس في ميته في بيت ميمونة ، وفيه وضوءه وصلاته مع النبي ﷺ وتقريره له على ذلك بأن حوله لجمعه عن يمينه ، وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب النظارة ، ويأتي بقية مباحثه في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . رابعاً حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي ﷺ ، ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا إذ لا يتم بعد احتلام ، وقد أقره ﷺ على ذلك . خامساً حديث ابن عباس في يجيئه إلى منى ومروره بين يدي بعض الصف ، ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه إنه كان نهر الاحتلام أي قاربه ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب سترة المصلي . سادساً حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر : نام النساء والصبيان ، قال ابن رشيد : فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً في المسجد ، وليس الحديث صريحاً في ذلك ، إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت ، لكن الصبيان جمع محلي باللام فيعم من كان معهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد . وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه ، أي لأقوم إلى الصلاة ، الحديث وفيه ، فأسمع بكاء الصبي فأعجز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه ، وقد قدمنا في شرحه في أبواب الجلاء أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته نائماً في بيئها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبتها فبكى بعيد ، لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمرئى أولى من القضاء بالمقدر انتهى ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت ، وساقه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده ، وقوله ، قال عياش ، وقع في بعض الروايات . قال لي عياش ، وهو بالتحانية والمعجمة ، وتحول الاسناد عند الأكثر من بعد الزهري ، وأتمه في رواية المستملي ، ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي ﷺ وقد صرح فيه بأنه كان صغيراً وسيأتي الكلام عليه في كتاب العيدين ، وترجم له هناك باب خروج الصبيان إلى المصلي ، واستشكل قوله في الترجمة « وصفوفهم » لأنه يقتضي أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل على ذلك ، وأجيب بأن المراد بصفوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم ، وفتح ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن أن يكون فرداً حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمينه أو كراهته ، وظاهر حديث أنس يقتضي الإجزاء ، فهو حجة على من منع ذلك من المناظرة مطلقاً ، وقد نص أحمد على أنه يجوز في النفل دون الفرض وفيه ما فيه (١)

(١) الصواب صحة مصافة الصبي في الفرض والنفل ، لحديث أنس وابن عباس المذكورين في هذا الباب ، والأصل أن الفريضة والنافلة سواء في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، وليس هنا دليل يمنع من مصافة الصبي في الفرض فوجب التسوية بينهما . والله أعلم

## ١٦٢ - باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس

٨٦٤ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب بن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت « أتتم رسول الله ﷺ بالعتمة حتى ناداه عمر : فام النساء والصبيان ، فخرج النبي ﷺ فقال : ما ينتظرها أحد غيركم من أهل الأرض . ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول »

٨٦٥ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لمن »  
تابعه شعبه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ  
[ الحديث ٨٦٥ - أطرافه في : ٨٧٣ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٢٣٨ ]

**قوله** ( باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس ) أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها إلا الثاني والاخير ، وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الفلس ، لحمل المطلق في الترجمة على المقيد ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها . فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير العشاء حتى نادى عمر : فام النساء والصبيان ، وقد تقدم سادسا لأحاديث الباب الذي قبله . ثانيا حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد . ثالثا حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى ينصرف النساء ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب . رابعا حديث عائشة في صلاة الصبح بفلس ورجوع النساء متلفعات ، وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت خامسا حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه ، وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة . سادسا حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد ، وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر . **قوله** ( عن حنظلة ) هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم بن عبد الله أي ابن عمر . **قوله** ( إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد ) لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل ، كذلك أخرجه مسلم وغيره ، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضا ، فأورده المصنف بعد بابين من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلهم عن الزهري بغير تفصيل ، وكذا أخرجه المصنف في السكاح عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله أسكن قال في آخره د يعني بالليل ، وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل د يعني ، وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال د قال نافع بالليل ، وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال د جاءنا رجل لحدثنا عن نافع قال : إنما هو بالليل ، وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المهيم فقال بعد روايته عن الزهري د قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار - يعني ابن القاسم - أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عمر ، قال فقال له نافع مولى ابن عمر : إنما ذلك بالليل ، وكأن اختصاص الليل بذلك ليكونه أصح ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمئت المفسدة منهن وعليهن ، قال النووي : استدلل به على أن المرأة لا تخرج من

يتزوجها إلا بأذنه لترجه الأمر إلى الأزواج بالاذن، وتلقبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب: هو ضعيف، لكن يتقوى بأن يقال: إن منع الرجال نساءهم أمر مقرر، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المنع، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب، لأنه لو كان واجبا لاتفق معنى الاستئذان، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيرا في الإجابة أو الرد. قوله (تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر) ذكر المزي في الأطراف تبعا لحلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورواه عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث، ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضع، وإنما وقعت المتابعة المذكورة عقب رواية حنظلة عن سالم، وقد وصلها أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة، فذكر الحديث بزيادة سبأ في ذكرها قريبا. نعم أخرج البخاري رواية ورواه في أوائل كتاب الجمعة بلفظ، ائذوا للنساء بالليل إلى المساجد، ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها، ورواه مسلم على إخراج من هذا الوجه أيضا وزاد فيه، فقال له ابن له يقال له واهد: إذا يتخذنه دغلا، قال: ف ضرب في صدره وقال: أحذرك عن رسول الله ﷺ وتقول لا، ولم أر لهذه القصة ذكرا في شيء من الطرق التي أخرجهما البخاري لهذا الحديث، وقد أوم صنيع صاحب العمدة بخلاف ذلك، ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه، وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر، فقد واه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وسمى الابن بلالا فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ، لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم، فقال بلال: والله لنمنعن، الحديث. والطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال ابن عبد الله نحوه وفيه دقت أما أنا فأسأله، فن شاء فليدرج أهله، وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث، قال فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعن، ومثله في رواية عقيل عند أحمد، وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة، فقال سالم أو بعض بني: والله لا ندعهم يتخذنه دغلا، الحديث. والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لو روى ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم، ولم يختلف عليهما في ذلك. وأما هذه الرواية الأخيرة فمروية لوقوع الشك فيها، ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد، فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجيح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم، فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في تسميته واقتدا فيحتمل أن يكون كل من بلال ووافد وقع منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين، وأجاب ابن عمر كلا منهما بجواب يليق به، ويقويه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر، ففي رواية بلال عند مسلم، فأقبل عليه عبد الله فسه سبأ شيئا ما سمعته يسبه مثله قط، وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللحن ثلاث مرات، وفي رواية زائدة عن الأعمش، فأنهره وقال: أف لك، وله عن ابن عمر عن الأعمش، فعل الله بك وفعل، ومثله للزمذني من رواية عيسى بن يونس، ولمسلم من رواية أبي معاوية، فزبره، ولأبي داود من رواية جرير، فسه وغضب، فيحتمل أن يكون بلال البادي، فلذلك أجابه بالسب المفسر باللحن، وأن يكون واهد بذلك أجابه بالسب المفسر بالتأنيب مع الدفع في صدره، وكان السر في ذلك أن بلالا عارض الخبر برأيه ولم يذكر علة المخالفة، ورواه واهد لكن ذكرها بقوله، يتخذنه دغلا، وهو بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجر المتفثم استعمل في المخادعة لكون المخادع



يلف في ضميره أسرا ويظهر غيره ، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك الغيرة ، وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصرّيه بمخالفة الحديث ، وإلا فلو قال مثلا إن الزمان قد تغير وإن بعضهم ربما ظهر منه قصد المسجد وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه ، وإلّا ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير . وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعارض على السنن برأيه ، وعلى العالم بهواه ، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيرا إذا تكلم بما لا ينبغي له ، وجواز التأديب بالمعجران ، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد عند أحد ، فأكلمه عبد الله حتى مات ، وهذا إن كان محفوظا يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة يسيّر

### ١٣٣ - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم

٨٦٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي هُنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا « أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنْ الْمَكْتُوبَةِ قُنَّ وَثَبَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ »

٨٦٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ ع

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِرُؤُوسِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْفَلَسِ »

٨٦٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مَسْكِينٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَشَرٌ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَمُوتَ فِيهَا ، فَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَنْجُوهُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ »

٨٦٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أُحْدِثَ النَّسَاءُ لَمَنْعَنَّهُنَّ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ . قُلْتُ لَعُمْرَةَ أَوْ مَنَعْنَهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ »

ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة . إن النساء كن إذا سلمن من الصلاة قن وثبت رسول الله ﷺ ، وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة . وحديث عائشة . إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات ، وقد تقدم شرحه في المواقيت . وحديث أبي قتادة رحمه . إني لأقوم في الصلاة ، وفيه فأنجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه ، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث عام في النساء ، إلا أن الفقهاء خصوه بشروط : منها أن لا تطيب ، وهو في بعض الروايات ، وليخرجن ثقلات ، . قلت : هو بفتح المثناة وكسر الفاء . أي غير متطيبات ، ويقال امرأة ثقلة إذا كانت متغيرة الريح ، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث

زيد بن خالد وأوله ، لا تمنعوا إمام الله مساجد الله ، ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود ، إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمنعن طيبا ، انتهى . قال : ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملابس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاحتلاط بالرجال ، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر ، إلا إن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنها إذا عريت بما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، وذلك في رواية حبيب بن أبى ثابت عن ابن عمر بلفظ لا تمنعوا نساءكم المساجد ، ويوتن خير لمن ، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبرانى من حديث أم حميد الساعدية ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة ، وإسناد أحمد حسن ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود . وجه كون صلاتها في الإخفاء أفضل تحقق الأمن فيه من الفتنة ، وبما كند ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت ، وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه نظر ، إذ لا يرتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقت على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت : لو رأى لمنع ، فيقال عليه : لم ير ولم يمنع ، فاستمر الحكم . حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع . وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن لما أوحى إلى نبيه بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى . وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن ، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما يخفى منه الفساد فيجتنب لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع الطيب والزينة ، وكذلك التقيد بالليل كما سبق . قوله في حديث عائشة آخر أحاديث الباب ( كما منعت نساء بنى إسرائيل ) وقول عمرة ( نعم ) في جواب سؤال يحيى بن سعيد لها يظهر أنها تلقت عن عائشة ، ويحتمل أن يكون عن غيرها . وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه ، قالت : كن نساء بنى إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يقشرفن الرجال في المساجد ، لحرم الله عليهن المساجد ، وسلطت عليهن الحبضة ، وهذا وإن كان موقوفاً لحكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى (١) ، وروى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود ، وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيض

( تنبيه ) : وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثانى من هذا الباب ، باب انتظار الناس قيام الامام العالم ، وكذا في نسخة الصغاني ، وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضع ، بل قد تقدم في موضعه من الامامة بمعناه

### ١٦٤ - يا محبي صلاة النساء خلف الرجال

٨٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُزَّامَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ

( ١ ) هذا فيه نظر ، والأقرب أنها تلقت ما ذكر من نساء بنى إسرائيل . ويدل على إنكار الرفع قولها : وسلطت عليهن الحبضة ، والحيض موجود في بنى إسرائيل وقبل بنى إسرائيل . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة لما حاضت في حجة الوداع ، ان هذا شيء كتب الله على بنات آدم . والكلام في أثر ابن مسعود المذكور كالسلام و أثر عائشة . والله أعلم

سَمِعَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ ، وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ بِسِرٍّ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ . قَالَ : زَيْ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ »

٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي يَدَيْهِ أُمَّ سُلَيْمٍ ، فَقَمَتُ وَيَتِيمٌ خَفَهُ . وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَتُنَا »

قوله ( باب صلاة النساء خلف الرجال ) أورد فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم ، وقد تقدم الكلام عليه . ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهي عنه . ثم أورد فيه حديث أنس في صلاة أم سليم خلفه واليتيم معه ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصفوف . وقوله فيه « فقامت ويقيم خفها » فيه شاهد لمذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد

١٦٥ - باب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا فُصَيْحٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَقَلَسٍ فَيَنْصَرِفُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْقَلَسِ ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا »

قوله ( باب سرعة انصراف النساء من الصبح ) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار ، فناسب الاسراع ، بخلاف المساء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث . قوله ( سعيد بن منصور ) هو من شيوخ البخاري ، وربما روى عنه بواسطة كاهنا . قوله ( فينصرفن ) هو على لغة بني الحارث ، وكذا قوله « لا يعرفن بعضهم بعضا » وهذا في رواية الحموي والكشميني وغيرهما لا يعرف ، بالافراد على الجادة . قوله ( نساء المؤمنين ) ذكر الكرمان في بعض النسخ « نساء المؤمنات » وذكر توجيهه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت

١٦٦ - باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

٨٧٣ - حَدَّثَنَا سَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ « إِذَا اسْتَأْذَنَتْ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا »

قوله ( باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد ) أورد فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، لكن أوردناه هنا من طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تقييد بالمسجد . نعم أخرجه الاستيعابي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريبا . ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج ، وقد تقدم البحث فيه أيضا . والله المستعان

باب صلاة النساء خاف الرجال<sup>(١)</sup>

٨٧٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** ابن عيينة عن إسحاق عن أنس قال « **صلى النبي ﷺ في بيت أم سلمة** ، فقامت وبتيم خففه وأم سلمة خلفنا »

٨٧٥ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة قالت « **كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه** ، وهو يمسك في مقامه يسيراً قبل أن يقوم . قالت نرى - والله أعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يُدركهن الرجال »

( خاتمة ) : اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً ، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً ، والبقية موصولة . المكرر منها - فيها وفيما مضى - مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة ، فالحاصل منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي : حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين ، وحديث أنس في النهي عن رفع البصر في الصلاة ، وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان ، وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب ، وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق ، وحديث أبي بكرة في الركوع دون الصف ، وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسميع والتحميد ، وحديث رفاعة في القول في الاعتدال ، وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير ، وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد ، وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام ، وحديث أبي هريرة لا ينطوع الإمام في مكانه ، وهو معلق ، وحديث عقبة بن الحارث في قسمة التبر ، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثراً منها ثلاثة موصولة وهي : حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد كرهه ، وحديث ابن عمر في صلاته متربعاً ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد ، وحديثه في تطوعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية معلقات . وافقه أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب . سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله وب العالمين

( ١ ) هذه الترجمة هتمت قريباً برقم الباب ١٦٤ ، وكذلك حديثا الباب ههنا في ذلك الموضع برقم ٨٧١ و ٨٧٠ فالتكرير ولم

في الترجمة والحدِيثين ما

## ١١ - كتاب الجمعة

(كتاب الجمعة) ثبتت هذه الترجمة للأكثر، ومنهم من قدمها على البسمة، وسقطت للكرامة وأبي ذر عن الحوى . والجمعة بضم الميم على المشهور، وقد نسكن وقرأ بها الأعمش، وحكى الواحدى عن الفراء قتها، وحكى الزجاج الكسر أيضا. والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة. واختلف في تسمية اليوم بذلك - مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة - بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة - فقول: سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ذكره أبو حنيفة النجاشى في المبتدأ عن ابن عباس وإسناده ضعيف. وقيل: لأن خلق آدم جمع فيه وود ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا بإسناد قوى، وأحمد سرفوعا بإسناد ضعيف. وهذا أصح الأقوال. وبليه ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة، فسلم بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه، ذكره ابن أبي حاتم موقوفا. وقيل: لأن كعب بن لؤى كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبت منه نبي، روى ذلك اليزيد في كتاب النسب. عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم الفراء وغيره. وقيل: إن قصيا هو الذى كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه. وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وهذا جزم ابن حزم فقال: إنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى العروبة انتهى. وفيه نظر، فقد قال أهل اللغة: إن العروبة اسم قديم كان للجاهلية، وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة، فالظاهر أنهم غيروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى: أول، أهون، جبار، دبار، مؤنس، عروبة، شبار. وقال الجوهري: كانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في أسمائهم القديمة، وهذا يشعر بانهم أحدثوا لها أسماء، وهى هذه المتعارفة الآن كالسبت والاحد إلى آخرها. وقيل: إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤى وبه جزم الفراء وغيره، فيحتاج من قال إنهم غيروها إلا الجمعة فأبوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص. وذكر ابن القيم في الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفردا، وقراءة ألم تنزيل وهل أتى في صبيحتها والجمعة والمنافقين فيها، والفصل لها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب، وتبخير المسجد والتبكير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة والاضافات، وقراءة الكهف، ونفى كراهية النافلة وقت الاستواء، وضع السفر قبلها، وتضميف أجر الذاهب إليها بكل خطرة أجر سنة، ونفى تسجير جهنم في يومها، وساعة الاجابة، وتكفير الآثام، وأنها يوم المزيد والشاهد المدخر لهذه الامة، وغير أيام الاسبوع، وتجتمع فيه الأرواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء أخر فيها نظر، وترك أشياء بطول تبينها. انتهى ملخصا والله أعلم

## ١ - باب فرض الجمعة

قول الله تعالى ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الجمعة

٨٧٦ - حدثنا أبو الجان قال أخبرنا شبيب قال حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مولى ربيعة بن الحارث حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، سيّد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فهدانا الله ، فالناس لنا فيه تبع : اليهود غداً ، والنصارى بعد غدٍ .

**قوله** ( باب فرض الجمعة ، لقول الله تعالى ( إذا بُدئَ للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ) إلى هنا عند الأكثر ، وسياق بقية الآية في رواية كريمة وأبي ذر . **قوله** ( فاسعوا فامضوا ) هذا في رواية أبي ذر عن الحموي وحده ، وهو تفسير منه للمراد بالسي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم فلا تأتوها تسعون ، فالمراد به الجري . وسياق في التفسير أن عمر قرأ فامضوا ، وهو يؤيد ذلك . واعتدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في الأم ، وكذا حديث أبي هريرة ثم قال : فالنزول ثم السنة يدلان على إيجابها ، قال : وعلم بالاجماع أن يوم الجمعة هو الذي بين الخيوس والسبت . وقال الشيخ المرفق : الأمر بالسي يدل على الوجوب إذ لا يجب السي إلا إلى واجب . واختلف في وقت فرضيتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة وهي مدنية ، وقال الشيخ أبو حامد : فرضت بمكة ، وهو غريب . وقال الزين ابن المنير : وجه الدلالة من الآية الكريمة مشروعية النداء لها ، إذ الأذان من خواص الفرائض ، وكذا النهي عن البيع لأنه لا ينهى عن المباح - يعني نهى تحريم - إلا إذا أفضى إلى ترك واجب ، ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها . قال : وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لأنه للالزام ، وإن أطلق على غير الإلزام كالتقدير لكنه متعين له لاشتماله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره وتعيينه لهذه الأمة سواء كان ذلك وقع لهم بالتنصيص أم بالاجتهاد . وفي سياق القصة اشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية ، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التعميم في قوله فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع . **قوله** ( نحن الآخرون السابقون ) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم و نحن الآخرون ونحن السابقون ، أي الآخرون زماناً الأولون منزلة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من بحشر وأول من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة . وفي حديث حذيفة عند مسلم و نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المفضى لهم قبل الخلائق ، وقيل : المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ، ويوم الجمعة وإن كان مسبوقاً بسبت قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً . وقيل المراد بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقوى . **قوله** ( بيد ) بموحدة ثم تحتانية ساكنة مثل غير وزنا ومعنى ، وبه جزم الحليل والكسائي ووجه ابن سيده ، وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى بيد ، من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والبغوي عن المزني عن الشافعي . وقد استبعده عياض ولا يمد فيه ، بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان ، بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم ، ويشهد له ما وقع في فرائد ابن المقرئ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ و نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وفي

موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ ذلك بأنهم أوتوا الكتاب ، وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، قال القرطبي : إن كانت بمعنى غير فنصب على الاستثناء ، وإن كانت بمعنى مع فنصب على الظرف . وقال الطيبي : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخرا في الوجود ، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله : نحن الآخرون ، مع كونه أمرا وانحسا . قوله ( أوتوا الكتاب ) اللام للجنس ، والمراد التوراة والإنجيل ، والضمير في « أوتينا » للقرآن . وقال القرطبي : المراد بالكتاب التوراة ، وفيه نظر لقوله « وأوتينا » من بعدهم ، فإعاد الضمير على الكتاب ، فلو كان المراد التوراة لما صح الإخبار ، لأننا إنما أوتينا القرآن . وسقط من الأصل قوله « وأوتينا » من بعدهم ، وهي ثابتة في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي العباس شيخ البخاري فيه ، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه ، وكذا لمسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ، وسيأتي تأملا عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله ( ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم ) كذا للاكثر ، وللحموي « الذي فرض الله عليهم » والمراد باليوم يوم الجمعة ، والمراد باليوم بفرضه فرض تعظيمه ، وأشير إليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة ، ومن حديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ، الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما يدل - والله أعلم - أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم ليقيموا فيه شريعتهم ، فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يحددوا ليوم الجمعة ، ومال عياض إلى هذا ويرشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقلل ثغالفوا بدل فاختلفوا . وقال النووي . يمكن أن يكونوا أمروا به صريحا فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتهدوا في ذلك فخطأوا انتهى . ويشهد له ما رواه الطبري بأسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ( إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه ) قال : أرادوا الجمعة فاحفظوا وأخذوا السبت مكانه . ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بمينه فأبوا ، ولفظه « إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعله لنا ، فجعل عليهم ، وليس ذلك بهجيب من مخالفتهم كما رقع لهم في قوله تعالى ( ادخرا الباب سجدا رقلوا حطة ) وغير ذلك ، وكيف لا وهم القائلون ( سمعنا وعصينا ) . قوله ( فهذانا الله له ) يحتمل أن يراد بأن نص لنا عليه ، وأن يراد الهداية إليه بالاجتهاد ، ويشهد للثاني ما رواه عبد الرزاق بأسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال : « جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة ، فقالت الانصار : إن لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، والنصارى كذلك ، فلم فلنجعل يوما نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره . فجمعهم يوم العروبة ، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصل بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك ( إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ) الآية وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بأسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال : « كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة ، الحديث . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ عليه بالوحى وهو

بمكة لم يتمكن من إقامتها ، ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني ، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما حكاه ابن إسحق وغيره ، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بمقتضى البيان والتوفيق . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه . قوله ( اليهود غدا والنصارى بعد غد ) في رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة ، فهو لنا ، وللهود يوم السبت وللنصارى يوم الأحد ، والمعنى أنه لنا بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم في اجتهدهم . قال القرطبي : غدا هنا منصوب على الظرف ، وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا ، وكذا قوله « بعد غد » ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجئة انتهى . وقال ابن مالك : الأصل أن يكون الخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غدا للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضائقا يكون ظرfa الزمان خبرين عنهما ، أي تعييد اليهود غدا وتعييد النصارى بعد غد هـ . وسبقه إلى نحو ذلك عياض ، وهو أوجه من كلام القرطبي . وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي ، لقوله « فرض عليهم فهدانا الله له ، فإن التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا » ، وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ « كتب علينا » . وفيه أن الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الاجماع من الخطأ مخصوص بهذه الامة ، وأن استنباط معنى من الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وأن القياس مع وجود النص قاسد ، وأن الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعا ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبتا كما سيأتى في الاستسقاء في حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا يجاورين لليهود فتبعوهم في ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الأمم السابقة زادها الله تعالى

## ٢ - باب فضل القسَل يوم الجمعة

وهل على الصبي شهود يوم الجمعة ، أو على النساء ؟

٨٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل »

[ الحديث ٨٧٧ - طريقه في : ٨٩٤ ، ٩١٩ ]

٨٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء قال : أخبرنا جويرية عن مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ ، فناداه عمر : أيتها ساعق هذه ؟ قال : إني شفتك فلم أقبلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين ، فلم أزد أن تؤضأت . فقال : والوضوء أيضا ؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفضل »

[ الحديث ٨٧٨ - طريقه في : ٨٨٧ ]



٨٧٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

**قوله** ( باب فضل الغسل يوم الجمعة ) قال الزين بن المنير : لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف ، واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته . **قوله** ( وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء ) ؟ اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال : ترجع هل على الصبي أو النساء جمعة ؟ وأورد ، وإذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره ، وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم . أما الصبيان فبالحديث الثالث في الباب حيث قال : على كل محتلم ، فدل على أنها غير واجبة على الصبيان ، قال : وقال الداودي فيه دليل على سقوطها عن النساء لأن الفروض تجب عليهن في الأكثر بالحيض لا بالاحتلام ، وتعقب بان الحيض في حقهن علامة البلوغ كالاختلام ، وليس الاختلام مختصا بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب وإلا فقد لا يحتلم الإنسان أصلا ويبلغ بالانزال أو السن وحكمه حكم المحتلم . وقال الزين بن المنير : إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع الرواح إليها كما دلت عليه الأخبار ، فيحتاج إلى معرفة من يطلب رواحه فيطلب غسله . واستعمل الاستقحام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتتان في حق الصبي في عموم قوله « أحدكم » ، لكن تقيده بالاحتلم في الحديث الآخر يخرج به ، وأما النساء فبقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في « أحدكم » بطريق التسبب . وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد . لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اهـ . ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريبا في بعض طرق حديث نافع ، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة ولا صبي لكونه ليس على شرطه وإن كان الاسناد صحيحا وغو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ ورجاله ثقات . لكن قال أبو داود : لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه رآه اهـ . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري ، قال الزين بن المنير : ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال أن حضرها لا ابتغاء الفضل شرع له الغسل وسائر آداب الجمعة ، وإن حضرها لامرأى اتفاق فلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بالفظ « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » ، وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعا حدثهم فذكروه ، أخرجه البيهقي ، والفاء للتعقيب ، وظاهره أن الغسل يعقب المحي . ، وليس ذلك المراد وإنما التقدير إذا أراد أحدكم ، وقد جاء مصرحا به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » ، وظاهر ذلك قوله تعالى ﴿ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فإن المعنى إذا أردتم المناجاة بلا خلاف . ويقوى رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريبا بلفظه « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل » ، وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد ، وقد بين الليث في روايته المراد ، وقواه حديث أبي هريرة ، ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعتنى بتخرج طريقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريق سبعين نفسا برواه عن نافع ، وقد تدبعت ما فاته وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفسا ، فما يستفاد منه هنا ذكر سبب

الحديث ، ففي روايه إسماعيل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وقاسم بن أصبغ ، كان الناس يغدون في أعمالهم ، فإذا كانت الجمعة جاءوا وعليهم ثياب متغيرة ، فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، ومنها ذكر محل القول ، ففي رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر ، سمعت رسول الله ﷺ على أعواد هذا المنبر بالمدينة يقول ، أخرجه يدهوتوب الجصاص في فوائده من رواية اليسع بن قيس عن الحكم ، وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب إلا قوله « جاء » فعنده « راح » ، وكذا رواه النسائي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثهم عن نافع ، ومنها ما يدل على تكرار ذلك في رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أبي مسلم الكجى بلفظ « كان إذا خطب يوم الجمعة قال ، الحديث . ومنها زيادة في المتن ففي رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم بلفظ « من أتى الجمعة من الرجال والنساء . فليغتسل » ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل ، ورجاله ثقات ، لكن قال الزوار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه . ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عباس بن عبيد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قال رسول الله ﷺ « الجمعة واجبة على كل محتمل ، وعلى من راح إلى الجمعة الغسل » ، قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن نافع زيادة حفصة إلا بكير ، ولا عنه إلا عياش تفرد به مفضل . قلت : رواه ثقات ، فإن كان محفوظا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمه ابن عمر عن النبي ﷺ ومن غيره من الصحابة ، فسيأتي في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ولا سيما مع اختلاف المتن ، قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالجمعة إلى الجمعة ، واستدل به لمالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا بالذهاب ، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور قالوا : يجرى من بعد الفجر ، وبشهادتهم حديث ابن عباس الآتي قريبا . وقال الأثرم : سمعت أحمد سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء ؟ فقال : نعم ، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبي زى . يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي زى عن أبيه وله حجة « أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيترضا ولا يعيد الغسل ، ومقتضى النظر أن يقال : إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتنظيف رعاية الحاضرين من التأذى بالراحة الكريمة فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحبه له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن مما يغير التنظيف والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : واقد أبعد الظاهري إبعادا يكاد أن يكون مجزوما بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده تعلقا بإضافة الغسل إلى اليوم ، يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث ، وقد نبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة يعني كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبواب ، قال : وفهم منه أن المقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يمتد به . والمعنى إذا كان معلوما كالنص عظاما أو طنا مقارنا للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أول من اتباع مجرد اللفظ . قلت : وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما أمر به . وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع ، والرّد يفضى إلى التطويل بما لا طائل تحته ،

ولم يورد عن أحد من ذكر التصريح باجزاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة . وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الفصل بالذهاب إلى الجمعة . فاخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله علم . واستدل من مفهوم الحديث على أن الفصل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن وافع عن نافع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور خلافاً لكثير الحنفية ، وقوله فيه : الجمعة ، المراد به الصلاة أو المسكن الذي تقام فيه ، وذكر المحيى لكونه الغالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مجاوراً للجامع أو مقرباً به ، واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقريضة لقوله كان بأسرنا مع أن الجمهور حملوه على التنب كإساقى في الكلام على الحديث الثالث ، وهذا بخلاف صيغة أفعل فانها على الوجوب حتى تظهر قريضة على التنب . الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة ، الحديث أوردته من روايه جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواية المرطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر ، لحكي الإسماعيل عن البغوي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عبادة عن مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح بن عبادة وجويرية . وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه بذكر ابن عمر . وقال الدارقطني في الموطأ ورواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال : وأبو عاصم النبيل وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء . وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال ، ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك ، وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك القعني في رواية لإسماعيل بن إسحق الفاضل عنه ، ورواه عن الزهري موصولاً يونس بن يزيد عند مسلم ومعمر عند أحمد وأبو أوبس عند قاسم بن أصبغ ، ولجويرية بن أسماء فيه إسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما . قوله ( بينما ) أصله بين ، وأشبعت الفتحة ، وقد تبقى بلا إشباع ويزاد فيها ما ، فقصير وبيننا ، وهي رواية يونس ، وهي ظرف زمان فيه معنى المفاجأة . قوله ( إذ جاء رجل ) في رواية المستعمل والاصيلي وكرمة إذ دخل ، قوله ( من المهاجرين الأولين ) قيل في تعريفهم من صلى إلى القبليتين ، وقيل من شهد بدر ، وقيل من شهد بيعة الرضوان . ولا شك أنها مراتب نسبية والأول أولى في التعريف لسبقه ، فمن هاجر بعد تحويل القبلة وقيل وقعة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل التحويل ، وقد سمي ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان ، وكذا سباه معمر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره ، وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر ، قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً في ذلك ، وقد سباه أيضاً أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كما سيأتي بعد ما بين . قوله ( فنأذاه ) أى قال له يا فلان . قوله ( أية ساعة هذه ) أية بتشديد التحتانية تأنيث أى يستفهم بها ، والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا ، وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وانكار ، وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه الساعة ؟ وقد ورد التصريح بالانكار في رواية أبي هريرة فقال عمر : لم تحبسون عن الصلاة ، وفي رواية مسلم : فعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ، والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ، ومراد عمر التلحيز إلى ساعات التبكير التي وقع الترغيب فيها وأنها إذا انقضت طرت الملائكة الصحف كما سيأتي قريباً ،

وهذا من أحسن التعريضات وأرشق الكنايات ، ونهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر . **قوله** ( انه شغل ) بضم أوله ، وقد بين جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال : انقلبت من السوق فسمعت النداء ، والمراد به الاذان بين يدي الخطيب كما سيأتي بعد أبواب . **قوله** ( فلم أزد على أن توضأت ) لم أشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء ، وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة . **قوله** ( والوضوء أيضا ) فيه إشعار بأنه قبل عذره في ترك التبكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الأول ، وقوله : والوضوء ، في روايتنا بالنصب ، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم ، أي والوضوء أيضا اقتصر عليه أو اخترته دون الغسل ؟ والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء ؟ وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه ، وأغرب السهيلي فقال : اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار ، يعني والوضوء لا ينكر ، وجوابه ما تقدم . والظاهر أن الواو عاطفة . وقال القرطبي : هي عوض عن همزة استفهام كقراءة ابن كثير ، قال فرعون وآتم به ، وقوله : أيضا ، أي ألم يكفك أن فأنك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت اليه ترك الغسل المرغب فيه ؟ ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك ، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الاول لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلا عن الوقت ، وأنه بادر عند سماع النداء ، وإنما ترك الغسل لأنه تعارض عنده إدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغّب فيه فأثر سماع الخطبة ، ولعله كان يرى فرضيته فلذلك آثره . والله أعلم . **قوله** ( كان يأمر بالغسل ) كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور ، إلا أن في رواية جورية عن نافع بلفظ : كنا نؤمر ، وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة : ان عمر قال له : لقد علم أنا أمرنا بالغسل . قلت : أتم المهاجرون الأولون أم الناس جميعا ؟ قال : لا أدري ، رواه ثقات ، إلا أنه معلول . وقد وقع في روايه أبي هريرة في هذه القصة : ان عمر قال : ألم تسمعو أن رسول الله ﷺ قال : إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ، كذا هو في الصحيحين وغيرهما ، وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الأولين . وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر ، وتقصد الامام رعيته ، وأمره لهم بمصالح دينهم ، وإنكاره على من أخل بالفضل وان كان عظيم المحل ، ومواجهته بالإنكار ليرتدع من هه دونه بذلك ، وأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها ، وسقوط منع الكلام عن المخاطب بذلك . وفيه الاعتذار إلى ولاية الأمر ، وإباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو أفضى إلى ترك فضيلة البكورة إلى الجمعة ، لأن عمر لم يأمر برفع السوق بعد هذه القصة . واستدل به مالك على أن السوق لا تمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر ، ولكون الزاهب إليها مثل عثمان . وفيه شهود الفضلاء السوق ، ومعاونة المتجر فيها . وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل التأذين . وقال عياض : فيه حجة لأن السعي إنما يجب بسماع الاذان ، وأن شهود الخطبة لا يجب ، وهو مقتضى قول أكثر المالكية . وتعقب بأنه لا يلزم من التأخير إلى سماع النداء فوات الخطبة ، بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء . وعلى تقدير أن يكون فاته منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها . من تمنع به الجمعة . واستدل به على أن غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وإنكاره على عثمان تركه ، وهو لأنه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التبكير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك ، وعلى أن الغسل ليس

شرطا لصحة الجمعة . وصياتي البحث فيه في الحديث بعده . الحديث الثالث حديث مالك أيضا عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، لم تختلف رواية الموطأ على مالك في إسناده ، ورجاله مدنيون كالاول ، وفيه رواية تابعي عن تابعي صفوان عن عطاء ، وقد تابع مالك على روايته الدراودي عن صفوان عند ابن حبان ، وخالفهما عبد الرحمن بن إسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة له . قوله ( غسل يوم الجمعة ) استدله به لمن قال الغسل للوم للاضافة اليه ، وقد تقدم ما فيه . واستنبط منه أيضا أن ليوم الجمعة غسلا مخصوصا حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل الجمعة إلا بالنية ، وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة ، ان كان غسلك عن جنابة فأعد غسلا آخر للجمعة . أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما . ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعد هذا ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كني لكون اليوم جعل ظرفا للغسل ، وبمحتمل أن يكون اللام للمهد قسقتق الروايتان . قوله ( واجب على كل عتلم ) أي بالغ ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب ، واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سياتي بعد ثمانية أبواب ، واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحمد ، وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد ما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة ، وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك ، وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه ، قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على وجوبه لحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره ، أي ذلك أصحابه اه . والرواية عن مالك بذلك في التمهيد . وفيه أيضا من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال : حسن وليس بواجب . وحكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا ، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار ، واحتج لكونه مندبا بعدة أحاديث في عدة تراجم . وحكاه شارح الغنية لابن سريج قولاً للشافعي واستغرب ، وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد : احتمل قوله واجب معنيين ، الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة . ثم استدلل للاحتيال الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنه ما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار اه . وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا ، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة واقوهما على ذلك فكان إجماعا منهم على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال قوي ، وقد نقل الخطابي وغيره الاجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدون كونه كأن أصله قصد التنظيم وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس ، وهو موافق لقول من قال : يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ، ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيب عثمان ، والجواب أنه كان مضمورا لأنه إنما تركه ذاهلا عن الوقت ، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار ، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يفيض عليه الماء ، وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخير

لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل ، وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذى النظافة وغيره ، فيجب على الثاني دون الأول نظرا إلى العلة حكاه صاحب الهدى ، وحكى ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمقابلة عثمان وتوبيخ مثله على رؤوس الناس ، فلو كان ترك الغسل مباحا لما فعل عمر ذلك ، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم . قال ابن دقيق العيد : ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال لإكرامك على واجب ، وهو تأويل ضعيف وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر . وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ، ولا يعارض سنده سند هذه الأحاديث ، قال : وربما تأرلوه تأويلها مستكرها كن حمل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فاما الحديث فعول على المعارضة به كثير من المصنفين ، ووجه الدلالة منه قوله « فالغسل أفضل » ، فانه يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل ، فيستلزم أجزاء الوضوء . ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان ، وله علتان : أحدهما أنه من عننة الحسن ، والآخرى أنه اختلف عليه فيه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، والبخاري من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر وكلهما ضعيفة . وعارضوا أيضا بأحاديث : منها الحديث الآتى في الباب الذى بعده فان فيه « وأن يستن ، وأن يمس طيبا ، قال القرطبي : ظاهره وجوب الاستئنان والطيب لذكرهما بالمعطف ، فالتقدير الغسل واجب والاستئنان والطيب كذلك ، قال : وليس بواجبين اتفاقا ، فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى . وقد سبق الى ذلك الطبري والطحاوى ، وتعقبه ابن الجوزى بانه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب ، لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : ان سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينمعه دفعه بمعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول : أخرج بدليل فبقي ما عده على الأصل ، وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة ، فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر . ومنها حديث أبي هريرة مرفوعا « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له » أخرجه مسلم . قال القرطبي : ذكر الوضوء وما معه مرتبا عليه الثواب المقضى للصحة ، فدل على أن الوضوء كاف . وأجيب بانه ليس فيه نفي الغسل . وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ « من اغتسل » ، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء . ومنها حديث ابن عباس أنه « سئل عن غسل يوم الجمعة أواجب هو ؟ فقال : لا ، ولكنه أطهر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه . وسأخبركم عن بدء الغسل : كان الناس يهودين يلبسون الصوف ويعملون ، وكان مسجدهم ضيقا ، فلما آذى بعضهم بعضا قال النبي ﷺ : أيها الناس ، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، قال ابن عباس « ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسع المسجد ، أخرجه أبو داود والطحاوى وإسناده حسن ، لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتي قريبا ، وعلى تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، وأما نفي الوجوب فهو موقوف

لأنه من استناب ابن عباس ، وفيه نظر اذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجمار ، على تقدير تسليمه فلن قصر الوجوب على من به واحة كريمة أن يتمسك به . ومنها حديث طاوس ، قلت لابن عباس : زعموا أن رسول الله ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم الا أن تكونوا جنباً ، الحديث ، قال ابن حبان بعد أن أخرجه : فيه أن غسل الجمعة يحجز عنه غسل الجنابة ، وأن غسل الجمعة ليس بفرض ، اذ لو كان فرضاً لم يحجز عنه غيره انتهى . وهذه الزيادة ، الا أن تكونوا جنباً ، تفرد بها ابن اسحق عن الزهري ، وقد واه شعيب عن الزهري بلفظ ، وان تكونوا جنباً ، وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما سيأتي بعد باين . ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلفظ ، لو اغتسلتم ، فقبه عرض وتقبه لا حتم ووجوب ، وأجيب بأنه ليس فيه نفي الوجوب ، وبأنه سابق على الأمر به والإعلام بوجوبه . ونقل الزين بن المنير بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة : قدل على أن الأمر بالغسل لم يكن للوجوب ، وانما كان لعله ثم ذهبت تلك العلة فذهب الغسل ، وهذا من الطحاوي يقتضي سقوط الغسل أصلاً فلا يعد فرضاً ولا مندوباً لقوله زالت العلة الخ فيكون مذهبا ثالثا في المسألة انتهى . ولا يلزم من زوال العلة سقوط التندب تعبداً ، ولا سيما مع احتمال وجود العلة المذكورة . ثم ان هذه الأحاديث كلها لو سلمت لما دلت الا على نفي اشتراط الغسل لا على الوجوب المجرد (١) كما تقدم . وأما ما أشار اليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستكره فقد نقله ابن دحية عن القدوي من الحنفية وأنه قال : قوله واجب أى ساقط ، وقوله على بمعنى عن ، فيكون المعنى أنه غير لازم ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . وقال الزين بن المنير : أصل الوجوب في اللغة السقوط ، فلما كان في الخطاب على المكلف عبء ثقيل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجبا كأنه سقط عليه ، وهو أعم من كونه فرضاً أو ندباً . وهذا سبقه ابن بزيعة اليه ، ثم تعقبه بان اللفظ الشرعي خاص بمقتضاء شرعا لا وضعا ، وكان الزين استشر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث . وأجيب بان وجوب ، في اللغة لم ينحصر في السقوط ، بل ورد بمعنى مات ، وبمعنى اضطرب ، وبمعنى لزم وغير ذلك . والذي يتبادر الى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم ، لا سيما اذا سبقت لبيان الحكم . وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر و الجمعة واجبة على كل محتلم ، وهو بمعنى اللزوم قطعاً ، ويؤيده أن في بعض طرق حديث الباب ، واجب كغسل الجنابة ، أخرجه ابن حبان من طريق الدراوردي عن صفوان بن سليم ، وظاهره اللزوم ، وأجاب عنه بعض القائلين بالنسبة بان التشبيه في الكيفية لا في الحكم ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون لفظة الوجوب ، مغيرة من بعض الرواة أو ثابتة ونسخ الوجوب ، ورد بان الطعن في الروايات الثابتة بالظن الذي لا مستند له لا يقبل ، والنسخ لا يصار اليه الا بدليل ، وبمجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم ، فان في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الحال حيث كانوا مجهودين ، وأبو هريرة وابن عباس انما صحبا النبي ﷺ بعد أن حصل التوسع بالنسبة الى ما كانوا فيه أولاً ، ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه ﷺ الأمر بالغسل والحث عليه والتزغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك ؟ (قائدة) : حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا : يحجز عن الاغتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة . وقال بعضهم : لا يشترط له الماء المطلق بل يحجز بماء الورد ونحوه ، وقد عاب ابن العربي ذلك وقال : هؤلاء وقفوا مع المعنى وأغفلوا المحافظة على التعبد بالمعين ، واجمع بين التعبد والمعنى أولى انتهى .

(١) كذا في الأصلين ، ولله دلائل على نفي الوجوب المجرد .

وهكس ذلك قول بعض الشافعية بالنيسم ، فانه تعبد دون نظر الى المعنى ، وأما الاكتفله بغير الماء المطلق فزردود  
لأنها عبادة لتبوت الترغيب فيها فيحتاج الى النية ولو كان لمحض النظافة لم تكن كذلك . والله أعلم

### ٣ - باب الطيب للجمعة

٨٨ - **حدثنا** علي قال **حدثنا** عزمي بن عمار قال **حدثنا** شعبه عن أبي بكر بن النكدي قال **حدثني**  
عمرو بن سليم الأنصاري قال : أشهد على أبي سعيد قال : « أشهد على رسول الله ﷺ قال : اللؤلؤ يوم الجمعة  
واجب على كل محمل ، وأن يستن ، وأن يمس طيباً ، وإن وجد » . قال عمرو : أما الفصل فأنشد أنه واجب ،  
وأما الاستن والطيب فأنه أعلم أوجب هو أم لا ، ولكن هكذا في الحديث . قال أبو عبد الله : هو آخر  
محمد بن النكدي ، ولم يسم أبو بكر هذا . رواه عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال وعدة . وكان محمد بن  
النكدي يكتفى بأبي بكر وأبي عبد الله

**قوله** ( باب الطيب للجمعة ) لم يذكر حكمه أيضا لوقوع الاحتمال فيه كما سبق . **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله بن  
جعفر ) كذا في رواية ابن عساكر ، وهو ابن المديني ، وانصرف الباقون على **حدثنا** علي . **قوله** ( قال أشهد على  
أبي سعيد ) ظاهر في أنه سمعه منه ، قال ابن التين : أراد بهذا اللفظ التأكيد للرواية انتهى . وقد أدخل بعضهم بين  
عمرو بن سليم القائل ، وأشهد ، وبين أبي سعيد رجلا كما سيأتي . **قوله** ( وأن يستن ) أي يدلك أسنانه بالسواك .  
**قوله** ( وأن يمس ) بفتح الميم على الأنصح . **قوله** ( أن وجد ) متعلق بالطيب ، أي إن وجد الطيب منه ، ويحتمل  
تعلقه بما قبله أيضا . وفي رواية مسلم ، ويمس من الطيب ما يقدر عليه ، وفي رواية د ولو من طيب المرأة ، قال  
عباس : يحتمل قوله د ما يقدر عليه د إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه ، ويحتمل إرادة الكثرة ، والاول أظهر .  
ويؤيد قوله د ولو من طيب المرأة ، لأنه يكره استعماله للرجل ، وهو ما ظهر لونه رخن ريمه ، فأباحته للرجل  
لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك . ويؤخذ من اقتصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك . قال الزين  
ابن المنير : فيه تنبيه على الرفق ، وعلى تيسر الأمر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى إنه يجزى منه من غير  
تناول قدر ينقصه تحريضا على امتثال الأمر فيه . **قوله** ( قال عمرو ) أي ابن سليم راوى الخبر ، وهو موصول  
بالاسناد المذكور اليه . **قوله** ( وأما الاستن والطيب فأنه أعلم ) هنا يؤيد ما تقدم من أن العطف لا يقتضي  
التشريك من جميع الوجوه ، وكان القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة ، وكأنه جزم بوجوب الفصل دون غيره للنصريح  
به في الحديث ، وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه . قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون قوله د وأن يستن ،  
معطوفا على الجملة المصروفة بوجوب الفصل فيكون واجبا أيضا ، ويحتمل أن يكون مستأنفا فيكون التقدير وأن  
يستن ويتطيب استحبابا ، ويؤيد الاول ما سيأتي في آخر الباب من رواية الليث عن خالد بن يزيد حيث قال فيها  
د أن الفصل واجب ، ثم قال د والسواك وأن يمس من الطيب ، وبأقنى في شرح د باب اللهم يوم الجمعة حديث ابن  
عباس د وأصيبوا من الطيب ، وفيه تردد ابن عباس في وجوب الطيب ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون قوله  
د وأن يستن الخ ، من كلام أبي سعيد خطه الراوى بكلام النبي ﷺ انتهى . وأما قال ذلك لأنه سافه بلفظه قال



أبو سعيد وأن يستن ، وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ، ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات ، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث ، قال أبو سعيد ، فدعوى الإدراج فيه لا حقيقة لها ، ويلتحق بالاستئذان والتطيل التزين باللباس ، وسيأتي استعمال الخس التي عدت من الفطرة ، وقد صرح ابن حبيب من المالكية به فقال : يلزم الآتي الجمعة جميع ذلك ، وسيأتي في « باب الدهن للجمعة » : « ويدهن من دهنه ويمس من طيبه ، وانه أعلم . قوله ( قال أبو عبد الله ) أي البخاري ، ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وإن كان يكنى أيضا أبا بكر لكنه ممن كان مشهورا باسمه دون كنيته ، بخلاف أخيه أبي بكر راوى هذا الخبر فإنه لا اسم له الا كنيته ، وهو مدني تابعي كشيخه . قوله ( روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره ، رواه عنه ، وكأن المراد أن شعبة لم ينفرده برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكير وسعيد مخالفة في موضع من الإسناد ، فرواية بكير موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها بين عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ، فقد ذكر الحديث وقال في آخره : « إلا أن بكيرا لم يذكر عبد الرحمن ، وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لهيعة عن بكير ليس فيه عبد الرحمن ، وغفل الدارقطني في « العلل » ، عن هذا الكلام الأخير فجزم بأن بكيرا وسعيدا خالفا شعبة فزادا في الإسناد عبد الرحمن وقال : « إنهما ضبطا إسناده وجوده وهو الصحيح ، وليس كما قال ، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال ، وقد وافق شعبة وبكير على إسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد . والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، ثم لقي أبا سعيد حدثه ، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس . وحكى الدارقطني في « العلل » ، فيه اختلافا آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، فقد ذكر أن الباغندي حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضا ، وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن ، وفيما قال نظر ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحق بن حمزة وأبي أحمد الفطري كلاهما عن الباغندي ، فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد ، فلعل الوهم فيه من حدث به الدارقطني عن الباغندي ، وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الإسماعيلي وإسماعيل القاضي عند ابن منده في « غرائب شعبة » ، كلهم عن علي بن المديني ، ووافق علي بن المديني على ترك ذكره أيضا إبراهيم بن محمد بن عرعة عن حمى بن عماره عند أبي بكر المروزي في « كتاب الجمعة » ، له ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حمى وأشار ابن منده إلى أنه تفرد به عنه . ( تنبيه ) : ذكر المزي في « الأطراف » ، أن البخاري قال عقب رواية شعبة هذه : « وقال الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد عن أبيه ، ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقفت لنا من الصحيح ، ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف ، وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ « ان الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه ،

## ٤ - باب فضل الجمعة

٨٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً. فَاذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ»

قوله (باب فضل الجمعة) أورد فيه حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هُريرة . من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، الحديث . وإسناده مدينون ، ومناسيته للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة المبادر إلى الجمعة للتقرب بالمال فكأنه جمع بين عبادتين بدنية ومالية ، وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات . قوله (من اغتسل) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حر أو عبد . قوله (غسل الجنابة) بالنصب على أنه نمت لمصدر محذوف أى غسلا كغسل الجنابة ، وهو كقوله تعالى (وهي تمر مر السحاب) وفي رواية ابن جريج عن سمي عند عبد الرزاق و فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة ، وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه في الرواح إلى الصلاة ولا تمتد عينه إلى شيء يراه ، وفيه حمل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم ، وعليه حل قائل ذلك حديث من غسل واغتسل ، المخرج في السنن على رواية من روى غسل بالتشديد ، قال النووي : ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل ، والصواب الأول انتهى . وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد ، وثبت أيضا عن جماعة من التابعين ، وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح (١) ولعله عني أنه باطل في المذهب . قوله (ثم راح) زاد أصحاب الموطأ عن مالك وفي الساعة الأولى . قوله (فكأنما قرب بدنة) أى تصدق بها متقربا إلى الله ، وقيل المراد أن المبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان ، لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للامم السالفة . وفي رواية ابن جريج المذكورة . فله من الأجر مثل الجزور ، وظاهره أن المراد أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور (٢) . وقيل ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة ، وأن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلا ، ويدل عليه أن في مرسل طاوس عند عبد الرزاق وكفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة ، ووقع في رواية الزهري الآتية في باب الاستماع إلى الخطبة ، بلفظ وكثل الذى يهدى بدنة ، فكأن المراد بالقربان في رواية الباب الإهداء إلى الكعبة . قال الطيبي : في لفظ الإهداء إدماج بمعنى التعظيم للجمعة ، وأن المبادر إليها كن ساق الهدى ،

(١) في مخطوطة الرياض «راجعا»

(٢) ليس هنا بـ «ي» ، والصواب أن متى رواية ابن جريج موافق لمنى بقية الروايات ، وأن المراد بذلك بيان فضل المبادر إلى الجمعة ، وأنه بمنزلة من قرب بدنة الخ . والله أعلم

والمراد بالبدنة البعير ذكر اكان أو أُنثى ، والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث ، وكذا في باقي ما ذكر . وحكى ابن التين عن مالك أنه كان يتعجب من يخص البدنة بالانثى ، وقال الازهرى في شرح ألفاظ المختصر : البدنة لا تكون إلا من الإبل ، وصح ذلك عن عطاء ، وأما الهدى فمن الإبل والبقر والغنم . هذا لفظه . وحكى النووي عنه أنه قال : البدنة تكون من الإبل والبقر والغنم ، وكأنه خطأ أيضاً عن سقط . وفي الصحاح : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة ، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها انتهى . والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف ، واستدل به على أن البدنة تختص بالإبل لأنها قبولت بالبقرة عند الإطلاق ، وقسم الشيء لا يكون قسيمة ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد . وقال إمام الحرمين : البدنة من الإبل ، ثم الشرح قد يقيم مقامها البقرة وسبعا من الغنم . وتظهر ثمرة هذا فيما إذا قال : لله على بدنة ، وفيه خلاف ، الأصح تعين الإبل إن وجدت ، وإلا فالبقرة أو سبع من الغنم . وقيل : تعين الإبل مطلقا ، وقيل بتغير مطلقا .

**قوله (دجاجة)** بالفتح ، ويجوز الكسر ، وحكى الليث الضم أيضا . وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس . واستشكل التعبير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهرى : كالذى يهدى ، لأن الهدى لا يكون منهما ، وأجاب القاضي عياض تبعا لابن بطال بأنه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمة في اللفظ فيكون من الانباج كقوله « متقلدا سيفنا ربحا » . وتعبه ابن المنير في الحاشية بأن شرط الانباج أن لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسوخ أن يقال متقلدا سيفنا ربحا . والذي يظهر أنه من باب المشاكلة ، وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله : هو من تسمية الشيء باسم قرينه . وقال ابن دقيق العيد : قوله « قرب بيضة » وفي الرواية الاخرى « كالذى يهدى » يدل على أن المراد بالتقريب الهدى ، وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هدبا هل يكفيه ذلك أولا انتهى . والصحيح عند الشافعية الثاني ، وكذا عند الحنفية والحنابلة ، وهذا ينبئ على أن النذر هل يسلك به مسلك جائز الشرع أو واجبه ؟ فعلى الاول يكنى أقل ما يتقرب به ، وعلى الثاني يحمل على أقل ما يتقرب به من ذلك الجنس ، وبقوى الصحيح أيضا أن المراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ التقرب . والله أعلم . **قوله ( فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر )** استنبط منه الماوردى أن التكبير لا يستحب للإمام ، قال : ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه الى المنبر ، وما قاله غير ظاهر لإمكان أن يجمع الأمرين بأن يبكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع إلا اذا حضر الوقت ، أو يحمل على من ليس له مكان معد . وزاد في رواية الزهرى الآنية « طووا صحفهم ، ولمسلم من طريقه » فاذا جلس الامام طووا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ، وكان ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الامام وانتهاء مجلسه على المنبر ، وهو أول سماعهم للذكر ، والمراد به ما في الخطبة من الموعظ وغيرها . وأول حديث الزهرى « اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الاول فالاول ، ونحوه في رواية ابن عجلان عن سمى عند النسائي ، وفي رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة « على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبان الاول فالاول ، فكان المراد بقوله في رواية الزهرى « على باب المسجد » جنس الباب ، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع ، فلاحاجة فيه لمن أجاز التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع . ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعا بلفظ « اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور ، الحديث » ، وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة

والذكر والثناء والخشوع ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعا ، ووقع في رواية ابن حنينة عن الزهري في آخر حديثه المشار إليه عند ابن ماجه ، فمن جاء بعد ذلك فأنما يحمله لحق الصلاة ، وفي رواية ابن جريج عن سفيان الثوري من الزيادة في آخره ، ثم إذا استمع وأنصت غفر له ما بين الجمعين وزيادة ثلاثة أيام ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة ، فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلانا ؟ فيقول : اللهم إن كان صلا فاعده ، وإن كان فقيرا فأغنه ، وإن كان مريضا فاعفه . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم المحض على الاغتسال يوم الجمعة وفضله ، وفضل التذكير إليها ، وأن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعها . وعليه يعمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التذكير من غير تقييد بالفصل . وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أحوالهم ، وأن القليل من الصدقة غير مختار في الشرع ، وأن التقرب بالأبواب أفضل من التقرب بالبقر وهو بالاتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك . وقال الزين بن المنير : فرق مالك بين التقرين باختلاف المقصودين ، لأن أصل مشروعية الأضحية التذكير بقصة الذبيح ، وهو قد فدى بالغنم . والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فناسب البدن . واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب ، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس . ثم عقب بخروج الإمام ، وخروجه عند أول وقت الجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره ، ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى . ثانية بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الاشكال ، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال : إن أول التذكير يكون من ارتفاع النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهجرة . ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة . ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح ، فقيل : أول التذكير طلوع الشمس ، وقيل طلوع الفجر ، ورجحه جمع ، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر ، وقد قال الشافعي : يحجز الفصل إذا كان بعد الفجر فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك . ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوى ، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة عن ابن جابر عن عبد السلام الحنفي ، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ : فكمهدى البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علية الطير إلى العصفور . الحديث ، ونحوه في مرسل طائوس عند سعيد بن منصور ، ووقع عند النسائي أيضا في حديثه الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة بين الكباش والدجاجة ، لكن خالفه عبد الرزاق ، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها ، وعلى هذا فخرج الإمام يكون عند انتهاء السادسة ، وهذا كله مبنى على أن المراد بالساعات ما يتبادر للذهن إليه من العرف فيها ، وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الثاني والثالث ، لأن النهار ينتهي في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة ، وهذا الاشكال للفقهاء ، وأجلب عنه القاضي حين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر ، فأنهار اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها وينقص والليل كذلك ، وهذه تسمى الساعات الآفاقية عند أهل الميقات وتلك التعديلية ، وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعا : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة . وهذا وإن لم يرد في حديث التذكير فيستأنس به في المراد

بالساعات ، وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس ، وتجاور  
 الفزالي قسمها برأيه فقال : الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، والثانية إلى ارتفاعها ، والثالثة إلى انبساطها ،  
 والرابعة إلى أن ترمض الأقدام ، والخامسة إلى الزوال ، واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة أول  
 ولا لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى لأن المراتب متفاوتة جدا . وأولى الاجوبة الأول إن لم تكن زيادة  
 ابن عجلان محفوفة ، وإلا فهي المعتمدة . وافصل المالكية لإقلالها منهم وبعض الشافعية عن الإشكال بأن المراد  
 بالساعات الخمس لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر ، واستدلوا على ذلك بأن الساعة  
 تطلق على جزء من الزمان غير محدود ، تقول جئت ساعة كذا ، وبأن قوله في الحديث : ثم راح ، يدل على أن أول  
 الذهاب إلى الجمعة من الزوال ، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، والغدو من أوله إلى الزوال . قال  
 المازري : تمسك مالك بحقيقة الرواح ونحوه في الساعة وعكس غيره انتهى . وقد أنكر الأزهري على من زعم أن  
 الرواح لا يكون إلا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول : راح ، في جميع الاوقات بمعنى ذهب ، قال : وهي لفظة  
 أهل الحجاز ، ونقل أبو عبيد في الغريين ، نحوه . قلت : وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا  
 يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه ، وحيث قال إن استعمال الرواح بمعنى الغدو لم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه .  
 ثم إن لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سفي ، وقد رواه ابن جريج  
 عن سفي بلفظ : غدا ، ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ : المتعجل إلى الجمعة كأنه يبدئ بدنة ، الحديث وصححه ابن  
 خزيمة ، وفي حديث سمرة : ضرب رسول الله ﷺ مثل الجمعة في التبكير كأنها كذا (١) البدنة ، الحديث أخرجه ابن  
 ماجه ، ولا يداود من حديث علي مرفوعا : إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الاسواق ، وتغدو  
 الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين ، الحديث ، فدل بمجموع هذه الأحاديث  
 على أن المراد بالرواح الذهاب ، وقيل : النكسة في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد  
 الزوال ، فيسمى الذهاب إلى الجمعة رائحا وإن لم يجز وقت الرواح ، كما سمي الفاصد إلى مكة حاجا . وقد اشتهر انكار  
 أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التبكير إلى الجمعة وقال أحمد : هذا خلاف حديث رسول  
 الله ﷺ . واحتج بعض المالكية أيضا بقوله في رواية الزهري : مثل المهجر ، لأنه مشتق من التهجير وهو السير في  
 وقت الهجرة ، وأجيب بأن المراد بالتهجير هنا التبكير كما تقدم فقله عن الحنبل في المواقيت ، وقال ابن المنير في  
 الحاشية : يحتمل أن يكون مشتقا من التهجير بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء ، وقيل : هو من هجر  
 المنزل وهو ضعيف لأن مصدره الهجر لا التهجير . وقال القرطبي : الحق أن التهجير هنا من الهجرة وهو السير  
 وقت الحر ، وهو صالح لما قبل الزوال وبعده ، فلا حجة فيه لمالك . وقال الثوري : جعل الوقت الذي يرتفع  
 فيه النهار رياخذ الحر في الازداد من الهجرة تغليا ، بخلاف ما بعد زوال الشمس فإن الحر يأخذ في الانحطاط .  
 وما يدل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أنشد ابن الأعرابي في نوادره لبعض العرب : تهجرون تهجير  
 الفجر (٢) . واحتجوا أيضا بأن الساعة لو لم تطل للزم تساريف الآتين فيها ، والادلة تقتضي رجوعا السابق ،

(١) في مخطوطة الرياض : كأجر ،

(٢) في المخطوطة : تهجير العرب ،

بمخلاف ما اذا قلنا انها لحظه لطيفة . والجواب ما قاله النووي في شرح المذهب نبعاً لغيره : ان التساوى وقع في معنى البدنة والتفاوت في صفاتها ، ويؤيده أن في رواية ابن عجلان تكرير كل من المتقرب به مرتين حيث قال : كرجل قدم بدنة ، وكرجل قدم بدنة ، الحديث ولا يرد على هذا أن في رواية ابن جريج (١) : « وأول الساعة وآخرها سواء ، لأن هذه التسوية بالنسبة الى البدنة كما تقرر . واحتج من كره التبكير أيضا بأنه يستلزم تخطي الرقاب في الرجوع لمن عرضت له حاجة فخرج لها ثم رجع ، وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لأنه قاصد للوصول لحقه ، وانما الحرج على من تأخر عن المجيء . ثم جاء فتخطى . والله سبحانه وتعالى أعلم

٥ - باب ٨٨٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدِينَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : لَمْ تَحْتَدِثْ بِنَا عَنْ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ . فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ »

**قوله ( باب )** كذا في الاصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به أن فيه إشارة الى الرد على من ادعى اجماع أهل المدينة على ترك التبكير الى الجمعة لأن عمر أنكر عدم التبكير بمحضر من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة . ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يلزم من انكار عمر على الداخل احتباسه مع عظم شأنه ، فانه لولا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه ، واذا ثبت الفضل في التبكير الى الجمعة ثبت الفضل لها . **قوله ( اذ دخل رجل )** سماء عبید الله بن موسى في روايته عن شيبان بن عثمان بن عفان ، أخرجه الاسماعيل ومحمد بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ ، وكذا سماء الأوزاعي عند مسلم وحرب بن شداد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الإسناد . وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الغسل يوم الجمعة »

## ٦ - باب الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٣ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَمِيعِ الْقُبَيْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يَصَلَّى مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى »

[ الحديث ٨٨٣ - طرفه ١ : ٩١٠ ]

٨٨٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ طَاوُسٌ « قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصْبَحُوا مِنَ الطَّيِّبِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

(١) في المخطوطة : ابن عجلان .

أما الفسل فقم ، وأما الطيب فلا أدري »

[ الحديث ٨٨٤ - طرفه ق : ٨٨٥ ]

٨٨٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن جريح أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاووس « عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ذكر قول النبي ﷺ في الفسل يوم الجمعة ، قلت لابن عباس : أيتس طيباً أو دهناً إن كان عند أهله ؟ فقال : لا أعلمه »

قوله ( باب الدهن للجمعة ) أى استعمال الدهن ، ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير . قوله ( عن ابن ودبة ) هو عبد الله ، سماه أبو علي الحسنى عن ابن أبي ذئب بهذا الاسناد عند الدارمى ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث ، وهو تابعى جليل ، وقد ذكره ابن سعد فى الصحابة ، وكذا ابن منده ، وعزاه لآبى حاتم . ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي ﷺ فى هذا الحديث أحداً ، لكنه لم يصرح بهما ، قاله اب لإثبات الواسطة . وهذا من الاحاديث التى تقبها الدارقطنى على البخارى وذكر أنه اختلف فيه على سعيد المقبرى فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا ، ورواه ابن عجلان عنه فقال : عن أبي ذر بدل سلمان ، وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أبا ذر ، ورواه عبيد الله العمرى عنه فقال : عن أبي هريرة ه . ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبى معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمرى عند أبى يعلى ، فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب فى الحفظ فروايته مرجوحة ، مع أنه محتمل أن يكون ابن ودبة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعاً ، ويرجع كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائى . وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرئع الضبي ، وهو بقاء مفتوحة وراء ساكنة ثم مثله ، قال : وكان من القراء الاولين ، وعن سلمان نحوه ورجاله ثقات ، وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه باسقاط الصحابى ، وأما العمرى لحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عند ابن خزيمة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح عن رجل عن سعيد ، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبى هريرة عمارة بن عاصم الانصارى ه . وقوله ابن عامر ، خطأ فقد رواه الليث عن ابن عجلان عن سعيد فقال « عمارة بن عمرو بن حزم » أخرجه ابن خزيمة ، وبين الضحاك بن عثمان عن سعيد أن عمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الاسماعيلى . وأفاد فى هذه الرواية أن سعيداً حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن ودبة ، وسأفه الاسماعيلى من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمى كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن ودبة ليس فيه عن أبيه ، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن ودبة ، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه على الوجهين . وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التى أختارها البخارى أتقن الروايات ، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما . وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق ، فان ثبت أن لابن ودبة صحبة ففيه تابعيان وصحبايان كلهم من أهل المدينة . قوله ( ويتطهر ما استطاع من الطهر ) فى روايه الكشميهنى « من طهر » والمراد به المبالغة فى التنظيف ، ويؤخذ من عطفه على الفسل أن لإفاضة الماء تكفى فى حصول الفسل ، أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة ، أو المراد بالفسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس . قوله ( وبدن ) المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة . قوله ( أو يمس من طيب بيته ) أى إن لم يجد دهنًا ، ويحتمل أن يكون « أو »

بمعنى الواو ، وإضافته إلى البيت تؤذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة فيدخره في البيت كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقته ، لكن في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود ، أو يس من طيب امرأته ، فعلى هذا فالعنى إن لم يتخذ لنفسه طيبا فليست ممل من طيب امرأته ، وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه « ولو من طيب المرأة » وفيه أن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته . وفي حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزيادة « ويلبس من صالح ثيابه » وسياق الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا قوله ( ثم يخرج ) زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة « إلى المسجد » ولاحد من حديث أبي الدرداء « ثم يمشی وعليه السكينة » . قوله ( فلا يفرق بين اثنين ) في حديث عبد الله بن عمرو المذكور « ثم لم يتخط رقاب الناس » وفي حديث أبي الدرداء « ولم يتخط أحدا ولم يؤذ » . قوله ( ثم يصلى ما كتب له ) في حديث أبي الدرداء « ثم يركع ما قضى له » وفي حديث أبي أيوب « فيركع إن بدا له » . قوله ( ثم ينصت إذا تكلم الإمام ) زاد في رواية قرئع الصبي « حتى يقضى صلاته » ونحوه في حديث أبي أيوب . قوله ( غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ) في رواية قاسم بن يزيد « حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى » والمراد بالأخرى التي مضت ، بينه وبين الليث عن ابن عجلان في روايته عند ابن خزيمة ولفظه « غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها » ، ولابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة « غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها » وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان ، لكن لم يقل من التي بعدها ، وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة « ما لم يغش الكبائر » ونحوه لمسلم . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا كراهة التخطي يوم الجمعة ، قال الشافعي : أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلى إلا بذلك اهـ . وهذا يدخل فيه الإمام ومن يريد وصل الصف المنقطع إن أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لضرورة كما تقدم ، واستثنى المتولى من الشافعية من يكون ممظما لدينه أو عله أو ألف (١) مكانا يجلس فيه أنه لا كراهة في حقه ، وفيه نظر : وكان مالك يقول : لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر . وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله « صلى ما كتب له » ثم قال « ثم ينصت إذا تكلم الإمام » فدل على تقدم ذلك على الخطبة ، وقد بينه أحد من حديث نبيشة الهذلي بلفظ « فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له » وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة ، واستدل به على أن التكبير ليس من ابتداء الزوال لأن خروج الإمام بمقب الزوال فلا يسع وقتا يقتفل فيه . وتبين بمجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظف ونطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والتفرقة بين الاثنين وترك الأذى والتنفل والانصات وترك اللغو . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو « فمن تخطى أو لما كانت له ظهرا ، ودل التقيد بعدم غشيان الكبائر على أن الذي يكفر من الذنوب هو الصفات فتحمل المطلقات كلها على هذا المقيد ، وذلك أن معنى قوله « ما لم تغش الكبائر » أي فإنها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصفات شرطه اجتناب الكبائر (٢) إذ اجتناب الكبائر بمجرد يكفرها كما نطق به القرآن ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها إلا اجتناب

(١) في المخطوطة : إذا ألف

(٢) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث المذكور أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير الصفات ، وبطل عليه ما ثبت في صحيح مسلم من أبي هريرة صريحا « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » والله أعلم



الكبائر ، وإذا لم يكن للرم صفائم تكفر وجى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك . والله أعلم . **قوله** ( ذكروا ) لم بسم طائوس من حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه ، وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . **قوله** ( اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً ) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنب ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنب المجزئ عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم ووى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث واغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يجزئ . قبل طلوع الفجر لقوله يوم الجمعة ، وطلوع الفجر أول اليوم شرعا . **قوله** ( واغسلوا رؤسكم ) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام ثلاثا يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة وكف الغنابة ، ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف **قوله** ( وأصيبوا من الطيب ) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضى استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشعر ذلك به ، كذا وجهه الزين بن المنير جوابا لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طائوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيده بعض المندوبات على بعض . **قوله** ( قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري ) هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعا . من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه ، أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

## ٧ - باب يلبس أحسن ما يجد

٨٨٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك . فقال رسول الله ﷺ : إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة . ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة ، فأعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة

عُطَارِدٍ مَا قَلَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي لَمْ أَكُسِّكُمْ التَّلْبَسَةَ . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا »

[ الحديث ٨٨٦ - أطرافه في : ٩٤٨ ، ٧١٠٤ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٩ ، ٣٠٥٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١ ]

**قوله** ( باب يلبس أحسن ما يجد ) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر د أن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجمل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً . وقد تعقبه الداودى بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله ابن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ « ولبس من خير ثيابه » ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولأبي داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه « ولبس من أحسن ثيابه » وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال « ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعه سوى ثوبين مهنته » ووصله ابن عبد البر في « التمهيد » من طريق يحيى بن سعيد الأموى عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي أسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، والحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله « سيرة » بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن فرقول : ضبطناه عن المتقين بالاضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتوين على الصفة أو البديل . قال الخطابى : يقال حلة سيرة كساقة عسراء . ووجهه ابن التين فقال : يريد أن عسراء مأخوذة من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عسراء ، وكذلك الحلة سميت سيرة لأنها مأخوذة من السور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله « فكساها » أخاله بمكة مشركاً ، سيأتى أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

## ٨ - باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : بَسْنُ

٨٨٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ »

[ الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٧٤٠ ]

٨٨٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَجَّابِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ »

٨٨٩ - **حديث** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وخصين عن أبي وائل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشوص فاه »

**قوله** ( باب السواك يوم الجمعة ) أورد فيه حديثا معلقا وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فان فيه « وأن يستن » أي يدلك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » ، وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر اللسان وبني آدم . ثاني الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » ، قال ابن رشيد مناسبة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « انه ﷺ كان إذا قام من الليل بشوص فاه » ، ووجه مناسبتها أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بافظ آخر سيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أو لولا أن أشق على الناس ) هو شك من الراوي ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » ، لم يعد قوله « لولا أن أشق » ، وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » ، دون الشك . **قوله** ( لا مرثم بالسواك ) أي باستعمال السواك ، لأن السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضا ، فلي هذا لا تقدير . والسواك مذكور على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيثه ، وأنكر ذلك الازهرى . **قوله** ( مع كل صلاة ) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » ، وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوي : « لولا » كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لو » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره « ولا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت فيكون الأمر منفيًا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندية ، ولو كان للندب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ الندب لا مشقة فيه لانه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « اللع » ، في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لأن السواك عند كل صلاة مندوب اليه ، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به . « وبؤكد قوله في رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « وفرضت عليهم » بدل لا مرثم » ، وقال الشافعي : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لأنه لو كان واجبا لأمرم شق عليهم به أو لم يشق . « والى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم » ، بل ادعى بعضهم فيه الاجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطاً . واحتج من قال بوجوبه ب ورود الامر به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعاً « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمنع في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيداً بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون ، وله من طريق أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكما أن الوضوء لا يندب للراتبة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلاً ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيسناك » ، وإسناده صحيح ، لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود . وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبني أيضاً . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشي منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سبباً لعدم أمره ، فلو كان الحكم متوقفاً على النص لكان سبب انقضاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخباراً منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعموم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . ( فائدة ) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالاً تقرب إلى الله ، فافتضى أن تكون حال كمال ونظافة لإظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند الألبان ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصل ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكرث » ، وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكرث الخ » أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في التزغيب فيه . وقال ابن التين : معناه أكرث عليكم ، وحقيق أن أقبل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكى الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولفت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إلا الآن صريحة . ( تنبيه ) : ذكره ابن المنير بلفظ « عليكم بالسواك » ، ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسل ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري بذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر باب الدهن للجمعة ، ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا

أنهم من أصحاب محمد ﷺ أهم سمعوه يقول ذلك ،

### ٩ - باب من تسوك بسواك غيره

٨٩٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال : قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك يستن به ، فنظر إليه رسول الله ﷺ ، قلت له : أعطيني هذا السواك يا عبد الرحمن ، فأعطانيه ، فقصصته ثم مضت ، فأعطيت رسول الله ﷺ ، فاستن به وهو مستند إلى صدرى .

[ الحديث ٨٩٠ - أخرجه في : ١٣٨٩ ، ٣١٠٠ ، ٣٧٧٤ ، ٤٤٣٨ ، ٤٤٤٦ ، ٤٤٤٩ ، ٤٤٥٠ ، ٤٤٥١ ، ٥٧١٧ ، ٦٥١٠ ]

**قوله** ( باب من تسوك بسواك غيره ) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ ومعه سواك ، وأنها أخذته منه فاستاك به النبي ﷺ بعد أن مضت . وهو مطابق لما ترجم له ، والكلام عليه يذكر مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر المغازي عند ذكر وفاة النبي ﷺ ، فان الفصة كانت في مرض موته . وقولها فيه : قصصته ، بئاف وصاد مهمة للاكثر ، أى كسره ، وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة ، والقضم بالمعجمة الأكل بأطراف الأسنان ، قال ابن الجوزي : وهو أصح . قلت : ويحمل الكسر على كسر موضع الاستياك ، فلا ينافي الثاني والله أعلم . وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالقطع ، وأجلب أن استعماله بعد أن مضت واف بالمقصود . ونعقب بأنه لإطلاق في موضع التقيد ، فينبى تقيد الغير بأن يكون ممن لا يناف أثره ، إذ لولا ذلك ما غيرته عائشة . ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال ، لأن في نفس الخبر يستن به ، وفيه دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه ﷺ لم يخل به مع ما هو فيه من شغل الرض

(قائدة) : رجال الاستاد مدنيون ، وإسماعيل شيخ البخاري هو ابن أبي أويس ، ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه بهذا الاستاد ، وقد طاق على الإسماعيل مخرجه فاستخرجه من طريق البخاري نفسه من إسماعيل ، وكان إسماعيل تفرد به أيضا فأنى لم أره من رواية غيره عن سليمان بن بلال ، إلا أن أبا نعيم أودعه في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ، ومحمد ضعيف جدا . فكان ما صنعه الإسماعيل أولى . وقد سمع إسماعيل من سليمان ويروى عنه أيضا بواسطة كثيرا

### ١٠ - باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة

٨٩١ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن - هو ابن هُرْمَز - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ألم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان .

[ الحديث ٨٩١ - طرأ في ١٠٦٨ ]

**قوله** ( باب ما يقرأ ) بضم الياء - ويجوز فتحها أى الرجل - ولم يقع قوله ( يوم الجمعة ) في أكثر الروايات

في الترجمة وهو مراد . قال الزين بن المنير : ما ، في قوله « ما يقرأ » الظاهر أنها موصولة لا استفهامية **قوله** ( حدثنا أبو نعيم ) في نسخة من رواية كريمة « حدثنا محمد بن يوسف » أي الفريابي ، وذكرنا في بعض النسخ جميعا . وسفيان هو الثوري . وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف نسبة النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري . وهو بابي صغير ، وشيخه نابي كبير ، وهما ممدنيان . **قوله** ( في الفجر يوم الجمعة ) في رواية كريمة والاصلي « في الجمعة في صلاة الفجر » . **قوله** ( ألم تنزل ) بضم اللام على الحكاية ، زاد في رواية كريمة « السجدة » وهو بالنصب . **قوله** ( وهل أتى على الانسان ) زاد الاصلي في روايته « حين من الدهر » والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ « ألم تنزل في الركعة الاولى » وفي الثانية هل أتى على الانسان ، وفيه دلائل على استحباب قراءة مائتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعر الصيغة به من مواظبته عليه السلام على ذلك أو كثارته منه ، بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بمداومته عليه السلام على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه « يديم ذلك » وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات ، لكن صوب أبو حاتم إرساله . وكأن ابن دقيق العيد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب : ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائما اقتضاء قويا ، وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب ، فإن الصيغة لبست نصا في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها نص في ذلك . وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري إلى الطعن في سعد بن إبراهيم لروايته لهذا الحديث ، وأن مالكا امتنع من الرواية عنه لأجله ، وأن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ . وليس كما قال ، فإن سعدا لم ينفرد به مطلقا ، فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود ، وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص ، والطبراني في الأوسط من حديث علي . وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة ، لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره ، حتى إنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة هما في الفجر يوم الجمعة أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، وكلام ابن العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرا على أهل المدينة لأنه قال : وهو أمر لم يعلم بالمدينة ، قاله أعلم بمن قطعه كما قطع غيره اهـ . وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لأجل هذا الحديث ، بل لكونه طعن في نسب مالك ، كذا حكاه ابن البرقي عن يحيى بن معين ، وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال : كان سعد بن إبراهيم لا يتحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها . وقال الساجي : أجمع أهل العلم على صدقه . وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه ، فصح أنه حجة باتفاقهم . قال : ومالك إنما لم يرو عنه لمعنى معروف ، فأما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظ ذلك اهـ . وقد اختلف تعليل المالكية بكراهة قراءة السجدة في الصلاة ، فقيل لكونها تشتمل على زيادة محمود في الغرض ، قال القرطبي : وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث . وقيل لحشية التخليط على المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخليط ، لكن صح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قرأ سورة قيا سجدة

( ١ ) قوله « لكن صح من حديث ابن عمر » في تصحيحه نظر ، والصواب أنه ضيف ، لأن في إسناده عند أبي داود رجلا

مجهولا يعني أمية كما نص على ذلك أبو داود في رواية الرمل عنه ، وبه عليه التوكاني في نيل الأوطار . والله أعلم

في صلاة الظهر فسجد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم، فبطلت التفرقة، ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد الدوام أنها فرض، قال ابن دقيق العيد: أما القول بالكراهة مطلقاً فإياه الحديث، لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحياناً لتندفع، فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المتوقعة، وهو يحصل بالترك في بعض الأوقات هـ. وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله: ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للقدوة. ويقطع أحياناً لئلا تظنه العامة سنة هـ. وهذا على قاعدتهم في التفرقة بين السنة والمستحب. وقال صاحب المحيط من الحنفية: يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً لئلا يظن الجاهل أنه لا يجرى غيره. وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الكراهة هجران الباقي وإيهام التفضيل. وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحيط، فإنه خص الكراهة بمن يراه حتماً لا يجرى غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهة. (فائدتان): الأولى لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه ﷺ سجد لما قرأ سورة تنزيل السجدة في هذا المحل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: غدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد، الحديث، وفي إسناده من ينظر في حاله. وللطبراني في الصغير من حديث علي: «أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة، لكن في إسناده ضعف». (الثانية): قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى أنه يستحب لمن لم يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة، وقد عاب ذلك على فاعله غير واحد من العلماء، ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة، لكن عند ابن أبي شيبة بإسناد قوى عن إبراهيم النخعي أنه قال: يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً أنه فعل ذلك فقرأ سورة مريم. ومن طريق ابن عون قال: كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً قال: وسألت محمداً يعني ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأساً هـ. فهذا قد ثبت عن بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه. وقد ذكر التتوي في زيادات الروضة هذه المسألة وقال: لم أر فيها كلاماً لاصحابنا، ثم قال: وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصده هـ. وقد أتى ابن عبد السلام قبله بالمنع وببطلان الصلاة بقصد ذلك، قال صاحب المهمات: مقتضى كلام القاضي حسين الجواز. وقال الفارقي في فوائده المذهب: لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل، فإن ضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها ولو بآية السجدة منها. ووافقه ابن أبي عصرون في كتاب الانتصار وفيه نظر. (تكملة): قال الزين بن المنير: مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين. وقيل: إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فهمنا من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة، لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة، ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً

## ١١ - باب الجمعة في القرى والمدن

٨٩٢ - حدثنا محمد بن المنثري قال حدثنا أبو عاصم المَدَنِيُّ قال حدثنا إبراهيم بن طهمان عن أبي حمزة الضبي عن ابن عباس أنه قال «إن أول جمعة جُمعت - بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ - في مسجد عبد القيس بجوانى من البحرين»  
[الحديث ٨٩٢ - طريقه في: ٤٣٧١]

٨٩٣ - حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ عَمِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ هُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاغٍ» . وَزَادَ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ يُونُسُ كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ - وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِوَادِي الْقَرْيَةِ - : هَلْ تَرَى أَنْ أَجْعَلَ؟ وَرُزَيْقُ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَمْلِكُهَا وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ ، وَرُزَيْقُ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةٍ ، فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ - وَأَنَا أَسْمَعُ - بِأُسرِهِ أَنْ يُجَمِّعَ ، يُخْبِرُهُ أَنْ سَالِمًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاغٍ» ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ : الْإِمَامُ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاغٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاغِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاغٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنَّ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاغٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكُلُّكُمْ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

[ الحديث ٨٩٣ - أطرافه في : ٢٤٠٩ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٨ ، ٢٧٠٩ ، ٥١٨٨ ، ٥٧٠٠ ، ٧١٣٨ ]

قوله ( باب الجمعة في القرى والمدن ) في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى ، وهو مروى عن الحنفية . وأسنده ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلي وغيرهما . وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حينما كنتم . وهذا يشمل المدن والقرى . أخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ، وصححه ابن خزيمة . وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة اسرؤا بالجمعة ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأسرها وفيها رجال من الصحابة . وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يبيب عليهم ، فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع (١) . قوله ( عن ابن عباس ) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه ، وغالطهم المعافي بن عمران فقال : عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي ، وهو خطأ من المعافي ، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة ، وإنما الخطأ في أسناده من المعافي . ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان . قوله ( أن أول جمعة جمعت ) زاد وكيع عن ابن طهمان ، في الإسلام ، أخرجه أبو داود . قوله ( بعد جمعة ) زاد المصنف في أواخر المغازي ، جمعت ، . قوله ( في مسجد رسول الله ﷺ ) في رواية وكيع ، بالمدينة ، ووقع في رواية المعافي المذكورة ، بمكة ، وهو خطأ بلا مرية . قوله ( بجواني ) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز ثم مثلثة خفيفة . قوله ( من البحرين ) في رواية وكيع ، قرية من قرى البحرين ، وفي أخرى عنه ، من قرى عبد القيس ، وكذا للإسماعيل من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان ، وبه يتم مراد الترجمة . ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز أنزل فيه القرآن كما استدلل جابر وأبو سعيد على جواز المزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم

( ١ ) وهو فضل الجمعة في القرى كما فعل أهل جواني في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك بعد على مصرعية إملاء الجمعة

بالقرى . والله أعلم



ينها عنه . وحكى الجوهرى والزحشرى وابن الاثير أن جرائى اسم حصن بالبحرين ، وهذا لا ينافى كونها قرية . وحكى ابن التين <sup>(١)</sup> عن أبي الحسن الاعمى أنها مدينة ، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة ، وفيه اشعار بتقديم إسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى ، وهو كذلك كما قررته في أواخر كتاب الإيمان . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد الأيل . قوله ( كلّم راع وزاد الليث الخ ) فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة فإنها مختصة برواية الليث ، ورواية الليث معلقة ، وقد وصلها الذهلي عن أبي صالح كاتب الليث عنه ، وقد ساق المصنف رواية ابن المبارك بهذا الاسناد في كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث إلا في إعادة قوله في آخره « وكلّم راع الخ » . قوله ( وكتب وزيق بن حكيم ) هو بتقديم الراى على الزاى ، والتصغير في اسمه واسم أبيه في روايتنا ، وهذا هو المشهور في غيرها ، وقيل بتقديم الزاى وبالتصغير فيه دون أبيه . قوله ( أجمع ) أى أصلى بمن معنى الجمعة . قوله ( على أرض بعلمها ) أى يزرع فيها . قوله ( ورزيق يومئذ على أيلة ) بفتح الهمة وسكون التحتانية بعدها لام بلدة معروفة في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم ، وكان رزيق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز ، والذي يظهر أن الأرض التى كان يزرعها من أعمال أيلة ، ولم يسأل عن أيلة نفسها لأنها كانت مدينة كبيرة ذات قلعة وهى الآن خراب ينزل بها الحاج المصرى والفزى <sup>(٢)</sup> . وبعض آثارها ظاهر . قوله ( وأنا أسمع ) هو قول يونس ، والجملة حالية ، وقوله « بأمره » حالة أخرى ، وقوله « يخبره » حال من فاعل يأمره ، والمكتوب هو الحديث ، والمسموع المأمور به قاله الكرماني . والذي يظهر أن المكتوب هو عين المسموع ، وهو الأمر والحديث معاً ، وفي قوله « كتب » يجوز أن ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه ، ويحتمل أن يكون الزهري كتبه بخطه وقرأه بلفظه فيكون فيه حذف تقديره فكتب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع ، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله <sup>(٣)</sup> « كلّم راع » أن على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية - والجمعة منها - وكان رزيق عاملاً على الطائفة التى ذكرها ، وكان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جعلها إقامة الجمعة . قال الزين بن المنير : في هذه القصة إيمان إلى أن الجمعة تنعقد بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم . وفيه إقامة الجمعة في القرى خلافاً لمن شرط لها المدن . فإن قيل : قوله « كلّم راع » ، بمع جميع الناس فيدخل فيه المرعى أيضاً ، فالجواب أنه مرعى باعتبار راع باعتبار ، حتى ولو لم يكن له أحد كان راعياً لجوارحه وحواسه ، لأنه يجب عليه أن يقوم بحق الله وحقوق عباده ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله ( فيه ) قال وحديث أن قد قال ( جزم الكرماني بأن فاعل « قال » هنا هو يونس ، وفيه نظر ، والذي يظهر أنه سالم ، ثم ظهر لي أنه ابن عمر . وسيأتى في كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى . وقد رواه الليث أيضاً عن نافع عن ابن عمر بدون هذه الزيادة أخرجه مسلم

١٢ - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ؟

وقال ابن عمر : إنما الغسل على من تنجّب عليه الجمعة

(١) في المخطوطة « ابن التين » .

(٢) في المخطوطة « والفزى » .

٨٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »**

٨٩٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَمِلٍ »**

٨٩٦ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَوْتُوا السَّكَنَاتِ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ ، فَمِذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَمَدَانَا اللَّهُ ، فَغَدَا لِلْيَهُودِ ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى » فَسَكَتَ**

٨٩٧ - **ثُمَّ قَالَ « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْتَسِلُ فِيهِ رَأْسُهُ وَجَسَدَهُ »**

[ الحديث ٨٩٧ - طرفاه في : ٨٩٨ ، ٣٤٨٧ ]

٨٩٨ - **رواه أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « اللَّهُ نَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا »**

**١٣ - باب ٨٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ائْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ »**

٩٠٠ - **حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ « كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعَمْرِو تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهَا : لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ أَعْلَمِينَ أَنَّ عَمَرَ يَسْكُرُ ذَلِكَ وَيَنْهَاهُ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي ؟ قَالَ : يَنْفَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا تَنْهَوْا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ »**

**قوله ( باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم )** تقدم التنبيه على ما تضمنته هذه الترجمة في « باب فضل الغسل » ويدخل في قوله « وغيرهم » العبد والمسافر والمعدور ، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال الواقع في حديث أبي هريرة « حق على كل مسلم أن يغتسل » ، فانه شامل للجميع ، والتقيد في حديث ابن عمر بمن جاء منكم يخرج من لم يحج ، والتقيد في حديث أبي سعيد بالمحتمل يخرج الصبيان ، والتقيد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يخرج الجمعة . وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على أكثرها . **قوله ( وقال ابن عمر إنما الغسل على من يجب عليه الجمعة )** وصله البيهقي بإسناد صحيح عنه وزاده والجمعة على من يأتي أهلها ، ومعنى هذه الزيادة ان الجمعة يجب عنده على من يمكنه الرجوع الى موضعه قبل دخول الليل ، فمن كان فوق هذه المسافة لا يجب عليه عنده . وسيأتي البحث فيه بعد باب . وقد قرر أن الآثار التي يوردها البخاري في

التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده ، فهذا مصير منه الى أن الفصل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه . **قوله** في حديث أبي هريرة ( فسكت ثم قال : حتى على كل مسلم الخ ) فاعل دسكت ، هو النبي ﷺ ، فقد أورده المصنف في ذكر بني اسرائيل من وجه آخر عن وهيب بهذا الاسناد دون قوله د فسكت ثم قال ، وبؤكد كونه مرفوعا رواية مجاهد عن طاوس المقتصرة على الحديث الثاني ، ولهذا النسكئة أورده بعده فقال د رواه أبان بن صالح الخ ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصرا ، وهذا التعليق عن مجاهد قد وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان المذكور ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طاوس وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه د ويمس طيبا إن كان لأمه ، واستدل بقوله د الله على كل مسلم حق ، للقاتل بالوجوب ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** ( في كل سبعة أيام يوما ) هكذا أبهم في هذه الطريق ، وقد عينه جابر في حديثه عند النسائي بلفظ د الفصل واجب على كل مسلم في كل اسبوع يوما وهو يوم الجمعة ، وصححه ابن خزيمة . واسعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعا نحوه ولفظه د إن من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجمعة ، الحديث ، ونحوه للطحاوي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الصحابة أنصارى مرفوعا . **قوله** ( عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : اندنوا للنساء بالليل إلى المساجد ) هكذا ذكره مختصرا ، وأورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر مطولا ، وقد تقدم ذكره في د باب خروج النساء إلى المساجد ، وهو قليل كتاب الجمعة ، وتقدم هناك ما يتعلق به مطولا . وقوله د بالليل ، فيه إشارة إلى أنهم ما كانوا يمنعونهم بالنهار لأن الليل مظنة الرية ، ولاجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر : لا تأذن لمن يتخذنه دفلا ، كما تقدم ذكره من عند مسلم . وقال الكرماني عادة البخاري إذا ترجم بشيء ذكر ما يتعلق به وما يناسب التعلق ، فذلك أورده حديث ابن عمر هذا في ترجمته د هل على من لم يشهد الجمعة غسل ؟ قال : فان قيل مفهوم التقييد بالليل يمنع النهار والجمعة نهارية ، وأجاب بأنه من مفهوم المرافقة لأنه إذا أذن لمن بالليل - مع أن الليل مظنة الرية - فالأذن بالنهار بطريق الأولى . وقد عكس هذا بعض الحنفية فحرم على ظاهر الخبر فقال : التقييد بالليل لكون الفساق فيه في شغل بفسقهم ، بخلاف النهار فانهم ينتشرون فيه ، وهذا وإن كان ممكنا لكن مظنة الرية في الليل أشد ، وليس لكلهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ، وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم غالبا ، ويصدمهم عن التمرض لمن ظاهرا لكثرة انتشار الناس ورؤية من يمرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه . والله أعلم . **قوله** في رواية نافع عن ابن عمر ( قال كانت امرأة لعمر ) هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أخت سعيد بن زيد أحد العشرة ، سماها الزهري فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال د كانت عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، وكان عمر يقول لها : والله إنك لتعملين أنى ما أحب هذا . قالت : والله لا أتهدى حتى تنهى . قال : فلقد طعن عمر وإنها لفي المسجد ، كذا ذكره مرسل ، ووصله عبد الأعلى عن معمر بذكر سالم بن عبد الله عن أبيه ، لكن أبهم المرأة أخرجه أحمد عنه ، وسماها أحمد من وجه آخر عن سالم قال د كان عمر رجلا غيورا وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عائكة بنت زيد ، الحديث ، وهو مرسل أيضا ، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب د قليل لها لم يخرجين الخ ، أن قائل ذلك كله هو عمر بن الخطاب ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله د إن عمر الخ ، فيكون من باب التجريد أو الالتفات ، وعلى هذا فالحديث من مسند عمر كما صرح به في روايه سالم

المرسلة ، ويحتمل أن تكون المخاطبة دارت بينها وبين ابن عمر أيضا لأن الحديث مشهور من روايته ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقيل لها الخ ، وهذا مقتضى ما صنع الحيدى وأصحاب الأطراف ، فانهم أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على فوائده مستوفى قبيل كتاب الجمعة . ( تنبيه ) قال الإسماعيل : أورد البخارى حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظه : ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد ، وأراد بذلك أن الإذن إنما وقع لمن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة . قال : ورواية أبي أسامة التي أوردناها بعد ذلك تدل على خلاف ذلك ، يعنى قوله فيها : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، انتهى . والذي يظهر أنه جنح إلى أن هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد . وانه أعلم

#### ١٤ - باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر

٩٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل قال أخبرني عبد الحميد صاحب الزبائدي قال **حدثنا** عبد الله بن الحارث بن عمة محمد بن سيرين قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حتى على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم . فكان الناس استنكروا ، قال : قلته من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإن كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدحض ،

**قوله** ( باب الرخصة أن لم يحضر الجمعة في المطر ) ضبط في روايتنا بكسر إن وهي الشرطية ، ويحضر بفتح أوله أي الرجل . وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبني للفعل ، وهو متجه أيضا . وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن علي ، وهو مناسب لما ترجم له ، وبه قال الجمهور . ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره . وعن مالك : لا يرخص في تركها بالمطر . وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز . وقال الزين بن المنير : الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة ، وأما قوله : صلوا في بيوتكم ، فإشارة منه إلى العصر ، فرخص لهم في ترك الجماعة فيها ، وأما الجمعة فقد جمعهم لها فالظاهر أنه جمع بهم فيها . قال : ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ، ليهلهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعملوا به في المستقبل انتهى . والذي يظهر أنه لم يجمعهم ، وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم مخاطبة من لم يحضر وتعليم من حضر . **قوله** ( أن الجمعة عزمة ) استشكله الإسماعيل فقال : لا إغاله صحيحا ، فإن أكثر الروايات بلفظه : أنها عزمة ، أي كلمة المؤذن وهي دعى على الصلاة ، لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضى لسانه الإجابة ، ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان انتهى . والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان ، وإنما أبدل قوله : دعى على الصلاة ، بقوله : صلوا في بيوتكم ، والمراد بقوله : إن الجمعة عزمة ، أي فلو تركت المؤذن يقول دعى على الصلاة لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر فيشتق هاهنا قائله أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة . **قوله** ( والدحض ) بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة - ويجوز فتحها - وآخره ضاد معجمة هو الزلق ، وحكى ابن التين أن في رواية القابسي بالراء بدل الدال وهو الفصل ، قال : ولا معنى له هنا إلا أن حمل على أن الأرض حين أصابها المطر كالمغسل والجامع بينهما الزلق . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في أبواب الأذان

( تنبيه ) : وقع في السياق عن عبد الله بن الحارث ابن عمة محمد بن سيرين ، وأنكره الديلمياوى فقال : كان زوج

بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه . قلت : ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث أخوة من رضاع ونحوه ، فلا ينبغي تمليط الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول

### ١٥ - باب من أين تؤذي الجمعة ، وعلى من يجب ؟

لقول الله جل وعز ( إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ) [ ٩ الجمعة ]

وقال عطاء : إذا كنت في قرية جامعة فنودى بالصلاة من يوم الجمعة لحق عليك أن تشهدا ، سمعت النداء أو لم تسمعه . وكان أنس رضي الله عنه في قصر أو حيانا يجمع ، وأحيانا لا يجمع ، وهو بالزاوية على فرسخين

٩٠٢ - حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعمالى فيأتون في القبار بصبيهم القبار والعرق ، فيخرج منهم العرق ، فأبى رسول الله ﷺ إنسان منهم - وهو عندي - فقال النبي ﷺ : لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا »

قوله ( باب من أين تؤذي الجمعة ، وعلى من يجب ؟ لقول الله تعالى : إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا لذكر الله ) يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور ، فلذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام . والذي ذهب إليه الجمهور أنها يجب على من سمع النداء أو كان في قوة السامع سواء كان داخل البلد أو خارجه ، ومحل كما صرح به الشافعي ما إذا كان المنادى صبيتا والأصوات حاشية والرجل سميما . وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا : إنما الجمعة على من سمع النداء ، وقال : إنه احتلف في رفعه ووقفه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ، وفيه قوله ﷺ لابن أم مكتوم « أسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها ، فيكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسعي إليها . وأما حديث الجمعة على من آواه الليل إلى أهله ، فأخرجه الترمذي ، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئا وقال لمن ذكره له : استغفر ربك . وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر نحوه . والمعنى أنها يجب على من يحكمه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل ، واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية . قوله ( وقال عطاء الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وقوله « سمعت النداء أو لم تسمعه ، يعني إذا كنت داخل البلد ، وبهذا صرح أحمد ، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه ، وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضا قلت لعطاء : ما القرية الجامعة ؟ قال : ذات الجماعة والامير والقاضي والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض مثل جعدة . قوله ( وكان أنس - إلى قوله - لا يجمع ) وصله مسند في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن حميد بهذا . وقوله « يجمع » أي يصل بمن معه الجمعة ، أو يشهد الجمعة بجامع البصرة . قوله ( وهو ) أي القصر ، والرواية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث ، قال أبو عبيد البكري : هو بكسر الواو موضع دان من البصرة . وقوله « على فرسخين » أي من البصرة . وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن

أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة ، وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسخين منها ويرجح الاحتمال الثاني ، وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملفق من أثرين ، ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال : كان أنس يسكن في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة ، لكون الثلاثة أميال فرسخا واحدا لأنه يجمع بأن الأرض المذكورة غير القصر ، وبأن أنسا كان يرى التجميع حتما إن كان على فرسخ ولا يراه حتما إذا كان أكثر من ذلك ، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير الذي في رواية حميد . قوله ( حدثنا أحمد بن صالح ) كذا في رواية أبي ذر ، ووافقه ابن السكن ، وعند غيرهما ، حدثنا أحمد ، غير منسوب ، وحزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن عيسى ، والأول أصوب . وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فرقة من أهل المدينة . قوله ( يتأبون الجمعة ) أي يحضرونها نوبا ، والاقاياب افتعال من النوبة ، وفي رواية : يتأبون ، . قوله ( والعوالي ) تقدم تفسيرها في المواقيت وأنها على أربعة أميال فصاعدا من المدينة . قوله ( فيأنون في الغار فيصيبهم الغبار ) كذا وقع للأكثر ، وعند القابسي : فيأنون في الغاء ، بفتح المهملة والميم وهو أصوب ، وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب . قوله ( إنسان منهم ) لم أقف على اسمه ، وللإسماعيلي : « ناس منهم » . قوله ( لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا ) لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب ، أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا . وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ، ولابي عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح في آخره بأنه عليه السلام قال حينئذ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، وقد استدلت به عمرة على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لأجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده . فعلى هذا فعنى قوله : ليومكم هذا ، أي في يومكم هذا . وفي هذا الحديث من الموائد أيضا رفق العالم بالمتعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم . وقال القرطبي : فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر ، كذا قال ، وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا . والله أعلم

## ١٦ - باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس

وَكُنْتُكَ يُرَوَّى عَنْ هِرَ وَعَلَى وَالثَّعْنَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَعَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
 ٩٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَمِيعٍ أَنَّهُ سَأَلَ عُمَرَ عَنِ الْفَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
 قَالَتْ : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « كَانَ النَّاسُ مَهْنَةً أَنْفُسِهِمْ ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ ،  
 فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ »  
 [ الحديث ٩٠٣ - طرفه في : ٢٠٧١ ]

٩٠٤ - حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ الثَّعْنَانِ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقَتَنِىِّ  
 عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ »

٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كُنَّا نُكْرُ بِالْجُمُعَةِ ، وَنُقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ »

[ الحديث ٩٠٥ - طرفه في : ٩٤٠ ]

**قوله** ( باب وقت الجمعة ) أى أوله ( اذا زالت الشمس ) جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده . **قوله** ( وكذا يذكر عن عمر وعلى والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث ) قيل إنما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك ، وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك ، وأغرب ابن العربي فنقل الاجماع على أنها لا يجب حتى تزول الشمس ، إلا ما نقل عن أحمد أنه إن صلاها قبل الزوال أجزأه . وقد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي ، فأما الأثر عن عمر فروى أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة له وابن أبي شبة من رواية عبد الله بن سيدان قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول قد اتصف النهار ، رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة فانه تابعى كبير إلا أنه غير معروف العدالة ، قال ابن عدى شبه المجهول . وقال البخارى : لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس إسناده قوى ، وفي الموطأ عن مالك ابن أبي عامر قال كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشيها ظل الجدار خرج عمر ، إسناده صحيح ، وهو ظاهر فى أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، وفهم منه بعضهم عكس ذلك ، ولا يتجه إلا إن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد ، والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد ، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا ، وفي حديث السقيفة عن ابن عباس قال فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر لجلس على المنبر ، وأما على فروى ابن أبي شبة من طريق أبي إسحق أنه صلى خلف على الجمعة بعد ما زالت الشمس ، إسناده صحيح ، وروى أيضا من طريق أبي رزين قال « كننا نصل مع على الجمعة فأحيانا نجد قبنا وأحيانا لا نجد » وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو التأخير قليلا ، وأما النعمان بن بشير فروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال « كان النعمان بن بشير يصلى بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس » . قلت : وكان النعمان أميراً على الكوفة في أول خلافة يزيد بن معاوية ، وأما عمرو بن حريث فأخرجه ابن أبي شبة أيضا من طريق الوليد بن العيزار قال « ما رأيت إماماً كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، فكان يصليها اذا زالت الشمس » إسناده صحيح أيضا ، وكان عمرو ينوب عن زياد وعن ولده في الكوفة أيضا . وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبي شبة من طريق عبد الله بن سلة وهو بكسر اللام قال « صلى بنا عبد الله - يعنى ابن مسعود - الجمعة ضحى وقال : خشيت عليكم الحر ، وعبد الله صدوق إلا أنه عن تغير لما كبر قاله شعبة وغيره ، ومن طريق سعيد بن سويد قال « صلى بنا معاوية الجمعة ضحى » وسعيد ذكره ابن عدى في الضعفاء واحتج بمضى الحنابلة بقوله ترجم « إن هذا يوم جملة الله عيدا للمسلمين » قال فلما ساء عيداً جازت الصلاة فيه وقت العيد كالفطر والأضحى ، وتعب بأن لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيداً أن يشتمل على جميع أحكام العيد ، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقاً سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة بانفاهم . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو

ابن المبارك . ويحيى بن سعيد هو الانصارى . قوله ( كان الناس مهنة ) بنون وفحات جمع ما هن ككتبة وكتائب أى خدم أنفسهم ، وحكى ابن التين أنه روى بكسر أوله وسكون الهاء ومعناه باسقاط محذوف أى ذرى مهنة . ولمسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد ، قال الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة ، أى لم يكن لهم من يكفيهم العمل من الخلف . قوله ( وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هينهم ) استدلل البخارى بقوله « راحوا » على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ، ولا يعارض هذا ما تقدم عن الاذهرى أن المراد بالرواح في قوله « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً ، وعلى كل من التقديرين فالقرينة غصصة وهى في قوله « من راح في الساعة الأولى » قائمة في إرادة مطلق الذهاب ، وفي هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التى في آخر الباب الذى قبل هذا حيث قالت « يصيهم الغبار والعرق » لأن ذلك غالباً إنما يكون بعد ما يشتد الحر ، وهذا في حال مجيئهم من العوالى ، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك ، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب ( فليبه ) : أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمرة هذه في الباب الذى قبله ، وعلى هذا فلا اشكال فيه أصلاً . قوله ( هن أنس ) صرح في رواية الاسماعلى من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسباع عثمان له من أنس . قوله ( أن النبي ﷺ كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس ) فيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، وأما رواية حميد التى بعد هذا عن أنس « كنا نبكى بالجمعة ونقيل بعد الجمعة » فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار . لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر فيما تقدم أن التبكيير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدؤن بالصلاة قبل القيلولة ، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر فأنهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الإبراد ، ولهذا النكتة أورد البخارى طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه ، وسيأتى في الترجمة التى بعد هذه التعبير بالتبكيير والمراد به الصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه . قال الزين بن المنير في الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول لإشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما . ( تنبيهان ) : الأول حكى ابن التين عن أبى عبد الملك أنه قال : إنما أورد البخارى الآثار عن الصحابة لأنه لم يجد حديثاً مرفوعاً في ذلك ، وتمحيبه بحديث أنس هذا وهو كما قال . الثانى لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثانى ، وقد أخرجه الطبرانى في الاوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد فزاد فيه « مع النبي ﷺ » وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن إسحق حدثني حميد الطويل ، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتى في آخر كتاب الجمعة ، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يقبضون إلى الجمعة قبل القائلة

### ١٧ - باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة

٩٠٦ - حدثنا محمد بن أبي بكر القُدسي قال حدثنا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدَةَ - هُوَ خَالِدُ

ابن دِينَارٍ - قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَمَرَهُ بِالصَّلَاةِ » بِعَنِ الْجُمُعَةِ



قال يونس بن بكير: أخبرنا أبو خلدة قال « بالصلاة » ولم يذكر الجمعة . وقال بشر بن ثابت : حدثنا أبو خلدة قال « صلى بنا أمير الجماعة ، ثم قال لأنس رضي الله عنه : كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر ؟ »

قوله ( باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة ) لما اختلف ظاهر النقل عن أنس وتقرر أن طريق الجمع أن يحمل الامر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قدمناه جاء عن أنس حديث آخر يوم خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لأجله . قوله ( حدثنا أبو خلدة ) بفتح المعجمة وسكون اللام ، والاسناد كله بصريون . قوله ( بكر بالصلاة ) أى صلاحا في أول وقتها . قوله ( وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ) أى الجمعة ( لم يجزم المصنف بحكم الترجمة للاحتيال الواقع في قوله « معنى الجمعة ، لاحتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه ، وهو ظن من قاله ، والتصريح عن أنس في رواية حميد الماضية أنه كان يبكر بها مطلقا من غير تفصيل ، وبؤيده الرواية المعلقة الثانية فإن فيما البيان بأن قوله « معنى الجمعة ، إنما أخذه قائله بما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل لما سئل عن الجمعة بقوله « كان يصلي الظهر ، وأوضح من ذلك رواية الاسماعيلي من طريق أخرى عن حرمي ولفظه « سمعت أنسا - وناداه يزيد الضبي يوم جمعة : يا أبا حمزة قد شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فكيف كان يصلي الجمعة - ، فذكره ولم يقل بعده معنى الجمعة . قوله ( وقال يونس بن بكير ) وصله المصنف في « الادب المفرد ، ولفظه « سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول : كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة ، وإذا كان البرد بكر بالصلاة ، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد « معنى الظهر ، . والحكم المذكور هو ابن أبي عقيل الثقفي كان نائبا عن ابن عمه الحجاج بن يوسف ، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج . وقد أورد أبو يعلى قصة يزيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه أخر للإبراد ، فسأفها مطولة في نحو ورقة . وعرف بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص ، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما . قوله ( وقال بشر بن ثابت ) وصله الاسماعيلي والبيهقي بلفظ « كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر ، وإذا كان الصيف أبرد بها ، وعرف من طريق « الادب المفرد ، تسمية الأمير المهم في هذه الرواية المعلقة ، ومن رواية الاسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدة . وقال الزين بن المنه : نحا البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك ، لأن قوله « معنى الجمعة ، يحتمل أن يكون قول التابعي بما فهمه ، ويحتمل أن يكون من نقله ، فرجح عنده إلحاقها بالظهر ، لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر ، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة « كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر ، وجواب أنس من غير إنكار ذلك ، وقال أيضا : إذا تقرر أن الإبراد يشترع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشترع قبل الزوال ، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سببا لتأخيرها ، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال . واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنسا سوى بينهما في جوابه ، خلافا لمن أجاز الجمعة قبل الزوال ، وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله . وفيه إزالة التشویش عن المصلي بكل طريق محافظة على الحشوع لأن ذلك هو السبب في سراحة الإبراد في الحر دون البرد

## ١٨ - باب المشي إلى الجمعة ، وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وَمَنْ قَالَ : السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يحرمُ البيعُ حينئذٍ . وقال عطاء : تحرمُ الصناعاتُ كلها

وقال إبراهيم بن سعيد عن الزهري : إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فعليه أن يشهد

٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ : حَدَّثَنَا

عَبَّاسُ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَ : أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ »

[ الحديث ٩٠٧ - طرفه في : ٢٨١١ ]

٩٠٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَيِّدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ

أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِذَا أَتَيْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْمُونَ ، وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ عَلَيْكُمْ

السَّكِينَةُ ، فَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُّمُوا »

٩٠٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَتَادَةَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَايَكُمْ السَّكِينَةَ »

قوله ( باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ومن قال السعي العمل والذهاب لقوله

تعالى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾ قال ابن المنير في الحاشية : لما قابل الله بين الأمر بالسعي والمنهي عن البيع دل على أن

المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كالبيع والصناعة ، والحاصل أن المأمور به

سعى الآخرة ، والمنهى عنه سعى الدنيا . وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال : كان عمر

يقروها ، وإذا نودي للصلاة فامضوا ، وكأنه فسر السعي بالذهاب ، قال مالك : وإنما السعي العمل لقول الله تعالى

( وإذا تولى سعى في الأرض ) وقال ( وأما من جاءك يسعى ) قال مالك : وليس السعي الاستعداد اه . وقراءة

عمر المذكورة سبأ في الكلام عليها في التفسير . وقد أورد المصنف في الباب حديث : لا تأتوها وتسعون وأتوها تمشون . قوله ( وقال

بالمضى ، والسعي في الحديث فسر بالمدح لمقابله بالمشي حيث قال : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون . قوله ( وقال

ابن عباس يحرم البيع حينئذ ) أي إذا نودي بالصلاة ، وهذا الأثر ذكره ابن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس

بلفظ : لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة ، فإذا قضيت الصلاة فاشترى وبيع ، ورواه ابن مردويه من وجه

آخر عن ابن عباس مرفوعا ، وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور ، وابتدأه عندهم من حين الأذان بين يدي

الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي ﷺ كما سيأتي قريباً . وروى عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله ﷺ يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد حين يخرج الإمام ، وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع ، وهو مرسل يقتضد بشواهد تأتي قريباً . وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز عندهم البيع فيه مع الكراهة ، وعن الحنفية يكره مطلقاً ولا يحرم ، وهل يصح البيع مع القول بالتحريم ؟ قولان مبنيان على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقاً أو لا ؟ . قوله ( وقال عطاء تحرم الصناعات كلها ) وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ : « إذا نودي بالأذان حرم الله والبيع والصناعات كلها والرقاد » وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً ، وبهذا قال الجمهور أيضاً . قوله ( وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري الخ ) لم أره من رواية إبراهيم ، وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال : إنه اختلف عليه فيه فتميل عنه هكذا ، وقيل عنه مثل قول الجماعة إنه لا الجمعة على مسافر ، كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ، قال ابن المنذر : وهو كالاجماع من أهل العلم على ذلك ، لأن الزهري اختلف عليه فيه . ويمكن حمل كلام الزهري على حالين : فحيث قال : لا الجمعة على مسافر ، أراد على طريق الوجوب ، وحيث قال : فعليه أن يشهد ، أراد على طريق الاستحباب . ويمكن أن تحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة ، وهو إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها ، لا أنها تلزم المسافر مطلقاً حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها مجتازاً مثلاً ، وكان ذلك رجح عند البخاري ، ويتأيد عنده بعموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله ) فلم يخص مقبلاً من مسافر ، وأما ما احتج به ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافر بكونه ﷺ صلى الظهر والعصر جميعاً بعرفة وكان يوم الجمعة فدل ذلك من فعله على أنه لا الجمعة على مسافر فهو عمل صحيح ، إلا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها . وقال الزين بن المنير : قرر البخاري في هذه الترجمة إثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته بقول من فسرها بالذهاب الذي يتنازل المشي والركوب ، وكأنه حمل الأمر بالسكينة والوقار على عمومته في الصلوات كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة ، وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله « وعليكم السكينة » فانه يقتضي عدم الإسراع في حال السعي إلى الصلاة أيضاً . قوله ( حدثني علي بن عبد الله ) هو ابن المديني . قوله ( يزيد ) بالتحثانية والواي ، و ( عباية ) بفتح المهملة بمد ما موحدة وهو ابن رفاع بن رافع بن خديج . قوله ( أدركني أبو عبيس ) بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وهو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة واسمه عبد الرحمن على الصحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . قوله ( وأنا أذهب ) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت أمباية مع أبي عبيس ، وعند الإسماعيلي من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي سريم مع عباية ، وكذا أخرجه النسائي عن الحسين بن حريث عن الوليد بلفظه . حدثني يزيد قال : لحقني عباية بن رفاع وأنا ماش إلى الجمعة ، زاد الإسماعيلي في روايته « وهو واكب » فقال : احتسب خطاك هذه ، وفي رواية النسائي « فقال أبشر فان خطاك هذه في سبيل الله » فاني سمعت أبا عبيس بن جبر ، فذكر الحديث ، فان كان محفوظاً احتمل أن تكون القصة وقعت لكل منهما ، وسيأتي الكلام على المتن في كتاب الجهاد ، وأورده هنا لعموم قوله « في سبيل الله » فدخلت فيه الجمعة ، ولكون واوي الحديث استدلل به على ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : وجه دخول حديث أبي عبيس في الترجمة من قوله « أدركني أبو عبيس » لأنه لو كان يعدو لما احتمل وقت المحادثة لتعذرهما مع الجري ، ولأن أبا عبيس

جعل حكم السعي إلى الجمعة حكم الجهاد ، وإيس العدو من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة انتهى . وحديث أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب الأذان ، وقد سبق في أول هذا الباب توجيه إirاده هنا . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله : لا أعلمه إلا عن أبيه ) انتهى . أبو عبد الله هذا هو المصنف . وقع قوله ، قال أبو عبد الله ، في رواية المستمل وحده ، وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك ، وهو في الأصل موصول لا ريب فيه ، فقد أخرجه الاسماعيل عن ابن ناجية عن أبي حفص - وهو عمر بن علي شيخ البخاري فيه - فقال : عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، ولم يشك : وأغرب الكرماني فقال : إن هذا الاسناد منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولا لأن شيخه لم يروه إلا منقطعا انتهى . وقد تقدم في أواخر الأذان أن البخاري علق هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا ، وتقدم الكلام على المتن أيضا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله : وعليكم السكنة ، قال ابن رشيد : والنسكة في النهي عن ذلك لئلا يكون مقامهم سببا لاسراعه في الدخول إلى الصلاة فيثنى مقصوده من هيئة الوقار ، قال : وكان البخاري استشعر إيراد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها بأن السعي إلى الصلاة غير الجمعة منهى لاجل ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل في الصلاة وهو منهبر فيثنى ذلك خشوعه ، وهذا بخلاف الساعي إلى الجمعة فانه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح بما يلحقه من الانهار وغيره ، وكأنه استشعر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى إذهاب الوقار منع منه ، فاشتركت الجمعة مع غيرها في ذلك . والله أعلم

## ١٩ - باب لا يفترق بين اثنين يوم الجمعة

٩١٠ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن ودبة عن سلمان الفارسي قال : قال رسول الله « من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ، ثم أدهن أو مس من طيب ، ثم راح فلم يفترق بين اثنين فصلّى ما كتب له ، ثم إذا خرج الإمام أنصت ، فخير له ما بينه وبين الجمعة الأخرى »

قوله ( باب لا يفترق ) أي الداخل ( بين اثنين ) كذا ترجم ولم يثبت الحكم ، وقد نقل الكراهة عن الجمهور ابن المنذر واختار التحريم ، وبه جزم النووي في « زوائد الروضة » ، والأكثر على أنها كراهة تنزيه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ، والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزم به الرافعي ، والاحاديث الواردة في الزجر عن التخطي مخرجة في المسند والسنن وفي غالبا ضعف ، وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية قال : كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ فذكر أن رجلا جاء يتخطى والنبي ﷺ يحط بقال : اجلس فقد أذيت ، ولابن داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ، ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهرا ، وقيد مالك والاوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر ، قال الزين بن المنير : التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه ، وقد يطلق على مجرد التخطي ، وفي التخطي زيادة رفع رجله على رءوسهما أو اكتافهما ، وربما تعلق بياهما شيء . ما برجله ، وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأولى

فرجة فأراد الداهل سدّها فيغفر له لتقصيرهم ، أورد فيه حديث سلمان ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب النمن للجمعة .

## ٢٠ - باب لا يُقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويَقْدُ في مكانه

٩١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ » . قُلْتُ لَنَافِعٍ : الْجُمُعَةُ ؟ قَالَ : الْجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا

[ الحديث ٩١١ - طرقه في : ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٠ ]

قوله ( باب لا يُقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه ) هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أحرجه مسلم من طريق أبي زهير عن جابر بلفظ « لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول قدسوا ، ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة ، وقوله في الحديث « لا يقيم الرجل أخاه » لا مفهوم له بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبحه ، لأنه إن فعله من جهة الكبر كان فيها ، وإن فعله من جهة الآثمة كالأفبح ، وكان البخاري اغتنى عنه بمصوم حديث ابن عمر المذكور في الباب ، وبالمصوم المذكور أخرج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في النفقة التي قبلها . وشيخ البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوباً في رواية أبي ذر

## ٢١ - باب الأذان يوم الجمعة

٩١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى النَّبْرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَلَمَّا كَانَ عَتَمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَثُرَ النَّاسُ - زَادَ الْعَدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى أَرْبَعَةٍ »

[ الحديث ٩١٢ - طرقه في : ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٦ ]

قوله ( باب الأذان يوم الجمعة ) أي متى يشرع . قوله ( عن السائب بن يزيد ) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخرجه ، وفي رواية ونس عن الزهري سمعت السائب ، وسيأتيان بعد هذا . قوله ( كان النداء يوم الجمعة ) في رواية أبي عامر عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة ، وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب « كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة » ، قال ابن خزيمة : قوله أذانين يريد الأذان والإقامة ، يعني تغليبا أو لاستراهما في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان . قوله ( إذا جلس الإمام على المنبر ) في رواية أبي عامر المذكورة « إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة » ، ولهذا ليس من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب ، وكذا في رواية الماجشون الآتية عن الزهري ولفظه « وكان الأذان يوم الجمعة حين يجلس الإمام ، يعني على المنبر » ، وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن الماجشون بدون قوله

«يعنى، وللناسى من رواية سليمان التيمى عن الزهرى، كان بلال يؤذن إذا جلس النبي ﷺ على المنبر. فإذا نزل أقام، وقد تقسم نحوه في مرسل مكحول قريبا، قال المهلب: المحكمة في جعل الاذان في هذا المحل يعرف الناس بمجلس الإمام على المنبر فينصتون له إذا خطب، كذا قال وفيه نظر، فإن في سياق ابن إسحق عند الطبراني وغيره عن الزهرى في هذا الحديث، أن بلالا كان يؤذن على باب المسجد<sup>(١)</sup>، فالظاهر أنه كان لطلقى الإعلام لا لخصوص الإنصات، نعم لما زيد الاذان الأول كان للإعلام، وكان الذى بين يدى الخطيب للإنصات. قوله (فلما كان عثمان) أى خليفة. قوله (وكثر الناس) أى بالمدينة، وصرح به في رواية الماجشون، وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته، لكن في رواية ابن خزيمة عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته. قوله (زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فأمر عثمان بالاذن الأول، ونحوه للشافعى من هذا الوجه، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مريدا يسمى ثالثا، وباعتبار كونه جعل مقدما على الاذان والاقامة يسمى أولا، ولفظ رواية عقيل الآتية بعد باين. أن التاذين بالثاني أمر به عثمان، وتسميته ثانيا أيضا متروجه بالنظر إلى الاذان الحقيقي لا الإقامة. قوله (على الزوراء) بفتح الزاى وسكون الواو وبمعناها راه ممدودة. وقوله «قال أبو عبد الله» هو المصنف، وهذا في رواية أبي ذر وحده، وما فسر به الزوراء هو المتمد، وجزم ابن بطل بأنه حجر كبير عند باب المسجد، وفيه نظر لما في رواية ابن إسحق عن الزهرى عند ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ «زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء»، وفي روايته عند الطبراني «فأمر بالنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء، فكان يؤذن له عليها، فإذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الأول، فإذا نزل أقام الصلاة». وفي رواية له من هذا الوجه «فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت»، ونحوه في مرسل مكحول المتقدم. وفي صحيح مسلم من حديث أنس «أن نبي الله وأصحابه كانوا بالزوراء»، والزوراء بالمدينة عند السوق، الحديث، زاد أبو عاصم عن ابن أبي ذئب «ثبت ذلك حتى الساعة»، وسيأتى نحوه قريبا من رواية يونس بلفظ «ثبت الأمر كذلك»، والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لسكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الاذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تاذن عندهم سوى مرة، وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال «الاذن الأول يوم الجمعة بدعة»، فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسنا ومنها ما يكون بخلاف ذلك. وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياسا على بقية الصلوات فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالاذن بين يدى الخطيب، وفيه استنباط معنى من الاصل لا يبطله، وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من النداء إليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، واتباع السلف الصالح أولى. (تبيينان): الأول وودما

(١) وقد أخرجه أبو داود من حديث ابن إسحق عن الزهرى من السائب بن يزيد كرواية الطبراني المذكورة وسنده جيد، إلا أن ابن إسحاق مدلس وقد رواه عاصم بالمتن ولم يتابع في قوله «على باب المسجد»، فيكون في صحة هذه الزيادة نظر. وقد رواه أحمد في المسند عنه من الزهرى وصرح بالسماع ولكنه لم يذكر هذه الزيادة كما ذكر ذلك وأجاد البحث فيه صاحب «هون الميود» صرح سنن أبي داود، فراجعه إن شئت. والله أعلم

يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الأذان ، ففي تفسير جوبير عن الضحك من زيادة الراوى عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ ، أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجا من المسجد حتى يسمع الناس ، وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر ، ثم قال عمر : نحن ابتدعناه لكثرة المسلمين ، انتهى . وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ، ولا يثبت لأن معاذ كان خرج من المدينة إلى الشام في أول ما غزوا الشام واستمر إلى أن مات بالشام في طاعون عمواس ، وقد تواردت الروايات أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد . ثم وجدت لهذا الأثر ما يقويه ، فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال سليمان بن موسى ، أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان ، فقال عطاء : كلا ، إنما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير أذان واحد ، انتهى ، وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على إنكاره ، ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذانا وأن يكون على مكان عال ففعل ذلك ففسب إليه لكونه بالفاظ الأذان ، وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد إعلام . الثاني تواردت الشراح على أن معنى قوله ، الأذان الثالث ، أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل الداردي أن الأذان أولا كان في سفل المسجد ، فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء ، فلما كان هشام - يعني ابن عبد الملك - جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة ، فسمى فعل عثمان ثالثا لذلك . انتهى . وهذا الذي ذكره يعني ذكره عن نكلم رده ، فليس له فيما قاله سلف ، ثم هو خلاف الظاهر قسمية ما أمر به عثمان ثالثا يستدعي سبق اثنين قبله ، وهشام إنما كان بعد عثمان بنامين سنة . واستدل البخارى بهذا الحديث أيضا على المجلس على المنبر قبل الخطبة خلافا لبعض الخنفية ، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو لراحة الخطيب ؟ فعلى الأول لا يسن في العيد إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضا على أن التأذين قبيل الخطبة ، وعلى ترك تأذين اثنين معا ، وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة

## ٢٢ - باب المؤذن الواحد يوم الجمعة

٩١٣ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلفة الجشون عن الزهري عن السائب بن يزيد « أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضي الله عنه - حين كثر أهل المدينة - ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام » ، يعني على المنبر

قوله ( باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، ومثله للنسائي وأبي داود من رواية صالح بن كيسان ، ولأبي داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحق كلاهما عن الزهري ، وفي سلسل مكحول المتقدم نحوه ، وهو ظاهر في إردة نفي تأذين اثنين معا ، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم ، قال الاسماعيلي : لعل قوله « مؤذن » يريد به التأذين فصر عنه بلفظ المؤذن لدلالته عليه انتهى . وما أدري ما الخامل له على هذا التأويل ؟ فإن المؤذن الراتب هو بلال ، وأما أبو محنورة وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه ، وأما ابن أم مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان ، فلعلى الاسماعيلي استشعر إيراد أحد هؤلاء فقال ما قال ، ويمكن أن يكون المراد بقوله « مؤذن واحد » أي في الجمعة

فلا زرد الصبح مثلاً ، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه عليه السلام كان إذا رقى المنبر وجلس أفن المؤذنون وكانوا ثلاثة واحد بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام لخطب ، فانه دعوى تحتاج لدليل ، ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة يثبت مثلها . ثم وجدته في مختصر البريوطي (١) عن الشافعي

### ٢٣ - باب مجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء

٩١٤ - حدثنا ابن مقارن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن قال : الله أكبر الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر الله أكبر . قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال معاوية : وأنا . فقال : أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال معاوية : وأنا . فلما أن قضي التأذين قال : يا أيها الناس ، إني سمعت رسول الله عليه السلام على هذا المجلس - حين أذن المؤذن - يقول ما سمعتم مني من مقالتي .

قوله ( باب مجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء ) في رواية كريمة ، يؤذن ، بدل مجيب ، فكأنه سماه أذاناً لكونه بلفظه . قوله ( عن أبي أمامة ) في رواية الاسماعيل من طريق حبان وعبدان عن عبد الله - وهو ابن المبارك - سمعت أبا أمامة . قوله ( وأنا ) أي أشهد ، وأنا أقول مثله . قوله ( فلما أن قضي ) أي فرغ ، وأن ، زائدة ، وسقطت في رواية الاصيل ، وللكشميني ، فلما أن انقضى ، أي انتهى . وفي هذا الحديث من الفوائد تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب مجيب المؤذن وهو على المنبر ، وأن قول المجيب ، وأنا كذلك ، ونحوه يكفي في إجابة المؤذن ، وفي إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة ، وأن التكبير في أول الأذان غير مرجع وفيها نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . وفيه مباحة تقدمت في أبواب الأذان

### ٢٤ - باب الجلوس على المنبر عند التأذين

٩١٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمر به عثمان - حين كثر أهل المسجد - وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام .

قوله ( باب الجلوس على المنبر عند التأذين ) تقدمت مباحة حديث السائب قريباً ، ومناسبتة للذي قبله ظاهرة جداً ، وأشار الزين بن المنير إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين ، وقال مالك والشافعي والجمهور : هو سنة . قال الزين : والحكمة فيه سكون اللحن ، والتهنيء للانصات ، والاستنصات لسماح الخطبة ، وإحضار الذهن لذلك

### ٢٥ - باب التأذين عند الخطبة

٩١٦ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت السائب بن



يزيد يقول « إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله ﷺ وأب بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه - وكثروا - أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، فأذن به على الزوراء ، فثبت الأمر على ذلك »

قوله ( باب التأذين عند الخطبة ) أي عند إرادتها ، أورد فيه حديث السائب أيضا وقد تقدم ما فيه . وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد

٢٦ - باب الخطبة على المنبر . وقال أنس رضي الله عنه : خطب النبي ﷺ على المنبر

٩١٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا بقية بن الوليد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري القرشي الإسكندراني قال حدثنا أبو حازم بن دينار « أن رجلا أتوا سهل بن سعيد الساعدي ، وقد امتزوا في المنبر يوم عودته ؟ فسأوه عن ذلك فقال : والله إني لأعرف ثما هو ، ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه رسول الله ﷺ : أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة قد سماها سهل - سرى غلامك النجار أن يعمل لي أعوادا أجلس عليها إذا سكنت الناس ، فأمرتته فعملها من طرفة العنابة ، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ فأمر بها فوضعت ها هنا . ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها ، وكبر وهو عليها ، ثم ركب وهو عليها ، ثم نزل القمقمري فسجد في أصل المنبر ثم عاد . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : أيها الناس ، إنما صنعت هذا لتأمنوا ، ولتعلموا صلاتي »

٩١٨ - حدثنا سعيد بن أبي مسرمة قال حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني يحيى بن سعيد قال : أخبرني ابن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله قال « كان جذع يقوم إليه النبي ﷺ ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ، حتى نزل النبي ﷺ فوضع يده عليه »

قال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابرا

٩١٩ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال « سمعت النبي ﷺ يخطب على المنبر فقال : من جاء إلى الجمعة فليمتثل »

قوله ( باب الخطبة على المنبر ) أي مشروعيتها ، ولم يقيدها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها . قوله ( وقال أنس خطب النبي ﷺ على المنبر ) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الاعتصام وفي الفن مطولا وفيه قصة عبد الله ابن حذافة ، ومن حديثه أيضا في الاستسقاء في قصة الذي قال « ملك المال ، وسياتي ثم . » قوله ( أن رجلا أتوا سهل بن سعيد ) لم أفق على أسمائهم . قوله ( امتزوا ) من الممازاة وهي المجادلة ، وقال الكرماني : من الامتزاء وهو

الشك ، ويؤيد الأول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن مسلم ، أن تماروا ، فإن معناه تجادلوا ، قال  
الراغب : الامتراء والمعاراة المجادلة ، ومنه ( فلا تمار فيهم إلا مرأى ظاهرا ) وقال أيضا : المرية التردد في الشيء ، ومنه  
( فلا تكن في مرية من لقائه ) قوله ( والله اني لأعرف بما هو ) فيه القسم على الشيء لإرادة تأكيد كيد السامع ، وفي  
قوله ( ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه ) زيادة على السؤال ، لكن فائدته إعلامهم بقوة معرفته  
بما سأله منه ، وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أن سهلا قال : ما بقي أحد أعلم به مني . قوله ( أرسل الخ ) هو شرح  
الجواب . قوله ( الى ثلاثة امرأة من الانصار ) في رواية أبي غسان عن أبي حازم : امرأة من المهاجرين ، كما سيأتي  
في الحبة ، وهو وهم من أبي غسان لطباق اصحاب أبي حازم على قولهم : من الانصار ، وكذا قال أيمن عن جابر كما  
سيأتي في علامات النبوة ، وقد تقدم الكلام على اسمها في باب الصلاة على المنبر ، في أوائل الصلاة . قوله ( مرى  
غلامك التجار ) سماه عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في شرف المصطفى ، جميعا من طريق  
يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثني عمارة بن غزية عنه ولفظه : كان رسول الله ﷺ يخطب الى خشبة . فلما كثر الناس  
قيل له : لو كنت جعلت منبرا . قال وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون ، فدكر الحديث ، وأخرجه ابن سعد  
من رواية سعيد بن سعد الانصاري عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه ، وفي الطبراني من طريق أبي  
عبد الله الغفاري : سمعت سهلا بن سعد يقول : كنت جالسا مع خال لي من الانصار . فقال له النبي ﷺ : اخرج الى  
الغابة وأتني من خشبها فاعمل لي منبرا ، الحديث . وجاء في صاحب المنبر أقوال أخرى : أحدها اسمه إبراهيم أخرجه  
الطبراني في الاوسط من طريق أبي نضرة عن جابر ، وفي إسناده العلاء بن مسleme الراس وهو متروك ، ثانيها باقول  
بموحدة وقاف مضمومة رواه عبد الرزاق باسناد ضعيف منقطع . ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال باقوم آخره  
ميم وإسناده ضعيف أيضا ، ثالثها صباح بضم المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضا ذكره ابن بشكوال  
باسناد شديد الانقطاع . رابعها قبيصة أو قبيصة المخزومي مولا لم يذكره عمر بن شبة في الصحابة ، باسناد مرسل .  
خامسها كلاب مولى العباس كما سيأتي . سادسها تميم الداري رواه أبو داود مختصرا والحسن بن سفيان والبيهقي من  
طريق أبي عاصم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن تيمما الداري قال لرسول الله ﷺ لما كثر  
الحج : ألا تتخذ لك منبرا يحمل عظامك ؟ قال : بلى فاتخذ له منبرا ، الحديث وإسناده جيد ، وسيأتي ذكره في علامات  
النبوة فإن البخاري أشار اليه ثم ، وروى ابن سعد في الطبقات ، من حديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ كان يخطب  
وهو مستند إلى جذع فقال : ان القيام قد شق علي . فقال له تميم الداري : ألا عمل لك منبر كما رأيت يصنع بالشام ؟  
فتأور النبي ﷺ المسلمين في ذلك فرأوا أن يتخذوه . فقال العباس بن عبد المطلب : إن لي غلاما يقال له كلاب أعمل  
الناس ، فقال : مره أن يعمل ، الحديث رجاله ثقات إلا الواقدي . سابعها ميناء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن  
بكار : حدثني اسماعيل هو ابن أبي أويس عن أبيه : عمل المنبر غلام لامرأة من الانصار من بني سلة - أو من  
بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم - يقال له ميناء ، انتهى . وهذا يحتمل أن يعود الضمير فيه على الأقرب ، فيكون  
ميناء اسم زوج المرأة ، وهو بخلاف ما حكيناه في باب الصلاة على المنبر والسطوح ، عن ابن التين أن المنبر عمله  
غلام سعد بن عباد ، وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد . وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها التجار شيء  
قوي السند إلا حديث ابن عمر ، وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري ، بل قد تبين من رواية ابن

سعد أن تسميا لم بعمله . وأشباه الأقوال بالصواب قول من قال هو يميون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضا ، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لو هاتها . ويبعد جدا أن يجمع بينها بان النجار كانت له أسماء متعددة . وأما احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة ، لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد ، إلا إن كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم . ووقع عند الترمذى وابن خزيمة وبحماه من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس ، كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد بخطب ، فجاء إليه رومي فقال : ألا أصنع لك منبرا ، الحديث ، ولم يسمه يحتمل أن يكون المراد بالرومي تميم الداري لأنه كان كثير السفر إلى أرض الروم . وقد عرف بما تقدم سبب عمل المنبر ، وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابقة ، وفيه نظر لذكر العباس وتيمم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان ، وقدوم تميم سنة تسع . وجزم ابن النجار بأن عمله كان سنة ثمان ، وفيه نظر أيضا لما ورد في حديث الإفك في الصحيحين عن عائشة قالت : فثار الحيان الاوس والخزرج حتى كادوا أن يقتلوا ورسول الله ﷺ على المنبر ، فنزل فخصفهم حتى سكتوا ، فان حل على التجوز في ذكر المنبر والافق هو أصح مما مضى . وحكى بعض أهل السير أنه ﷺ كان يخطب على منبر من طين فبسل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ، ويعكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان يستند إلى الجذع إذا خطب ، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معارية ست درجات من أسفله ، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة باسناده إلى حميد ابن عبد الرحمن بن عوف قال : بعث معاوية إلى مروان - وهو عامله على المدينة - أن يحمل إليه المنبر ، فأمر به فقلع ، فأطلت المدينة ، فخرج مروان لخطب وقال : إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه ، فدعا نجارا ، وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم ، ورواه من وجه آخر قال : فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال : فزاد فيه ست درجات وقال : إنما زدت فيه حين كثرت الناس ، قال ابن النجار وغيره : استمر على ذلك إلا ما أصلح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وسبعمائة فاحترق ، ثم جدد المظفر صاحب اليمن سنة ست وخمسين منبرا ، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين<sup>(١)</sup> منبرا فأزيل منبر المظفر ، فلم يزل ذلك إلى هذا العصر فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبرا جديدا ، وكان أرسل في سنة ثمان عشرة منبرا جديدا إلى مكة أيضا ، شكر الله له صالح عمله آمين . قوله ( فعملها من طرفاء الغابة ) في رواية سفيان عن أبي حازم ، من أثلة الغابة ، كما تقدم في أوائل الصلاة ، ولا مغايرة بينهما فان الأثل هو الطرفاء وقبل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه ، والغابة بالمعجمة وتخفيف الموحدة موضع « عوالى المدينة جهة الشام ، وهى اسم قرية بالبحرين أيضا ، وأصلها كل شجر ملتف . قوله ( فأرسلت ) أى المرأة تعلم بأنه فرغ . قوله ( فأمر بها فوضعت ) أنك لارادة الأعواد والدرجات ، ففي رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، فعمل له هذا الدرجات الثلاث . . قوله ( ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها ) أى على الأعواد ، وكانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر ، قوله ( وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري ) لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبيرة ، وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولفظه : كبر فقرأ وركع

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة أخرى : بعد عشرين سنة .

ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري ، والقهقري بالقهر المثنى إلى خلف . والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني ، في خطب الناس عليه ثم أقيمت الصلاة فكبر وهو على المنبر ، فأقادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة . قوله ( في أصل المنبر ) أي على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه . قوله ( ثم عاد ) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته . قوله ( وتعلموا ) بكسر اللام وفتح المثناة وتشديد اللام أي لتعلموا ، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من قل شيئا يخاف العادة أن يبين حكمته لاحتجابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره . وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل البسيط في الصلاة ، وكذا الكثير إن تفرق ، وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الإمام في باب الصلاة في السطوح . وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسمع منه ، واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديد (١) إما شكرا وإما تبركا . وقال ابن بطال : إن كان الخطيب هو الخليفة فسنه أن يخطب على المنبر ، وإن كان غيره بخير بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض . وتعبه الزين بن المنير بأن هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه إخبار عن شيء أحدثه بعض الخلفاء ، فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة ، وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة . قلت : ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة ، أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب ، ولعل مراد من استجبه أن الأصل أن لا يرتفع الإمام عن المأمومين . ولا يلزم من مشروعية ذلك للنبي ﷺ ثم لمن ولي الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم ، وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين . والله الموفق . قوله ( أخبرني يحيى بن سعيد ) هو الانصاري ، وابن أنس هو حفص بن عبيد الله بن أنس كما سيأتي في الرواية المتعلقة ، ونسب في هذه إلى جده ، قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : إنما أبهم البخاري حفصا لأن محمد بن جعفر بن أبي كثير يقول « عبيد الله بن حفص » فقلبه . قلت : كذا رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن ابن أبي مريم شيخ البخاري فيه ، ولكن أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم عن ابن أبي مريم فقال « عن حفص بن عبيد الله ، على الصواب ، وقلبه أيضا عبيد الله بن عتبة بن يحيى » عن يحيى بن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال : الصواب فيه حفص بن عبيد الله . وفي تاريخ البخاري « حفص بن عبيد الله بن أنس » وقال بعضهم : عبيد الله بن حفص ، ولا يصح عبيد الله . قوله ( أصوات العشار ) بكسر المعجمة بعدها معجمة قال الجوهري : العشار جمع عشاراء بالضم ثم الفتح وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد . وقال الخطابي : العشار الحوامل من الإبل التي قاربت الولادة . ويقال : اللواتي أتى على حملهن عشرة أشهر ، يقال ناقة عشاراء ونوق عشار على غير قياس . وسيأتي الكلام على حديث الجذع في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله ) أما سليمان فهو ابن بلال وأما يحيى فهو ابن سعيد ، وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الاسناد ، وزعم بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد ، لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير قال فيه عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن جابر كذلك

(١) في هذا الاستنباط نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صرح في الحديث أنه صلى على المنبر ليأتم به الناس ويعلموا منه

ولو كان صلى الله عليه وسلم استنبطه الشارح لبيته . والله أعلم

أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان ، فإن كان محضاً فليجئ بن سعيد فيه شيخان والله أعلم . قوله ( يخطب على المنبر ) هذا القدر هو المقصود لمراده في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على المتن في « باب فضل الغسل يوم الجمعة » ، ويستفاد منه أن للخطيب تعليم الأحكام على المنبر .

## ٢٧ - باب الخطبة قائماً . وقال أنس : بينما النبي ﷺ يخطب قائماً

٩٢٠ - حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يخطب قائماً ، ثم يقعد ، ثم يقوم ، كما تفعلون الآن » [ الحديث ٩٢٠ - طرحة في ٩٢٨ ]

قوله ( باب الخطبة قائماً ) قال ابن المنذر الذي حمل عليه جعل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك ، ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب ، وعن مالك رواية أنه واجب ، فإن تركه أساء وصحت الخطبة ، وعند الباقي أن القيام في الخطبة يشترط للمادر كالأصالة ، واستدل الأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب ، وإن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلساً حوله ، وبحديث سهل الماضي قبل « مرى غلامك يعمل لي أعواداً أجلس عليها ، والله الموفق » . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين ، واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعداً ، فأنكر عليه وتلا ( وترك قائماً ) وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كاليرمك قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس « خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية » ، وبمراعاة النبي ﷺ على القيام ، وبمشروعية الجلوس بين الخطبتين ، فلو كان القعود مشروطاً في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً ، فعند ابن أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر ثمم بطنه ولحمه ، وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد لجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة ، أو أن الذي قعد قعد باجتهاد كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر ، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم إنه صلى خلفه فأتم معه واعتذر بأن الخلاف شر . قوله ( وقال أنس الخ ) هو طرف من حديث الاستسقاء أيضاً وسيأتي في باب . ثم أورد في الباب حديث ابن عمر ، وقد ترجم له بعد بابين « القعدة بين الخطبتين » ، وسيأتي الكلام عليه ثم . وفي الباب حديث جابر بن سمرة « أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فن نباك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب » أخرجه مسلم ، وهو أصرح في المواظبة من حديث ابن عمر إلا أن إسناده ليس على شرط البخاري . وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « أول من خطب قاعداً معاوية حين كثر ثمم بطنه ، وهذا مرسل ، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال « أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان ، وكان إذا أعيا جلس ولم يتكلم حتى يقوم ، وأول من خطب جالساً معاوية » ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قياماً ، حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب قائماً ثم يجلس ، فلما كان معاوية خطب الأولى جالساً والآخرى قائماً ، ولا حجة في ذلك

لمن أجاز الخطبة قاعداً لأنه تبين أن ذلك للضرورة

## ٢٨ - باب يستقبل الإمام القوم ، واستقبال الناس الإمام إذا خطب

واستقبل ابن عمر وأنس رضي الله عنهم الإمام

٩٢١ - **حديث** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار

أنه سمع أبا سعيد الخدري قال « إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر ، وجلسنا حوله »

[الحديث ٩٢١ - أخرجه في : ١٤٦٥ ، ٢٨٤٢ ، ٦٤٢٧]

قوله ( باب استقبال الناس الإمام إذا خطب ) زاد في رواية كريمة في أول الترجمة : يستقبل الإمام القوم ، ولم يبت الحكم وهو مستحب عند الجمهور ، وفي وجه يجب ، جزم به أبو الطيب الطبري من الشافعية فإن فعل أجزأ ، وقيل لا ، ذكره الشافعي ، ونقل في شرح المذهب أن الالتفات يمينا وشمالا مكروه اتفاقا إلا ما حكى عن بعض الحنفية فقال أكثرهم : لا يصح ، ومن لازم الاستقبال استدبار الإمام القبلة ، واغترق لثلاثا يصير مستدبر القوم الذين يعظمهم ومن حكمة استقبالهم للإمام التمييز لسماح كلامه وسلوك الأدب معه في استماع كلامه ، فإذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بحمده وقلبه وحضور ذهنه كان أدعى لتفهم موعظه وموافقة فيما شرع له القيام لأجله . قوله ( واستقبل ابن عمر وأنس الإمام ) أما ابن عمر فرواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قال ، ذكرت للبث بن سعد فآخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام ، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله . وأما أنس فروباه في نسخة نعيم <sup>(١)</sup> بن حماد بإسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة ، ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام ، قال ابن المنذر : لا أعلم في ذلك خلافا بين العلماء . وحكى غيره عن سعيد بن المسيب والحنين شيئا محتملا ، وقال الترمذي : لا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء ، يعني صريحا . وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ، مقصود الترجمة ، وهو طرف من حديث طويل سيأتي بهذا الإسناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على اليتامى ، ويأتى الكلام عليه في الرقاق إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسماح كلامه يقتضى نظرهم إليه غالبا ، ولا يعكز على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا معمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه ، وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الأمر بالاستماع لها والانصات عندها . والله أعلم

## ٢٩ - باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٩٢٢ - وقال محمود حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا هشام بن حروة قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء

(١) في طبعة بولاق : في نسخة أخرى : من نسخة شيخه نعيم ،

بنت أبي بكر قالت « دخلت على عائشة رضى الله عنها والناس يصلون ، قلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء ، قلت آية ؟ فأشارت برأسها - أى نعم - قالت : فأطال رسول الله ﷺ جدا حتى تجلاني النسي وإلى جنبى قربة فيها ماء ففتحتها ، فجعلت أصب منها على رأسى ، فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجلجت الشمس ، فخطب الناس وحده الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد . قالت : ولطيف نسيوة من الأنصار ، فأنكفأت إليهن لاسكتن . قلت لمائشة : ما قال ؟ قالت قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته فى مقامى هذا حتى الجنة والنار . ولأنه قد أرحى إلى أنكم تفتنون فى القبور مثل - أو قريب من - فتنة المسيح الدجال ، يؤذى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو قال الموقن ، شك هشام - فيقول هو رسول الله ، هو محمد ﷺ ، جاءنا بالبينات والهدى فآمننا وأجبنا ، واتبعنا وصدقنا ، فيقال له : نعم صالحا ، قد كنا نعلم إن كنت لتؤمن به . وأما المنافق - أو قال المرتاب ، شك هشام - فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا ، فقلت . قال هشام : فلقد قالت لى فاطمة فأوعيتني ، غير أنها ذكرت ما يغلظ عليه

٩٢٣ - حدثنا محمد بن شعير قال حدثنا أبو عامر عن جرير بن حازم قال : سمعت الحسن يقول : حدثنا عمرو بن تغلب « أن رسول الله ﷺ أتى ببال - أو سبي - فقسمة ، فأعلى رجالا وزك رجالا . فبينه أن الذين ترك عتبوا ، فحيد الله ثم أننى عليه ثم قال . أما بعد فوالله إنى لأعطي الرجل والذى أدع أحب إلى من الذى أعطى ، ولنكن أعصى أقواما لا أرى فى قلوبهم من الجزع والهلح ، وأكل أقواما إلى ما جعل الله فى قلوبهم من الننى والخير ، فيهم عمرو بن تغلب « فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم . تابعه يونس

[ الحديث ٩٢٣ - طرفاه : ٣١٤٥ ، ٧٢٥٥ ]

٩٢٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة أن عائشة أخبرته « أن رسول الله ﷺ خرج ذات ليلة من جوف الليل فصلى فى المسجد . فصلّى رجال بصلاته . فأصبح الناس فتحدثوا ، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحدثوا ، فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته . فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح . فلما قضى الفجر أقبل على الناس فشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ، لكنى خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها . تابعه يونس

٩٢٥ - حدثنا أبو البان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي محمد الساعدي أنه

أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَشَهِدَ وَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ . تَابِعَهُ أَبُو مُوَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَمَّا بَعْدُ» . تَابِعَهُ الْمَدَنِيُّ عَنْ شُعْبَانَ فِي «أَمَّا بَعْدُ»

[ الحديث ٩٢٥ - أطرافه في : ١٥٠٠ ، ٢٥٩٧ ، ٦٦٣٦ ، ٦٦٧٩ ، ٦٧٧٤ ، ٧١٩٧ ]

٩٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ تَحَرَّمَةَ قَالَ «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ : «أَمَّا بَعْدُ» . تَابِعَهُ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ

[ الحديث ٩٢٦ - أطرافه في : ٣١١٠ ، ٣٧١٤ ، ٣٧٣٩ ، ٣٧٦٧ ، ٥٧٣٠ ، ٥٧٧٨ ]

٩٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْفَسِيلِ قَالَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «صَدَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَبْرَ وَكَانَ آخِرَ نَجَسٍ جَلَسَهُ مُنْعَطِفًا مِاحِقَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَايَةِ دَسِيمَةٍ ، لَحِمِدَ اللَّهُ وَأَتْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ إِلَى . فَنَابُوا إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ» فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ وَيَكْبُرُ النَّاسُ . فَنَ وَلَّى شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ»

[ الحديث ٩٢٧ - طرفاه في : ٣٦٧٨ ، ٣٨٠٠ ]

قوله ( باب من قال في الخطبة بعد الثناء : «أما بعد» ) قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون « من » موصولة بمعنى الذي والمراد به النبي ﷺ كما في أخبار الباب ، ويحتمل أن تكون شرطية والجواب محذوف والتقدير فقد أصاب السنة ، وعلى التقديرين فينبغي للخطباء أن يستعملوها تأسيًا واتباعًا لها . ملخصا . ولم يجد البخاري في صفة خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة حديثا على شرطه فاقصر على ذكر الثناء ، واللفظ الذي وضع للفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها . قال سيوطي : «أما بعد» معناها مهما يكن من شيء . بعد . وقال أبو إسحق هو الزواج : إذا كان الرجل في حديث فاراد أن يأتي بغيره قال «أما بعد» ، وهو مبنى على الضم لانه من الظروف المقطوعة عن الإضافة ، وقيل التقدير «أما الثناء على الله فهو كذا» ، وأما بعد فكذا . ولا يلزم في قسمه أن يصرح بلفظ ، بل يكفي ما يقوم مقامه . واختلف في أول من قالها ، فقيل داود عليه السلام رواه الطبراني مرفوعا من حديث أبي موسى الأشعري وفي إسناده ضعف ، وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي موقوفا أنها فصل الخطاب الذي أعطيه داود ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي فراء فيه عن زياد بن سمينة . وقيل أول من قالها يعقوب رواه الدارقطني بسند رواه في غرائب مالك . وقيل أول من قالها يعرب بن قحطان ، وقيل كعب بن لؤي أخرجه القاضي أبو أحمد الفسائي <sup>(١)</sup> من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف . وقيل سمعان بن رائل . وقيل قس بن ساعدة ، والأول أشبه . ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأرية المحضة ، والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة ، ثم يجمع بينها

(١) في مخطوطة الرياني «الصل»



بالنسبة إلى القبائل . قوله (رواه عكرمة عن ابن عباس ) سيأتي موصولاً آخر الباب . ثم أورد في الباب أيضاً ستة أحاديث ظاهرة المناسبة لما ترجم له : أولها حديث أسماء بنت أبي بكر في كسوف الشمس ، وفيه وحمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، ثم ذكر قصة فتنة القبر ، وسيأتي الكلام عليه في الكسوف ، وذكره هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة ، قال محمود ، وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال ، حدثنا محمود ، . ثانياً حديث عمرو ابن تغلب - وهو بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بـمدها موحدة - وفيه وحمد الله ثم أنبئ عليه ثم قال : أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الحسن ، ووقع هنا في بعض النسخ ، تابعه يونس ، وهو ابن عبيد . وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده عنه عن الحسن عن عمرو . ثالثاً حديث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه وفتشتم ثم قال أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب التطوع . قوله (تابعه يونس ) هو ابن يزيد ، وقد وصله مسلم من طريقه بتمامه ، وكلام المزني في ، الاطراف ، يدل على أن يونس إنما تابع شعيباً في ، أما بعد ، فقط وليس كذلك . رابعاً حديث أبي حميد الساعدي ، ان رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، هكذا أورده مختصراً بتمامه بهذا الاسناد في الإيمان والنذور ، وفيه قصة ابن التبية ، ويأتي الكلام عليه تاماً في الزكاة . قوله (تابعه أبو معاوية وأبو أسامة عن هشام ) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حميد وقد وصله مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مرفقاً ، وأورده الاسماعيل من طريق يوسف ابن موسى حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا حدثنا هشام بن عروة به ، وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في الزكاة أيضاً باختصار . قوله (تابعه العدني عن سفيان ) يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ، ومن هذا الوجه وصله الاسماعيل ، وفيه قوله ، أما بعد ، ، ويحتمل أن يكون العدني هو محمد ابن يحيى بن أبي عمر ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد وصله مسلم عنه وأحاله به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة ، وقد تبين أن فيها قوله ، أما بعد ، وهو المقصود هنا ، ولم أره مع ذلك في مسند ابن أبي عمر . خامساً حديث المسور ابن مخرمة قال ، قام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول : أما بعد ، وهذا طرف من حديثه في قصة خطبة على ابن أبي طالب بنت أبي جهل ، وسيأتي بتمامه في المناقب ، ويأتي الكلام عليه ثم . . . قوله (تابعه الزبيدي ) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتمامه . سادساً حديث ابن عباس قال ، صعد النبي ﷺ المنبر وكان - أي صعوده - آخر مجلس جلسه ، الحديث وفيه ، وحمد الله وأثنى عليه ، وفيه ، ثم قال أما بعد ، وسيأتي في فضائل الانصار بتمامه ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وفي الباب بما لم يذكره عن عائشة في قصة الإفك ، وعن أبي سفيان في الكتاب إلى هرقل متفق عليهما ، وعن جابر قال ، كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحرث عيناه وعلا صوته ، الحديث وفيه ، فيقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، أخرجه مسلم ، وفي رواية له عنه ، كان خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته ، فذكر الحديث وفيه ، يقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، وهذا أليق بمراد المصنف للتنبيص فيه على الجمعة ، لكنه ليس على شرطه كما قد بيناه . ويستفاد من هذه الاحاديث أن ، أما بعد ، لا تختص بالخطب ، بل يقال أيضاً في صدور الرسائل والمصنفات ، ولا اقتصار عليها في إرادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك

لفظه هذا وإن ، <sup>(١)</sup> وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ ، وبعد ، ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب ، أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا ، ولا حجر في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها ، أما بعد ، الحافظ عبد القادر الرازي في خطبة الأربعين المتباعدة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابيا ، منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة ، كان النبي ﷺ إذا خطب خطبة قال : أما بعد ، ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك

### ٣٠ - باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة

٩٢٨ - **حديث** مسدد قال حدثنا بشر بن الفضل قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن عبد الله قال « كان النبي ﷺ يخطب خطبتين يقعد بينهما »

**قوله** ( باب القعدة بين الخطبتين ) قال الزين بن المنير : لم يصرح بحكم الترجمة لأن مستند ذلك الفعل ولا عموم له . ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة فإنه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة ، وظاهر ضميمه أنه يقول بوجوبها كما يقول به في أصل الخطبة **قوله** ( يخطب خطبتين يقعد بينهما ) مقتضاه أنه كان يخطبها قائما ، وصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبل بيابين ولفظه « كان يخطب قائما ثم يقعد ثم يقوم ، وللنساء والدارقطني من هذا الوجه ، « كان يخطب خطبتين قائما يفصل بينهما بجلوس ، وغفل صاحب العمدة فمزا هذا اللفظ للصحيحين ، ورواه أبو داود بلفظ « كان يخطب خطبتين : كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ، ثم يقوم فيخطب ، ثم يجلس فلا يتكلم ، ثم يقوم فيخطب ، واستفيد من هذا أن حال الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه ، لكن ليس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سرا . واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لمواظبته ﷺ على ذلك مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » قال ابن دقيق العيد : يتوقف ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة ، وإلا فهو استدلال بمجرد الفعل . وزعم الطحاوي أن الشافعي تفرد بذلك ، وتعقب بأنه يحكى عن مالك أيضا في رواية ، وهو المشهور عن أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي ، وحكى ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه ﷺ واظب على الجلوس قبل الخطبة الأولى ، فإن كانت مواظبته دليلا على شرطية الجلسة الوسطى فلتسكن دليلا على شرطية الجلسة الأولى ، وهذا متعقب بأن جل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الأولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت المواظبة عليها ، بخلاف التي بين الخطبتين . وقال صاحب « المغني » : لم يوجبها أكثر أهل العلم لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم يجب : وقدرها من قال بوجوبها بقدر جلسة الاستراحة وبقدر ما يقرأ سورة الاخلاص . واختلف في حكمها فقليل : للفصل بين الخطبتين ، وقيل للراحة وعلى الأول - وهو الاظهر - يكفي السكوت بقدرها ، ويظهر أثر الخلاف أيضا فيمن خطب قاعدا لعجزه عن القيام . وقد أزم الطحاوي من قال بوجوب الجلوس بين الخطبتين أن يوجب القيام في الخطبتين ، لأن كلا منهما اقتصر على فعل شيء واحد . وتعقبه الزين بن المنير . وبالله التوفيق

(١) يشير الشارح بهذا إلى قوله تعالى في سورة ص « هذا وإن الطاغين لهم آلب » ومقصوده أن قوله تعالى « هذا وإن » بمنزلة « أما بعد » ، والله أعلم

## ٣١ - باب الاستماع إلى الخطبة

٩٢٩ - **حَدَّثَنَا** آدم قال حَدَّثَنَا ابنُ أبي ذئبٍ عن الزُّهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « إذا كان يومُ الجمعةِ وَقَفَتِ الملائكةُ على بابِ المسجدِ يكتبونَ الأوَّلَ فالأوَّلَ . وَتَمَثَّلَ الْمُجَرِّ كَمَثَلِ الذي يُهْدَى بَدَنَةً ، ثُمَّ كالذي يُهْدَى بَقَرَةً ، ثُمَّ كِبْشًا ، ثُمَّ دجاجةً ، ثُمَّ بَيْضَةً . فإذا خَرَجَ الإمامُ طَوَّأَ مُحْفَمُهُمْ وَيَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ »

[الحديث ٩٢٩ - طرفه في : ٣٢١١]

قوله ( باب الاستماع ) أى الإصغاء للسمع ، فكل مستمع سامع من غير عكس ، وأورد المصنف فيه حديث كتابة الملائكة من يكر يوم الجمعة ، وفيه « فإذا خرج الإمام طورا صحفهم ويستمعون الذكر » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب فضل الجمعة » وفيه إشارة إلى أن منع الكلام من ابتداء الإمام في الخطبة لأن الاستماع لا يتجه إلا إذا تكلم . وقالت الحنفية : يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام ، وورد فيه حديث ضعيف سنذكره في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

## ٣٢ - باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطبُ

أمره أن يصلى ركعتين

٩٣٠ - **حَدَّثَنَا** أبو الثَّمان قال حَدَّثَنَا حمادُ بنُ زيدٍ عن عمرو بن دينارٍ عن جابر بن عبد الله قال « جاء رجلٌ والنبي ﷺ يخطبُ الناسَ يومَ الجمعةِ فقال : أصليتَ يا فلان ؟ قال : لا . قال : قم فاركعْ »

[الحديث ٩٣٠ - طرفاه في : ٩٣١ ، ١١٦٦]

قوله (باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطبُ أمره أن يصلى ركعتين) أى إذا كان لم يصلهما قبل أن يراه . قوله (عن جابر بن عبد الله) صرح في الباب الذى يليه بسماع عمرو له من جابر . قوله (جاء رجل) هو سليك بمهمل مصغرا ابن هدية وقيل ابن عمرو الغطفاني بفتح المعجمة ثم المهمل بعد ها فاء من غطفان بن سعيد بن قيس عيلان ، ووقع مسمى في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم على المنبر ، فقعد سليك قبل أن يصلى ، فقال له : أصليت ركعتين ؟ فقال : لا . فقال : قم فاركعهما ، ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه « فقال له : يا سليك ، قم فاركع ركعتين ونجوز فيهما » هكذا رواه حفاظ أصحاب الأعمش عنه ، وواقعه الوليد أبو بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني ، وشذ منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بهذا الاسناد فقال « جاء النعمان بن نوفل ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني ، قال أبو حاتم الرازي : وهم فيه منصور يعنى في تسمية الآتى ، وقد رواه الطحاوى من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال : سمعت أبا صالح يحدث بحديث سليك الغطفاني ، ثم سمعت أبا سفيان يحدث به عن جابر ، فتعذر أن هذه القصة لسليك . وروى الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر « انه أتى النبي

ﷺ وهو يخطب فقال لا بى ذر : صليت ركعتين ؟ قال : لا ، الحديث ، وفي اسناده ابن لهيعة ، وشذ بقوله « وهو يخطب » فان الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس في المسجد أخرجه ابن حبان وغيره ، وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس قال « دخل رجل من قيس المسجد ، فذكر نحوه قصة سليك ، فلا يخالف كونه سليكا فان غطفان من قيس كما تقدم ، وإن كان بعض شيوخنا غاير بينهما وجوز أن تكون الواقعة تعددت فإنه لم يتبين لى ذلك . واختلف فيه على الأعمش اختلافا آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليك فجعل الحديث من مسند سليك ، قال ابن عدى : لا أعلم أحدا قاله عن الثوري هكذا غير الثريابي وإبراهيم بن خالد ه . وقد قاله عنه أيضا عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عوانة والدارقطني من طريقه ، وتقل ابن عدى عن النسائي أنه قال : هذا خطأ ه . والذي يظهر لى أنه ما عنى أن جابرا حمل القصة عن سليك ، وإنما معناه أن جابرا أحدثهم عن قصة سليك ، ولهذا نظير سأذكره في حديث أبي مسعود في قصة أبي شعيب اللحام في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال في المهمات أن الداخل المذكور يقال له أبو هدية ، فإن كان محفوظا فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه . قوله ( فقال صليت ) ؟ كذا للاكثر بحذف همزة الاستفهام وثبت في رواية الاصيل . قوله ( قم فاركع ) زاد المستمل والاصيل « ركعتين » وكذا في رواية سفيان في الباب الذي بعده « فصل ركعتين » ، واستدل به على أن الخطبة لا تمنع الداخل من صلاة تحية المسجد ، وتعب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل اختصاصها بسليك ، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم « جاء رجل والنبي ﷺ يخطب والرجل في هيئة بذة ، فقال له : أصليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين ، وحض الناس على الصدقة ، الحديث فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه ، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال « إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يظن له رجل فيتصدق عليه » وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التأويل فقال : لو كان كذلك لقال لهم : إذا رأيتم ذابذة فتصدقوا عليه ، أو إذا كان أحد ذابذة فليقيم فليركع حتى يتصدق الناس عليه . والذي يظهر أنه ﷺ كان يعنى في مثل هذا بالاجمال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعاتبة ، وما يضعف الاستدلال به أيضا على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تفوت بالجلوس ، وورد أيضا ما يؤكد الخصوصية وهو قوله ﷺ لسليك في آخر الحديث « لا تعودن لمثل هذا » أخرجه ابن حبان . انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية ، وكه مردود ، لأن الأصل عدم الخصوصية . والتعليل بكونه ﷺ قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية . فإن المانعين منها لا يجوزون التطوع لعله التصديق ، قال ابن المنير في الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قائل به ، وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودته ﷺ بأمره بالصلاة أيضا في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الأولى ثوبين فدخل بهما في الثانية فتصدق باحدهما فنهأه النبي ﷺ عن ذلك أخرجه الفسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا ، ولأحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع ، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء حلة لا علة كاملة . وأما إطلاق من أطلق أن التحية تفوت بالجلوس فقد حكي النووي في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العالم ، أما الجاهل أو الناسي فلا ، وحال هذا الداخل محمول في الأولى على أحدهما وفي المرتين

الأخريين على النسيان ، والحامل للنامين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإتيان والاستماع للخطبة ، قال ابن العربي : عارض قصة سليك ما هو أقوى منها كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ وقوله ﷺ : « إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت ، متفق عليه ، قال : فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللأغى بالانصات مع قصر زمنه ففتح التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى . وعارضوا أيضا بقوله ﷺ وهو يخطب للذي دخل يتخطى رقاب الناس ، اجلس فقد آذيت ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر ، قالوا : فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتحية . وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه ، إذا دخل أحدكم والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام ، والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تثول إلى إسقاط أحد الداليل إنما يعمل بها عند تعذر الجمع ، والجمع هنا يمكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآنا ، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالداخل ، وأيضا فصل التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت ، فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال : يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه ، ؟ فاطلق على القول سرا السكوت ، وأما حديث ابن بشر فهو أيضا رافعة عين لا عموم فيها ، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما ، وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله له « اجلس » أي بشرطه ، وقد عرف قوله للداخل ، فلا تجلس حتى تصل ركعتين ، فعنى قوله اجلس أي لا تتخط ، أو ترك أمره بالتحية ليان الجواز قانها ليست واجبة ، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية ، وقد اتفقوا على استثناء هذه الصورة . ويحتمل أن يكون صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فانكر عليه . والجواب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف فيه أيوب بن نبيك وهو منكر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله . وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذي أنها أصح شيء روى في هذا الباب وأقوى ، وأجلب المانعون أيضا بأجوبة غير ما تقدم . اجتمع لنا منها زيادة على عشرة أوردتها ملخصة مع الجواب عنها لاستنفاد : ( الأول ) قالوا : إنه ﷺ لما خاطب سليكا سكت عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته ، فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية ، فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والخطيب يخطب ، والجواب أن الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال : إن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو معضلا ، وقد تعقبه ابن المنير في الحاشية بأنه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم ، لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل ، والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه لا سيما إذا كان واجبا . ( الثاني ) قيل : لما تشاغل النبي ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع عنه ، إذ لم يكن منه حينئذ خطبة لأجل تلك المخاطبة ، قاله ابن العربي وادعى أنه أقوى الأجوبة . وتعقب بأنه من أضعفها لأن المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله ﷺ إلى خطبته ، وتشاغل سليك بامتنال ما أمره به من الصلاة ، فصح أنه صلى في حال الخطبة . ( الثالث ) قيل : كانت هذه القصة قبل شروعه ﷺ في الخطبة ، وبدل عليه قوله في رواية الليث عند مسلم ، والنبي ﷺ قاعد على المنبر ، وأجيب بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء ، بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضا ، فيكون كله بذلك وهو قاعد . فبما قام ليصل قام النبي ﷺ للخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول . ويحتمل أيضا أن يكون الراوي تجاوز في قوله « قاعد »

لان الروايات الصحيحة كلها مطابقة على أنه دخل والنبي ﷺ يخطب . ( الرابع ) قيل : كانت هذه القصة قبل تحريم السلام في الصلاة ، وتعقب بأن سليكا متأخر الإسلام جدا وتحريم السلام متقدم جدا كما سيأتي في موضعه في أواخر الصلاة ، فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : كانت قبل الأمر بالإنصات ، وقد تقدم الجواب عنه ، وعورض هذا الاحتمال بمثله في الحديث الذي استدلوا به وهو ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر ، إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ، لاحتمال أن يكون ذلك قبل الأمر بصلاة التحية ، والأولى في هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفته : يخص هجومه بحديث الأمر بالتحية خاصة كما تقدم . ( الخامس ) قيل : اتفقوا على أن منع الصلاة في الاوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه التنفل حال الخطبة فليكن الآتي كذلك قاله الطحاوي ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وما نقله من الاتفاق وافقه عليه الماوردي وغيره ، وقد شذ بعض الشافعية فقال : ينبغي على وجوب الإنصات ، فإن قلنا به امتنع التنفل وإلا فلا . ( السادس ) قيل اتفقوا على أن الداخل والإمام في الصلاة تسقط عنه التحية ، ولا شك أن الخطبة صلاة فتسقط عنه فيها أيضا ، وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة ، والداخل في حال الخطبة مأمور بشغل البقرة بالصلاة قبل جلوسه ، بخلاف الداخل في حال الصلاة فإن إتيانه بالصلاة التي أقيمت يحصل المقصود ، هذا مع تفريق الشارع بينهما فقال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، وقد وقع في بعض طرقه فلا صلاة إلا التي أقيمت ، ولم يقل ذلك في حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة . ( السابع ) قيل : اتفقوا على سقوط التحية عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن له ابتداء السلام في الخطبة دون المأموم ، فيكون ترك المأموم التحية بطريق الأولى ، وتعقب بأنه أيضا قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، ولأن الأمر وقع مقيدا بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب . وقال الزين بن المنير : منع الكلام إنما هو لمن شهد الخطبة لا لمن خطب ، فكذلك الأمر بالإنصات واستماع الخطبة . ( الثامن ) قيل : لا نسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد ، بل يحتمل أن تكون صلاة فائته كالصبح مثلا قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنير في الحاشية وقال : لعله ﷺ كان كشف له عن ذلك ، وإنما استفهمه ملاطفة له في الخطاب ، قال : ولو كان المراد بالصلاة التحية لم يحتاج إلى استفهامه لأنه قد رآه لما دخل . وقد تولى رده ابن حبان في صحيحه فقال : لو كان كذلك لم يتكرر أمره له بذلك مرة بعد أخرى . ومن هذه المادة قولهم : إنما أمره بسنة الجمعة التي قبلها ، ومستندهم قوله في قصة سليك عند ابن ماجه : أصليت قبل أن تجيء ، لأن ظاهره قبل أن تجيء من البيت ، ولهذا قال الأوزاعي : إن كان صلى في البيت قبل أن يجيء فلا يصلي إذا دخل المسجد . وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يميز التنفل حال الخطبة مطلقا ، ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء أي إلى الموضع الذي أنت به الآن ، وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي تخطى ، وبؤكده أن في رواية لمسلم : أصليت الركعتين ، بالآلاف واللام وهو للمهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد . وأما سنة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء كما سيأتي في بابه . ( التاسع ) قيل : لا نسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة ، ويدل على أنها كانت لغيرها قوله للداخل : أصليت ، لأن وقت الصلاة لم يكن دخل ١ هـ . وهذا ينبغي على أن الاستفهام وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك ، وقد وقع في حديث الباب وفي الذي بعده أن ذلك

كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة . ( العاشر ) قال جماعة منهم القرطبي : أقوى ما اعتمده المالكية في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا ، وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك ، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضا ، فروى الترمذي وابن خزيمة وصحاه عن عياض ابن أبي سرح ، أن أبا سعيد الخدري دخل ومروان يخطب فصلي الركعتين ، فاراد حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال : ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما ، انتهى . ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحا ما يخالف ذلك . وأما ما نقله ابن بطال عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقا فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال ، كقول ثعلبة بن أبي مالك : أدركت عمر وعثمان - وكان الامام - إذا خرج تركنا الصلاة ، ووجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عنى بذلك من كان داخل المسجد خاصة ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : كل من نقل عنه - يعني من الصحابة - منع الصلاة والإمام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية ، وقد وزد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال انتهى ولم أقف على ذلك صريحا عن أحد من الصحابة . وأما ما رواه الطحاوي ، عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع ، وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوي فقال : لما لم يذكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه ، وتعقب بأن تركهم السكير لا يدل على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ، ولم يقل به مخالفوهم . وسبق في أوامر السلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تعم كل مسجد ، أو يستثنى المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ؟ فاعل ابن صفوان كان يرى أن تحيته استلام الركن فقط . وهذه الأجوبة التي قدمناها تندفع من أصلها بعموم قوله ﷺ في حديث أبي قتادة : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، متفق عليه ، وقد تقدم الكلام عليه . وورد أخص منه في حال الخطبة ، ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين ، متفق عليه أيضا ، ولمسلم من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولفظه بعد قوله فاركعها وتجاوز فيها ، ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيها ، قال النووي : هذا نص لا يتطرق إليه التأويل ولا أظن عالما يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحا فيخالفه . وقال أبو محمد بن أبي جرة : هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل . وحكى ابن دقيق العيد أن بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكره ، وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء النسخ أو التخصيص . وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حاجة لهم في قصة سليك ، لأن التحية عندهم تسقط بالجلوس ، وقد تقدم جوابه . وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه ، لا نصلوا والإمام يخطب ، وتعقب بأنه لا يثبت ، وعلى تقدير ثبوته فيخص عمومهم بالأمر بصلاة التحية . وبعضهم بأن عمر لم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أنكر عليه الاقتصار على الوضوء ، وأجيب باحتمال أن يكون صلاهما . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط

في الخطبة مع الأمر بالانصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لا تقوت بالعمود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل أو الناس كما تقدم ، وأن الخطيب أن يأسر في خطبته وينهى وبين الأحكام المحتاج إليها ، ولا يقطع ذلك التوالى المشترك فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك بعد من العطية . واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تشرع التحية لغير المسجد وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة لأن أمرهما أخف وزمنهما أقصر ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . ( فائدة ) : قبل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كما تقدم ، قال الشافعي : أرى للإمام أن يأسر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة ، فإن لم يفعل كرهت ذلك . وحكى الثوري عن المحققين أن المختار إن لم يفصل أن يقف حتى تمام الصلاة لثلاث يكون جالسا بغير تحية أو متقلبا حال إقامة الصلاة . واستثنى المحاملي المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر أطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين . والذي يظهر من قولهم إن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف ، وأما المقيم لحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ، ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف يعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالبا وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، وانه أعلم

### ٣٣ - باب من جاء والإمام يُخطبُ صلى رَكعتين خفيفتين

٩٣١ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ قَالَ « دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخُطِّبُ فَقَالَ : أَصَلَيْتَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ »

**قوله** (باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين) قال الاسماعيلي : لم يقع في الحديث الذي ذكره التقييد بكونهما خفيفتين . قلت : هو كما قال ، إلا أن المصنف جرى على عادته في الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك ، وقد أخرجه أبو قرعة في السنن عن الثوري عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ « قم فاركع ركعتين خفيفتين » وقد تقدم أنه عند مسلم بلفظ « وتجوز فيهما » . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يتقيد برؤية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستفسره هل صلى أم لا ؟ وذلك كله خاص بالخطيب ، وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشيء من ذلك ، بل يستحب له أن يصل تحية المسجد ، فأشار المصنف إلى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى ، مع أن الحديث فيهما واحد . **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار ، ووقع التصريح بماع سفيان منه في هذا الحديث في مسند الحميدي ، وهو عند أبي نعيم في المستخرج . **قوله** (صليت) كذا للاكثر أيضا بخلف الممزة ، وثبتت لكريمة وللمستمل . **قوله** (قال فصل) زاد في رواية أبي ذر « قال قم فصل ،

### ٣٤ - باب رفع اليدين في الخطبة

٩٣٢ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَبِيدٍ الْعَزِيزِيِّ عَنْ أَنَسٍ ، وَعَنْ يُونُسَ عَنْ قَابَتِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخُطِّبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكَ الْكَرَاعُ وَهَلْكَ الشَّاهُ ،



[ 7484 & 7093

٣٥ - باب الإِسْتِغْثَاءِ فِي الْخُطَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

قوله ( باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ) أورد فيه الحديث المذكور مطولا من وجه آخر عن أنس ، وهو مطابق للترجمة أيضا وفيه الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها ، وبأقي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتى في الباب الذي بعده

٣٦ - **باب** الإنصاف يوم الجمعة والإمام يخطب

وإذا قال صاحبه أُنصِتْ فقد نَمّا . وقال سلمانُ عن النبي ﷺ : بُعِثْتُ إذا تكلم الإمامُ

٣٩٤ - **عُرْشَانِي** بن **بُكَيْرٍ** قال حدثنا **الليث** عن **عُقَيْلٍ** عن **ابن شهاب** قال : أخبرني **سميد بن المسيب** أن **أبا هريرة** أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت - والإمام يخطب - فقد لتوت »

**قوله** ( باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب ) أشار بهذا إلى الرد على ، جعل وجوب الانصات من خروج الامام ، لأن قوله في الحديث د والامام يخطب ، جملة حالية يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة : نعم الاولى أن ينصت كما تقدم الترغيب فيه في د باب فضل الفسل للجمعة ، وأما حال الجلوس بين الخطبتين لحكي صاحب المغني ، عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير خاطب ، أو أن زمن سكوته قليل فأشبهه السكوت للتفكير . **قوله** ( وإذا قال لصاحبه أنصت فقد انما ) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه ، وهي رواية النسائي عن قتيبة عن الليث بالاسناد المذكور ولفظه د من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغا ، والمراد بالصاحب من مخاطبة بذلك مطلقا ، وإنما ذكر صاحب لكونه الغالب . **قوله** ( وقال سليمان ) هو طرف من حديثه المتقدم في د باب الدهن للجمعة ، وقوله د ينصت ، بضم الأولى على الأفصح ويجوز الفتح قال الازهرى : يقال أنصت ونصت وانصت ، قال ابن خزيمة : المراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله . وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة فالظاهر أن المراد السكوت مطلقا ومن فرق احتج إلى دليل ، ولا يلزم من تجوز التحية لدليلها الخاص جواز الذكر مطلقا . **قوله** ( أخبرني ابن شهاب ) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال د عن عقيل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة ، أخرجه مسلم والنسائي ، والطريقان معا صحيحان ، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالاسنادين معا أخرجه الطحاوى ، وكذا رواه ابن جرير وغيره عن الزهرى بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره ، ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهرى بالاسناد الأول . **قوله** ( يوم الجمعة ) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك ، وفيه بحث . **قوله** ( فقد لغوت ) قال الأخفش : اللغو الكلام الذى لا أصل له من الباطل وشبهه ، وقال ابن عرفة : اللغو السقط من القول ، وقيل : الميل عن الصواب ، وقيل : اللغو الإثم كقوله تعالى ﴿ وإذا مرّوا باللغو مرّوا كراما ﴾ وقال الزين بن المنير انفتحت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام . وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب ، فقال : معنى لغا تكلم ، كذا أطلق . والصواب التقييد . وقال النضر بن شميل . معنى لغوت خبت من الاجر ، وقيل بطلت فضيلة جمعتك ، وقيل صارت جمعتك ظهرا . قلت : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى ، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا د ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا ، قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة . ولاحد من حديث على مرفوعا د من قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له ، ولا بن داود نحوه ، ولاحد واليزار من حديث ابن عباس مرفوعا د من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كالحمار يحمل أسفارا ، والذى يقول له أنصت ليست له جمعة ، وله شاهد قوى في جامع حماد بن سلة عن ابن عمر موقوفا ، قال العلماء : معناه لا جمعة له كالملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه ، وحكى ابن التين عن بعض من جوز الكلام في الخطبة أنه تأول قوله د فقد

لغوت ، أى أمرت بالانصات من لا يجب عليه ، وهو جود شديد ، لأن الانصات لم يختلف في مطلوبيته فكيف يكون من أمر بما طلبه الشرع لاغيا ، بل النهى عن الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة ، لأنه إذا جعل قوله « أنصت » مع كونه أمرا بمعروف انصتوا فغيره من الكلام أولى أن يسمى لغوا . وقد وقع عند أحد من رواة الأعرج عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله « فقد لغوت : هليك بنفسك » ، واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور في حق من سمعها ، وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر . قالوا : وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجمله بالإشارة . وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين ولفظه : لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة . وأنه غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجمال يتكلم والإمام يخطب : أنصت ، ونحوها ، أخذا بهذا الحديث . وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة ، قال : وفعلهم في ذلك مردود عند أهل العلم ، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث . قلت : للشافعي في المسألة قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا ؟ فعلى الأول يحرم لا على الثاني ، والثاني هو الأصح عندهم ، فن ثم أطلق من أطلق منهم لإباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين . وعن أحمد أيضا روايتان ، وعنه أيضا التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ، ولبعض الشافعية التفرقة بين من تتعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات دون من زاد لجملة شديدا بقروض الكفاية . واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول ، وعلى ذلك يحصل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة . والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة ، بخلاف غيره . ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث علي المشار إليه آنفا « ومن دنا فلم ينصت كان عليه كفلان من الوزر » ، لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحا ولو كان مسكروها كراهة تنزيه ، وأما ما استدل به من أجاز مطلقا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر ، لأنه استدلال بالاختصاص على العام ، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالانصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة ، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه . ونقل صاحب « المغنى » الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضير من البئر ، وعبرة الشافعي : وإذا خاف على أحد لم أر بأسا إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم . وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلا ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه ، وقال النووي : محله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الأمور مطلوب اه . ومحل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه . وافته أعلم

### ٣٧ - باب الساعة التي في يوم الجمعة

٩٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها

[ الحديث ٩٣٥ - طرقاه في : ٥٢٩٤ ، ٦٤٠٠ ]

**قوله** ( باب الساعة التي في يوم الجمعة ) أي التي يجاب فيها الدعاء . **قوله** ( عن أبي الزناد ) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ، ولهم فيه إسناد آخر إلى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام . **قوله** ( فيه ساعة ) كذا فيه مبهمة ، وعينت في أحاديث أخر كما سيأتي . **قوله** ( لا يوافقها ) أي يصادفها ، وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها . **قوله** ( وهو قائم يصلي يسأل الله ) هي صفات لمسلم أعربت حالا ، ويحتمل أن يكون يصلي حالاً منه لا تصافه بقائم ، ويسأل حال مترادفة أو متداخلة ، وأفاد ابن عبد البر أن قوله « وهو قائم » سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتبسي وقتيبة وأثبتها الباقر ، قال : وهي زيادة محفوفة عن أبي الزناد من رواية مالك ووقوفه وغيرهما عنه ، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بحذفها من الحديث ، وكان السبب في ذلك أنه يشكل على أصح الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة ، وهما حديثان أحدهما أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة ، والثاني أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس . وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فأجابها بالنص الآخر أن منتظر الصلاة في حكم المصلي ، فلو كان قوله « وهو قائم » عند أبي هريرة ثابتاً لاحتج عليه بها لكنه سلم له الجواب وارتضاء وأقرب به بعده . وأما إشكاله على الحديث الأول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة ، وقد أجيب عن هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار ، ويحمل القيام على الملازمة والمواظبة ، ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والتشهد مع أن السجود مظنة أجابة الدعاء ، فلو كان المراد بالقيام حقيقة لاخرجه ، فدل على أن المراد مجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى ( إلا ما دمت عليه قائماً ) فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التعبير عن الكل بالجزء ، والنكتة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة . **قوله** ( شيئاً ) أي عما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى ، وفي رواية سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق « يسأل الله خيراً » ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مثله ، وفي حديث أبي لبابة عند ابن ماجه « ما لم يسأل حراماً » وفي حديث سعد بن عباد عند أحمد « ما لم يسأل إثماً أو قطعة رحم » وهو نحو الأول ، وقطعة الرحم من جملة الإثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به . **قوله** ( وأشار بيده ) كذا هنا بإيهام الفاعل ، وفي رواية أبي مصعب عن مالك « وأشار رسول الله ﷺ » ، وفي رواية سلة بن علقمة التي أشرت إليها ووضع أتملته على بطن الوسطى أو الخنصر قلنا يزهدا ، وبين أبو مسلم الكجى أن الذي وضع هو بشر بن المفضل راويه عن سلة بن علقمة ، وكأنه فسر الإشارة بذلك ، وأنها ساعة لطيفة تنقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره ، وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله « يزهدا » أي يقللها ، ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة « وهي ساعة خفيفة » وللطبراني في الأوسط في حديث أنس « وهي قدر هذا » يعني قبضة ، قال الزين بن المنير : الإشارة لتقليلها هو للتزغيب فيها والحض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها . وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت ؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة ؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم ؟ وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تنهم فيه ؟ وعلى الإبهام ما ابتداءه وما انتهاه ؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تقتل ؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ وما أنا أذكر تلخيص ما اتصل إلى من الأقوال مع أدلتها ، ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح . فالأول أنها رفعت حكاه ابن عبد البر عن قوم وزيفه ، وقال عياض : رده السلف

على قائله . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن عباس مولى معاوية قال : قلت لأبي هريرة : إجم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت ، فقال : كذب من قال ذلك . قلت : فهمي في كل جمعة ؟ قال نعم ، إسناده قوى ، وقال صاحب الهدى : إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرفع عليها عن الأمة فصارت مبهمة احتمل ، وإن أراد حقيقتها فهو مردود على قائله ، القول الثاني أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الأحبار لأبي هريرة ، فرد عليه فرجع اليه ، رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . الثالث أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر . روى ابن خزيمة وإسحاق بن إبراهيم عن طريق سعيد بن الحارث عن أبي سلة : سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال : سألت النبي ﷺ عنها فقال : قد أعلتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال : لم أسمع فيها بشيء . إلا أن كعبا كان يقول لو أن إنسانا قدم جمعة في جمع لأتى على تلك الساعة ، قال ابن المنذر : معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار الى وقت معلوم ، ثم في جمعة أخرى يتبدى من ذلك الوقت الى وقت آخر حتى يأتى على آخر النهار ، قال : وكعب هذا هو كعب الأحبار ، قال : وروينا عن ابن عمر أنه قال : إن طلب حاجة في يوم ليسير ، قال : معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله لير بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى . والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك ، وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد ، وقضية ذلك أنهما كانا بريان أنها غير معينة ، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغنى وغيرهما حيث قالوا : يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الاجابة ، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الاعظم في الاسماء الحسنى ، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطاب واستيعاب الوقت بالعبادة ، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضيا للاقتصار عليه وإهمال ما عداه . الرابع أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية ، قال لغزالي : هذا أشبه الأقوال ، وذكره الأثرم احتمالا ، وجزم به ابن عساکر وغيره ، وقال المحب الطبري إنه لا يظهر ، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجزم بتحصيلها . الخامس إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ، ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في « شرح الترمذی » وشيخنا سراج الدين بن الملقن في « شرحه على البخاري » ونسبناه لتخريج ابن أبي شيبة عن عائشة ، وقد رواه الرويان في مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيد بها . ورواه ابن المنذر فقيداً بصلاة الجمعة وانه أعلم . السادس من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، رواه ابن عساکر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وحكاها القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعياض والقرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم : ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . السابع مثله وزاد : ومن العصر إلى الغروب . رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر ، وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى . الثامن مثله وزاد : وما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه في الترغيب له من طريق عطاء بن قرة عن عبد الله بن خزيمة عن أبي هريرة قال : التمسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الاوقات الثلاثة ، قد كررنا . التاسع أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجليلي في « شرح التذية » وتبعه المحب الطبري في شرحه . العاشر عند طلوع الشمس حكاها الغزالي في الإحياء وصبر عنه الزين بن المنذر في شرحه بقوله : هي ما بين أن ترتفع الشمس شبرا إلى ذراع . وعزاه لأبي ذر .

الحادى عشر أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاه صاحب المغنى ، وهو في مسند الإمام أحمد من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً ، يوم الجمعة فيه طبت طينة آدم ، وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له ، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف ، وعلى لم يسمع من أبي هريرة ، قال المحب الطبري : قوله في آخر ثلاث ساعات ، يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأولى ، ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاث ساعة إجابة ، فيكون فيه تجوز لاطلاق الساعة على بعض الساعة .

الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاه المحب الطبري في الأحكام وقوله الزكي المنذرى . الثالث عشر مثله لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً حكاه عياض القرطبي والنووى . الرابع عشر بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوى إلى الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن بن حجية عن أبي ذر أن امرأته سأله عنها فقال ذلك ، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله . الخامس عشر إذا زالت الشمس حكاه ابن المنذر عن أبي العالقة ، وورد نحوه في أثناء حديث عن علي ، وروى عبد الرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحرأه عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك ، وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحوه القصة ، وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس ، وكان مأخذهم في ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك . السادس عشر إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة قالت : يوم الجمعة مثل يوم عرفة تفتح فيه أبواب السماء ، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه . قيل : أية ساعة ؟ قالت : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ، وهذا يغاير الذي قبله من حيث أن الأذان قد يتأخر عن الزوال ، قال الزين بن المنير : ويتعين حمله على الأذان الذي بين يدي الخطيب . السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوادة الصدوي ، وحكاه ابن الصباغ بلفظ : إلى أن يدخل الإمام . الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكاه القاضي أبو الطيب الطبري . التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكاه أبو العباس أحمد ابن علي بن كشاسب الزمماري وهو يزأى ساكنة وقبل ياء النسب راه مهمة في نكته على التنبيه عن الحسن وقوله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخاري ، وكان الزمماري المذكور في عصر ابن الصلاح . العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن . وروى أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة ، بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حصيرة رجل من أهل الشام مثله . الحادى والعشرون عند خروج الإمام وراه حميد بن زنجويه في كتاب الترغيب ، عن الحسن أن رجلاً مرّت به وهو ينص في ذلك الوقت . الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله . ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله ، وفيه أن ابن عمر استحب ذلك . الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل وراه حميد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً ، قال الزين بن المنير : ووجهه أنه أحصى أحكام الجمعة لأن المقعد باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشاغل اثنان بمقدار البيع تخرج وقامت تلك الصلاة لأنهما ولم يبطل البيع . الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاه البغوي في شرح السنة عنه . الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام

هل المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود من طريق حمزة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال : سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ فذكره ، وهذا القول يمكن أن يتخذ من الذين قبله . السادس والعشرون عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عامر عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي . السابع والعشرون مثله لكن قال : إذا أذن وإذا رقي المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي أمامة الصحابي قوله ، قال الزين بن المنير : ما ورد عند الأذان من إجابة الدعاء فيتأكد يوم الجمعة وكذلك الإقامة ، وأما زمان جلوس الإمام على المنبر فلأنه وقت استماع الذكر ، والابتداء في المقصود من الجمعة . الثامن والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغ رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا وإسناده ضعيف . التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاه الغزالي في الاحياء . الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاه الطبري عن بعض شراح المصايح . الحادي والثلاثون أنها عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شيبة وحميد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر باسناد صحيح إلى أبي إسحق عن أبي بردة قوله ، وحكاه الغزالي قولاً بلفظ : إذا قام الناس إلى الصلاة . الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكاه ابن المنذر عن الحسن أيضا ، وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعا باسناد ضعيف ، الثالث والثلاثون من إقامة الصف إلى تمام الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه : قالوا أية ساعة يا رسول الله ؟ قال : حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ، وقد ضعف كثير روايته كثير ، ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تنقضى الصلاة ورواه ابن أبي شيبة من طريق صغيرة عن واصل الاحدب عن أبي بردة قوله ، وإسناده قوى اليه ، وفيه أن ابن عمر استحس ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه ، وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه . الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساكر باسناد صحيح عن ابن سيرين ، وهذا يغاير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك وتقييد هذا ، وكأنه أخذه من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم ، وأن الوقت الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ أفضل الاوقات ، وأن جميع ما تقدم من الأذان والخطبة وغيرها وسائل وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات ، ويؤيده ورود الامر في القرآن بتشكثير الذكر حال الصلاة كما ورد الامر بتشكثير الذكر حال القتال وذلك في قوله تعالى ( إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ) وفي قوله ( إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله - إلى أن ختم الآية بقوله - واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ) وليس المراد إيقاع الذكر بعد الانتشار وإن عطف عليه ، وإنما المراد تكثير الذكر المشار اليه أول الآية (١) والله أعلم .

الخامس والثلاثون من صلاة العصر إلى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ : فالتمسوها بعد العصر ، وذكر ابن عبد البر أن قوله فالتمسوها الخ ، مدرج في الخبر من قول أبي سلمة ، ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد : أغفل ما يكون الناس ، ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله

(١) هنا فيه نظر ، وسياق الآية بخلافه . والله أعلم

كقول ابن عباس ، ورواه الترمذى من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ : بعد العصر إلى غيبة الشمس ، وإسناده ضعيف . السادس والثلاثون في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحق ابن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا وفيه قصة . السابع والثلاثون بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار حكاية الغزالي في الاحياء . الثامن والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا ، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلة الانصارى عن أبي سلة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا بلفظ : وهي بعد العصر ، ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله ، ورواه ابن جريج <sup>(١)</sup> من طريق إبراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن أويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال : وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله ، ورواه أبو بكر المروذى من طريق الثوري وشعبة جميعا عن يونس ابن خباب قال الثوري : عن عطاء ، وقال شعبة : عن أبيه عن أبي هريرة مثله . وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يتحرأه بعد العصر ، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال : لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله ، فقليل له : لا صلاة بعد العصر ، فقال : بلى ، لكن من كان في مصلاه لم يقم منه فهو في صلاة . التاسع والثلاثون من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلة بن علقمة . الاربعون من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طاوس قوله ، وهو قريب من الذي بعده . الحادى والاربعون آخر ساعة بعد العصر رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلة عن جابر مرفوعا وفي أوله : أن النهار اثنتا عشرة ساعة ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله ، وفيه مناظرة أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة ، وروى ابن جرير <sup>(٢)</sup> من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا الفصحة ، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب الاحبار قوله ، وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى ابن عقبة أنه سمع أبا سلة يقول : حدثنا عبد الله بن عامر فذكر مثله ، وروى البزار وابن جرير من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام مثله ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه : قال أبو سلة فقلت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال : النهار اثنتا عشرة ساعة ، وانها لفي آخر ساعة من النهار . ولا ابن خزيمة من طريق أبي النضر عن أبي سلة عن عبد الله بن سلام قال : قلت - ورسول الله ﷺ جالس - انا لنجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة ، فقال رسول الله ﷺ : أو بعض ساعة ، قلت : نعم أو بعض ساعة الحديث ، وفيه : قلت أى ساعة ؟ فذكره . وهذا يحتمل أن يكون القائل : عبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ، ويحتمل أن يكون أبا سلة فيكون موقوفا وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الجواب . الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس ، أو من حين تولى الشمس للغروب إلى أن يتكامل غروبها رواه الطبراني في الاوسط والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب وفضائل الاوقات من طريق زيد بن علي



ابن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : حدثتني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث ، وفيه : قلت للنبي ﷺ أي ساعة هي ؟ قال : إذا تدلى نصف الشمس للغروب . فكانت فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تدلت للغروب أقبلت على الدماء إلى أن تغيب ، في إسناده اختلاف على زيد بن علي ، وفي بعض رواه من لا يعرف حاله . وقد أخرج إسماعيل بن راهويه في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه : إذا تدلت الشمس للغروب وقال فيه : تقول للغلام يقال له أريد : اصعد على الطراب . فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني ، والباقي نحوه وفي آخره : ثم تصلى يعني المغرب . فهذا جميع ما اتصل إلى من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها ، وليست كلها متفارية من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره . ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول ، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى : الحصن الحصين ، في الادعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال مما تقدم ثم قال ما نصه : والذي أعتقد أنه وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين ، جمعا بين الأحاديث التي صحت . كذا قال ، ويخشد فيه أنه يفوت على الداعي حينئذ الإنصات لقراءة الإمام ، فليتأمل . قال الوين بن المنير : يحسن جمع الأقوال ، وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعا لابن بطلال . قال : فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا بعينها ، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان . وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين ، بل المعنى أنها تكون في أثناءه لقوله فيما مضى : يقللها ، وقوله : وهي ساعة خفيفة . . وفائدة ذكر الوقت أنها تتقل في فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلا وانتهاءه انتهاء الصلاة . وكأن كثيرا من القائلين عين ما اتفق له وقوعها فيه من ساعة في أثناء وقت من الأوقات المذكورة . فهذا التقرير يقل الانتشار جدا . ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم . قال الحب الطبري : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام . . وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف ، ولا يبارضهما حديث أبي سعيد في كونه ﷺ أنسها بعد أن عليها لاحتمال أن يكونا سما ذلك منه قبل أن أنسى ، أشار إلى ذلك السهقي وغيره . وقد اختلف السلف في أيهما أرجح ، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلة النيسابوري أن مسلما قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح ، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة . وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووي : هو الصحيح ، بل الصواب . وجزم في الروضة بأنه الصواب ، ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحا وفي أحد الصحيحين . وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام لحكي الترمذي عن أحمد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت شيء في هذا الباب . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة . ورجحه كثير من الأئمة أيضا كأحمد وإسحق ومن المالكية الطرطوشي ، وحكي العلاني أن شيخه ابن الزملي كان شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي . وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين

بأن الترجيع بما في الصحيحين أو أخذهما إنما مريح لا يكون بما انتقده الحفاظ ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب : أما الانقطاع فلأن عزمة بن بكير لم يسمع من أبيه قاله أحمد عن حماد بن خالد عن عزمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلمة عن عزمة وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال حلي بن المديني : لم أسمع أحدا من أهل المدينة يقول عن عزمة إنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ، ولا يقال مسلم يكتفي في المنعن بامكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأننا نقول : وجود التصريح عن عزمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع . وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحق وواصل الأحمد ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المديني ، وهم عدد وهو واحد . وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب ، وسلك صاحب الهدى مسلماً آخر فاختار أن ساعة الإجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أخذهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون ﷺ دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ، وهذا كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الامام أحمد ، وهو أولى في طريق الجمع . وقال ابن المنير في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإجماع لهذه الساعة وليلة القدر بعث الداعي على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لانكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها ، فالعجب بعد ذلك بمن يجتهد في طلب تحديدها . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الإجابة ، وفي مسلم أنه خير يوم طلعت عليه الشمس . وفيه فضل الدعاء واستحباب الاكثار منه ، واستدل به على بقاء الإجماع بعد النبي ﷺ وتعقب بان الاختلاف في بقاء الاجمال في الأحكام الشرعية لا في الأمور الوجودية كوقت الساعة ، فهذا الاختلاف في إجماله ، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر - وهو تحصيل الفضيلة - يمكن الوصول اليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أو الليلة ، فلم يبق في الحكم الشرعي إجمال والله أعلم . فان قيل : ظاهر الحديث حصول الإجابة لكل داع بالشرط المتقدم ، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصل فيتقدم بعض على بعض ، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت ، فكيف تنفق مع الاختلاف ؟ أجيب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مصل ، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفيفة ، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك . والله أعلم

### ٣٨ - باب إذا نقر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة

٩٣٦ - حديث معاوية بن عمرو قال حدثنا زائدة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد قال حدثنا جابر بن

عبد الله قال : بينما نحن نصل مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاماً ، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾

[ الحديث ٩٣٦ - أطرافه في : ٧٠٥٨ ، ٧٠٦٤ ، ٤٨٩٩ ]

قوله ( باب إذا نقر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليس بشرط في صحتها ، بل الشرط أن نبقى منهم بقية ما . ولم يتعرض البخاري لعدد من تقوم بهم

الجمعة لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه ، وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً : أحدها نصح من الواحد ، نقله ابن حرم . الثاني اثنان كالجماعة ، وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن حي . الثالث اثنان مع الإمام ، عند أبي يوسف ومحمد . الرابع ثلاثة معه ، عند أبي حنيفة . الخامس سبعة ، عند عكرمة . السادس تسعة ، عند ربيعة . السابع اثنا عشر عنه في رواية . الثامن مثله غير الإمام عند إسحق . التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك . العاشر ثلاثون كذلك . الحادي عشر أربعمائة بالإمام عند الشافعي . الثاني عشر غير الإمام عنه وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة . الثالث عشر غصصون عن أحمد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز . الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير بغير قيد . ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل ، ويمكن أن يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالدعوة والحرية والبلوغ والإقامة والاستيطان فبكل ذلك عشرون قولاً . قوله ( جائزة ) في رواية الأصلية ، تامة . . قوله ( عن حصين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه ، وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه ، وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وإسرائيل عند ابن مردويه ، وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم ، وكذا رواية هشيم عنه أيضاً . قوله ( بينا نحن نصل ) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج . بينا نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة ، وهذا ظاهر في أن انقضاءهم وقع بعد دخولهم في الصلاة ، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين ، ورسول الله ﷺ يخطب ، وله في رواية هشيم . بينا النبي ﷺ قائم - زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه - يخطب ، ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام ، ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين ، وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل ، ومثله في حديث ابن عباس عند البزار ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني (١) وغيره . فعل هذا قوله ، فصل ، أي تنتظر الصلاة . وقوله في الصلاة ، أي في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه ، فهذا يجمع بين الروايتين ، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح ، وكذا استدله به كعب بن عجرة في صحيح مسلم ، وحمل ابن الجوزي قوله ، يخطب قائماً ، على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال : التقدير صلينا مع رسول الله ﷺ وكان يخطب قائماً الحديث ، ولا يخفى تسكفه . قوله ( إذ أقبلت غير ) بكسر المهملة هي الأبل التي تحمل التجارة طعاماً كانت أو غيره ، وهي مؤنثة لا واحداً لها من لفظها . ونقل ابن عبد الحق في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله إذ أقبلت غير تحمل طعاماً وهو ذمول منه ، نعم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد فيه أنها أقبلت من الشام ، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ، ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي مالك مرة فرفهماً أن الذي قدم بها من الشام دحية بن خليفة الكلبي ، ونحوه في حديث ابن عباس عند البزار ، ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس . جاءت غير لعبد الرحمن بن عوف ، وجمع بين هاتين الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفير فيها أو كان مقادراً . ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ، يجمع بأنه كان رفيق دحية . قوله ( فالتفتوا إليها ) في رواية ابن فضال في البيوع

(١) في المخطوطة « الطبري »

« فاقض الناس ، وهو موافق للفظ القرآن وذال على أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها ، وإنما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة بواقية . ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة ، وقد ترجع فيما مضى أنه إنما كان في الخطبة ، فلو كان كما قيل لما وقع هذا الانكار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافي الاستماع ، وقد غفل قائله عن بقية ألفاظ الخبر . وفي قوله « فالتفتوا » الحديث التفات ، لأن السياق يقتضي أن يقول فالتفتنا ، وكان الحكمة في عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن ممن التفت كما سيأتي . قوله ( الاثنى عشر ) قال الكرماني ليس هذا الاستثناء مفرغا فيجب رفعه ، بل هو من ضمير بقى الذي يعود إلى المصلي فيجوز فيه الرفع والنصب ، قال : وقد ثبت الرفع في بعض الروايات . ووقع في تفسير الطبري وابن أبي حاتم باسناد صحيح إلى أبي قتادة قال « قال لم رسول الله ﷺ : كم أنتم ؟ فعدوا أنفسهم ، فاذا هم اثنا عشر رجلا وامرأة ، وفي تفسير اسماعيل بن أبي زياد الشامي « وامرأتان ، ولابن مردويه من حديث ابن عباس « وسبع نسوة ، لكن إسناده ضعيف . وافقت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلا إلا ما رواه علي بن عاصم عن حصين بالاسناد المذكور فقال « إلا أربعين رجلا ، أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به علي بن عاصم وهو ضعيف الحفظ ، وخالفه أصحاب حصين كلهم . وأما تسميتهم فوقع في رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابرا قال « أنا فيهم » ، وله في رواية هشيم « فيهم أبو بكر وعمر » ، وفي الترمذي أن هذه الزيادة في رواية حصين عن أبي سفيان دون سالم ، وله شاهد عند عبد بن حميد عن الحسن مرسل رجال إسناده ثقات ، وفي تفسير اسماعيل بن أبي زياد الشامي « أن سالما مولى أبي حذيفة منهم ، وروى العقيلي عن ابن عباس « أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناسا من الانصار » وحكى السهيلي أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع « أن الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود ، قال وفي رواية « عمار ، بدل ابن مسعود » ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ، ثم وجدت رواية أسد بن عمرو عند العقيلي بسند متصل لا كما قال السهيلي انه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم . قوله ( فنزلت هذه الآية ) ظاهر في أنها نزلت بسبب قدوم الأمير المذكورة ، والمراد بالهوى على هذا ما ينشأ من رؤية القادمين وما معهم . ووقع عند الشافعي من طريق جعفر ابن محمد عن أبيه مرسل « كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، وكانت لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون إليها الخيل والإبل والسمن ، فقدموا فخرج إليهم الناس وتركوه ، وكان لهم لحو يضربونه فنزلت ، ووصله أبو عوانة في صحيحه والطبري بذكر جابو فيه ، أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب الجوارى بالزمير فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله ﷺ قائما فنزلت هذه الآية . وفي مرسل مجاهد عن عبد بن حميد « كان رجال يقومون إلى نواضحهم ، وإلى السفر يقدمون يبتغون التجارة ، والهوى ، فنزلت ، ولا بعد في أن تنزل في الأمرين معا وأكثر ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . والنكتة في قوله ( انقضوا بها ) دون قوله إليهما أو إليه أن الهوى لم يكن مقصودا لذاته وإنما كان تبعا للتجارة ، أو حذف لدلالة أحدهما على الآخر . وقال الزجاج : أعيد الضمير إلى المعنى ، أى انقضوا إلى الرؤية أى أيروا ما سمعوه . ( فائدة ) : ذكر الحيدى في الجمع أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه ﷺ قال « لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادى فاراه قال : وهذا لم أجد في السكتابين ولا في مستخرجي الاسماعيلي والبرقاني ، قال : وهي فائدة من أبي مسعود ،

ولعلنا نجد بها بالأسناد فيما بعد انتهى . ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لابي مسعود ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكورة ، وإنما وقعت في مرسل الحسن وقناة المتقدم ذكرهما ، وكذا في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم ، وأنها مشترطة في الجمعة حكاية القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذ من كونه عليه السلام لم يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ولا يفتي ما فيه . وفيه كراهية ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها ، واستدل به على جواز انعقاد الجمعة باثني عشر نفسا وهو قول ربيعة ، ويحيى أيضا على قول مالك ، ووجه الدلالة منه أن العدد المعتبر في الابتداء يعتبر في الدوام فلما لم تبطل الجمعة باقتضاء الزائد على الاثني عشر دل على أنه كاف . وتعقب بأنه يحتمل أنه تبادى حتى عادوا أو عاد من تجزئ بهم ، إذ لم يرد في الخبر أنه أتم الصلاة . ويحتمل أيضا أن يكون أتمها ظهرا . وأيضا فقد فرق كثير من العلماء بين الابتداء والدوام في هذا فقليل : إذا انعقدت لم يضر ما طرأ بعد ذلك ولو بقي الإمام وحده . وقيل : يشترط بقاء واحد معه ، وقيل اثنين ، وقيل يفرق بين ما إذا انقضوا بعد تمام الركعة الأولى فلا يضر بخلاف ما قبل ذلك ، وإلى ظاهر هذا الحديث صار إسحق بن راهويه فقال : إذا تفرقوا بعد الانعقاد فيشترط بقاء اثني عشر رجلا . وتعقب بأنها واقعة عين لا صوم فيها ، وقد تقدم أن ظاهر ترجمة البخاري تقتضي أن لا يتقيد الجمع الذي يبق مع الإمام بعدد معين ، وتقدم ترجيح كون الانقضاء وقع في الخطبة لا في الصلاة ، وهو اللائق بالصحابة تحسينا للظن بهم ، وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهي كآية ( لا تبطلوا أعمالكم ) ، وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة . وقول المصنف في الترجمة ، فصلاة الإمام ومن يقي جائزة ، يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انقضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا نصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم قريبا . وقيل تصح إن بق واحد ، وقيل إن بقي اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل إن كان صل بهم الركعة الأولى صحت لمن بقي ، وقيل يتسها ظهرا مطلقا . وهذا الخلاف كله أقوال مخرجة في مذهب الشافعي إلا الأخير فهو قوله في الجديد ، وإن ثبت قول مقاتل بن حبان الذي أخرجه أبو داود في المراسيل أن الصلاة كانت حينئذ قبل الخطبة زال الاشكال ، لكنه مع شذوذه مفضل . وقد استشكل الأصلي حديث الباب فقال : إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد عليه السلام بأنهم ( لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ) ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية انتهى . وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك ، فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور . والله أعلم

### ٣٩ - باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها

٩٣٧ - **حَرْشُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، وَبَعْدَ الْغُرُبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ، وَبَعْدَ الْمِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ . وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ۝

[ الحديث ٩٣٧ - أطرافه في ١١٦٥ ، ١١٧٢ ، ١١٨٠ ]

**قوله** ( باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ) أورد فيه حديث ابن عمر في التطوع بالرواتب وفيه : وكان لا يصل بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين ، ولم يذكر شيئا في الصلاة قبلها . قال ابن المنير في الحاشية : كأنه يقول الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأن الجمعة بدل الظهر . قال : وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ، ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد انتهى . ووجه العناية المذكورة ورود الخبر في البعد صريحا دون القبل . وقال ابن بطال : إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه عليه السلام كان يصل سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر ، قال : والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت انتهى . وعلى هذا فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى . وقال ابن التين : لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث ، فلعل البخاري أراد إثباتها قياسا على الظهر انتهى . وقواء الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم ، وذلك يقتضي أن النافلة لهما سواء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب ، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصل بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله عليه السلام كان يفعل ذلك . احتج به النووي في الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، وتعقب بأن قوله : وكان يفعل ذلك ، عائد على قوله : ويصل بعد الجمعة ركعتين في بيته . ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدة في بيته ثم قال : كان رسول الله عليه السلام يصنع ذلك ، أخرجه مسلم . وأما قوله : كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ، فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لأنه عليه السلام كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق ، وقد ورد الترغيب فيه كما تقدم في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه : ثم صلى ما كتب له . . . وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ : كان يصل قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعة ، وفي إسناده ضعف ، وعن علي بن فضال رواه الأثرم والطبراني في الأوسط بلفظ : كان يصل قبل الجمعة أربعة وبعدها أربعة ، وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره ، وقال الأثرم إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله وزاد : لا يفصل في شيء . منهم ، أخرجه ابن ماجه بسند واه ، قال النووي في الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي إسناده ضعف وانقطاع . ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفا وهو الصواب . وروى ابن سعد عن صفية زوج النبي عليه السلام موقوفا نحو حديث أبي هريرة ، وقد تقدم في أثناء الكلام على حديث جابر في قصة سليك قبل سبعة أبواب قول من قال : إن المراد بالركعتين اللتين أمره بهما النبي عليه السلام سنة الجمعة ، والجواب عنه ، وقد تقدم نقل المذاهب في كراهة التطوع نصف النهار ومن استثنى يوم الجمعة دون بقية الأيام في : باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر ، في أواخر المواقيت . وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعا : ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان ، ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة ، وسيأتي الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

٤٠ - **باب قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾**

٩٣٨ - **حَرْشُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ** قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ « كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى أَرْبَعَاءٍ فِي مَرْزَعَةٍ لَهَا سِلْقًا ، فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ تَنْزِعُ أَصُولَ السِّلْقِ فَتَجْعَلُهُ فِي قَدِيرٍ ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ قُبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْحَنُهَا فَتَكُونُ أَصُولُ السِّلْقِ عَرَقَهُ . وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَلَنَسْلُمُ عَلَيْهَا ، فَتُقَرِّبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا فَلَنَلْعَقُهُ ، وَكُنَّا نَعْنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَطْعَامِهَا ذَلِكَ »

[ الحديث ٩٣٨ - أطرافه في : ٩٢٩ ، ٩٤١ ، ١١٢٤٩ ، ٥٤٠٣ ، ٦٢٤٨ ، ٦٢٧٩ ]

٩٣٩ - **حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بِهَذَا وَقَالَ « مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَدَأَ الْجُمُعَةَ »

**قوله** ( باب قول الله عز وجل ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ الآية ) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة ، فقيل أراد بذلك بيان أن الأمر في قوله ﴿ فانتشروا - وابتغوا ﴾ للإباحة لا للوجوب ، لأن أنصرفهم إنما كان للغداء ثم للقائلة عوضا عما فاتهم من ذلك في وقته المعتاد لاشتغالهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها ووم من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم علم الوجوب بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة ، وقد جنح الداودي إلى أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب ، وهو قول شاذ قل عن بعض الظاهرية . وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت ليفرح عياله ذلك اليوم لأنه يوم عيد ، والذي يرجع أن في قوله ﴿ انتشروا - وابتغوا ﴾ إشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي أنقضتم إليه فتشغل إلى أنها قضية شرعية ، أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج إليه من أمر دنياه ومعاشه فلا يقطع العبادة لاجله بل يفرغ منها ويذهب حينئذ لتحصيل حاجته وبالله التوفيق . **قوله** ( حدثنا أبو غسان ) هو محمد بن مطرف المدني ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار ، ووم من زعم أنه سليمان مولى عزة صاحب أبي هريرة . **قوله** ( كانت فينا امرأة ) لم أقف على اسمها . **قوله** ( تجعل ) في رواية الكشميني تحفل بمهمة بعدها قاف أي تزرع ، والأربعاء جمع ربيع كأنصباء ونصيب ، والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل الساقية الصغيرة وقيل حاقيات الأحواض ، والمزرعة بفتح الراء وحكى ابن مالك جواز تثليثها ، والسلق بكسر المهملة معروف وحكم الكرماني أنه وقع هنا سلق بالرفع وتكلف في توجيهه . **قوله** ( تطحنها ) في رواية المستمل تطبخها ، بتقديم الموحدة بعدها معجمة وكلاهما صحيح . **قوله** ( فتكون أصول السلق عرقه ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها قاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام ، والعرق اللحم الذي على العظم ، والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم . وسيأتي في الأطلعة من وجه آخر في آخر الحديث : والله ما فيه شحم ولا ودك ، وفي رواية الكشميني « غرقه » بفتح المعجمة وكسر الراء وبعد التاف هاء التأنيث ، والمراد أن السلق يفرق في المرققة لشدة نضجه ، وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة الأجانب ، واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الحقير ، وبيان ما كان الصحابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضى الله عنهم . **قوله** ( بهذا ) أي بالحديث الذي

قبله ، وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتراكاً في رواية هذا الحديث عن أبي حازم ، وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهي قوله « ما كنا نقبل ولا تتعدى إلا بعد الجمعة » ، وقد رواها أبو غسان مفردة كما في الباب الذي بعده ، لكن ليس فيه ذكر الغداء ، وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في « باب تسليم الرجال على النساء » ، من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وتوهم عليه ابن أبي شيبة « باب من كان يقول الجمعة أول النهار » ، وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثله من قولهم ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال ، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهنيؤ للجمعة ثم بالصلاة ، ثم ينصرفون فيتداركون ذلك . بل ادعى الزين بن المنير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأخبر الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتهنيؤ للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة

### ٤١ - باب القائلة بعد الجمعة

٩٤٠ - **حدثنا محمد بن عتبة الشيباني** قال حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن محمد بن قيس قال سمعت أنساً يقول « كنا نيسر إلى الجمعة ثم نقبل »

٩٤١ - **حدثنا سعيد بن أبي مریم** قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال « كنا نصل مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم تكون القائلة »

**قوله** ( باب القائلة بعد الجمعة ) أورد فيه حديث أنس ، وقد تقدم في « باب وقت الجمعة » ، وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق . ( غائمة ) اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً ، والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما مضى ستة وثلاثون حديثاً ، والخالف ثلاثة وأربعون حديثاً كلها موصولة ، وافقه مسلم على تحريجها إلا حديث سلمان في الاغتسال والدهن والطيب ، وحديث عمر وأمرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد ، وحديث أنس في صلاة الجمعة حين تميل الشمس ، وحديثه في القائلة بعدها وحديثه « كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة » ، وحديث أبي عباس « من اغبرت قدماء » ، وحديث السائب بن يزيد في النداء يوم الجمعة ، وحديث أنس في الجذع ، وحديث عمرو بن تغلب « إني أكل أقواماً » ، وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات ، وحديث سهل بن سعد الأخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً



## ١٢ - كتاب الخوف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ١ - باب صلاة الخوف

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا السَّكْمَ عُدُوًّا مُبِينًا. وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقْتَلْهُمْ الصَّلَاةَ فَلْتَقْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ، وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿[النساء ١٠١ - ١٠٢]

٩٤٢ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال: سأله هل صلى النبي ﷺ - بمعنى صلاة الخوف - قال: أخبرني سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال «غزوت مع رسول الله ﷺ قبل أن يجيء فوازينا العدو فصافقناهم، فقام رسول الله ﷺ يصلي لنا، فقامت طائفة معه تصلي، وأقبلت طائفة على العدو، وركع رسول الله ﷺ بمن معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل، فجاهوا فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين»

[الحديث ٩٤٢ - أطرافه في: ٩٤٣، ٩٤٢، ٩١٣٢، ٤١٣٣، ٤٥٣٥]

**قوله** (أبواب صلاة الخوف) ثبت لفظ أبواب للمستعمل وأبي الوقت، وفي رواية الأصل وكرمة و باب، بالافراد، وسقط للباقيين. **قوله** (وقول الله عز وجل) (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله (مهيئا) في رواية كريمة، واقتصر في رواية الأصل على ما هنا وقال: إلى قوله (عذابا مهيئا). وأما أبو ذر فساق الأولى بتمامها ومن الثانية إلى قوله (معك) ثم قال إلى قوله (عذابا مهيئا). قال الزين بن المنير: ذكر صلاة الخوف أثر صلاة الجمعة لأنهما من جملة الخسر، لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات، ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه تلوا الصلوات الخسر، وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدة الخوف، وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيرًا إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولًا وبالسنة فعلًا. انتهى ملخصًا. ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية العصر في صلاة الخوف وعلى كيفية ساقهما معا وأثر تخرج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالآية. ومعنى قوله تعالى (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ) أي سافرتُم، ومفهومه أن العصر يختص بالسفر وهو كذلك. وأما

قوله ( ان ختمتم ) ففهموه اختصاص القصر بالحروف أيضا ، وقد سأل بعل بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه مسلم ، ثبت القصر في الأمن ببيان السنة ، واختلف في صلاة الحوف في الحضر فنعه ابن الماجشون أخذا بالمفهوم أيضا وأجازوه الباقون . وأما قوله ( وإذا كنت فيهم ) فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليه ، وحكى عن المزني صاحب الشافعي ، واحتج عليهم باجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي ﷺ وبقوله ﷺ ، صلوا كما وأيتموني أصلي ، فمفهوم منظوفه مقدم على ذلك المفهوم . وقال ابن العربي وغيره : شرط كونه ﷺ فيهم إنما وود لبيان الحكم لا لوجوده ، والتقدير بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول . ثم إن الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر ، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو ، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم . وقال الزين بن المنير : الشرط إذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى ( أن تقصروا من الصلاة ان ختمتم ) وقال الطحاوي : كان أبو يوسف قد قال مرة : لا تصل صلاة الحوف بعد رسول الله ﷺ وزعم أن الناس إنما صلوا معه لفضل الصلاة معه ﷺ ، قال : وهذا القول عندنا ليس بشيء . وقد كان محمد بن شجاع يعيبه ويقول : إن الصلاة خلف النبي ﷺ وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعا إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى . وسيأتي سبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الحوف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( عن الزهري سألته ) القائل هو شعيب والمسئول هو الزهري وهو القائل ، أخبرني سالم ، أي ابن عبد الله بن عمر ، ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سألته فأنبت قال ظنا أنها حذف خطأ على العادة ، وهو محتمل ، ويكون حذف فاعل قال ، لا أن الزهري هو الذي قال ، والمتجه حذفها ونكون الجملة حالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي إياه . وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي البنان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ونظفه ، سألته هل صلى رسول الله ﷺ صلاة الحوف أم لا ؟ وكيف صلاها إن كان صلاها ؟ وفي أي مغازية كان ذلك ؟ فإفاد بيان المسئول عنه وهو صلاة الحوف . قوله ( غزوت مع النبي ﷺ قبل نجد ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة نجد ، ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب ، وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي . قوله ( فوازيना ) بالزاي أي قابلنا ، قال صاحب الصحاح : يقال آزيت ، يعني بهمة مدودة لا بالواو . والذي يظهر أن أصله الحمزة فقلت واوا . قوله ( فصافقناهم ) في رواية المستملئ والسرخسي : فصافقناهم ، وقوله : فصلنا ، أي لاجلنا أو بنا . قوله ( ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل ) أي فقاموا في مكانهم ، وصرح به في رواية بقية المذكورة ، ولما لك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر : ثم استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلون ، وسيأتي عند المصنف في التفسير . قوله ( ركعة وسجد سجدتين ) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري : مثل نصف صلاة الصبح ، وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح ، فعلى هذا فهي رباعية ، وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر ، وفيه دليل على أن الركعة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافا لمن أجاز لثانية ترك القراءة . قوله ( فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، وظاهره أنهم

أتموا لأنفسهم في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى وإلا فيستلزم تضییع الحراسة المطلوبة ، وإفراد الإمام وحده . ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه : ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، هـ . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها ، ووقع في الراجح تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتوا ، ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق ، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعي ، وهى الموافقة لحديث سهل بن أبي حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لابد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصل بواحد ويحرس واحد ثم يصل الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً ، لكن قال الشافعى : أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله ( أسلحتهم ) ذكره النووي في شرح مسلم وغيره ، واستدل به على عظم أمر الجماعة ، بل على ترجيح القول بوجودها لارتكاب أمور كثيرة لا تقتصر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواودة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه ، وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المراء جاز ، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حشمة الآتى في المغازى ، وكذا رجحه الشافعى ، ولم يختر إحق شيئاً على شيء ، وبه قال الطبرى وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه ، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد تاسعاً ، وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجهاً ، وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربى في القبس : جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة ، ولم يبينها . وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً ، وقد بينا شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذى وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً ، لكن يمكن أن تتداخل . قال صاحب الهدى : أصولها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة هـ . وهذا هو المعتمد ، واليه أشار شيخنا بقوله : يمكن تداخلها . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها عشر مرات ، وقال ابن العربى : صلاها أربعا وعشرين مرة ، وقال الخطابى : صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأسووط للصلاة والأبلغ للحراسة ، فهى على اختلاف صورها متفقة المعنى هـ . وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان

## ٢ - باب صلاة الخوف رجالاً وركباً . راجل : قائم

٩٤٣ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الترمذى قال حدثنى أبى قال حدثنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه أن قول مجاهد إذا اختلطوا قياماً . وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً »

**قوله** (باب صلاة الخوف رجالا وركبانا) قيل : مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها ، بل تصلى على أى وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية . **قوله** (راجل : قائم) يريد أن قوله رجالا ، جمع راجل والمراد به هنا القائم ، ويطلق على الماشى أيضا وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى (يا أيها النواك) أى مشاة ، وفي تفسير الطبرى بسند صحيح عن مجاهد (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائما أو راجلا . **قوله** (عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياما ، وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ) وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا ، هكذا أورده البخارى مختصرا وأحال على قول مجاهد ، ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه ، فأشكل الاسر فيه فقال الكرمانى : معناه أن نافعا روى عن ابن عمر نحوه مما روى مجاهد عن ابن عمر ، المروى المشترك بينهما هو ما إذا اختلطوا قياما ، وزيادة نافع على مجاهد قوله : وإن كانوا أكثر من ذلك الخ ، قال : ومفهوم كلام ابن بطلان أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد ، وإن قولهما مثلا في صورتين ، أى في الاختلاط وفي الأكثرية ، وإن الذى زاد هو ابن عمر لا نافع . ومانسبه لابن بطلان بين في كلامه إلا المثلية في الأكثرية فهى مختصة بابن عمر ، وكلام ابن بطلان هو الصواب وإن كان لم يذكر دليله . والحاصل أنهما حديثان : مرفوع وموقوف ، فالرفوع من رواية ابن عمر وقد روى كله أو بعضه موقوفا عليه أيضا ، والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ، ولم أعرف من أين وقع للكرمانى أن مجاهدا روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق ، وقد رواه الطبرى عن سعيد بن يحيى شيخ البخارى فيه بإسناده المذكور عن ابن عمر قال : إذا اختلطوا ، يعنى في القتال ، فإنما هو الذكر وإشارة الرأس ، قال ابن عمر : قال النبي ﷺ : فإن كانوا أكثر من ذلك فيصلون قياما وركبانا ، هكذا اقتصر على حديث ابن عمر ، وأخرجه الإماماعلى عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ما ساقه البخارى سواء ، وزاد بعد قوله : اختلطوا : فإنما هو الذكر وإشارة الرأس ، .هـ . وتبين من هذا أن قوله في البخارى : قياما ، الأولى تصحيف من قوله : فإنما ، وقد ساقه الاسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد وبين فيها الوسطة بين ابن جريج وبينه ، فأخرجه من رواية حماد بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد قال : إذا اختلطوا فإنما هو الإشارة بالرأس ، قال ابن جريج : حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بمثل قول مجاهد إذا اختلطوا فإنما هو الذكر وإشارة الرأس ، وزاد عن النبي ﷺ : فإن كثروا فليصلوا ركبانا أو قياما على أقدامهم ، فتبين من هذا سبب التعبير بقوله : نحوه قول مجاهد ، لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مقابلة ، وتبين أيضا أن مجاهدا إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم . وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثورى عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال في آخره : قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل راجلا أو قائما يومئذ إماما ، ورواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقوفا كله لكن قال في آخره : وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي ﷺ . فاقضى ذلك رفعه كله . وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره : قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ ، وزاد في آخره : مستقبل القبلة أو غير مستقبلها ، . وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه في تفسير سورة البقرة ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كله بغير شك أخرجه ابن ماجه ولفظه : قال رسول الله ﷺ في صلاة

الخوف : ان يكون الامام يصلي بطائفة ، فذكر نحو سياق سالم عن أبيه وقال في آخره . فان كان خوف أشد من ذلك فرجالا وركبانا ، وإسناده جيد . والحاصل أنه اختلف في قوله . فان كان خوف أشد من ذلك ، هل هو سرفوح أو موقوف على ابن عمر ، والراجح رفعه . والله أعلم . **قوله** ( وان كانوا أكثر من ذلك ) أى إن كان العدو ، والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثرت تخفيف من الانقسام لذلك جازت الصلاة حينئذ بحسب الامكان ، وجزأ ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من الأركان ، فينتقل عن القيام إلى الركوع ، وعن الركوع والسجود إلى الأيماء إلى غير ذلك ، وهذا قال الجمهور ، ولكن قال المالكية : لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت ، وسيأتي مذهب الارزاعي في ذلك بعد باب . ( تنبيه ) : ابن جريج سمع الكثير من نافع ، وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة ففي هذا التقوية لمن قال إنه أثبت الناس في نافع ، ولابن جريج فيه إسناده آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه

### ٣ - باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة اتذوف

٩٤٤ - **حدثنا حيوة بن سريح** قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه ، وركع وركع ناس منهم ، ثم سجد وسجدوا معه . ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم ، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه ، والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضاً »

**قوله** ( باب يحرس بعضهم بعضاً في الخوف ) قال ابن بطلال : محل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفرقون والحالة هذه : بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر . وقال الطحاوي : ليس هذا بخلاف القرآن لجواز أن يكون قوله تعالى ( ولتأت طائفة أخرى ) إذا كان العدو في غير القبلة ، وذلك ببيانهم ﷺ . ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم . **قوله** ( عن الزبيدي ) في رواية الاسماعيل . **حدثنا** الزبيدي ، ولم أره من حديثه إلا من رواية محمد بن حرب عنه ، وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البزار وقال : لا نعلم رواه عن الزهري إلا النعمان ، ولا عنه إلا وهيب يعني ابن خالد . **رواية** الزبيدي ترد عليه . **قوله** ( وركع ناس منهم ) زاد الكشميني د معه . **قوله** ( ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه ) في رواية النسائي والاسماعيل . **ثم** قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه . **قوله** ( فركعوا وسجدوا ) في روايتهما أيضاً فركعوا مع النبي ﷺ . **قوله** ( في صلاة ) زاد الاسماعيل د يكبرون ، ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكملوا الركعة الثانية أم لا ، وقد رواه النسائي من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره « ولم يقتضوا ، وهذا كالصرح في اقتصارهم على ركعة ركعة . وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عند أبي داود والنسائي وابن حبان ، وعن جابر عند النسائي ، ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ، وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحد يقول إحدى والثوري ومن تبعهما ، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد

من التابعين ، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف ، وسيأتي عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك . وقال الجمهور : قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد ، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركعة مع الإمام ، وليس فيه نفي الثانية ، وقالوا : يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق ، لم يقضوا ، أى لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن (١) والله أعلم . ( فائدة ) : لم يفسح في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب ، وقد اجمعوا على أنه لا يدخلها قصر ، واختلفوا هل الأولى أن يصلى بالاولى نكتين والثانية واحدة أو العكس

#### ٤ - باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو

وقال الأوزاعي : إن كان تهباً الفتح ولم يقدرُوا عَلَى الصلاة صلوا إيماء كل امرئ لنفسه ، فإن لم يقدرُوا عَلَى الإيماء أخوا الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلا ركعتين ، فإن لم يقدرُوا صلوا ركعة وسجدتين لا يجزيهم التكبير . ويؤخروها حتى يأمنوا . وبه قال مكحول . وقال أنس : حضرت عند مناهضة حصن نستر عند إضاءة الفجر - واشتد اشتعال القتال - فلم يقدرُوا عَلَى الصلاة ، فلم نصل إلا بعد ارتقاع النهار ، فصليناها ونحن مع أبي موسى ، ففتح لنا . وقال أنس : وما يسرني بذلك الصلاة الدنيا وما فيها

٩٤٥ - حدثنا يحيى قال حدثنا وكيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر ابن عبد الله قال « جاء عمر يوم الخندق فجعل يسب كفار قریش ويقول : يا رسول الله ، ما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب . فقال : النبي ﷺ : وأنا والله ما صليتها بعد . قال فنزل إلى بطحان فتوضأ وصل العصر بعد ما غابت الشمس ، ثم صلى المغرب بعدها »

قوله ( باب الصلاة عند مناهضة الحصون ) أى عند إمكان فتحها ، وغلبة الظن على القدرة على ذلك . قوله ( ولقاء العدو ) وهو من عطف الأعم على الأخص ، قال الزين بن المنير : كأن المصنف خص هذه الصورة لاجتماع الرجاء والخوف في تلك الحالة ، فإن الخوف يقتضى مشروعية صلاة الخوف والرجاء بمحصول الظفر يقتضى اغتفار التأخير لاجل استكمال مصلحة الفتح ، فلهذا خالف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به . قوله ( وقال الأوزاعي الخ ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير . قوله ( أن كان تهباً الفتح ) أى تمكن ، وفي رواية القابسي : أن كان بها الفتح ، بموحدة وهاء الضمير وهو تصحيف . قوله ( فإن لم يقدرُوا عَلَى الإيماء ) قيل : فيه إشكال لأن العجز عن الإيماء لا يتعذر مع حصول العقل ، إلا أن تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك ، وتعقب . قال ابن رشيد : من باشر الحرب واشتغال القلب والجوارح إذا اشتغلت عرف كيف يتعذر الإيماء ، وأشار ابن بطال الى أن عدم القدرة على ذلك يتصور بالعجز عن الوضوء أو التيمم للاشتغال بالقتال ، ويحتمل أن الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرطاً في الإيماء فيتصور العجز عن الإيماء اليها حينئذ . قوله ( فلا يجزيهم التكبير ) فيه إشارة إلى

( ١ ) هذا الجواب من الجمهور فيه نظر . والصواب قول من قال : يجوز الاختصار على ركعة واحدة في الخوف لصلة الأحاديث بذلك . والله أعلم

خلاف من قال يجرى كالثوري ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البختري في آخرين قالوا : إذا التقي الزحفان وحضرت الصلاة فقولوا : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، قتلك صلاتهم بلا إعادة ، وعن مجاهد والحكم : إذا كان هند الطراد والمسايفة <sup>(١)</sup> يجرى أن تكون صلاة الرجل تكبيرا ، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه . وقال إسحق بن راهويه : يجرى عند المسايفة ركعة واحدة يومئ بها إيماء ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة . قوله ( وبه قال مكحول ) قال الكرماني : يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعي ، ويحتمل أن يكون من تعليق البخاري انتهى . وقد وصله عبد بن حميد في قصيره منه من غير طريق <sup>(٢)</sup> الأوزاعي بلفظ : إذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ظهر الدواب ركعتين ، فإن لم يقدرُوا فركعة وسجدة ، فإن لم يقدرُوا أخرى الصلاة حتى يأمنوا فيصلوا بالأرض ، . ( تنبيه ) : ذكر ابن رشيد أن سياق البخاري لكلام الأوزاعي مشوش ، وذلك أنه جعل الإيماء مشروطا بتعذر القدرة ، والتأخير مشروطا بتعذر الإيماء ، وجعل غاية التأخير انكشاف القتال . ثم قال : أو يأمنوا فيصلوا ركعتين ، لجعل الأمن قسم الانكشاف يحصل الأمن فكيف يكون قسمه ؟ وأجاب الكرماني عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الأمن لخوف المعاودة ، كما أن الأمن يحصل بزيادة القوة واتصال المدد بغير انكشاف ، فعلى هذا فالأمن قسم الانكشاف أيهما حصل اقتضى صلاة ركعتين . وأما قوله : فإن لم يقدرُوا ، فعناء على صلاة ركعتين بالفعل أو بالإيماء . فواحدة ، وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال : فإن لم يقدرُوا عليها أخرى حتى يحصل الأمن التام . والله أعلم . قوله ( وقال أنس ) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه ، وذكره خليفة في تاريخه ، وعمر بن شبة في أخبار البصرة ، من وجهين آخرين عن قتادة ، ولفظ عمر : سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال : حدثني أنس بن مالك أنهم فتحوا تستر وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس - يعني أبا موسى الأشعري - أميرهم . . قوله ( تستر ) بضم المثناة الفوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضا بلد معروف من بلاد الأهواز ، وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر ، وسيأتي الإشارة إلى كيفية في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله ( اشتعال القتال ) بالعين المهملة . قوله ( فلم يقدرُوا على الصلاة ) يحتمل أن يكون للعجز عن النزول ، ويحتمل أن يكون للعجز عن الإيماء أيضا ، فيوافق ما تقدم عن الأوزاعي . وجزم الأصيلي بأن سببه أنهم لم يجدوا إلى الوضوء سبيلا من شدة القتال . قوله ( إلا بعد ارتفاع النهار ) في رواية عمر بن شبة : حتى انتصف النهار ، . قوله ( ما يسرنى بتلك الصلاة ) أي بدل تلك الصلاة ، وفي رواية الكشميني : من تلك الصلاة ، . قوله ( الدنيا وما فيها ) في رواية خليفة الدنيا كلها ، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا أن مراده الاغتياب بما وقع ، فالمراد بالصلاة على هذا هي القضية التي وقعت ، ووجه اغتيابه كونهم لم يشتغلوا عن العبادة إلا بعبادة أمم منها عندهم <sup>(٣)</sup> ، ثم تداركوا ما فاتهم منها فقصوه ، وهو كقول أبي بكر الصديق : لو طلعت لم نجدنا غافلين ، وقيل : مراد أنس الأسف على التفويت الذي وقع لهم ، والمراد بالصلاة على هذه الفاتمة ومعناه : لو كانت في

(١) كذا في الأصول ، ولها : المسايفة . (٢) في المخطوطة : من طريق .

(٣) قوله : أمم منها . يعني في ذلك الوقت ، لأن الفتح قد يغتفر بالصلاة ، والصلاة لا تقوت لإمكان قضائها بعد الفتح ، وإلا فيلزم من الأدلة الشرعية أن الصلاة أم وأعظم من الجهاد . فخبه . والله أعلم

وقتها كانت أحب إلى فاته أهل ، وعن جرم هذا الزين بن المنير فقال : ايثار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يشعر بمخالفته لأبي موسى في اجتهاده المذكور ، وأن أنسا كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح ، وقوله هذا موافق لحديث « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » انتهى ، وكأنه أراد الموافقة في اللفظ ، وإلا فقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة ، ويخفى فيما ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإيماء ، لكنه وافق أبا موسى ومن معه فكيف بعد مخالفا ؟ والله أعلم . قوله ( حدثنا يحيى حدثنا وكيع ) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر في نسخة « يحيى بن موسى ، وفي أخرى « يحيى بن جعفر ، وهذا المتمد ، وهي نسخة صحيحة بعلامة المستمل ، وفي بعض النسخ « يحيى بن موسى بن جعفر ، وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة لجمع بينهما بعض من نسخ الكتاب ، واسم جد يحيى بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب بخت بفتح المعجمة بعدها مشاة فوقانية قليلة ، واسم جد يحيى بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع . قوله ( عن جابر ) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت ، ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسيانا أو عمدا ، وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لتعذر الطهارة أو قبل نزول آية الخوف ، وإلى الأول وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآثار التي ترجم لها بالشروط المذكورة ، ولا يرد ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أنه أقر على ذلك ، وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقا ، وإلى الثاني جنح المالكية والحنابلة لأن الصلاة لا تبطل عند الشغل الكثير في الحرب إذا احتجج اليه ، وإلى الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور ، وعكس بعضهم فادعى أن تأخيرهم ﷺ للصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف ، قال ابن القصار : وهو قول من لا يعرف السنن ، لأن صلاة الخوف أنزلت بعد الخندق فكيف ينسخ الأول الآخر ؟ فاته المستعان

### ٥ - باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء

وقال الوليد : ذكرت للأوزاعي صلاة عمر خبيب بن السميط وأصحابه على ظهر الدابة قال : كذلك الأمر عندنا إذا تخوفت القوت . واحتج الوليد بقول النبي ﷺ « لا يصلي أحد المصير إلا في بني قريظة »

٩٤٦ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « قال النبي ﷺ لما رجع من الأحزاب : لا يصلي أحد المصير إلا في بني قريظة . فأدرك بعضهم المصير في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك . فذكر للنبي ﷺ فلم ينف واحد منهم »

[ الحديث ٩٤٦ - طرئه في : ١١٩ ]

قوله ( باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء ) كذا الأكثر ، وفي رواية الحموي من الطريقين اليه « وقائما » قال ابن المنذر : كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول : إن المطلوب يصلي على دابته يومئ لإيماء ، وإن كان طالبا



نزل فصل على الأرض ، قال الشافعي : إلا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك . وحرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ، ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقضى لها ، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو . وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي ، فإنه قيده بخوف الفوت ولم يستثن طالبا من مطلوب ، وبه قال ابن حبيب من المالكية ، وذكر أبو إسحق الفزارى في كتاب السير ، له عن الأوزاعي قال : إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فوت العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال ، لأن الحديث جاء إن النصر لا يرفع ما دام الطلب . **قوله** ( وقال الوليد ) كذا ذكره في كتاب السير ، ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال : قال شرحبيل بن السمط لأصحابه : لا تصلوا الصبح إلا على ظهر ، فزل الاشتهر بمعنى النخعي فصل على الأرض ، فقال شرحبيل : مخالف خالف الله به . وأخرجه ابن أبي شيبة . من طريق رجاء بن حيوة قال : كان ثابت بن السمط في خوف ، لحضرت الصلاة فصلوا ركبانا ، فزل الاشتهر - يعني النخعي - فقال : مخالف خولف به ، فلعل ثابتا كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه ، وشرحبيل المذكور بضم المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهمة بعدها مكدورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندى هو الذي افتتح حصن ثم ولى امرتها ، وقد اختلف في صحبته ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع . **قوله** ( إذا تخوف الفوت ) زاد المستملى في الوقت . **قوله** ( واحتج الوليد ) معناه أن الوليد قوى مذهب الأوزاعي في مسألة الطالب بهذه القصة ، قال ابن بطال : لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبانا لكان بيننا في الاستدلال ، فإن لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والانتقال إلى الإيماء . قال ابن المنير : والأبين عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال المأمور به يقتضى ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم ، أو الصلاة على الدواب كما وقع للآخرين ، لأن النزول يتنافى مقصود الجهد في الوصول ، فالأولون بنوا على أن النزول معصية لمعارضته للأمر الخاص بالإسراع ، وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض ، والآخرون جمعوا بين دأبيل وجوب الإسراع وجوب الصلاة في وقتها فصلوا ركبانا ، فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضادا للأمر بالإسراع ، وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة انتهى . وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله : لو وجد في بعض طرق الحديث الخ ، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال . وأما قوله : لا يظن بهم المخالفة ، فمعتزض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقيف ، والأولى في هذا ما قاله ابن المراتب ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية ، لأن الذين أخرروا الصلاة حتى وصلوا إلى بنى قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت ، فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء - أو كيف ما يمكن - أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها . والله أعلم . **قوله** ( حدثنا جويرية ) هو بالجيم تصغير جارية ، وهو عم عبد الله الراوى عنه . **قوله** ( لا يصلين أحد العصر ) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخارى في هذا الحديث د الظهر ، وسيأتى بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازى مع بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : أخرج أبو داود في صلاة الطالب حديث عبيد الله بن أنس إذ بعث النبي ﷺ إلى سفيان الهذلي قال : فرأيت وحضرت العصر فثبتت فواتها فأنطلقت أمتي وأنا أصل أوصى إيماء ، وإسناده حسن

## ٦ - باب التكبير والتسليم بالصبح ، والصلاة عند الإغارة والحرب

٩٤٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بَغْلَسَ ، ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا تَرَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فِسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ . فَخَرَجُوا يَسْمُونَ فِي السَّككِ وَيَقُولُونَ : مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ - قَالَ : وَالْخَيْسُ الْجَيْشُ - فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَتَمَلَّ الْقَاتِلَةُ وَسَبَى الذَّرَارَى ، فَصَارَتْ صَفِيَّةُ لِدِحَةِ السَّكْبِيِّ ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ تَرَوَّجَهَا ، وَجَلَّ صَدَاقَهَا عِثْقَهَا . فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لثَابِتٍ : يَا أَبَا عَمِيدٍ ، أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسًا مَا أَمَرَهَا ؟ قَالَ : أَمَرَهَا نَفْسَهَا . فَتَبَسَّمَ

قوله ( باب التكبير ) كذا للاكثر ، والكشمينى من الطريقين « التكبير » بتقديم الموحدة وهو أوجه . قوله ( والصلاة عند الإغارة ) بكسر الهمزة بعدها معجمة ، وهى متعلقة بالصلاة وبالتكبير أيضا . أورد فيه حديث أنس أنه ﷺ صلى الصبح بغلس ثم ركب ، وقد تقدم فى أوائل الصلاة فى « باب ما يذكر فى الفخذ » من طريق أخرى عن أنس وأوله « أن رسول الله ﷺ غزا خيبر ف صلى عندها صلاة الغداة » الحديث بطوله ، وهو أتم سياقاً مما هنا ، وقوله « ويقولون : محمد والخيس » فيه حمل لرواية عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت ، فقد تقدم فى الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله « والخيس » ، وأنها فى رواية ثابت عند مسلم . قوله ( فصارت صفيّة لدحية السكبي ، وصارت لرسول الله ﷺ ) ظاهره أنها صارت لهما معا ، وليس كذلك بل صارت لدحية أولاً ثم صارت بعده لرسول الله ﷺ كما تقدم لإيضاحه فى الباب المذكور ، وسيأتى بقية الكلام عليه فى المغازى وفى النكاح إن شاء الله تعالى . ووجه دخول هذه الترجمة فى أبواب صلاة الخوف للإشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه فى صلاة شدة الخوف عند التحام المقاتلة ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة فى أول وقتها قبل الدخول فى الحرب والاشتغال بأمر العدو . وأما التكبير فلأنه ذكر ما أثر عند كل أمر مهول ، وعند كل حادث سرور ، شكر الله تعالى وتبرئة له من كل ما نسب إليه أعداؤه ولا سيما اليهود قبحهم الله تعالى

( خاتمة ) : اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة ، تكرر منها فيما مضى حديثان والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث ابن عباس . وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار ، منها واحد موصول وهو أثر مجاهد . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٣- كتاب العيدين

### ١- باب في العيدين والتَّجَمُّلِ فيه

٩٤٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو قَالَ «أَخَذَ عُمَرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاعٌ فِي السُّوقِ فَأَخَذَهَا ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَبْتَ هَذِهِ ، تَجَمَّلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَخْلَاقٍ لَهُ . فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبِثَ ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ قُلْتَ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَخْلَاقٍ لَهُ ، وَأُرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَبِيْعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ»

**قوله** ( باب في العيدين والتَّجَمُّلِ فيه ) كذا في رواية أبي علي بن شهبويه ، ونحوه لابن عساكر ، وسقطت البسمة لابي ذر ، وله في رواية المستملى و أبواب ، بدل و كتاب ، . واقتصر في رواية الاصيلي والباقيين على قوله و باب الخ و الضمير في و فيه ، راجع إلى جنس العيد ، وفي رواية الكشميني « فيهما » . **قوله** ( أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق ، فأخذها فأتى رسول الله ﷺ ) كذا للاكثر و أخذ ، بهزة و غاء و ذال معجمتين في الموضعين ، وفي بعض النسخ و وجد ، و او و جيم في الاول وهو أوجه ، وكذا أخرجه الاسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي اليمان شيخ البخاري فيه . ووجه الكرماني الاول بأنه أراد ملزوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك ، فلهذا أراد السوم . **قوله** ( أتبع هذه تجمل بها ) كذا للاكثر بصيغة الأمر مجزوما وكذا جوابه . ووقع في رواية أبي ذر عن المستملى والسرخسي « أتبع هذه تجمل » وضبط في نسخ معتدلة بهزة استفهام ممدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تتجمل لحذفت إحدى التاءين كأن عمر استأذن أن يتناعها ليتجمل بها النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع فتحة التاء فظنت ألفا . وقال الكرماني قوله و هذه ، إشارة إلى نوع الجبة ، كذا قال ، والذي يظهر إشارة إلى عينها ويلتحق بها جنسها ، وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره ﷺ على أصل التجمل ، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حريوا . **قوله** ( للعيد والوفود ) تقدم في كتاب الجمعة بلفظ « للجمعة » بدل للعيد وهي رواية نافع ، وهذه رواية سالم ، وكلاهما صحيح . وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما . **قوله** ( نبيعها وتصيب بها حاجتك ) في رواية الكشميني « أو تصيب » ومعنى الاول وتصيب بشمها ، والثاني يحتمل أن « أو » بمعنى الواو فهو كالاول أو التقسيم ، والمراد المقايضة أو أعم من ذلك والله أعلم . وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ( فائدة ) : روى ابن أبي الدنيا والبيهقي باسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين

## ٢ - باب الحراب والدرق يوم العيد

٩٤٩ - **حَرْش** أَحَدُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيُّ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بِنَاءً بُعِثَ ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهِهِ . وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ : مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : دَعَاهَا . فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهَا فَخَرَجَتْ »

[ الحديث ٩٤٩ - أطرافه في : ٩٥٢ ، ٩٨٧ ، ٩٩٠ ، ٣٥٣٠ ، ٣٩٣١ ]

٩٥٠ - « وَكَانَ يَوْمَ عِيدِ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْذَّرَقِ وَالْحِرَابِ ، فَإِنَّمَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَإِنَّمَا قَالَ : تَشْتَهِيَن تَنْظُرِينَ ؟ قُلْتُ : نَمْ . فَأَقَامَنِي وَرَأَاهُ خَدِّي عَلَى خَدِّهِ وَهُوَ يَقُولُ : دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ . حَتَّى إِذَا مَلَيْتُ قَالَ : حَسْبُكَ ؟ قُلْتُ : نَمْ . قَالَ : فَادْهَبِي »

**قوله** ( باب الحراب والدرق يوم العيد ) الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والدرق جمع درقة وهي الترس . قال ابن بطال : حمل السلاح في العيد لا مدخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج اليه ، ويمكن أن يكون ﷺ كان محارباً خائفاً فرأى الاستظهار بالسلاح ، لكن ليس في حديث الباب أنه ﷺ خرج بأصحاب الحراب معه يوم العيد ، ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح ، بمعنى فلا يطابق الحديث الترجمة . وأجلب ابن المنير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يقتصر فيه من الانبساط ما لا يقتصر في غيره اهـ . وليس في الترجمة أيضاً تقييده بحال الخروج إلى العيد ، بل الظاهر أن لعب الحبشة إنما كان بعد رجوعه ﷺ من المصل ، لأنه كان يخرج أول النهار فيصل ثم يرجع . **قوله** ( حدثنا أحمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي علي بن شبيب « حدثنا أحمد بن صالح ، وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن السكن حيث قال : كل ما في البخاري « حدثنا أحمد » غير منسوب فهو ابن صالح . **قوله** ( أخبرنا عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وشطر هذا الإسناد الأول مصريون والثاني مدنيون . **قوله** ( دخل على رسول الله ﷺ ) زاد في رواية الزهري عن عروة « في أيام منى » وسيأتي بعد ثلاثة وعشرين باباً . **قوله** ( جاريستان ) زاد في الباب الذي بعده « من جوارى الانصار » وللطبراني من حديث أم سلمة أن احدهما كانت لحسان بن ثابت ، وفي الأربعين للسلي أنها كانتا لعبد الله بن سلام ، وفي العيد لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة « وحماة وصاحبتها تغنيان ، وإسناده صحيح . ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره (١) في كتاب النكاح ، ولم يذكر حماة الذين صنفوا في الصحابة وهي على شرطهم **قوله** ( تغنيان ) زاد في رواية الزهري « تدفقان » بفاء من أي تضربان بالدف ، ولمسلم في رواية هشام أيضاً « تغنيان بذف ، ولفسان » بذفين ، والدف بضم الدال على الأشهر وقد تفتح ، ويقال أيضاً الكربال بكسر الكاف وهو

الذي لا جلاجل فيه ، فان كانت فيه فهو الزهر ، وفي حديث الباب الذي بعده ، بما تفاوت به الانصار يوم بعث ، أى قال بعضهم لبعض من غر أو هجاء ، وللصنف في الهجرة ، بما تعازفت ، بمهمله وزاى وفاء من العزف وهو الصوت الذي له دوى ، وفي رواية ، تقاذفت ، بقاف بدل العين وذال معجمة بدل الزاى وهو من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض ، ولأحمد من رواية حماد بن سلمة عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج أ ه . وبعث بضم الموحدة وبعدها مهمله وآخره مثناة قال عياض ومن تبعه : أعجمها أبو عبيدة وحده ، وقال ابن الأثير في الكامل : أعجمها صاحب العين يعنى الخليل وحده ، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن الخليل ، وجزم أبو موسى في ذيل الغريب بأنه تصحيف وتبعه صاحب النهاية ، قال البكري : هو موضع من المدينة على ليلتين ، وقال أبو موسى وصاحب النهاية : هو اسم حصن للأوس ، وفي كتاب أبي الفرج الاصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الاسلت : هو موضع في دار بني قريظة فيه أموال لهم ، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك . ولا منافاة بين القولين . وقال صاحب المطالع : الأشهر فيه ترك الصرف . قال الخطابي : يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الإسلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره . قلت : تبعه على هذا جماعة من شراح الصحيحين ، وفيه نظر لأنه يوم أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة ، وليس كذلك فسيأتى في أوائل الهجرة قول عائشة وكان يوم بعث يوما قدمه الله لرسوله فقدم المدينة وقد افترق ملوهم وقتلت سراهم ، وكذا ذكره ابن إسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار ، وقد روى ابن سعد بأسانيده أن نفر الستة أو الثمانية الذين لقوا النبي ﷺ بمنى أول من لقيه من الانصار . وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشا . كان في جملة ما قالوه له لما دعاهم إلى الإسلام والنصر له : واعلم أنما كانت وقعة بعث عام الأول ، فوعدك الموسم القابل ، فقدموا في السنة التي قبلها فبايعوه ، وهى البيعة الأولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه وهم سبعون نفسا ، وهاجر النبي ﷺ في أوائل التي تليها . فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ، وهو المعتمد ، وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب : لأنه كان يوم بعث ابن ست سنين ، وحين قدم النبي ﷺ كان ابن إحدى عشرة ، فيكون يوم بعث قبل الهجرة بخمس سنين . نعم دامت الحرب بين الحيين الأوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة ، وكان أولها فيما ذكر ابن إسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الأوس والخزرج لما نزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها خالفوهم وكانوا تحت قهرهم ، ثم غلبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جبة ملك غسان ، فلم يزالوا على اتفاق بينهم حتى كانت أول حرب وقعت بينهم حرب سمير - بالمهمله مصفرا - بسبب رجل يقال له كهب من بني ثعلبة نزل على مالك بن عجلان الخزرجي خالفه ، قتله رجل من الأوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السراة بمهملات ، ويوم فارع بفاء ومهمله . ويوم الفجار الأول والثاني ، وحرب حصين بن الاسلت ، وحرب حاطب بن قيس ، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير السكتائب ، وجرح يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته ، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان ، وجاءهم في القتال فصرعه فمزموه بعد أن كانوا قد استظهروا ، ولحسن وغيره من الخزرج وكذا قيس بن الحطيم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم . قوله (فاضطجع على الفراش) في رواية الزهري

المذكورة أنه تنفى بثوبه ، وفي رواية لمسلم تسجى ، أى التفت بثوبه . قوله ( وجاء أبو بكر ) في رواية هشام ابن عروة في الباب الذى بعده ، دخل على أبو بكر وكأنه جاء زائراً لها بعد أن دخل النبي ﷺ بيته . قوله ( فأنهرى ) في رواية الزهرى ، فأنهرهما ، أى الجاريتين ، ويجمع بأنه شرك بينهما في الانتهاز والرجز ، أما عائشة فلتقريهما ، وأما الجاريتان فلفعهما . قوله ( مزماره الشيطان ) بكسر الميم يعنى الغناء أو الدف ، لأن المزمار أو المزمار مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له الصغير ، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء ، وسميت به الآلة المعروفة التى يزر بها ، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهى ، فقد تشغل القلب عن الذكر . وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد : قال : يا عباد الله أئتمموه الشيطان عند رسول الله ﷺ ، قال القرطبي : المزموه الصوت ، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر ، وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها . قوله ( فأقبل عليه ) في رواية الزهرى ، فكشف النبي ﷺ عن وجهه ، وفي رواية فليح ، فكشف رأسه ، وقد تقدم أنه كان ملثماً . قوله ( دعهما ) زاد في رواية هشام : يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا ، فقيه تعليل الأمر بتركهما ، وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأرجه مستحجبا لما تقرر عنده من منع الغناء والهوى ، فيادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له ، فأوضح له النبي ﷺ الحال ، وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد ، أى يوم سرور شرعى ، فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس ، وبهذا يرتفع الإشكال عن قال : كيف ساخ للصديق إنكار شيء أقره النبي ﷺ ؟ وتكلف جواباً لا يخفى تصفه . وفي قوله ( لكل قوم ) ، أى من الطوائف وقوله : عيد ، أى كالنيروز والمهرجان ، وفي النسائي وابن حبان باسناد صحيح عن أنس : قدم النبي ﷺ المدينة ولم يرومان يلبون فيها ، فقال : قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما : يوم الفطر والأضحي ، واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم ، وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النفسى من الحنفية فقال : من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى . واستنبط من تسمية أيام منى بأنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كما سيأتى بعد . واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذى في الباب بعده بقولها : وليستا بمغنيات ، فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترتيم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء . ولا يسمى قاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من ينشد بتعطيط وتكسير وتسييج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحيش أو تصريح ، قال القرطبي : قولها : وليستا بمغنيات ، أى ليستا بمن يعرف الغناء كما يعرف المغنيات المعروفة بذلك ، وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبحث السكامن ، وهذا النوع إذا كان في شعر فيه وصف محاسن النساء والخير وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريره ، قال : وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فن قبيل ما لا يختلف في تحريره ، لكن النفوس الشهوانية خلبت على كثير من ينسب إلى الخير ، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والعصيان ، حتى رقصوا بحركات متطابقة وقطيعات متلاحقة ، وانتهى التواضع بقوم منهم إلى أن جملوها من باب القرب وصالح الأعمال ، وأن ذلك يشتمل على الإحراق وهذا - على التحقيق - من آثار الزندقة ، وقول أهل الخرقه والله المستعان اه . وينبنى أن يعكس مرادهم ويقروا

د. س. ، عرض النون الخفيفة المكسورة بغير همز بمشاة تحتانية ثقيلة مهموزا . وأما الآلاه فسياق الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الأثرية ، وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم حكمه ، وسندكر بيان شبهة الفريقين إن شاء الله تعالى . ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سندكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى . وأما التفافه ﷺ بتوبه فيه إعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الاصغاء إلى ذلك ، لكن عدم إنكواه دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذى أقره إذ لا يقر على باطل ، والاصل التزه عن اللعب والهوى فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية قليلا لمخالفة الأصل والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال في أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الاعراض عن ذلك أولى . وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعار الدين . وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهى عند زوجها إذا كان له بذلك عادة ، وتأديب الأب بحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، إذ التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء . وفيه الرفق بالمرأة واستغلاب مودتها ، وأن مواضع أهل الخير تزه عن الهوى والغر وإن لم يكن فيه إثم إلا باذنه . وفيه أن التليذ إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله بادر إلى إنكواه ، ولا يكون في ذلك اقتتات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمته وإجلال لمنصبه ، وفيه فتوى التليذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ، ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي ﷺ نام غشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى سد هذه الذريعة . وفي قول عائشة في آخر هذا الحديث ، قلنا غفل غمرتها فخرجنا ، دلالة على أنها مع ترخيص النبي ﷺ لها في ذلك راحت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فخرجتهما ، واقتناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم . واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالقناء ولو لم تكن مملوكة لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكواه ، واستمرنا إلى أن أشارت اليها عائشة بالخروج . ولا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم . قوله ( وكان يوم عيد ) هذا حديث آخر وقد جمعها بعض الرواة وأفردوها بعضهم ، وقد تقدم هذا الحديث الثانى من وجه آخر عن الزهرى عن عروة في أبواب المساجد ، ووقع عند الجوزقى في حديث الباب هنا ، وقالت - أى عائشة - كان يوم عيد ، فتبين بهذا أنه موصول كالاول . قوله ( يلعب فيه السودان ) في رواية الزهرى المذكورة ، والخبشة يلعبون في المسجد ، وزاد في رواية معلقة ووصلها مسلم ، بحراهم ، وسلم من رواية هشام عن أبيه ، جاء حبش يلعبون في المسجد ، قال المحب الطبرى : هذا السياق يشعر بأن عادتهم ذلك في كل عيد ، ووقع في رواية ابن حبان ، لما قدم وفد الحبشة قاموا يلعبون في المسجد ، وهذا يشعر بأن الترخيص لهم في ذلك بحال القدوم ، ولا تنافى بينهما لاحتمال أن يكون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عادتهم اللعب في الأعياد ففعلوا ذلك كما دأبوا ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ، ويؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال لما قدم النبي ﷺ المدينة لعبت الحبشة فرحا بذلك لعبوا بحراهم ، ولا شك أن يوم قدومه ﷺ كان عندهم أعظم من يوم العيد ، قال الزين بن المنير : ساء لعبا وإن كان أصله التدريب على الحرب وهو من الجدد لما فيه من شبه اللعب ، لكونه يقصد إلى الطعن ولا يفعله ويوم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنه . قوله ( فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين نظرين ) هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أخذ لها في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها ، وهذا

بناء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوى فلا ينافى مع ذلك قوله ، وإما قال تشتهين تنظرين ، وقد اختلفت الروايات عنها في ذلك : ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنها ، سمعت لفظا وصوت صبيان ، فقام النبي ﷺ فاذا حبشية تزفن - أى ترقص - والصبيان حولها فقال : يا عائشة ، تعالى فانظري ، ففي هذا أنه ابتدأها ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها عند مسلم أنها قالت للعابدين وددت أنى أراهم ، ففي هذا أنها سألت ، ويجمع بينهما بأنها التمس منه ذلك فاذن لها ، وفي رواية النسائي من طريق أبي سلة عنها ، دخل الحبشة يلعبون ، فقال لى النبي ﷺ يا حيراء أتحيين أن تنظرى اليهم ؟ فقلت : نعم ، اسناده صحيح ولم أر فى حديث صحيح ذكر الحيراء إلا فى هذا . وفي رواية أبي سلة هذه من الزيادة عنها قالت : ومن قولهم يومئذ : أبا القاسم طيبا ، كذا فيه بالنصب ، وهو حكاية قول الحبشة ، ولاحد والسراج وابن حبان من حديث أنس ، ان الحبشة كانت تزفن بين يدي النبي ﷺ ويتكلمون بكلام لهم ، فقال : ما يقولون ؟ قال يقولون : محمد عبد صالح ، قوله ( فأقمتى وراءه خدى على خده ) أى متلاصقتين وهى جملة حالية بدون واو كما قيل فى قوله تعالى ( اهبطوا بمصنكم لبعض عدو ) وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم : فوضعت رأسمى على منكبه ، وفي رواية أبي سلة المذكورة : فوضعت ذقنى على عاتقه وأسندت وجهى إلى خده ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها أنظر بين أذنيه (١) وعاتقه ، ومعانيها متقاربه ، ورواية أبي سلة أيبتها . وفي رواية الزهرى الآتية بعد عن عروة : فيسترنى وأنا أنظر ، وقد تقدم فى أبواب المساجد بلفظ : يسترنى بردائه ، ويتعقب به على الزين بن المنير فى استنباطه من لفظ حديث الباب جواز اكتفاء المرأة بالتستر بالقيام خلف من تستر به من زوج أوذى محرم إذا قام ذلك مقام الرداء ، لأن القصة واحدة ، وقد وقع فيها التخصيص على وجود التستر بالرداء . قوله ( وهو يقول : دونكم ) بالنصب على الظرفية بمعنى الإغراء والمخزي به محذوف وهو لمهم بالحراب ، وفيه إذن وتهييز لهم وتنشيط . قوله ( يا بنى أرفدة ) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد تفتح ، قيل هو لقب للحبشة ، وقيل هو اسم جنس لهم ، وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل المعنى يا بنى الإمام ، زاد فى رواية الزهرى عن عروة : فزجرهم عمر ، فقال النبي ﷺ : أمنا بنى أرفدة ، وبين الزهرى أيضا عن سعيد عن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال : فاهوى إلى الحصاء فخصمهم بها ، فقال النبي ﷺ دهمهم يا عمر ، وسيأتى فى الجهاد ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه : فأنهم بنو أرفدة ، كأنه يعنى أن هذا شأنهم وطريقتهم وهو من الأمور المباحة فلا انكار عليهم . قال الحب الطبرى : فيه تنبيه على أنه يقتصر لهم ما لا يغتفر لغيرهم ، لأن الأصل فى المساجد تنزيها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى . وروى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة أنه ﷺ قال يومئذ : لتعلم يهود أن فى ديننا فسحة ، لى بمشت بحنيفية سمحة ، وهذا بشعر بدمم التخصيص ، وكان عمر بنى على الأصل فى تنزيه المساجد فبين له النبي ﷺ وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتى تقريره ، أو لعله لم يكن علم أن النبي ﷺ كان يراهم . قوله ( حتى إذا ملكت ) بكسر اللام الاولى ، وفي رواية الزهرى : حتى أكون أنا الذى أسألم ، ولمسلم من طريقه : ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا الذى أنصرف ، وفي رواية يزيد بن رومان عند النسائي : أما شيعت ، أما شيعت ؟ قالت : فجعلت أقول : لا ، لأنظر منزلي عنده .

(١) فى مخطوطة الرياض : أذنيه .



وله من رواية أبي سلمة عنها ، قالت : يا رسول الله لا تعجل ، فقام لي ثم قال : حسبك ؟ قلت : لا تعجل . قالت : وما بي حب النظر اليهم ولكن أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ومكاني منه ، وزاد في النكاح في رواية الزهري « فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو ، وقولها ، اقدروا ، بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما ، وأشارت بذلك إلى أنها كانت حينئذ شابة ، وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وأنه كان في أول الإسلام كما تقدمت حكايته في أبواب المساجد ، ورد بأن قولها ، يسترني بردائه ، دال على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، وكذا قولها « أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي » مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها ضرائر ، أرادت الفخر عليهن ، فالظاهر أن ذلك وقع بعد بلوغها ، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدم وفد الحديثه وكان قدمهم سنة سبع فيسكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة ، وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للتدريب على الحرب والتنشيط عليه ، واستنبط منه جواز المثاقفة لما فيها من تمرين الأيدي على آلات الحرب ، قال عياض : وفيه جواز نظر النساء إلى فعل الرجال الأجانب لأنه إنما يكره لمن النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك ، ومن تراجم البخاري عليه « باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة ، وقال النووي : أما النظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقا ، وأما بغير شهوة فالاصح أنه محرم . وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة ، وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه ، قال : أو كانت تنظر إلى لعبهم بحراهم لا إلى وجوههم وأبدانهم ، وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرفه في الحال انتهى . وقد تقدمت بقية فوائده في أبواب المساجد . وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الآتي هناك حيث قال « باب ما يكره من حمل السلاح في العيد » إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب سنة العيدين لأهل الإسلام

٩٥١ - حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ التَّوَّاهِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ « إِنَّ أَوَّلَ مَا بَدَأَ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنُفَحَّرَ ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا »

[ الحديث ٩٥١ - أطرافه في : ٩٥٥ ، ٩٦٥ ، ٩٦٨ ، ٩٧٦ ، ٩٨٣ ، ٥٥٤٥ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦٣ ، ٦٦٧٣ ]

٩٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ مُتَغَنِّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ ، قَالَتْ : وَلَيْسَتَْا مُغَنِّيَتَيْنِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَمْرَا مِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا ، وَهَذَا عِيدُنَا »

قوله (باب سنة العيدين لأهل الإسلام) كذا للاكثر ، وقد اقتصر عليه الإسماعيلي في المستخرج وأبو نعيم وزاد أبو ذر عن الحوى في أول الترجمة الدعاء في العيد ، قال ابن رشيد أراه نصحيحا ، وكأنه كان فيه اللعب في العيد ، يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديث الباب ، ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من

جواز اللعب بعدما بطريق الأولى . وقد روى ابن عدى من حديث واثله أنه « لقي رسول الله ﷺ وسلم يوم عيد فقال : تقبل الله منا ومنك ، فقال : نعم تقبل الله منا ومنك » ، وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشافى وهو ضعيف ، وقد تفرد به مرفوعا ، وخولف فيه ، فروى البيهقى من حديث عباد بن الصامت أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال « ذلك فعل أهل الكتابين » ، وإسناده ضعيف أيضا ، وكأنه أراد أنه لم يصح فيه شيء . وروينا في المحامليات « بإسناد حسن عن جبير بن نفير قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اتقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك » ، وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التى اقتصر عليها الأكثر فقد قيل : إنها من قوله « وهذا عيدنا » ، لاشعاره بالندب إلى ذلك ، وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندبة ، لكن يقربه أن المباح قد يرتفع بالنية إلى درجة ما يثاب عليه ، ويحتمل أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الاسلام ، أو تحمل « السنة » فى الترجمة على المعنى الغوى . وأما حديث البراء فهو طرف من حديث سياتى بتمامه بعد باب ، وحجاج المذكور فى الاسناد هو ابن منال . واستشكل الزين بن المنير مناسبتة الترجمة من حيث انه قال فيها العيدين بالثنية مع أنها لا تتعلق إلا بعيد النحر ، وأجاب بأن فى قوله « إن أول ما نبدأ به فى يومنا هذا أن نصل » ، إشعاراً بأن الصلاة ذلك اليوم هى الأمر المهم ، وأن ما سواها من الخطبة والنحر والذكر وغير ذلك من أعمال البر يوم النحر فبطريق التبع ، وهذا القدر مشترك بين العيدين ، لحسن أن لا تفرد الترجمة بعيد النحر انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى فى الباب الذى قبله

#### ٤ - باب الأكل يومَ الفِطْرِ قبلَ الخُروجِ

٩٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَبْدُؤُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ » . وَقَالَ مُرْجَانُ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « وَيَأْكُلُهُنَّ وَرَاءَ »

قوله ( باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ) أى إلى صلاة العيد . قوله ( أخبرنا عبيد الله ) هو بالتصغير ، وفى نسخة الصغافى « حدثنا عبيد الله بن أنس » ، بخلف أبو بكر ، هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم ، وتابعه أبو الربيع الزهراني عند الاسماعيل ، وجبارة بن المغلس عند ابن ماجه ، ورواه عن هشيم قتبية عند الترمذى ، وأحمد ابن منيع عند ابن خزيمة ، وأبو بكر بن أبي شيبة عند ابن حبان والاسماعيل ، وعمر بن عون عند الحاکم فقالوا كلهم « عن هشيم عن محمد بن إسحق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس » ، قال الترمذى صحيح غريب ، وأعله الاسماعيل بأن هشيم مدلس ، وقد اختلف عليه فيه ، وابن إسحق ليس من شرط البخارى . قلت : وهى علة غير قاذحة لأن هشيم قد صرح فيه بالإخبار فأمنه تدليسه ، ولهذا نزل فيه البخارى درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه ، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحا عنه فيه بالإخبار ، وقد جزم أبو مسعود الدمشقى بأنه كان عند هشيم على الوجهين ، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا تضر طريق ابن إسحق المذكورة ، قال البيهقى : ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين ، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثني عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين فرجع

صنيع البخارى ، ويؤيد ذلك متابعة مرجى بن رجاء لهشم على روايته له عن عبيد الله بن أبي بكر ، وقد حلقها البخارى هنا ، وأفادت ثلاث فوائد : الاولى هذه ، والثانية تصرح بعبيد الله فيه بالاخبار عن أنس ، والثالثة تقييد الأكل بكونه وترا . وقد وصلها ابن خزيمة والاسماعيل وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى بلفظ ، يخرج ، بدل ، يغدو ، والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة ، وكذا وصله أبو ذر في زياداته في الصحيح عن أبي حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبي داود السنجي عن أبي النضر ، وأخرجه الإمام أحمد عن حرمي بن عمار عن مرجى بلفظ ، وبأكلهن أفراداً ، ومن هذا الوجه أخرجه البخارى في تاريخه ، وله راو ثالث عن عبيد الله بن أبي بكر أخرجه الاسماعيل أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ ، ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبباً أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً ، وهى أصرح في المداومة على ذلك ، قال المهلب : الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصل العيد ، فكأنه أراد سد هذه الفريعة . وقال غيره : لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحسب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى ، ويشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك ، ولو كان لغیر الامتثال لأكل قدر الشبع ، وأشار إلى ذلك ابن أبي جرة . وقال بعض المالكية : لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يغدو إلى المصل قبل انصرافه إلى بيته خشى أن يعتمد في هذا الجزء من النهار باعتبار استحباب الصائم ما يعتمد من استحباب الاعتكاف ، ففرق بينهما بمشروعية الأكل قبل الغدو . وقيل لأن الشيطان الذى يحبس في رمضان لا يطلق إلا بعد صلاة العيد ، فاستحب تعجيل الفطر بداراً إلى السلامة من وسوسته . وسيأتى توجيه آخر لابن المنير في الباب الذى بعده . وقال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً انتهى . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه ، وعن الثخعي أيضاً مثله . والحكمة في استحباب التمر لما في الحلوى من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ، ولأن الحلوى مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرق به القلب وهو أيسر من غيره ، ومن ثم استحسب بعض التابعين أنه يفطر على الحلوى مطلقاً كالمسل رواء ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما ، وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال : انه يحبس البول ، هذا كله في حق من يقدر على ذلك وإلا فينبى أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار إليه ابن أبي جرة . وأما جعلهن وتراً فقال المهلب : فللاشارة إلى وحدانية الله تعالى ، وكذلك كان ﷺ يفعل في جميع أموره تبركاً بذلك . ( تنبيه ) : مرجى بوزن معلى ، وأبو بلفظ رجاء ضد الخوف بصرى يختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع الواحد

### ٥ - باب الأكل يوم النحر

٩٥٤ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أنس قال : قال النبي ﷺ « من ذبح قبل الصلاة فليؤذ . قاتم رجل فقال : هذا يوم يشتمى فيه اللحم ، وذكر من جيرانه ، فسكأن النبي ﷺ صدقه ، قال : وعندي جذعة أحب إلي من شاة لحم . فرخص له النبي ﷺ ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا ، [ الحديث ٩٥٤ - أطرافه في : ، ٩٨٤ ، ٥٥٤٦ ، ٥٥٤٩ ، ٥٥٦١ ]

٩٥٥ - **حدثنا** عثمان قال **حدثنا** جرير عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال

«حَطَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْأَنْحَى بِدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسَكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النَّسَكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَانَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسَكَ لَهُ . فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنِ نَسَكَتُ شَأْنِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَأُحِبُّتُ أَنْ تَكُونَ شَأْنِي أَوَّلَ مَا يُذْجَعُ فِي بَيْتِي ، فَذُجِّعْتُ شَأْنِي وَتَقَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . قَالَ : شَأْنُكَ شَاةٌ لَحْمٍ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَإِنْ تَجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »

**قوله** ( باب الأكل يوم النحر ) قال الزين بن المنير ما محصله : لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر ، ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل : هذا يوم يشتهي فيه اللحم ، وقوله في حديث البراء : ان اليوم يوم أكل وشرب ، ولم يقيد ذلك بوقت انتهى . ولعل المصنف أراد الإشارة إلى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداءة بالصلاة يوم النحر قبل الأكل ، لأن في حديث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة يوم النحر ، فبين له عليه السلام أن التي ذبحها لا تجزى عن الاضحية وأقره على الأكل منها ، وأما ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بريدة قال : كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي ، ونحوه عند البزار عن جابر بن سمرة ، وروى الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس قال : من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة ويطعم شيئا قبل أن يخرج ، وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال ، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه ، قال الزين بن المنير : وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهما الخاصة بهما فإخراج صدقة الفطر قبل لفقدوا إلى المصل وإخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة وإفترقا من جهة أخرى ، واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال : من كان له ذبح استحب له أن يبدأ بالأكل يوم النحر منه ، ومن لم يكن له ذبح فخير . وسيأتي الكلام على حديثي أنس والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى . وقوله في حديث البراء : ومن نسك قبل الصلاة فانه قبل الصلاة ولانسك له ، كذا في الاصول باثبات الواو ، وحذفها للنسائي وهو أوجه ، ويمكن توجيه إثباتها بتقدير لا يجزى ولا نسك له ، وهو قريب من حديث «فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا واحتق بن ابراهيم جميعا عن جرير بلفظه ، وأخرجه الاسماعيلى من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثهم عن جرير بلفظه «ومن نسك قبل الصلاة فشانه شاة لحم» وذكر أن معناه واحد ، وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ ، وأظن التصرف فيه من عثمان رواه بالمعنى والله أعلم . وفي حديثي أنس والبراء من الفوائد تأكيد أمر الاضحية ، وأن المقصود منها طيب اللحم وإيثار الجار على غيره : وأن المفتى إذا ظهرت له من المستقى أمارة الصدق كان له أن يسئل عليه ، حتى لو استفتاه اثنان في قضية واحدة جاز أن يفتى كلا منهما بما يناسب حاله ، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما يستحق الثناء به عليه بقدر الحاجة

## ٦ - باب الخروج إلى المصلى بمنير منبر

٩٥٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أبي سريح عن أبي سعيد الخدري قال « كان رسول الله ﷺ يخرج يومَ الفِطْرِ والأُضحى إلى المصلَّى ، فأولُ شيءٍ يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرفُ فيقومُ مقابلَ الناسِ - والناسُ جُلوسٌ على صفوفِهِمْ - فيمُظلمهم ، ويُوصيهم ، ويأمرهم . فإن كان يُريدُ أن يقطعَ بَعثًا قطعَه أو يأمرَ بشيءٍ أمرَ به ، ثمَّ ينصرفُ » . قال أبو سعيد : فلم يزل الناسُ على ذلكَ حتى خرجتُ مع مروانَ - وهو أميرُ المدينة - في أُضحى أو فِطْرٍ ، فلما أَتينا المصلَّى إذا منبرٌ بَنَاهُ كثيرُ بنُ الصَّلْتِ ، فاذا مروانُ يُريدُ أن يَرْتَفِعَ قبلَ أن يَصلَّى ، فحبَّذتُ بشوهِه ، فحبَّذني ، فارتفعَ فخطبَ قبلَ الصلاةِ ، فقلتُ له : غيَّرَ اللهُ ، فقال : أبا سعيدٍ قد ذهبَ ما تعلمُ ، فقلتُ ما أعلمُ واللهُ خيرٌ مما لا أعلمُ . فقال : إنَّ الناسَ لم يكونوا يجلسونَ لنا بعدَ الصلاةِ ، فخطبُها قبلَ الصلاةِ »

**قوله ( باب الخروج إلى المصلى بغير منبر )** يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الاعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال « أخرج مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة ، فقام إليه رجل فقال : يا مروان خالفت السنة ، الحديث . **قوله** ( حدثنا محمد بن جعفر ) أي ابن أبي كثير المدني ، وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح القرشي المدني ، ورجاله كلهم مدنيون . **قوله** ( عن أبي سعيد ) في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال : سمعت أبا سعيد ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود . **قوله** ( إلى المصلى ) هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، عن أبي غسان الكنانى صاحب مالك . **قوله** ( ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ) في رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض « فينصرف إلى الناس قائما في مصلاه » ، ولابن خزيمة في رواية مختصرة « خطب يوم عيد على رجله » ، وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه ﷺ منبر ، ويدل على ذلك قول أبي سعيد « فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان » ، ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، وقد وقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال « أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناه كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، وما في الصحيحين أصحُّ منه . رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخارى ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد ، وإنما اختص كثير بن الصلت ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى ، كما سيأتى في حديث ابن عباس أنه ﷺ أتى في يوم العيد إلى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ، قال ابن سعد : كانت دار كثير بن الصلت قبلة المصلى في العيدين وهى تطل على بطن بطحان الوادى الذى في وسط المدينة انتهى . وإنما بنى كثير بن الصلت داره بعد النبي ﷺ بمدة ، لسكنها لما صارت شهيرة في تلك البقعة وصنف المصلى بمجاورتها . وكثير المذكور هو ابن الصلت بن معاوية الكندى ، نابى كبير ولد في عهد النبي ﷺ ، وقدم المدينة هو واخوه بعده فسكنها وحالف بنى جمح ، وروى ابن سعد باسناد صحيح إلى نافع قال : كان اسم كثير ابن الصلت قليلا فسماه عمر كثيرا . ورواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر ورفع به ذكر النبي ﷺ والاول أصح ، وقد صح سماع كثير من عمر فن بعده وكان له شرف وذكر ، وهو ابن أخى جند بفتح الجيم وسكون الميم أو فتحها

أحد ملوك كندة الذين قتلوا في الردة ، وقد ذكر أبوه في الصحابة لابن منده وفي صحة ذلك نظر . **قوله** ( فان كان يريد أن يقطع بعثا ) أى يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات . **قوله** ( خرجت مع مروان ) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس « وهو بينى وبين أبي مسعود ، يعنى عقبة بن عمرو الانصارى . **قوله** ( لجذته بثوبه ) أى ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة ، وقوله « قتل له غيرتم والله » صريح فى أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال « أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان . فقام اليه وجل فقال : الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك . فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه ، وهذا ظاهر فى أنه غير أبي سعيد ، وكذا فى رواية رجاء عن أبي سعيد التى تقدمت فى أول الباب ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذى وقع فى رواية عبد الرزاق أنه كان معهم ، ويحتمل أن تكون القصة تعددت « ويدل على ذلك المغايرة الواقعة بين وابتى عياض ورجاء ، فى رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى ، وفى رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، فلعل مروان لما أنكروا عليه اخراج المنبر ترك اخراجه بعد وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصلى ، ولا بعد فى أن ينسكرك عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغاير أيضا أن انكار أبي سعيد وقع بينه وبينه ، وانكار الآخر وقع على رموس الناس . **قوله** ( ان الناس لم يكونوا يحلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها ) أى الخطبة ( قبل الصلاة ) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وسيأتى فى الباب الذى بعده أن عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعل أخرى ، وفى هذا الحديث من الفوائد بنيان المنبر ، قال الزين بن المنير : وانما اختاروا أن يكون باللبن لامن الخشب انكونه يترك بالصحراء فى غير حرز فيؤمن عليه النقل ، بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام فى المصلى أولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمسكن من رؤيته كل من حضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون فى مكان محصور فقد لا يراه بعضهم ، وفيه الخروج إلى المصلى فى العيد ، وأن صلاتها فى المسجد لا تكون الا عن ضرورة ، وفيه انكار العلماء على الأمراء اذا صنعوا ما يخالف السنة ، وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به ، والمباحثة فى الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذا لم يوافق الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن البداءة بالصلاة فيها ليس بشرط فى صحتها والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : حمل أبو سعيد فعل النبي ﷺ فى ذلك على التعمين ، وحمله مروان على الأولوية ، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس ، فرأى أن المحافظة على أصل السنة - وهو اسماع الخطبة - أولى من المحافظة على هيئة فيها لبست من شرطها والله أعلم . واستدل به على استحباب الخروج الى الصحراء لصلاة العيد وأن ذلك أفضل من صلاتها فى المسجد ، لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده . وقال الشافعى فى الأم : بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج فى العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذا من بعده الا من عذر مطر ونحوه ، وكذلك عامة أهل البلدان الا أهل مكة . ثم أشار الى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال : فلو عمر بلد فكان مسجد أهله يسعهم فى الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فان كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة . ومقتضى هذا أن اللة تدور على الضيق والسعة ، لالذات الخروج الى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع ، فاذا حصل فى المسجد مع أفضاليته كان أولى

## ٧ - باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة

٩٥٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحية والفطر ، ثم يخطب بعد الصلاة »

[ الحديث ٩٥٧ - طرفه في : ٩٦٣ ]

٩٥٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاة عن جابر ابن عبد الله قال سمعته يقول « إن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة »

[ الحديث ٩٥٨ - طرفاه في : ٩٦١ ، ٩٧٨ ]

٩٥٩ - قال وأخبرني عطاة أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير في أول ما يبيع له « إنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر ، وإنما الخطبة بعد الصلاة »

٩٦٠ - وأخبرني عطاة عن ابن عباس ، وعن جابر بن عبد الله قال « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية »

٩٦١ - وعن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « إن النبي ﷺ قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد ، فلما فرغ نبئ الله ﷺ نزل فأبى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقى فيه النساء صدقة » قلت لمطاء : أترى حقاً على الإمام الآن أن أبى النساء فيذكرهن حين يفرغ ؟ قال : إن ذلك لحق عليهم ، وما لم أن لا يفعلوا ؟

قوله ( باب المشي والركوب إلى العيد ، والصلاة قبل الخطبة ، وبغير أذان ولا إقامة ) في هذه الترجمة ثلاثة أحكام : صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك النداء فيها . فأما الأول فقد اعترض عليه ابن التين فقال : ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب . وأجاب الزين بن المنير بأن عدم ذلك مشعر بتسوية كل منهما وألا منزلة لأحدهما على الآخر ، ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في النذب إلى المشي ، ففي الترمذي عن علي قال : « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً » . وفي ابن ماجه عن سعد القرظ « أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً » وفيه عن أبي رافع نحوه ، وأسانيد الثلاثة ضعاف . وقال الشافعي في الأم : بلغنا عن الزهري قال : ما ركب رسول الله ﷺ في عيد ولا جنازة قط . ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديثه جابر « وهو يتوكأ على يد بلال » مشروعية الركوب لمن احتاج إليه ، وكأنه يقول : الأول المشي حتى يحتاج إلى الركوب ، كما خطب النبي ﷺ قائماً على رجله فلما تعب من الوقوف توكأ على بلال . والجامع بين الركوب والتوكؤ الارتفاق بكل منهما ، أشار إلى ذلك ابن المرباط ، وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذي بعده . واختلف في أول من غير ذلك ، فرواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد عند مسلم صريحة في أنه مروان كما تقدم في الباب قبله ، وقيل بل سبقه إلى ذلك عثمان ، وروى ابن المنذر باسناد صحيح إلى الحسن البصري .

قال د أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم - يعنى على العادة - فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك ، أى صار يخطب قبل الصلاة . وهذه العلة غير التى اعتل بها مروان . لأن عثمان رأى مصلحة الجماعة فى إدراكهم الصلاة ، وأما مروان فراعى مصلحتهم فى إسماعهم الخطبة ، لكن قيل : إنهم كانوا فى زمن مروان يعتمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط فى مدح بعض الناس ، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحيانا ، بخلاف مروان فواظب عليه ، فلذلك نسب اليه . وقد روى عن عمر مثل فعل عثمان ، قال عياض ومن تبعه : لا يصح عنه ، وفيما قالوه نظر ، لأن عبد الرزاق وابن أبي شبة روياه جميعا عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وهذا إسناد صحيح ، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور فى الباب الذى بعده ، وكذا حديث ابن عمر ، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادرا وإلا لما فى الصحيحين أصح ، وقد أخرج الشافعى عن عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاد د حتى قدم معاوية فقدم الخطبة ، فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعا لمعاوية لأنه كان أمير المدينة من جهته ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى قال د أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة فى العيد معاوية ، وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة . قال عياض : ولا مخالفة بين هذين الاثنين وأثر مروان ، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملا لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله ، والله أعلم ، وأما الحكم الثالث فليس فى أحاديث الباب ما يدل عليه إلا حديث ابن عباس فى ترك الأذان ، وكذا أحد طريق جابر . وقد وجه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فتخالقها أيضا فى الأذان والإقامة ولا يخفى بعده . والذى يظهر أنه أشار إلى ما ورد فى بعض طرق الأحاديث التى ذكرها ، أما حديث ابن عمر فى رواية النسائى د خرج رسول الله ﷺ فى يوم عيد فصلى بغير أذان ولا إقامة ، الحديث . وأما حديث ابن عباس وجابر فى رواية عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم د فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ، وعنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال د لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء ، وفى رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال لابن الزبير د لا تؤذن لها ولا تقم ، أخرجه ابن أبي شبة عنه ، ولابن داود من طريق طاوس عن ابن عباس د أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة ، أسنده صحيح ، وفى الحديث عن جابر بن سمرة عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وعن البراء عند الطبرانى فى الاوسط وقال مالك فى الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول د لم يكن فى الفطر ولا فى الأضحية نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم ، وتلك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا . وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب ومطابقتها للترجمة ، واستدل بقول جابر د ولا إقامة ولا شيء ، على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام ، لكن روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى قال د كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن فى العيدين أن يقول : الصلاة جامعة ، وهذا مرسل يعضده القياس (١) على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها كما سيأتى ، قال الشافعى : أحب أن يقول : الصلاة ، أو الصلاة جامعة ، فإن قال : هلموا إلى الصلاة لم أكرهه ، فإن قال : حى على الصلاة أو غيرها من ألفاظ الأذان أو غيرها

(١) مراسيل الزهرى ضعيفة عند أهل العلم ، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الحال على أنه لم يكن فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء ، ومن هنا يعلم أن النداء بالعيد بدعى أى لفظ كان ، والله أعلم



كرهت له ذلك . واختلف في أول من أحدث الأذان فيها أيضا فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية ، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله وزاد : فأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة . وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال : أول من أحدثه زياد بالبصرة . وقال الداودي : أول من أحدثه مروان . وكل هذا لا ينافي أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداءة بالخطبة . وقال ابن حبيب : أول من أحدثه هشام . وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير . وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبره أنه لم يكن يؤذن لها ، لكن في رواية يحيى النطنان أنه لما ساء ما بينهما أذن - يعني ابن الزبير - وأقام . وقوله يؤذن بفتح الدال على البناء للجهول والضمير ضمير الشأن ، وهشام المذكور في الإسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني **قوله** ( قال وأخبرني عطاء ) القائل هو ابن جريج في الموضوعين وهو معطوف على الإسناد المذكور ، وكذا قوله « وعن جابر بن عبد الله ، معطوف أيضا ، والمراد بقوله لم يكن يؤذن ، أى في زمن النبي ﷺ ، وهو مصير من البخاري إلى أن هذه الصيغة حكم الرفع . **قوله** ( أول ما بويح له ) أى لابن الزبير بالخلافة ، وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية . وقوله « وإنما الخطبة بعد الصلاة ، كذا الأكثر وهو الصواب ، وفي رواية المستملى « وأما ، بدل وإنما ، وهو تصحيف . وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٨ - باب الخطبة بعد العيد

٩٦٢ - **حدثنا أبو عاصم** قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال « شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة »

٩٦٣ - **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما يصلون العيدين قبل الخطبة »

٩٦٤ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « ان النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . ثم أتى النساء معه بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فجعلن يلقين ، تلقى المرأة خرصها وسخابها »

٩٦٥ - **حدثنا آدم** قال حدثنا شعبة قال حدثنا زيد قال سمعت الشعبي عن البراء بن عازب قال : قال النبي ﷺ « إن أول ما نبدأ في يومنا هذا أن نصلّي ثم نرجع فنشعر . فمن فعل ذلك فقد أصاب شئتنا ، ومن تحرر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله ، ليس من الذسك في شيء . فقال رجل من الأنصار يقال له أبو بردة ابن نيار : يا رسول الله ذبحت وعندى جدعة خير من مسبة . فقال : اجعله مكانه ولن توفي - أو تحزى - عن أحد بعدك »

**قوله** (باب الخطبة بعد العيد) أى بعد صلاة العيد ، وهذا مما يرجع رواية الذين أسقطوا قوله والصلاة قبل الخطبة ، من الترجمة التى قبل هذه وم الأكثر ، وقال ابن رشيد : أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتناء به لكونه وقع فى التى قبلها بطريق التبعية . وحديث ابن عباس صريح فيما ترجم له ، وسيأتى فى أواخر العيدين أنهم بما هنا ، وحديث ابن عمر أيضا صريح فيه . وأما حديث ابن عباس الثانى فمن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تمامة الخطبة كما يرشد إلى ذلك حديث جابر الذى فى الباب قبله ، ويحتمل أن يكون ذكره لتعلقه بصلاة العيدين فى الجملة فهو كاللصقة للفائدة . وقوله فيه « خرصها » بضم المعجمة وحكى كسرهما وسكون الراء بعدها صاد مهملة هو الحلقة من الذهب أو الفضة ، وقيل هو القرط إذا كان بحبة واحدة . وقوله « وسخاها » بكسر المهملة ثم معجمة ثم موحدة هو قلادة من عنبر أو قرنفل أو غيره ولا يكون فيه خرز ، وقيل هو خيط فيه خرز ، وسمى سخاها بصوت خروزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الأصوات يقال بالصاد والسين ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب ، ويأتى الكلام على التنفل يوم العيد بعد ذلك بستان أبواب . وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة ، لأن قوله « أول ما نبدأ به فى يومنا هذا » أن نصلى ثم نرجع فننحر ، مشعر بأن هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ، ولأنه عقب الصلاة بالنحر ، والجواب أن المراد أنه ﷺ صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام ، وأراد بقوله « أن أول ما نبدأ به » أى فى يوم العيد تقديم الصلاة فى أى عيد كان . والتعقيب بـ « لا يستلزم عدم تخلل أمر آخر بين الأمرين » . قال ابن بطلال : غلط النسائي فترجم بحديث البراء فقال « باب الخطبة قبل الصلاة » قال : وخفى عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقبل مكان الماضى ، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام : « أول ما يكون به الابتداء فى هذا اليوم الصلاة التى قدمنا فعلها » . قال : وهو مثل قوله تعالى ﴿ وما تقوموا منهم ألا أن يؤمنوا ﴾ أى الإيمان المتقدم منهم . والمتخذ فى صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زيد الآتية بعد ثمانية أبواب فى هذا الحديث بعينه بلفظ « خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : أن أول فسكنا فى يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر » الحديث ، فتبين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة . وقال الكرماني : المستفاد من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ، ثم قال فى موضع آخر : فإن قلت قدا دلالتها على الترجمة ؟ قلت : لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به ، ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها . وحاصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقا على الصلاة ، ويمنع كونه من الخطبة . لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زيد المذكورة أن الصلاة لم يتقدمها شئ ، لأنه عقب الخروج إليها بالفاء . وصرح منصور فى روايته عن الشعبي فى هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع فى الخطبة ، ولفظه « عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة فقال « فذكر الحديث . وقد تقدم قبل بابين ويأتى أيضا فى أواخر العيد ، فيتعين التأويل الذى قدمناه . والله أعلم

٩ - **باب** ما يُسكَّرُهُ مِنْ حِلِّ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ

وقال الحسن : « هُوَ أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا

٩٦٦ - **حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي يَحْيَى** أَبُو الشَّكِينِ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَارِثِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سَنَانُ الرَّمْحِ فِي أُخْصِ قَدَمِهِ ، فَلَزَقَتْ قَدَمُهُ بِإِزْزِ كَابٍ ، فَزَلَّتْ فَزَعَتْهَا - وَذَلِكَ بَعْنَى - فَبَلَغَ الْحِجَاجُ لِحَمَلِ يَعُودُهُ . فَقَالَ الْحِجَاجُ : لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ . فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : أَنْتَ أَصَبْتَنِي . قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : تَحَلَّيْتُ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ ، وَأَدْخَلْتُ السِّلَاحَ الْحَرَمَ ، وَلَمْ يَكُنِ السِّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ »

[الحديث ٩٦٦ - طرفه في : ٩٦٧]

٩٦٧ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ** قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « دَخَلَ الْحِجَاجُ كُلِّي ابْنِ عَمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : كَيْفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : صَالِحٌ . فَقَالَ : مَنْ أَصَابَكَ ؟ قَالَ : أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السِّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحْمَلُ فِيهِ حَمَلُهُ » يعنى الحِجَاجُ

**قوله** (باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم) هذه الترجمة تتخالف في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي د باب الحراب والدرك يوم العيد ، لأن تلك دائرة بين الإباحة والتدب على ما دل عليه حديثها ، وهذه دائمة بين الكراهة والتحريم لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه حمل السلاح ، ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها عن حملها بالندبة وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها ، وحمل الحالة الثانية على وقوعها عن حملها بطرا وأشرا أو لم يتحفظ حال حملها وتجردها من إصابتها أحدًا من الناس ، ولا سيما عند المزاحمة وفي المسالك الضيقة . **قوله** (وقال الحسن) أي البصري (نہوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدوا) لم أقف عليه موصولا ، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن ، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل ، وقد ورد مثله مرفوعا مقيدا وغير مقيد ، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال « نہی رسول اللہ ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد » وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس « ان النبي ﷺ نہی أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العیدین ، إلا أن يكونوا بحضرة العدو » وهذا كاله في العيد ، وأما في الحرم فروى مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال « نہی رسول اللہ ﷺ أن يحمل السلاح بمكة » . **قوله** (أبو الشكين) بالمهمله والكاف مصغرا ، والمحاربي هو عبد الرحمن بن محمد لا ابنه عبد الرحيم ، ومحمد بن سوقة بضم السين المهملة وبالقاف تابعي صغير من أجلاء الناس **قوله** (أخص قدمه) الأخص باسكان الخاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهملة : باطن القدم وما رق من أسفلها ، وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي . **قوله** (بالركاب) أي وهي في راحلته . **قوله** (فزعتها) ذكر الضمير مؤثما مع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لأنه أراد الحديد ، ويحتمل أنه أراد القدم . **قوله** (فبلغ الحجاج) أي ابن يوسف الثقفي وكان إذ ذاك أميرا على الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير . **قوله** (لحمل يعوده) في رواية المستمل . **لجاء** ، ويؤيده رواية الاسماعيلي « فأناه » . **قوله** (لو نعلم من أصابك) في رواية أبي ذر عن الحوي والمستملي « ما أصابك » وخذف الجواب لدلالة السياق عليه ، أو هي للتعني فلا يحذف ، ويرجح الاول أن ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد فقال فيه « لو نعلم من أصابك عاقبناه » وهو يرجع رواية

الأكثر أيضا ، وله من وجه آخر قال : لو أعلم الذى أصابك لعزبت عنقه . **قوله** ( أنت أصبتني ) فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشئ . يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يكن الأمر ذلك ، لكن حكى الزبير في الانساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه فأمر رجلا معه حربا يقال لإنها كانت مسمومة فلقق ذلك الرجل به فأمر الحربة على قدمه فرض منها أيا ما ثم مات ، وذلك في سنة أربع وسبعين . فعلى هذا ففيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير . وفي هذه القصة تعقب على المطلب حيث استدل به على سد الذرائع لأن ذلك مبنى على أن الحجاج لم يقصد ذلك . **قوله** ( حملت السلاح ) أى فتبعك أصحابك في حمله ، أو المراد بقوله حملت أى أمرت بحمله . **قوله** ( في يوم لم يكن يحمل فيه ) هذا موضع الترجمة ، وهو مصير من البخارى إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لما لم يسم فاعله يحكم برفعه . **قوله** ( أصابني من أمر ) هذا فيه تعريض بالحجاج ، ورواية سعيد بن جبير التي قبلها مصرحة بأنه الذى فعل ذلك ، ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال ، فلمله عرض به أولا ، فلما أعاد عليه السؤال صرح . وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجاله لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يعود له لما أصيبت رجله فقال له : يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك ؟ قال : لا . قال : أما والله لو علمت من أصابك لقتلته . قال فأطرق ابن عمر فجعل لا يسكلمه ولا يلتفت إليه ، فوثب كالمغضب . وهذا محمول على أمر ثالث كأنه عرض به ، ثم عاوده فصرح ، ثم عاوده فأعرض عنه . **قوله** ( يعنى الحجاج ) بالنصب على المفعولية وفاعله القتال وهو ابن عمر ، زاد الاسماعيلي في هذه الطريق : قال لو عرفناه لما قبلناه ، قال : وذلك لأن الناس نفرأوا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حربته فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصبح وهنا منها حتى مات . ( تنبيه ) : وقع في الأطراف للزنى في ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر في هذا الحديث : البخارى عن أحد بن يعقوب عن إسحق بن سعيد ، وعن أبي السكين عن المحاربى كلاهما عن محمد بن سوقة عنه به . وروى في ذلك فان إسحق بن سعيد إنما رواه عن أبيه عن ابن عمر لا عن محمد بن سوقة . وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب

### ١٠ - باب التكبير إلى العيد

وقال عبد الله بن بسر : إن كنّا فرغنا في هذه الساعة . وذلك حين التسبيح

٩٦٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال « خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ، ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل أن يصلي فأنما هو لحم عبده لأهله ليس من الذبيحة في شيء . فقام خالي أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، أنا ذبحت قبل أن أصلي ، وعندى جذعة خير من مسنة . قال : اجعلها مكانها - أو قال : اذبحها - ولن تجزى جذعة عن أحد بعدك »

**قوله** ( باب التكبير للعيد ) كذا للاكثر بتقديم الموحدة من البكور ، وعلى ذلك جرى شارحوه ومن استخرج عليه . ووقع للستملى التكبير بتقديم الكاف وهو تحريف . **قوله** ( وقال عبد الله بن بسر ) يعنى المازنى الصحابي ابن الصحابي ، وأبوه بضم الموحدة وسكون المهملة . **قوله** ( ان كنّا فرغنا في هذه الساعة ) إن هي الخففة من الثقل

وهذا التعليق وصله أحمد وصرح برفعه وسياقه ، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خير وهو بالمعجمة مصغر قال وخرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر أو أضحي فأنكر إبطاء الإمام وقال « إن كنا مع النبي ﷺ وقد فرغنا ساعتنا هذه ، وكذا رواه أبو داود عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه . قوله ( وذلك حين التسبيح ) أي وقت صلاة السبحة وهي النافلة ، وذلك إذا مضى وقت الكرامة . وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسبيح الضحى ، قال ابن بطلال : أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها ، وإنما تجوز عند جواز النافلة . ويعمرك عليه إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس ، واختلفوا هل يمتد وقتها إلى الزوال أو لا ، واستدل ابن بطلال على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا ، وليس دلالة على ذلك بظاهرة . ثم أورد المصنف حديث البراء « إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصل ، وهو دال على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها ، ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غيرها فاقضى ذلك التكبير إليها

### ١١ - باب فضل العمل في أيام التشريق

وقال ابن عباس ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) : أيام العشر . والأيام المعدودات : أيام التشريق وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى الشرق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما وكبر محمد بن علي خلف النافلة

٩٦٩ - حدثنا محمد بن عرفة قال حدثنا شعبة عن سليمان عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه . قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج محاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء »

قوله ( باب فضل العمل في أيام التشريق ) مقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر ، على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان ، لكن ما ذكروه من سبب تسميتها بذلك يقتضى دخول يوم العيد فيها . وقد حكى أبو عبيد أن فيه قوانين : أحدهما لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحي ، أي يقدرونها ويبرزونها للشمس . ثانيهما لأنها كلها أيام تشرق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر . قال : وهذا أعجب القوانين إلى ، وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس . وعن ابن الأصبغ قال : سميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس ، وعن يعقوب بن السكيت قال : هو من قول الجاهلية أشرق نبيركيا فغير ، أي تدفع للنحر . انتهى . وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلقب يخصه وهو يوم العيد ، وإلا فهي في الحقيقة تبع له في التسمية كما تبين من كلامهم . ومن ذلك حديث علي « لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً ، ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد . قال : وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا إلى التكبير في دبر الصلاة يقول : لا تكبير إلا على أهل الأمصار . قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ، ولا رافقه عليه أصحابه ولا غيرهما انتهى . ومن ذلك حديث « من ذبح قبل التشريق - أي قبل صلاة العيد - فليعد ، رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات ، وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام

التشريق . والله أعلم . **قوله** ( وقال ابن عباس : ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) كذا لأبي ذر عن الكشميني وفي رواية كريمة وابن شبيوه ، وقال ابن عباس : واذكروا الله الخ ، وللحموي والمستمل : ويذكروا الله في أيام معدودات ، واعترض عليه بأن التلاوة ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) أو ( واذكروا الله في أيام معدودات ) وأجيب بأنه لم يقصد التلاوة ، وإنما حكى كلام ابن عباس ، وابن عباس أود تفسير المعدودات والمعلومات ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق عمرو بن دينار عنه وفيه : الأيام المعدودات أيام التشريق ، والأيام المعلومات أيام العشر . وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، استاده صحيح ، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق . وقد روى ابن أبي شيبه من وجه آخر عن ابن عباس : إن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، ورجح الطحاوي هذا لقوله تعالى ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) فانه مفسر بأن المراد أيام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ، ولا أيام التشريق معدودات ، بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى ( واذكروا الله في أيام معدودات ) الآية . وقد قيل : لأنها إنما سميت معدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصرا أي في حكم حصر العدد . والله أعلم . **قوله** ( وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر الخ ) لم أره موصولا عنهما ، وقد ذكره البيهقي أيضا معلقا عنهما وكذا البيهقي ، وقال الطحاوي : كان مشايخنا يقولون بذلك أي بالتكبير في أيام العشر . وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا الاثر في ترجمة العمل في أيام التشريق ، وأجاب الكرماني بأن عاده أن يضيف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملازمة استطرادا انتهى . والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر لجامع ما بينهما عما يقع فيهما من أعمال الحج ، ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر ، والآخر الذي بعده في أيام التشريق . وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد قليل . **قوله** ( وكبر محمد بن علي خلف النافلة ) هو أبو جعفر الباقر ، وقد وصله الدارقطني في المؤلف من طريق معن بن عيسى القزاز قال حدثنا أبو وهنة رزيق المدني قال : رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر يعني في أيام التشريق خلف النوافل ، وأبو وهنة بفتح الواو وسكون الهاء بعدها نون ، ورزيق بتقديم الراء مضفرا ، وفي سياق هذا الاثر تعقب على الكرماني حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله ، قال ابن التين : لم يتابع محمدا على هذا أحد ، كذا قال ، والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العيد بالفرائض أو يعم ، واختلف الجميع عند الشافعية ، والراجح عند المالكية الاختصاص . **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعمش ، ومسلم هو البطين بفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطنه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسامع الأعمش له منه ولفظه : عن الأعمش قال سمعت مسلما ، وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش ، وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال : عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس : فاما طريق مجاهد فقد رواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال : عن ابن عمر : بدل ابن عباس . وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضا من طريق موسى بن أعين عن الأعمش فقال : عن أبي صالح عن أبي هريرة ، والمحفوظ في هذا حديث ابن عباس ، وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحق الفزاري عن الأعمش فقال : عن أبي وائل عن ابن مسعود ، أخرجه الطبراني ، وقد وافق الأعمش على

روايته له عن مسلم البطين سلمة بن كهيل عند أبي عوانة أيضا ، ورواه عن سعيد بن جبير أيضا القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جرير السخيتاني عند أبي عوانة وعدى بن ثابت عند البيهقي ، وسند ذكر ما في رواياتهم من الفوائد والروايات إن شاء الله تعالى . قوله ( ما العمل في أيام أفضل منها في هذه ) كذا لاكثر الرواة بالإجماع ، ووقع في رواية كريمة عن الكشميني « ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه » وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فسرت بأنها أيام التشريق ، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري ، وحله على ذلك ترجمة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق ، وفسر العمل بالتكبير لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط . وقال ابن أبي حنيفة : الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ، قال : ولا يعكز على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ، ولا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام « إنها أيام أكل وشرب ، كما رواه مسلم ، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها ، بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ، ولم يمنع فيها منها إلا الصيام . قال : وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادات في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها ، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار للعباد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها عنة الحليل بولده ثم من عليه بالفداء ، فثبت لها الفضل بذلك اهـ . وهو توجيه حسن إلا أن المنقول يعارضه ، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشميني شيخ كريمة بلفظ « ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر » ، وكذا أخرجه أحد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال « في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة » ، وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة . ووقع في روايه وكيع المتقدم ذكرها « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام » يعني أيام العشر ، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال « من هذه الأيام العشر » بدون معنى ، وقد ظن بعض الناس أن قوله « يعني أيام العشر » تفسير من بعض رواياته ، لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر . وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ « ما من عمل أذكى عند الله ولا أعظم أجرا من خير يعمل في عشر الأضحي » وفي حديث جابر في صحيح أبي عوانة وابن حبان « ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة » ، فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة ، لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق ويحجب بأجوبة : أحدها أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف ، وأيام التشريق تقع تلو أيام العشر ، وقد ثبتت الفضيلة لأيام العشر بهذا الحديث فثبتت بذلك الفضيلة لأيام التشريق . ثانيها أن عشر ذي الحجة إنما شرف لوقوع أعمال الحج فيه ، وبقية أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تمامه فصارت مشتركة معها في أصل الفضل ، ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها ، وبهذا تظهر مناسبة إيراد الآثار المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها . ثالثها أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد ، وكما أنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق ، فهما ثبت لأيام العشر من الفضل شاركتهما فيه أيام التشريق ، لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشريفه وعظيمه ، وهو يوم الحج

الأكبر كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قوله ( قالوا ولا الجهاد ) في رواية سلمة بن كهيل المذكورة ، فقال رجل ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل ، وفي رواية غندر عند الاسماعيلي قال « ولا الجهاد في سبيل الله مرتين » ، وفي رواية سلمة بن كهيل أيضا « حتى أعادها ثلاثا » ، ودل سؤالهم هذا على تقرر أفضلية الجهاد عندهم ، وكأنهم استفادوه من قوله ﷺ في جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال « لا أجده » الحديث ، وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة ، ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى . قوله ( إلا رجل خرج ) كذا للأكثر ، والتقدير إلا عمل رجل ، وللمستعمل « إلا من خرج » . قوله ( يحاطر ) أى يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه . قوله ( فلم يرجع بشيء ) أى فيكون أفضل من العامل في أيام العشر أو مساويا له ، قال ابن بطلان : هذا اللفظ يحتمل أمرين ، أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو ، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يرزقه الله الشهادة . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله « فلم يرجع بشيء » يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بداه . وهو تعقب مردود ، فإن قوله « فلم يرجع بشيء » نكرة في سياق التثنية فتعمم ما ذكر ، وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها « فلم يرجع من ذلك بشيء » . والحاصل أن نفي الرجوع بالشيء لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شيء ، بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطلان ، ويدل على الثاني ورود بلفظ يقتضيه ، فعند أبي عوانة من طريق إبراهيم بن حميد عن شعبة بلفظ « إلا من عقر جواده وأهريق دمه » ، وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب « إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله » ، وفي طريق سلمة بن كهيل « فقال ، لا إلا أن لا يرجع » ، وفي حديث جابر « إلا من عفر وجهه في التراب » ، فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده والله أعلم . وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة ، وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو علق عملا من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوما منها تميز يوم عرفة ، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعيين يوم الجمعة ، جمعا بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعا « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » ، رواه مسلم ، أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه ، وقال الداودي : لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة ، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة ، يعنى فيلزم تفضيل الشيء على نفسه . وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ، ويوم الجمعة فيه أفضل من الجمعة في غيره لاجتماع الفضلين فيه . واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل ، واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد ، وأجيب بأنه محمول على الغالب ، ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ صائما العشر قط » ، لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته ، كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضا . والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادات فيه ، وهى الصلاة والصيام والصدقة والحج ، ولا يتأتى ذلك في غيره . وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو بعم المقيم ؟ فيه احتمال . وقال ابن بطلان وغيره : المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط ، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبعال ، وثبت تحريم صومها ، وورد فيه إباحة اللهو بالحراب ونحو ذلك ، فدل على تفريضها لذلك ، مع الحض على الذكر المشروع منه فيها التكبير



فقط ، ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير . وتعقبه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلافة العبادة ، وهي لا تنافي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر ، فإن ذلك لا يستغرق اليوم واليلة . وقال السكرماني : الحث على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير ، بل المتبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب ، قال : مع أنه لو حل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده « باب التكبير أيام منى » معنى ، ويكون تكراراً محضاً . والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به ، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطال ، وأما المناسك فمختصة بالحاج ، وجزمه بأنه تكرار متعقب ، لأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته وصفته ، أو أراد تفسير العمل المجمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار . وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره « فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد والتكبير » ، والبيهقي في الشعب من طريق عدى بن ثابت في حديث ابن عباس « فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير » ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطال ، وفي رواية عدى من الزيادة « وإن صيام يوم منها يعدل صيام سنة ، والعمل بسبع مائة ضعف » ، ولترمذى من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة » ، وقصام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر ، لكن إسناده ضعيف ، وكذا الإسناد إلى عدى بن ثابت . والله أعلم

## ١٢ - باب التكبير أيام منى ، وإذا غدا إلى عرفة

وكان عمر رضي الله عنه يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ بِمَنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مَنَى تَكْبِيرًا . وكان ابن عمر يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ الْأَيَّامِ وَخَلْفَ الصَّلَاةِ وَكَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَتَحْلِسِهِ وَتَمَشُّهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا . وكانت مِمُونَةُ تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَكَانَ النَّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَهَانَ بْنِ عُمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَيْلَةَ التَّشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ « سَأَلْتُ أَنَسًا - وَنَحْنُ غَدِيانٍ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ - عَنِ التَّلْبِيَةِ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : كَانَ يُلَبِّي الْمَلَبِّي لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ »

[ الحديث ٩٧٠ - طرفه في : ١٦٥٩ ]

٩٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ « كُنَّا نَوْمُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ ، حَتَّى نَخْرُجَ الْبَكْرَ مِنْ خِدْرِهَا ، حَتَّى نَخْرُجَ الْحَيْضَ فَيَسْكُنُ خَلْفَ النَّاسِ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ »

قوله ( باب التكبير أيام منى ) أي يوم العيد والثلاثة بعده ، وقوله ( وإذا غدا إلى عرفة ) أي صبح يوم التاسع ، ال الخطابي : حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى

تخصيص الفرج له وعلى اسمه هو وجل . **قوله** ( وكان عمر يكبر في قبة بني الح ) وصله سعيد بن منصور من رواية  
سعيد بن حمير قال « كان عمر يكبر في قبة بني ، ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق ، حتى ترشح من تكبيره ، وصله  
أبو سعيد من وجه آخر بلفظ التعليق ، ومن طريقه البيهقي . وقوله « ترشح » بتثنية الجيم أي تضطرب وتحرك ،  
وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات . **قوله** ( وكان ابن عمر الح ) وصله ابن المنذر والفاكهي في « أخبار مكة » من  
طريق ابن جريج « أخبرني نافع أن ابن عمر ، فذكره سواء . والنسائط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك  
بالمثناة بدل الطاء وبإدغامها في السين فتلك ست لثات ، وقوله فيه « وذلك الأيام جميعا » أواد بذلك التأكيد ، ووقع  
في رواية أبي ذر بدون واو على أنها ظرف لما تقدم ذكره **قوله** ( وكانت ميمونة ) أي بنت الحارث زوج النبي ﷺ ،  
ولم أقف على أثرها هذا موصولا . **قوله** ( وكان النساء ) في رواية غير أبي ذر « وكان النساء » وهي على اللغة القليلة ،  
وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان ، وكان أميرا على المدينة في زمن ابن عمر أبيه عبد الملك بن مروان ، وقد  
وصل هذا الاثر أبو بكر بن أبي الدنيا في « كتاب العيدين » ، وحديث أم عطية في الباب سلفين في ذلك ، وقد اشتملت  
هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال . وفيه اختلاف بين العلماء في  
مواضع : فنه من قصر التكبير على أعقاب الصلوات ، ومنهم من خص ذلك بالمسكوبات دون النوافل ، ومنهم  
من خصه بالرجال دون النساء ، وبالجماعة دون المنفرد ، وبالوفاة دون المقضية ، وبالمقيم دون المسافر ، وبساكن  
المصر دون القرية . وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع ، والآثار التي ذكرها تساعد . وللعلماء اختلاف  
أيضا في ابتدائه وانتهائه فقيل : من صبح يوم عرفة ، وقيل من ظهره ، وقيل من عصره ، وقيل من صبح يوم النحر ،  
وقيل من ظهره . وقيل في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر ، وقيل إلى عصره ، وقيل إلى ظهر ثانيه ، وقيل إلى صبح آخر  
أيام التشريق ، وقيل إلى ظهره ، وقيل إلى عصره . حكى هذه الأقوال كلها النووي إلا الثاني من الانتهاء . وقد رواه  
البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة  
قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره والله أعلم . وأما صيغة  
التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال « كبروا الله ، الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر  
كبرا ، ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر القريابي في « كتاب العيدين » من طريق  
يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاده والله الحمد ، وقيل يكبر ثلاثا ويزيد « لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له الح » ، وقيل يكبر ثنتين بدهما « لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد » جاء ذلك عن عمر ، وعن ابن  
مسعود نحوه وبه قال أحمد وإسحق ، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا أصل لها . **قوله** ( سألت أنسا ) في  
رواية أبي ذر سألت أنس بن مالك . **قوله** ( ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ) هذا موضع الترجمة ، وهو متعلق بقوله  
فيها « وإذا غدا إلى عرفة » وظاهره أن أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية . ويحتمل أن يكون من  
كبر أضاف التكبير إلى التلبية ، وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا محمد  
حدثنا عمر بن حفص ) كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا للكريمة وأبي الوقت « حدثنا محمد » غير منسوب ،  
وسقط من رواية ابن شبريه وابن السكن وأبي زيد الروزي وأبي أحمد الجرجاني ، ووقع في رواية الأصيل عن  
بعض مشايخه « حدثنا محمد البخاري » فلي هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه ، وقد حدث البخاري

عنه بالكثير بغير واسطة ، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحيانا ، والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الاسناد ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . ووقع في حاشية بعض النسخ لابي ذر : محمد هذا يشبه أن يكون هو الذهلي فاته أعلم . وعاصم المذكور في الاسناد هو ابن سليمان ، وحفصة هي بنت سيرين ، وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب . وسبق بعضه في كتاب الحيض . وموضع الترجمة منه قوله « ويكبرن بتكبيرهم » ، لأن ذلك في يوم العيد وهو من أيام منى ، ويلتحق به بقية الأيام للجامع ما بينهما من كونهن أياما معدودات وقد ورد الامر بالذكر فحين . قوله ( كئنا نؤمر ) كذا في هذه ، وسيأتي قريبا بلفظ « أمرنا نينا » . قوله ( حتى نخرج ) بضم النون وحسب للغاية ، والتي بعدها للبلاغة . قوله ( من خدرها ) بكسر المعجمة أى سترها ، وفي رواية الكشميني « من خدرتها » ، بالتأنيث . وقوله في آخره « وطهرته » بضم الطاء المهملة وسكون الهاء . لغة في الطهارة ، والمراد بها التطهر من الذنوب . قوله ( فيكبرن بتكبيرهم ) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح ، وقد أخرجه مسلم أيضا

### ١٣ - باب الصلاة إلى الحرية يوم العيد

٩٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشير قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ كانت تركز الحربه فدامه يوم الفطر والنحر ، ثم يصلي »  
قوله ( باب الصلاة الى الحرية ) زاد الكشميني « يوم العيد » ، وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشميني في أبواب السترة . وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي

### ١٤ - باب حمل العنزة - أو الحربه بين يدي الإمام يوم العيد

٩٧٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ ينفذ إلى المصلى والعنزة بين يديه ثمحمله وتصب بالمصلى بين يديه ، فيصلي إليها »  
قوله ( باب حمل العنزة أو الحربه بين يدي الإمام ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر ، وكأنه أفرد له ترجمة ليظهر بمفاصلة الحكم ، لأن الأولى تبين أن سترة المصلى لا يشترط فيها أن توارى جسده ، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بآلة من السلاح ، ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التأذي كما تقدم قريبا . والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم ، وقد صرح بنحو حديث الأوزاعي له وبحديث نافع للأوزاعي فأمن تدليس الوليد وتسويته ، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولا في الصحيح غير هذا الحديث ، أشار إلى ذلك الحيندي . وقد تقدم الكلام على المتن في « باب سترة الإمام » ، مستوفى محمد الله تعالى

### ١٥ - باب خروج النساء والحيض إلى المصلى

٩٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت « أمرنا

أَنْ يُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ . وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ جُوَيْرٍ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ قَالَ - أَوْ قَالَتْ -  
« الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، وَبَعَثَ لَنَا الْخَيْضُ الْمَصْلَى »

**قوله** ( باب خروج النساء واخيض إلى المصلى ) أى يوم العيد . **قوله** ( حدثنا حماد ) كذا للكرامة ، ونسبه  
الباقون د ابن زيد . **قوله** ( أمرنا نبينا ﷺ ) كذا لأبي ذر عن الحموي والمستمل ، وللباقين د أمرنا ، بضم  
الهمزة وحذف لفظ نبينا ، ووقع لمسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد د قالت أمرنا ، تعنى النبي ﷺ ، وفي  
رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الاسماعيلي د قالت أمرنا بأبا ، بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة  
بمالة وعلى هذا فكأنه كان في رواية الحجبي كذلك لكن بأبدال الهمزة ياء تحتانية فتصير صورتها د نبينا ، فكأنها  
تصحفت فصارت نبينا ، وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد التصحيف . وأما رواية مسلم فكأنها كانت أمرنا  
على البناء كما وقع عند الكشميني وغيره فأفصح بعض الرواة بتسمية الأمر والله أعلم . وإنما قلت ذلك لأن سليمان  
ابن حرب أثبت الناس في حماد بن زيد . وقد تقدم معنى قول أم عطية د بأبي ، في كتاب الخيض . **قوله** ( وعن أيوب )  
هو معطوف على الاسناد المذكور . والحاصل أن أيوب حدث به حمادا عن محمد عن أم عطية ، وعن حفصة عن أم  
عطية أيضا ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية سليمان بن حرب المذكورة ، ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله ،  
وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية ، وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث  
عن امرأة أخرى ، وزاد أبو الربيع في رواية حفصة ذكر الجلباب ، ونبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير  
لسياق حفصة إسنادا أو متنا ، ولم يصب من حل إحدى الروايتين على الأخرى . وسيأتى الكلام على الجلباب وعلى  
بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

## ١٦ - باب خروج الصبيان إلى المصلى

٩٧٥ - **حدثنا عمرو بن عباس قال حدثنا عبد الرحمن** حدثنا سفيان عن عبد الرحمن قال سمعت ابن  
عباس قال « خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فصلّى ، ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ،  
وأمرهن بالصدقة »

**قوله** ( باب خروج الصبيان إلى المصلى ) أى في الأعياد ، وإن لم يصلوا . قال الزين بن المنير : أثر المصنف في  
الترجمة قوله د إلى المصلى ، على قوله صلاة العيد ليعم من يتأتى منه الصلاة ومن لا يتأتى . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن  
عباس ) بموحدة مكسورة ثم مهملة ، وصرح يحيى القطان عن الثوري بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سيأتى بعد  
باب . **قوله** ( خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى ) ليس في هذا السياق بيان كونه كان صبيا حيثئذ ليطابق  
الترجمة ، لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذى يورده ، فسيأتى بعد  
باب بلفظ د ولولا مكاتى من الصغر ما شهدته . ويأتى بقية الكلام عليه في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وقوله  
د يوم فطر أو أضحى ، شك من الراوى عن ابن عباس ، وسيأتى بعد باين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم  
بأنه يوم الفطر

## ١٧ - باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد

قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس

٩٧٦ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** محمد بن طلحة عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال **خرج** النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلّى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ، ثم نرجع فنشعر . فمن فعل ذلك فقد وافق سُنَّتَنَا ، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو شيء لا عمل له لأهل ليس من المسلم في شيء . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إني ذبحت وعندى جذعة خير من مسنّة . قال : اذبحها ، ولا تنى عن أحد بعدك »

**قوله** ( باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ) قال الزين بن المنير ما حاصله : إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجملة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك ، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريا لكونه يخطب على منبر ، بخلاف العيد فإنه يخطب فيه على رجليه كما تقدم في « باب خطبة العيد » ، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال . **قوله** ( قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس ) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب الخروج إلى المصلى ، وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ « ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس » وفي رواية مسلم « قام فأقبل على الناس » الحديث . **قوله** في حديث البراء ( فإنه شيء لا عمل له لأهل ) في رواية المستمل « فإنما هو شيء » ، وقوله فيه « ولا تنى عن أحد بعدك » ، كذا للستملي والحوى بفناء ، وللكشميهني والباقرين « ولا تنى » ، بالفتن المعجمة والنون وضم أوله ، والمعنى متقارب . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاضاحي إن شاء الله تعالى . وموضع الترجمة منه قوله « ثم أقبل علينا بوجهه » ،

## ١٨ - باب العلم الذي بالمصلّى

٩٧٧ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن سفيان قال **حدثني** عبد الرحمن بن عابس قال « سمعت ابن عباس قيل له : أشهدت العيد مع النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، ولولا مكان من الصنبر ما شهدته ، حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلّى ثم خطب ، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فأرأيتهن يهوين بأيديهن يذقته في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته »

**قوله** ( باب العلم الذي بالمصلّى ) تقدم في « باب الخروج إلى المصلّى بغير منبر » ، التعريف بمكان المصلّى ، وأن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقریب للسامع ، ولأفادار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي ﷺ . وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا المصلاه شيئا يعرف به وهو المراد بالعلم ، وهو بفتحتين : الشيء الشاخص . **قوله** ( ولولا مكان من الصنبر ما شهدته ) أى حضرته ، وهذا مفسر للبراد من قوله في « باب وضوء الصبيان » : ولولا مكان من ما شهدته ، فدل هذا على أن الضمير في قوله « منه » ، يعود على غير مذكور وهو الصنبر ، ومضى بمضمون

على ظاهر ذلك السياق فقال : إن الضمير يعود على النبي ﷺ ، والمعنى ولولا منزلتي من النبي ﷺ ما شهدت معه العيد ، وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه ، وفيه نظر لأن الغالب أن الصغر في مثل هذا يكون مانعا لا مقتضيا ، فعمل فيه تقدما وتأخيرا ، ويكون قوله من الصغر متعلقا بما بعده فيكون المعنى لولا منزلتي من النبي ﷺ ما حضرت لأجل صغري ، ويمكن حمله على ظاهره وأراد : بشهود ما وقّع من وعظه للنساء ، لأن الصغر يقتضي أن يغفر له الحضور معهن بخلاف الكبير ، قال ابن بطال : خروج الصبيان المصلى إنما هو إذا كان الصبي عن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويتحفظ مما يفسدها ، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة ١٥ . وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلى إنما هو للتبرك وإظهار شعار الإسلام بكثرة من يحضر منهم ، ولذلك شرع للحيض كما سيأتي ، فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أولا ، وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه سواء صلوا أم لا . وأما ضبط ابن عباس القصة فلعله كان لفرط ذكائه واهه أعلم . قوله ( حتى أتى العلم ) كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير إبتداء ، والمعنى خرج رسول الله ﷺ أو شهدت الخروج معه حتى أتى ، وكأنه حذف لدلالة السياق عليه . قوله ( ثم أتى النساء ) يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهن . قوله ( ومعه بلال ) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه ، لأن بلالا كان خادم النبي ﷺ ومتولى قبض الصدقة ، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اعتقر له بسبب صغره . قوله ( هون ) بضم أوله أي يلقين ، وقوله ( يقذفته ) أي يلقين الذي هوين به ، وقد فسر في الباب الذي يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضا وسيأته أتم . ( تنبيه ) : وقع في رواية أبي علي الكشاني عقب هذا الحديث قال محمد بن كثير : العلم انتهى . وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان ، فذكره . ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العيدين قال : أخرجه البخاري فقال : وقال ابن كثير ، فكأنه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق التي في الاعتصام

### ١٩ - باب موعظة الإمام النساء يوم العيد

٩٧٨ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة ثم خطب . فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط نوبة يلقى فيه النساء الصدقة . قلت لعطاء : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا ، ولكن صدقة يتصدقن حينئذ : تلتى فتتخها ويلقين . قلت : أترى حقاً على الإمام ذلك ويذكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم ، وما لهم لا يفعلونه ؟ »

٩٧٩ - قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهدت الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يصلونها قبل الخطبة ، ثم يخطب بعد . خرج النبي ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس بيده . ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء معه بلال فقال ( يا أيها النبي إذا

جاءك المؤمناتُ يبائينك الآية . ثم قال حين فرغ منها : آتتني على ذلك ؟ قالت امرأة واحدة منهن - لم يجبه غيرهما - : نعم . لا يدري حسن من هي . قال فتصدقن ، فبسط بلال ثوبه ثم قال : هلم ، لكن فداء أبي وأمي .

فيلقن الفتح وألواتيم في ثوب بلال . قال عبد الرزاق : الفتح : ألواتيم العظام كانت في الجاهلية .

**قوله** ( باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ) أى إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال . **قوله** ( حدثني إسحق بن إبراهيم بن نصر ) نسب في رواية الاصيل إلى جده فقال إسحق بن نصر . **قوله** ( ثم خطب ، فلما فرغ نزل ) فيه إشعار بأنه عليه السلام كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله نزل ، وقد تقدم في باب الخروج إلى المصلى ، أنه عليه السلام كان يخطب في المصلى على الأرض ، فلعل الراوى ضمن النزول معنى الانتقال . وزعم عياض أن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول الاسلام وأنه خاص به عليه السلام ، وتعقبه النووى بهذه الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله ، فلما فرغ نزل فاق النساء ، والخصائص لا تثبت بالاحتياط . **قوله** ( قلت لعطاء ) القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريج في باب المشي ، بدون هذه الزيادة . ودل هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله ، الصدقة ، أنها صدقة الفطر بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله ، وبلال باسط ثوبه ، لأنه يشعر بأن الذى يلقي فيه شيء يحتاج إلى ضم فهو لائق بصدقة الفطر المقدرة بالكيل ، لكن بين له عطاء أنها كانت صدقة تطوع ، وأنها كانت بما لا يجزى في صدقة الفطر من خاتم ونحوه . **قوله** ( تلقى ) أى المرأة ، والمراد جنس النساء ، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال ، ويلقن ، أو المعنى تلقى الواحدة ، وكذلك الباقيات يلقن . **قوله** ( فتخها ) بفتح الفاء والمثناة من فوق وبالحاء المعجمة كذا الأكثر ، وللمستملى والحوى ، فتختها ، بالتأنيث ، وسيأتى تفسيره قريباً ، وحذف مفعول يلقن اكتفاء ، وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم إشارة إلى التنويع ، وسيأتى في حديث ابن عباس بلفظ ، فيلقن الفتح والحوام . **قوله** ( قلت ) القائل أيضاً ابن جريج ، والمستول عطاء . وقوله ، انه لحق عليهم ، ظاهره أن عطاء كان يرى وجوب ذلك ، ولهذا قال عياض : لم يقل بذلك غيره . وأما النووى لحمله على الاستحباب . وقال : لا مانع من القول به ، إذا لم يترتب على ذلك مفسدة . **قوله** ( قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم ) هو معطوف على الإسناد الأول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق ، وساق الثاني قبل الأول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في باب الخطبة . **قوله** ( خرج النبي عليه السلام ) كذا فيه بغير أداة عطف ، وسيأتى في باب تفسير الممتحنة ، من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ ، فنزل نبي الله عليه السلام ، وكذا لمسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقوله ، ثم يخطب ، بضم أوله على البناء للجھول . **قوله** ( حين يجلس ) بتشديد اللام المكسورة ، وحذف مفعوله ، وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ ، يجلس الرجال بيده ، ، وكأنهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعاً ، أو لعلمهم أرادوا أن يتبعوه فنعمهم فيقوى البحث الماضى في آخر الباب الذى قبله . **قوله** ( فقالت امرأة واحدة منهن لم يجبه غيرها : نعم ) زاد مسلم ، يا نبي الله ، وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتنزيلها منزلة الاقرار ، وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف إذا لم ينكروا ولم يمنع مانع من انكارهم . **قوله** ( لا يدري حسن من هي ) حسن هو الراوى له عن طاوس

ووقع في مسلم وحده ، لا يدري حيثئذ ، وجزم جمع من الحفاظ بأنه تصحيف ، ووجه النووي بأمر محتمل لكن اتحاد المخرج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه (١) من طريقه كما في البخاري موافقا لرواية الجماعة . والفرق بين الروایتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدر من المرأة ، بخلاف رواية مسلم . ولم أقف على تسمية هذه المرأة ، إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بمخطيئة النساء ، فانما روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد ، أن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء وأنا معه فقال : يا معشر النساء إنكن أكثر حطب جهنم . فنأدبت رسول الله ﷺ وكنت عليه جريئة : لم يا رسول الله ؟ قال : لأنكن تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، الحديث ، فلا يبعد أن نكون هي التي أجابته أولا بنعم ، فان القصة واحدة ، فلعل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما في نظائره والله أعلم . وقد روى الطبراني من وجه آخر عن أم سلة الأنصارية - وهي أسماء المذكورة - أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله ﷺ ما أخذ الحديث ، ولابن سعد من حديثها « أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرقة الآية » . قوله ( قال فتصدقن ) هو فعل أمرهن بالصدقة والفاء سببية أو داخلية على جواب شرط محذوف تقديره إن كنتم على ذلك فتصدقن ، ومناسبتها للآية من قوله « ولا يعصينك في معروف » فان ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به . قوله ( ثم قال لهم ) القائل هو بلال ، وهو على اللغة الفصحى في التعبير بها للفرد والجمع . قوله ( لكن ) بضم الكاف وتشديد النون ، وقوله « فدا ، بكسر الفاء والقصر » . قوله ( قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية ) لم يذكر عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس ، وقد ذكر ثعلب أنها كن يلبسها في أصابع الأرجل اهـ . ولهذا عطف عليها الخواتيم لأنها عند الإطلاق تصرف إلى ما يلبس في الأيدي ، وقد وقع في بعض طرقة عند مسلم هنا ذكر الخلاخيل ، وحكى عن الأصمعي أن الفتح الخواتيم التي لا فصوص لها ، فعل هذا هو من عطف الأعم على الأخص . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن ، ويستحب حثن على الصدقة وتخصيصن بذلك في مجلس منفرد ، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة . وفيه خروج النساء إلى المصل كما سيأتي في الباب الذي بعده . وفيه جواز التفدية بالآب والام ، وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه . واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف ، على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافا لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله ، قال القرطبي : ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضوراً لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لمن ذلك لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاؤه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك اهـ . وأما كونه من الثلث فما دونه فان ثبت أنها لا يجوز لمن التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصة ما يدل على جواز الويادة ، وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض من حديث أبي سعيد . ووقع نحوه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر ، وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة إليه . وفيه بذل النصيحة والإغلاظ بها لمن احتجج في حقها إلى ذلك ، والعناية بذكر ما يحتاج إليه لتلاوة آية



المتحنة لكونها خاصة بالنساء . وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء المحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ، وأخذ منه الصوفية جواز ما اصطاحوا عليه من الطلب ، ولا يخفى ما يشترط فيه من أن المطلوب له أ يكون غير قادر على التكسب مطلقا أو لما لا بد له منه . وفي مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يعر عليهن من حايين مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين وحرصهن على امتثال أمر الرسول ﷺ ورضى عنهن ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض

## ٢٠ - باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد

٩٨٠ - **حدثنا** أبو مغيرة قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** أيوب عن حفصة بنت سيرين قالت : كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة فنزأت قصر بنى خلف ، فأتيتها ، فحدثت أن زوج أختها غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة ، فكانت أختها معه في ست غزوات ، فقالت : فكنا نقوم على المرضى ، ونداوي الكلبي . فقالت : يا رسول الله ، على إحدانا بأس - إذا لم يكن لها جلباب - أن لا تخرج ؟ قال : لتلبسها صاحبها من جلبابها ، فلتشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت حفصة : فلما قدمت أم عطية أتيها فسألتها : أسمع في كذا وكذا ؟ قالت : نعم ، بأبي - وقلمنا ذكرت النبي ﷺ إلا قالت : بأبي - قال : ليخرج العواتق ذوات الخدور - أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب - والحيض ، ويعنزلهن الحيض للصلى ، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت : فقلت لها : الحيض ؟ قالت : نعم ، أليس المائض تشهد عرفات وتشهد كذا وتشهد كذا ؟

**قوله** ( باب إذا لم يكن لها جلباب ) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدتين ، تقدم تفسيره في كتاب الحيض في باب مشهود المائض العيدين ، قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حواله على ما ورد في الخبر ١ هـ . والذي يظهر لي أنه حذفه لما فيه من الاحتمال ، فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس ، أى تعيرها من جنس ثيابها ، ويؤيده رواية ابن خزيمة « من جلابيها ، وللرمذي « فلنعرها أختها من جلابيها ، والمراد بالاخت صاحبة ، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها في ثوبها ، ويؤيده رواية أبي داود « تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها » يعنى إذا كان واسعاً ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « ثوبها » جنس الثياب فيرجع للأول . ويؤخذ منه جواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد عند التستر ، وقيل : أنه ذكر على سبيل المبالغة ، أى يخرجن على كل حال ولو انتن في جلباب . **قوله** ( قالت نعم بأبي ) بموحدتين بينهما همزة مفتوحة والثانية خفيفة ، وفي رواية كريمة وأبى الوقت « بأبى » بكسر الثانية على الأصل ، أى أفديه بأبى ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « ببى » بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، ووقع عند أحمد من طريق حفصة عن أم عطية قالت « أمرنا رسول الله ﷺ بأبى وأمى » . **قوله** ( لتخرج العواتق ذوات الخدور ) كذا للأكثر على أنه صفته والكشميني ( أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب ) يعنى هل هو جوارو العطف أو لا ، وقد تقدم نحوه في الباب المذكور . **قوله** ( فقلت لها ) القائلة المرأة

والمقول لها أم عطية ، ويحتمل أن تكون القائلة حفصة والمقول لها المرأة وهي أم عطية ، والاول أرجح والله أعلم

## ٢١ - باب اعتزال الحيض المصل

٩٨١ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنَا **أَبِي عَدِيٍّ** عَنْ **إِبْنِ عَوْنٍ** عَنْ **مُحَمَّدٍ** قَالَ : **قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ**

**« أَمْرُنَا أَنْ نَخْرُجَ فَنُخْرِجَ الْحَيْضَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ - قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : أَوِ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ - فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَشْهَدْنَ جَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعْوَتَهُمْ وَبِعَتَرْنَ مُصَلَّاهُمْ »**

**قوله** ( باب اعتزال الحيض المصل ) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي ، وكأنه أماد هذا الحكم للاهتمام به . وقد تقدم مضموما إلى الباب المذكور في كتاب الحيض . **قوله** ( عن ابن عون ) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، وقد شك ابن عون في العواتق كما شك أبوب في الذي قبله ، ووقع في رواية منصور ابن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذي « تخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت باحضا للدواء مثلا والمعالجة بغير مباشرة ، إلا إن احتيج إليها عند أمن الفتنة . وفيه أن من شأن العواتق والمخدوات عدم البروز إلا فيما أذن لهن فيه . وفيه استحباب إعداد الجلباب للمرأة ، ومشروعية عارية الثياب . واستدل به على وجوب صلاة العيد ، وفيه نظر لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمكلف ، فظهر أن القصد منه إظهار شعائر الإسلام بالمبالغة في الاجتماع ولتعم الجميع البركة والله أعلم . وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هيات أم لا ، وقد اختلف فيه السلف ، ونقل عياض وجوبه عن أبي بكر وعلى وابن عمر ، والذي وقع لنا عن أبي بكر وعلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنهما فالأحق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين ، وقد ورد هذا سرفوعا باسناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن وواحة به والمرأة لم تسم ، والأخت اسمها عمرة صحابية . وقوله « حق » يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب ، وروى ابن أبي شيبة أيضا عن ابن عمر أنه كان يخرج إلى العيدين من استطاع من أهله ، وهذا ليس صريحا في الوجوب أيضا ، بل قد روى عن ابن عمر المنع فيحتمل أن يحمل على حاليين ، ومنهم من حمله على الندب وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من الحنابلة ، ولكن نص الشافعي في الأم يقتضي استثناء ذوات الهيات قال : وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة ، ولنا لشهودهن الأعياد أشد استحبابا . وقد سقطت أو العطف من رواية الزوني في المختصر فصارت غير ذوات الهيئة صفة للعجائز فشي على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه ، بل قد روى البيهقي في المعرفة عن الربيع قال قال الشافعي : قد روى حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين ، فإن كان ثابتا قلت به ، قال البيهقي : قد ثبت وأخرجه الشيخان - يعني حديث أم عطية هذا - فيلزم الشافعية القول به ، ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وقال : إنه ظاهر كلام التنبيه ، وقد ادعى بعضهم النسخ فيه ، قال الطحاوي : وأمره عليه السلام بخروج الحيض وذوات الخدور إلى العيد يحتمل أن يكون في أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير بحضورهن لإرهاها بالهدوء ، وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الكرماني : تاريخ الوقت لا يعرف . قلت : بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شاهده وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم سراد الطحاوي ، وقد صرح في حديث

أم عطية بعلّة الحكم وهو شهود من الخير ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته ، وقد أفتت به أم عطية بعد النبي ﷺ بمئة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك ، وأما قول عائشة ، لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعن المساجد ، فلا يعارض ذلك لندوره إن سلنا أن فيه دلالة على أنها أفتت بخلافه ، مع أن الدلالة منه بأن عائشة أفتت بالمنع ليست صريحة ، وفي قوله ، ارهاها للعدو ، نظر لأن الاستنصار بالنساء والتكثّر بهن في الحرب دال على الضعف ، والأولى أن يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور ولا تزاحم الرجال في الطرق ولا في الجامع ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار إليه من كتاب الحيض

## ٢٢ - باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلّى

٩٨٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَوْقَدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ - أَوْ يَذْبَحُ - بِالْمُصَلَّى ،

[ الحديث ٩٨٢ - أطرافه في : ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ٥٥٥١ ، ٥٥٥٢ ]

قوله ( باب النحر والذبح بالمصلّى يوم النحر ) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، قال الزين بن المنير : عطف الذبح على النحر في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بأو المقضية للتردد إشارة إلى أنه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما ما ينحر والآخر ما يذبح ، وليفهم اشتراكهما في الحكم انتهى . ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه ورد في بعض طرقه بواو الجمع كما سيأتي في كتاب الإضاحي ، ويبقى الكلام هناك على فوائده إن شاء الله تعالى

## ٢٣ - باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد

وإذا سُئِلَ الإمامُ عن شيءٍ وهو مُخْطَبٌ

٩٨٣ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ قال حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قال حَدَّثَنَا منصورُ بْنُ الْمُثَنِّيرِ عن الشَّعْبِيِّ عن التَّوْبَاءِ بْنِ عَازِبٍ قال « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ . وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَاكَ شَأْنٌ لِحِمٍّ . فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلِي وَشَرِبِي ، فَتَمَجَّلْتُ ، وَأَكَلْتُ وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تِلْكَ شَأْنُ لِحِمٍّ . قَالَ فَإِنِّي عِنْدِي عَنَاقٌ جَذَعَةٌ هِيَ خَيْرٌ مِنِّي شَأْنُ لِحِمٍّ ، فَهَلْ تَجِزِي عَنِّي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ تَجِزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »

٩٨٤ - **حَدَّثَنَا** حامدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَمَادٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَمِيدٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِيرَانِي لِي - إِنَّمَا قَالَ : بِهِمْ خِصَاصَةٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ : قَفَرٌ - وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَعِنْدِي عَنَاقٌ لِي

أحب إلى من شأني لحم . فرخص له فيها »

٩٨٥ - **حدثنا** مسلم قال حدثنا شعبة عن الأسود عن جندب قال « صلى النبي ﷺ يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح وقال : من ذبح قبل أن يصلي فلنذبح أخرى مكانها ، ومن لم يذبح فلنذبح باسم الله »

[الحديث ٩٨٥ - أطرافه في : ٥٥٠٠ ، ٥٥٦٢ ، ٦٦٧٤ ، ٧٤٠٠]

**قوله** ( باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب ) في هذه الترجمة حكمان وظن بعضهم أن فيها تكرارا وليس كذلك ، بل الأول أعم من الثاني ، ولم يذكر المصنف الجواب استفتاء بما في الحديث ، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول ، وسؤال أبي بردة عن حكم المناق دال على الحكم الثاني . **قوله** ( عن الأسود ) هو ابن قيس لا ابن يزيد ، لأن شعبة لم يلحق ابن يزيد ، وجندب هو ابن عبد الله الجلي . **قوله** ( وقال من ذبح ) هو من جملة الخطبة وليس معطوفا على قوله ثم ذبح ، لئلا يلزم تخلل الذبح بين الخطبة وهذا القول ، وأيسر الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء الذي قبله وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى

## ٢٤ - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد

٩٨٦ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا أبو تميلة يحمي بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر قال « كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق »  
تابعه يونس بن محمد عن فليح . وحديث جابر أصح

**قوله** ( باب من خالف الطريق ) أي التي توجه منها إلى المصل . **قوله** ( حدثنا محمد ) كذا للاكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام ، وكذا للحفصي وجزم به الكلاباذي وغيره ، وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى . وكذا هو في رواية أبي علي بن شيويه ، والأول هو المعتمد ، وقد رواه عن أبي تميلة أيضا - من اسمه محمد - محمد بن حميد الرازي لكنه خالف في اسم صحابه كما سيأتي ، وليس هو ممن خرج عنهم البخاري في صحيحه ، وأبو تميلة بالمشاة مصغرا مروزي قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور قاله الذهبي ، ثم إنه لم ينفرد به كما سيأتي . نعم تفرد به شيخه فليح وهو مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن ، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا ، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح . **قوله** ( عن سعيد بن الحارث ) هو ابن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري . **قوله** ( إذا كان يوم عيد خالف الطريق ) كان تامة ، أي إذا وقع ، وفي رواية الاسماعيلي « كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه » قال الترمذي : أخذ بهذا بعض أهل العلم فأستحبه للإمام ، وبه يقول الشافعي انتهى . والذي في الآم ، أنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعي : لم يتعرض في الوجيز لإللامام هـ .

وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ، ومنهم من قال إن علم المعنى وبقيت العلة بقي الحكم والا اتقى بانتقامها ، وإن لم يعلم المعنى بقي الاقتداء . وقال الأكثر : يبقى الحكم ولو انتفت العلة للاقتداء كما في الرمل وغيره ، وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لى منها أكثر من عشرين ، وقد لخصتها وبينت الواهى منها ، قال القاضى عبد الوهاب المالكي : ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى . فمن ذلك أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكانهما من الجن والانس ، وقيل ليسوى بينهما في مزية الفضل بمروره أوفى التبرك به أو ليثمن رائحة المسك من الطريق التي يمر بها لأنه كان معروفا بذلك ، وقيل لأن طريقه للوصل كانت على اليمين فلو رجع منها لرجع على جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج إلى دليل ، وقيل لإظهار شعار الإسلام فيهما ، وقيل لإظهار ذكر الله ، وقيل ليعطي المناقبتين أو اليهود ، وقيل ليرهبهم بكثرة من معه ورجعه ابن بطال ، وقيل حذرا من كيد الطائفتين أو إحداهما ، وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يكرهه قاله ابن التين ، وتعقب بأنه لا يلزم من مواظبته على غائمة الطريق المواظبة على طريق مناهمين ، لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلا أنه عليه السلام كان يفند يوم العيد إلى المصل من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الأخرى . وهذا لو ثبت لقوى بحث ابن التين ، وقيل فعل ذلك ليصمم في السرور به أو التبرك بمروره وبرؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلم والاقتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم وغير ذلك ، وقيل لينور أقداره الأحياء والأموات ، وقيل ليصل رحمه ، وقيل ليتفاد بتغير الحال إلى المفرة والرضا ، وقيل كان في ذهابه يتصدق فاذا رجع لم يبق معه شيء . فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل ، وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا وجهه الشيخ أبو حامد وأيده المحب الطبري بما رواد البيهقي في حديث ابن عمر فقتال فيه ليسع الناس ، وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله ليسع الناس محتمل أن يفسر ببركته وفضله وهذا الذي رجحه ابن التين ، وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي فيها فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ في الذهاب وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره ، فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القريب للبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك فضيلة أول الوقت ، وقيل لأن الملائكة تقف في الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم ، وقال ابن أبي جرة : هو في معنى قول يعقوب لبنيه ( لا تدخلوا من باب واحد ) فأشار إلى أنه فعل ذلك حذرا لصابة العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة والله أعلم . قوله ( تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصح ) كذا عند جمهور رواة البخاري من طريق الفربري ، وهو مشكل لأن قوله « أصح » يبين قوله « تابعه » إذ لو تابعه لسأواه فكيف تتجه الأضحية الدالة على عدم المساواة . وذكر أبو علي الجبائي أنه سقط قوله « وحديث جابر أصح » من رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري فلا إشكال فيها قال : ووقع في رواية ابن السكن « تابعه يونس بن محمد عن فليح عن حميد عن أبي هريرة » وفي هذا توجيه قوله « أصح » ويبيح الاشكال في قوله تابعه فإنه لم يتابعه بل خالفه ، وقد أزال هذا الاشكال أبو نعيم في المستخرج فقال « أخرجه البخاري عن محمد عن أبي تيملة وقال : تابعه يونس بن محمد عن فليح ، وقال محمد بن الصلت : عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة ، وحديث جابر أصح » وبهذا جزم أبو مسعود في الاطراف ، وكذا أشار اليه البرقاني ، وقال البيهقي :

إنه وقع كذلك في بعض النسخ وكأنها رواية حماد بن شاكر عن البخاري . ثم راجعت رواية النسفي فلم يذكر قوله « وحديث جابر أصح ، فسلم من الإشكال وهو مقتضى قول الترمذي » رواه أبو تميلة ويونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن جابر ، فقل هذا يكون سقط من رواية الفربري قوله . وقال محمد بن الصلت عن فليح ، فقط وبقي ما هذا ذلك ، هذا على رواية أبي علي بن السكن ، وقد وقع كذلك في نسختي من رواية أبي ذر عن مشايخه ، وأما على رواية الباقرين فيكون سقط إسناد محمد بن الصلت كله . وقال أبو علي الصدفي في حاشيته نسخته التي بخطه من البخاري : لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب ، وإنما هي إشارة إلى أن أبا تميلة ويونس المتابع له خولفا في سند الحديث وروايتها أصح ، وغالفهما - وهو محمد بن الصلت - رواه عن فليح شيخهما غالفهما في صحابه فقال : عن أبي هريرة . قلت : فيكون معنى قوله « وحديث جابر أصح » أي من حديث من قال فيه عن أبي هريرة ، وقد أعترض أبو مسعود في الأطراف على قوله تابعه يونس اعتراضا آخر فقال : إنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا جابر ، وأجيب بمنع الحصر فانه ثابت عن يونس بن محمد كما قال البخاري أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يونس وكذا هو في مسنده ومصنفه ، نعم رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريق أخرى عن يونس بن محمد - كما قال أبو مسعود - وكأنه اختلف عليه فيه ، وكذا اختلف فيه على أبي تميلة فأخرجه البيهقي من وجه آخر عنه فقال عن أبي هريرة ، وأما رواية محمد بن الصلت المشار إليها فوصلها الهاربي وسموه كلاهما عنه والترمذي وابن السكن والعقيلي كلهم من طريقه بلفظ « كان إذا خرج يوم العيد في طريق رجوع في غيره » وذكر أبو مسعود أن الهيثم بن جميل رواه عن فليح - كما قال ابن الصلت - عن أبي هريرة . والذي يطلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة ، ويقوى ذلك اختلاف اللفظين ، وقد وجح البخاري أنه عن جابر وغالفه أبو مسعود والبيهقي فرجعا أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم

## ٢٥ - باب إذا فاتهُ العيدُ بصلَّى ركعتين

وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى ، لقول النبي ﷺ « هذا عيدنا أهل الإسلام »

وأمر أنس بن مالك مولاهم ابن أبي عتبة بالزأوية فجمع أهله وبنيه وصلى كصلاة أهل المصر وتكبيرهم

وقال عكرمة : أهل المواد يجتمعون في العيد بصلون ركعتين كما يصنع الإمام

وقال عطاة : إذا فاتهُ العيدُ صلى ركعتين

٩٨٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أن

أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها وعندها جاريستان في أيام منى تدفنان وتضريان - والنبي ﷺ متنفس بقويه -

فانتهرها أبو بكر فكشف النبي ﷺ عن وجهه فقال : دعها يا أبا بكر ، فأنها أيام عيد . وتلك الأيام أيام منى »

٩٨٨ - وقالت عائشة « رأيت النبي ﷺ يستترني وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد ، فزجرهم

عمر ، فقال النبي ﷺ : دعهم . أمنا بنى أرفدة » يعني من الأمن

قوله ( باب إذا فاتهُ العيد ) أي مع الإمام ( بصلَّى ركعتين ) . في هذه الترجمة حكاه : مشروعية استدراك صلاة

العيد إذا قامت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار أو بالاختيار ، وكونها تقضى ركعتين كأصلها ، وخالف في الأول لجماعه منهم المرفق فقال : لا تقضى ، وفي الثاني الثوري وأحمد قالا : إن صلاها وحده صلى أربعا ، ولهما في ذلك سلف : قال ابن مسعود د من فاته العيد مع الإمام فليصل أربعا ، أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح ، وقال إسحق : إن صلاها في الجماعة فركعتين وإلا فاربعا . قال الزين بن المنير : كأنهم قاسوها على الجمعة ، لكن الفرق ظاهر لأن من فاته الجمعة يعود لفرضه من الظهر ، بخلاف العيد انتهى . وقال أبو حنيفة : بتخير بين القضاء والترك وبين الاثنين والاربع . وأورد البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين ، وأشكلت مطابقتها للترجمة على جماعة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله وَيُحَدِّثُ د إنها أيام عيد ، فأضاف نسبة العيد إلى اليوم فيستوى في إقامتها الغد والجمعة والنساء والرجال ، قال ابن رشيد : وتتمنى أن يقال إنها أيام عيد أى لأهل الإسلام بدليل قوله في الحديث الآخر عيدنا أهل الإسلام ، ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب ، وأهل الإسلام شامل لجميع أفرادا وجمعا ، وهذا يستفاد منه الحكم الثاني لا مشروعية القضاء ، قال : والذي يظهر لي أنه أخذ مشروعية القضاء من قوله د فانها أيام عيد ، أى أيام منى ، فلما سماها أيام عيد كانت محلا لاداء هذه الصلاة لأنها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداء . وأن وقت الاداء آخرأ وهو آخر أيام منى . قال : ووجدت بخط أبي القاسم بن الورد : للمسوخ للنساء راحة العيد المباحة كان أكد أن يندبهن إلى صلاته في بيوتهن قوله في الترجمة . وكذلك النساء ، مع قوله في الحديث د دعينا فانها أيام عيد . . **قوله** ( ومن كان في البيوت والقرى ) يشير إلى مخالفة ما روى عن علي د لا جمعة ولا تشریق إلا في مصر جامع ، وقد تقدم في د باب فضل العمل في أيام التشریق ، عن الزهري د ليس على المسافر صلاة عيد ، ووجه مخالفته كون عموم الحديث المذكور يخالف ذلك . **قوله** ( لقول النبي ﷺ هذا عيدنا أهل الإسلام ) هذا الحديث لم أورد هكذا ، وإنما أوله في حديث عائشة في قصة المغنيتين ، وقد تقدم في ثالث الترجمة من كتاب العيدين بلفظ د ان لكل قوم عيدنا وهذا عيدنا ، وأما باقيه فملح مأخوذ من حديث عتبة بن حارم مرفوعا د أيام منى عيدنا أهل الإسلام ، وهو في السنن وصححه ابن خزيمة ، وقوله د أهل الإسلام ، بالنصب على أنه منادى مضاف حذف منه حرف النداء ، أو باضمار أعني أو أخص ، وجوز فيه أبو البقاء في اعراب المسند الجر على أنه بدل من الضمير في قوله عيدنا . **قوله** ( وأمر أنس بن مالك مولاه ) في رواية المستمل د مولاهم . . **قوله** ( ابن أبي فنية ) كذا لأبي ذر بالمعجمة والنون بعدها تحتانية مثقلة ، وللاكثر بضم المهملة وسكون المشاة بعدها موحدة وهو الراجح . **قوله** ( بالزاوية ) بالزاي موضع علي فرسخين من البصرة كان به لأنس قصر وأرض وكان يقيم هناك كثيرا وكانت بالزاوية وقعة عظيمة بين الحجاج وابن الأشعث . وهذا أثر وصله ابن أبي شيبة وعن ابن علية عن يونس هو ابن عبيد حدثني بعض آل أنس أن أنسا كان ربما جمع أهله وحشمه يوم العيد فيصلح بهم عبد الله بن أبي عتبة مولاه وركعتين ، والمراد بالبعض المذكور عبد الله بن أبي بكر بن أنس ، روى البيهقي من طريقه قال د كان أنس إذا فاته العيد مع الإمام جمع أهله فصلح بهم مثل صلاة الإمام في العيد . . **قوله** ( وقال عكرمة ) وصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه قال في القوم يكونون في السواد وفي السفر في يوم عيد فطر أو أضحى قال : يجتمعون ويؤمهم أحدهم . **قوله** ( وقال عطاء ) في رواية الكشميهني د وكان عطاء ، والأول أصح ، فقد رواه الفريابي في مصنفه عن الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال د من فاته العيد فليصل ركعتين ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن جريج

وزاد ، ويكره ، وهذه الزيادة تغير إلى أنها تقضى كهيئتها لا أن الركعتين مطلقا نفل . وأما حديث عائشة فتقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل كتاب العيدين ، وقوله فيه « وقالت عائشة ، معطوف على الإسناد المذكور كما تقدم بيانه ، وقوله « فزجرهم فقال النبي ﷺ : دعهم ، كذا في الأصول بحذف فاعل زجرهم ، ووقع في رواية كريمة « فزجرهم عمر ، كذا هنا ، وسيأتي بهذا الإسناد في أوائل المناقب بحذفه أيضا للجميع ، وضرب النسب بين زجرهم وبين فقال إشارة إلى الحذف ، وقد ثبت بلفظ عمر في طرق أخرى كما تقدم في أوائل العيدين ، وقوله فيه « أمنا » يسكون الميم ( يعني من الأمن ) يشير إلى أن المعنى أتركهم من جهة أنا آمنهم أمنا ، أو أود أنه مشتق من الأمن لا من الأمان الذي للكفار . والله أعلم

## ٢٦ - باب الصلاة قبل العيد وبعدها

وقال أبو المثلث : سمعتُ سعيداً بنَ ابنِ عباسٍ كرهَ الصلاةَ قبلَ العيدِ

٩٨٩ - **عز** أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال حدثني عدي بن ثابت قال سمعتُ سعيدَ بنَ جبير عن ابن

عباسٍ « أن النبي ﷺ خرجَ يومَ النِّظَرِ فصلَّى ركعتين لم يصلَّ قبلها ولا بعدها ، ومعهُ بلالٌ »  
**قوله** ( باب الصلاة قبل العيد وبعدها ) أورد فيه أثر ابن عباس أنه كره الصلاة قبل العيد وحديثه المرفوع في ترك الصلاة قبلها وبعدها ولم يهزم بحكم ذلك لأن الأثر يحتمل أن يراد به منع التنفل أو نفي الراتبة ، وعلى المنع فهل هو لكونه وقت كراهة أو لا ؟ أعم من ذلك . ويؤيد الأول الاقتصار على القبل ، وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة فيحتمل اختصاصه بالإمام دون المأموم أو بالمصل دون البيت ، وقد اختلف السلف في جميع ذلك فذكر ابن المنذر عن أحمد أنه قال : الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها ، والبصريون يصلون قبلها لا بعدها ، والمدنيون لا قبلها ولا بعدها . وبالأول قال الأوزاعي والثوري والحنفية ، وبالثاني قال الحسن البصري وجماعة ، وبالثالث قال الزهري وابن جريج وأحمد . وأما مالك فنزه في المصل ، وعنه في المسجد وروايتان . وقال الشافعي في الأم - ونقله البيهقي عنه في المعرفة بعد أن روى حديث ابن عباس حديث الباب - مانعه : وهكذا يجب للإمام أن لا يتنفل قبلها ولا بعدها ، وأما المأموم فخالف له في ذلك . ثم بسط الكلام في ذلك . وقال الرافعي : يكره للإمام التنفل قبل العيد وبعدها ، وقيد في البويطي بالمصل ، وجرى على ذلك الصيمري فقال : لا بأس بالنافلة قبلها وبعدها مطلقاً إلا للإمام في موضع الصلاة ، وأما النووي في شرح مسلم فقال : قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها ، فإن حمل كلامه على المأموم وإلا فهو مخالف لنص الشافعي المذكور ، ويؤيد ما في البويطي حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ كان لا يصلّي قبل العيد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين ، أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ، وقد صححه الحاكم ، وبهذا قال إمامنا ، ونقل بعض المالكية الإجماع على أن الإمام لا يتنفل في المصل ، وقال ابن العربي : التنفل في المصل لو فعل لنقل ، ومن أجازه رأى أنه وقت مطلق للصلاة ، ومن تركه رأى أن النبي ﷺ لم يفعله ، ومن اقتدى فقد اهتدى انتهى . والحاصل أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لمن قاسها على الجمعة ، وأما مطلق التنفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص إلا أن كان ذلك في وقت الكراهة الذي في جميع الأيام والله أعلم . **قوله** ( وقال أبو المثلث ) بضم الميم وتشديد اللام المقترحة اسمه يحيى بن ميمون العطار الكوفي ،





حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال : قال النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا أردت أن تنصرف فاركن ركعة توترك ما صليت » . قال القاسم : ورأينا أناساً منذ أدركننا يوترون بثلاث ، وإن كلاً لو اسع ، أرجو أن لا يكون بشيء منه بأس

٩٩٤ - **حدثنا أبو اليان** قال أخبرنا شبيب بن الزهري عن حُرَّة أن عائشة أخبرته « ان رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته - تمنى بالليل - فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم حسين آية قبل أن يرفع رأسه ، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ، ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للصلاة »

( أبواب الوتر ) كذا عند المستمل ، وعند الباقرين د باب ما جاء في الوتر ، وسقطت البسطة عند ابن شويه والاصلي وكرمة . والوتر بالكسر الفرد ، وبالفتح الثار ، وفي لغة مترادقان . ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن إفراده بترجمة عن أبواب التهجد والتطوع يقتضي أنه غير ملحق بها عنده ، ولولا أنه أورد الحديث الذي فيه إيقاعه على الدابة إلا المكتوبة لكان في ذلك إشارة إلى أنه يقول بوجوبه . أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة : حديث ابن عمر من وجهين ، وحديث ابن عباس ، وحديث عائشة . فأما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في إسناده إلا أن في رواية مكى بن إبراهيم عن مالك أن نافعا وعبد الله بن دينار أخرجه كذا في الموطآت للدارقطني ، وأورده الباقرين بالنعنة . ( قائمة ) : قال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء : في وجوبه ، وعدده ، واشتراط النية فيه ، واختصاصه بقراءة ، واشتراط شفع قبله ، وفي آخر وقته ، وصلاته في السفر على الدابة . قلت : رفي قضائه ، والقنوت فيه ، وفي محل القنوت منه ، وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته من يعود . لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوبا أو لا . وقد اختلفوا في أول وقته أيضا ، وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر . وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه ، وبأنى الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها . قوله ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، لكن يكره عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل ، فذكر الحديث ، وفيه ثم سأله رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه ، قال : فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره ، وعند الثنائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية ، وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر ، وهو كتاب نفيس في جملة من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابيا سأل ، فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل ، وقد سبق في د باب الحلق في المسجد ، أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي ﷺ على المنبر . قوله ( عن صلاة الليل ) في رواية أيوب عن نافع د في باب الحلق في المسجد : « ان رجلا جاء إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال : كيف صلاة الليل ، ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع ، وقد نبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل ، وفي رواية محمد بن نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال د قال رجل : يا رسول الله كيف

تأمرنا أن نصل من الليل ، وأما قول ابن بزيعة جوابه بقوله مثنى يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية ففيه نظر ، وأولى ما فسر به الحديث من الحديث ، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحنفية وإسحق ، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر في أربع ، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة السؤال ، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله : والنهار ، بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم الناس أن علي راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من علي الأزدي حتى أقبل منه ؟ وادعى يحيى بن سعيد الانصاري من نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، ولو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتباعه رواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فقل الأزدي اختلط عليه الموقف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من بشرط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعاً أربعاً وهذا موافق لما نقله ابن معين <sup>(١)</sup> . قوله ( مثنى مثنى ) أي اثنين اثنين ، وهو غير منصرف لتكرار العدل فيه قاله صاحب الكشاف ، وقال آخرون : العدل والوصف ، وأما إعادة مثنى فللبالغة في التأكيد ، وقد فسر ابن عمر راوي الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت لابن عمر : ما معنى مثنى مثنى ؟ قال : نسلم من كل ركعتين . وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به ، وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ، قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله عليه السلام بخلافه ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصل من الأربع فافوقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمرهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب عليه عليه السلام ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه عليه السلام الفصل كما صح عنه الوصل ، فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم نقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر ، قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل ببعض الشافعية للجواز بمعوم قوله عليه السلام : الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل ، صحه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل ، وقال الأثرم من أحد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل قال : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

(١) كنا في الأصلين وصوابه : لما نقله يحيى بن سعيد ، كما قدم قريبا . والله أعلم

أوتر بخص لم يجلس إلا في آخرها إلى غير ذلك من الاحايث النالة على الوصل ، إلا أنا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجلب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقا ، وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين . قوله ( فإذا خشي أحدكم الصبح ) استدلل به على خروج وقت الوتر بطول الفجر ، وأصرح منه ما رواه أبو داود والشافعي وصححه أبو عوانة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجمل آخر صلاته وترا فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ، وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا : من أدركه الصبح ولم يوتر فلا يوتر له ، وهذا محمول على التعمد أو على أنه لا يقع أداءه ، لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضا مرفوعا : من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره ، وقيل معنى قوله : إذا خشي أحدكم الصبح - أي وهو في شفق - فليصرف على وتره ، وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفترق إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح ، وحكاه القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قاله الشافعي في القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح ، واختلف السلف في مشروعية قضائه قفاه الأكثر ، وفي مسلم وغيره عن عائشة ، أنه ﷺ كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثلث عشرة ركعة ، وقال محمد بن نصر : لم نجد عن النبي ﷺ في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه ﷺ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والاوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس ، وهو وجه عند الشافعية حكاه النوري في شرح مسلم ، وعن سعيد بن جبير : يقضى من القابلة ، وعن الشافعية : يقضى مطلقا ، ويستدل لهم بمحدث أبي سعيد المتقدم والله أعلم . (قائمة ) : يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعا ، وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الخليل بن أحمد سئل عن حد النهار فقال : من الفجر المستطير إلى بداءة الشفق . وحكى عن الشعبي أنه وقت منفرد لا من الليل ولا من النهار (١) . قوله ( صلى ركعة واحدة ) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثتهم عن مالك ، فليصل ركعة ، أخرجه الدارقطني في الموطآت هكذا بصيغة الأمر ، وسيأتي بصيغة الأمر أيضا من طريق ابن حمر الثانية في هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا نحوه ، واستدل بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر ، وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكتفي بوتره الأول وليتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ؟ فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه ﷺ كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس ، وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله : اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا ، مختصا بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر ، وحمله النوري على أنه ﷺ فعله ليبان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا . وأما الثاني فذهب

(١) هذا القول المحكي عن الشعبي باطل ، لأن الأدلة الشرعية دالة على أنه من النهار في حكم الفجر ، أهني بذلك ما بعد طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . واهة أعلم

الأكثر إلى أنه يصلى شفعاً ما أود ولا ينقض وتره عملاً بقوله ﷺ « لا وتران في ليلة » ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي ، وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر ، وقد تقدم ما فيه . وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال : إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر ، وإلا فصل وترك على الذي كنت أوترت . ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال : أما أنا فأصلي مثني ، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة . فقيل : أرايت أن أوترت قبل أن أنام ثم قنت من الليل فشفعت حتى أصبح ؟ قال : ليس بذلك بأس . واستدل بقوله ﷺ « صل ركعة واحدة » ، على أن فصل الوتر أفضل من وصله ، وتعقب بأنه ليس صريحاً في الفصل ، فيحتمل أن يريد بقوله « صل ركعة واحدة » ، أى مضافة إلى ركعتين مما مضى . واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقصرار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه . وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً « لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب » ، وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلة والاعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وإسناده على شرط الشيخين ، وقد صححه ابن حبان والحاكم ، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث ، وأخرجه النسائي أيضاً . وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال : لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار تندح في الإجماع الذي نقله . وأما قول محمد بن نصر : لم نجد عن النبي ﷺ خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة . نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث ، لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصولة انتهى . فيرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه « يوتر بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسل إلا في آخرهن » ، وبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات ، ويحباب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده ، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بشهدين ، وقد فعله السلف أيضاً ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتسكين ، ومن طريق المسور بن عمرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسل إلا في آخرهن ، ومن طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما ، ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحامد بن زيد عن أيوب مثله ، وروى محمد بن نصر عن ابن مسمود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث للمغرب ، وكأنهم لم يبلغهم النهي المذكور . وسيأتي في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجويد الثلاث ، ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه . قوله ( توتر له ما قد صلى ) استدلل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع ، رادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طرقة الفجر قبل أن يوتر فيسكتني بواحدة لقوله « فإذا خشي الصبح » ، فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث ، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية . واستدل به على تعيين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله « ما قد صلى » أى من النفل . وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أعم من النفل والفرض وقالوا : إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ، وبؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً « الوتر حق ، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة » أخرجه

أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نقل قبلها، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها، وسيأتي في المغازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعدا أوتر بركعة، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه، وفي كل ذلك رد علي بن التين في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك، وكأنه أراد فقهاءهم. **قوله** (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الأول، وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقرونا في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحاديث، ولهذا فصله البخاري عنه. **قوله** (أن عبد الله بن عمر كان يسل بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصل الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى، وفي هذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصلا. وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا، ثم قام فأوتر بركعة. وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوي. ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أي التسليمة التي في التشهد ولا يخفى بعد هذا التأويل والله أعلم. وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة والمساجد والإمامة وأحلت بشرحه على ما هنا. وقد رواه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبير وعلي بن عبد الله بن عباس وعطاء وطاوس والشعبي وطلحة بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو جرة وغيرهم مطولا ومختصرا، وسأذكر ما في طرقه من الفوائد ناسبا لكل رواية إلى مخرجها إن شاء الله تعالى. **قوله** (أنه بات عند ميمونة) زاد شريك بن أبي نمر عن كريب عند مسلم: فرقت رسول الله ﷺ كيف يصل، زاد أبو عوانة في صحيحه من هذا الوجه: بالليل، ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال: بعثنى العباس إلى النبي ﷺ، زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب: في ليل أعطاه إياها من الصدقة، ولأبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه: أن العباس بعثه إلى النبي ﷺ في حاجة: قال: فوجدته جالسا في المسجد فلم أستطع أن أكله، فلما صلى المغرب قام فركع حتى أذن بصلاة العشاء، ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه: كان رسول الله ﷺ وعد العباس ذودا من الليل، فبعثنى إليه بعد العشاء وكان في بيت ميمونة، وهذا يخالف ما قبله، ويجمع بأنه لما لم يكلمه في المسجد أعاده إليه بعد العشاء إلى بيت ميمونة، ولمحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب من الزيادة: فقال لي: يا بني بت الليلة عندنا، وفي رواية حبيب المذكورة: فقلت: لا أنام حتى أنظر ما يصنع في صلاة الليل، وفي رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن مخزومة: فقلت لميمونة: إذا قام رسول الله ﷺ فابقظيني، وكان عزم في نفسه على السهر ليطالع على الكيفية التي أرادها، ثم خشي أن يغلبه النوم فوصى ميمونة أن توقظه. **قوله** (في عرض وسادة) في رواية محمد بن الوليد المذكورة: وسادة من آدم حشوها ليف، وفي رواية طلحة بن نافع المذكورة: ثم دخل مع امرأته في فراشها، وزاد أنها كانت ليلتشد حائضا، وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير: فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة، وقد سبقت الإشارة إليه في كتاب العلم، وتقدم الكلام على الاضطجاع والعرض ومسح النوم والعشر الآيات في باب قراءة القرآن بعد الحدث، وكذا على الشن. **قوله** (حتى تنصف الليل أو قريبا منه) جزم

شريك بن أبي نمر في روايته المذكورة ، بثك الليل الأخير ، ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين : ففي الأولى نظر إلى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لمضجعه فنام ، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى ، وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة . وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين ، فقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ، ثم قام فأتى القربة ، الحديث . وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ، ثم قام قومة أخرى ، وعنده من رواية شعبة عن سلمة ، فبال ، بدل فأتى حاجته . قوله ( ثم قام إلى شن ) زاد محمد بن الوليد ، ثم استفرغ من الشن في إناء ثم توضأ ، . قوله ( فأحسن الوضوء ) في رواية محمد بن الوليد وطلحة ابن نافع جميعا ، فأسيغ الوضوء ، وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب ، فتوضأ وضوءا خفيفا ، وقد تقدمت في باب تخفيف الوضوء . ويجمع بين هاتين الروایتين برواية الثوري فإن لفظه ، فتوضأ وضوءا بين وضوءين لم يكثر وقد أبلغ ، ولمسلم من طريق عياض عن مخزومة ، فأسيغ الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلا ، وزاد فيها « فتسوك » وكذا لشريك عن كريب ، فاستن ، كما تقدمت الإشارة إليه في كتاب الغسل . قوله ( ثم قام يصلي ) في رواية محمد ابن الوليد ثم أخذ بردا له حضرميا فتوشحه ثم دخل البيت فقام يصلي . قوله ( فصنعت مثله ) يقتضى أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوشع ، ويحتمل أن يحمل على الأغلب ، وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله ، فقمت قمطيت كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه ، وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عاداته ﷺ أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته . قوله ( وقت إلى جنبه ) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى . قوله ( وأخذ بأذني ) زاد محمد بن الوليد في روايته ، فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني يديه في ظلمة الليل ، وفي رواية الضحاك بن عثمان ، فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكا برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال ، فاخذ بأذني فأدارني عن يمينه ، لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيمانه لأن حاله كانت تقتضى ذلك لصغر سنه . قوله ( فصل ركعتين ثم ركعتين ) كذا في هذه الرواية ، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها ، يسلم من كل ركعتين ، ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضا وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك . ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قال ، ثم أوتر ، ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة ، وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال ، فتنامت ، ولمسلم ، فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة عن كريب فصلى ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد ، وركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله ، ثم أوتر : فقام فصلى ركعتين ، فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة ، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها ، لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه ، فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج ، فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف ، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكا فيها ، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ، ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخزومة في حديث الباب ، إلا إن حمل على أنه آخر سنة العشاء حتى استيقظ ، لكن يعكر

عليه رواية المنهال الآتية قريباً ، وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضاً : ففي التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه . فصل أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات ، وقد حمل محمد بن نصر هذه الأربع على أنها سنة العشاء لكونها وقعت قبل النوم ، لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس قال فيه . فصل العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف ، فإنه يقتضى أن يكون صلى الأربع في المسجد لاني البيت ، ورواية سعيد بن جبير أيضاً تقتضى الاختصار على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر ، وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه . فصل سبعاً أو خمساً أوتر بهن لم يسلم إلا في آخرهن . . وقد ظهر لي من رواية أخرى عن سعيد بن جبير ما يرفع هذا الاشكال ويوضح أن رواية الحكم وقع فيها تقصير ، فعند النسائي من طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير . فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما ، فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب ، وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود . فصل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر ، فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب ، وأما ما في روايتهما من الفصل والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل ، ورواية كريب محتملة فتحمل على رواية سعيد . وأما قوله في رواية طلحة بن نافع . يسلم من كل ركعتين ، فيحتمل تخصيصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ، ويؤيده رواية يحيى بن الجزار الآتية ، ولم أر في شيء من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عدداً ، ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة ، إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يخالفهم فإن فيه . فصل ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نفخ ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات كل ذلك بستاً ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات - يعني آخر آل عمران - ثم أوتر بثلاث فاذن المؤذن فخرج إلى الصلاة ، انتهى ، فزاد على الرواة تكرار الوضوء وما معه ونقص عنهم ركعتين أو أربعاً ولم يذكر ركعتي الفجر أيضاً ، وأظن ذلك من الراوي عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا ، وقد اختلف عليه فيه في إسناده ومثله اختلافاً تقدم ذكر بعضه ، ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع الأول كما لم يذكر الحكم الثمان كما تقدم ، وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود . والحاصل أن قصة مبيت ابن عباس يغلب على الظن عدم تعددها ، فهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما أن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة ، وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء ، ويوافق ذلك رواية أبي جرة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل باللفظ . كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل ، ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا ، وبينها يحيى بن الجزار عن ابن عباس عند النسائي بلفظ . كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح ، ولا يعكر على هذا الجمع إلا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله . صلى ركعتين ثم ركعتين ، أى قبل أن ينام ، ويكون منها سنة العشاء . وقوله . ثم ركعتين الخ ، أى بعد أن قام . وسيأتي نحو هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى ، وجمع الكرماني بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواته ذكر القدر الذي اقتدى ابن عباس به فيه وفصله عما لم يقتد به فيه ، وبعضهم ذكر الجميع مجملاً والله أعلم . قوله ( ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصل ركعتين ) تقدمت تسمية المؤذن قريباً ، وسيأتي بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب التطوع . قوله ( ثم خرج ) أى إلى المسجد



( فصلي الصبح ) أى بالجماعة ، وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سيأتى فى الدعوات ، وكان من دعائه : اللهم اجعل فى قلبى نوراً ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه فى أول أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى . وفى حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم جواز إعطاء بنى هاشم من الصدقة ، وهو محمول على التطوع ، ويحتمل أن يكون إعطاؤه العباس ليتولى صرفه فى مصالح غيره ممن يحل له أخذ ذلك . وفيه جواز تقاضى الوعد وإن كان من وعد به مقطوعاً بوفائه . وفيه الملائمة بالصغير والقريب والضيف ، وحسن المعاشرة للأهل ، والرد على من يؤثر دوام الانقباض . وفيه مبيت الصغير عند محرمه وإن كان زوجها عندها ، وجواز الاضطرار مع المرأة الخائض ، وترك الاحتشام فى ذلك بحضرة الصغير وإن كان مميزاً بل مرافقاً . وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيبه وإيقاظه ، وقد قيل : إن المتعلم إذا تعوهد بقتل أذنه كان أذكى لفهمه . وفيه حمل أفعاله عليه السلام على الاقتداء به ، ومشروعية التفضل بين المغرب والعشاء ، وفضل صلاة الليل ولا سيما فى النصف الثانى ، والبداية بالسواك واستجابته عند كل وضوء وعند كل صلاة ، وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل ، واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث ، وإعله المراد بالوضوء للجنب <sup>(١)</sup> . وفيه جواز الاعتراف من الماء القليل لأن الإناء المذكور كان قصعة أو صحيفة ، واستحباب التقليل من الماء فى التطهير مع حصول الإسباغ ، وجواز التصغير والذكر بالصفة كما تقدم فى باب السمر فى العلم حيث قال « نام الغليم » ، وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأتية فى ذلك . وفيه اتخاذ مؤذن راتب المسجد ، وإعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة ، واستدعائه لها ، والاستعانة باليد فى الصلاة وتكرار ذلك كما سيأتى البحث فيه فى أواخر كتاب الصلاة . وفيه مشروعية الجماعة فى النافلة ، والالتزام بمن لم ينو الإمامة ، وبيان موقف الإمام والمأموم ، وقد تقدم كل ذلك فى أبواب الإمامة والله المستعان . واستدل به على أن الأحاديث الواردة فى كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم فى جميع الأحوال ، وأجيب بأن نومه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به إلا أن يثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم . انتهى الكلام على حديث ابن عباس . وأما طريق ابن عمر الثانية فالتقاسم المذكور فى إسناده هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وقوله فيه « فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة » فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مختص بمن خشى طلوع الفجر لانه علقه بأرادة الانصراف وهو أعم من أن يكون لحشية طلوع الفجر أو غير ذلك ، وقوله فيه « قال القاسم » هو بالاسناد المذكور ، كذلك أخرجه أبو نعيم فى مستخرجيه ، وهم من زعم أنه معلق . وقوله فيه « منذ أدركنا » أى بلغنا الحلم أو عقلنا ، وقوله « يوترون بثلاث وإن كلا لواسع » يقتضى أن القاسم فهم من قوله « فاركع ركعة » أى منفردة منفصلة ، ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل فى الوتر والله أعلم . وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف إسناداً ومقتناً فى كتاب صلاة الليل ، ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أراد بإيراده هنا أن لا معارضة بينه وبين حديث ابن عباس ، إذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الأمرين ، وقد بين القاسم أن كلا من الأمرين واسع فشمّل

( ١ ) هذا الترجى ليس بعيد ، لصحة الأحاديث وصراحتها فى أن الوضوء الذى أمر به الجنب قبل أن ينام هو وضوء الصلاة فجنبه ، والله أعلم

الفصل والوصل والاقطار على واحدة وأكثر ، قال الكرماني : قوله « وان كلا » أى وان كل واحدة من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز ، وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصلة فلم يشمله كلامه لأن المخالف من الحنيفة يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل ، مع أن كثيرا من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة « يسلم من كل ركعتين » فإنه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة فهو كالنص في موضع النزاع ، وحمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ، ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهاى عن البتراء مع احتمال أن يكون المراد بالبتراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء ، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل ، وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها عن أن يكونا من جملة الوتر ، ومن خالفهم يقول إنهما منه بالنية . وباقه التوفيق والله أعلم

## ٢ - باب ساعات الوتر

قال أبو هريرة : أوصانى النبي ﷺ بالوتر قبل النوم

٩٩٥ - **حديث** أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا أنس بن سيرين قال « قلت لابن عمر : أ رأيت الر كعتين قبل صلاة الغداة أطيل فيها القراءة ؟ فقال : كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ، ويوتر بركعة ، ويصلي الر كعتين قبل صلاة الغداة وكأن الأذان بأذنيه » قال حماد : أى بسرعة

٩٩٦ - **حديث** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثني مسلم عن مسروق عن عائشة قالت « كلَّ الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر »

**قوله** ( باب ساعات الوتر ) أى أوقاته . ومحصل ما ذكره أن الليل كله وقت الوتر ، لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء ، كذا نقله ابن المنذر . لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء ، قالوا : ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وبأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهرا أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فانه يجرى على هذا القول دون الأول ، ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة « وانتهى وتره إلى السحر » لأن الأول لإرادة الاحتياط ، والآخر لمن علم من نفسه قوة ، كما ورد في حديث جابر عند مسلم ولفظه « من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره » ، فان صلاة آخر الليل مشهودة . وذلك أفضل . ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله » . **قوله** ( وقال أبو هريرة ) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظه « وان أوتر قبل أن أنام » ، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق ، وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة . **قوله** ( أ رأيت ) أى أخبرني . **قوله** ( نطيل ) كذا الأكثر بنون الجمع ، وللكشميني أطيل بالإنفراد ، وجوز الكرماني في « أطيل ، أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع ، وفي الأول بعد . **قوله** ( كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ) استدل به على فضل الفصل لكونه أمر بذلك وفعله ، وأما الوصل فورد من فعله فقط . **قوله** ( ويوتر بركعة ) لم يعين وقتها ، وبينت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل ، والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذى بعده .

**قوله** (وكان) بتشديد النون . **قوله** (بأذنيه) أى لقرب صلاته من الأذان ، والمراد به هنا الإقامة ، فالعنى أنه كان يسرع بركعتي الفجر لإسراع من بسمع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت ، ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما ، فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما . ووقع في رواية مسلم «ان أنسا قال لابن عمر: إني لست عن هذا أسألك، قال: إنك لضخم ألا تدعنى أستقرى» لك، الحديث . ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه إذا كان مما يحتاج اليه ، ومن قوله «انك لضخم» أن السمين في الغالب يكون قليل الفهم . **قوله** (قال حماد) أى ابن زيد الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (بسرعة) كذا لأبي ذر وأبي الوقت وابن شوبه ، ولغيرهم «سرعة» ، بغير موحدة ، وهو تفسير من الراوى لقوله «كان الأذان بأذنيه» ، وهو موافق لما تقدم . **قوله** (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث ، ومسلم هو أبو الضحى لا ابن كبسان . **قوله** (كل الليل) ينصب «كل» على الظرفية . وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره ، والتقدير أوتر فيه . ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مروق «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ: من أول الليل وأوسطه وآخره فانهى وتره إلى السحر» ، والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما تقدم . **قوله** (إلى السحر) زاد أبو داود والترمذى «حين مات» ، ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال ، فثبت أوتر في أوله لعله كان وجعا ، وحيث أوتر وسطه لعله كان مسافرا ، وأما وتره في آخره فكأنه كان غالب أحواله ، لما عرف من مواظبته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم . والسحر قبيل الصبح ، وحكى الماوردى أنه السدس الأخير ، وقيل أوله الفجر الأول ، وفي رواية طلحة بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة «فلما انفجر الفجر قام فوتر بركعة» ، قال ابن خزيمة المراد به الفجر الأول ، وروى أحمد من حديث معاذ مرفوعا «زادني ربي صلاة وهي الوتر» ، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر ، وفي إسناده ضعف ، وكذا في حديث خارجة بن حذافة في السنن ، وهو الذي احتج به من قال بوجوب الوتر ، وليس صريحا في الوجوب والله أعلم . وأما حديث بريدة رفعه «الوتر حق» ، فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثا ، ففي سننه أبو المنيب وفيه ضعف ، وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن لفظ «حق» بمعنى واجب في عرف الشارع ، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الآحاد

### ٣ - باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر

٩٩٧ - **حَرْشٌ** مَسَدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوْتِرَ أَيْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ»

**قوله** (باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر) في رواية الكشميني «الوتر» . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** (وأنا راقدة معترضة) تقدم الكلام عليه في سيرة المصلى . **قوله** (أيقظني فأوترت) أى فتمت فتوضأت فأوترت ، واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء المتجدد وغيره ، وعمله إذا وثق أن يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره ، واستدل به على وجوب الوتر لكونه ﷺ سلك به مسلك الواجب حيث لم يدعها نائمة للوتر وأبقاها للتهجد . وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب ، نعم يدل على تأكيد أمر الوتر وأنه فوق غيره من التوافل الليلية ، وفيه استحباب لإيقاظ النائم لأدراك الصلاة ، ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بخشية

خروج الوقت بل يشرع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك أول الوقت وغير ذلك من المندوبات ، قال القرطبي : ولا يبعد أن يقال إنه واجب في الواجب مندوب في المندوب ، لأن التامم وإن لم يكن مكلفا لكن مانعه سريع الزوال ، فهو كالغافل ، وتنبيه الغافل واجب

#### ٤ - باب ليجمل آخر صلاته وترأ

٩٩٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن عبيد الله عن النبي ﷺ قال

« اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ »

**قوله** ( باب ليجمل آخر صلاته وترأ ) أى بالليل ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله

#### ٥ - باب الوتر على الدابة

٩٩٩ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن

الخطاب عن سعيد بن يسار أنه قال « كنت أسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيتُ الصبح نزلتُ فأوترتُ ثم لحقته ، فقال عبد الله بن عمر : أين كنت ؟ فقلت : خشيتُ الصبح فنزلتُ فأوترتُ . فقال عبد الله : أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ فقلت : بلى والله . قال : فإن رسول الله ﷺ كان

يوتر على البعير »

[ الحديث ٩٩٩ - أطرافه في : ١٠٠٠ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٥ ]

**قوله** ( باب الوتر على الدابة ) لما كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقبهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب ، فذكره في ترجمتين . إحداهما تدل على كونه نفلا ، والثانية تدل على أنه آكد من غيره . **قوله** ( عن أبي بكر بن عمر ) لا يعرف اسمه ، وهو ثقة ليس له في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد . **قوله** ( أما لك في رسول الله أسوة ) فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن . **قوله** ( بلى والله ) فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده . **قوله** ( كان يوتر على البعير ) قال الزين بن المنير : ترجم بالدابة تنبيهها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم ، والجامع بينهما أن الفرض لا يجزى على واحدة منهما انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق ، فسيأتي في أبواب تقصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه « أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر » وروى محمد بن نصر من طريق ابن جريج « قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته » . قال ابن جريج « وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » . ( فائدة ) : قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة ، واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فأوتر ، وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة لأنه لا نزاع أن صلاته على الأرض أفضل ، وروى

عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر بالارض

### ٦ - باب الوتر في السفر

١٠٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ، ويوتر على راحلته » **قوله** ( باب الوتر في السفر ) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إنه لا يسن في السفر ، وهو منقول عن الضحاك . وأما قول ابن عمر لو كنت مسبحا في السفر لا تمت ، كما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه فائما أراد به رابطة المكتوبة لا النافذة المقصودة كالوتر ، وذلك بين من سياق الحديث المذكور ، فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظه سافرت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها ، فلو كنت مصليا قبلها أو بعدها لا تمت ، ويحتمل أن تكون التفرقة بين نوافل النهار ونوافل الليل ، فإن ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر ، وقد قال مع ذلك ما قال . **قوله** ( إلا الفرائض ) أي امكن الفرائض بخلاف ذلك ، فكان لا يصلها على الراحلة . واستدل به على أن الوتر ليس بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة ، وأما قول بعضهم إنه كان من خصائصه أيضا أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه فهي دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع ، واستدل به على أن الفريضة لا تصلى على الراحلة ، قال ابن دقيق العيد : وليس ذلك بقوى ، لأن الترك لا يدل على المنع إلا أن يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فترك الصلاة لها على الراحلة دائما يشر بالفرق بينها وبين النافذة في الجواز وعدمه . وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن الفرض عندهم غير الواجب ، فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب ، وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب ، وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة انفرد بوجوب الوتر ولم يوافقوه أصحابه ، مع أن ابن أبي شيبة أخرجه عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم ، وعنده عن مجاهد الوتر واجب ولم يثبت ، ونقله ابن العربي عن أصبغ من المالكية ووافقه سحنون ، وكأنه أخذه من قول مالك : من تركه أدب ، وكان جرحه في شهادته

### ٧ - باب القنوت قبل الركوع وبعده

١٠٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن محمد قال « سئل أنس أفتت النبي ﷺ في الصبح ؟ قال : نعم . فقيل له : أرفقت قبل الركوع ؟ قال : بئس السرا »

[ الحديث ١٠٠١ - أخرجه في : ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٣٠٠ ، ٢٨٠١ ، ٢٨١٤ ، ٣٠٦٤ ، ٣١٧٠ ، ٤٠٨٨ ، ٤٠٨٩ ، ٤٠٩٠ ، ٤٠٩١ ، ٤٠٩٢ ، ٤٠٩٤ ، ٤٠٩٥ ، ٤٠٩٦ ، ٦٢٩٤ ، ٧٣٤١ ]

١٠٠٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** عاصم قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال : قد كان القنوت . قلت : قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله . قال : فإن فلانا أخبرني أنك قلت :

بعد الركوع . فقال : كَذَبَ ، إِنَّمَا قَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يَقَالُ لَهُمْ الْفَرَاهُ زُهَاءٌ مَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ ، فَفَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ »

١٠٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عَجَلَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « قَتَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رَعِيلٍ وَذَكَوَانَ »

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا سَدُّدُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ »

**قوله** ( باب القنوت قبل الركوع وبعده ) القنوت يطلق على معان ، والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام . قال الزين بن المنير : أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه بدعة كابن عمر ، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ، ووجه الرد عليه ثبوته من فعل النبي ﷺ فهو مرتفع عن درجة المباح ، قال : ولم يقيده في الترجمة بصحيح ولا غيره مع كونه مقيدا في بعض الأحاديث بالصحيح ، وأوردها (١) في أبواب الوتر أخذنا من إطلاق أنس في بعض الأحاديث ، كذا قال ، ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة « كان القنوت في الفجر والمغرب ، لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار ، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجامع ما بينهما من الوترية ، مع أنه قد ورد الأمر به صريحا في الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال « علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر : اللهم اهدني فيمن هديت ، الحديث . وقد صححه الترمذي وغيره لكن لبس على شرط البخاري . قوله ( مثل أنس ) في رواية إسماعيل عن أيوب عند مسلم « قلت لأنس ، فعرف بذلك أنه أبهم نفسه . قوله ( فقبل أو قنت ) في رواية الكشميهني بغير واو ، وللإسماعيلي « هل قنت » قوله ( قبل الركوع ) زاد الإسماعيلي « أو بعد الركوع » . قوله ( بعد الركوع يسيرا ) قد بين عاصم في روايته مقدار هذا البسير حيث قال فيها « إنما قنت بعد الركوع شهرا » ، وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس « أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، وكأنه يحول على ما بعد الركوع ، بناء على أن المراد بالحصر في قوله « إنما قنت شهرا » أي متواليا . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول . قوله ( قد كان القنوت ) فيه اثبات مشروعيته في الجملة كما تقدم . قوله ( قال : فان فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع ، فقال : كذب ) لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحا ، ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة ، فان مفهوم قوله « بعد الركوع يسيرا » ، يحتمل أن يكون وقبل الركوع كثيرا ، ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلا ، ومعنى قوله « كذب » أي أخطأ ، وهو لغة أهل الحجاز ، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ ، ويحتمل أن يكون أراد بقوله « كذب » أي إن كان حكى أن القنوت دائما بعد الركوع ، وهذا يرجح الاحتمال الأول ، وبينه

( ١ ) أنت الضمير هنا لأنه أراد الترجمة . فذهب

ما أخرجه ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال : قبل الركوع وبعده ، إسناده قوى ، وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن بعض أصحاب النبي ﷺ فنتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع ، وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن أول من جعل القنوت قبل الركوع - أى دائماً - عثمان ، لى يدرك الناس الركعة ، وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سياتى فى المغازى بلفظ : سأل رجل أنسا عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة ؟ قال : لا بل عند الفراغ من القراءة ، وبمجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه فى ذلك ، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع ، وقد اختلف عمل الصحابة فى ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح . قوله ( كان يمت قوما يقال لهم القراء ) سياتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى ، وكذا على رواية أبى مجاز ، والتبعية الراوى عنه هو سليمان وهو يروى عن أنس نفسه ، ويروى عنه أيضا بواسطة كما فى هذا الحديث . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن عليه ، وعالم هو الحذاء قوله ( كان القنوت فى المغرب والفجر ) قد تقدم توجيه إيراد هذه الرواية فى أول هذا الباب ، وتقديم الكلام على بعضها فى أثناء صفة الصلاة . وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا ، وتمسك به الطحاوى فى ترك القنوت فى الصبح قال : لانهم أجمعوا على نسخه فى المغرب ، فيكون فى الصبح كذلك انتهى . ولا يخفى ما فيه . وقد عارضه بعضهم فقال : أجمعوا على أنه ﷺ فنت فى الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ؟ وظهر لى أن الحكمة فى جعل قنوت النازلة فى الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة كما ثبت ، أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، وثبوت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام فى الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت فى الصبح فاختلف فى محله وفى الجهر به . ( تكملة ) : ذكر ابن العربى أن القنوت ورد لعشرة معان ، فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقى فيما أنشدنا لنفسه إجازة غير مرة :

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجمد	مزبدا على عشر معاني مرضيه
دعاء مخشوع والعبادة طاعة	إقامتها لإقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله	كذلك دوام الطاعة الراجح القنيه

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا ، منها واحد معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث ، والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها ، وفيه من الآثار ثلاثة موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٥ - كتاب الاستسقاء

### ١ - باب الاستسقاء، وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء

١٠٠٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا صَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَدْقِي وَحَوْلَ رِداءه »

[ الحديث ١٠٠٥ - أطرافه في : ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ]

( أبواب الاستسقاء ) : ( باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ ) كذا للستمل دون البسطة ، وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشميني ، وللأصيل كتاب الاستسقاء فقط ، وثبتت البسطة في رواية ابن شويه . والاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير ، وشرا طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة ، وسيأتي في « باب تحويل الرداء » التصريح بسماع عبد الله من عباد . **قوله** ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عامر ، كما سيأتي صريحا في الباب المذكور وسيألفه أم . **قوله** ( خرج النبي ﷺ ) أي إلى المصل كما سيأتي التصريح به أيضا فيه ، وبأقوال الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء ، وزاد فيه « وصلى ركعتين » . وقد اتفق فقهاء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء . وأنها ركعتان إلا ما روى عن أبي حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع ، وإن خطب لهم لحسن . ولم يعرف الصلاة ، هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك ، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء ، والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضا أنه لا يستحب الخروج ، وكانه اشتبه عليه بقوله في الصلاة

### ٢ - باب دعاء النبي ﷺ « اجعلها عليهم سنين كسرى يوسف »

١٠٠٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْجِرْ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِييَةَ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِرَى يُوسُفَ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : غَفَرُ اللَّهُ لَهَا ، وَأَسْلَمَ سَائِمُهَا اللَّهُ »

قال ابن أبي الزناد عن أبيه هذا كله في الصبح

١٠٠٧ - **حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ منصور عن أبي الضمعي عن مسروق قال : كذا



عند عبد الله قال : « إن النبي ﷺ لما رأى من الناس إداراً قال : اللهم سبِّح كسبح يوسف . فأخذتهم سنة حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ ، حتى أكلوا الجلود والميتة والحيف ، وَنَظَرُوا أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَبَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ . فَأَنَاءَهُ أَبُو سَفْيَانَ قَالَ : يَا عَمْدُ ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحْمَنِ ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَسُوا ، فَادْعُ اللَّهَ لِمِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّكُمْ عَائِدُونَ . يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ) فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ وَالْبَطْشَةُ وَالْإِزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ »

[ الحديث ١٠٠٧ - أطرافه في : ١٠٢٠ ، ٤٦٩٣ ، ٤٧٦٧ ، ٤٧٧٤ ، ٤٨٠٩ ، ٤٨٢٠ ، ٤٨٢١ ، ٤٨٢٢ ، ٤٨٢٣ ، ٤٨٢٤ ، ٤٨٢٥ ]

**قوله ( باب دعاء النبي ﷺ : اجعلها سنين كسنى يوسف )** أورد فيه حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين ، وفيه معنى الترجمة . ووجه ادخاله في أبواب الاستسقاء التنبه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقسط على الكافرين لما فيه من نفع الفريقين باضفاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم لينالوا للمؤمنين . وقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤم إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القسط ، كما في الحديث الثاني . ويمكن أن يقال : إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها ، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافا لمن أنكرها . والمراد بسنى يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القسط في السنين السبع كما وقع في التنزيل ، وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال : « سبِّح كسبح يوسف ، وأضيفت إليه لكونه الذي أُنذِر بها ، أو لكونه الذي قام بأمر الناس فيها . قوله ( حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن ) هو الخزاعي بالمهمله والزاي لا المخزومي ، وهما مدنيان من طبقة واحدة لكن الخزاعي معروف بالرواية عن أبي الزناد دون المخزومي ، وقد بينه ابن معين والنسائي ، لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فسيأتى في الجهاد من رواية الثوري ، وفي أحاديث الانبياء من رواية شعيب ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد . قوله ( اللهم اجعلها سنين ) في الرواية الماضية في « باب يهوى بالكبير من صفة الصلاة » : « اللهم اجعلها عليهم ، والضمير في قوله « اجعلها » يعود على المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة ، وزاد بعد قوله فيها كسنى يوسف « وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى . قوله ( وإن النبي ﷺ قال : غفار غفر الله لها الخ ) هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقسط ينبغي أن يخص بمن كان عاربا دون من كان مسلما ، قوله ( غفار غفر الله لها ) فيه الدعاء بما يشق من الاسم كأن يقول لاحد : أحمد الله عاقبتك ، ولعل : أهلك الله . وهو من جناس الاشتقاق ، ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى ( وأسألت مع سليمان ) وسيأتى في المغازي حديث « عصية عصت الله ورسوله » وإنما اختصت القبلتان بهذا الدعاء لأن غفارا أسلوا قديما ، وأسلم سألوا النبي ﷺ كما سيأتى بيان ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى . قوله ( قال ابن أبي الزناد عن أبيه : هذا كله في الصحيح ) يعني أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد ، فبين أن الدعاء المذكور كان في الصحيح ، وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة . قوله ( كنا عند عبد الله ) يعني ابن

مسعود ، وسيأتي في تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث . **قوله** ( لما رأى من الناس إدباراً ) أى عن الاسلام ، وسيأتي في تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطؤوا عن الإسلام . **قوله** ( فاخذتهم سنة ) بفتح المهملة بعدها نون خفيفة أى أصابهم القحط ، وقوله « حصت » بفتح الحاء والصاد المهملتين أى استأصلت النبات حتى خلت الأرض منه . **قوله** ( حتى أكلنا ) في رواية المستملى والحموى « حتى أكلوا » وهو الوجه ، وكذا قوله « ينظر أحدهم » عند الأكثر « ينظر أحدهم » وهو الضواب . وسيأتي بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب

### ٣ - باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

١٠٠٨ - **حديث** عمرو بن علي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال : سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب :

وَأَيُّضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ نِيَالِ الْيَتَامَى عِصْمَةَ لِلْأَرَامِلِ

[ الحديث ١٠٠٨ - طرفه في : ١٠٠٩ ]

١٠٠٩ - وقال عمرو بن حمزة : حدثنا سالم عن أبيه « ربمما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظرُ إلى وجه النبيِّ

ﷺ يَسْتَسْقِي ، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ :

وَأَيُّضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ نِيَالِ الْيَتَامَى عِصْمَةَ لِلْأَرَامِلِ

وهو قول أبي طالب »

١٠١٠ - **حديث** الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عبد الله بن النثي

عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فندستينا ، وإنا نتوسل إليك بعم بنينا فاسقنا . قال : فَيُسْقَوْنَ »

[ الحديث ١٠١٠ - طرفه في : ٣٧١ ]

**قوله** ( باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ) قال ابن رشيد : لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكر انتهى . ويظهر لي أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين ، وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذي سأل كان مشركاً ، ناسب أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سأبينه ، ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله « سؤال الناس » ، وذلك أن المصنف أورد في هذا الباب تمثيل ابن عمر بشعر أبي طالب ، وقول أنس « إن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس » ، وقد اعترضه الاسماعيل فقال : حديث ابن عمر خارج عن الترجمة ، إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردناها أيضاً . وأجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه « يستسقى العمام » ، لأن فاعله محذوف وهم الناس ، وعن حديث أنس بأن في قول عمر « كنا نتوسل إليك بنبيك » ، دلالة على أن للإمام مدخلا في الاستسقاء . وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل « يستسقى » هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام

أن يستسقى لهم كما في الترجمة ، وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم ، إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أواد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فبسبقهم فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى . وهو حسن ويمكن أن يكون أواد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه ، وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها ، وذلك أن لفظ الثانية « ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى » فدل ذلك على أنه هو الذي باشر الطلب ﷺ ، وأن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب . وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى لإجابة لسؤال من سأله في ذلك كما في حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الآتي وغيرهما من الأحاديث ، وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » من رواية مسلم الملائق عن أنس قال « جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتيفانك وما لنا بغير بشط ، ولا صبي يغط . ثم أشفده شعرا يقول فيه :

وليس لنا إلا اليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال « اللهم اسقنا » الحديث وفيه « ثم قال ﷺ : لو كان أبو طالب حيا لقرت عينا . من بنشدنا قوله ؟ فقام على فقال : يا رسول الله ، كأنك أردت قوله « وأيض يستسقى الغمام بوجهه » الآيات ، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للتأبعة ، وقد ذكره ابن هشام في زوائد في السيرة تعليقا عما ينسب به . وقوله « بشط » بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا « يغط » بالمعجمة ، والأطيط صوت البعير المثلقل ، والغطيط صوت النائم كذلك ، وكفى بذلك عن شدة الجوع ، لأنهما إنما بقعان غالبا عند الشبع . وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو عند الاسماعيلي من رواية محمد بن المثنى عن الانصاري باسناد البخاري إلى أنس قال « كانوا إذا فحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به ، فبسبق لهم فيسقون فلما كان في إمارة عمر ، فذكر الحديث . وقد أشار إلى ذلك الاسماعيلي فقال : هذا الذي رويته يحتمل المعنى الذي ترجمه ، بخلاف ما أورده هو . قلت : وليس ذلك بمبتدع ، لما عرف بالاستقراء من عاداته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده . وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس « أن عمر استسقى بالمصلى ، فقال للعباس : قم فاستسقى ، فقام العباس ، فذكر الحديث ، فتبين بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسجولا وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك . وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح من رواية أبي صالح الهجان عن مالك الداري - وكان خازن عمر - قال « أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ (١) فقال : يا رسول الله استسقى لامتك فانهم قد هلكوا ، فأتى الرجل في المنام فقيل

(١) هذا الأثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ، لأن السائل مجهول ، ولأن عمل الصحابة رضي الله عنهم على خلافه ، وهم أعلم الناس بالشرع ، ولم يأت أحد منهم إلى قبره يسأله السقيا ولا غيرها ، بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعباس ، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فلم أن ذلك هو الحق ، وأن ما فعله هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الشرك ، بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك . وأما تسمية السائل في رواية سيف المذكورة « بلال بن الحارث » ففي صحة ذلك نظر ، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك ، وعلى تقدير صحته منه لا حجة فيه ، لأن عمل كبار الصحابة بخالفه ، وهم أعلم بالرسول صلى الله عليه وسلم وشريعته من غيرهم . والله أعلم .

له : أتت عمر ، الحديث . وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة ، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضا والله الموفق . **قوله** ( يتمثل ) أى ينشد شعر غيره . **قوله** ( وأبيض ) بفتح الصاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب باضمار أعنى أو أخص ، والراجح أنه بالنصب عطفا على قوله « سيدا » في البيت الذى قبله . **قوله** ( ثمال ) بكسر المثلثة وتخفيف الميم هو العماد والملجأ والمطمع والمغيث وللعين والسكاني ، قد أطلق على كل من ذلك . وقوله « عصمة للارامل » أى يمنعهن عما يضرهن ، والارامل جمع أرملة وهى الفقيرة التى لا زوج لها ، وقد يستعمل في الرجل أيضا مجازا ، ومن ثم لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال . وهذا البيت من أبيات في قصيدة لأبي طالب ذكرها ابن إسحق في السيرة بطولها ، وهى أكثر من ثمانين بيتا ، قالها لما تملأت قريش على النبي ﷺ ونفروا عنه من يريد الاسلام ، أولها :

ولما رأيت القوم لا ود فيهم	وقد قطعوا كل العرا والوسائل
وقد جاهرونا بالعداوة والأذى	وقد طأوعوا أمر العدو المزابل
أعبد مثاف أنتم خير قومكم	فلا تشركوا في أمركم كل واغل
فقد خفت إن لم يصلح الله أمركم	تكونوا كما كانت أحاديث وائل
يقول فيها :	علينا بسوء أو ملج بباطل
أعوذ برب الناس من كل طاعن	وراق لبر في حرراء ونازل
وثور ومن أرسى ثبيرا مكانه	وبالله ان الله ليس بغافل
وبالبيت حق البيت من بطن مكة	ولما نطاعن حوله وتناضل
يقول فيها :	ونذهل عن أبنائنا والحلائل
كذبتم وبيت الله نبي محمدا	يحوط الذمار بين بكر بن وائل
ونسله حتى نصرع حوله	ثمال اليتامى عصمة للارامل
وما ترك قوم لا أبالك سيدا	فهم عنده في عصمة وفواضل
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه	
يلوذ به الهلاك من آل هاشم	

قال السهيلي : فان قيل كيف قال أبو طالب « يستسقى الغمام بوجهه » ، ولم يره قط استسقى ، إنما كان ذلك منه بعد الهجرة ؟ وأجاب بما حاصله : ان أبا طالب أشار إلى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقريش والنبي ﷺ معه غلام انتهى . ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه ، وسيأتى في الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي ﷺ في الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي ﷺ قبل أن يبعث لما أخبره به بحيرا أو غيره من شأنه ، وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحق أن إنشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد المبعث ، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله ﷺ جاءت في كثير من الاخبار ، وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلما . ورأيت لعل بن حمزة البصرى جزءا جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الإسلام وأن الحشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه .

وقد ينت فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة ، وسيأتي بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب مبعث النبي ﷺ . قوله ( وقال عمر بن حمزة ) أي ابن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عمه ، وعمر يختلف في الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة ، فاعتضدت إحدى الطريقين بالآخرى ، وهو من أمثلة أحد قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث ، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه والإسماعيلي من رواية أبي عميل عبد الله بن عميل الثقفي عنه ، وعميل فيهما بفتح العين . قوله ( يستسقى ) بفتح أوله زاد ابن ماجه في روايته ، على المنبر ، وفي روايته أيضا « في المدينة » . قوله ( يجيش ) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة يقال : جاش الوادي إذا زخر بالماء ، وجاشت القدر إذا غالت ، وجاش الشيء إذا تحرك ، وهو كناية عن كثرة المطر . قوله ( كل ميزاب ) بكسر الميم وبالزاي معروف ، وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال . ووقع في رواية الحموي « حتى يجيش الك » بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف . قوله ( حدثني الحسن بن محمد ) هو الزعفراني والآنصاري شيخه يروي عنه البخاري كثيرا وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع ، وهم من زعم أن البخاري أخرجه هذا الحديث عن الآنصاري نفسه . قوله ( أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا ) بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط ، وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة مادعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك ، فأخرج باسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال : اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد توجه القوم في اليك لمكافئ من نبيك ، وهذه أيدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالنبوة فاسقنا الغيث . فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض ، وعاش الناس ، وأخرج أيضا من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب ، فذكر الحديث وفيه « فطلب الناس عمر فقال : إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد ، فافتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله ، وفيه « فابرحوا حتى سقم الله ، وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال « عن أبيه ، بدل ابن عمر ، فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان . وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة ، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر ، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم ، سمى العام بها لما حصل من شدة الجذب فأغبرت الأرض جدا من عدم المطر ، وقد تقدم من رواية الإسماعيلي رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر والعباس ، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن المثنى بالإسناد المذكور . ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة ، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه

#### ٤ - باب تحويل الرداء في الاستسقاء

١٠١١ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى ، فَقَلَبَ رِدَاءَهُ »**

١٠١٢ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ إِنَّهُ سَمِعَ عُبَادَ بْنَ تَمِيمٍ**

يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى فَاسْتَسْقَى ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَقَلَّبَ رِدَائَهُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : هُوَ صَاحِبُ الْأَذَانِ ، وَلَسَكَنَهُ وَهَمٌ لَأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ ، مَازِنُ الْأَنْصَارِ

**قوله** ( باب تحويل الرداء في الاستسقاء ) ترجم لمشروعيته خلافا لمن نفاه ، ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته كما سيأتي . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه . **قوله** ( عن محمد بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب ، وقد حدث به عن عباد أبوها أبو بكر بن محمد بن عمرو كما سيأتي بعد خمسة عشر بابا . **قوله** ( استسقى قلب رداءه ) ذكر الواقدي أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر ، كان يلبسهما في الجمعة والعيد . ووقع في شرح الأحكام لابن بزيعة ، ذرع الرداء كاللنى ذكره الواقدي في ذرع الأزار ، والاول أولى . قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ التحويل ، والذي وقع في الطريقتين اللذين ساقهما لفظ القلب ، وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى . ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب ، فان رواية أبي ذر و حوله ، وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، وقد وقع بيان المراد من ذلك في باب الاستسقاء بالمصلى ، في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد ، ولفظه قلب رداءه جعل اليمين على الشمال ، وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه ، والشمال على اليمين ، والمسعودي ليس من شرط الكتاب وإنما ذكر زيادته استطرادا ، وسيأتي بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بلفظه لجل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وعطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن ، وله من طريق عمارة بن غزية عن عباد استسقى وعليه خيصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه ، وقد استحب الشافعي في الجديد فعل ما هم به ﷺ من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف ، وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا تحويله ، والذي في الأم ، ما ذكرته . والجمهور على استحباب التحويل فقط ، ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحسن (١) . وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك ، واستحب الجمهور أيضا أن يحول الناس بتحويل الإمام ، ويشهد له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلفظه وحول الناس معه ، وقال الليث وأبو يوسف : يحول الإمام وحده . واستثنى ابن الماجشون النساء فقال : لا يستحب في حقهن . ثم إن ظاهر قوله وقلب رداءه ، أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء ، وليس كذلك ، بل المعنى فقلب رداءه في أثناء الاستسقاء . وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولفظه وحول رداءه حين استقبال القبلة ، ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد ، وإنه لما أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداءه ، وأصله للمصنف كما سيأتي بعد أبواب ، وله من رواية الزهري عن عباد ، فقام فدعا الله قائما ، ثم توجه قبل القبلة وحول

(١) ليس الأمر كما قاله الشارح ، بل الأولى والأحسن هو التحويل بمجمل ما على الأيمن على الأيسر ومعه ، لأن الحديث بذلك أصح وأصرح ، ولأن فعله أيسر وأسهل . والله أعلم

رداه ، فعرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء . واختلف في حكمة هذا التحويل : لجزم المذهب بأنه للتفاضل بتحويل الحال عما هي عليه ، وتعقبه ابن العربي بأن من شرط الفأل أن لا يقصد اليه . قال : وإنما التحويل أمانة بينه وبين ربه ، قبل له حول ردائه ليتحول حاله . وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل ، والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ، ورجح الدارقطني إرساله . وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم : إنما حول ردائه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال . وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضى الثبوت على العاتق ، فالحمل على المعنى الأول أولى ، فإن الاتباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص . والله أعلم . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( قال عبد الله بن أبي بكر ) أى قال قال ، ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة ، وجرت عادتهم بحذف أحدهما من الخط ، وفي حذفها من اللفظ بحث . ووقع عند الحموي والمستمل بلفظ « عن عبد الله » وصرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله به لابن عيينة . **قوله** ( أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه ) الضمير في قوله « أباه » يعود على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد ، وضبطه الكرماني بضم الهمزة ورام بدل الموحدة ، أى أظنه . ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا ، ومقتضاه أن الراوى لم يجزم بأن رواية عباد له عن عمه . ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد ، وقوله « عن أبيه » زيادة وهي وهم ، والصواب ما وقع في النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح ، وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال « حدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، قال سفيان فقلت لعبد الله - أى ابن أبي بكر - حديث حدثناه يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم ، فقال عبد الله بن أبي بكر : سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد بن أبي بكر ، فذكر الحديث . **قوله** ( خرج إلى المصل فاستسقى ) في رواية الزهري المذكورة « بالناس يستسقى » ، ولم أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته عليه السلام حال الذهاب إلى المصل وعلى وقت ذهابه ، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت « شكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له بالمصل ، ووعد الناس يوما يخرجون فيه ، فخرج حين بدا حاجب الشمس فقف على المنبر ، الحديث . وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن « خرج النبي صلى الله عليه وسلم متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصل فرفق المنبر ، وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني « قحط المطر ، فسالنا نبي الله صلى الله عليه وسلم أن يستسقى لنا ، فعدا نبي الله صلى الله عليه وسلم ، الحديث . وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها ، والراجح أنه لا وقت لها معين ، وإن كان أكثر أحكامها كالعيد ، لكننا نخالفه بأنها لا تختص بيوم معين ، وهل تصنع بالليل ؟ استنبط بعضهم من كونه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها بالانهار أنها نهائية كالعيد ، وإلا فلو كانت تصلى بالليل لأسر فيها بالانهار وجهر بالليل كطائفة النوافل . ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة ، وأفاد ابن حبان أن خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصل للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة . **قوله** ( فاستقبل القبلة وحول رداه ) تقدم ما فيه قريبا . **قوله** ( وصلى ركعتين ) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة وصلى بالناس ركعتين ، وفي رواية الزهري الآتية في « باب كيف حول ظهره » : « ثم صلى المنابر ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة

في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ، لكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله بن زيد النصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال : فصل بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة (١) ، والمرجح عند الشافعية والمالكية الثاني ، وعن أحد رواية كذلك ، ورواية بخير . ولم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها ، وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما سبعاً وخمسة كالعيد ، وأنه يقرأ فيهما بسبح وهل أذاك ، وفي إسناده مقال ، لكن أصله في السنن بلفظ : ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد ، فأخذ بظاهره الشافعي فقال : يكبر فيهما . ونقل الفاكهي شيخ شيوخنا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج إليها كما في العيد ، وهو غلط منه عليه ، ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقصر بعض الرواة على شيء . وبعضهم على شيء ، وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فذلك وقع الاختلاف . وأما قول ابن بطال : إن رواية أبي بكر بن محمد دالة على تقديم الصلاة على الخطبة وهو أضبط من ولديه عبد الله ومحمد فليس ذلك بالبين من سياق البخاري ولا مسلم والله أعلم . وقال القرطبي : يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لمشابهتها بالعيد ، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة . وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضاً الدعاء في الاستسقاء قائماً واستقبال القبلة فيه ، وحمله ابن العربي على حال الصلاة ثم قال : يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بدعاء الاستسقاء ، ولا يخفى ما فيه ، وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد بالاستسقاء ، وكأنه ألحقه به ، لأن الأصل عدم الاختصاص : وترجم أيضاً لكونها ركعتين وهو لإجماع عند من قال بها . ولكونها في المصل ، وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد ، وبالجهر بالقراءة في الاستسقاء ، وبتحويل الظهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وقوله ( كان ابن عينة الخ ) يحتمل أن يكون تعليقا ، ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور ، ويرجح الثاني أن الإسماعيلي أخرجه عن جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال : عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء ، وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان ، وتعبه بأن ابن عينة غلط فيه . قوله ( لأن هذا ) يعني راوى حديث الاستسقاء ( عبد الله ) أي هو عبد الله ( ابن زيد بن عاصم ) فالتقدير لأن هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم . قوله ( مازن الأنصار ) احتراز عن مازن تميم ، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أو مازن قيس وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصفة بمعجمة ثم مهمل مفتوحين ابن قيس بن عيلان ، ومازن ابن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة ، ومازن شيدان وهو مازن بن ذهل بن ثعلبة بن شيدان وغيرهم . قال الرشاطي : مازن في القبايل كثير ، والمآزن في اللغة بيض النمل وقد حذف البخاري مقابله والتقدير وذاك أي عبد الله بن زيد رآني الأذان عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصاري ثم إلى الخزرج والصحة والرواية ، واقتفا في الجدل والبطن الذي من الخزرج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد ربه من بلحارث بن الخزرج . والله أعلم

(١) أخرج أحمد رحمه الله حديث أبي هريرة المذكور بإسناد حسن ، وصرح فيه بأنه « خطب بعد الصلاة » ويجمع بين الحديثين بجواز الأسنتين . والله أعلم



٥ - باب انتقام الرب جل وعز من خلقه بالقطط إذا انتهكت محارم الله

قوله ( باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقطط إذا انتهكت محارمه ) هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر . قال ابن رشيد : كأنها كانت في رقعة مفردة فاهلها الباقون ، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا ، وأليق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء ، وآخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادته غالبا فعاقه عن ذلك عائق . والله أعلم

٦ - باب الاستسقاء في المسجد الجامع

١٠١٣ -- حدثنا محمد قال أخبرنا أبو حمزة أنس بن عياض قال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر أن سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم بخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائما فقال : يا رسول الله هلكت الموائس ، واقطعت السبل ، فادع الله بغيرنا . قال فرجع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة ولا شئ ، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار . قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء اشترت ، ثم أمطرت . قال : والله ما رأينا الشمس سقيا . ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة - ورسول الله ﷺ قائم بخطب - فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، واقطعت السبل ، فادع الله يمسكها . قال فرجع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم خوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والجال والآنبار والواديّة ومنايات الشجر . قال : فانقطعت ، وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك : فسألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري

قوله (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلي ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملحوظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس ، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المعهود في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع ، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان . وقد ترجم له المصنف بعد ذلك من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء ، ، ترجم له أيضا الاستسقاء في خطبة الجمعة ، فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة ، ومدار الطرق الثلاثة على شريك : فالأولى عن أبي حمزة ، والثانية عن مالك ، والثالثة عن إسماعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك . وأخرجه أيضا من طرق أخرى عن أنس سند غير البها عند النقل لزواندها إن شاء الله تعالى . قوله ( ان رجلا ) لم أقف على تسميته في حديث أنس ، وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور ، وسأذكر بعض سياقه بعد قليل ، وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسلة ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة بن حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري ، واسكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة : يا كعب حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله استسقى الله عز

وجعل ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا ، الحديث . ففي هذا أنه غير كعب ، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة ، فأناه أبو سفيان ، ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب ، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين ، وقد تقدم في الجمعة من رواية يحيى بن أبي طلحة عن أنس ، وأصاب الناس سنة - أي جدد - على عهد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قام أعرابي ، وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، أتى رجل أعرابي من أهل البدو ، وأما قوله في رواية ثابت الآتية في باب الدعاء إذا كثرت المطر ، عن أنس ، فقام الناس فصاحوا ، فلا يمارض ذلك ، لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سأل ، ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لموافقة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي ﷺ لهم ، وقد وقع في رواية ثابت أيضا عند أحمد ، إذ قال بعض أهل المسجد ، وهي ترجح الاحتمال الأول . قوله ( من باب كان وجه المنبر ) بكسر واو وجه ويجوز ضمها أي مواجهة ، ووقع في شرح ابن التين أن معناه مستدير القبلة ، وهو وهم ، وكأنه ظن أن الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر ، وليس الأمر كذلك . ووقع في رواية اسماعيل بن جعفر ، من باب كان نحو دار القضاء ، وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة ، وليس كذلك وإنما هي دار عمر ابن الخطاب ، وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر ، ثم طال ذلك فقتل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر . وذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني : سمعت ابن أبي فديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر ، فأمر عبد الله وحفصة أن يديماها عند وفاته في دين كان عليه ، فباعوها من معاوية ، وكانت تسمى دار القضاء . قال ابن أبي فديك سمعت عمي يقول : إن كانت لتسمى دار قضاء الدين . قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر الصديق التي قال رسول الله ﷺ ولا يبق في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر ، وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة ، فلعلها شبة من قال إنها دار الإمارة فلا يكون غطا كما قال صاحب المطالع وغيره ، وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني أيضا عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمته سهلة بنت عاصم قالت : كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليالي الشورى حتى قضى الأمر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان . قال عبد العزيز : فكانت فيها الدورين وبنت المال ، ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد وزاد أحمد في رواية ثابت عن أنس ، وإنى لقائم عند المنبر ، فأفاد بذلك قوة ضبطه للقصة لقربه ، ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله إلا من روايته . قوله ( قائم يخطب ) زاد في رواية قتادة في الأدب بالمدينة . قوله ( فقال يا رسول الله ) هذا يدل على أن السائل كان مسلما فانتفى أن يكون أبا سفيان فإنه حين سؤاله لذلك كان لم يسلم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريبا . قوله ( هلك الأموال ) في رواية كريمة وأبي ذر جميعا عن الكشميهني ، المواشي ، وهو المراد بالأموال هنا لا الصامت ، وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ هلك الكراع ، وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها ، وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية هلك الماشية ، هلك العيال ، هلك الناس ، وهو من ذكر العام بعد الخاص ، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر . قوله ( وانقطعت السبل ) في رواية الاصيل ، وتقطعت ، بمشاة وتشديد الطاء ، والمراد بذلك أن الإبل ضعفت

- لقله القوت - عن السفر ، أو لكونها لا تجد في طريقها من السكلا ما بقيم أودها ، وقيل المراد نفاذ ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يحملونه يجلبونه إلى الاسواق . ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس ، قحط المطر ، أى قل ، وهو بفتح القاف والطاء <sup>(١)</sup> وحكى بضم ثم كسر ، وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس ، واحمرت الشجر ، واحمرارها كناية عن بياض ورقها لعدم شربها الماء ، أو لانتشاره فتصير الشجر أعوادا بغير ورق . ووقع لاحد في رواية قتادة ، وأحلت الأرض ، وهذه الالفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة روى شيئا مما قاله بالمعنى لأنها متقاربة فلا تكون غلطا كما قال صاحب المطالع وغيره . **قوله** ( فادع الله يغيثنا ) أى فهو يغيثنا ، وهذه رواية الأكثر ، ولأبى ذر ، أن يغيثنا ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر الآتية للكشميهنى ، يغيثنا ، بالجزم ، ويجوز الضم في يغيثنا على أنه من الإغاثه وبافتح على أنه من الغيث ، ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل ابن جعفر ، فقال اللهم أغثنا ، ووقع في رواية قتادة ، فادع الله أن يسقينا ، وله في الأدب ، فاستسقى ربك ، قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هارون ، اللهم أغثنا ، وجائز أن يكون من الغوث أو من الغيث ، والمعروف في كلام العرب غثنا لأنه من الغوث ، وقال ابن القطاع : غاث الله عباده غيثا وغياثا سقام المطر ، وأغاثهم أجاب دعائهم ، ويقال غاث وأغاث بمعنى ، والرابعى أعلى . وقال ابن دريد : الأصل غاثه الله يغوثه غوثا فأغيث ، واستعمل أغاثه ، ومن فتح أوله فن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثا وغياثا . **قوله** ( فرفع يديه ) زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن سعيد ، ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وزاد في رواية شريك ، حذاء وجهه ، ولابن خزيمة من رواية حميد عن أنس حتى رأيت بياض إبطيه ، وتقدم في الجملة بلفظ ، قد يديه ودعا ، زاد في رواية قتادة في الأدب ، فظفر إلى السماء . **قوله** ( فقال : اللهم اسقنا ) أعاده ثلاثا في هذه الرواية ، ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس ، اللهم اسقنا مرتين ، والاختذ بالزيادة أولى ، ويرجحها ما تقدم في العلم أنه ﷺ ، وكان إذا دعا دعا ثلاثا . **قوله** ( ولا والله ) كذا للأكثر بالواو ، ولأبى ذر بالفاء ، وفي رواية ثابت المذكورة ، وإيم الله . **قوله** ( من سحب ) أى مجتمع ( ولا قرعة ) بفتح القاف والواو بعدها مهملة أى سحب متفرق ، قال ابن سيده : القرع قطع من السحاب رقاق ، زاد أبو عبيد : وأكثر ما يجيىء في الخريف . **قوله** ( ولا شيثا ) بالنصب عطفًا على موضع الجار والمجرور أى ما نرى شيئا ، والمراد فى علامات المطر من ريج وغيره . **قوله** ( وما بيننا وبين سلع ) بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة ، وقد حكى أنه بفتح اللام . **قوله** ( من بيت ولا دار ) أى يحجبنا عن رقبته ، وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقودا لا مستترا بيت ولا غيره . ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال ، قال أنس : وإن السماء لى مثل الوجاجة ، أى أشدة صفائها ، وذلك مشعر بعدم السحاب أيضا . **قوله** ( فطلعت ) أى ظهرت ( من ورائه ) أى سلع ، وكأنها نشأت من جهة البحر لأن وضع سلع يقتضى ذلك . **قوله** ( مثل الترس ) أى مستديرة ، ولم يزد أنها مثله في القدر لأن في رواية حفص بن عبيد الله عند أبى عوانة ، فنشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها ، فهذا بشعر بأنها كانت صغيرة ، وفي رواية ثابت المذكورة ، فهاجت ريج أنشأت سحابة ثم اجتمع ، وفي رواية قتادة في الأدب ، فنشأ السحاب بعينه إلى بعض ، وفي رواية إسحق الآتية ، حتى ثار السحاب أمثال الجبال ، أى لكثرت ، وفيه ، ثم لم ينزل عن منبره

( ١ ) كذا في الاصلين ، وله بفتح القاف والباء ، كما يعلم من التاموس وغيره

حتى رأينا المطر يتحادر على لحيته ، وهذا يدل على أن السقف وكف لكونه كان من جريد النخل . **قوله** ( فلما توسطت السماء انتشرت ) هذا يشهر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق فانبسطت حينئذ ، وكان فائدته تعميم الأرض بالمطر . **قوله** ( ما رأينا الشمس سبتا ) كناية عن استمرار الغيم الماطر ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بأذية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق الآتية بلفظ « فطرنا يوما ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى » . وأما قوله « سبتا » فوقع للاكثر بلفظ السبت - يعني أحد الأيام - والمراد به الأسبوع ، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال : ويقال أراد قطعة من الزمان . وقال الزين بن المنير : قوله « سبتا » أى من السبت إلى السبت ، أى جمعة . وقال المحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجوزا لأن السبت لم يكن مبدأ ولا الثاني منتهى ، وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الانصار وكانوا قد جاؤوا اليهود فأخذوا بكثير من اصطلاحهم ، وإنما سماوا الأسبوع سبتا لأنه أعظم الأيام عند اليهود ، كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك . وحكى النووي تبعاً لغيره كثابت في الدلائل أن المراد بقوله سبتا قطعة من الزمان ، وألفظ ثابت : الناس يقولون معناه من سبت إلى سبت وإنما السبت قطعة من الزمان . وأن الداودي رواه بلفظ « سبتا » وهو تصحيف . وتعقب بأن الداودي لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية الحموي والمستمل هنا سبتا ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن شريك ، ووافقه أحمد بن حنبل عن أنس ، وكان من ادعى أنه تصحيف استبعد اجتماع قوله سبتا مع قوله في رواية إسماعيل بن جعفر الآتية سبتا ، وليس بمستبعد لأن من قال سبتا أراد ستة أيام تامة ، ومن قال سبتا أضاف أيضا يوما ملفقا من الجمعتين . وقد وقع في رواية مالك عن شريك « فطرنا من جمعة إلى جمعة » ، وفي رواية للنسفي « فدامت جمعة » ، وفي رواية عبدوس والقاسبي فيما حكاه عياض « سبتنا » كما يقال جمعتنا ، وهم من عزا هذه الرواية لأبي ذر ، وفي رواية قتادة الآتية « فطرنا فأكدنا نصل إلى منازلنا ، أى من كثرة المطر ، وقد تقدم لل مصنف في الجمعة من وجه آخر بلفظ « فخرجنا نخوض الماء حتى أتينا منازلنا » ، ولمسلم في رواية ثابت « فأمطرنا حتى رأيت الرجل تهمه نفسه أن يأتي أهله » ، ولابن خزيمة في رواية حميد « حتى أم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله » ، والمصنف في الأدب من طريق قتادة « حتى سألت مشاعب المدينة ، ومشاعب جمع مشعب بالمثلثة وآخره موحدة مسيل الماء . **قوله** ( ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ) ظاهره أنه غير الأول ، لأن النكرة إذا تكررت دللت على التعدد ، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا « سألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري ، وهذا يقتضى أنه لم يحزم بالتغاير ، فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لأن أنسا من أهل اللسان وقد تعددت . وسيأتي في رواية إسحق عن أنس « فقام ذلك الرجل أو غيره » ، وكذا لقتادة في الأدب ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك ، وهذا يقتضى أنه كان يشك فيه ، وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد « فأتى الرجل فقال : يا رسول الله ، ومثله لأبي عوانة من طريق حفص عن أنس بلفظ « فإزلنا نمطر حتى جاء ذلك الاعرابي في الجمعة الأخرى » ، وأصله في مسلم ، وهذا يقتضى الجرم بكونه واحدا ، فعمل أنسا تذكره بعد أن نسيه ، أو نسيه بعد أن كان تذكره ، ويشيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل ، من طريق يزيد أن عبيدا السلمي<sup>(١)</sup> قال « لما قفل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أنه قد بنى فزارة رقيه خارجة بن

(١) في مخطوطة الأرياض « يزيد بن حميد »

حسن أخو عينة قدموا على إبل عجاف فقالوا : يا رسول الله ادع لنا ربك أن يغيثنا ، فذكر الحديث وفيه : فقال : اللهم أسق بلدك وبهيمك ، وانشر بركتك . اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريثا مريعا طبقا واسعا عاجلا غير آجل نافعا غير ضار ، اللهم سقنا رحمة لا سقيا عذاب ، اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء ، وفيه : قال فلا والله ما نرى في السماء من قزعة ولا سحب ، وما بين المسجد وطلع من بناء ، فذكر نحو حديث أنس بتمامه وفيه : قال الرجل - يعني الذي سأله أن يستسقى لهم - هلكت الأموال ، الحديث كذا في الأصل ، والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوفاء ولذلك سمي من بينهم والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور ، والوقت الذي وقع فيه . قوله ( هلكت الأموال وانقطعت السبل ) أي بسبب غير السبب الأول ، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرمى بسببها فهلكت المواشي من عدم الرعى ، أو لعدم ما يكنها من المطر ، ويدل على ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند الناسي : من كثرة الماء ، وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء . وفي رواية حميد عند ابن خزيمة : واحتبس الركبان ، وفي رواية مالك عن شريك : تهدمت البيوت ، وفي رواية إسحق الآنية : هدم البناء وغرق المال ، . قوله ( فادع الله بمسكها ) يجوز في بمسكها الضم والسكون ، وللكشميني هنا : أن بمسكها ، والضمير يعود على الأمطار أو على السحاب أو على السماء ، والعرب تطلق على المطر سماء ، ووقع في رواية سعيد عن شريك : أن يمك عنا الماء ، وفي رواية أحمد من طريق ثابت : أن يرفعها عنا ، وفي رواية قتادة في الأدب : فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك ، وفي رواية ثابت : فنبسم ، زاد في رواية حميد : بسرعة ملال ابن آدم ، . قوله ( فرفع رسول الله ﷺ يديه ) تقدم الكلام عليه قريبا . قوله ( اللهم حوالينا ) بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو امطر ، والمراد به صرف المطر عن الآنية والدور . قوله ( ولا علينا ) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، لأنها تشمل الطرق التي حولهم فأراد إخراجها بقوله : ولا علينا ، . قال الطيبي : في إدخال الواو هنا معنى لطيف ، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقيا الآكام وما معها فقط ، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر ، فابست الواو غلظة للعطف واسكنها للتعليل ، وهو كقولهم نجوع الحررة ولا تأكل بشديها ، فإن الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك آنفا . قوله ( اللهم على الآكام ) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، والإكام بكسر الهمزة وقد فتحت وتمد : جمع أكمة بفتحها ، قال ابن البرقي : هو التراب المجتمع ، وقال الداودي : هي أكبر من الكندية . وقال القزاز : هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل . وقال الخطابي : هي الهضبة الضخمة ، وقيل الجبل الصغير ، وقيل ما ارتفع من الأرض ، وقال الثعالبي : الأكمة أعلى من الرابية وقيل دونها . قوله ( والظراب ) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن ، وقال القزاز : هو الجبل المنبسط ليس بالعالى ، وقال الجوهري : الرابية الصغيرة . قوله ( والأودية ) في رواية مالك : بطون الأودية ، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به ، قالوا : ولم تسمع أفعلة جمع فاعل إلا الأودية جمع واد وفيه نظر ، وزاد مالك في روايته واد وس الجبال . قوله ( فانقطعت ) أي السماء أو السحابة الماطرة ، والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة ، وفي رواية مالك : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب ، أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس ، وفي رواية سعيد عن شريك : فما هو إلا أن تسلم رسول الله ﷺ بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئا ، والمراد بقوله : ما نرى منه شيئا ، أي في

المدينة ، ولمسلم في رواية حفص ، فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملاح حين تطوى ، والملاح يضم الميم والقصر وقد  
يجمع ملاءة وهو ثوب معروف ، وفي رواية قتادة عند المصنف ، فلقد رأيت السحاب ينقطع يمينا وشمالا  
يمطرون - أى أهل النواحي - ولا يخطر أهل المدينة ، وله في الأدب ، فجعل السحاب يتصدع عن المدينة - وزاد  
فيه - يريهم الله كرامة نبيه وإجابة دعوته ، وله في رواية ثابت عن أنس ، قد كشطت - أى تكشفت - فجعلت تمطر  
حول المدينة ولا تمطر بالمدينة قطرة ، فنظرت إلى المدينة وأنها مثل الإلكيل <sup>(١)</sup> . ولا أحد من هذا الوجه ، فتقو  
ما فوق رءوسنا من السحاب حتى كأننا في إلكيل ، والإلكيل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه ،  
واشتهر لها يوضع على الرأس فيحيط به ، وهو من ملابس الملوك كالنواجير ، وفي رواية إسحق عن أنس ، لنا يشير  
بيده إلى ناحية من السحاب إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة ، والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهى  
الحفرة المستديرة الواسعة ، والمراد بها هنا القرية في السحاب . وقال الخطابي : المراد بالجوبة هنا الترس ، وضبطها  
الزبن بن المنير تبعاً لغيره بنون بدل الموحدة ، ثم فسر بالشمس إذا ظهرت في خلال السحاب . لكن جزم عياض  
بأن من قاله بالنون فقد صحف . وفي رواية إسحق من الزيادة أيضاً ، وسال الوادى - وادى قناة - شهراً ، وقناة  
بفتح القاف والنون الخفيفة علم على أرض ذات مزارع بناحية أحد ، ووادىها أحد أودية المدينة المشهورة قاله  
الحازمى . وذكر محمد بن الحسن الخزومى فى أخبار المدينة ، باسناد له أن أول من ساء وادى قناة تبع اليماني لما  
قدم يثرب قبل الإسلام . وفي رواية له أن تبعاً بعث رائداً ينظر إلى مزارع المدينة فقال : نظرت فإذا قناة حب  
ولا تبين ، والجرف حب وتبن ، والحرار - يعنى جمع حرة بمهملتين - لا حب ولا تبين . وقدم في الجملة من هذا  
الوجه ، وسال الوادى قناة ، وأعرب بالضم على البديل على أن قناة اسم الوادى وأمله من تسمية الشيء باسم ما  
جاوره . وقرأت بخط الرضى الشاطبى قال : الفقهاء تقول بالنصب والنوين يتوهمون قناة من القنوات ، وليس  
كذلك . وهذا الذى ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال : هو على التشبيه . أى سال مثل القناة . وقوله في  
الرواية المذكورة ، لا يحدث بالجد ، هو بفتح الجيم المطر الغزير ، وهذا يدل على أن المطر استمر فيما سوى  
المدينة ، فقد يشك بأنه يستلزم أن قول السائل ، هلكت الأموال وانقطعت السبل ، لم يرتفع الإهلاك ولا القطع  
وهو خلاف مطلوبه ، ويمكن الجواب بأن المراد أن المطر استمر حول المدينة من الإكام والطراب وبطون الأودية  
لا في الطرق المسلوكة ، ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثير ولو كانت تجاورها ، وإذا جاز ذلك جاز أن يوجد  
للماشية أماكن تسكنها وترعى فيها بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الإشكال . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما  
تقدم جواز مكالمة الإمام في الخطبة للحاجة ، وفيه القيام في الخطبة وأنبا لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطر ،  
وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة ، وإنما لم يباشر ذلك بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك  
الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس ، كان يعجبنا أن يحى الرجل من البادية فيسأل رسول الله ﷺ ، وسؤال الدماء  
من أهل الخير ومن يرجى منه القبول واجابتهم لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب لتحصيل الرقة المقتضية  
لصحة التوجه فترجى الإجابة عنده ، وفيه تكرار الدماء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على

(١) في مخطوطة الرياض : لى مثل الإلكيل .

المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجمعة ، وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسحاح وامثال السحاب أمره بمجرد الإشارة ، وفيه الأدب في الدعاء حيث لم يدع برفع المطر مطلقا لاحتمال الاحتياج إلى استمراره فاحتز فيه بما يقتضى رفع الضرر وإبقاء النفع ، ويستنبط منه أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها لهارض يعرض فيها ، بل يسأل الله رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة . وفيه أن الدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل وإن كان مقام الأفضل التفويض <sup>(١)</sup> لأنه ﷺ كان عالما بما وقع لهم من الجذب ، وأخر السؤال في ذلك نفوضا لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك يانا للجواز وتقرير السنة في هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي حمزة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تعجبا من أحوال الناس ، وجواز الصباح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه التيمن لتأكيد الكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد التيمن . واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وعلى أن الاستسقاء لا تشرع فيه صلاة ، فاما الاول فقال به الشافعي وكرهه سفيان الثوري ، وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم ، وتعقب بأن الذي وقع في هذه القصة مجرد دعاء لا ينافي مشروعية الصلاة لها ، وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم ، واستدل به على الاكتفاء بدعاء الإمام في الاستسقاء قاله ابن بطال ، وتعقب بما سيأتى في رواية يحيى بن سعيد ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وقد استدل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمها المنذرى في جزء مفرد وأورد منها النووي في صفة الصلاة في شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا ، وسند كروجه الجمع بينها وبين قول أنس وكان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء ، بعد أربعة عشر بابا إن شان الله تعالى . وفيه جواز الدعاء بالاستسحاح للحاجة ، وقد ترجم له البخاري بعد ذلك

## ٧ - باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

١٠١٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ** عَنْ **شَرِيكٍ** عَنْ **أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ** أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ بَابِ دَارِ الْقَضَاءِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ - فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا . فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا . قَالَ أَنْسٌ : وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَائِجٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ . قُلْ فَطَلَمَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثَّرَسِ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ، ثُمَّ امْطَرَتْ ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَيِّئًا . ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ -

( ١ ) في هذا نظر . والصواب أن الأخذ بالأسباب والبدار بالدعاء والاستئذان عند الحاجة أولى وأفضل من التفويض ، وسيرته صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه رضي الله عنهم تدل على ذلك ، ولعله إنما أخر الدعاء لأسباب اقتضت ذلك غير التفويض ، فلما سأله هذا السائل بادر بإجابته ، وذلك عن إذت الله سبحانه وتفويضه ، لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى . والله أعلم

فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله بمسكها عنا . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر . قال فأقامت وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك سألت أنس بن مالك : أي الرجل الأول ؟ قال : ما أدرى »

**قوله** ( باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ) أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل ابن جعفر عن شريك المذكور ، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله . وقوله فيه « يوم الجمعة » في رواية كريمة « يوم جمعة » بالتركيب

### ٨ - باب الاستسقاء على المنبر

١٠١٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال « بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله قحط المطر ، فادع الله أن يسقينا . فدعا ، فطربنا ، فأكدنا أن نصلي إلى منازلنا ، فإذ لنا مطر إلى الجمعة المقبلة . قال فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال : يا رسول الله ادع الله أن يبرئنا . فقال رسول الله ﷺ اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فلقد رأيت السحاب يتقطع يمينا وشمالا ، بمطرون ولا بمطر أهل المدينة »

**قوله** ( باب الاستسقاء على المنبر ) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من رواية قتادة عن أنس ، وقد تقدمت فوائده أيضا

### ٩ - باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء

١٠١٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال « هلكت المواشي ، وتقطعت السبل . فدعا ، فطربنا من الجمعة إلى الجمعة . ثم جاء فقال : تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ، وهلك المواشي ، فادع الله بمسكها . فقام رسول الله ﷺ فقال : اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر . فأنجأت عن المدينة أنجياب الثوب »

**قوله** ( باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضا ، وقوله فيه « فدعا فطربنا » في رواية الإصطبل « فادع الله » بدل فدعا ، وكل من اللفظين مقدر فيما لم يذكر فيه ، وفيه تعقب على من استدلل به لمن يقول : لا تشرع الصلاة الاستسقاء ، لأن الظاهر ما تضمنته الترجمة

### ١٠ - باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر

١٠١٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك



قال « جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، هلكتِ الموائى ، واقطعتِ السبلُ فادعُ الله . فدعا رسول الله ﷺ فطُروا من جمعة إلى جمعة . فجاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، تهدمتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ الموائى . فقال رسول الله ﷺ : اللهم على رموسِ الجبالِ والآكامِ ، وبطونِ الأودية ، ومنابتِ الشجرِ . فانجابتْ عن المدينة انجبابُ الثوبِ »

**قوله** ( باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر ) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق أخرى عن مالك ، وقد تقدم ما فيه . ومراده بقوله « من كثرة المطر ، أى وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرح الاستسقاء عند وجوده ، وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السقيا ، وكلام الشافعى فى « الأم ، يوافقه وزاد : انه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء ، بل يدعى بذلك فى خطبة الجمعة أو فى أعقاب الصلاة ، وفى هذا تعقب على من قال من الشافعية إنه ليس قول الدعاء المذكور فى أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم ترد به السنة

## ١١ - باب ما قيل إن النبی ﷺ لم يحول رداءه فى الاستسقاء يوم الجمعة

١٠١٨ - **حدثنا** الحسن بن بشر قال حدثنا معافى بن عمران عن الأوزاعى عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك « أن رجلا شكا إلى النبی ﷺ هلاك المال وجهد العيال ، فدعا الله يستسقى . ولم يذكر أنه حول رداءه ، ولا استقبل القبلة »

**قوله** ( باب ما قيل إن النبی ﷺ لم يحول رداءه الخ ) إنما عبر عنه بلفظ « قيل ، مع صحة الخبر لأن الذى قال فى الحديث « ولم يذكر أنه حول رداءه ، يحتمل أن يكون هو الراوى عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يحزم بالحكم ، وأيضاً فسكت الراوى عن ذلك لا يقتضى نفي الوقوع . وأما تقييده بقوله « يوم الجمعة ، فليبين أن قوله فيما مضى « باب تحويل الرداء فى الاستسقاء ، أى الذى يقام فى المصلى . وهذا السياق الذى أورده المصنف لهذا الحديث فى هذا الباب مختصر جدا ، وسيأتى مطولا من الوجه المذكور بعد اثني عشر بابا ، وفيه « بخطب على المنبر يوم الجمعة ،

## ١٢ - باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردم

١٠١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ثريك بن عبد الله بن أبي نمير عن أنس بن مالك أنه قال « جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، هلكتِ الموائى ، وتقطعتِ السبلُ ، فادعُ الله . فدعا الله فطُروا من الجمعة إلى الجمعة . فجاء رجلٌ إلى النبی ﷺ فقال : يا رسول الله ، تهدمتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ الموائى . فقال رسول الله ﷺ : اللهم على ظهورِ الجبالِ والآكامِ وبُطونِ الأودية ومنابتِ الشجرِ . فانجابتْ عن المدينة انجبابُ الثوبِ »

**قوله** ( باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردم ) أورد فيه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك

أيضا ، قال الزين بن المنير : تقدم له « باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا ، والفرق بين الترجتين أن الأولى لبيان ما هل الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا الى الاستسقاء ، والثانية لبيان ما على الإمام من اجابة سؤالهم

### ١٣ - باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط

١٠٢٠ - **حدثنا** محمد بن كثير عن سفيان حدثنا منصور والأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : أتيت

ابن مسعود فقال « إن قريشا أبطلوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي ﷺ ، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها ، وأكلوا الميتة والعظام . فجاءه أبو سفيان فقال : يا محمد ، حيث تأمر بصلوة الرحيم ، وإن قومك هلكوا ، فادع الله . قرأ « فارقب يوم تأتي السماء بدخان مبين » ثم عادوا إلى كفرهم ، فذلك قوله تعالى « يوم تبيض البطش الكبرى » يوم بدر . قال وزاد أسباط عن منصور : فدعا رسول الله ﷺ فشقوا النيث ، فأطبق عليهم سبعا . وشكا الناس كثرة المطر فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فأنحدرت السحابة عن رأسه ، فشقوا الناس حوالم »

**قوله** ( باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ) قال الزين بن المنير : ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء ، كذا قال ، ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ . واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة ، لأن الاستسقاء إنما وقع عقب دعاء النبي ﷺ عليهم بالقحط ، ثم سئل أن يدعو برفع ذلك فعل ، فنظيره أن يكون إمام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجذب فأجيب فجاءه الكفار يسألونه الدعاء بالسقيا انتهى . ومحصله أن الترجمة أعم من الحديث ، ويمكن أن يقال ، هي مطابقة لما وردت فيه ، وبلحق بها بقية الصور ، إذ لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب دعائه أو بابتلاء الله لهم بذلك ، فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للتومنين في تقاسمهم منهم الدعاء لهم . وذلك من مطالب الشرع . ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب « إذا » من الترجمة ، ويكون التقدير في الجواب مثلا : أجاوبهم مطلقا ، أو أجاوبهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم ، أو لم يجبههم إلى ذلك أصلا . ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره ، إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لا لاطلاعه على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ، ولعله حذف جواب « إذا » لوجود هذه الاحتمالات . ويمكن أن يقال : إذا رجا إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعائهم والله أعلم . **قوله** ( عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود ) سيأتي في تفسير الروم بالإسناد المذكور في أوله « بينما رجل يحدث في كندة فقال يحيى . دخان يوم القيامة ، فذكر القصة وفيها « ففرعنا فأنت ابن مسعود ، الحديث . **قوله** ( فقال : إن قريشا أبطلوا ) سيأتي في الطريق المذكورة انكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور ، وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى « فارقب يوم تأتي السماء بدخان مبين » مع بقية شرح هذا الحديث ، ونقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء . **قوله** ( فدعا عليهم ) تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله « اللهم سبعا كسيع يوسف ، وهو منصوب بفعل تقديره أسألك ، أو سلبط عليهم . وسيأتي في تفسير

سورة يوسف بلفظ اللهم اكفنيهم بسبع كسيع يوسف ، وفي سورة الدخان اللهم أعني عليهم الخ ، وأفاد الديماطى أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قريش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذى تقدمت قصته فى الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة ، وقد دعا النبي ﷺ عليهم بذلك بعدها بالمدينة فى القنوت كما تقدم أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة ، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مرارا والله أعلم .

قوله ( لجاء أبو سفيان ) يعنى الاموى والذ معاوية ، والظاهر أن مجيئه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود ، ثم عادوا ، فذلك قوله ( يوم نبطش البطشة الكبرى ) يوم بدر ، ولم ينقل أن أبا سفيان قدم المدينة قبل بدر ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو طالب كان حاضرا ذلك فلذلك قال ، وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ، البيت ، لكن سياقى بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة ، فإن لم يحمل على التعدد وإلا فهو مشكل جدا والله المستعان . قوله ( جئت تأمر بصلة الرحم ) يعنى والذين هلكوا بدعائك من ذرى رحلك فينبغى أن تصل رحلك بالدعاء لهم ، ولم يقع فى هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم ، وسياق هذا الحديث فى تفسير سورة ص بلفظ ، فكشف عنهم ثم عادوا ، وفى سورة الدخان من رجه آخر بلفظ ، فاستسقى لهم فسقوا ، ونحوه فى رواية أسباط المعلقة . قوله ( بدخان مبین الآية ) سقط قوله الآية لغير أبي ذر ، وسياق ذكر بقية اختلاف الرواية فى تفسير سورة الدخان ، قوله ( يوم نبطش البطشة الكبرى ) زاد الاصيل بقية الآية . قوله ( وزاد أسباط ) هو ابن نصر ، وروى من زعم أنه أسباط بن محمد . قوله ( عن منصور ) يعنى باسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزقى والبيهقى من رواية على بن ثابت عن أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المعتمر عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال ، لما وأى رسول الله ﷺ من الناس إدارا ، فذكر نحو الذى قبله وزاد ، لجاء أبو سفيان وناس من أهل مكة فقالوا : يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة وإن قومك قد هلكوا فدع الله لهم ، فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث ، الحديث ، وقد أشاروا بقولهم ، بعثت رحمة ، إلى قوله تعالى ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) . قوله ( فسقوا الناس حولهم ) كذا فى جميع الروايات فى الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بنى الحارث ، وفى رواية البيهقى المذكورة ، فأسقى الناس حولهم ، وزاد بعد هذا ، فقال - يعنى ابن مسعود - لقد مرت آية الدخان وهو الجرع الخ ، وقد تعقب الداودى وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط فى قوله ، وشكا الناس كثرة المطر الخ ، وزعموا أنه أدخل حديثا فى حديث ، وأن الحديث الذى فيه شكوى كثرة المطر وقوله ، اللهم حولنا ولا علينا ، لم يكن فى قصة قريش وإنما هو فى القصة التى رواها أنس ، وليست هذا التعقب عندى بحيد إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين ، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما سياق فى تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى فى هذا الحديث ، فقل : يا رسول الله استسقى الله لمضر ، فانها قد هلكك . قال : لمضر ؟ إنك لجرى . فاستسقى فسقوا ، هـ . والنائل وقيل ، يظهر لى أنه أبو سفيان لما ثبت فى كثير من طرق هذا الحديث فى الصحيحين ، لجاء أبو سفيان ، ثم وجدت فى الدلائل للبيهقى من طريق شبابة عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة - أو مرة بن كعب - قال ، دعا رسول الله ﷺ على مضر ، فاتاه أبو سفيان فقال : ادع الله لقومك فانهم قد هلكوا ، ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الاسناد عن كعب بن مرة ولم يشك ، فأبهم أبا سفيان قال ، جاءه وجعل فقال استسقى الله

لنصر، فقال: انك لجرى. ، أنضر؟ قال: يا رسول الله استنصرت الله فنصرك، ودعوت الله فأجابك، فرفع يديه فقال: اللهم اسقنا غيثا مغيثا مربيا مربيا طبقا عاجلا غير راث نافعا غير ضار، قال فاجيبوا، فاجابوا، أن أتوه، نشكوا إليه كثرة المطر فقالوا: قد تهدمت البيوت، فرفع يديه وقال: اللهم حوالينا ولا علينا، لئلا نجعل السحاب يتقطع يمينا وشمالا، فظهر بذلك أن هذا الرجل المهتم بالقول له «انك لجرى». هو أبو سفيان، لكن يظهر لي أن فاعل «قال يا رسول الله استنصرت الله الخ» هو كعب بن مرة راوى هذا الخبر لما أخرجه أحد أيضا والحاكم من طريق شعبة أيضا عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر. فأتيته فقلت: يا رسول الله، إن الله قد نصرك وأعطاك واستجاب لك، وإن قومك قد هلكوا، الحديث، فعمل هذا كان أبو سفيان وكعبا حضرا جميعا، فسكلمه أبو سفيان بشيء وكعب بشيء، فدل ذلك على اتحاد قصتهما، وقد ثبت في هذه مائتة في تلك من قوله انك لجرى.، ومن قوله «قال: اللهم حوالينا ولا علينا» وغير ذلك، وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المذكورة ولم يقتل من حديث إلى حديث، وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله «استنصرت الله فنصرك»، لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس، بل قصة أنس واقعة أخرى لأن في رواية أنس «فلم يزل على المنبر حتى مطروا»، وفي هذه «فاكان الجمعة أو نحوها حتى مطروا»، والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء، وإن ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل الهجرة حمل قوله «استنصرت الله فنصرك»، على النصر باجابة دعائه عليهم، وزال الاشكال المتقدم والله أعلم. واني ليسكثر نجبي من كثرة إقدام الدمياطى على تغليب ما في الصحيح بمجرد التوهم، مع إمكان التصويب بمزيد التأمل، والتسقيب عن الطرق، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الالفاظ، فله الحمد على ما علم وأنعم

### ١٤ - باب الدعاء إذا كثرت المطر «حوالينا ولا علينا»

١٠٢١ - حديث محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر عن عبيد الله عن ثابت عن أنس قال «كان النبي ﷺ

يخطب يوم الجمعة، فقام الناس فصاحوا فقالوا: يا رسول الله قحط المطر، واحترت الشجر، وهلكت البهائم، فادع الله يسقينا. فقال: اللهم اسقنا (مرتين). وإيم الله ما نرى في السماء قزعة من سحاب، فنشأت سحابة وأمطرت، ونزل عن المنبر فصلى. فلما انصرف لم تزل تمطر إلى الجمعة التي تليها. فلما قام النبي ﷺ يخطب صاحوا إليه: تهدمت البيوت واقتطعت السبل، فادع الله يهبسها عنا. فتبسم النبي ﷺ ثم قال: اللهم حوالينا ولا علينا. فكشطت المدينة، فجعلت تمطر حولها، ولا تمطر بالمدينة قطرة، فنفذت إلى المدينة وإنها لفي مثل الإكليل»

قوله (باب الدعاء إذا كثرت المطر: حوالينا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوالينا، وتكلف له الكرماني إعرابا آخر، وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت عنه، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى، وإنما اختار لهذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها «وما تمطر بالمدينة قطرة»، لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر، وهذه اللفظة لم تقع إلا في

هذه الرواية ، وقوله فيها ، وانكسخت ، كذا للاكثر ، ولكريمة ، فكسخت ، على البناء للجهول

### ١٥ - باب الدعاء في الاستسقاء قائماً

١٠٢٢ - وقال لنا أبو نعيم عن زهير عن أبي إسحاق « خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري وخرج معه البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم فاستسقى ، فقام بهم على رجلهم على غير وزير ، فاستغفر ثم صلى ركعتين يحمر بالقرآن ، ولم يؤذن ولم يقيم . قال أبو إسحاق : ورأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ »

١٠٢٣ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عبد الله بن تميم أن عمه - وكان من أصحاب النبي ﷺ - أخبره أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقى لهم ، فقام فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه فاستقوا ،

**قوله** ( باب الدعاء في الاستسقاء قائماً ) أى في الخطبة وغيرها ، قال ابن بطال : الحكمة فيه كونه حال خشوع وإذابة فيناسبه القيام ، وقال غيره : القيام شعار الاعتناء والاهتمام ، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء فناسبه القيام ، ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيقتدوا بما يصنع . **قوله** ( وقال لنا أبو نعيم ) قال الكرماني تبعاً لغيره : الفرق بين « قال لنا » و « حدثنا » أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة ، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل . لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصراً في المذاكرة فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف ، وفيما يصلح للتابعات ، لتخلص صيغة التحديث فإذا وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة . والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبراً فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع **قوله** ( عن زهير ) هو ابن معارية أبو خيثمة الجعفي ، وأبو إسحق هو السبيعي . **قوله** ( خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري ) يعني إلى الصحراء يستسقى ، وذلك حيث كان أميراً على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها ، ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، وقد روى هذا الحديث قبضة من الثوري عن أبي إسحق قال : بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس ، فخرج وخرج الناس معه فقام زيد بن أرقم والبراء بن عازب ، أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه : إن ابن الزبير خرج يستسقى بالناس ، الحديث ، وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم ، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير ، وقد وافق قبضة عبد الرحمن بن مهدى عن الثوري على ذلك . **قوله** ( فقام بهم ) في رواية أبي الوقت وأبي ذر ، لهم . **قوله** ( فاستسقى ) في رواية أبي الوقت ، فاستغفر . ( فائدة ) : أورد الحميدي في الجمع ، هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وهم في ذلك ، وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث يزيد بن أرقم . **قوله** ( ثم صلى ركعتين ) ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة ، وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبة فقال في روايته عن أبي إسحق : إن عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى ، أخرجه مسلم ، وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ، وعن اختار تقديم الخطبة ابن المنذر ، وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستحباب لا في الجواز .

قوله (ولم يؤذن ولم يقم) قال ابن بطال : اجمعوا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم . قوله ( قال أبو اسحق و رأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ ) كذا الأكثر ، وللمحموى وحده ، وروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ ، ثم وجدته كذلك في نسخة الصفحاني ، فإن كانت روايته محفوظة احتمل أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه ، والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة فيوافق قوله رأى لأن كلا منهما ثبت له الصحة ، أما سماع هذا الحديث فلا . وقوله ( قال أبو اسحق ) هو موصول ، وقد رواه الاسماعيل من رواية أحمد بن يونس وعلى بن الجعدى عن زهير وصرحا باتصاله إلى أبي اسحق ، وكأن السر في إيراد هذا الموقف هنا كونه يفسر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده ، فدعا الله قائماً ، أى كان على رجله لا على المنبر . والله أعلم

### ١٦ - باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء

١٠٢٤ - حدثنا أبو نعيم . حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهرى عن عباد بن تميم عن عمه قال « خرج النبي ﷺ يستسقى ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهرَ فيهما بالقراءة »  
قوله ( باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ) أى في صلاتها ، ونقل ابن بطال أيضاً الاجماع عليه . قوله ( ثم صلى ركعتين بجهر ) في رواية كريمة والاصيل « جهر » بلفظ الماضى

### ١٧ - باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس

١٠٢٥ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهرى عن عباد بن تميم عن عمه قال « رأيت النبي ﷺ لما خرج يستسقى ، قال : لحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهرَ فيهما بالقراءة »

قوله ( باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس ) أورد فيه الحديث المذكور وفيه « لحول إلى الناس ظهره » وقد استشكل لأن الترجمة لسببية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط ، وأجلب الكرماني بأن معناه حوله حال كونه داعياً ، وحل الزين بن المنير قوله « كيف » على الاستفهام فقال : لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من حاجة اليمين أو اليسار واحتاج إلى الاستفهام عنه اهـ ، والظاهر أنه لما لم يتبين من الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخيير ، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يمجبه اليمين في شأنه كله ، ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء . قوله ( ثم حول رداءه ) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ، وهو ظاهر كلام الشافعى ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلًا

### ١٨ - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

١٠٢٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه « ان النبي ﷺ استسقى فصلى ركعتين ، وقلب رداءه »

**قوله** (باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجرور على البدل من صلاة المجرور بالاضافة ، والتقدير صلاة ركعتين في الاستسقاء ، أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدر ، وقد تقدم حديث الباب في « باب تحويل الرداء » ، وقوله فيه « عن عمه أن النبي ﷺ » في رواية أبي الوقت « سمع النبي ﷺ » ،

### ١٩ - باب الاستسقاء في المصلّي

١٠٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه قال « خرج النبي ﷺ إلى المصلّي يستسقي ، واستقبل القبلة فصلّى ركعتين ، وقبّ رداءه - قال سفيان : فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال - جعل اليمين على الشمال »

**قوله** (باب الاستسقاء في المصلّي) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب وهي « باب الخروج إلى الاستسقاء » ، لأنه أعم من أن يكون إلى المصلّي ، ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصلّي ، بخلاف تلك فتناسب كل رواية ترجمتها . **قوله** (قال سفيان) هو ابن عيينة ، وهو متصل بالإسناد الأول ، وروى من زعم أنه معلق كالمزى حيث علم على المسعودي في التهذيب علامة التعليق ، فإنه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي ، وكذا قول ابن القطان لا تدرى عن أخذه البخاري قال : ولهذا لا يمد أحد المسعودي في رجاله ، وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شيخه فيه ، ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه ، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً ، وهو كما قال . **قوله** (عن أبي بكر) يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم بأسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه ، وزعم ابن القطان أيضاً أنه لا يدرى عن أخذ أبو بكر هذه الزيادة له . وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه ، وكذا أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة مبيناً . قال ابن بطال : حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه قال : وهو أضبط للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة

### ٢٠ - باب استقبال القبلة في الاستسقاء

١٠٢٨ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبد الوهاب قال **حدثنا** يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره أن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره أن النبي ﷺ خرج إلى المصلّي يصلي ، وأنه لما دعا - أو أراد أن يدعو - استقبل القبلة وحوّل رداءه » قال أبو عبد الله : ابن زيد هذا مازني ، والأول كوفي هو ابن يزيد **قوله** (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أي في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصلّي . **قوله** (حدثنا محمد) بين أبو ذر في روايته أنه ابن سلام . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي **قوله** (خرج إلى المصلّي يصلي) في رواية المستمل يدعو ، **قوله** (وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو) ذلك من الراوي ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك

كما تقدم في « باب تحويل الرداء » ، وكأنه كان يشك فيه نارة ويجزم به أخرى ، وتقدم السلام على بقية فوائده هناك **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، **قوله** ( عبد الله بن زيد هذا مازني ) يعني راوى حديث الاستسقاء ، والاول كوفي وهو ابن يزيد ، كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميني وحده هنا ، وأليق المواضع بها « باب الدعاء في الاستسقاء قائماً » ، فإن فيه عن عبد الله بن يزيد حديثاً وعن عبد الله بن زيد حديثاً ، فيحسن بيان تغايرهما حيث ذكرا جميعاً ، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكر ، ولعل هذا من تصرف الكشميني وكأنه رآه في ورقة مفردة فكتبه في هذا الموضع احتياطاً ، ويمكن أن يكون قوله « والاول » أى الذى مضى في « باب الدعاء في الاستسقاء » هو ابن يزيد بزيادة الياء في أول اسم أبيه

## ٢١ - باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

١٠٢٩ - قال أيوب بن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان عن بلال قال يحيى بن سعيد سمعت أنس بن مالك قال « أتى رجل أعرابي من أهل البدو إلى رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال : يا رسول الله هلكت للماشية ، هلكت النعال ، هلكت الناس : فرفع رسول الله ﷺ يديه يدعو ، ورفع الناس أيديهم معه يدعوون . قال : فاخرجنا من المسجد حتى مطرنا ، فإنا نعطرك حتى كانت الجمعة الأخرى ، فأتى الرجل إلى نبي الله ﷺ فقال : يا رسول الله بشق المسافر ، ومنع الطريق »

١٠٣٠ - وقال الأويسى حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وشريك سمعا أنسا عن النبي ﷺ أنه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه »

**قوله** ( باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء ) تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه يكتفى بدعاء الإمام في الاستسقاء ، وقد أشرنا إليه قريباً . **قوله** ( وقال أيوب بن سليمان ) أى ابن بلال ، وهو من شيوخ البخارى ، إلا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق ، وقد وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي إسماعيل الترمذى عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على بقية المتن في « باب تحويل الرداء » . **قوله** ( فأتى الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله بشق المسافر ) كذا التر كثر إفتح الموحدة وكسر المعجمة بعدها قاف ، واختلف في معناه فوقع في البخارى بشق أى مل ، وحكى الخطاى أنه وقع فيه بشق اشد أى اشد عليه الضرر ، وقال الخطاى : بشق ليس بشىء ، وإنما هو « لثق » ، يعنى بلام ومثلاثة بدل الموحدة والثين يقال : لثق الطريق أى صار ذا وحل ولثق الثوب إذا أصابه ندى المطر فلت وهو رواية أبي إسماعيل التى ذكرناها ، قال الخطاى : ويحتمل أن يكون مشق بالميم بدل الموحدة أى صارت الطريق زلقة ، ومنه مشق الخط والميم والباء متقاربتان . وقال ابن بطلال : لم أجد لبشق في اللغة معنى . وفي نوادر اللحياني : نشق بالزون أى نشب انتهى . وفي النون والقاف من بجل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح : نشق الظبي في الحباله أى علق فيها ، ورجل نشق إذا كان ممن يدخل في أمور لا يتخلص منها . ومقتضى كلام هؤلاء أن الذى وقع في رواية البخارى تصحيف ، وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا ، فقد المنعده لكرراع



بشق بفتح الموحدة تأخر ولم يتقدم ، فعل هذا فمضى بشق هنا ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لأنه ينفر الصيد ولا يصيد . وقال أبو موسى في ذيل الغربيين<sup>(١)</sup> الباشق طائر معروف ، فلو اشتق منه فعل فقيل بشق لما امتنع ، قال : ويقال بشق الثوب وبشكه قطعه في خفة ، فعلى هذا يكون معنى بشق أى قطع به من السير . انتهى كلامه . وأما ما وقع في بعض الروايات بشق بموحدة ومثلثة فلم أره في شيء مما اتصل بنا ، وهو تصحيف ، فإن البشق الانتحار ولا معنى له هنا . قوله ( وقال الأويسى ) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير المدني أخو اسماعيل . وهذا التعليق ثبت هنا للمستملئ رثبت لأبي الوقت وكريمة في آخر الباب الذي بعده ، وسقط للباقيين رأساً لأنه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج كما سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب رفع الإمام يده في الاستسقاء

١٠٣١ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك قال « كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه » [ الحديث ١٠٣١ - طرفاه : ٣٥٦٥ ، ٦٢٤١ ]

قوله ( باب رفع الإمام يده في الاستسقاء ) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموى والمستملئ ، قال ابن رشيد : مقصوده بتكرير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته - لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء ، قال : ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس ، وإن أدرج معه رفع الإمام . قال : ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله « حتى يرى بياض إبطيه » انتهى . وقال الزين بن المنير ما محصله : لا تكرار في هاتين الترجمتين ، لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين ، والثانية لاثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء . قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبي عروبة . قوله ( عن قتادة عن أنس ) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد « عن قتادة أن أنسا حدثهم ، كما سيأتى في صفة النبي ﷺ . قوله ( إلا في الاستسقاء ) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة ، وقد أفردا المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى ، وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النسب على صفة مخصوصة إما الرفع البليغ فيدل عليه قوله « حتى يرى بياض إبطيه » ، ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وبه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس « أن رسول الله ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ، ولأبي داود من حديث

( ١ ) في الأصل « الغرب » والتصحيح من مخطوطة الرياض . والمراد بالغربيين غريب القرآن وغريب الحديث . وأبو موسى هو الحافظ محمد بن أبي بكر اللمهان المتوفى سنة ٨١ هـ مؤلف الذيل على الجمع بين التريين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤٠٩ هـ المطبعة

أنس أيضا دكان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل بطونهما بما يلي الأرض - حتى رأيت بياض لبطنيه ، قال النورى : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه إلى السماء انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غير للتنازل بتقلب الحال ظهراً لبطن كما قبل في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المسئول وهو نزول الصحاب إلى الأرض

### ٢٣ - باب ما يُقال إذا أمطرت

وقال ابن عباس **﴿ كَصَيْبٍ ﴾** : المطر . وقال غيره : صاب وأصاب بصوب

١٠٣٢ - **حدثنا** محمد بن محمد بن مقاتل أبو الحسن المروزي قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عبيد الله بن

نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة « أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر قال : صَيِّباً نافعاً »

تابعه القاسم بن يحيى عن عبيد الله . ورواه الأوزاعي وعقيل عن نافع

**قوله** ( باب ما يقال ) يحتمل أن تكون « ما » موصولة أو موصوفة أو استفهامية . **قوله** ( إذا مطرت ) كذا لا يذ من الثلاثي والباقي « أمطرت » من الرباعي وهما بمعنى عند الجمهور ، وقيل : يقال مطر في الخير وأمطر في الشر . **قوله** ( وقال ابن عباس : كصيب المطر ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : الصيب السحاب ، وامله أطلق ذلك مجازاً . قال ابن المنير : مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله « صيباً » ، قدم المصنف تفسيره في الترجمة ، وهذا يقع له كثيراً . وقال أخوه الزين : وجه المناسبة أن الصيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ، ولما ذكر في الحديث وصف بالنفع فأراد أن يبين بقول ابن عباس أنه المطر وأنه ينقسم إلى نافع وضار . **قوله** ( وقال غيره : صاب وأصاب يصوب ) كذا وقع في جميع الروايات ، وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب ، وأما أصاب فمضارعه يصيب ، قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل سيد وهو من صاب يصوب فلهذا كان في الاصل وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت ينصاب بعد يصوب ، أو المراد ما حكاه صاحب الافعال صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الأرض فوقع فيه تقديم وتأخير . **قوله** ( حدثنا محمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، ونافع مولى ابن عمر ، والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق ، وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها ، وكذا سمع عبيد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه ، مع أن معمرأ قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه بامقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه . **قوله** ( اللهم صيباً نافعاً ) كذا في رواية المستمل وسقط اللهم لغيرهما . وصيباً منصوب بفعل مقدر أي اجعله ، ونافعاً صفة للصيب وكأنه احتزبها عن الصيب الضار . وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر ، وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تاماً ولفظه « كان إذا كان يوم ريح عرف ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رحمة ، وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق شريح بن هاني عن عائشة أوضح منه ولفظه « كان إذا رأى ناشئاً في أفق السماء ترك العمل ، فان كشف حمد الله فان أمطرت قال : اللهم صيباً نافعاً ، وسيأتي للمصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء أيضاً عن عائشة

مقتصرًا على معنى الشق الاول وفيه « أقبل وأدبر وتغير وجهه » وفيه « وما أدرى لعله كما قال قوم عاد » ( هذا عارض ) الآية ، وعرف برواية شريح أن الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للزيادة من الخير والبركة مقيدا بدفع ما يخطر من ضرر . **قوله** ( تابعه القاسم بن يحيى ) أى ابن عطاء بن مقدم المسمى عن عبيد الله بن عمر المذكور بأسناده ، ولم أقف على هذه الرواية موصولة . وقد أخرج البخارى فى التوحيد عن مقدم بن محمد عن عمه القاسم بن يحيى بهذا الأسناد حديثا غير هذا ، وزعم مغلطاي أن الدارقطنى وصل هذه المتابعة فى غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله . قلت : ليس ذلك مطابقا إلا إن كان نسخه سقط منها من متن البخارى لفظ القاسم بن يحيى . **قوله** ( ورواه الأوزاعى وعقيل عن نافع ) يعنى كذلك ، فأما رواية الأوزاعى فأخرجها النسائى فى « عمل يوم وليلة » عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى بهذا اللفظه « هنيئا » بدل نافعا ، ورويناها فى « الغيلانيات » من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هو ابن إسحق قال حدثنا الأوزاعى حدثنى نافع فذكره ، وكذلك وقع فى رواية ابن أبي العشرين عن الأوزاعى حدثنى نافع أخرجه ابن ماجه ، وزال بهذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته ، وقد اختلف فيه على الأوزاعى اختلافا كثيرا ذكره الدارقطنى فى العلل وأرجعها هذه الرواية ، ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الأوزاعى عن نافع ، خلافا لمن نفاه . وأما رواية عقيل فذكرها الدارقطنى أيضا ، قال الكرماني : قال أولا تابعه القاسم ثم قال ورواه الأوزاعى ، فكان تغير الأسلوب لإفادة العموم فى الثانى ، لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا ، فيحتمل أن يكونا روياه عن نافع كما رواه عبيد الله ، ويحتمل أن يكونا روياه على صفة أخرى انتهى . وما أدرى لم ترك احتمال أنه صنع ذلك للتفنن فى العبارة مع أنه الواقع فى نفس الأسر لما بيننا من أن رواية الجميع متفقة لأن الخلاف الذى ذكره الدارقطنى إنما يرجع إلى إدخال واسطة بين الأوزاعى ونافع أو لا ، والبخارى قد قيد رواية الأوزاعى بكونها عن نافع ، والرواة لم يختلفوا فى أن نافعا رواه عن القاسم عن عائشة ، فظهر بهذا كونها متبعة لا مخالفة ، وكذلك رواية عقيل ، لكن لما كانت متبعة القاسم أقرب من متابعتها لأنه تابع فى عبيد الله ومما تابعها فى شيخه حسن أن يفردا منها ولما أفردا تفنن فى العبارة

#### ٢٤ - باب من تَطَرَّفى المطر حتى يتحدَّدر على لحيتِهِ

١٠٣٣ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعى قال حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى قال حدثنى أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عهد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابى فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا أن يسقينا . قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه وما فى السماء قرعة . قال : فثار أصحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحدَّدر على لحيتِهِ . قال فطَرنا يومنا ذلك وفى الغد ومن بعد الغد والذى يليه إلى الجمعة الأخرى . فقام ذلك الأعرابى أو رجل غيره فقال : يا رسول الله ، تهدم البناء وغرق المال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فاجعل بشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت ،

حَتَّى صَارَتِ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجُوبَةِ ، حَتَّى سَالَ الْوَادِي - وَادِي قَنَاءَ - شَهْرًا ، قَالَ : فَلَمْ يَحْيَ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَّا حَلَّتْ بِالْجُودِ »

**قوله** ( باب من تمطر ) بتشديد الطاء أى تعرض لوقوع المطر ، وتفعل يأتى لمعان أليقها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ، ولعله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « حشر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر وقال لأنه حديث عهد بربه ، قال العلماء : معناه قريب العهد بتكوين ربه ، وكان المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحيته ﷺ لم يكن اتفاقاً وإنما كان قصداً لذلك ترجم بقوله من تمطر ، أى قصد نزول المطر عليه ، لأنه لو لم يكن باختياره لنزل من المنبر أول ما وكف السقف ، لكنه تمادى في خطبته حتى كثرت نزوله بحيث تحادر على لحيته ﷺ . وقد مضى الكلام على حديث أنس مستوفى في « باب تحويل الرداء » ،

## ٢٥ - باب إذا هبت الرياح

١٠٣٤ - **حدثنا** سميد بن أبي مریم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني حميد أنه سمع أنسًا يقول « كانت الرياح الشديدة إذا هبت عُرِفَ ذلك في وجه النبي ﷺ »

**قوله** ( باب إذا هبت الرياح ) أى ما يصنع من قول أو فعل . قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن المطلوب بالاستسقاء نزول المطر ، والرياح في الغالب تعقبه ، وقد سبق قريباً التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها . ووقع في حديث عائشة الآتي في بدء الخلق ووقع عند أبي يعلى بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قال : اللهم إني أسألك من خير ما أمرت به ، وأعوذ بك من شر ما أمرت به ، وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها ثقة رواها . وفي الباب عن عائشة عند الترمذي ، وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي ، وعن ابن عباس عند الطبراني وعن غيرهم . والتعبير في هذه الرواية في وصف الرياح بالشديدة يخرج الرياح الخفيفة والله أعلم . وفيه الاستعداد بالمراقبة لله ، والاتجاه إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف بسببه

## ٢٦ - باب قول النبي ﷺ « نُصِرْتُ بِالْأَصْبَا »

١٠٣٥ - **حدثنا** مسلم قال حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « نُصِرْتُ بِالْأَصْبَا ، وَأَهْلِكَ عَادٌ بِالْبُورِ »

[ الحديث ١٠٣٥ - أطرافه في : ٣٢٠ ، ٣٣٤٣ ، ٤١٠٠ ]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ نصرت بالصبيا ) قال الزين بن المنير : في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الرياح لأن قضية نصرها له أن يكون مما يسرها دون غيرها ، ويحتمل أن يكون حديث أنس على العموم إما بأن يكون نصرها له متأخراً عن ذلك لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى ( فارسلنا عليهم ريحا وجنوداً لم تروها ) كما جزم به مجاهد وغيره وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه

فيخشى من هبوبها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رءوفاً رحيماً عليه السلام. وأيضاً فالصبا تؤلف السحاب وتجمعه، فالطر في الغالب يقع حينئذ، وقد وقع في الخبر الماضي أنه كان إذا أمطرت سرى عنه، وذلك يقتضى أن تكون الصبا أيضاً مما يقع التخوف عند هبوبها فيعكر ذلك على التخصيص المذكور وافته أعلم. قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم. قوله (بالصبا) بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكعبة إذ مبها من مشرق الشمس، وضدها الدبور وهي التي أهلكت بها قوم عاد، ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلك أهل الإديار، وأن الدبور اشد من الصبا لما سنذكره في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلتهم، قال الله تعالى (فهل ترى لهم من باقية). ولما علم الله رافة نبيه عليه السلام بقومه رجا أن يسلبوا سلط عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحداً ولم تستأصلهم. ومن الرياح أيضاً الجوزب والشمال، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع، وأى ربح هبت من بين جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف بعدها موحدة ومبد، وسيأتي الكلام على بقية فرائد هذا الحديث في بدء الخلق إن شاء الله تعالى

## ٢٧ - باب ما قيل في الزلازل والآيات

١٠٣٦ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد عن عبيد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ «لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم، وتكثر الزلازل، ويتنازب الزمان، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج - وهو القتل القتل - حتى يسكن فيكم المال فيفيض»

١٠٣٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا حسين بن الحسن قال حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال «اللهم بارك لنا في شامنا وفي مديننا. قال قالوا: وفي نجدنا. قال قال: هناك الزلازل والفتن، وبها يطلم قرن الشيطان»

[الحديث ١٠٣٧ - طرده في: ٧٠٩٤]

**قوله** (باب ما قيل في الزلازل والآيات) قيل لما كان هبوب الريح الشديدة يوجب التخوف المفضى إلى الخشوع والإناة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك، لاسيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أشراط الساعة، وقال الزين بن المنير: وجه ادخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر، وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء، وهل يصلح عند وجودها؟ حكى ابن المنذر فيه الاختلاف، وبه قال أحد واضح وجماة، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره. وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات، ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين: أحدهما حديث أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن عبيد الرحمن وهو ابن هرم الأعرج عنه مرفوعاً «لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل، والحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى

في كتاب الفتن فانه أخرج هذا الحديث هناك مطولا ، وذكر منه قطعا هنا وفي الزكاة وفي الرقاق . واختلف في قوله « يتقارب الزمان » فقيل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول ، وقيل المراد قرب يوم القيامة ، وقيل تذهب البركة فيذهب اليوم واللييلة بسرعة ، وقيل المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعدم الخير وقيل تتقارب صدور الدول وتطول <sup>(١)</sup> مدة أحد لكثرة الفتن . وقال النووي في شرح قوله « حتى يقترب الزمان » معناه حتى تقترب القيامة ، ووهاه الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل ، وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة ، وعند قربه يقع ما ذكر من الأمور المنكرة <sup>(٢)</sup> . الحديث الثاني حديث ابن عمر : اللهم بارك لنا في شامنا ، الحديث وفيه « قالوا وفي نجدنا » . قال : هناك الزلازل والفتن ، هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال : اللهم بارك ، لم يذكر النبي ﷺ . وقال القابسي : سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة ، ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالرأى انتهى . وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبيد الله بن عون عن نافع ، ورواه أزهري السمان عن ابن عون مصرحا فيه بذكر النبي ﷺ كما سيأتي في كتاب الفتن ، وبأني السلام عليه أيضاً هناك ، ونذكر فيه من وافق أزهري على التصريح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه « قالوا وفي نجدنا » ، قائل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء للحلقةين « قالوا والمقصرين » .

## ٢٨ - باب قول الله تعالى [ ٨٢ الواقعة ] ﴿ وَتَجْمَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾

قال ابن عباس : شكركم

١٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن محمد بن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحدبية على إثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل على الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب » .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ وَتَجْمَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾ ) قال ابن عباس ( شكركم ) يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك ، وبشهادته ما رواه سعيد بن منصور « عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتجمعون شكركم أنكم تكذبون ، وهذا إسناد صحيح ، ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المسند ، وروى مسلم من طريق أبي زميل عن ابن عباس قال « مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ » ، فذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره « فأنزلت هذه الآية : فلا أقسم بمواقع النجوم » ، إلى قوله

( ١ ) بهامش طبعة بولاق : كذا بالنسخ ، ولعل « لا » سقطت من النسخ أي « ولا تطول » .

( ٢ ) الأقرب تفسير التقارب المذكور في الحديث بما وقع في هذا العصر من تآرب ما بين المدن والأقاليم وقصر زمن المسافة بينها بسبب اختراع الطائرات والديارات والإذاعة وما إلى ذلك . والله أعلم

تكذبون ، وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد ، وقد روى نحو أثر ابن عباس المعلق مرفوعاً من حديث علي لكن سياقه يدل على التفسير لا على القراءة ، أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي مرفوعاً ، وتجعلون رزقكم ، قال : تجعلون شكركم ، تقولون مطرنا بنوء كذا ، وقد قيل في القراءة المشهورة حذف تقديره وتجعلون شكر رزقكم . وقال الطبري : المعنى وتجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم به ، وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شنوءة نقله الطبري عن الهيثم بن عدي . قوله (عن زيد بن خالد الجهني) هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك ، وخالفه الزهري فرواه عن شيخهما عبيد الله فقال : عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصاح الطريقتين ، لأن عبيد الله سمع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعاً عدة أحاديث منها حديث العسيف وحديث الأمة إذا زنت ، فعلمه سمع هذا منها فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وإنما لم يجمعها لاختلاف لفظها كما سنشير إليه . وقد صرح صالح بسأعه له من عبيد الله عن أبي عوانة ، وروى صالح عن عبيد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في الطهارة ، وحديثه عنه في قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحي ، قوله (صلى لنا) أي لأجلنا ، أو اللام بمعنى الباء أي صلى بنا ، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً وإنما الصلاة لله تعالى . قوله (بالحديبية) بالمهمله والتصغير وتخفف ياؤها وثقل ، يقال سميت بشجرة حدباء هناك . قوله (على إثر) بكسر الهززة وسكون المثناة على المشهور وهو ما يعقب الشيء . قوله (سما) أي مطر وأطلق عليه سما لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سما . قوله (كانت من الليل) كذا للأكثر ، وللمستعمل والحموى ، من الليلة ، بالإنفراد . قوله (فلما انصرف) أي من صلاته أو من مكانه . قوله (هل تدرون) لفظ استفهام معناه التنبيه ، ووقع في رواية سفيان عن صالح عند النساء : ألم تسمعوا ما قال ربكم الليلة ، وهذا من الأحاديث الإلهية وهي محتمل أن يكون النبي ﷺ أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة . قوله (أصبح من عبادي) هذه إضافة عموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ فإنها إضافة تشريف . قوله (مؤمن وكافر) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقرينة مقابله بالإيمان ، ولا أحد من رواية نصر بن عاصم الليثي عن معاوية الليثي مرفوعاً : يكون الناس مجذبين فيزل الله عليهم رزقاً من السماء من رزقه فيصبحون مشركين يقولون : مطرنا بنوء كذا ، ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة ، ويرشد إليه قوله في رواية معمر عن صالح بن سفيان : فاما من حدثني على سقياي وأثنى على فذلك آمن في ، وفي رواية سفيان عند النساء والإسماعيلي نحوه وقال في آخره : وكفري ، أو قال : كفر نعمتي ، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم : قال الله : ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها ، وله في حديث ابن عباس : أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر ، وعلى الأول حله كثير من أهل العلم ، وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي ، قال في : الام ، : من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك ينعنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ لأن النوم وقت والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً ، ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفراً ، وغيره من الكلام أحب إلى منه ، يعني حسماً للبادء ، وعلى ذلك يحمل إطلاق الحديث ، وحكى ابن قتيبة في : كتاب الانواء ، أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحو ما ذكره الشافعي ، قال : ومعنى النوء سقوط نجم في المغرب من النجوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر

قال : وهو مأخوذ من ناء إذا سقط ، وقال آخرون : بل النوء طلوع نجم منها ، وهو مأخوذ من ناء إذا نهض ، ولا تخالف بين القولين في الوقت لأن كل نجم منها إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تنتهي الثمانية والعشرون بانهاء السنة ، فان لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً ، قال : وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء إما يصنعه على زعمهم وإما بعلامته ، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفراً ، فان اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنفاً في ذلك فكفره كفر تشريك ، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة ، فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الأمرين ، والله أعلم . ولا يرد الساكت ، لأن المعتمد قد يشكر بقلبه أو يكفر ، وعلى هذا فاقول في قوله « فاما من قال ، لما هو أعم من النطق والاعتماد ، كما أن الكفر فيه لما هو أعم من كفر الشرك وكفر النعمة ، والله أعلم بالصواب . قوله ( مطرنا بنوء كذا وكذا ) في حديث أبي سعيد عند النسائي « مطرنا بنوء المجدح ، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها مهملة ويقال بضم أوله هو الدبران بفتح المهملة والموحدة بعدها ، وقيل سمي بذلك لاستدباره الأثريا ، وهو نجم أحر صغير منير . قال ابن قتيبة : كل النجوم المذكورة له نوء غير أن بعضها أحر وأغزو من بعض ، ونوء الدبران غير محمود عندهم انتهى . وكان ذلك ورد في الحديث تنبيهاً على مبالغتهم في نسبة المطر إلى النوء ولو لم يكن محمداً ، أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت إن كانت القصة واحدة . وفي معازي الواقدي أن الذي قال في ذلك الوقت « مطرنا بنوء الشعرى » هو عبد الله ابن أبي المعروف بابن سلول أخرجه من حديث أبي قتادة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الامام المسألة على أصحابه وإن كانت لا تدرك إلا بدقة النظر . ويستنبط منه أن اللؤلؤ المتمكن من النظر في الإشارة (١) أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى (٢) كذا قرأت بخط بعض شيوخنا ، وكأنه أخذه من استنطاق النبي ﷺ أصحابه عما قال بهم وحل الاستسقاء فيه على الحقيقة ، لكنهم رضى الله عنهم فعموا خلاف ذلك ، ولهذا لم يجيبوا إلا بتقويض الأمر إلى الله ورسوله

## ٢٩ - باب لا يدرى متى يجيء المطر إلا الله

وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « خمس لا يعلمهن إلا الله »

١٠٣٩ - حديث محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن غيد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول

الله ﷺ « مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم أحد ما يكون في غد ، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام ، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدرى نفس بأى أرض تموت ، وما يدرى أحد متى يجيء المطر »

[ الحديث ١٠٣٩ - أطرافه في : ٤٦٢٧ ، ٤٦٩٧ ، ٤٧٧٨ ، ٧٣٧٩ ]

( ١ ) في غسولة الرياض • الإشارات •

( ٢ ) هذا خطأ بين ، وقول على أنه بغير علم ، فلا يجوز لعل أن يتطاع ذلك ، بل عليه أن يقول إذا سئل عما لا يعلم : الله أعلم ، كما فعل الصابة رضى الله عنهم . والله أعلم



**قوله** (باب لا يدري متى يحيى المطر إلا الله تعالى) عقب الترجمة الماضية بهذه لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله ، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يحيى إلا هو . **قوله** ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : خمس لا يعلمهن إلا الله ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ، لكن لفظه : في خمس لا يعلمهن إلا الله ، ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ : وخمس ، وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه : خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله ( إن الله عنده علم الساعة ) الآية . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** ( مفتاح ) في رواية الكشميني : مفتاح . **قوله** ( وما يدري أحد متى يحيى المطر ) زاد الإسماعيلي : إلا الله ، أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري ، وفيه رد على من زعم أن لنزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المطلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثاً ، والخاص ثلاثة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة تحويل الرداء - وإن كان أخرج أصله - وحديث عائشة في قوله صيباً نافعاً وأصله أيضاً فيه وحديث أنس : كان إذا هبت الريح الشديدة ، وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أثران . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٦ - كتاب الكسوف

( أبواب الكسوف ) ثبتت البسطة في رواية كريمة ، والترجمة في رواية المستمل ، وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب ، والكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسف وجهه وحاله ، وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها . واختلف في الكسوف والخسوف هل هما مترادفان أو لا كما سيأتي قريباً

### ١ - باب الصلاة في كسوف الشمس

١٠٤٠ - **حدثنا** عمرو بن عَونٍ قال حدثنا خالد بن يونس عن الحسن بن أبي بصرة قال « كنّا عند رسول الله ﷺ فأنكسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ يجر رداءه حتى دخل المسجد ، فدخلنا ، فصلّى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس ، فقال ﷺ : إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، فإذا رأيتموها فصلّوا وادعوا حتى يكشف ما بكم »

[ الحديث ١٠٤٠ - أطرافه في : ١٠٤٨ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٧٨٥ ]

١٠٤١ - **حدثنا** شهاب بن عباد قال حدثنا إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس قال : سمعت أبا مسعود يقول : قال النبي ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فقوموا فصلّوا »

[ الحديث ١٠٤١ - طرفاه في : ١٠٥٧ ، ٣٢٠٤ ]

١٠٤٢ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم حدثته عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يخبر عن النبي ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلّوا »

[ الحديث ١٠٤٢ - طرفه في : ٣٢٠١ ]

١٠٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبه قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم فصلّوا وادعوا الله »

[ الحديث ١٠٤٣ طرفاه في : ١٠٦٠ ، ٦١٩٩ ]

**قوله** ( باب الصلاة في كسوف الشمس ) أى مشروعيها ، وهو أمر متفق عليه ، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة ، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجودها ، ولم أره غيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة . ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها ، وكذا نقل بعض مصنفي الخنيفة أنها واجبة ، وسيأتى الكلام على الصفة قريباً . **قوله** ( حدثنا خالد ) هو ابن عبد الله الطحان ، ويونس هو ابن عبيد ، والإسناد كله بصريون ، وترجمته الحسن عن أبي بكر متصلة عند البخارى منقطعة عند أبي حاتم والدارقطنى ، وسيأتى التصريح بالاخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنيع البخارى . **قوله** ( فأنكسفت ) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وأنكسفت بمعنى ، وأنكر الفزاز أنكسفت وكذا الجوهري حيث نسبته للعامة والحديث يرد عليه ، وحكى كسفت بضم الكاف وهو نادر . **قوله** ( فقام رسول الله ﷺ بجر رداءه ) زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس « مستعجلاً ، وللنساء من رواية يزيد بن زريع عن يونس « من العجلة ، ولمسلم من حديث أسماء « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ففرغ فخطأ بدرع حتى أدرك بردائه ، يعنى أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك ، واستدل به على أن جر الثوب لا يذم إلا بمن قصد به الخيلاء (١) . ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفرع كما سيأتى . **قوله** ( فصل بنا ركعتين ) زاد النسائي « كما تصلون ، واستدل به من قال إن صلاة الكسوف كصلاة النافلة ، وحمله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما تصلون في الكسوف ، لأن أبا بكره عاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس عليهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعى وابن أبي شيبة وغيرهما ، ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآتية في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه « أن في كل ركعة ركوعين ، فدل ذلك على اتحاد القصة ، وظهر أن رواية أبي بكره مطلقة . وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والأخذ بها أولى . ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً « أن في كل ركعة ركوعين ، وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام . **قوله** ( حتى انجلت ) استدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، وأجاب الطحاوى بأنه قال فيه « فصلوا وادعوا ، فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي ، وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراده لحاج أن يكون الدعاء مبتدأ إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة « فيصير غاية للمجموع ، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تسكيرها . وأما ما وقع عند النسائي من حديث الثعلبي بن بشير قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أى ركوعين ، وقد وقع التعمير هن الركوع بالركعة في حديث الحسن « خسف القمر وابن عباس بالبصرة فصل ركعتين في كل ركعة ركعتان ، الحديث أخرجه الشافعى ، وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة « أنه ﷺ كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت ، فتعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً . **قوله** ( فقال النبي ﷺ : ان الشمس ) زاد في رواية ابن خزيمة « فلما كشف عنا خطيبنا فقال ،

(١) لو قال : إذا كان من غير قصد الجر لكان أصح ، لعدم الحديث الصحيح « ما أسفل من السكبين فهو في النار » واقه أهل

واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطية كما سيأتي . **قوله** ( لموت أحد ) في رواية عبد الوارث الآتية بيان سبب هذا القول وانفذه . وذلك أن أبنا النبي ﷺ يقال له إبراهيم مات فقال الناس في ذلك ، وفي رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان ، فقال الناس : إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ، ، ولاحد والفاسق وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال ، انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فرعا يجر ثوبه حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي حتى انجلت ، فلما انجلت قال : إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، الحديث . وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض ، وهو نحو قوله في الحديث الماضي في الاستسقاء ، ويقولون مطرنا بنوء كذا ، قال الخطابي : كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر ، فأعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل ، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه ، وسيأتي لذلك مزيد بيان **قوله** ( فاذا رأيتموها ) في رواية كريمة ، رأيتموها ، بالثنية ، وسيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا شهاب بن عباد ) هو العبدى الكوفى من شيوخ البخارى ومسلم ، ولهم شيخ آخر يقال له شهاب بن عباد العبدى لكنه بصرى وهو أقدم من الكوفى يكون في طبقة شيوخ شيوخه أخرج له البخارى وحده في ، الأدب المفرد ، وإبراهيم بن حميد شيخه هو ابن عبد الرحمن الرؤاسى بضم الراء بعدها همزة خفيفة ، وفي طبقة إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ولم يخرجوا له . واسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وهذا الاسناد كله كوفيون . **قوله** ( آيتان ) أى علامتان ( من آيات الله ) أى الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته أو على تخويف العباد من بأس الله وسطوته ، ويؤيده قوله تعالى ( وما يرسل بالآيات إلا تخويفا ) وسيأتي قوله ﷺ ( يخوف الله بهما عباده ، في باب مفرد . **قوله** ( فاذا رأيتموها ) أى الآيات ، وللكشميهي رأيتموها ، بالثنية ، وكذا في رواية الإسماعيل ، والمعنى إذا رأيتم كسوف كل منهما لاستحالة وقوع ذلك فيهما معاً في حالة واحدة عادة وإن كان ذلك جائزاً في القدرة الإلهية . واستدل به على مشروعية الصلاة في كسوف القمر ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية ابن المنذر ، حتى ينجلي كسوف أيهما انكسف ، وهو أصرح في المراد ، وأفاد أبو عوانة أن في بعض الطرق أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وهو كذلك في مسند الشافعى ، وهو يؤيد ما قدمناه من اتحاد القصة . **قوله** ( فقوموا فصلوا ) استدل به على أنه لا وقت أصالة الكسوف معين ، لأن الصلاة خلقت برؤيته ، وهى ممكنة في كل وقت من النهار ، وهذا قال الشافعى ومن تبعه ، واستثنى الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحد ، وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال ، وفي رواية إلى صلاة العصر ، ووجه الأول بأن المقصود لإيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء . وقد انفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلما انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود ، ولم أقف في شيء من الطرق مع كثرتها على أنه ﷺ صلاها الاضحى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عداه وانفقت الطرق على أنه باذر إليها . **قوله** ( أخبرني حماد ) هو ابن الحارث المصرى ، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبى بكر الصديق ، ونصف رجال هذا الاسناد الأعلى مديون ونصفه الأدنى مصريون . **قوله** ( لا يخسفان ) بفتح أوله ويجوز الضم ، وحكى ابن الصلاح منعه ، وروى ابن

خزيمة والبرار من طريق نافع عن ابن عمر قال : « خسفت الشمس يوم مات ابراهيم ، الحديث وفيه : فافزعوا إلى الصلاة وإلى ذكر الله وادعوا وتصدقوا » . قوله ( ولا لحياته ) استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت ابراهيم ولم يذكروا الحياة . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النبي لدفع هذا التوهم . قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسند ، وحاشم هو أبو النضر وشيبان هو النحوي . قوله ( يوم مات ابراهيم ) يعني ابن النبي ﷺ ، وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة ، فقيل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذى الحجة ، والأكثر على أنها وقعت في عاشر الشهر وقيل في رابعة وقيل في رابع عشره ، ولا يصح شيء منها على قول ذى الحجة لأن النبي ﷺ كان إذ ذاك بمكة في الحج ، وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف ، نعم قيل إنه مات سنة تسع فأن ثبت يصح ، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية ، ويحاج بأنه كان يومئذ بالحديبية ورجع منها في آخر الشهر ، وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة ، وقد فرض الشافعي وقوع العبد والكسوف معاً . واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ، وانتدب أصحاب الشافعي لدفع قول المعترض فأصابوا . قوله ( فإذا رأيتم ) أي شيئاً من ذلك ، وفي رواية الاسماعيلي « فإذا رأيتم ذلك » ، وسيأتي من وجه آخر بعد أبواب « فإذا رأيتموها » ( تنبيه ) : ابتدأ البخاري أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقيد بصفة إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامتنال ، وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل ، وبهذا قال أكثر العلماء . ووقع لبعض الشافعية كالبنديجي أن صلاتها ركعتين كالتافلة لا يجزئ . والله أعلم

## ٢ - باب الصدقة في الكسوف

١٠٤٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت « خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ ، فصلّى رسول الله ﷺ بالناس فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام - وهو دون القيام الأول - ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول . ثم سجد فأطال السجود ، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس ، فخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلّوا وتصدقوا . ثم قال : يا أمة محمد ، والله ما من أحد أغير من الله أن يرزى عبده أو يرزى أمته . يا أمة محمد ، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً »

[الحديث ١٠٤٤ - أطرافه في : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٢١٢ ، ٣٣٠٣ ، ٤٦٢٤ ،

٥٢٢١ ، ٦٦٣١]

قوله ( باب الصدقة في الكسوف ) أورد فيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه أثم عنها ، وردّه بعد باب من رواية ابن شهاب عن عروة ، ثم بعد بابين من رواية حمزة عن عائشة ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وورد الأمر - في الأحاديث التي أوردتها في الكسوف - بالصلاة والصدقة والذكر والدعاء وغير ذلك ، وقد قدم منها الإجماع فالأمر . ووقع الأمر بالصدقة في رواية هشام دون غيرها فناسب أن يترجم بها ، ولأن الصدقة تالية للصلاة

فلذلك جعلها تلو ترجمة الصلاة في الكسوف **قوله** (خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فصل) استدل به على أنه ﷺ كان يحافظ على الوضوء فلذلك لم يحتاج إلى الوضوء في تلك الحال ، وفيه نظر لأن في السياق حذفاً سياقاً في رواية ابن شهاب ، خسفت الشمس فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه ، وفي رواية عمرة ، خسفت فرجع ضحى فر بين الحجر ثم قام يصلي ، وإذا ثبتت هذه الأفعال جاز أن يكون حذف أيضاً فتوضأ ثم قام يصلي فلا يكون نصاً في أنه كان على وضوء . **قوله** ( فأطال القيام ) في رواية ابن شهاب ، فاقترأ قراءة طويلة ، وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه ، فقرأ بسورة طويلة ، وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب ، فقرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى ، ونحوه لأبي داود من طريق سليمان بن يسار عن عروه ، وزاد فيه أنه ، قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحواً من آل عمران . **قوله** ( ثم قام فأطال القيام ) في رواية ابن شهاب ، ثم قال سمع الله لمن حمده ، وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف ، ربنا ولك الحمد ، واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه ﷺ فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص بضمحل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها بما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنازة بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به . **قوله** ( فأطال الركوع ) لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه ، إلا أن العلماء انفقوا على أنه لا قراءة فيه ، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع فيه السجود بعده ، ولا تطويل الجلوس بين السجدين ، وسيأتي البحث فيه في باب طول السجود . **قوله** ( ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى ) وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الآتية . **قوله** ( ثم انصرف ) أي من الصلاة ( وقد تجلست الشمس ) في رواية ابن شهاب ، انجلت الشمس قبل أن ينصرف ، وللنساء ، ثم تشهد وسلم . **قوله** ( خطب الناس ) فيه مشروعية الخطبة للكسوف ، والعجب أن مالكاً روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه ، وسيأتي البحث فيه بعد باب . واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة ، بخلاف ما لو انجلت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة ، فلو انجلت في أثناء الصلاة أتمها على الهيئة المذكورة عند من قال بها ، وسيأتي ذكر دليله ، وعن أصبغ : يتمها على هيئة النوافل المعتادة . **قوله** ( لحمد الله وأثنى عليه ) زاد النساء في حديث سمرة ، وشهد أنه عبد الله ورسوله . **قوله** ( فاذكروا الله ) في رواية السكسجيني ، فادعوا الله . **قوله** ( والله ما من أحد ) فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان الثاني غير شاك فيه . **قوله** ( ما من أحد أغير ) بالنصب على أنه الخبر وعلى أن « من » زائدة ، ويجوز فيه الرفع على لفظة تميم ، أو « أغير » مخفوض صفة لأحد ، والخبر محذوف تقديره موجود . **قوله** ( أغير ) أفعل تفضيل من الغيرة بفتح الغين المعجمة وهي في اللغة تضيير

يحصل من الحية والأنافة، وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى (١) لأنه منزه عن كل تغير ونقص فيتعين حمله على المجاز، فقيل: لما كانت ثمرة الغيرة صون الحريم ومنعهم وزجر من يقصد إليهم، أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعله وتوعده، فهو من باب تسميه الشيء بما يترتب عليه. وقال ابن فورك: المعنى ما أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله. وقال: غيرة الله ما يغير من حال العاصي باتقائه منه في الدنيا والآخرة أو في أحدهما، ومنه قوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وقال ابن دقيق العيد: أهل التنزيه في مثل هذا على قولين، إما ساكت، وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية، فهو من مجاز الملازمة. وقال الطيبي وغيره: وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله «فاذكروا الله الخ»، من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالذكر والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء، وخص منها الزنا لأنه أعظمها في ذلك. وقيل: لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصي وأشدّها تأثيراً في إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تحويرهم في هذا المقام من مؤاخذة رب الغيرة وغالقتها سبحانه وتعالى. وقوله «يا أمة محمد، فيه معنى الإشفاق كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله «يا بني»، كذا قيل، وكان قضية ذلك أن يقول يا أمي لكن لعدوله عن المضمر إلى المظهر حكمة، وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لما في الإضافة إلى الضمير من الإشعار بالتكريم، ومثله «يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً»، الحديث. وصدر عليه السلام كلامه باليمين لإرادة التأكيد للغير وإن كان لا يرتاب في صدقه، ولعل تخصيص العبد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتنزهه عن الزوجة والأهل عن يتعلق بهم الغيرة غالباً. ويؤخذ من قوله «يا أمة محمد»، أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تفخيم لنفسه، بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه. قوله (لوتعلمون ما أعلم) أي من عظيم قدرة الله واتقائه من أهل الاجرام، وقيل مضاه لودام عليكم كما دام على، لأن عليه متواصل بخلاف غيره، وقيل: مضاه لو علمت من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم بكميت على ما فأنكم من ذلك. قوله (لضحكتكم قليلاً) قبل معنى القلة هنا العدم، والتقدير لتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن. وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الأنصار من محبة الله والوفاء. وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه. ومن أين له أن المخاطب بذلك الأنصار دون غيرهم؟ والقصة كانت في أواخر زمنه عليه السلام حيث امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب؟ وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته. وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملأمة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيدها. واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره، ومن زيادة ركوع في كل ركعة. وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ومتفق عليهما، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة، وعن جابر عند مسلم، وعن علي عند أحمد، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند البزار، وعن أم

(١) المحال عليه سبحانه وتعالى وصفه بالغيرة المشابهة لغيرة المخلوق، وأما الغيرة الثلاثة بجلاله سبحانه وتعالى فلا يستعمل وصفه بها كما دل عليه هذا الحديث وما جاء في معناه، فهو سبحانه يوصف بالغيرة عند أهل السنة على وجه لا يماثل فيه صفة المخلوقين، ولا يعلم كمها وكيفيتها إلا هو سبحانه، كالقول في الاستواء والنزول والرضا والنضب وغير ذلك من صفاته سبحانه. والله أعلم

سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلغائها وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب ، والبزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلو إسناد منها عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل صاحب الهدى عن الشافعي واحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً ، وإلى ذلك نحا إسحق لسنن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقواه النووي في شرح مسلم ، وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئته ، فحين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة ، وحين أبطأ زاد ركوعاً ، وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك . وتعقبه النووي وغيره بأن إبطاء الانجلاء وعدمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى ، وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء ، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منبى من أول الحال . وأجيب باحتمال أن يكون الاعتماد على الركعة الأولى ، وأما الثانية فهي تبع لها فهما اتفقا وقوعه في الأولى بسبب بطء الانجلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ، ومن ثم قال أصبغ كما تقدم : إذا وقع الانجلاء في أثنائها بصلى الثانية كالعادة . وعلى هذا فيدخل المصلّي فيها على نية مطلق الصلاة ، ويزيد في الركوع بحسب الكسوف ، ولا مانع من ذلك . وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجلت أم لا فإذا لم يرها انجلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رآه يفعل ذلك ركوعاً زائداً . وتعقب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يحتاج إلى تطويل ، ولا سيما الأخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحمل ، ولو كان كما زعم هذا القائل لكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أو لزم منه اثبات هيشة في الصلاة لا عهد بها وهو مافر منه . وفي حديث عائشة من الفوائد غير ما تقدم المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والزجر عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقق بما سيصير إليه المراء من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيراً في الأرض لانقضاء ذلك عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في المسوقف ، وتعديل الصفوف ، والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما يخفى اعتقاده على غير الصواب ، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي ﷺ ليقتنى به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما سيقع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقبيح رأى من يعبد الشمس أو القمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما



يظهر فيهما من التغيير والنقص المنزه عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى

### ٣ - باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف

١٠٤٥ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** قَالَ أَخْبَرَنَا **يُحْيَى بْنُ صَالِحٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **مُعاوية بْنُ سَلَامٍ** بن أبي **سَلَامٍ** **الْحَبَشِيُّ** **الدَّمَشْقِيُّ** قَالَ : حَدَّثَنَا **يُحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ** قَالَ أَخْبَرَنِي **أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** بن **عُوفٍ الزُّهْرِيُّ** عن **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا كَسَمَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **نُودِيَ** : **إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ** » [الحديث ١٠٤٥ - طرفه في : ١٠٥١]

**قوله** ( باب النداء بالصلاة جامعة ) هو بالنصب فيهما على الحكاية ، ونصب الصلاة ، في الاصل على الاغراء ، وجامعة على الحال ، أى احضروا الصلاة في حال كونها جامعة . وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جماعة ، وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور على رأى الجبائي أو ابن راهويه على رأى أبي نعيم ، ويحيى بن صالح من شيوخ البخارى وربما أخرج عنه بواسطة كذا . **قوله** ( الحبشي ) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، وهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه . **قوله** ( أخبرني أبو سلمة عن عبد الله ) في رواية حجاج الصواف عن يحيى وحدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله ، أخرجه ابن خزيمة . **قوله** ( نودي ) كذا فيه بلفظ البناء للمفعول ، وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي ﷺ بعث مناديا فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك ، وقد انفقوا على أنه لا يؤذن لها ولا يقام . **قوله** ( أن الصلاة ) بفتح الهمزة وتخفيف النون وهى المفسرة ، وروى بتشديد النون والخبر محذوف تقديره ان الصلاة ذات جماعة حاضرة و يروى برفع جامعة على أنه الخبر ، وفي رواية الكشميني « نودي بالصلاة جامعة » وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة . وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيهما ، والرفع فيهما ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس

### ٤ - باب خطبة الإمام في الكسوف

وقالت عائشة وأسماء : **خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ**

١٠٤٦ - **حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** قَالَ حَدَّثَنِي **الليثُ** عن **عُقَيْلِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ** ح . وَحَدَّثَنِي **أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **عَنْبَسَةُ** قَالَ حَدَّثَنَا **يونسُ** عن **ابْنِ شِهَابٍ** حَدَّثَنِي **عُرْوَةُ** عن **عائشة زوج النبي ﷺ** قالت « **خَسَفَتِ الشَّمْسُ** في حياة النبي ﷺ ، فخرج إلى المسجد ، فصَفَّ الناسُ وراءَهُ ، فكَبَّرَ ، فاقترأ رسولُ اللَّهِ ﷺ قراءةً طويلةً ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمْدَهُ قَامَ ولم يَسْجُدْ وقرأ قراءةً طويلةً هي أدنى من القراءة الأولى ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وهو أدنى من الركوع الأول ، ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمْدَهُ رَبُّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ في الركعة الآخرة مثل ذلك فاستكمل أربع ركعاتٍ في أربع سجَداتٍ ، وانجَلَتِ الشَّمْسُ قبل أن ينصرف . ثُمَّ قَامَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : هُمَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَانْزِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ » . وكان يُحَدِّثُ **كثيرُ بن عَبَّاسٍ** أن **عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ**

رضي الله عنها كان يحدث يوم خَسَفَتِ الشمسُ بمثل حديث عروة عن عائشة، فقلت لعروة: إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتِ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ، قال: أَجَلٌ، لَأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ

قوله (باب خطبة الإمام في الكسوف) اختلف في الخطبة فيه، فاستحبها الشافعي وإسحق وأكبر أصحاب الحديث قال ابن قدامة: لم يبلغنا عن أحمد ذلك. وقال صاحب الهداية من الحنفية: ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل. وتعقب بأن الأحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة. والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها، مع أن مالكاً روى الحديث، وفيه ذكر الخطبة. وأجاب بعضهم بأنه عليه السلام لم يقصد لها خطبة بخصوصها، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس. وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف، والأصل مشروعية الاتباع، والخصائص لا تثبت إلا بدليل. وقد استضعف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال: إن الخطبة لا تنحصر مقاصدها في شيء معين، بعد الاتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة، وجميع ما ذكر من سبب الكسوف وغيره. هو من مقاصد خطبة الكسوف، فينبغي التأسي بالنبي عليه السلام فيذكر الإمام ذلك في خطبة الكسوف. نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف كخطبتي الجمعة والعيد، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك، وإلى ذلك نحا ابن المنير في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لثبوت ذلك صريحاً في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر، ثم زيفه بأن المنبر ليس شرطاً، ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع. قوله (وقالت عائشة وأسماء: خطب النبي عليه السلام) أما حديث عائشة فقد مضى قبل بباب في رواية هشام صريحاً، وأورد المصنف في هذا الباب حديثها من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة، لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد، وأن الثناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة. وأما حديث أسماء - وهي بنت أبي بكر أخت عائشة لأبيها - فسيأتي الكلام عليه بعد أحد عشر باباً. قوله (فصف الناس) بالرفع أي اصطفوا، يقال صف القوم إذا صاروا صفاً، ويجوز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي عليه السلام. قوله (ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك) فيه إطلاق القول على الفعل، فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ ثم فعل. قوله (فافزعوا) بفتح الزاي أي النجثوا وتوجهوا، وفيه إشارة إلى المبادرة إلى المأمور به، وأن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لمحو ما فرط من العصيان يرجى به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والآجلة، نسأل الله تعالى رحمته وعفوه وغفرانه. قوله (إلى الصلاة) أي المعهودة الخاصة وهي التي تقدم فعلها منه عليه السلام قبل الخطبة. ولم يصب من استدله على مطلق الصلاة. ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطاً في صحتها لأن فيه إشعاراً بالمبادرة إلى الصلاة والمسايرة إليها، وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى فواتها وإلى إخلاء بعض الوقت من الصلاة. قوله (وكان يحدث كثير بن عباس) هو بتقديم الخبر على الاسم، وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ: وأخبرني كثير بن العباس، وصرح برفعه، وأخرجه مسلم أيضاً والندائي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ: صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات، وطوله الإسماعيلي من هذا الوجه. قوله (فقلت لعروة) هو مقول الزهري أيضاً. قوله (إن أخاك) يعني عبد الله بن الزبير، وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر

الكسوف ، وللإسماعيلي « قلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير ، انخسفت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير الى الشام فاصلى إلا مثل الصبح » . قوله ( قال أجل لأنه أخطأ السنة ) في رواية ابن حبان « فقال أجل ، كذلك صنع وأخطأ السنة » واستدل به على أن السنة أن يصل صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان ، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى ، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي « السنة كذا » وإن قلنا انه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع ، فانفى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً ، فيرجح المرفوع على الموقوف ، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ ، وهو امر نسي وإلا فاصنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة وإن كان فيه تمصير بالنسبة إلى كمال السنة . ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه . والله أعلم

## ٥ - باب هل يقول كَسَفَتِ الشمسُ أو خَسَفَتْ ؟

وقال الله تعالى [ ٨ القيامة ] : ﴿ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴾

١٠٤٧ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا الليث حدثني عقیل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن رسول الله ﷺ صلى يوم خسفت الشمس فقام فكبر فقرأ قراءة طويلة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده ، وقام كما هو ، ثم قرأ قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهي أدنى من الركعة الأولى ، ثم سجد سجوداً طويلاً ، ثم فعل في الركعة الآخرة مثلاً ذلك ، ثم سلم - وقد تجلّت الشمس - فخطب الناس فقال في كسوف الشمس والقمر : إنهما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموهما فانزعوا إلى الصلاة »

قوله ( باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت ) قال الزين بن المنير : أتى بلفظ الاستفهام إشعاراً منه بأنه لم يرجع عنده في ذلك شيء . قلت ولعله أشار إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال « لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت » وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة ، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح ، وقيل يتعين ذلك . وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوت بالخاء في القمر في القرآن ، وكأن هذا هو السر في استشهاد المؤلف به في الترجمة ، وقيل : يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث ، ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير إلى سواد ، والخسوف النقصان أو الذل ، فإذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تتغير ويلحقها النقص ساغ ، وكذلك القمر ، ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان . وقيل بالكاف في الابتداء والخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه ، وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره . قوله ( وقال الله عز وجل : وخسف القمر ) في إيراد هذه الآية احتمالان : أحدهما أن يكون أراد أن يقال خسف

القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف ، وإذا اختص القمر بالكسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف .  
والثاني أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر ، وقد سمي في القرآن بالخاء في القمر فليسكن الذي  
للشمس كذلك . ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ « خسفت الشمس » ، وهذا موافق لما  
قال عروة ، لكن روايات غيره بلفظ « كسفت » كثيرة جدا . قوله فيه ( ثم سجد سجودا طويلا ) فيه رد على من  
زعم أنه لا يسن تطويل السجود في الكسوف ، وسيأتي ذكره في باب مفرد

## ٦ - باب قول النبي ﷺ « يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ » قاله أبو موسى عن النبي ﷺ

١٠٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وقال أبو عبد الله : لم يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن  
يونس « يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وتابعه أشعث عن الحسن . وتابعه موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني  
أبو بكر عن النبي ﷺ « إِنْ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : يخوف الله عباده بالكسوف ، قاله أبو موسى عن النبي ﷺ ) سيأتي حديثه موصولا  
بعده سبعة أبواب . ثم أورد المصنف حديث أبي بكر عن يونس وفيه « ولكن يخوف  
الله بهما عباده » ، وفي رواية الكشميهني « ولكن الله يخوف » ، وقد تقدم الكلام عليه في أول الكسوف . قوله ( لم  
يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن يونس : يخوف الله بهما عباده ) أما رواية عبد  
الوارث فأوردها المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك ، لكنه ثبت من رواية عبد الوارث  
من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر فيه يخوف الله بهما عباده ، وقال البيهقي : لم  
يذكره أبو معمر ، وذكره غيره عن عبد الوارث . وأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها  
ذلك ، وأما رواية خالد بن عبد الله فسبقت في أول الكسوف ، وما رواية حماد بن سلمة فوصلها الطبراني من رواية  
حجاج بن منهل عنه بلفظ رواية خالد ومعناه وقال فيه « فإذا كسف واحد منهما فصلوا وادعوا » . قوله ( وتابعه  
أشعث ) يعني ابن عبد الملك الحراني ( عن الحسن ) يعني في حذف قوله « يخوف الله بهما عباده » ، وقد وصل النسائي هذه  
الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك . قوله ( وتابعه موسى عن مبارك عن  
الحسن قال : أخبرني أبو بكر عن النبي ﷺ يخوف الله بهما عباده ) في رواية غير أبي زر « أن الله تعالى » . وموسى  
هو ابن اسماعيل التبوذكي كما جزم به المزني ، وقال الدمياطي ومن تبعه : هو ابن داود الضبي ، والاول أرجح لأن ابن  
اسماعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود ، ولم تقع لي هذه الرواية الى الآن من طريق واحد منهما ، وقد  
أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هذبة وقاسم بن أصبغ من رواية سليمان بن حرب كلهم  
عن مبارك ، وساق الحديث بتمامه ، إلا أن رواية هذبة ليس فيها « يخوف الله بهما عباده » . ( تنبيه ) : وقع قوله  
« وتابعه أشعث » في رواية كريمة عقب متابعة موسى ، والصواب تقديمه لما بيناه من خلو رواية أشعث من قوله « يخوف »

الله بهما عباده . . قوله ( يخوف ) فيه رد على من يزعم من أهل البيت أن الكسوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم ، إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف ويصير بمنزلة الجزر والمد في البحر ، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال : فقام فرعا يخشى أن تكون الساعة ، قالوا : فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفزع ، ولو كان بالحساب لم يكن الأمر بالعق والصدقة والصلاة والذكر معنى ، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف ، وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجى أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف . وما نقض ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة ، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدين فقال : هم يزعمون أن الشمس أضعاف القمر في الجرم ، فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله ، أم كيف يظلم الكثير بالقليل ، ولا سيما وهو من جنسه ؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها لانهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفا . وقد وقع في حديث النعمان بن بشير وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والذہبي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلفظ : ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله ، وان الله إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له ، وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال : انها لم تثبت فيجب تكذيبنا قائلها . قال : ولو صحت لكان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لانصادم أصلا من أصول الشريعة . قال ابن بري : هذا عجب منه ، كيف يسلم دعوى الفلاسفة يزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يعطى خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الارادة القديمة وقمل الفاعل المختار ، فيخلق في هذين الجرمين التور متى شاء والظلة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب . والحديث الذي رده الغزالي قد أثبتته غير واحد من أهل العلم ، وهو ثابت من حيث المعنى أيضا ، لأن النورية والاضاءة من عالم الجمال الحسى ، فاذا تجلت صفة الجلال انطلمست الانوار لهيبته . ويؤيده قوله تعالى ﴿ قلنا تجلى ربه للجبل جعله دكا ﴾ ١٥ . ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طائوس أنه نظر الى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال : هي أخوف الله منا . وقال ابن دقيق العيد : ربما يعتقد بعضهم أن الذى يذكره أهل الحساب يتنافى قوله : يخوف الله بهما عباده ، وليس بشئ (١) لأن الله أفعالا على حسب العادة ، وأفعالا خارجة عن ذلك ، وقدرته حاكمة على كل سبب ، فله أن يقتطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض . وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد ، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة الى أن يشاء الله خرقها . وحاصله أن الذى يذكره أهل الحساب إن كان حقا في نفس الامر لا يتنافى كون ذلك مخوفا لعباد الله تعالى

## ٧ - باب التوؤذ من عذاب القبر في الكسوف

(١) ما قاله ابن دقيق العيد هنا تحقيق جيد . وقد ذكر كثير من المحققين - كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - ما يوافق ذلك ، وان الله سبحانه قد أجرى العادة بخسوف الشمس والقمر لأسباب مطومة يعقلها أهل الحساب ، والواقع شاهد بذلك ولكن لا يلزم من ذلك أن يصيب أهل الحساب في كل ما يقولون ، بل قد يخطئون في حسابهم ، فلا ينبغي أن يصدقوا ولا أن يكذبوا ، والتخويف بذلك حاصل على كل تقدير لمن يؤمن بالله واليوم الآخر . والله أعلم

١٠٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَلْيُعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ » [ الحديث ، ١٠٤٩ - أطرافه في : ١٠٥٥ ، ١٢٧٢ ، ٦٣٦٦ ]

١٠٥٠ - ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكِبًا فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَرَجَعَ نُحَيْي ، فَرَزَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ، وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ ، وَانصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، ثُمَّ أَسْرَمَ أَنْ يَتَمَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ »

قوله ( باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف ) قال ابن المنير في الحاشية : مناسبة التعوذ عند الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر وإن كان نهارا ، والشئ بالشئ . يذكر ، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا ، فيحصل الاتعاط بهذا في التمسك بما ينجي من غائلة الآخرة . ثم ساق المصنف حديث عائشة من رواية عمرة عنها ، وأسناده كله مدينون . قوله ( عائذا بالله من ذلك ) قال ابن السيد : هو منصوب على المصدر الذي يحى ، على مثال فاعل كقولهم عوفي عافية . أو على الحال المؤكدة النائية مناب المصدر والعامل فيه محذوف كأنه قال : أعوذ بالله عائذا ، ولم يذكر الفعل لأن الحال نائية عنه ، وروى بالرفع أى أنا عائذ وكأن ذلك كان قبل أن يطلع النبي ﷺ على عذاب القبر كما سيأتى البحث فيه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قوله ( بين ظهرائي ) بفتح الظاء المعجمة والنون على الشنية ود الحجر ، بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة بسكون الجيم قيل المراد بين ظهر الحجر والنون والياء زائدتان ، وقيل بل الكلمة كلها زائدة ، والمراد بالحجر بيوت أزواج النبي ﷺ . قوله ( وانصرف فقال ما شاء الله أن يقول ) تقدم بيانه في رواية عمرة ، وأنه خطب وأمر بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك

## ٨ - باب طول السجود في الكسوف

١٠٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي هَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ « لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ : إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ . فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، ثُمَّ جَلَسَ ، ثُمَّ جَلَّى عَنِ الشَّمْسِ . قَالَ : وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا سَجَدْتُ سَجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا »

قوله ( باب طول السجود في الكسوف ) أشار بهذه الترجمة الى الرد على من أنكروه ، واستدل بعض المالكية على ترك إطالته بأن الذي شرع فيه الطويل شرع تكرراره كالتقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشرع تطويله ،



١٠٥٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : انخفضت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلى رسول الله ﷺ قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم انصرف وقد تجلّت الشمس ، فقال ﷺ : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله . قالوا يا رسول الله ، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ، ثم رأيناك كفمت . قال ﷺ : إني رأيت الجنة ، فتناولت عنقوداً ولو أصبته لأكلت منه ما بقيت الدنيا . وأريت النار فلم أرَ منظراً كالיום قط أظلم . ورأيت أكثر أهلها النساء . قالوا : بهم يا رسول الله ؟ قال : بكفرنهن . قيل : يكفرن بالله ؟ قال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله لم أُنس منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط .

**قوله** ( باب صلاة الكسوف جماعة ) أى وإن لم يحضر الإمام الراتب فيقوم لهم بعضهم وبه قال الجمهور ، وعن الثوري إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى . **قوله** ( وصلى لهم ابن عباس في صفة زمزم ) وصله الشافعي وسعيد بن منصور جميعاً عن سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طاوساً يقول : كسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات ، وهذا موقوف صحيح ، إلا أن ابن عيينة خولف فيه رواه ابن جريج عن سليمان فقال : ركعتين في كل ركعة أربع ركعات ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن ابن جريج ، لكن قال : سجعات ، بدل ركعات ، وهو وهم من غندر . وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان ابن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . **قوله** ( في صفة زمزم ) كذا لاكثر بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء وهي معروفة ، وقال الأزهري : الصفة موضع هو مظلل . وفي نسخة الصغاني بضاد معجمة مفتوحة ومكسورة وهي جانب النهر ولا معنى لها هنا إلا بطريق التجوز . **قوله** ( وجمع على بن عبد الله بن عباس ) لم أقف على أثره هذا موصولاً . **قوله** ( وصلى ابن عمر ) يحتمل أن يكون بقية أثر على المذكور ، وقد أخرج ابن أبي شيبة معناه عن ابن عمر . **قوله** ( عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس ) كذا في الموطأ وفي جميع من أخرجه من طريق مالك ، ووقع في رواية اللؤثي في سنن أبي داود ، عن أبي هريرة ، بدل ابن عباس وهو غلط . **قوله** ( ثم سجد ) أى سجدة . **قوله** ( ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ) فيه أن الركعة الثانية أقصر من الأولى ، وسيأتي ذلك في باب مفرد . **قوله** ( قالوا يا رسول الله ) في حديث جابر عند أحمد باسناد حسن ، فلما قضى الصلاة قال له أنى بن كعب شيئاً صنعت في الصلاة لم تكن تصنعه ، فذكر نحو حديث ابن عباس ، إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في الظهر أو العصر ، فإن كان محفوظاً فهي قصة أخرى ، ولعلمنا القصة التي حكاهما أنس



وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر ، وقد تقدم سياقه في « باب وقت الظهر إذا زالت الشمس ، من كتاب المواقيت ، لكن فيه » عرضت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب ، وأما حديث جابر فهو شبيهه بسياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء والله أعلم . قوله ( رأيتك تناولت ) كذا للأكثر بصيغة الماضي ، وفي رواية الكشميني « تناول » بصيغة المضارع بضم اللام وبحذف إحدى التاءين وأصله تناول . قوله ( ثم رأيتك تكلمت ) في رواية الكشميني تكلمت بزيادة تاء في أوله ومعناه تأخرت ، يقال كع الرجل إذا نكص على عقبيه ، قال الخطابي : أصله تكلمت فاستثقلوا اجتماع ثلاث عينات فأبدلوا من إحداها حرفاً مكرراً . ووقع في رواية مسلم « ثم رأيتك كفت ، بفاءين خفيفتين . قوله ( رأيت الجنة فتناولت منها عنقوداً ) ظاهره أنها رؤية عين ففهم من حمله على أن الحجب كشفت له دونها فأراها على حقيقة وطويت المسافة بينها حتى أمكنه أن يتناول منها ، وهذا أشبه بظاهر هذا الخبر ، ويؤيده حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلفظ « دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجتسكم بقطف من قطافها ، ومنهم من حمله على أنها مثلت له في الحائط كما تتطبع الصورة في المرآة فرأى جميع ما فيها ، ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد ، لقد عرضت على الجنة والنار آنفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي ، وفي رواية « لقد مثلت ، ولمسلم » لقد صورت ، ولا يرد على هذا أن الانطباع إنما هو في الأجسام الثقيلة لأننا نقول هو شرط عادي فيجوز أن تنخرق العادة خصوصاً للنبي ﷺ ، لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين بل مراراً على صور مختلفة . وأبعد من قال : إن المراد بالرؤية رؤية العلم ، قال القرطبي : لا إحالة في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا ووجدتا ، فيرجع إلى أن الله تعالى خلق لئله ﷺ إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها . قوله ( ولو أصبته ) في رواية مسلم ولو أخذه ، واستشكل مع قوله « تناولت » وأجيب بحمل تناول على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ ، وقيل المراد تناولت لنفسى ولو أخذه لكم حكاة الكرماني وليس بجيد . وقيل : المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله لكن لم يقدر لي فطنة ، ولو أصبته أى لو تمكنت من قطفه . وبدل عليه قوله في حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة « أهوى بيده ليتناول شيئاً ، والمصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة « حتى لو اجترأت عليها ، وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترأ عليه ، وقبل الإرادة مقدرة ، أى أردت أن أتناول ثم لم أفعل ويؤيده حديث جابر عند مسلم « ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها انتظروا إليه ، ثم بدا لي أن لا أفعل ، ومثله للمصنف من حديث عائشة كما سبأني في آخر الصلاة بلفظ « حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطعاً من الجنة حين رأيتوني جعلت أقدم ، ولعبد الرزاق من طريق رسالة أردت أن آخذ منها قطعاً لأريكموه فلم يقدر ، ولأحمد من حديث جابر « فحبل بيني وبينه ، قال ابن بطال : لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يقنى ، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يقنى . وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من إيمانهم بالشهادة لا بالغيب فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها . وقيل : لأن الجنة جزاء الأعمال ، والجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة . وحكى ابن العربي في « قانون التأويل » عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله « لا كلمت منه الخ » أن يخلق في نفس الآكل مثل الذى أكل دائماً بحيث لا يقب عن ذوقه . ونعقب بأنه رأى فلسفى مبنى على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هى أمثال ، والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت في الحال ، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء ، والفرق

بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه . (قائدة) : بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية . **قوله** (وأريت النار) في رواية غير أبي ذر ، وأريت ، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه : عرضت على النبي ﷺ النار فتأخر عن مصلاه حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ، ولمسلم من حديث جابر : لقد جئنا بالنار حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه ثم جئنا بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامى ، وزاد فيه : ما من شيء توعده لولا قدر رأيت في صلاتي هذه ، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة : لقد رأيت منذقت أصل ما أنتم لاقون في دنياكم وآخرتكم . **قوله** (فلم أر منظرًا كالיום قط أظنح) المراد باليوم الوقت الذى هو فيه ، أى لم أر منظرًا مثل منظر رأيت اليوم ، لحذف المرقى وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن النظر المألوف ، وقيل : الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظرًا . ووقع في رواية المستملى والحموى : **قلم** أنظر كالיום قط أظنح . **قوله** (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد : تصدقن فاق رأيتكن أكثر أهل النار ، وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحيض ، وقد تقدم في العيد الإلام بتسمية القائل «يكفرن» ، **قوله** (يكفرن بالله؟ قال يكفرن العشير) كذا للجمهور عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن مبصرة عن زيد بن أسلم ، ووقع في موطن يحيى بن يحيى الأندلسي قال : «ويكفرن العشير» بزيادة واو ، وانفقوا على أن زيادة الواو غلط منه ، فإن كان المراد من تغليظه كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك ، وأطلق على الشذوذ غلطاً ، وإن كان المراد من تغليظه فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد ، وذلك أنه أطلق لفظ النساء فسم المؤمنة منهن والكافرة ، فلما قيل «يكفرن بالله» فأجاب «ويكفرن العشير الخ» ، وكأنه قال : نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره ، لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإحسان . وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال السائل ، لإحاطة العلم بأن من النساء من يكفر بالله فلم يحتج إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه . **قوله** (يكفرن العشير) قال الكرماني : لم بعد كفر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف . **قوله** (ويكفرن بالإحسان) كأنه بيان لقوله «يكفرن العشير» لأن المقصود كفر إحسان العشير لا كفر ذاته ، وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان ، والمراد بكفر الإحسان نغطيته أو جحدته ، ويدل عليه آخر الحديث . **قوله** (لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) بيان للتغطية المذكورة ، ودلو ، هنا شرطية لا امتناعية ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيضين والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور ، والدهر منصوب على الظرفية ، والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله مبالغة في كفرانهم ، وليس المراد بقوله «أحسنت» مخاطبة رجل بعينه بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً ، فهو خاص لفظاً عام معنى . **قوله** (شيئاً) التنوين فيه للتقليل أى شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها من أى نوع كان ، ووقع في حديث جابر ما يدل على أن المرقى في النار من النساء من اتصف بصفات ذميمة ذكرت ولفظه «وأكثر من رأيت فيها من النساء اللاتي إن اتمنن أفشين ، وإن سئطن بخطن ، وإن سألن ألحنن ، وإن أعطين لم يشكرن» الحديث ، وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤية ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكر الله وأنواع

طاعته ، ومعجزة ظاهرة للنبي ﷺ وما كان عليه من نصح أمته ، وتعليمهم ما ينفعهم وتحذيرهم عما يضرهم ، ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدركه فهمه ، وجواز الاستفهام عن علة الحكم ، وبيان العالم ما يحتاج إليه تليذه ، وتحريم كفران الحقوق ، وجوب شكر المنعم . وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم ، وجواز اطلاق الكفر على ما لا يخرج من الملة ، وتعذيب أهل التوحيد على المعاصي ، وجواز العمل في الصلاة إذا لم يكن

### ١٠ - باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

١٠٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْظَرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ « أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ - فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يَصَُلُّونَ ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تَصَلِّي . فَقُلْتُ : مَا لِلنَّاسِ ؟ فَأَشَارَتْ بِبِهَا إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَتْ : سُبْحَانَ اللَّهِ . فَقُلْتُ : آيَةٌ ؟ فَأَشَارَتْ أَيْ نَعَمْ . قَالَتْ : فَعَمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَنَّ الْغَشِيُّ ، فَجُمِلْتُ أَصْبًا فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءِ . فَلَمَّا انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمْدَ اللَّهِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا ، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارَ . وَانْقَدَ أَوْحَى إِلَى أَتْنَحْكُمُ يُفَقِّتُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ - فَتَنَةِ الدَّجَالِ ( لَا أَدْرِي أُبَيِّهَا قَالَتْ أَسْمَاءُ ) ، يُؤْتَى أَحَدٌ كَيْفَ يُقَالُ لَهُ : مَا عَلَيْكَ بِهَذَا الرَّجُلِ ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوِ الْوَقْفُ - ( لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ ) فَيَقُولُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا وَأَمَنَّا وَاتَّبَعْنَا ، فَيَقَالُ لَهُ : تَمَّ صَالِحًا ، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنَّكَ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا . وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوِ الْمُرْتَابُ - ( لَا أَدْرِي أُبَيِّهَا قَالَتْ أَسْمَاءُ ) فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ »

قوله ( باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف ) أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال : يصلين فرادى ، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين . وفي المدونة : تصلي المرأة في بيتها وتخرج المتجالة . وعن الشافعي يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجمال . وقال القرطبي : روى عن مالك أن الكسوف إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة ، والمشهور عنه خلاف ذلك وهو إلحاق المصلي في حقن بحكم المسجد . قوله ( عن أسماء بنت أبي بكر ) هي جدة فاطمة وهشام لأبويهما . قوله ( فأشارت أي نعم ) وفي رواية الكشميهني « أن نعم ، بنون بدل التحتانية ، وقد تقدمت فوائده في » باب من أجاب الفتيا بالإشارة ، من كتاب العلم وفي « باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل ، من كتاب الطهارة ، ويأتي الكلام على ما يتعلق بالقبر في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال الزين ابن المنير : استدلل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف ، وفيه نظر لأن أسماء إنما صلت في حجرة عائشة ، لكن يمكنه أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه أن نساء غير أسماء كن بعيدات عنها ، فلي هذا فقد كن في مؤخر المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات

### ١١ - باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس

١٠٥٤ - حَدَّثَنَا رَيْعُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ « لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ

### بَابُ بِالْعَتَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

قوله ( باب من أحب العتاة ) بفتح العين المهملة ( في كسوف الشمس ) قيده اتباعا للسبب الذي ورد فيه ، لأن أسماء إنما روت قصة كسوف الشمس - وهذا طرف منه - إما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمعه منه زائدة ، أو يكون زائدة اختصره ، والاول أرجح فسيأتي في كتاب العتق من طريق عثام بن علي عن هشام بلفظ د كسا تومر عند الكسوف بالعتاة . قوله ( لقد أمر ) في رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عند الإسماعيلي د كان النبي ﷺ يأمرهم ،

### ١٢ - بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْمَسْجِدِ

١٠٥٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ نَسْأَلُهَا فَقَالَتْ : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُغِذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ »

١٠٥٦ - « ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكَبًا فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَرَجَعَ ضَحَى فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بين ظهراي الحجر ، ثم قام فصلى ، وقام الناس وراءه ، فقام قياما طويلا ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فسجد سجودا طويلا ، ثم قام فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد وهو دون السجود الأول . ثم انصرف فقال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر »

قوله ( باب صلاة الكسوف في المسجد ) أورد فيه حديث عائشة من رواية حمزة عنها وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه ، ولم يقع فيه التصريح بكونها في المسجد ، لكنه يؤخذ من قولها فيه د فر بين ظهراي الحجر لأن الحجر بيوت أزواج النبي ﷺ وكانت لاصقه بالمسجد ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن حمزة عند مسلم ولفظه د فخرجت في نسوة بين ظهراي الحجر في المسجد فأتي النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، الحديث ، والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الاول ، فلما رجع ﷺ أتى المسجد ولم يصلها ظاهرا ، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تصل في المسجد ، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر بروية الإنجلاء . والله أعلم

### ١٣ - بَابُ لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ

رواه أبو بكره والنيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم



تكون الساعة) بالضم على أن كان تأمة أى يخشى أن تحضر الساعة ، أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف ، أو العكس . قيل وفيه جواز الإخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال ، لأن سبب الفزع يخفى عن المشاهد لصورة الفزع فيحتمل أن يكون الفزع لغير ما ذكر ، فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن الساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقمت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج . ثم الأشراف كطلوع الشمس من مغربها والذابة والنجال والدخان وغير ذلك . ويحاج عن هذا باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي ﷺ بهذه العلامات ، أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الحشية لذلك وكانت لغيره كمقربة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره الثورى تبعا لغيره ، وزاد بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور ، كونه ﷺ ، أو غير ذلك ، وفى الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جدا ، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة كما اتفق عليه أهل الاخبار ، وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الأشراف والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن باصحابى يقتضى أنه لا يجوز بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده . وأقربها الثانى فلعله خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشراف كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء بما ذكر وتقع متتالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴾ ، ثم ظهر لى أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ فى الاخبار فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال . وقيل لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعله الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشراف تعظيما منه لأمر الكسوف ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويقزع لا سيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشراف أو أكثرها . وقيل لعل حالة استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير أشراف لفقد الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله ( هذه الآيات التى يرسل الله ) ثم قال ( ولكن يخوف الله بها عباده ) موافق لقوله تعالى ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ وموافق لما تقدم تقريره فى الباب الاول ، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أعم من ذلك ، وقد تقدم القول فى ذلك فى أواخر الاستسقاء . ولم يقع فى هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحباها عند كل آية . قوله ( إلى ذكر الله ) فى رواية الكشميهنى ، إلى ذكره ، والضمير يعود على الله فى قوله د يخوف الله بها عباده ، وفيه التنب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاد .

#### ١٥ - باب الدعاء فى الكسوف ، قاله أبو موسى وعائشة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٦٠ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا زائدة قال حدثنا زياد بن حلافة قال سمعت للنيرة بن شعبة يقول

« انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما فادعوا الله وصلوا حتى يجعل »

**قوله** ( باب الدعاء في الكسوف ) في رواية كريمة وأبي الوقت ، في الكسوف . **قوله** ( قاله أبو موسى وعائشة ) يشير إلى حديث أبي موسى الذي قبله ، وأما حديث عائشة فوقع الأمر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني ، وورد الأمر بالدعاء أيضا من حديث أبي بكره وغيره ، ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها ، والأول أولى لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكره حيث قال « فصلوا وادعوا » ، ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور « فاذكروا الله وكبروه وسبحوه وعللوه » وهو من عطف الخاص على العام ، وقد تقدم الكلام على حديث المغيرة في الباب الأول

### ١٦ - باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعدُ

١٠٦١ - وقال أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت « فأنصرف رسول الله ﷺ وقد تجلت الشمس ، فخطب فحمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعدُ »

**قوله** ( باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعد ) ذكر فيه حديث أسماء مختصرا معلقا فقال ، وقال أبو أسامة ، وقد تقدم مطولا من هذا الوجه في كتاب الجمعة ، ووقع فيه هنا في رواية أبي علي بن السكن وهم به عليه أبو علي الجبائي وذلك أنه أدخل - بين هشام وفاطمة بنت المنذر - عروة بن الزبير والصواب حذفه . قلت : لعله كان عنده « هشام بن عروة بن الزبير » فتصحفه « ابن » فصارت « عن » وذلك من النسخ ، وإلا فابن السكن من الحفاظ الكبار . وفيه تأييد لمن استحباب صلاة الكسوف خطبة كما تقدم في بابه

### ١٧ - باب الصلاة في كسوف القمر

١٠٦٢ - **حدثنا** عمود قال حدثنا سعيد بن عاصم عن شعبة عن يونس عن الحسن عن أبي بكره رضى الله عنه قال « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى ركعتين »

١٠٦٣ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن الحسن عن أبي بكره قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر رِدَادُهُ حتى انتهى إلى المسجد ، وثاب الناس إليه فصل بهم ركعتين ، فانجملت الشمس فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا يخسفان لموت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم . وذلك أن ابنا للنبي ﷺ مات يُقال له إبراهيم ، فقال الناس في ذلك »

**قوله** ( باب الصلاة في كسوف القمر ) أورد فيه حديث أبي بكره من وجهين مختصرا ومطولا ، واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالنقص ولا بالاحتمال ، والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول ، وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله « وإذا كان ذلك فصلوا » بعد قوله « إن الشمس والقمر » وقد وقع في بعض طرقه ما هو أوضح من ذلك ، فعند ابن حبان من طريق نوح بن قيس عن يونس بن عبيد في

هذا الحديث ، فاذا رأيتم شيئا من ذلك ، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو ، فاذا انكسف أحدهما ، وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ « كسوف أيهما انكسف ، وفي ذلك رد على من قال لا تقرب الجماعة في كسوف القمر ، وفرق بوجود المشقة في الليل غالبا دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه عليه السلام صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بإسناده في هذا الحديث ، صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم ، وأخرجه الدارقطني أيضا ، وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه عليه السلام لم يصل فيه ، ومنهم من أول قوله ، صلى ، أي أمر بالصلاة ، جمعا بين الروایتين ، وقال صاحب الهدى : لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة ، لكن حكى ابن حبان في السيرة له ، أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي عليه السلام بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الاسلام ، وهذا إن ثبت اتفقت التأييد المذكور ، وقد جزم به مغلطاي في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها . ( تنبيه ) : حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيل في حديث أبي بكره هذا « انكسف القمر ، بدل الشمس ، وهذا تغيير لامعنى له ، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن لفظه مغير فغيره هو الى ما ظنه صوابا وليس كذلك

### ١٨ - باب الركعة الأولى في الكسوف أطول

١٠٦٤ - حدثنا محمود قال حدثنا أبو أحمد قال حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدة ، الأول الأول أطول

**قوله** (باب الركعة الاولى في الكسوف أطول) كذا وقع هنا للحموى والكشميني ، ووقع بدله للمستمل « باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الامام القيام في الركعة الاولى ، قال ابن رشيد وقع في هذا الموضع تخليل من الرواة ، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الاولى قطعا ، وأما الثانية لحقها أن تذكر في موضع آخر ، وكان المصنف ترجم بها وأخل بياضا ليدكرها حديثا أو طريقا كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة الى بعض فنشأ هذا ، والالتي بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى . ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيب عن القريبي فانه ذكره باب صب المرأة ، أولا وقال في الحاشية : ليس فيه حديث ، ثم ذكر « باب الركعة الاولى أطول ، وأورد فيه حديث عائشة ، وكذا صنع الاسماعيل في مستخرجه : فعل هذا فلذی وقع من صنع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد ، أما من اقتصر على الأولى وهو المستمل خطأ محض ، اذ لا تعلق لها بحديث عائشة ، وأما الآخران فن حيث انهما حذفوا الترجمة أصلا ، وكانهما استشكلاهما لحذفهما ، ولهذا حذف من رواية كريمة أيضا عن الكشميني ، وكذا من رواية الأكثر . **قوله** (حدثنا أبو أحمد) هو الزبيرى ، وسفيان هو الثوري ، وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في « باب صلاة الكسوف في المسجد ، وكأنه مختصر منه بالمعنى فانه قال فيه « ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ، وقال في هذا « أربع ركعات في سجدة الاولى أطول ، وقد رواه الاسماعيل بلفظ « الاولى فالاولى أطول ، وفيه دليل لمن قال : ان القيام الاول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الاولى ، وقد قال ابن بطال : إنه لا خلاف أن الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها . وقال النووي : اتفقوا على أن



القيام الثاني وركوعه فيما أقصر من القيام الأول وركوعه فيها ، واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء ؟ قيل : وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله وهو دون القيام الأول ، هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله . ورواية الإسماعيل تعين هذا الثاني ، ويرجحها أيضا أنه لو كان المراد من قوله : القيام الأول ، أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتا عن مقدارهما ، فالأول أكثر فائدة . والله أعلم

### ١٩ - باب الجهر بالقراءة في الكسوف

١٠٦٥ - **حدثنا محمد بن مهران** قال حدثنا الوليد قال أخبرنا ابن نير سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته ، فاذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات »

١٠٦٦ - وقال الأوزاعي وغيره سمعت الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « ان الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ ، فبث مناديا بالصلاة جامعة ، فتقدم فصلي أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » . وأخبرني عبد الرحمن بن نير سمع ابن شهاب مثله . قال الزهري : قلت ما صنع أخوك ذلك ، عبد الله بن الزبير ما صلى إلا ركعتين مثل الصبح إذ صلى بالدينة . قال : أجل ، إنه أخطأ السنة . تابعه سفيان بن حسين وسليمان ابن كثير عن الزهري في الجهر

**قوله** ( باب الجهر بالقراءة في الكسوف ) أي سواء كان للشمس أو للقمر . **قوله** ( أخبرنا ابن نير ) بفتح النون وكسر الميم ، اسمه عبد الرحمن ، وهو دمشقي وثقه دحيم والذهلي وابن البرقي وآخرون ، وضعفه ابن معين لأنه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحيحين غير هذا الحديث ، وقد تابعه عليه الأوزاعي وغيره . **قوله** ( جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته ) استدلل به على الجهر فيها بالنهار ، وحمله جماعة ممن لم يربذلك على كسوف القمر ، وليس بجيد لأن الإسماعيل روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ « كسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ » . فذكر الحديث ، وكذا رواية الأوزاعي التي بعده صريحة في الشمس . **قوله** ( وقال الأوزاعي وغيره سمعت الزهري الخ ) وصله مسلم عن محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي وغيره فذكره ، وأعاد الاستناد الى الوليد قال : أخبرنا عبد الرحمن بن نمر فذكره ، وزاد فيه مسلم طريق كثير بن عباس عن أخيه ولم يذكر قصة عبد الله بن الزبير ، واستدل بعضهم على ضعف رواية عبد الرحمن بن نمر في الجهر بأن الأوزاعي لم يذكر في روايته الجهر ، وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر ، لاسيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفيه ، وقد ثبت الجهر في رواية الأوزاعي عند أبي داود والحاكم من طريق الوليد بن مزيد عنه ، وواقعه سليمان بن كثير وغيره كما ترى . **قوله** ( قال أجل ) أي نعم وزنا ومعنى ، وفي رواية الكشميني : من أجل ، بسكون الميم ، وعلى الأول فقوله

« انه خطأ ، بكر حمزة إنه وهل الثاني بفتحها . قوله ( تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر ) يعنى  
 بإسناده المذكور ، ورواية سليمان وصلها أحمد بن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ « خسفت الشمس على عهد النبي  
 ﷺ فأتى النبي ﷺ فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ الجهر بالقراءة ، الحديث ، ورويناه في مسند أبي داود الطيالسي عن سليمان  
 ابن كثير بهذا الاسناد مختصراً ، ان النبي ﷺ جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها  
 الترمذي والطحاوي بلفظ « صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها » وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند  
 الطحاوي واسحق بن راشد عند الدارقطني ، وهذه طرق يعتمد بعضها بعضها يفيد مجموعها الجزم بذلك فلامعنى لتعليل من  
 أعله بتضمين سفيان بن حسين وغيره ، فلم يرد في ذلك إلا رواية الارزاعي لكانت كافية ، وقد ورد الجهر فيها  
 عن علي مرفوعاً وموقوفاً أخرجه ابن خزيمة وغيره . وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر  
 وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخير بين الجهر والاسرار ، وقال الأئمة الثلاثة :  
 يسر في الشمس ويجهز في القمر ، واحتج الشافعي بقول ابن عباس « قرأ نوحاً من سورة البقرة ، لأنه لو جهر لم يحتج  
 الى تقدير ، وتعمق باحتمال أن يكون بعيداً منه ، لكن ذكر الشافعي تعليقاً عن ابن عباس أنه صلى بمجنب النبي ﷺ  
 في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً ، ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداً واهية ، وعلى تقدير صحتها فثبت الجهر معه  
 قدر زائد فالأخذ به أولى ، وأن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند  
 ابن خزيمة والترمذي « لم يسمع له صوتاً » وأنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر ، قال ابن العربي : الجهر عندى أولى  
 لأنها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء . والله أعلم

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثاً نصفها موصول ونصفها معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى  
 اثنان وثلاثون ، والخالص ثمانية . وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكرة ، وحديث أسماء في العتاقة ، ورواية  
 عمرة من عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيما أُرعبداقه  
 ابن الوبير ، وفيها أثر عروة في تحفظته ، وهما موصولان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٧ - كتاب سجود القرآن

## ١ - باب ما جاء في سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهِ

١٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَسَدَ عَنْ هَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا . فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا »

[الحديث ١٠٦٧ - أطرافه في : ١٠٧٠ ، ٢٨٥٢ ، ٣٩٧٢ ، ٤٨٦٣]

قوله ( أبواب سجود القرآن ) كذا للستمل ، ولغيره . باب ما جاء في سجود القرآن وسننها ، أى سنة سجود التلاوة ، وللأصلي « وسننه » . وسيأتى ذكر من قال بوجوبها في آخر الأبواب . وسقطت البسمة لآبى ذر . وقد أجمع العلماء على أنه يسجد وفي عشرة مواضع وهى متوالية إلا ثانية الحج ومن ، وأضاف مالك من فقط ، والشافعى فى القديم ثانية الحج فقط ، وفى الجديد هى وما فى الفصل وهو قول عطاء ، وعن أحمد مثله فى رواية ، وفى أخرى مشهورة زيادة من وهو قول الليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية ، وعن أبى حنيفة مثله لكن فى ثانية الحج وهو قول داود ، ورواه ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراسانى الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق ، وقبل باسقاطها وإسقاط من أيضا ، وقبل الجميع مشروع ولكن الغزائم الأعراف وسبحان وثلاث الفصل روى عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس ألم تنزيل وحى تنزيل والنجم واقرا ، وعن سعيد بن جبيرة مثله باسقاط اقرا ، وعن عبيد بن عمير مثله لكن باسقاط النجم واثبات الأعراف وسبحان ، وعن على ما ورد الأعرافه بالسجود عزيمة ، وقبل بشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الامر بالسجود أو الحث عليه والثناء على فاعله أو سبق مسان المدح وهذا يبلغ عددا كثيرا وقد أشار اليه أبو محمد بن الحشاش فى قصيدته الالغازية . قوله ( سمعت الأسود ) هو ابن يزيد ، وعبد الله هو ابن مسعود . قوله ( وسجد من معه غير شيخ ) سماه فى تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبى إسحق : أمية بن خلف ، ووقع فى سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة ، وفيه نظر لانه لم يقتل ، وفى تفسير سفيان : الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبرانى من حديث مخزومة بن نوفل قال « لما أظهر النبي ﷺ الاسلام أسلم أهل مكة حتى انه كان يقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الزحلم ، حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا : تدعون دين آبائكم ، لكن فى ثبوت هذا نظر ، لقول أبى سفيان فى الحديث الطويل « إنه لم يرتد أحد من أسلم » ويمكن أن يجمع بأن النبي ﷺ مقيد بمن ارتد خطأ لا بسبب مراعاة خاطر رؤسائه . وروى الطبرى من طريق أبى بشر عن سعيد بن جبيرة أن الذى رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أبو أحيحة وتبعه النحاش ، وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا فى تفسيره أنه أبو لهب ولم يذكر مستنده ، وفى مصنف ابن أبى شيبة عن أبى هريرة « سجدوا فى النجم إلا رجلين من قريش أودا بذلك الشهرة ، وللسان من حديث المطلب بن أبى وداعة قال « قرأ رسول الله ﷺ النجم ، فسجد وسجد

من معه ، فرفعت رأسى وأيت أن أسجد ، ولم يكن المطلب يومئذ أسلم . ومهما ثبت من ذلك فلعل ابن مسعود لم يره أو خص واحدا بذنركه لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره . وأفاد المصنف في رواية إسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة ، وهذا هو السور في بداية المصنف في هذه الابواب بهذا الحديث ، واستشكل بأن ( اقرأ باسم ربك ) أول السور نزولا وفيها أيضا سجدة فهي سابقة على النجم ، واجيب بأن السابق من اقرأ أوائلها ، وأما بقيتها فنزل بعد ذلك . بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي ﷺ عن الصلاة ، أو الأولية مقيدة بشئ محذوف بينته رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق عند ابن مردويه بلفظ : أن أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ والنجم ، وله من رواية عبد الكبير <sup>(١)</sup> بن دينار عن أبي إسحق : أول سورة تلاها على المشركين ، قد كره ، فيجمع بين الرايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهرا على المشركين . وسيأتى بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب سجدة تنزل السجدة

١٠٦٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر آتم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان » **قوله** ( باب سجدة تنزيل السجدة ) قال ابن بطلال : اجمعوا على السجود فيها ، وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة انتهى . وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى

## ٣ - باب سجدة ص

١٠٦٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب وأبو النعمان قالوا حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « ص ليس من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها » [ الحديث ١٠٦٩ - طرفه في ٣٤٢٢ ]

**قوله** ( باب سجدة ص ) أورد فيه حديث ابن عباس و ص ليس من عزائم السجود ، يعنى السجود في ص إلى آخره ، والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلا بناء على أن بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن : أن العزائم حم والنجم وقرأ وألم تنزل . وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر ، وقيل : الأعراف وسبحان وحسب وألم أخرجه ابن أبي شيبة **وقوله** ( وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها ) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال : سألت ابن عباس من أين سجدت في ص ، ولابن خزيمة من هذا الوجه : من أين أخذت سجدة ص ، ثم اتفقا فقالا ( ومن ذريته داود وسليمان ) الى قوله ( فبهذا ما اقتده ) ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها

( ١ ) بهامش طبعة يولاق : في نسخة ، عبد الكريم .

من الآية ، وفي الأول أنه أخذه عن النبي ﷺ ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقتين . وقد وقع في أحاديث الانبياء من طريق مجاهد في آخره ، فقال ابن عباس : نبيكم ممن أمر أن يقتدى بهم ، فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية ، وسبب ذلك كون السجدة التي في صر إنما وردت بلفظ الركوع فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مر فوعا : سجدتها داود توبة ، ونحن نسجدتها شكرا ، فاستدل الشافعي بقوله « شكرا » ، على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة ولا في داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد : أن النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر ص ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه . ثم قرأها في يوم آخر فنهى الناس للسجود فقال : إنما هي توبة نبي ، ولكني رأيتمكم تهائم فنزل وسجد وسجدوا معه ، فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها لم يؤكد كما أكد في غيرها ، واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله « وخر راكعا وأنان » بأن الركوع عندها ينوب عن السجود ، فإن شاء المصلئ ركع بها وإن شاء سجد ، ثم طرده في جميع سجديات التلاوة وبه قال ابن مسعود

٤ - باب سجدة النجم . قاله ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٧٠ - **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا شعبه عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها ، فأتى أحد من القوم إلا سجد ، فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال : يكفيني هذا . فمقد رأيتك بعد قتل كافرا »

**قوله** ( باب سجدة النجم ) قاله ابن عباس عن النبي ﷺ ، يأتي موصولا في الذي يليه . والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن من وضع وجهه على كفه ونحوه لا يعد ساجدا حتى يضعها بالأرض ، وفيه نظر

٥ - باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرك نجس ليس له وضوء

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء

١٠٧١ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ سجد بالنجم ، وسجد معه المسلمون والمشركون ، والجن والإنس » ورواه ابن طهيمان عن أيوب

[ الحديث ١٠٧١ - طرفه في : ٤٨٦٢ ]

**قوله** ( باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرك نجس ليس له وضوء ) قال ابن التين : روينا قوله « نجس » بفتح النون والجيم ويحوز كسرهما . وقال الفراء تسكن الجيم إذا ذكرت إنباعا في قولهم وجس نجس . **قوله** ( وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء ) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصيلي بحذف « غير » ، والأول أولى ، فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفه عن سعيد بن جبير قال : كان ابن عمر ينزل عن راحلته

فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ، وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال : لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر ، فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى ، أو الثاني على حالة الاختيار والأول على الضرورة . وقد اعترض ابن بطلال على هذه الترجمة فقال : إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن يسجدوا لم يكن على وجه العبادة ، وإنما كان لما ألقى الشيطان إلى آخر كلامه ، قال : وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله « والمشرک نجس » فهو أشبه بالنصواب . وأجلب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود ، لأن المشرک قد أقر على السجود : وسمى الصحابي فعله يسجودا مع عدم أهليته ، فالمتأمل لذلك أحرى بأن يسجد على كل حالة . ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما يسجد عوقب بأن قتل كافرا فعلم جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسنى فأسلم لبركة السجود . قال : ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء ، لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، وإذا كان كذلك فمن بادر منهم إلى السجود خوف الفوات بلا وضوء وأقره النبي ﷺ على ذلك استدلت بذلك على جواز السجود بلا وضوء . عند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ الماتن « ويسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس » فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع ، وفهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء . ومن لم يكن بوضوء والله أعلم . والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا للمام بشيء منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شعبة عنه بسند صحيح ، وأخرجه أيضا بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم (١) وهو على غير وضوء . إلى غير القليلة وهو يعني يوسى إيماء . قوله ( يسجد بالنجم ) زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه . بمكة ، فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود . قوله ( والجن ) كأن ابن عباس استدلت في ذلك إلى إخبار النبي ﷺ إما مشافهة له وإما بواسطة ، لأنه لم يحضر القصة لصفه . وأبضا فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعا . قوله ( ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب ) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم

### ٦ - ياسر من قرأ السجدة ولم يسجد

١٠٧٢ - **حدثنا** سليمان بن داود أبو الربيع قال حدثنا إسماعيل بن جعفر قال أخبرنا يزيد بن خُصيفة عن ابن قسيط عن عطاء بن يسار أنه أخبره « أنه سأل زيد بن ثابت رضي الله عنه فزعم أنه قرأ على النبي ﷺ والنجم فلم يسجد فيها »

[الحدث ١٠٧٢ - طرقة في : ١٠٧٣]

١٠٧٣ - **حدثنا** آدم عن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال « قرأت على النبي ﷺ والنجم ، فلم يسجد فيها »

(١) كذا في الأميرية والمخطوطة ، ولعل النصواب ، ثم يسجد ، بدل ، ثم يسلم . والله أعلم

**قوله** ( باب من قرأ السجدة ولم يسجد ) يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن المفصل لا يسجد فيه كالألمكية ، أو أن النجم بخصوصها لا يسجد فيها كأبي ثور ، لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا ، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذا ذلك إما لسكونه كان بلا وضوء أو لسكون الوقت كان وقت كراهة أو لسكون القارىء كان لم يسجد كما سيأتى تقريره بعد باب ، أو ترك حينئذ لبيان الجواز ، وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعى ، لأنه لو كان واجبا لأمره بالسجود ولو بعد ذلك . وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ، فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواياته واختلاف في إسناده . وعلى تقدير ثبوته ، فرواية من أثبت ذلك أرجح إذ المثبت مقدم على النافي ، فسيأتى في الباب الذى يليه ثبوت السجود في ( إذا السماء انشقت ) وروى البزار والدارقطنى من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ سجد في سورة النجم وسجدنا معه ، الحديث رجاله ثقات ، وروى ابن مردويه في التفسير بإسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال : إنه رأى رسول الله ﷺ يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن الأسود بن يزيد عن عمر أنه سجد في ( إذا السماء انشقت ) ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه سجد فيها ، وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في المفصل . ويحتمل أن يكون المذنب المواطبة على ذلك لأن المفصل تكثر قراءته في الصلاة فترك السجود فيه كثيرا لثلاث تحلظ الصلاة على من لم يفقه ، أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في المفصل أصلا وقال ابن القصار : الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ، ورد بفعله ﷺ كما تقدم قبل . وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي ﷺ على ترك السجود فيها ، وفيه نظر لما رواه الطبري بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبزى عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام فقرأ ( إذا زلزلت ) ، ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم . **قوله** ( حدثنا يزيد بن خصيفة ) بالخاء المعجمة والصاد المهملة مصغر ، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثانى ، ورجال الإسنادين معاصرون غير شيخى البخارى . **قوله** ( أنه سأل زيد بن ثابت فوعم ) حذف المستول عنه ، وظاهر السياق يوم أن المستول عنه السجود في النجم وإيس كذلك ، وقد بينه مسلم عن علي بن حجر وغيره عن إسماعيل بن جعفر بهذا الإسناد قال : سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء ، وزعم أنه قرأ النجم ، الحديث لحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام وفاقا لمن أوجها من كبار الصحابة تبعاً للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة . **قوله** ( فزعم ) أراد أخبر ، والزعم يطلق على المحقق قليلا كهذا وعلى المشكوك كثيرا ، وقد تكرر ذلك ، ومن شواهد قول الشاعر : على الله أرزاق العباد كما زعم . ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعم غارم أى الضامن . واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارىء إذا تلا على الشيخ لا يندب له سجود التلاوة ما لم يسجد الشيخ أدبا مع الشيخ وقبه نظر . ( فائدة ) : اتفق ابن أبي ذئب ويزيد بن خصيفة على هذا الإسناد على ابن قسيط ، وخالفهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه أخرجه أبو

داود والطبراني فان كان محفوظا حمل على ان لابن قسيط فيه شيخين، وزاد أبو صخر في روايته وصليت خلف عمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم فإل بسجدا فيها،

### ٧ - باب سجدة (إذا السماء انشقت)

١٠٧٤ - **حدثنا مسلم** ومعاذ بن فضالة قالا أخبرنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال « رأيت أبا هريرة رضي الله عنه قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد بها، قلت: يا أبا هريرة، ألم أرك تسجد؟ قال: لو لم أر النبي ﷺ يسجد لم أسجد »

**قوله** (باب سجدة إذا السماء انشقت) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجود فيها. وهشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير. وقوله فسجد بها في رواية الكشميني فيها والباء للظرف. وقول أبي سلمة لم أرك تسجد قيل هو استغمام انكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكره أبو رافع كاسيأتي بعد ثلاثة أبواب، وهذا فيه نظر، وعلى التزل فيمكن أن يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة، أما تركها مطلقا فلا. ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبا هريرة بعد أن أعليهما بالسنة في هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك. قال ابن عبد البر: وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده؟

### ٨ - باب من سجد لسجود القارىء

وقال ابن مسعود نعيم بن حذلم - وهو غلام - فقرأ عليه سجدة فقال: اسجد، فأنت إمامنا فيها  
١٠٧٥ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني رافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما نجد أحدا منا موضع جبهته »  
[الحديث ١٠٧٥ - طرقه في: ١٠٧٦، ١٠٧٩]

**قوله** (باب من سجد لسجود القارىء) قال ابن بطال: أجمعوا على أن القارىء إذا سجد لزوم المستمع أن يسجد كذا أطلق، وسيأتي بعد باب قول من جعل ذلك سرورا بقصد الاستماع. وفي الترجمة إشارة إلى أن القارىء إذا لم يسجد لم يسجد السامع. ويتأيد بما سأذكره. **قوله** (وقال ابن مسعود لنعيم بن حذلم) بفتح المهملة واللام بينهما معجمة ساكنة. **قوله** (إمامنا) زاد الخري، فيها، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم قال: قال نعيم بن حذلم: قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام، فزرت يسجدة فقال عبد الله: أنت إمامنا فيها. وقد روى مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم، أن غلاما قرأ عند النبي ﷺ السجدة، فانتظر الغلام النبي ﷺ أن يسجد، فلما لم يسجد قال: يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود؟ قال: بلى، ولكنك كنت إمامنا فيها، ولو سجدت لسجدنا، رجاله ثقات إلا أنه مرسل. وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: بلغني، فذكر نحوه. أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة معاً عن زيد بن أسلم



به . وجوز الشافعي أن يكون القاري . المذكور هو زيد بن ثابت ، لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ فلم يسجد ، ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى . قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وسبق الكلام على المتن في الباب الأخير

### ٩ - باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة

١٠٧٦ - **حدثنا** بشر بن آدم قال حدثنا علي بن مسهر قال أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يقرأ السجدة ونحن عنده ، فيسجد وتسجد معه ، فتردح حتى ما يجد أحدنا لجهته موضعاً يسجد عليه »

قوله ( باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة ) أى لضيق المكان وكثرة الساجدين . قوله ( حدثنا بشر بن آدم ) هو الضرير البغدادي ، بصرى الأصل ، ليس له في البخاري إلا هذا الموضع الواحد . وفي طبقته بشر بن آدم ابن يزيد بصرى أيضاً وهو ابن بنت أضر السمان ، وفي كل منهما مقال . ورجح ابن عدى أن شيخ البخاري هنا هو ابن بنت أضر ، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا في المتابعات ، فسيأتي من طريق أخرى بعد باب ويأتي الكلام عليه . ثم وافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد أخرجه الإسماعيلي

### ١٠ - باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود

وقيل امرئان بن حصين : الرجل يسمع السجدة ولم يجلس لها . قال : أرأيت لو قعد لها . كأنه لا يوجب عليه وقال سلمان : ما لهذا غدونا . وقال عثمان رضي الله عنه : إنما السجدة على من استمعها وقال الزهري : لا يسجد إلا أن يكون طاهراً ، فإذا سجدت وأنت في حصر فاستقبل القبلة ، فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك . وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود الناص

١٠٧٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن المدبر التيمي - قال أبو بكر : وكان ربيعة من خيار الناس - عما حضر ربيعة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل ، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، إن أنتم بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . ولم يسجد عمر رضي الله عنه . وادافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « إن الله لم يفرض السجود إلا أن تداء »

قوله ( باب من رأى أن الله لم يوجب السجود ) أى وحمل الأمر في قوله اجدوا على الذنب أو على أن المراد

به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على الندب ، على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حمل المشترك على معنييه . ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار اليه الطحاوي من أن الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر ، وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا ، وهي ثانية الحج وخاتمة النجم واقرأ ، فلو كان سجود التلاوة واجبا لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر . قوله ( وقيل لعمران بن حصين ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه من طريق مطرف قال : سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدرى أسمع السجدة أو لا ؟ فقال : وسمها أو لا فاذا ؟ وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف : أن عمران مر بقاص فقرأ القاص السجدة فضى عمران ولم يسجد معه ، إسنادهما صحيح . قوله ( وقال سلمان ) هو الفارسي . قوله ( ما لهذا غدونا ) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : مر سلمان على قوم فمروا ، فقرأوا السجدة فسجدوا ، فقيل له ، فقال : ليس لهذا غدونا ، وإسناده صحيح . قوله ( وقال عثمان : إنما السجدة على من استمعها ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب : أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة لبسجد معه عثمان ، فقال عثمان : إنما السجود على من استمع ، ثم مضى ولم يسجد ، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ : إنما السجدة على من سمعها ، مختصرا ، وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : قال عثمان : إنما السجدة على من جلس لها واستمع ، والطريقان صحيحان . قوله ( وقال الزهري الخ ) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتمامه ، وقوله فيه : لا يسجد إلا أن يكون طاهرا ، قيل ليس بدال على عدم الوجوب ، لأن المدعى يقول : علق فعل السجود من القارىء والسامع على شرط وهو وجود الطهارة ، لحيث وجد الشرط لزم ؛ لكن موضع الترجمة من هذا الاثر قوله : فإن كنت راكبا فلا عليك حيث كان وجهك ، لأن هذا دليل النقل ، والواجب لا يؤدي على الدابة في الامن . قوله ( وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص ) بالصاد المهملة الثقيلة : الذي يقص على الناس الاخبار والمواعظ ، ولم أقف على هذا الاثر موصولا . ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة ، لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارىء ومستمع ، قال صاحب الهداية من الخنفية : السجدة في هذه المواضع - أى مواضع سجود التلاوة - سوى ثانية الحج واجبة على التالى والسامع ، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه . وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دلت عليه هذه الآثار ، وقال الشافعي في البويطى : لا أؤكد على السامع كما أؤكد على المستمع . وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب <sup>(١)</sup> قوله ( أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ) هو أخو محمد ، وعثمان بن عبد الرحمن التميمي وثقه أبو حاتم ، وليس له في البخارى غير هذا الحديث ، ولأبيه صحبة ورواية ، وهو ابن عثمان ابن عبيد الله ابن أخى طلحة بن عبيد الله أحد العشرة . وربيعة بن عبد الله بن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر ابن عبد الله بن الهدير الراوى عنه ، والهدير بلفظ التصغير ، ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وليس له أيضا في البخارى غير هذا الحديث الواحد . قوله ( عما حضر ربيعة من عمر ) متعلق بقوله : أخبرني ،

(١) أقوى منه وأوضح في الدلالة على عدم وجوب سجود التلاوة حديث ابن عباس المتقدم في قراءة زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالسجود ، ولو كان واجبا لأمره به . والله أعلم

أى أخبرني راويا عن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر . ووقع عند الاسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج . أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر ، فذكره . وقوله : عبد الرحمن بن عثمان ، مقلوب والصواب ما تقدم ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . قوله ( قرأ ) أى أنه قرأ يوم الجمعة . قوله ( أنا نمر بالسجود ) في رواية الكشميهني « إنما » . قوله ( ومن لم يسجد فلا أثم عليه ) ظاهر في عدم الوجوب . قوله ( ولم يسجد عمر ) فيه تأكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة . قوله ( وزاد نافع ) هو مقول ابن جريج ، والخبر متصل بالاسناد الاول ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج . أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ، فذكره وقال في آخره « قال ابن جريج : وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال : لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء » ، وكذلك رواه الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج فذكر الاسناد الاول ، قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره ، وفي هذا رد على الحميدي في زعمه أن هذا معلق ، وكذا علم عليه المزي علامة التعليق ، وهو وهم ، وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر . ( تنبيه ) : قوله في رواية عبد الرزاق « أنه قال ، الضمير يعود على عمر ، أشار إلى ذلك الترمذي في جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر في هذه القصة بصيغة الجزم ، واستدل بقوله « لم يفرض ، على عدم وجوب سجود التلاوة . وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب . وتعقب بأنه اصطلاح لهم حادث ، وما كان الصحابة يفرقون بينهما ، وبغني عن هذا قول عمر « ومن لم يسجد فلا أثم عليه » ، كما سيأتي تقريره . واستدل بقوله « إلا أن نشاء » على أن المرء مخير في السجود فيكون ليس بواجب . وأجاب من أوجبه بأن المعنى إلا أن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده ، ويرده تصريح عمر بقوله « ومن لم يسجد فلا أثم عليه » ، فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل مختارا يدل على عدم وجوبه ، واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه ، وأجيب بأنه استثناء منقطع ، والمعنى لكن ذلك موكل إلى مشيئة المرء بدليل اطلاقه « ومن لم يسجد فلا أثم عليه » ، وفي الحديث من القوائد أن الخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة ، وأنه إذا مر بآية سجدة ينزل إلى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر ، وأن ذلك لا يقطع الخطبة . ووجه ذلك فعل عمر مع حضور الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم ، وعن مالك يمر في خطبته ولا يسجد ، وهذا الاثر وارد عليه

## ١١ - باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها

١٠٧٨ - حدثنا مسدد قال حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال حدثني بكر عن أبي رافع قال « صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ فسجد ، فقلت : ما هذه ؟ قال : سجدت بها خاف أبي القاسم عليه السلام ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه »

قوله ( باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها ) أشار بهذه الترجمة إلى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة ، وهو منقول عن مالك ، وعنه كراهته في السرية دون الجهرية ودو قول بعض الحنفية أيضا وغيرهم ،

وحدث أبو هريرة المحتج به في الباب تقدم الكلام عليه في « باب الجهر في العشاء »، وبيننا فيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي ﷺ فيها كان داخل الصلاة، وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره، وفيه حجة على من كره ذلك. وقد تقدم النقل عن زعم أنه لا سجود في ( إذا السماء انشقت ) ولا غيرها من المفصل، وأن العمل استمر عليه بدليل انكار أبي رافع، وكذا أنكره أبو سلمة، وبيننا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين. قوله ( حدثني بكر ) هو ابن عبد الله المزني

## ١٢ - باب من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام

١٠٧٩ - **حديث** صدقة قال أخيراً ناجي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يقرأ السورة التي فيها السجدة، فيسجد وتسجد، حتى ما يجد أحدنا مكاناً لموضع جهته »

**قوله** ( باب من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الزحام ) أي ماذا يفعل . قال ابن بطلان : لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة، واختلف السلف : فقال عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحق، وقال عطاء والزهرى : يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة، وظاهر صنيع البخاري أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه. **قوله** ( كان النبي ﷺ يقرأ السورة التي فيها السجدة ) زاد على بن مسهر في روايته عن عبيد الله « ونحن عنده »، وقد مضى قبل بباب. **قوله** ( فيسجد فتسجد ) زاد الكشميهني « معه ». **قوله** ( لموضع جهته ) يعني من الزحام، زاد مسلم في روايته له « في غير وقت صلاة »، ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ، ولذلك وقع الاختلاف كما مضى، ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي ﷺ النجم، وزاد فيه « حتى سجد الرجل على ظهر الرجل »، وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف. والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا سجد، وسياق حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مراراً، فيحتمل أن تكون رواية الطبراني بينت مبدأ ذلك، ويؤيده ما رواه الطبراني أيضاً من رواية المسور بن مخزوم عن أبيه قال « أظهر أهل مكة الاسلام - يعني في أول الامر - حتى إن كان النبي ﷺ ليقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام، حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعوا عن الاسلام، واستدل به البخاري على السجود لسجود القاري كما مضى وعلى الازدحام على ذلك

( خاتمة ) : اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً، اثنان منها معلقان، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث، والخالص ستة وافقه مسلم على تحريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي النجم، وحديث عمر في التخيير في السجود. وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار. والله أعلم بالصواب

## ١٨ - كتاب تقصير الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله (أبواب التقصير) ثبتت هذه الترجمة للمستمل. وفي رواية أبي الوقت: أبواب تقصير الصلاة، وثبتت البسمة في رواية كريمة والاصلي

١ - باب ما جاء في التقصير، وكُم يُقيم حتى يَقْصُرَ

١٠٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** أبو عوانة عن عاصم وحُصَيْن عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «أقام النبي ﷺ تسعة عشر يَقْصُرُ، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قَصْرْنَا، وإن زِدْنَا أَنْتَمْنَا»

[الحديث ١٠٨٠ - طرقة في: ٤٢٩٨، ٤٢٩٩]

١٠٨١ - **حدثنا** أبو مَعْقَرٍ قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** يحيى بن أبي إسحاق قال سمعت أنسًا يقول «خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حتى رَجَعْنَا إلى المدينة. قلت: أقم بمكة شيئاً؟ قال: أقنأ بها عشرة»

[الحديث ١٠٨١ - طرقة في: ٤٢٩٧]

قوله (باب ما جاء في التقصير) تقول: قصرت الصلاة بفتحين مخففاً قصراً، وقصرتها بالتشديد تقصيراً، وأقصرتها لأقصاراً، والاول أشهر في الاستعمال. والمراد به تخفيف الرباعية الى ركعتين. ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب، وقال النووي: ذهب الجمهور الى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح. وذهب بعض السلف الى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو جهاد، وبعضهم كونه سفر طاعة، وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أو معصية. قوله (وكُم يُقيم حتى يَقْصُرُ) في هذه الترجمة إشكال لأن الإقامة ليست سبباً للقصر، ولا القصر غاية الإقامة، قاله الكرمانى وأجاب بأن عدد الأيام المذكورة سبب لمعرفة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها، وأجاب غيره بأن المعنى وكُم أقامت المعية بالقصر؟ وحاصله كُم يُقيم مقصر؟ وقيل المراد كُم يَقْصُرُ حتى يُقيم؟ أى حتى يسمى مقيماً فانقاب اللفظ، أو حتى هنا بمعنى حين أى كُم يُقيم حين يَقْصُرُ؟ وقيل فاعل يُقيم هو المسافر، والمراد أقامته في بلد ما غايتها التي إذا حصلت بقصر. قوله (عن عاصم) هو ابن سليمان، وحُصَيْن بالضم هو ابن عبد الرحمن. قوله (تسعة عشر) أى يوماً بليته، زاد في المغازي من وجه آخر عن عاصم وحده: بمكة، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عكرمة، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ: سبعة عشر، بتقديم السين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة: تسع عشرة، كذا ذكرها مطلقاً، وقد وصلها البيهقي. ولأبي داود أيضاً من حديث عمران بن حصين: غزوت مع رسول الله ﷺ عام الفتح

فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين ، وله من طريق ابن اسحق عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس  
« أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشر يقصر الصلاة ، وجمع البيهقى بين هذا الاختلاف بأن قال تسع  
عشرة عد يومى الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفها ، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما . وأما رواية  
« خمسة عشر ، فضعفها الثورى فى الخلاصة ، وليس بمجيد لأن رواها ثقات ، ولم ينفرد بها ابن اسحق فقد أخرجها  
النسائى من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك ، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن  
الأصل رواية سبعة عشر لحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، واقتضى ذلك أن رواية تسعة  
عشر أرجح الروايات ، وهذا أخذ إسحق بن راهويه ، وبرجحها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة ،  
وأخذ الثورى وأهل الكوفة برواية خمسة عشر لكونها أقل ما ورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا . وأخذ  
الشافعى بحديث عمران بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يرمع الإقامة ، فانه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب  
عليه الإتمام ، فان أزمع الإقامة فى أول الحال على أربعة أيام أتم ، على خلاف بين أصحابه فى دخول يومى الدخول  
والخروج فيها أولا ، وحجته حديث أنس الذى يلىه . قوله ( فتمن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإن زدنا  
أتمنا ) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزم الإتمام وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيخان عن  
أبي عوانة فى هذا الحديث بالمراد ونظفه ، اذا سافرنا فأقنا فى موضع تسعة عشر ، ويؤيده صدر الحديث وهو  
قوله « أقام » ، وللمزمذى من وجه آخر عن عاصم « فإذا أقنا أكثر من ذلك صلينا أربعة » . قوله فى حديث أنس  
« خرجنا من المدينة ، فى رواية شعبة عن يحيى بن أبي اسحق عند مسلم « الى الحج » . قوله ( فكان يصل ركعتين  
ركعتين ) فى رواية البيهقى من طريق على بن عاصم عن يحيى بن أبي اسحق عن أنس « إلا فى المغرب » . قوله ( أقنا  
بها عشرا ) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديث ابن عباس كان فى فتح مكة وحديث أنس فى  
حجة الوداع ، وسيأتى بعد باب من حديث ابن عباس « قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة ، الحديث ، ولا شك  
أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ، وتكون  
مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء . لأنه خرج منها فى اليوم الثامن ففصل الظهر بمضى ، ومن ثم قال الشافعى : إن المسافر  
إذا أقام ببلدة قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : إحدى وعشرين صلاة . وأما قول ابن رشد : أراد البخارى أن يبين  
أن حديث أنس داخل فى حديث ابن عباس لأن إقامة عشر داخل فى إقامة تسع عشرة - فأشاور بذلك إلى أن الأخذ  
بالإثنين متعين - ففيه نظر لأن ذلك إنما يحى على اتحاد القصتين ، والحق أنهما مختلفان ، فالمدة التى فى حديث ابن  
عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة بل كان مترددا متى يتها له فراغ حاجته يرحل ، والمدة التى فى  
حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه ﷺ فى أيام الحج كان جازما بالإقامة تلك المدة ، ووجه الدلالة من  
حديث ابن عباس لما كان الأصل فى المقيم الإتمام فلما لم يحى عنه ﷺ أنه أقام فى حال السفر أكثر من تلك المدة  
جعلها غاية للقصر ، وقد اختلف العلماء فى ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتى ، وفيه أن الإقامة فى أثناء السفر تسمى  
إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن من وعرفه ليسا من مكة ، أما عرفة فلأنها خارج الحرم  
فليست من مكة قطعا ، وأما منى ففيها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع  
الحرم ، قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام إقامته ﷺ فى حجته منذ دخل مكة إلى أن

خرج منها لا وجه له إلا هذا . وقال المحب الطبري : أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنها المقصود بالإقامة لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد والله أعلم . وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامة أربعة أيام مقبلا ، وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي ، وهي رواية عن مالك

## ٢ - باب الصلاة بمكة

١٠٨٢ - **حَدَّثَنَا سُودَّةٌ** قَالَتْ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا » [الحديث ١٠٨٢ - طرقة في : ١٦٥٥]

١٠٨٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ « صَلَّيْتُ بِنَا النَّبِيِّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ » [الحديث ١٠٨٣ - طرقة في : ١٦٥٦]

١٠٨٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ يَزِيدَ يَقُولُ « صَلَّيْتُ بِنَا عُثْمَانَ بْنِ عُفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ »

[الحديث ١٠٨٤ - طرقة في : ١٦٥٧]

**قوله ( باب الصلاة بمكة )** أي في أيام الرمي ، ولم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة الخلاف فيها ، وخص من بالذكر لأنها المحل الذي وقع فيها ذلك قديما . واختلف السلف في المقيم بمكة هل يقصر أو يتم ، بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ؟ واختار الثاني مالك ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مكة يثمنون ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجوز لأهل مكة القصر بمكة لقال لهم النبي ﷺ أتَمُّوا ، وليس بين مكة ومكة مسافة القصر ، فدل على أنهم قصرُوا للنسك . وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه ﷺ كان يصلي بمكة رَكْعَتَيْنِ ويقول : يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمُ سَفَرٍ ، وكأنه ترك إعلامهم بذلك بمكة استغناء بما تقدم بمكة . قلت : وهذا ضعيف ، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت في الفتح ، وقصة منى في حجة الوداع ، وكان لا بد من بيان ذلك لبعده العهد . ولا يخفى أن أصل البحث منى على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا يقصر فيها ، وهو من محال الخلاف كما سيأتي بعد باب . **قوله ( بمكة )** ( بمكة ) زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه بمكة وغيره . **قوله ( ثم أتَمَّها )** في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم « ثم إن عثمان

صلى أربعاً فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى ركعتين ، وسيأتي ذكر السبب . في إتمام عثمان بننى في « باب يقصر إذا خرج من موضعه » . **قوله** ( أنبأنا أبو إسحق ) كذا هو بلفظ الإنباء ، وهو في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحديث وهذا منه . **قوله** ( سمعت حارثة بن وهب ) زاد البرقاني في مستخرجه « رجلاً من خزاعة ، أخرجه من طريق أبي الوليد شيخ البخارى فيه » . **قوله** ( آمن ) أفضل تفضيل من الأمن . **قوله** ( ما كان ) في رواية الكشميهنى والحوذى ، كانت ، أى حالة كونها آمن أوقاته . وفي رواية مسلم والناس أكثر ما كانوا ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه النسائى بلفظ « خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله ، يصلى ركعتين ، قال الطيبى : ما مصدرية ، ومعناه الجمع ، لأن ما أضيف إليه أفضل يكون جمعا ، والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر أكرأنا في سائر الأوقات أمنا . وسيأتي في « باب الصلاة بنى » من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ « عن أبي إسحق » ، وقال في روايته « ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه » ، وكلية قط متعلقة بمحذوف تقديره « ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت ولا أكثر أمنا » . وهذا يستدرك به على ابن مالك حيث قال : استعمال قط غير مسبوقه بالنفى مما يخفى على كثير من النحويين ، وقد جاء في هذا الحديث بدون النفى . وقال الكرماني : قوله « وآمنه » بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلاً ماضياً فاعله الله وضمير المفعول النبي ﷺ ، والتقدير وآمن الله نبيه حينئذ . ولا يخفى بعد هذا الإعراب . وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقبل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل ، وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحبة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال إنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقاً لا قصرها في الخوف خاصة . وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثاني . وروى السراج من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة وهو الخذاء لا يعرف اسمه قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، فقلت إن الله عز وجل قال ﴿ إن خفتم ﴾ ونحن آمنون ، فقال : سنة النبي ﷺ . وهذا يرجع القول الثاني أيضاً . **قوله** ( حدثنا إبراهيم ) هو النخعي لا التيمي . **قوله** ( صلى بنا عثمان بننى أربع ركعات ) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال إقامته بنى للرعى كما سيأتي ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد بابين . **قوله** ( فقبل ذلك ) في رواية أبي ذر والاصبلى « فقبل في ذلك » . **قوله** ( فاسترجع ) أى فقال : أنا لله وأنا لله راجعون . **قوله** ( ومع عمر ركعتين ) زاد الثوري عن الأعمش ثم تفرقت بكم الطرق ، أخرجه المصنف في الحج من طريقه . **قوله** ( فليت حظى من أربع ركعات ركعتان ) لم يقل الأصل ركعات ، ومن البدلية مثل قوله تعالى ﴿ أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ وهذا يدل على أنه كان يرى الإتمام جائزاً وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فإنها كانت تكون فاسدة كلها ، وإنما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى . ويؤيده ما روى أبو داود « أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقبل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً » ، فقال : الخلاف شر ، وفي رواية البيهقي « إنى لا أكره الخلاف » ، ولأحمد من حديث



أبي ذر مثل الأول ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية ووافقهم القاضي إسماعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن أحد ، قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، واحتج الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعا باتفاقهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير مختصا بالتطوع دل على أن المصل لا يتخير في الاثنتين والأربع . ونعقبه ابن بطال بأننا وجدنا واجبا يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمعنى ١٥٠ . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضا ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تعمد ترك القصر حيث صلى أربعا وقال إن الخلاف شر ، ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمدا فصلاته عند الجمهور صحيحة ، وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهد ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بعد بابين إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ؟

١٠٨٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** أيوب عن أبي العالية البراء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « **قَدِمَ النبي ﷺ وأصحابه ليُصْبِحَ رابعة يُأْتُونَ بالحجّ ، فأمرهم أن يحملوها عمرة ، إلا من معه الهدى** » . **تابعه** عطاء عن جابر

[ الحديث ١٠٨٥ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ٢٥٠٥ ، ٢٨٣٢ ]

**قوله** ( باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ) أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله . والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن المحقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام ملفقة لانه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصلى بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن (١) ، وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كما في حديث أنس ، وإن كان لم يصح في حديث ابن عباس بغايتها فلانها تعرف من الواقع ، فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الإبطح عشرة أيام سواء . **قوله** ( عن أبي العالية البراء ) هو بتشديد الراء كان يرى النبل ، واسمه زياد وقيل غير ذلك ، وهو غير أبي العالية الرياحي ، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

### ٤ - باب في كم يقصر الصلاة ؟ وسمى النبي ﷺ يوماً وليلة سَفَرًا

وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويُفطران في أربعة بُرْدٍ ، وهي ستة عشر فَرَسًا

١٠٨٦ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال قلت لأبي أصامة : **حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن**

(١) فيما قاله الشارح هنا نظر ، وسبق أنه صلى الظهر يوم الثامن بمنى ، كما صح ذلك من حديث جابر وغيره ، وعليه يكون المحفوظ أنه صلى بمكة قبل توجهه إلى منى عشرين صلاة فقط أولها ظهر اليوم الرابع وآخرها فجر اليوم الثامن . وأما فجر اليوم الرابع فقد اختلف فيه هل صلاة بمكة أو في الطريق . والله أعلم

عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « لا تُسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم »  
[المحدث ١٠٨٦ - طرقة في ١٠٨٧]

١٠٨٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم »

تابعه أحمد عن ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

١٠٨٨ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة » . تابعه يحيى بن أبي كثير ومهمل ومالك عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه

قوله ( باب في كم يقصر الصلاة ) يريد بيان المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولا يسوغ له في أقل منها ، وهي من المواضع التي انتشر فيها الخلاف جدا ، خشى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً ، فأقل ما قيل في ذلك يوم وليلة ، وأكثره ما دام غائبا عن بلده . وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ، وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة . قوله ( وسمى النبي ﷺ يوماً وليلة سفراً ) في رواية أبي ذر السفر يوماً وليلة ، وفي كل منهما تجوز ، والمعنى سمي مدة اليوم واليلة سفراً ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنده في الباب ، وقد تعقب بأن في بعض طرقه ثلاثة أيام ، كما أورده هو من حديث ابن عمر ، وفي بعضها يوم وليلة ، وفي بعضها يوم ، وفي بعضها ليلة ، وفي بعضها يوم ، فإن حل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكامل أي يوم بليته أو ليلة بيومها قل الاختلاف واندرج في الثلاث فيكون أقل المسافة يوماً وليلة ، لكن يعكس عليه رواية بريد ، ويحجب عنه بما سيأتى قريباً . قوله ( وكان ابن عمر وابن عباس الخ ) ، وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح ، وأن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فافوق ذلك ، وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه ، وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ، أن ابن عمر وكب إلى ذات النصب فقصر الصلاة ، قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد ، ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال : بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً . وفي الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه كان يقصر في مسيرة اليوم التام ، ومن طريق عطاء ، أن ابن عباس سئل : أنقص الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان أو إلى جدة أو الطائف ، وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وابن أبي شبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان ، وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال « لا تقصروا الصلاة إلا في اليوم ، ولا تقصر فيما دون اليوم » ، وابن أبي شبة من وجه آخر صحيح عنه قال « تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة ، ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة ، وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار

الثلاث قاما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف ، أر أن الحديث المرفوع ما سبق لأجل بيان مسافة القصر ، بل لنهى المرأة عن الخروج وحدها ، ولذلك اختلفت الالفاظ في ذلك . ويؤيد ذلك أن الحكم في نهى المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان ، فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلا في يوم تام لتعلق بها النهى ، بخلاف المسافر فانه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلا في يومين لم يقصر فافترقا . والله أعلم . وأقل ما ورد في ذلك لفظ « يريد » ، ان كانت محفوظة وسند كرها في آخر هذا الباب ، وعلى هذا ففي تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكال ، ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى ، فلو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام . وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافا غير ما ذكر ، فررى عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير . وبين المدينة رخيبر ستة وتسعون ميلا . رروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال « يقصر من المدينة الى السويداء » ، وبينهما اثنان وسبعون ميلا . رروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « سافر الى ريم فقصر الصلاة » ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة . وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن مسعر عن محارب « سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر » ، وقال الثوري : سمعت جبلة ابن سمح سمعت ابن عمر يقول « لو خرجت ميلا قصرت الصلاة » اسناد كل منهما صحيح . وهذه أقوال متفاربة جدا . فانه أعلم . قوله ( وهى ) أى الأربعة برد ( ستة عشر فرسخا ) ذكر الفراء أن الفرسخ فارسى معرب ، وهو ثلاثة أميال ، والميل من الأرض منتهى مد البصر لان البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه ، وبذلك جزم الجوهرى . وقيل جده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذاهب أو آت ، قال النووي : الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون إصبعا معترضة معتدلة والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة . وهذا الذى قاله هو الأشهر ، ومنهم من عبر عن ذلك باثنى عشر ألف قدم بقدم الانسان ، وقيل هو أربعة آلاف ذراع ، وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع فقله صاحب البيان ، وقيل وخسمائة صحبه ابن عبد البر ، وقيل هو ألفا ذراع ، ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ، ثم إن الذراع الذى ذكر النووي تحديده قد حروه غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا ، وهذه فائدة نفيسة قل من نبه عليها . وحكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا الى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال ، وكانهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال - أو فراسخ - قصر الصلاة » وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه ، وقد حمله من خالفه على أن المراد به المسافة التى يبتدأ منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، مع أن البهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال « سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة - يعنى من البصرة - فأصلى ركعتين ركعتين حتى أرجع » ، فقال أنس ، فذكر الحديث ، فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذى يبتدأ القصر منه . ثم ان الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذى يخرج منها ، وردده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به في التحديد بثلاثة فراسخ ، فان الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثر

احتياطاً ، وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حملة قال : قلت لسعيد بن المسيب : أقصر الصلاة وأقصر في بريد من المدينة ؟ قال : نعم ، والله أعلم . ( تنبيه ) : اختلف في معنى الفرسخ ، فقيل السكون ذكره ابن سيده ، وقيل السعة ، وقيل المكان الذي لا فرجة فيه ، وقيل الشيء الطويل . قوله ( حدثنا إسحق ) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري : حدثنا إسحق ، فهو إما ابن راهويه ، وإما ابن نصر السعدي ، وإما ابن منصور الكوسج ، لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبي أسامة . قلت : لكن إسحق هنا هو ابن راهويه ، لأنه ساق هذا الحديث في مسنده بهذه الألفاظ سندا ومتنا ، ومن عادته الإتيان بهذه العبارة دون الآخرين . قوله ( حدثكم عبيد الله ) هو ابن عمر العمري ، واستدل به على أنه لا يشترط في صحة التحمل قول الشيخ : نعم ، في جواب من قال له حدثكم فلان بكذا ، وفيه نظر لأن في مسند إسحق في آخره فأقر به أبو أسامة وقال : نعم . قوله ( لا تسافر المرأة ثلاثة أيام ) في رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع ، مسيرة ثلاث ليال ، والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها . قوله ( إلا مع ذي محرم ) في رواية أبي ذر والأصيلي ، إلا معها ذو محرم ، والمحرم بفتح الميم الحرام والمراد به من لا يحل له نكاحها . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود ، إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها ، أخرجاه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه . قوله ( تابعه أحمد ) هو ابن محمد المروزي أحد شيوخ البخاري ، وهم من زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك ، ونقل الدارقطني في العلل ، عن يحيى القطان قال : ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبد الله موفوفاً . قلت : وعبد الله ضعيف ، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمد البخاري لذلك . قوله ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ) مفهومه أن النهي المذكور يختص بالمؤمنات ، فتخرج الكافرات كتابية كانت أو حربية ، وقد قال به بعض أهل العلم . وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للتصنيف به خطاب الشارع فينتفع به وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه . والله أعلم . قوله ( مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة ) أي محرم ، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ، وهو اجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك ، ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغلطاي : الهاء في قوله : مسيرة يوم وليلة ، للرة الواحدة ، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة ، ولا سلف له في هذا الإعراب ، ومسيرة إنما هي مصدر سار كقوله سيرا مثل عاش معيشة وعيشاً . قوله ( تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري ) يعني سعيداً ( عن أبي هريرة ) يعني لم يقولوا : عن أبيه ، فعلى هذا فهي متابعة في المتن لا في الإسناد ، على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه ، وكان الرواية التي جزم بها المصنف أرجح عنده عنهم ، ورجح الدارقطني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه : عن أبيه ، كما رواه معظم رواة الموطأ ، لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً ، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله : عن أبيه ، الليث بن سعد عند أبي داود ، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد ، فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النحوي عنه ولم أجد عنه فيه اختلافاً إلا أن لفظة : أن تسافر يوماً إلا مع ذي محرم ، ويحمل قوله يوماً على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب ، وأما رواية سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في

إسنادها ومتنها ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي وحماد بن سلمة ، وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري ، إلا أن جريرا قال في روايته « بريدا ، بدل يوما ، وقال بشر بن المفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أبدل سعيداً بأبي صالح ، وعالف في اللفظ أيضاً فقال « تسافر ثلاثاً ، أخرجه مسلم ، ويحتمل أن يكون الحديثان معا عند سهيل ، ومن ثم صح ابن حبان الطريقين عنه ، لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كما تقدمت الإشارة إليه . وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري ، وأخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما ، وهو المشهور عنه . ورواها بشر بن عمر الزهراني عنه فقال « عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه ، وقال ابن خزيمة : إنه تفرد به عن مالك ، وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في « الغرائب » من رواية إسحق بن محمد الفروي عن مالك كذلك ، وأخرجه الاستيعالي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله « عن أبيه » والله أعلم

### ٥ - باب يَفْصِرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وَحَرَجَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ : هَذِهِ الْكُوفَةُ ، قَالَ : لَا ، حَتَّى نَدْخُلَهَا

١٠٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَايَتُ الظُّهْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَذَى الْخَلِيفَةُ رَكَعَتَيْنِ »

[ الحديث ١٠٨٩ - أطرافه في : ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٩٥١ ، ٢٩٨٦ ]

١٠٩٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكَعَتَيْنِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْخَصْرِ » قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ : مَا بِأُلْ عَائِشَةَ نُبْتُ ؟ قَالَ : تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُمَرُ

**قوله** ( باب يقصر إذا خرج من موضعه ) يعني إذا قصد سفرا تقصر في مثله الصلاة ، وهي من المسائل المختلف فيها أيضا . قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها ، واختلفوا فيما قبل الخروج عن البيوت : فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصل ركعتين ولو كان في منزله . ومنهم من قال : إذا ركب قصر إن شاء ، ورجع ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت ، واختلفوا فيما قبل ذلك ، فملية الإتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر ، قال : ولا أعلم النبي ﷺ قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة . **قوله** ( وخرج على فقصر وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخل ) وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاء بن أبياس وهو بكسر الواو بعدها كاف ثم مدة عن علي بن ربيعة قال « خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ، ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ، وأخرجه البيهقي

من طريق يزيد بن هارون عن وفاة بن أبياس بلفظ «خرجنا مع علي متوجبين ههنا» وأشار بيده إلى الشام - فصل  
 ركعتين ركعتين ، حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا : يا أمير المؤمنين هذه الكوفة ، أتم  
 الصلاة . قال : لا ، حتى ندخلها ، وفهم ابن بطلان من قوله في التعليق «لا ، حتى ندخلها» ، أنه امتنع من الصلاة حتى  
 يدخل الكوفة ، قال لأنه لو صلى فقصر ساخ له ذلك ، لكنه اختار أن يتم لاتساع الوقت . وقد تبين من سياق  
 أثر على أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطلان ، وأن المراد بقولهم «هذه الكوفة» أي قائم الصلاة ، فقال  
 «لا ، حتى ندخلها» أي لا تزال تقصر حتى ندخلها ، فإنا ما لم ندخلها في حكم المسافرين . قوله في حديث أنس (صليت  
 الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعة وبني الخليفة ركعتين) في رواية الكشميهني والعصر بذى الحليفة ركعتين ، وهي  
 ثابتة في رواية مسلم ، وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج ، واستدل به على استباحة قصر  
 الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وذى الحليفة ستة أميال ، وتعقب بأن ذا الحليفة لم تكن تنتهي السفر وإنما  
 خرج إليها حيث كان قاصدا إلى مكة فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستمر بقصر  
 إلى أن رجع ، ومناسبة أثر على حديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديث علي دال على أن القصر يشرع بفراق  
 الحضر ، وكونه ﷺ لم يقصر حتى رأى ذا الحليفة إنما هو لكونه أول منزل نزله ولم يحضر قبله وقت صلاة ،  
 ويؤيده حديث عائشة ففيه تعليق الحكم بالسفر والحضر ، بحيث وجد السفر شرع القصر ، وحيث وجد الحضر  
 شرع الإتمام . واستدل به على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافا لمن قال من السلف يقصر ولو في  
 بيته ، وفيه حجة على مجاهد في قوله : لا يقصر حتى يدخل الليل . قوله في حديث عائشة ( الصلاة أول ما فرضت ) في  
 رواية الكشميهني والصلوات ، بصيغة الجمع ، وأول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان ، ويجوز النصب  
 على أنه ظرف أي في أول . قوله ( ركعتين ) في رواية كريمة وركعتين ركعتين . . قوله ( فأمرت صلاة السفر )  
 تقدم الكلام عليه في أول الصلاة ، واستدل بقوله «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة ،  
 ورد بأنه معارض بقوله تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ولأنه دال على أن الأصل الإتمام ،  
 ومنهم من حل قول عائشة «فرضت» أي قدرت . وقال الطبري : معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه ،  
 ومن أدل دليل على تعين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر ، ولذلك أورده الزهري عن عروة .  
 قوله ( تأولت ما تأول عثمان ) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان إنما أتم لكونه تأهل بمكة ، أو لأنه أمير المؤمنين  
 وكل موضع له دار ، أو لأنه عزم على الإقامة بمكة ، أو لأنه استجده أرضا بمنى ، أو لأنه كان يسبق الناس إلى  
 مكة ، لأن جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره لا دليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ، ويرد الأول أن النبي ﷺ  
 كان يسافر بزوجه وقصر ، والثاني أن النبي ﷺ كان أولى بذلك ، والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام  
 كما سيأتي تقريره في الكلام على حديث العلاء بن الحضرمي في كتاب المغازي ، والرابع والخامس لم ينفلا فلا يكفي  
 التخصيص في ذلك ، والأول وإن كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمنى أربع ركعات  
 أنكر الناس عليه فقال : إني تأملت بمكة لما قدمت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من تأهل ببلدة فانه يصلي  
 صلاة مقيم» فهذا الحديث لا يصح لأنه منقطع ، وفي رواه من لا يمتنع به ، ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت  
 ما تأول عثمان ، ولا جاز أن تتأهل عائشة أصلا . فدل على ومن ذلك الخبر . ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد

عروة بقوله « كما تأول عثمان ، التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل لا اتحاد تأويلهما ، ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر ، بخلاف تأويل عائشة . وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء « إن عائشة كانت تصل في السفر أربعا ، فإذا احتجوا عليها تقول : إن النبي ﷺ كان في حرب وكان يخاف ، فهل تخافون أتم ؟ » وقد قيل في تأويل عائشة إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة ، وهذان القولان باطلان لا سيما الثاني ، ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل يباين والمتقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر محتضا بمن كان شاخصا سائرا ، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم ، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال : لما قدم علينا معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ، ثم انصرف إلى دار الندوة ، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا : لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة . قال : وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعا أربعا ، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة ، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة . وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأسير من ذلك على أمته ، فأخذا لأنفسهما بالشدة اه . وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي ، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب ، وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل ، وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث العلاء ابن الحضرمي في المغازي ، وصح عن عثمان أنه كان لا يودع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته . وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصروه - وقال له المغيرة : اركب رواحلك إلى مكة - قال : لن أفارق دار هجرتي . ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعا لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع ، وروى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمنى ثم خطب فقال : ان القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه ، ولكنه حدث طعام - يعني بفتح الطاء والمعجمة - تخفت أن يستنوا . وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى : يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين . وهذه طرق يقوى بعضها بعضها ، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام ، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر ، وهذا ما أدى إليه اجتهاد عثمان . وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحا ، وهو فيما أخرجه البيهقي عن طريق هشام بن عروة عن أبيه « أنها كانت تصل في السفر أربعا ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ، فقالت : يا ابن أختي إنه لا يشق علي ، أسناده صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل . ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان يصل ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السير وفي المقام بمكة . قال الكرماني ما ملخصه : تمسك الحنفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصل الرباعية ركعتين ، وتعقب بأنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة ، وعندهم العبرة بما رأى الراوي إذا عارض ما روى . ثم

ظاهر الحديث مخالف لظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر ، وظاهر القرآن أنها كانت أربعة فقط . ثم إن قولها : الصلاة ، نعم الخمس ، وهو مخصوص بخروج المغرب مطلقا والصحيح بعدم الزيادة فيها في الحضر ، قال : والعام إذا خسر ضعفت دلالاته حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به .

## ٦ - باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر

١٠٩١ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء » قال سالم : وكان عبد الله يفعلهُ إذا أعجله السير

[ الحديث ١٠٩١ - أطرافه في : ١٠٩٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١٦٦٨ ، ١٦٧٣ ، ١٨٠٥ ، ٣٠٠٠ ]

١٠٩٢ - وزاد الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب قال سالم « كان ابن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة » قال سالم « وأخر ابن عمر المغرب ، وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد ، فقلت له : الصلاة . فقال : سِر . فقلت : الصلاة ، فقال : سر . حتى سار ميلين أو ثلاثة ، ثم نزل فصلى ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يصلي إذا أعجله السير » . وقال عبد الله « رأيت النبي ﷺ إذا أعجله السير يؤخر المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يسلم ، ثم قللاً يلبث حتى يُقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم ، ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل »

قوله ( باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر ) أي ولا يدخل التقصر فيها ، ونقل ابن المنذر وغيره فيه الإجماع ، وأراد المصنف أن الأحاديث المطلقة في قول الراوي « كان يصلي في السفر ركعتين » محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك ، وروى أحمد من طريق ثمامة بن حنبل قال « خرجت إلى ابن عمر فقلت : ما صلاة المسافر ؟ قال ركعتين ركعتين ، إلا صلاة المغرب ثلاثاً » . قوله ( إذا أعجله السير في السفر ) يخرج ما إذا أعجله السير في الحضر ، كأن يكون خارج البلد في بستان مثلاً . قوله ( وزاد الليث حدثني يونس ) وصله الاسماعيل بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن إبراهيم بن هاني عن الرمادي كلاهما عن أبي صالح عن الليث به . قوله ( وأخر ابن عمر المغرب وكان استصرخ على صفية بنت أبي عبيد ) هي أخت المختار الثقفي ، وقوله استصرخ بالضم أي استغيث بصوت مرتفع ، وهو من الصراخ بالخاء المعجمة ، والمصرخ المغيث قال الله تعالى ﴿ ما أنا بمصرخكم ﴾ . قوله ( فقلت له الصلاة ) بالنصب على الإغراء . قوله ( فقلت له الصلاة ) فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة ، وفي قوله « سر » جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب . ( تنبيه ) : ظاهر سياق المؤلف أن جميع ما بعد قوله « زاد الليث » ليس داخلًا في رواية شعيب ، وليس كذلك فإنه أخرج رواية شعيب بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك ، وإنما الزيادة في قصة صفية وصنيع ابن عمر خاصة ، وفي التصريح بقوله « قال عبد الله رأيت رسول الله ﷺ » فقط . قوله ( حتى سار ميلين أو ثلاثة ) أخرجه المصنف في « باب السرعة في السير » من كتاب الجهاد من



رواية أسلم مولى عمر قال : كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعمرة جمع بينهما ، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور ووقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين ، وأفاد النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعلقه بذلك ، ولسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر ، وفي رواية لأبي داود من هذا الوجه : فأسرع حتى غاب الشفق وتصويت النجوم نزل فصل الصلاتين جميعا ، وللنسائي من هذا الوجه : حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ، فهذا محمول على أنها قصة أخرى ، ويدل عليه أن في أوله : خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرضا له ، وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة ، فدل على التعدد . **قوله** ( وقال عبد الله ) أى ابن عمر ( رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير ) يؤخذ منه تقييد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير ، وسيأتي الكلام عليه بعد ستة أبواب . **قوله** ( يقيم المغرب ) كذا للحموى والأكثر بالقاف ، وهي موافقة للرواية الآتية ، وللمستمل والكشميني : يعتم ، بعين مهملة ساكنة بعدها مثناة فوقانية مكسورة أى يدخل في العمرة ، ولكريمة : يؤخر ، وفي الباب عن عمران بن حصين قال : ما سافر رسول الله ﷺ إلا صلى ركعتين ، إلا المغرب ، صححه الترمذى . وعن علي : صليت مع رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثا ، أخرجه البزار ، وفيه أيضا عن خزيمه بن ثابت وجابر وغيرهما وعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة

#### ٧ - باب صلاة التطوع على الدواب ، وحيثما توجهت به

١٠٩٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** عبد الأعلى قال **حدثنا** مفضل عن الزهري عن عبد الله بن

عامر عن أبيه قال « رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به »

[ الحديث ١٠٩٣ - طوافه في : ١٠٩٧ ، ١١٠٤ ]

١٠٩٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره

« أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة »

١٠٩٥ - **حدثنا** عبد الأعلى بن حزام قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** موسى بن عقبة عن نافع قال « كان

ابن عمر رضي الله عنهما يصلي على راحلته ويوتر عليها ، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعله »

**قوله** (باب صلاة التطوع على الدابة) في رواية كريمة وأبى الوقت : على الدواب ، بصيغة الجمع ، قال ابن رشيد : أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق الحكم بالقياس ، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب ١٥ . وقد تقدم في أبواب الوتر قول الزين بن المنير : أنه ترجم بالدابة تنبها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم إلى آخر كلامه ، وأشرنا هناك إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ « الدابة » . **قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى . **قوله** ( عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ) هو العنزي بفتح المهملة والنون بعدها زاي حليف آل الخطاب ، كان من المهاجرين الأولين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجنائز وآخر علقه في الصيام . وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الآتية بعد باب أن عامر ابن ربيعة أخبره . **قوله** ( يصلي على راحلته ) بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة ، وسيأتي بعد باب ، وكذا

لمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ « السبحة » . قوله ( حيث توجهت به ) هو أعم من قول جابر « في غير القبلة » قال ابن التين : قوله « حيث توجهت به » مفهوم أنه يجلس عليها على هيئته التي يركبها عليها ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة ، فتقديره يصل على راحلته التي له حيث توجهت به ، فعلى هذا يتعلق قوله « توجهت به » بقوله « يصل » ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « على راحلته » ، لكن يؤيد الأول الرواية الآتية بمعنى رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ « وهو على الراحلة يسبح قبل أى وجه توجهت » . قوله ( حدثنا شيبان ) هو النحوى ، ويحيى هو ابن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبينه بعد باب . قوله ( وهو راكب ) فى الرواية الآتية « على راحلته نحو المشرق » ، وزاد « وإذا أراد أن يصل المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » . وبين فى المغازى من طريق عثمان ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان فى غزوة أمار ، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة ، فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم . وزاد الترمذى من طريق أبى الزبير عن جابر بلفظ « لجئت وهو يصل على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع » . قوله ( كان ابن عمر يصل على راحلته ) يعنى فى السفر ، وصرح به فى حديث الباب الذى بعده . قوله ( ويوتر عليها ) لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير « أن ابن عمر كان يصل على الراحلة نظراً » ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، لأنه محمول على أنه فعل كلاً من الأمرين ، ويؤيد رواية الباب ما تقدم فى أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر ، وإنما أنكر عليه - مع كونه كان يفعله - لأنه أراد أن يبين له أن النزول ليس بحتم ، ويحتمل أن ينزل فصل ابن عمر على حالين : لحث أوتر على الراحلة كان مجداً فى السير ، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك

#### ٨ - باب الإيماء على الدابة

١٠٩٦ - **حدثنا** موسى قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم قال حدثنا عبد الله بن دينار قال « كان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما يصل فى السفر على راحلته أينما توجهت يوى » . وذكر عبد الله أن النبي ﷺ كان يفعلها .

قوله ( باب الإيماء على الدابة ) أى للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك ، وهذا قال الجمهور ، وروى أشهب عن مالك أن الذى يصل على الدابة لا يسجد بل يوى . قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز ) تقدم هذا الحديث فى أبواب الوتر فى « باب الوتر فى السفر » عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء ، فكان لموسى فيه شيخين ، فان الراوى عن ابن عمر فى ذلك مغاير لهذا ، وزاد فى رواية جويرية « يوى . إيماء إلا الفرائض » قال ابن دقيق العيد : الحديث يدل على الإيماء مطلقاً فى الركوع والسجود معاً ، والفقهاء قالوا : يكون الإيماء فى السجود أخفض من الركوع ليكون اليدل على وفق الأصل ، وليس فى لفظ الحديث ما يقبته ولا ينفيه . قلت : إلا أنه وقع فى حديث جابر عند الترمذى كما تقدم

#### ٩ - باب ينزل المكتوبة

١٠٩٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن

رَبِيعَةَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يُؤَمِّنُ بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَىِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»

١٠٩٨ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي بُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ». قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَىِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُؤَمِّنُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»

١٠٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْبَانَ قَالَ «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»

قَوْلُهُ (بَابُ يَزُولُ لِلْمَكْتُوبَةِ) أَى لَاجِلِهَا، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ عَلَى الدَّابَّةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، حَاشَا مَا ذَكَرَ فِي صَلَاةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَامَرَ بْنِ رَبِيعَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا. قَوْلُهُ (يُسَبِّحُ) أَى يُصَلِّي النَّافِلَةَ، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ كَثِيرًا، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا حَدِيثُ عَائِشَةَ «سَبَّحَةُ الضُّحَى»، وَالتَّسْبِيحُ حَقِيقَةٌ فِي قَوْلِ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْبَعْضِ عَلَى الْكُلِّ، أَوْ لِأَنَّ الْمَصْلِيَ مَنَزَلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ، وَالتَّسْبِيحُ التَّنْزِيهِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْمُلَازِمَةِ، وَأَمَّا اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِالنَّافِلَةِ فَهُوَ عَرَفَ شَرْعِيًّا وَهُوَ أَهْلٌ. قَوْلُهُ (وَقَالَ اللَّيْثُ) وَصَلَّهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِالْإِسْنَادَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ قَبْلَ بَابَيْنِ. قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ الدِّسْتَوَانِيُّ، وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ الْمُهَلَّبُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَخَصُّ قَوْلَهُ تَعَالَى (وَحِينَمَا كُنْتُمْ فُلُوكُمْ وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) وَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى (فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فُجَاهَهُ وَجْهَ اللَّهِ) فِي النَّافِلَةِ، وَقَدْ أَخَذَ بِمَضْمُونِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَتَهَاءُ الْأَمْصَارِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدًا وَابَا ثَوْرَ كَانَا يَسْتَحِبَّانِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِالتَّكْبِيرِ حَالِ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَالْحُجَّةُ لِذَلِكَ حَدِيثُ الْجَارُودِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ ثُمَّ صَلَّى وَجْهَتِ رُكْبَتِهِ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدُّوَابِّ فِي السَّفَرِ الَّذِي لَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي كُلِّ سَفَرٍ، غَيْرَ مَا لَكَ لُحْصَهُ بِالسَّفَرِ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَا أَهْلٌ أَحَدًا وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ. قُلْتُ: وَلَمْ يَتَّفَقْ عَلَى ذَلِكَ عَنْهُ، وَجِئْتُ أَنَّهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي أَسْفَارِهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ سَافِرٌ سَفَرًا قَصِيرًا فَصَنَعَ ذَلِكَ، وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ مُطْلَقُ الْإِخْبَارِ فِي ذَلِكَ، وَاحْتِجَ الطَّبْرِيُّ لِلْجُمْهُورِ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ التَّيَمُّمَ رِخْصَةً لِلرَّيْضِ وَالْمَسَافِرِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ عَلَى مِيلٍ أَوْ أَقْلٍ وَنِيَّتَهُ الْعُودَ إِلَى مَزَلِهِ لَا إِلَى سَفَرٍ آخَرَ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ، وَقَالَ: فَكَمَا جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ فِي هَذَا الْقَدْرِ جَازَ لَهُ التَّنْفُلُ عَلَى الدَّابَّةِ لِاشْتِرَاقِ كِلَاهُمَا فِي الرِّخْصَةِ. أَهْوَ وَكَأَنَّ السَّرْفِيَّاءَ ذَكَرَ تَيْسِيرَ تَحْصِيلِ النَّوَافِلِ عَلَى الْعِبَادِ وَتَكْثِيرِهَا تَعْظِيمًا لِأَجُورِهِمْ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ بِهِمْ. وَقَدْ طُرِدَ أَبُو يَوْسُفَ وَمَنْ وَافَقَهُ التَّوَسُّعُ فِي ذَلِكَ لِحُزْزِهِ فِي الْحَضَرِ أَيْضًا، وَقَالَ بِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَبُو سَعِيدٍ الْإِصْطَخَرِيُّ، وَاسْتَدَلَّ

بقوله « حيث كان وجهه ، على أن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها عامدا قاصدا لغير حاجة المسير إلا إن كان سائرا في غير جهة القبلة فانحرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا يضره على الصحيح ، واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه ﷺ لا يفاعه إياه على الراحة كما تقدم البحث فيه في « باب الوتر في السفر » من أبواب الوتر ، واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للساكن ، ومنعه مالك مع أنه أجازه لراكب السفينة

### ١٠ - باب صلاة التطوع على الحمار

١١٠٠ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَمِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا حَبَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ

« اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ، فَلَقَيْنَاهُ بَعَيْنِ التَّمْرِ ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - فَقُلْتُ : رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ، فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَعْلُهُ لَمْ أُفْعَلْهُ » رواه ابن طهمان عن حجاج عن أنس بن سيرين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله ( باب صلاة التطوع على الحمار ) قال ابن رشيد مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات ، بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار ، لأن ملاسته مع التحرز منه متعذر لا سيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق . قوله ( حدثنا حبان ) بفتح المهملة وبالموحدة هو ابن هلال . قوله ( استقبلنا أنس بن مالك ) بسكون اللام . قوله ( حين قدم من الشام ) كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج ، وقد ذكرت عرقا من ذلك في أوائل كتاب الصلاة ، ووقع في رواية مسلم « حين قدم الشام » وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليلتقاه ، ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما تقول فعلت كذا لما حججت ، قال النووي : رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام . قوله ( فلقيناه بعين التمر ) هو موضع بطريق العراق مما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بين خالد بن الوليد والأعاجم ، ووجد بها غلانا من العرب كانوا رهنا تحت يد كسرى منهم جد الكلبي المفصر وحران مولى عثمان وسيرين مولى أنس . قوله ( رأيتك تصلي لغير القبلة ) فيه إشعار بأنه لم ينكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك ، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط ، وفي قول أنس « لولا أني رأيت النبي ﷺ بفعله » يعني ترك استقبال القبلة للتنفل على الدابة ، وهل يؤخذ منه أن النبي ﷺ صلى على حمار ؟ فيه احتمال ، وقد نازع في ذلك الاسماعيلي فقال : خبر أنس إنما هو في صلاة النبي ﷺ راكبا تطوعا لغير القبلة ، فافراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي اهـ . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر أسناده حسن ، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر « رأيت النبي ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر » فهذا يرجع الاحتمال الذي أشار إليه البخاري . ( فائدة ) : لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس ، وذكره في الموطأ عن يحيى ابن سعيد قال « رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد لإسماء من غير أن يضع

جهته على شيء . قوله ( ورواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج ) يعني ابن حجاج الباهلي ، ولم يسق المصنف المتن ولا وقفنا عليه موصولا من طريق إبراهيم ، نعم وقع عند السراج من طريق عمرو بن عامر عن الحجاج بن الحجاج بلفظه ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته حيث توجهت به ، فعل هذا كأن أناس الصلاة على الراحلة بالصلاة على الحمار ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخطو من نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله كالرجوع إلى أقواله من غير عرصة للاعتراض عليه . وفيه تلقى المسافر ، وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل ، وفيه التلطف في السؤال ، والعمل بالإشارة لقوله من ذا الجانب ،

### ١١ = باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها

١١٠١ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد أن حفص بن عاصم قال : « سافر ابن عمر رضي الله عنهما فقال : صحبت النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر ، وقال الله جل ذكره : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة »

[ الحديث ١١٠١ - طريقه في ١١٠٢ ]

١١٠٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عيسى بن حفص بن عاصم قال : حدثني أبي أنه سمع ابن عمر يقول : صحبت رسول الله ﷺ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأما بكر وعمر وعثمان كذلك ، رضي الله عنهم »

قوله ( باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة ) زاد الحوى في روايته وقبلها ، والارجح رواية الأكثر لما سيأتى في الباب الذي بعده ، وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر ، والمقصود هنا بيان أن مطلق قول ابن عمر وصحب النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر ، أى يقتفل الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها ، وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية ، وكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، قال ابن دقيق العيد : وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر ، ويحتمل أن يريد لا يزيد نفلا ، ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك . قلت : ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه : صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلينا اثنا الظهر ركعتين ، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه ، لحانت منه التفاتة فرأى ناسا قياما فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لا كنت مسبحا لاتمت ، فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . قال النووي : أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة عتمة ، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها ، وأما النافلة فهي إلى خيرة المصلي : فطريق الرفق به أن تكون مشروعة ويخير فيها له . ونعقب بأن مراد ابن عمر بقوله ولو كنت مسبحا لاتمت ، يعني أنه لو كان مخيرا بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه ، لكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم . قوله ( حدثني عمر بن محمد ) هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر ، وحفص هو ابن عاصم أى ابن عمر بن الخطاب ،

ويحيي شيخ مسدد هو الفطان . **قوله** ( وأبا بكر ) معطوف على قوله ، صحبت رسول الله ﷺ . **قوله** ( وعمر وعثمان ) أى أنه ( كذلك ) صحبهم ، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين ، وفي ذكر عثمان إشكال لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريبا ، فيحمل على الغالب . أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره ، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلا ، وأما إذا كان سائرا فيقصر ، فلذلك فیده في هذه الرواية بالسفر ، وهذا أولى لما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان

## ١٢ - باب من تطوع في السفر في غير دُبر الصلوات وقبلها

ورَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ

١١٠٣ - **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي ليلى قال « ما أبا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ : ذَكَرَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ، فَارَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةَ اخْفَ مَتَاهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ »  
[ الحديث ١١٠٣ - طرفاء في : ١١٧٦ ، ٤٢٩٢ ]

١١٠٤ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن عاصم أن أبا أخبره أنه رأى النبي ﷺ صلى الشبحة بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به .  
١١٠٥ - **حدثنا** أبو البان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ ، يُؤْمِي بِرَأْسِهِ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْعَلُهُ »

**قوله** ( باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة ) هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا مالا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتجديد والوتر والضحى وغير ذلك ، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالاقامة وانتظار الإمام غالبا ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها . ( فائدة ) : نقل النووي تبعا لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال : المنع مطلقا ، والجواز مطلقا ، والفرق بين الرواتب والمطلقة ، وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن مجاهد قال ، صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة ، وكان يصلي تطوعا على دابته حيثما توجهت به ، فإذا كانت الفريضة نزل فصلى ، وأغفلوا قولاً رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة ، وخامسا وهو ما فرغنا من تقريره . **قوله** ( وركع النبي ﷺ في السفر ركعتي الفجر ) قلت : ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح فيه ، ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي ، وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضا ، ثم دعا بجماء فتوضأ ثم صلى بمحدثين - أى ركعتين - ثم أقيمت الصلاة فصل صلاة الغداة ، الحديث . ولابن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة

فأمر بلالاً فأذن ، ثم توضأ فصلوا ركعتين ، ثم صلوا الغداة . ونحوه للدارقطني من طريق الحسن عن عمران بن حصين ، قال صاحب الهدى : لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر ، إلا ما كان من سنة الفجر . قلت : ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال : سأفرت مع النبي ﷺ ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر ، وكأنه لم يثبت عنده ، لكن الترمذي استغربه وقيل عن البخاري أنه رآه حسناً ، وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر . والله أعلم . قوله ( ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ ) هذا لا يدل على نفي الوقوع ، لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه ، وأما قول ابن بطلال : لا حجة في قول ابن أبي ليلى ، وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأمر بها ، ثم ذكر منها جملة ، فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها ، وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع ، والمقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة ، وكان حكمه حكم المسافر . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) قد تقدم قبل بيابن موصولاً من رواية الليث عن عقيل ، ولكن لفظ الروایتين مختلف ، ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عنه . قوله ( يرمى رأسه ) هو تفسير لقوله : يسبح . أى يصلي إيماء ، وقد تقدم في باب الإيماء على الدابة ، من وجه آخر عن ابن عمر ، لكن هناك ذكره موقوفاً ثم عقبه بالمرفوع ، وهذا ذكره مرفوعاً ثم عقبه بالموقوف ، وقائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع أن يبين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجح ، وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الراتبة التي بعد المكتوبة ، فالأول لما قبل المكتوبة ، والثاني لما له وقت مخصوص من النوافل كالضحى ، والثالث لصلاة الليل ، والرابع لمطلق النوافل . وقد جمع ابن بطلال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض ويقول به على الدابة . وقال النووي تبعاً لغيره : لعل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر ، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز . وما جمعنا به تبعاً للبخاري فيما يظهر أظهر . والله أعلم

### ١٣ - باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء

١١٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير »

١١٠٧ - وقال إبراهيم بن طهمان عن الحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سيرة ، ويجمع بين المغرب والعشاء »

١١٠٨ - وعن حسين بن يحيى بن أبي كثير عن حفص بن غبيرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر »

وتابعه على بن المبارك وحرّب عن يحيى عن حفص عن أنس « جمع النبي ﷺ »

[الحديث ١١٠٨ - طرفه في : ١١١٠]

قوله ( باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ) أورد فيه ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائرا ، وحديث أنس وهو مطلق . واستعمل المصنف الترجمة مطلقة لإشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفرادها ، وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا ، وسواء كان سيره مجدا أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالاطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشبّه ، وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقا إلا بعرفة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، ووقع عند النووي أن الصاحبين خالفا شيخهما ، ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وسيأتي الكلام على الجمع بعرفة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري ، وهو أنه أخر المغرب مثلا إلى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها . ونعقبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقا من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها بما لا يدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة . ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس « أراد أن لا يخرج أمته ، أخرجه مسلم ، وأيضا فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه ، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، وما يرد الحمل على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب ، وقيل يختص الجمع بمن يجدد في السير قاله الليث ، وهو القول المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالمسافر دون النازل وهو قول ابن جبيب ، وقيل يختص بمن له عذر حكى عن الأوزاعي ، وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم . ( تنبيه ) : أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان ، ثم أبواب صلاة المعذور قاعدا لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ، وجميع الجمع الرخصة للمعذور . قوله في حديث ابن عمر ( جد به السير ) أي اشتد قاله صاحب المحكم ، وقال عياض : جد به السير أسرع ، كذا قال : وكأنه نسب الاسم إلى السير توسعا . قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان ) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بلفظه . قوله ( على ظهر سير ) كذا الأكثر بالإضافة ، وفي رواية الكشميني « على ظهر » بالثنون « يسير » ، بلفظ المضارع بفتح تانية مفتوحة في أوله ، قال الطبري : الظهر في قوله « ظهر سير » للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غني ، ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعا للكلام كأن السير كان مستندا إلى ظهر قوى من المطي مثلا . وقال غيره : جعل للسير ظهر لأن الراكب ما دام سائرا فسكانه راكب ظهر . قلت : وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر ، واستدل به على جواز جمع التأخير . وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب . قوله ( وعن حسين ) هو معطوف على الذي قبله والتقدير : وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بقيد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه . قوله ( تابعه على بن المبارك وحرّب ) أي ابن شداد ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن حفص ) أي تابعنا حسينا ، فاما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب



الذي بعده ، وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير

## ١٤ - باب هل يؤذن أو يُقيم ، إذا جمع بين المغرب والعشاء ؟

١١٠٩ - **حديث** أبو البنان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء . قال سالم : وكان عبد الله يفعلها إذا أعجله السير ، ويُقيم المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يُسلم ، ثم قلماً يلبث حتى يُقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يُسلم ، ولا يُسبحُ بينها بركعة ولا بمد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل »

١١١٠ - **حديث** إسحاق حدثنا عبد الصمد حدثنا حرب حدثنا يحيى قال حدثني حفص بن غبيد الله

ابن أنس أن أنساً رضي الله عنه حدثه « أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر ، يعني المغرب والعشاء »

**قوله** ( باب هل يؤذن أو يُقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء ) قال ابن رشيد : ليس في حديث الباب تنصيص على الأذان ، لكن في حديث ابن عمر منهما « يقيم المغرب فيصليها » ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يقيم للمغرب ، فعلى هذا فكان مراده بالترجمة : هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة ، وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً ١ هـ . ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر ، ففي الدارقطني من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء « فزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادي بشيء من الصلاة في السفر ، فقام لجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع ، الحديث . وقال الكرماني : لعل الراوي لما أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأركانها وشروطها وسننها ومن جعلها الأذان والإقامة ، وسبقه ابن بطلال إلى نحو ذلك . **قوله** ( يؤخر صلاة المغرب ) لم يعين غاية التأخير ، وبينه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يقبض الشفق ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع « فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ، والمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة « حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعشاء جمعا بينهما » . ولأبي داود من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة « فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جمعا » وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى « أنه صلى المغرب في آخر الشفق ، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق ، فصلى العشاء » أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع ، ولا تعارض بينه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى . **قوله** ( ثم قلما يلبث حتى يقيم العشاء ) فيه إثبات للثب قليل ، وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من إفاضة الرواحل ، ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلاتها جميعاً ، وفيه حجة على من حل أحاديث الجمع على الجمع الصوري ، قال إمام الحرمين : ثبت

في الجمع أحاديث نصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ومزدلفة ، فإن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تنقيد الرخص كالقصر والفطر بالنسك ، إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرفق من القصر ، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان بضمهما إلى ركعتيه ، ورفق الجمع واضح لمشقة النزول على المسافر ، واحتج به من قال باختصاص الجمع لمن جده به السير ، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعده . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، ومال أبو على الجبائي إلى أنه إسحق بن منصور ، وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله

## ١٥ - باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس

فيه ابن عباس عن النبي ﷺ

١١١١ - **حدثنا** حسان الواسطي قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يجمع بينهما ، وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب »

[ الحديث ١١١١ - طرفه ن : ١١١٢ ]

**قوله** ( باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ) في هذا إشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر . **قوله** ( فيه ابن عباس عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب ، فإنه قيد الجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير ، ولا قائل بأنه يصلحها وهو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير ، ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحناني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس ففيها التصريح بذلك وإن كان في إسناده مقال ، لكنه يصلح المتابعة . **قوله** ( حدثنا حسان الواسطي ) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري ، كان أبوه واسطيا فقدم مصر فولد بها حسان المذكور واستمر بها إلى أن مات . **قوله** ( حدثنا الفضل بن فضالة ) بفتح الفاء بعدها معجمة خفيفة ، من ثقات المصريين . وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني ، وهم بعض الناس فزعم أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين . **قوله** ( تزيغ ) بزاي ومعجمة أي تميل ، وزاغت مالت ، وذلك إذا قام النائم . **قوله** ( ثم يجمع بينهما ) أي في وقت العصر ، وفي رواية قتيبة عن الفضل في الباب الذي بعده « ثم نزل لجمع بينهما ، وسلم من رواية جابر بن اسماعيل عن عقيل » يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، وله من رواية شعبة عن عقيل « حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما » . **قوله** « وإذا زاغت ، أي قبل أن يرتحل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده

## ١٦ - باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب

١١١٢ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال

« كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل جمع بينهما ، فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » .

**قوله** ( باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب ) أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه « فاذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، كذا فيه الظهر فقط ، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلوتين إلا في وقت الثانية منهما ، وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم ، ولكن روى إسحق بن راهويه هذا الحديث عن شبابة فقال « كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل ، أخرجه الإسماعيلي ، وأعلّ بتفرد إسحق بذلك عن شبابة ثم تفرد جعفر الفريابي به عن إسحق ، وليس ذلك بقادح فانهما إمامان حافظان . وقد وقع نظيره في « الأربعين » ، للحاكم قال « حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن إسحق الصغاني هو أحد شيوخ مسلم قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي ، فذكر الحديث وفيه « فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب » ، قال الحافظ صلاح الدين العلائي : هكذا وجدته بعد التتبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر ، وسند هذه الزيادة جيد انتهى . قلت : وهي متبعة قوية لرواية إسحق بن راهويه إن كانت ثابتة ، لكن في ثبوتها نظر ، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الإسناد مقرونا برواية أبي داود عن قتبية وقال : إن لفظهما سواء ، إلا أن في رواية قتبية « كان رسول الله ﷺ » وفي رواية حسان « أن رسول الله ﷺ » ، والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل ، وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتبية عن الليث ، وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على قتبية حكاه الحاكم في علوم الحديث ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير كالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ، وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقا والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعا « أنه كان إذا نزل منزلا في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم يرتحل » ، فاذا لم يتهيأ له المنزل مد في السير فساو حتى ينزل فيجمع بين الظهر والعصر ، أخرجه البيهقي ورجاله ثقات ، إلا أنه مشكوك في رفعه ، والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوما بوقفه على ابن عباس ولفظه « إذا كنتم سائرين ، فذكر نحوه » . وفي حديث أنس استعجاب النفرة في حال الجمع بين ما إذا كان سائرا أو نازلا ، وقد استدلل به على اختصاص الجمع بمن جد به السير ، لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه « أن النبي ﷺ أخر الصلاة في غزوة تبوك » ، ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعا ، ثم دخل ، ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جمعا ، قال الشافعي في « الأم » . قوله « دخل » على خروج ، لا يكون إلا وهو نازل ، فللسافر أن يجمع نازلا ومسافرا . وقال ابن عبد البر : في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير ، وهو قاطع للالتباس انتهى . وحكى عياض أن بعضهم أول قوله « ثم دخل » أي في الطريق مسافرا « ثم خرج » أي عن الطريق للصلاة ، ثم استبدعه ، ولا شك في بعده ، وكأنه

ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم . ومن ثم قال الشافعية : ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه ، وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي ﷺ وبينها النبي ﷺ للأعرابي حيث قال في آخرها ، الوقت ما بين هذين ، وقد تقدمت الإشارة إليه في المواقيت ( تنبيه ) : تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بمنزلة المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواقيت في « باب وقت الظهر » وفي « باب وقت المغرب »

### ١٧ - باب صلاة القاعد

١١١٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك ، فصلّى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

١١١٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال « سقط رسول الله ﷺ من فرس فخذش - أو فبحش - شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذ ، فحضرت الصلاة فصلّى قاعداً فصلينا نعوذاً وقال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد »

١١١٥ - **حدثنا** إسحاق بن منصور قال أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا حسين عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سأل نبي الله ﷺ وأخبرنا إسحاق قال أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي قال حدثنا الحسين عن ابن بريدة قال حدثني عمران بن حصين - وكان مذبوراً - قال « سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً فقال : إن صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد »

[ الحديث ١١١٥ - طرفاه ١١١٦ ، ١١١٧ ]

**قوله** ( باب صلاة القاعد ) قال ابن رشيد : أطلق الترجمة ، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعذر إما ما كان أو مأموماً أو منفرداً . ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعذر ويحتمل أن يريد مطلقاً لعذر ولغير عذر لبيان أن ذلك جائز ، إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً هـ . **قوله** ( وهو شاك ) بالتموين مخففاً من الشكاية ، وقد تقدم الكلام عليه موضعاً في أبواب الإمامة ، وكذا على حديث أنس ، وفيه بيان سبب الشكاية وهما في صلاة الفرض بلا خلاف ، وأما حديث عمران ففيه احتمال سنذكره . **قوله** ( أخبرنا حسين ) هو المعلم كما صرح به في الباب الذي بعده . **قوله** ( عن عمران بن حصين ) في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الاسماعيلي ، وفيه غنية عن تكلف ابن حبان إقامة الدليل على أن ابن بريدة عاصر عمران . **قوله**

(وأخبرنا إسحق) في رواية الكشمي «وزاد إسحق» والمراد به على الحالين إسحق بن منصور شيخه في الإسناد الذي قبله . قوله (سمعت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري ، وهذه الطريق أنزل من التي قبلها ، وكذا من التي بعدها بدرجة ، لكن استفيد منها تصريح ابن بريدة بقوله حدثني عمران . قوله (وكان مبسورا) يسكون الموحدة بعدها مهملة أى كانت به بواسير كما صرح به بعد باب ، والبواسير جمع بأسور يقال بالموحدة وبالذنون ، أو الذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالذنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد . قوله (عن صلاة الرجل قاعدا) قال الخطابي : كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعنى للقادر - لكن قوله «من صلى نائما» يفسده ، لأن المضطجع لا يصلى التطوع كما يفعل القاعد ، لأنى لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك ، قال : فإن صحت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياسا منه للضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا جائز بهذا الحديث . قال : وفي القياس المتقدم نظر ، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع . قال : وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذى يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة ، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيبا له في القيام مع جواز قعوده انتهى . وهو حمل متجه ، ويؤيده صنيع البخارى حيث أدخل في الباب حديث عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قطعا ، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلى قاعدا ، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب ، فمن صلى فرضا قاعدا وكان يشق عليه القيام أجره . وكان هو ومن صلى قائما سواء كما دل عليه حديث أنس وعائشة ، فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام ، فلا يمتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة ، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم ، ومن صلى النفل قاعدا مع القدرة على القيام أجره . وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير إشكال . وأما قول الباجي إن الحديث في المفترض والمتنفل معا فإن أراد بالمفترض ما قررناه فذاك ، وإلا فقد أبى ذلك أكثر العلماء . وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شعبان وإسماعيل والداودي وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المتنفل ، وكذا نقله الترمذى عن الثوري قال : وأما المعذور إذا صلى جالسا فله مثل أجر القائم . ثم قال : وفي هذا الحديث ما يشهد له ، يشير إلى ما أخرجه البخارى في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه ، إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل <sup>(١)</sup> وهو صحيح مقيم ، ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتى ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر والله أعلم . ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الضرورة التي ذكرها الخطابي ، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها ، فعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال «قدم النبي ﷺ المدينة وهي عمة ، لحى الناس ، فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود فقال : صلاة القاعد نصف صلاة القائم ، رجاله ثقات . وعند النسائي متابع له من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقة عليه كما بحثه الخطابي . وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعا فقد تبعه ابن بطال على ذلك وزاد : لكن الخلاف ثابت ، فقد نقله الترمذى بإسناده إلى الحسن البصرى قال : إن شاء

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة «كتب له ما كان الخ»

الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجعاً . وقال به جماعة من أهل العلم ، وأحد الوجهين للشافعية ، وصححه المتأخرون ، وحكاه عياض وجهاً عند المالكية أيضاً ، وهو اختيار الأبهري منهم واحتج بهذا الحديث ( فنيه ) : سؤال همران عن الرجل يخرج محرّج الغالب فلا مفهوم له ، بل الرجل والمرأة في ذلك سواء . قوله ( ومن صلى قاعداً ) يستثنى من عموم النبي ﷺ ، فإن صلاته قاعداً لا ينقص أجرها عن صلاته قائماً ، لحديث عبد الله بن عمرو قال : بلغني أن النبي ﷺ قال : صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة ، فأثبته فوجدته يصلي جالساً فوضعت يدي على رأسي ، فقال : مالك يا عبد الله ؟ فأخبرته ، فقال : أجل ، ولكنني لست كأحد منكم ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . وهذا ينبئ على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح ، وقد عد الشافعية في خصائصه ﷺ هذه المسألة . وقال عياض في الكلام على تنفله ﷺ قاعداً : قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله : لست كأحد منكم ، فيكون هذا مما خص به . قال : ولعله أشار بذلك إلى من لا عذر له ، فكأنه قال إني ذو عذر . وقد رد النووي هذا الاحتمال قال : وهو ضعيف أو باطل . ( فائدة ) : لم يبين كيفية القعود ، فيؤخذ من إطلاقه جوازه على أي صفة شاء المصلي ، وهو قضية كلام الشافعي في البويطي ، وقد اختلف في الأفضل فمن الأثمة الثلاثة يصلي متربعا ، وقيل يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعي في مختصر المازني وصححه الرافعي ومن تبعه ، وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث ، وسيأتي الكلام على قوله « نائماً » في الباب الذي يليه

### ١٨ - باب صلاة القاعد بالإيماء

١١١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُورًا . وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ مَرَّةً : عَنْ عِمْرَانَ قَالَ « سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : نَائِمًا عِنْدِي مُضْطَجِعًا هَاهُنَا

قوله ( باب صلاة القاعد بالإيماء ) أورد فيه حديث عمران بن حصين أيضاً ، وليس فيه ذكر الإيماء ، وإنما فيه مثل ما في الذي قبله ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد ، قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإيماء انتهى . وليس ذلك بلازم . نعم يمكن أن يكون البخاري يحتار جواز ذلك ، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع ، وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني . والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الإيماء للركوع والسجود . وإن جاز التنفل مضطجعا ، بل لا بد من الإتيان بالركوع والسجود حقيقة . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ترجم بالإيماء ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم ، فكأنه صحف قوله « نائماً » يعني بنون على اسم الفاعل من النوم فظنه بإيماء يعني بموحدة مصدر أوماً ، فهذا ترجم بذلك انتهى . ولم يصب في ظنه أن البخاري صحفه ، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله - يعني البخاري - قوله « نائماً » عندي أي مضطجعا ، فكأن البخاري كوشف بذلك . وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث ، قال عبد الوارث : النائم المضطجع أخرجه الإسماعيلي ، قال

الاسماعيلي : معنى قوله نائماً أى على جنب اه . وقد وقع في رواية الاصيل على التصحيف أيضاً حكاه ابن رشيد ، ووجهه بأن معناه من صلى قاعداً أوماً بالركوع والسجود ، وهذا موافق للشهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نقلاً قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود ، وهو الذي يقين من اختيار البخاري . وعلى رواية الاصيل شرح ابن بطلال وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة القاعد على النائم ، وادعى أن النسائي صحفه قال : وغلطه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للصلى إذا وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة ، وعلى ذلك بأنه لعله يستغفر فيسب نفسه ، قال : فكيف بأمره بقطع الصلاة ثم يثبت أن له عليها نصف أجر القاعد اه . وما تقدم من التعقب على الاسماعيلي يرد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطلال : لعله هو الذي صحف ، وإنما الجأه إلى ذلك حل قوله « نائماً » على النوم الحقيقي الذي أمر المصلي إذا وجدته بقطع الصلاة ، وليس ذلك المراد هنا إنما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره ، وقد ترجم النسائي « فضل صلاة القاعد على النائم » ، والصواب من الرواية نائماً بالنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ، ومن قال غير ذلك فهو الذي صحف ، والذي غرم ترجمة البخاري وعسر توجيهها عليهم ، والله الحمد على ما وهب

### ١٩ - باب إذا لم يُطق قاعداً صلى على جنب

وقال عطاء : إن لم يَقْدِرْ أن يتحولَ إلى القبلة صلى حيثُ كان وجهه

١١١٧ - حدثنا عبد الله بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان قال حدثني الحسين المسكبي عن ابن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال « كانت بي بواسير ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال : صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب »

قوله ( باب إذا لم يطق ) أى الانسان الصلاة في حال القعود صلى على جنبه . قوله ( وقال عطاء إذا لم يقدر ) في رواية الكشميني « إن لم يقدر الخ » ، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك ، وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة ، وقد حكاه الفزالي عن أبي حنيفة ، وتعقب بأنه لا يوجد في كتب الحنفية . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن المبارك ، وسقط ذكره من رواية أبي زيد المروزي ولا بد منه فإن عبد الله لم يسمع من إبراهيم بن طهمان ، والحسين المسكبي هو ابن ذكوان المعلم الذي سبق في الباب قبله ، قال الترمذي : لا نعلم أحداً روى هذا عن حسين إلا إبراهيم ، وروى أبو أسامة وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق اه . ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربي تبعا لابن بطلال ورد على الترمذي بأن رواية إبراهيم توافق الأصول ورواية غيره تخالفها فتسكون رواية إبراهيم أوجه ، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الاستناد ، وإلا فاتفاق الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من خالفهم تكون شاذة ، والحق أن الروایتين صحيحتان كما صنع البخاري ، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى والله أعلم . قوله ( عن الصلاة ) المراد عن صلاة المريض ، بدليل قوله في أوله « كانت بي

يوسير ، وفي رواية وكيع عن إبراهيم بن طهمان « سألت عن صلاة المريض ، أخرجه الترمذي وغيره . ( تنبيه ) : قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواب فتيا استفهما عمران ، وإلا فليست علة البواسير بمناعة من القيام في الصلاة على ما فيها من الأذى . ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد . قوله ( فان لم تستطع ) استدل به من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام ، وقد حكاه عياض عن الشافعي ، وعن مالك وأحمد وإسحق لا يشترط العدم بل وجود المشقة ، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفي الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام ، أو خوف زيادة المرض ، أو الهلاك ، ولا يكتفى بأدنى مشقة . ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الفرق لو صلى قائماً فيها ، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامناً في الجهاد ولو صلى قائماً لراه العدو فتجز له الصلاة قاعداً أو لا ؟ فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز ، لكن يقضى (١) لكونه عذراً نادراً . واستدل به على تساوى عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن فرق بينهما كإمام الحرمين ، ويدل للجمهور أيضاً حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ « يصلى قائماً ، فان ناله مشقة لجالساً ، فان ناله مشقة صلى قائماً » الحديث . فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق . قوله ( فعلى جنب ) في حديث على عند الدارقطني « على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة بوجهه ، وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على الجنب ، وعن الحنفية وبعض الشافعية يستأني على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة . ووقع في حديث على (٢) أن حالة الاستقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع ، واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية ، وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا مناط الصلاة حصول العقل بحيث كان حاضر العقل لا يسقط عنه التكليف بما فيأتى بما يستطيعه بدليل قوله ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » هكذا استدل به الغزالي ، وتعبه الرافعي بأن الخبر أمر بالأتين بما يشتمل عليه المأمور ، والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر ، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الآتي بالقعود أت بما استطاعه من القيام مثلاً ، وإسكتنا نقول : يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض ، فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة . وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو محل النزاع . ( فائدة ) : قال ابن المنير في الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع ، وهو أن يعجز المريض عن التذكر ويقدر على الفعل فألهمه الله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقنه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق أو بالإيماء . رحمه الله

٣٠ - باب إذا صلى قاعداً ثم صح ، أو وجده خفياً ، ثم ما بقى وقال الحسن : إن شاء المريض صلى ركعتين قائماً ، وركعتين قاعداً

(١) والصواب من حيث الدليل عدم القضاء ، لأن منزه أولى من عذر المريض . وافته أهل

(٢) وكذا وقع في حديث عمران عند النسائي



١١١٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن ، فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع .

[ الحديث ١١١٨ - أطرافه في : ١١١٩ ، ١١٤٨ ، ١١٦١ ، ١١٦٨ ، ٤٨٣٧ ]

١١١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ، ثم يركع ، ثم سجد ، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ، فإذا قضى صلاته نظر فإن كفت يقضى تحدث معي ، وإن كنت نائمة اضطجع .

**قوله** ( باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي ) في رواية الكشميني : أتم ما بقي ، أي لا يستأنف بل يبني عليه إتيانا بالوجه الإنم من القيام ونحوه ، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال : من افتتح الفريضة قاعداً لم يجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف ، وهو محكي عن محمد بن الحسن ، وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال : أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبع بعض فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً ثم استطاع القيام . **قوله** ( وقال الحسن إن شاء المريض ) أي في الفريضة ( صلى ركعتين قائماً ) وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة بمعناه ، وصله الترمذي أيضاً بلفظ آخر ، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للشبهة هنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه ، إلا إن كان يريد بقوله : إن شاء ، أي بكلفة كثيرة . ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء . بأن يبني على ما صلى ، وإن شاء استأنفها ، فانتضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور . ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له أنه ﷺ كان يصلي قاعداً ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائماً ثم ركع . وزاد في الطريق الثانية منهما أنه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية ، وفي الأولى منهما تقييد ذلك بأنه ﷺ لم يصل صلاة الليل قاعداً إلا بعد أن أسن ، وسيأتي في أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلفظ حتى إذا كبر ، وفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة : لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً ، وفي حديث حفصة : ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبحة جالساً حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبحة جالساً ، الحديث أخرجهما مسلم ، قال ابن التين : قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ، ويقولها حتى أسن ، لتعلم أنه إنما فعل ذلك إبقاء على نفسه ليستديم الصلاة ، وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما بطيقه من ذلك . وقال ابن بطال : هذه الترجمة تتعلق بالفريضة ، وحديث عائشة يتعلق بالنافلة . ووجه استنباطه أنه لما جاز في النافلة القعود لغير علة مانعة من القيام وكان عليه للصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها إلا بعدم القدرة على القيام أولى . والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة ، بل قوله ( ثم صح ) يتعلق بالفريضة . وقوله أو وجد خفة ، يتعلق بالنافلة ، وهذا الشق مطابق للحديث ، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه ، والجامع بينهما جواز إيقاع بعض

الصلاة قاعدا وبعضها قائما ، ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائما كما يباح له أن يفتتحها قاعدا ثم يقوم ، إذ لا فرق بين الحالتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه عليه السلام في الركعة الثانية خلافا لمن أبى ذلك ، واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله . قوله ( فاذا بقي من قراءته ) فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر ، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل . وفي هذا الحديث أنه لا يشترط لمن افتتح النافلة قاعدا أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وسيأتي البحث في ذلك في باب قيام النبي عليه السلام بالليل ، من أبواب التهجد . قوله ( فاذا قضى صلاته نظر الخ ) يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في الكلام على ركعتي الفجر إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتملت أبواب التقصير وما معه من الاحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثا ، المعلق منها ستة عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تحريرها سوى حديث ابن عباس في قدر الإقامة بمكة ، وحديث جابر في التطوع راكبا إلى غير القبلة ، وحديث أنس في الجمع بين المغرب والعشاء ، وحديث عمران في صلاة القاعد . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ستة آثار . واهه أعلم

### تم الجزء الثاني

ويليه إن شاء الله الجزء الثالث ، وأوله كتاب التهجد

# فهرس

الجزء الثاني من فتح الباري

( ٩ - كتاب مواقيت الصلاة )

رقم ٥٢١ - ٦٠٢

صفحة الباب

- ١ - مواقيت الصلاة وفضلها ٣
- ٢ - ( منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ) ٧
- ٣ - البيعة على إقامة الصلاة ٧
- ٤ - الصلاة كفارة ٨
- ٥ - فضل الصلاة لوقتها ٩
- ٦ - الصلوات الخمس كفارة ١١
- ٧ - تضييع الصلاة عن وقتها ١٣
- ٨ - المصلّي يتأجّر ربه عز وجل ١٤
- ٩ - الإبراد بالظهر في شدة الحر ١٥
- ١٠ - الإبراد بالظهر في السفر ٢٠
- ١١ - وقت الظهر عند الزوال ٢١
- ١٢ - تأخير الظهر الى العصر ٢٣
- ١٣ - وقت العصر ٢٥
- ١٤ - إثم من فاتته العصر ٣٠
- ١٥ - من ترك العصر ٣١
- ١٦ - فضل صلاة العصر ٣٣
- ١٧ - من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ٣٧
- ١٨ - وقت المغرب ٤٠
- ١٩ - من كره أن يقال للمغرب العشاء ٤٣
- ٢٠ - ذكر العشاء والعنّة ومن رآه واسما ٤٤
- ٢١ - وقت العشاء اذا اجتمع الناس أو تأخروا ٤٧
- ٢٢ - فضل العشاء ٤٧
- ٢٣ - ما يكره من النوم قبل العشاء ٤٩
- ٢٤ - النوم قبل العشاء لمن غلب ٤٩
- ٢٥ - وقت العشاء الى نصف الليل ٥١
- ٢٦ - فضل صلاة الفجر ٥٢
- ٢٧ - وقت الفجر ٥٣

صفحة الباب

- ٢٨ - من أدرك من الفجر ركعة ٥٦
- ٢٩ - من أدرك من الصلاة ركعة ٥٧
- ٣٠ - الصلاة بعد الفجر حتى ترفع الشمس ٥٨
- ٣١ - لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ٦٠
- ٣٢ - من لم يكره الصلاة الا بعد العصر والفجر ٦٢
- ٣٣ - ما يصلى بعد العصر من الفرائض ونحوها ٦٣
- ٣٤ - التبرّك بالصلوة في يوم غيم ٦٦
- ٣٥ - الأذان بعد ذهاب الوقت ٦٦
- ٣٦ - من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ٦٨
- ٣٧ - من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة ٧٠
- ٣٨ - قضاء الصلوات الأولى فالأولى ٧٢
- ٣٩ - ما يكره من السر بعد العشاء ٧٢
- ٤٠ - السر في الفقه والخير بعد العشاء ٧٣
- ٤١ - السر مع الضيف والأهل ٧٥
- ( ١٠ - كتاب الأذان )
- ٦٠٣ - ٨٧٥
- ١ - بدء الأذان ٧٧
- ٢ - الأذان مثني مثني ٨٢
- ٣ - الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة ٨٣
- ٤ - فضل التأذين ٨٤
- ٥ - رفع الصوت بالنداء ٨٧
- ٦ - ما يحقن بالأذان من الدماء ٨٩
- ٧ - ما يقول اذا سمع المنادي ٩٠
- ٨ - الدعاء عند النداء ٩٤
- ٩ - الاستهام في الأذان ٩٦
- ١٠ - الكلام في الأذان ٩٧
- ١١ - أذان الأعشى إذا كان له من يجبره ٩٩

صفحة	الباب
١٠١	١٢- الأذان بعد الفجر
١٠٣	١٣- الأذان قبل الفجر
١٠٦	١٤- كم بين الأذان والاقامة
١٠٩	١٥- من انتظر الاقامة
١١٠	١٦- بين كل أذانين صلاة لمن شاء
١١٠	١٧- من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد
١١١	١٨- الأذان للسافرين إذا كانوا جماعة والاقامة
١١٤	١٩- هل يتبع المؤذن فاه مهنا وههنا
١١٦	٢٠- قول الرجل فانتنا الصلاة
١١٧	٢١- لا يسمى الى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار
١١٩	٢٢- متى يقوم الناس اذا رأوا الامام عند الاقامة
١٢٠	٢٣- لا يسمى الى الصلاة مستعجلا ، وليقم بالسكينة والوقار
١٢١	٢٤- هل يخرج من المسجد لعة
١٢٢	٢٥- اذا قال الامام مكانكم حتى أرجع انتظروه
١٢٣	٢٦- قول الرجل ماصليتنا
١٢٤	٢٧- الامام تعرض له الحاجة بعد الاقامة
١٢٤	٢٨- السلام اذا أقيمت الصلاة
١٢٥	٢٩- وجوب صلاة الجماعة
١٣١	٣٠- فضل صلاة الجماعة
١٣٧	٣١- فضل صلاة الفجر في جماعة
١٣٩	٣٢- فضل التهجير الى الظهر
١٣٩	٣٣- احتساب الآثار
١٤١	٣٤- فضل العشاء في جماعة
١٤٢	٣٥- اثنان فما فوقهما جماعة
١٤٢	٣٦- من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد
١٤٨	٣٧- فضل من غدا الى المسجد ومن راح
١٤٨	٣٨- اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
١٥١	٣٩- حد المريض أن يشهد الجماعة
١٥٦	٤٠- الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله
١٥٧	٤١- هل يصلي الامام بمن حضر ، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ؟
١٥٩	٤٢- إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة
١٦٢	٤٣- اذا دعى الامام الى الصلاة ويده ما يأكل
١٦٢	٤٤- من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج
١٦٣	٤٥- من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته
١٦٤	٤٦- أهل العلم والفضل أحق بالامامة
١٦٦	٤٧- من قام الى جنب الامام لعة
١٦٧	٤٨- من دخل ليؤم الناس ، فجاء الامام الاول فتأخر الآخر
١٧٠	٤٩- اذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم
١٧٢	٥٠- اذا زار الامام قوما فأمرهم
١٧٢	٥١- انما جعل الامام ليؤتم به
١٨١	٥٢- متى يسجد من خلف الامام
١٨٢	٥٣- لم يتم من رفع رأسه قبل الامام
١٨٤	٥٤- إمامة العبد والمولى
١٨٧	٥٥- إذا لم يتم الامام وأتم من خلفه
١٨٨	٥٦- إمامة المفتون والمبتدع
١٩٠	٥٧- يقوم عن يمين الامام بحذائه سواء إذا كانا اثنين
١٩١	٥٨- اذا قام الرجل عن يسار الامام فحوله الامام الى يمينه
١٩٢	٥٩- اذا لم ينو الامام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأمرهم
١٩٢	٦٠- إذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي
١٩٧	٦١- تخفيف الامام في القيام ، وانمام الركوع والسجود
١٩٩	٦٢- اذا صلى لنفسه فليطول ماشاء
٢٠٠	٦٣- من شك إمامه إذا طول
٢٠١	٦٤- الإيجاز في الصلاة واتمامها

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٠١	٦٥- من أخف الصلاة عند بكاء الصبي	٢٤٣	٩٦- رفع البصر الى السماء في الصلاة
٢٠٣	٦٦- اذا صلى ثم أم قوما	٢٣٤	٩٣- الالتفات في الصلاة
٢٠٣	٦٧- من أسمع الناس تكبير الامام	٢٣٥	٩٤- هل يلتفت لامر يزل به أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة
٢٠٤	٦٨- الرجل يأتي بالامام ويأتم الناس بالمأموم	٢٢٦	٩٥- وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت
٢٠٥	٦٩- هل يأخذ الامام - إذا شك - بقول الناس	٢٤٣	٩٦- القراءة في الظهر
٢٠٦	٧٠- اذا بكى الامام في الصلاة	٢٤٥	٩٧- القراءة في العصر
٢٠٦	٧١- تسوية الصفوف عند الاقامة وبعدها	٢٤٦	٩٨- القراءة في المغرب
٢٠٨	٧٢- اقبال الامام على الناس عند تسوية الصفوف	٢٤٧	٩٩- الجهر في المغرب
٢٠٨	٧٣- الصف الأول	٢٥٠	١٠٠- الجهر في العشاء
٢٠٨	٧٤- اقامة الصف من تمام الصلاة	٢٥٠	١٠١- القراءة في العشاء بالسجدة
٢٠٩	٧٥- أتم من لم يتم الصفوف	٢٥١	١٠٢- القراءة في العشاء
٢١١	٧٦- الزاقي المتكسب بالمتكسب والقدم بالقدم في الصف	٢٥١	١٠٣- يطول في الاولين ويحذف في الاخرين
٢١١	٧٧- اذا قام الرجل عند يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه	٢٥١	١٠٤- القراءة في الفجر
٢١٢	٧٨- المرأة وحدها تكون صفا	٢٥٣	١٠٥- الجهر بقراءة صلاة الفجر
٢١٣	٧٩- ميمنة المسجد والامام	٢٥٥	١٠٦- الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم
٢١٣	٨٠- اذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو سرة	٢٦٠	١٠٧- يقرأ في الاخيرين بغاتحة الكتاب
٢١٤	٨١- صلاة الليل	٢٦١	١٠٨- من خافت القراءة في الظهر والعصر
٢١٦	٨٢- إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة	٢٦١	١٠٩- اذا أسمع الامام الآية
٢١٨	٨٣- رفع اليدين في التكبير الاولى مع الاقتتاح سواء	٢٦١	١١٠- يطول في الركعة الاولى
٢١٩	٨٤- رفع اليدين اذا كبر واذا ركع واذا رفع	٢٦٢	١١١- جهر الامام بالتأمين
٢٢١	٨٥- الى أين يرفع يديه	٢٦٦	١١٢- فضل التأمين
٢٢٢	٨٦- رفع اليدين اذا قام من الركعتين	٢٦٦	١١٣- جهر المأموم بالتأمين
٢٢٤	٨٧- وضع اليدين على اليسرى	٢٦٧	١١٤- اذا ركع دون الصف
٢٢٥	٨٨- الخشوع في الصلاة	٢٦٩	١١٥- اتمام التكبير في الركوع
٢٢٦	٨٩- ما يقول بعد التكبير	٢٧١	١١٦- اتمام التكبير في السجود
٢٣١	٩٠- حديث أسماء في صلاة الكسوف	٢٧٢	١١٧- التكبير اذا قام من السجود
٢٣١	٩١- رفع البصر الى الامام في الصلاة	٢٧٣	١١٨- وضع الاكف على الركب في الركوع
		٢٧٤	١١٩- اذا لم يتم الركوع

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٧٥	١٢٠- استواء الظهر في الركوع	٢٢٠	١٥٠- ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب
٢٧٥	١٢١- حد لإتمام الركوع والاعتدال فيه	٢٢٢	١٥١- من لم يمسح جبهته وأنته حتى صلى
٢٧٦	١٢٢- أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالاعادة	٢٢٢	١٥٢- التسليم
٢٨١	١٢٣- الدعاء في الركوع	٢٢٣	١٥٣- يسلم حين يسلم الامام
٢٨٢	١٢٤- ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع	٢٢٣	١٥٤- من لم يرد السلام على الامام ، واكتفى بتسليم الصلاة
٢٨٣	١٢٥- فضل اللهم ربنا ولك الحمد	٢٢٤	١٥٥- الذكر بعد الصلاة
٢٨٤	١٢٦- القنوت	٢٢٣	١٥٦- يستقبل الامام الناس إذا سلم
٢٨٧	١٢٧- الاطمانينة حين يرفع رأسه من الركوع	٢٢٤	١٥٧- مكث الامام في مصلاه بعد السلام
٢٩٠	١٢٨- يهوى بالتكبير حين يسجد	٢٢٧	١٥٨- من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم
٢٩٢	١٢٩- فضل السجود	٢٣٧	١٥٩- الانتفال والانصراف عن اليمين والشمال
٢٩٤	١٣٠- يبدى ضبعيه ويحاذي في السجود	٢٣٩	١٦٠- ما جاء في الثوم الثي والبصل والكراث
٢٩٥	١٣١- يستقبل بأطراف رجله القبلة	٢٤٤	١٦١- وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل
٢٩٥	١٣٢- اذا لم يتم السجود	٢٤٧	١٦٢- خروج النساء الى المساجد بالليل والغسل
٢٩٥	١٣٣- السجود على سبعة أعظم	٢٤٩	١٦٣- انتظار الناس قيام الامام العالم
٢٩٧	١٣٤- السجود على الانف	٢٥٠	١٦٤- صلاة النساء خلف الرجال
٢٩٨	١٣٥- السجود على الانف والسجود في الطين	٣٥١	١٦٥- مرعة انصراف النساء من الصبح ، وقلة مقامهن في المسجد
٢٩٨	١٣٦- عقد الثياب ومدها	٣٥١	١٦٦- استئذان المرأة زوجها بالخروج الى المسجد
٢٩٩	١٣٧- لا يكف شعراً		( ١١ - كتاب الجمعة )
٢٩٩	١٣٨- لا يكف ثوبه في الصلاة		رقم ٨٧٦ - ٩٤١
٢٩٩	١٣٩- التسبيح والدعاء في السجود	٣٥٣	١ - فرض الجمعة
٣٠٠	١٤٠- المسكك بين السجدين	٣٥٦	٢ - فضل الغسل يوم الجمعة
٣٠١	١٤١- لا يفترش ذراعيه في السجود	٣٦٤	٣ - الطيب للجمعة
٣٠٢	١٤٢- من استوى قاعداً في رتر من صلاته ثم نهض	٣٦٦	٤ - فضل الجمعة
٣٠٣	١٤٣- كيف يعتمد على الارض اذا قام من الركعة	٣٧٠	٥ - قول عمر: لم تحتبسوا من الصلاة
٣٠٣	١٤٤- يكبر وهو ينهض من السجدين	٣٧٠	٦ - الدمن للجمعة
٣٠٥	١٤٥- سنة الجلوس في التشهد	٣٧٣	٧ - يلبس أحسن ما يمسجد
٣٠٩	١٤٦- من لم ير التشهد الاول واجبا	٣٧٤	٨ - السواك يوم الجمعة
٣١٠	١٤٧- التشهد في الاولى	٣٧٧	٩ - من تسوك بسواك غيره
٣١١	١٤٨- التشهد في الآخرة		
٣٧١	١٤٩- الدعاء قبل السلام		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٧٧	١٠- ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة	٤٢٥	٣٩- الصلاة بعد الجمعة وقبلها
٣٧٩	١١- الجمعة في القرى والمدن	٤٢٧	٤٠- فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
٣٨١	١٢- هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم	٤٢٨	٤١- القائلة بعد الجمعة
٣٨٢	١٣- حديث أنذروا للنساء بالليل إلى المساجد		( ١٢ - كتاب صلاة الخوف )
٣٨٤	١٤- الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر	رقم ٩٤٧ - ٩٤٨	
٣٨٥	١٥- من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب	٤٢٩	١- حديث ابن عمر في صلاة الخوف
٣٨٦	١٦- وقت الجمعة إذا زالت الشمس	٤٣١	٢- صلاة الخوف رجالاً وركباً
٣٨٨	١٧- إذا اشتد الحر يوم الجمعة	٤٣٣	٣- يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف
٣٩٠	١٨- المثنى إلى الجمعة	٤٣٤	٤- الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو
٣٩٢	١٩- لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة	٤٣٦	٥- صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماء
٣٩٣	٢٠- لا يقيم أعمام يوم الجمعة ويقعد في مكانه	٤٣٨	٦- التكبير والغسل بالصبيح والصلاة عند الاغارة والحرب
٣٩٣	٢١- الأذان يوم الجمعة		( ١٣ - كتاب العيدين )
٣٩٣	٢٢- المؤذن الواحد يوم الجمعة	رقم ٩٤٨ - ٩٤٩	
٣٩٦	٢٣- يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء	٤٣٩	١- في العيدين والتجمل فيهما
٣٩٦	٢٤- الجلوس على المنبر عند التأذين	٤٤٠	٢- الحراب والدروق يوم العيد
٣٩٦	٢٥- التأذين عند الخطبة	٤٤٥	٣- سنة العيدين لأهل الإسلام
٣٩٧	٢٦- الخطبة على المنبر	٤٤٦	٤- الأكل يوم الفطر قبل الخروج
٤٠١	٢٧- الخطبة قائماً	٤٤٧	٥- الأكل يوم النحر
٤٠٢	٢٨- استقبال الناس الإمام إذا خطب	٤٤٨	٦- الخروج إلى المصلي بغير منبر
٤٠٢	٢٩- من قال في الخطبة بعد البناء : أما بعد	٤٥١	٧- المثنى والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة
٤٠٦	٣٠- القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة	٤٥٣	٨- الخطبة بعد العيد
٤٠٧	٣١- الاستماع إلى الخطبة	٤٥٤	٩- ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم
٤٠٧	٣٢- إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصل ركعتين	٤٥٦	١٠- التكبير إلى العيد
٤١٢	٣٣- من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين	٤٥٧	١١- فضل العمل في أيام التشريق
٤١٢	٣٤- رفع اليدين في الخطبة	٤٦١	١٢- التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة
٤١٣	٣٥- الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة	٤٦٣	١٣- الصلاة إلى الحربة يوم العيد
٤١٣	٣٦- الانصات يوم الجمعة والإمام يخطب	٤٦٣	١٤- العزّة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد
٤١٥	٣٧- الساعة التي في يوم الجمعة	٤٦٣	١٥- خروج النساء والحجض إلى المصلي
٤٢٢	٣٨- إذا قرأ الناس عن الإمام في صلاة الجمعة		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٦٤	١٦ - خروج الصبيان الى المصلى	٥٠٨	١٠ - الداء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر
٤٦٥	١٧ - استقبال الامام الناس في خطبة العيد	٥٠٩	١١ - ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة
٤٦٥	١٨ - العلم الذي بالمصلى	٥٠٩	١٢ - اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردم
٤٦٦	١٩ - موعظة الامام النساء يوم العيد	٥١٠	١٣ - اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط
٤٦٩	٢٠ - اذا لم يكن لها جلباب في العيد	٥١٢	١٤ - الداء إذا كثر المطر : حوالينا ولا علينا
٤٧٠	٢١ - اعتزال الخيض المصلى	٥١٣	١٥ - الداء في الاستسقاء قائما
٤٧١	٢٢ - النحر والذبح يوم النحر بالمصلى	٥١٤	١٦ - الجهر بالقراءة في الاستسقاء
٤٧١	٢٣ - كلام الامام والناس في خطبة العيد	٥١٤	١٧ - كيف حول النبي ﷺ ظهره الى الناس
٤٧٢	٢٤ - من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد	٥١٤	١٨ - صلاة الاستسقاء ركعتين
٤٧٤	٢٥ - اذا فاتته العيد يصلى ركعتين	٥١٥	١٩ - الاستسقاء في المصلى
٤٧٦	٢٦ - الصلاة قبل العيد وبعدها	٥١٥	٢٠ - استقبال القبلة في الاستسقاء
	( ١٤ - كتاب الوتر )	٥١٦	٢١ - رفع الناس أيديهم مع الامام في الاستسقاء
	رقم ٩٩٠ - ١٠٠٤	٥١٧	٢٢ - رفع الامام يده في الاستسقاء
٤٧٧	١ - ما جاء في الوتر	٥١٨	٢٣ - ما يقال اذا أمطرت
٤٨٦	٢ - ساعات الوتر	٥١٩	٢٤ - من تخطر في المطر حتى يتحادر على لحية
٤٨٧	٣ - إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر	٥٢٠	٢٥ - اذا هبت الريح
٤٨٨	٤ - ليجعل آخر صلاته وترأ	٥٢٠	٢٦ - قول النبي ﷺ نصرت بالصبا
٤٨٨	٥ - الوتر على الدابة	٥٢١	٢٧ - ما قيل في الزلازل والآيات
٤٨٩	٦ - الوتر في السفر	٥٢٢	٢٨ - ( وتجمعون رزقكم أنكم تكذبون )
٤٨٩	٧ - القنوت قبل الركوع وبعده	٥٢٤	٢٩ - لا يدري متى يجي المطر الا الله
	( ١٥ - كتاب الاستسقاء )		( ١٦ - كتاب الكسوف )
	رقم ١٠٠٥ - ١٠٣٩		رقم ١٠٤٠ - ١٠٦٦
٤٩٢	١ - الاستسقاء	٥٢٦	١ - الصلاة في كسوف الشمس
٤٩٢	٢ - اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف	٥٢٩	٢ - الصدقة في الكسوف
٤٩٤	٣ - سؤال الناس الامام الاستسقاء إذا قحطوا	٥٣٣	٣ - النداء بالصلاة جامعة في الكسوف
٤٩٧	٤ - تحويل الرداء في الاستسقاء	٥٣٣	٤ - خطبة الامام في الكسوف
٥٠١	٥ - انتقام الرب بالقحط اذا انتهكت محارمه	٥٣٥	٥ - هل يقول كسفت الشمس أو خسفت
٥٠١	٦ - الاستسقاء في المسجد الجامع	٥٣٦	٦ - قوله ﷺ يخوف الله عباده بالكسوف
٥٠٧	٧ - الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة	٥٣٧	٧ - النعوذ من عذاب القبر في الكسوف
٥٠٨	٨ - الاستسقاء على المنبر	٥٣٨	٨ - طول السجود في الكسوف
٥٠٨	٩ - من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء		



صفحة	الباب
٥٦٠	١٢- من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام
( ١٨ - كتاب تقصير الصلاة )	
رقم ١٠٨٠ - ١١١٩	
٥٦١	١ - ما جاء في التقصير وكَمْ يقيم حتى يقصر
٥٦٣	٢ - الصلاة بمنى
٥٦٥	٣ - كم أقام النبي ﷺ في حجة
٥٦٥	٤ - في كم يقصر الصلاة
٥٦٩	٥ - يقصر إذا خرج من موضعه
٥٧٢	٦ - يصل المغرب ثلاثاً في السفر
٥٧٣	٧ - صلاة التطوع على الدواب وجنبا توجهت به
٥٧٤	٨ - الأيماء على الدابة
٥٧٤	٩ - ينزل للسكنوبة
٥٧٦	١٠ - صلاة التطوع على الحمار
٥٧٧	١١ - من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها
٥٧٨	١٢ - من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة وقبلها
٥٧٩	١٣ - أجمع في السفر بين المغرب والعشاء
٥٨١	١٤ - هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء
٥٨٢	١٥ - يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزغ الشمس
٥٨٢	١٦ - إذا ارتحل بعد ما زالت الشمس صلى الظهر ثم ركب
٥٨٤	١٧ - صلاة القاعد
٥٨٦	١٨ - صلاة القاعد بالإيماء
٥٨٧	١٩ - إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب
٥٨٨	٢٠ - إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي

صفحة	الباب
٥٣٩	٩ - صلاة الكسوف جماعة
٥٤٣	١٠ - صلاة النساء مع الرجال في الكسوف
٥٤٣	١١ - من أحب العنقة في كسوف الشمس
٥٤٤	١٢ - صلاة الكسوف في المسجد
٥٤٤	١٣ - لا تنكف الشمس لموت أحد ولا لحياته
٥٤٥	١٤ - الذكر في الكسوف
٥٤٦	١٥ - الدعاء في الكسوف
٥٤٧	١٦ - قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد
٥٤٧	١٧ - الصلاة في كسوف القمر
٥٤٨	١٨ - الركعة الأولى في الكسوف أطول
٥٤٩	١٩ - الجهر بالقراءة في الكسوف
( ١٧ - كتاب سجود القرآن )	
رقم ١٠٦٧ - ١٠٧٩	
٥٥١	١ - ما جاء في سجود القرآن وسنه
٥٥٢	٢ - سجدة تنزيل السجدة
٥٥٢	٣ - سجدة ص
٥٥٣	٤ - سجدة النجم
٥٥٣	٥ - سجود المسلمين مع المشركين
٥٥٤	٦ - من قرأ السجدة ولم يسجد
٥٥٦	٧ - سجدة إذا انشقت
٥٥٦	٨ - من سجد لسجود القاري
٥٥٧	٩ - ازدحام الناس إذا قرأ الامام السجدة
٥٥٧	١٠ - من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود
٥٥٩	١١ - من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها

## تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٦	٣	لم يذكر	لم يذكر	١٠١	١٦	أركعتين	ركعتين
٦	١٠	يستغفر به	يستغفر به	١٠٢	٥	وجه	وجه
٦	٢٦	الأوقات	الأوقات	١٠٤	١	ثم مدها	ثم مدها
١١	٤	الدرودى	الدرودى	١٠٤	٢٧	هذا	هكذا
١٨	٤	٥٢٩	٦٢٩	١١١	٨	للسافر	للسافرين
٢٥	١٤	الثات	الثقات	١١٣	٢٠	التأخير	التأخر
٢٦	١٩	فنجدم	فيجدم	١١٤	٢٠	يتبع	يتبع
٣٣	١٩	باب صلاة الفجر	باب فضل صلاة الفجر	١١٦	١٢	إذا	إذا
٣٧	٧	السؤال	السؤال	١٢٤	٢٤	٤٦٣	٦٤٣
٣٩	١٥	به كتاب	به فى كتاب	١٢٥	١٣	قيا	قيا
٤٠	١٤	إذا أورد	إذا ورد	١٢٥	١٦	يصمها	يطمها
٤٠	٢٨	فينصرف	فينصرف	١٢٧	٢١	بالنفاق المعصية	بالنفاق نفاق المعصية
٤٣	١٢	كره	كره	١٢٧	٢٩	أو العشاء	أو العشاء أو العشاء
٥٠	٧	قوله	قوله فى	١٢٩	٢٣	وتعرقه	وتعرقه
٥٠	٢٠	على رأسه يده	يده على رأسه	١٣٥	٤	الفرد	الفرض
٥٤	٤	فصليا	فصليا	١٣٦	٣	ويلحق	ويلحق
٥٤	٧	اسماعيل بن	اسماعيل بن	١٣٩	٢٦	أن يمضى	والمضى
٥٨	٣	وأرضيهم	وأرضاهم	١٤٣	٢٣	فالاول	فالاول
٦٣	١٧	ورواه	رواه	١٤٥	١٢	وهو	وهو
٧١	٢١	فتكون	فيكون	١٤٨	٢٥	فى مالك	عن مالك
٧٢	١٢	عبادة الله	عبادة الله	١٥٤	١١	التهادى	والتهادى
٧٤	١٥	فى الخير	فى خير	١٥٦	١٦	الامة	الائمة
٧٤	١٨	وهنا الذى	وهذا هو الذى	١٦١	٨	ذهاب	من ذهاب
٨٩	١٥	تجب	تجب	١٦٦	٢٠	أب بكر	أبى بكر
٨٩	٢٣	وأمن غلبة	وأمن من غلبة	١٦٧	٢١	المذكور	المذكورة
٩٠	٢٢	عبد الله يوسف	عبد الله بن يوسف	١٦٨	٨	وتقدم	وتقدم
٩١	٤	وفى حديث	فى حديث	١٦٩	٢٢	المصلين	المصلين
٩٤	٥	٤١٦	٦١٤	١٧٢	٢٥	المحضب	المحضب
٩٥	٢٠	أوقع	واقع	١٧٤	١٥	بعد الإمام	بعد فراغ الإمام

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧٤	٢٢	(ذهب)	(قذهب)	٢٨٢	٢٠	بفسقهم	بفسقهم ونومهم
١٧٩	٢٥	زائد	زائدا	٤٠٦	١١	يخطها	يخطها
٢٠٤	١٠	لا يسمع	لم يسمع	٤٢٢	١٦	الاختلاف	لا خلاف
٢٠٤	١٢	يخطان	تخطان	٤٢٤	٢٥	ولهم	والهم
٢٠٦	٢٥	ومو	وهو	٤٢٥	٢٠	حبان	حيان
٢٠٧	٢٧	الرؤية	الرواية	٤٢٧	٧	ابن حازم	ابن أبي حازم
٢١٢	٢	ولانه	لانه	٤٢٨	١٨	الموصل	الموصل
٢١٢	١٦	وصليت	صليت	٤٢٩	٥	لم	لم
٢١٤	٢١	أبي فديك	أبي الفديك	٤٢٤	٢٦	يجوز	يجواز
٢٢١	٢٢	ابن شاش	ابن شاس	٤٣٥	٤	قال لم يكن	قان لم يكن
٢٢٤	٧	ابن حازم	أبي حازم	٤٤٠	٧	يلعب السودان	يلعب فيه السودان
٢٢٧	١٨	فه العالمين	لله رب العالمين	٤٤٠	٢٦	ويقال أيضا	ويقال له أيضا
٢٤٣	٨	يقراً فيها	يقراً فيها	٤٤٢	٢٠	الخرقة	الخرقة
٢٥٥	١٧	في كل ركعة	من آل حاميم في كل ركعة	٤٧٣	٢٥	الاضحية	الاضحية
٢٦٤	١٠	أى ولم	أى ولو لم	٤٧٥	٢	اجماعه	جماعة
٢٦٩	٢٤	أو المراد عدد	أو المراد إتمام	٤٧٥	٢٤	وهذا أثر	وهذا الأثر
٢٨٩	٣	فلا ينبغي	فلا ينبغي	٤٧٦	١٤	أولا أعم	أو لأعم
٣٠٢	١٤	ابن شيد	ابن رشيد	٤٩٩	١٨	د بالناس	د نخرج بالناس
٣٠٩	١٦	أبوه صالح	أبو صالح	٥٠١	١٢	ستا	سبتا
٣٢٢	٢٢	يخذ	يخذ	٥٠١	١٥	الآكام والجلال	الآكام والظراب
٣٣١	١	لقائله	لقائله	٥٠٢	٦	يفئنا	يفئنا
٣٣٤	١٩	النساء	النساء	٥٠٥	٢١	آفا	آفا
٣٣٨	١٤	كالعروف	كالعرف	٥١٥	١١	المسموى	المسموى
٣٤٧	٦	عيد الله	عيد الله	٥١٦	٩	بن بلال	عن بلال
٣٤٩	٧	١٢٢	١٦٣	٥٢٣	٢٢	صالح بن سفيان	صالح عن سفيان
٣٤٩	١١	بن مسلة	بن مسلة	٥٢٧	٥	أبي بكر	أبي بكر
٣٤٩	١٦	فأنهوز	فأنهوز	٥٢٩	٢٦	أثم عنها ورده	عنها ثم أورده
٣٥١	٥	وأم	وأم	٥٣٠	٢٨	الثاني	السامع
٣٥٢	٣	د	د	٥٣١	٣	تسميه	تسمية
٣٥٣	٢٥	الأواح	الأرواح	٥٤٥	١٠	أول	الأول

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٥٤٥	١٣	ابن مسعود	أبي مسعود	٥٦٠	١٦	روايته له	رواية له
٥٥٢	٢	بذكره	بذكره	٥٨	آخر سطر سقطت منه فقرة وصوابها بعد	تابعها	تابعها
٥٥٦	٦	يسجد	يسجد	حسيناء : فاما متابعة على بن المبارك فوصلها أبو نعيم في	المستخرج من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه . واما	متابعة حرب . الخ	
٥٥٧	١٢	ثم واقفه	واقفه				
٥٥٨	٢٩	عن النبي	على النبي				